



أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبْرُمَالِكِ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٩١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد العزيز

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صكيّدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إلى الفَيْتَةِ أَبْرُمَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه ا

الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية

ص ١ - بيروت ص ٠ ب ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسير الوحيد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العصرية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أُنْحَى من سَيِّئَاتِهِ » .

« إن ابن هشام على عِلْمٍ جَمَّ يشهد بِمُلُوكِ قدره في صناعة
النحو ، وكان يَدْعُو في طريقته مَنَحَاةَ أهل المَوَاصِلِ الذين
اِقْتَفَوْا أثر ابن جُنِّي واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من
ذلك بشيء عجيب دَالٌّ على قوة مَلَكَته وَاطَّلَاعِهِ » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوى الدرجات العلى والقدر الخطير، وسلم تسليماً كثيراً متوَّاصلاً إلى يوم الدين .
هذا زُبْدَةٌ ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك »، إلى الفقيه ابن مالك « الذى صَنَّفَه أنعم النجاة الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة، قصدتُ به تقريب مباحثه، وإيضاح مشاكله، وتيسير شواهد، وتسهيل مراجعته؛ فجمعت خلاصة ما كنت كُتِبَته عليه أيام كُتِبَت دراسته منذ ثلاثين عاماً، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهومة، إلى أن يأذن الله جأت قدرته فَيُتِمِّح لى إخراج ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كُتِبَته، فإنه الذى يَجُلُو للقارىء قدرة ابن هشام وسعة علمه وواسع اطلاعه، والذى تظهر فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبهى حللها وأجمل زينتها .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّة السالك »، إلى تحقيق أوضح المسالك .

وقد عُنِيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب، وضممت آلافها إليها، وإعراهاها إعراهاً واضحاً، وتخريجها، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مذاهب وآراء؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه، ثم بإكمال مباحثه، وتعليل مسائله، وإيسر هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدد .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجته من قبل من كتب السلف — إلا أن يَطَّلِع أبناء العربية على علوم أوائلهم فى معرض

بِهِ تَرْضَى عَنْهُ نَفْسُهُمْ ، فَإِذَا هُمْ يُقِيلُونَ عَلَيْهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِهَا ؛ لِيَرْتَبَطَ حَاضِرُهُمْ بِمَاضِيهِمْ ، وَلِيَدْرِكُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ لَمْ يُقْصِرُوا ، وَإِنْ رَمَاهُم النَّاسُ بِالتَّقْصِيرِ ، وَمَا مِنْ أُمَّةٍ رَغِبَتْ فِي الْخَيْرِ وَحَرَصَتْ عَلَى أَنْ تَقَالَ حَظُّهَا مِنَ الْحَيَاةِ ، ثُمَّ سَلَكَتْ لِهَذَا طَرِيقًا يَقْطَعُ صِلَةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاضِيهَا إِلَّا ضَاعَ سَعْيُهَا وَتَقَطَّعَتْ بِهَا الْأَسْبَابُ .

رَبِّ هَبْ لِي الصَّبْرَ عَلَى مَا جَعَلْتَهُ أَوْ كَدَّ آمَالِي وَغَايَةِ سُؤْلِي ، وَوَقِّفْنِي إِلَى الْخَيْرَاتِ ، إِنَّهُ لَا تَوْفِيقَ إِلَّا تَوْفِيقُكَ ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ ؟

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأُعيا من يأتي بعده ،
الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَعَةِ الاطلاع وحُسْنِ العبارة وجمالِ التعليل ، الصالحُ
الورعُ ، أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الله بنِ
هشامٍ ، الأنصارى ، المصرى .

وُلد بالقاهرة ، في ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩
من الميلاد) .

لزم الشهابَ عبدَ اللطيف بنِ المرحّل ، وتلا على ابنِ السَّرَّاج ، وسمع على
أبى حَيَّانَ ديوانَ زُهَيْر بنِ أبى سُلَيمى المُرَضى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ،
وحضر دروس التاجِ التُّهْرِيزِي ، وقرأ على التاجِ الفَاكِهَانِي شَرْحَ الإشارةِ له
إلا الورقةَ الأخيرة ، وحدث عن ابنِ جَمَاعَةِ بالشاطبية ، وتفقه على مذهب
الشافعى ، ثم تحفَّيَل فَحَفِظَ مختصرَ الخُرَقِي قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد
بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارِع ،
والاطلاع المُفْرِط ، والافتدَار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكة
يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْتَهْجَاً وَمُوجِزاً ، وكان — مع ذلك
كله — متواضعاً ، بَرّاً ، دَمَثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام كل علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته مَنَحَاةَ أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جني واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه ، فأقْبَى من ذلك بشيء عجيب دَالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ولابن هشام مصنّفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطاعنا عليه أو بَلَقْنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر على مَسْكَان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهما كما :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرّحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصل ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الألفاظ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه لخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرّحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدَةٌ ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

- (٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .
- (٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .
- (٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة في مكتبة برلين .
- (١٠) رفع التخصاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربع مجلدات .
- (١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني .
- (١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .
- (١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، وله شرح « بانث سعاد » الآتي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله
- (١٧) شرح قصيدة « بانث سعاد » طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدن .
- (١٩) شرح قطر البذا وبل الصلدا الآتي ذكره ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضاً .
- (٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان ، ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطي . وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) فَوَحُ الشذا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

(٢٣) قطر النداء ويل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنخشري في تفسير الكشف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشف » ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية في النحو ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان وموقف الوسنان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات

النحو ، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس

من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكمّان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الفرح المجّدين ،^(١) وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاماً دائماً بدوام السموات والأرضين .

أما بعد حمد الله مستحقّ الحمد ومُلهِمه ، ومُنشئ الخلق ومُعِدّه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكْرَمه ، المنعوت بأحسن الخلق وأعظمه ، محمد نبيّه ، وخليفه وصفيّه ، وقلّ آله وأصحابه ، وأحزابه وأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائى — رحمه الله ! — كتاباً صَغُرَ حَجْمًا ، وَغَزُرَ عِلْمًا^(٢) ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز .

وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يُدّانيه^(٣) ، وتوضيح يسيره وَيُبَارِيهِ ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلُّ به تراكيبه ، وأنقحُ مَبَانِيهِ^(٤) ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شَوَارِدِهِ^(٥) ، وَلَا أَخْلِي مِنْهُ مسألة من شاهد أُرْتَمِيهِ ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نَقْدٍ أو تعليل ، ولم آلْ جَهْدًا في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسميته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وبالله أعتصم^(٦) ، وأسأله العِصْمَةَ مما يَهِيمُ^(٧) ، لا ربَّ غيره ، ولا ممولٍ إلا خَيْرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

-
- (١) النمر : جمع أغر ، وهو ذو الفرة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمجمل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه الفقرة من قوله صلى الله عليه وسلم « أنا قائد الفرح المججلين يوم القيامة »
 (٢) غزر - بضم العين ومعنى هنا التزاعى - كثر (٣) يدانيه : يقاربه (٤) أنقح : أذهب (٥) أعقل : أمتع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة
 (٦) أعتصم : أمتنع (٧) يهيم : يعيب

هذا باب شرح الكلام ، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام — في اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيه أمران :
اللفظ ، والإفادة .

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ ، تحقيقاً أو تقديرًا .

والمرادُ بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائمٌ » ومن فعل واسم ،
كـ « قامَ زَيْدٌ » ومنه « استَقِيمَ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن
ضمير المخاطب المقدَّر بأنَّ (١) .

(١) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف
منه الكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها
الكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ،
فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً — وهي إحدى عشرة
صورة تفصيلاً — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من
جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة
أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأما على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ
وخبر نحو « زيد قائم » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو « أفأثم الزيدان » وإما
مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله
نحو « هبها العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد »
وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع العنق » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو
« أقسم بالله لأكرمك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي « كان » أو إحدى أخواتها مع
اسمها وخبرها نحو قولك « كان الجو حاراً » و« أصبح الجو بارداً » .

والكلم : اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ^(١) ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٌّ أنه يدل على جماعة ، « إذا زيدَ على لفظه تاء التانيث فقليل » كلمة « نقص معناه ، وصار دالاً على الواحد ، ونظيره كَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَنَبِقٌ وَنَبَقَةٌ .

وقد تبين — بما ذكرناه في تفسير الكلام : من أن شرطه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة — أن بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وَجْهِ^(٢) ؛ فالكلم أعمُّ من جمَّةٍ انمى ؛ لانطلاقه على المفيد = والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهي « ظنن » أو إحدى أخوانها مع فاعلها ومفعولها نحو « ظننت الوقت متسعاً » .

والمؤلف من فَعْنٍ وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهي « أعنم » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعنت زيدا عمرًا » مخلصا .

(١) اختلفوا في لفظ « كلم » ، فقليل : هو جمع مفردة كلمة ، وآيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجوع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس جمعي . كما قال المؤلف — واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي . وهو « ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثاني : اسم جنس جمعي ، وهو « ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالبا » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقرة وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، ونبق ونبة ، وقولنا « غالبا » للإشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء للشدة نحو روم ورومي ، وزنج وزنجي ، ورك وركي ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء والفرد خاليا منها ، عكس الغالب ، نحو كمء وكماة ، وذلك النوع في العربية قليل جدا .

(٢) منابط العموم والخصوص الوجهين : أن يجمع اللفظان في الصدق على شيء كاجتماع الكلام والكلم هنا في الصدق على « زيد قام أبوه » لأنه مفيد ونذكره من أربع كلمات ، ويفرد كل منهما بالصدق على شيء ، كاتفراد الكلام بالصدق على « قام زيد » لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ . واتفراد الكلم بالصدق على « إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا . نذكر ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ،
فنفحو « زيد قام أبوه » كلام ؛ لوجود الفائد ، وكلم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ،
و « قام زيد » كلام لا كلم . و « إن قام زيد » بالعكس .
والقول عبارة عن « اللفظ الدال على معنى » : فهو أعم من الكلام ،
والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وجه^(١) .
وتطلق الكلمة لغة ويُرَاد بها الكلام ، نحو : (كَلَامٌ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ
قَائِلُهَا »^(٢) ، وذلك كثير لا قليل .

فصل : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المرادُ به حرف الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على
ما ليس باسم ، نحو « نَجِيتُ مِنْ أَنْ قُتِمَ »^(٣) ، بل المرادُ به الكسرة

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وبفرد واحد
منهما - وهو الأعم - بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .

(٢) الضمير في « إنها » وفي « قائلها » من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى
حكاية عن الإنسان (رب ارحموني لى أعمل صالحاً فيما تركت) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠
من سورة المؤمنين ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة
قالها شاعر كَلِمَةُ لَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ * أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * » وتقول : حفظت
كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم - وقد بشر بأبى - : والله
ما هى بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء - نعم السير
على بئس العير ، وسيأتى تخريجها على هذا المذهب في باب « بئس وبئس وما جرى
مجرأها » وذهب الكوفيون إلى أن « نعم » و « بئس » اسمان بمعنى المدح والمذموم
مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ونحوه ، وليس ما ذهبوا إليه
بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذى وضع لهما في هذا الكتاب .

التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيَّةً ، وقد اجتمعت في البَسْمَلَةِ^(١) .

الثانية : التَّنْوِينُ ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر^(٢) لفظاً لا خطأ لغوياً ، توكيد ، نخرج بقيد السكون النونُ في « ضَيْفَيْنِ » لِطَفَيْنِيٍّ ، و « رَعَشَيْنِ » لِمَرْتَعَشٍ ، وبقيد الآخرِ النونُ في « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِرٌ » وبقولِي « لَفْظًا لَا خَطَا » النونُ اللاحقة لآخر القَوَائِي ، وستأتِي ، وبقولِي « لغوياً » لفظاً لا خطأ ، و « لَتَضْرِبُنَّ يَاقَوْمُ » و « لَتَضْرِبُنَّ يَاهِنْدُ » .
وأنواع التنوين أربعة :

أحدهما : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فيبني ، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف .

الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدلالة على التنكير ؛ تقول : « سَيَبُوءِيهِ » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معينًا اسْمُهُ ذَلِكَ ، و « لِابْنِ » إذا اسْتَزِدْتَ مُحَاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصًا مَا اسْمُهُ سَيَبُوءِيهِ أو استزادة من حديثٍ مَا نَوَّنتَهُمَا^(٣) .

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخرًا حقيقة كالـ « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرًا حكمًا كالـ « يد » و « غد » والليم من « دم » والحاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتبارًا : أي لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أو آخر لها حكمًا .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) ومما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذي الرمة :

=

الثالث : تنوين المُقَابَلَة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَمَلُوهُ في مُقَابَلَة النون في نحو مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعميض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ^(١) ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَلِإِذْ في نحو : (وَبَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٢) عوضاً عن الجملة التي تضاف « إِذْ » إليها^(٣) .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعة تنوين التثنية ، وهو اللاحقُ للقوافي المُطْلَقَة ، أي : التي آخرها حرف مد ، كقوله :

= وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهِ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّبَارِ الْبَلَاغِ
وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منوناً ، ويخطئ ذاك الرمة في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقرروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تتون ، وإذا عنيت بها التكرار نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ
(١) المراد بنحو « غواش » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أ كان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواش » ، وجوار ودواع ، ونواه « أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعيم » ، ويعيل « أصلهما تصغير أعمى ويعلى ، ثم سمى بهما فصارا علمين موازين لنحو أبيض ويبيض مزارعى يبيض .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إِذْ » لفظاً واحداً في هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التي من حق إِذْ أن تضاف إليها ، والتقدير في الآية الكريمة « ويوم يقلب الروم فارساً يفرح المؤمنون » حذف الجملة =

١ - أَقَلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنِ وَقُولِي إِنِ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ
الأصل « العتابا » و « أصابا » فجاء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

= الأولى - وهي « يغلب الروم فارسا » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشمها بالحرف في الوضع على حرفين أو في الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .
ويذكر بعض النحاة في هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التي من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا) وقوله جل شأنه (إذا لأذقنك ضعف الحياة) وقوله تباركت كلمته (وإذا لا تتيانهم) وقوله سبحانه (إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هي الظرفية الشرطية .

١ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للجرير بن عطية بن الخطفي ، أحد شعراء العصر الأموي .

اللغة : « أقلى » فعل أمر من الإقلال ، وهو في الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بنة ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد هنا اللوم في تسخط « أصبت » يروي بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروي بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « وقولي » الواو عاطفة ، قولي : فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقلى اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلـكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه في الحكم الإعرابي =

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللّاحِقُ لِلقَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ زِيَادَةً عَلَى الْوَزْنِ ، ومن سُمِّيَ غَالِيًا ، كقوله :

= « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أصبت لقولى - إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين فعل الأمر ومفعوله « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « العتابن » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين التثنية عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير مثلاً . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضي في « أصابن » ودخل على الاسم المقترب بـ « العتابن » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد منهما ، أما أن ذلك مستقيم في الداخل على الفعل فظاهر ، وأما في الداخل على المقترب بـ « العتابن » فالتنوين المختص بالاسم ينافى « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم وتعينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه ببرد معين من أفراد جنسه ، فلو كان تنوين التثنية من الأنواع الخاصة بالاسم لكان في الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى ، وهذا مما لا يصح أن يذهب إليه العرب في كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين التثنية قول النابغة الذبياني :

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرَ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

٢ - ينسب النعاج هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :
قَالَتْ سُلَيْمَى كَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنُّ بِغَسَلِ جِلْدِي وَيُنَسِّـيَنِي الْحَزَنُ
وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة ليبسك فلم أجد هذا
الرجز في أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من
الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه .
اللغة : « سليمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجها « معدما »
اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لأماله له ، ومعنى هذا البيت
قريب من قولهم في مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات »
فاعل قال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من
ظهورها النعذر في محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط
جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق « فقيراً » خبر كان
النافصة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف
يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه
سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان
غنيا موسراً ترضين به ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ،
والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط
وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنيا موسراً
أرض به ، وإن كان فقيراً معدماً أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعاً ، حيث لحق التنوين فيهما القافية
المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحق هذا التنوين الحرف في هذا
البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .
=

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زِيدَت نون « ضَيِّقَنَّ » في الوصل والوقف ، وليس من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهِمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخولَ حرف النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : (يَا لَيْتَ قَوْمِي)^(١) (أَلَا يَا اسْجُدُوا)^(٢) في قراءة الكسائي^(٣) ، بل المرادُ كَوْنُ الكلمةِ مناداةً ، نحو : « يَا أَيُّهَا » = ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرْقَنِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ كَمَسَاعِ الْخَلْفَقَنِ
فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المخترق » وكل منهما اسم محلي بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين العالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتبان » فارجع إليه تسكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه . فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على (ألا يا) ثم يبتدئ (اسجدوا لله الذي يخرج الخبء) وقرأ قوم بتشديد اللام في « ألا » على أنهما كلمتان : الأولى أن المصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن المصدرية ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من « أعمالهم » أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - الخ ، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَأْفُلُ ، وَيَا مَسْكِرَ مَانُ ^(١) .

الرابعة : أَلْ غَيْرُ الموصولةِ ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

٣ - * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّزَى حُكُومَتُهُ *

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ، ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل أو يا امرأة ، ونظيرهن « ياملاً مان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى في باب النداء ٣ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله في هجاء رجل من بني عذرة ، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بني أمية ، فعرف عبد الملك الأعرابي بهم ، فقال على الفور :

خَيْتَا إِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ
وَجَدْتُ الْفَرَزْدَقَ أَنْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خَيْبَاشِيَمَهُ الْجَنْدَلَ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ أَنْتَ حَامِلُهُ إِذَا انْخَلَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد به صدره .

اللغة : « أبا حزره » هي كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله أنفاً أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عنفه بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الإذلال والإهانة « الخفى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم » الذى يحكمه الحصان ليفصل بينها « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذى يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فإننا لم نحكمك فيما بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ، ولا بصاحب اللسن الذى يقوى على الخصومة .

=

== الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للفظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضاً « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« رأى » مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على رأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هذا البيت - فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع - قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَلْقُ ، وَأَبْغَضُ الْعُجَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ
وقول ذى الخرق أيضاً :

فَيَسْتَخْرِجُ الْبَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُجْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصِّعُ
وقوله الآخر :

مَا كَالْبُرُوحِ وَبَغْدُو لَاهِيَا قَرْحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشْدٍ
وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة .

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة ، وذلك كما في « قُمتُ »^(١) و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

فصل : يَنْجَلِي الفعل بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلماً كان كـ « قُمتُ » أو مخاطباً نحو « تَبَارَكْتَ » .
الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَتْ » ، وَقَعَدَتْ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة^(٢) .

= واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلاً ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت (انظر شرحنا على الأثموني ١ - ١٦٩) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبیح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قواك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخراً كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدماً كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلاً كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسماً كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات ورب و تمة وتكون في الاسم أيضاً نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب » قوله :

=

وبهاتين علامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى^(١) ، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس^(٢) .

= مَأْوَى يَا رَبِّتَمَا غَارَقَ شَفَوَاءَ مِثْلِ اللَّذَعَةِ بِالْمِيسِمِ
وقول الآخر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

ولقد أُمِرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ بِسُبْحِي فَضَضَيْتُ مُنَّمْتُ قُلْتُ لَا يَمْنِينِي
وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

نَدِمَ الْبَغَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةً مَسْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ
وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولهما تاء التأنيث في نحو ليست هند مفلعة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل في نحو (لست منهم في شيء) ونحو (فهل عسيت إن توليتهم) ، ومما يدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لا يجوز معها إلا مجيء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها .
(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم» وبئس «اسمان» مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرابيا بشر بولادة امرأته أنى فقال «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أجبائه على حمار بطيء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدّر ، وتقدير الكلام : والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عبر مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذي انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر :

=

الثالثة : ياء المخاطبة كقُومِي ، وبهذه رُدُّ على من قال إن هاتِ وتَعَالَ
اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة ، نحو : (لَيْسُ جَنَّ وَلَيْكُونَا)^(١) ،
وأما قوله :

ع - * أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * فضرورة .

= وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ
فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة
على اسم ، ويكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم
مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .
(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ،
ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نشر في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار
الهمذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهٍ أُمْلُودَا مُرَجَّـلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلَا تَرَى مَا لَأَلَهُ مَعْدُودَا أَقَاتِلُنْ

اللافة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم - هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام
مرجلا شعره ، حذف المضاف - وهو الشعر - وأقام المضاف إليه - وهو الضمير المجرور
محلا بالإضافة - مقامه ، فارتفع واستتر « البرود » جمع برد - بضم الباء وسكون الراء -
وهو ضرب معروف من الثياب .

المعنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلت جعد أن يكون
حبلها منه . فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره في بيان معاني الأبيات : أخبرني
إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن اللبس كأنه العصف الناعم ليتزوجها ،
أفأنت موافق على ذلك أمر بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ،
يعنى أن الاستفهام إنكارى .

فصل : ويُعرَفُ الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفي ، ولم .

وقد أشير بهذه المُثَلِّ إلى أنواع الحروف^(١) ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في لاسم المفرد ، وأصل الكلام : أنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلونن ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، وحذف النون الأولى تخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون - بتشديد النون - ثم حذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحققها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤية أيضا :

* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

وكثير من الناس ينسكرون هذه الرواية في البيتتين ، ويذكرون أن الرواية في البيت المستشهد به « أقائلون » وفي البيت الذي أنشدناه « أشاهرون » بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد ، ولا شذوذ في واحد من البيتتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة في واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعنى أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذى يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذى يخص الأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كَفِي ، نحو : (وفي الأرض آيات)^(١)

== وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لا تطلب له علة ، فحروف الجر التي تجر الأسماء والتي مثل لها بفي لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهملة التي مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت . ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمجيئها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول - وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر - « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : في لفظها بمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفي معناها للدلالة « إن » على معنىؤكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن لن أشبهت لا النافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها .

ومن النوع الثالث - وهو الحرف المشترك الذي يعمل - « ما ، ولا » اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبهتا ليس في المعنى ، فعملتا عملهما .

ومن النوع الرابع - وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل - قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن - مع ذلك - شيئاً وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس - وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل - حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير ، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات

(وفي السماء رزقكم)^(١) ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كـ « لم » ، نحو :
(لم يلد ولم يولد)^(٢) .

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَضْلُحْ لأن يلى « لم » نحو « لم يَقُمْ » ، ولم يَشْمَ ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاضْمُها ، والأنصَحُ فى الماضى شِمَمْتُ — بكسر الميم — لافتحها ، وإنما سُمى مضارعاً لمشابهته للاسم ؛ ولهذا^(٣) أعرب واستحق التقديم فى الذكر على أخَوَيْهِ .

ومتى دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلَى معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهى اسم^(٤) ، كأَوَّةٌ وَأَفٌّ

(١) من الآية ٢٢ من سورة الداريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد
(٣) « لهذا » أى مضارعه للاسم — والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل —
وقد اقتضت مضارعه للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل فى الأسماء ، والثانى التقديم على الماضى والأمر فى الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ، وقد أشبهه الفعل المضارع فزال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل فى اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه فى اللفظ فلا أنه يجرى معه فى الحركات والسكنات ، وفى عدد الحروف ، وفى تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى « ينصر » مع « ناصر » وفى « يضرب » مع « ضارب » نجد ذلك واضحاً ، وأما شبهه إياه فى المعنى فلا أن كل واحد منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما .

(٤) وإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم » وليست — مع ذلك — أسماء أفعال ، بل هى حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه يدل على معنى أدعو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى أستثنى ، وأشباهه لهذا كثرة .

ولجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها — لا بصيغتها — على معنى المضارع ، وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجعُ وأتضجرُ.

الثاني : الماضي ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس ، أو تاء التأنيث الساكنة كذئبم وبئس وعسى وليس^(١) .
ومتى دأت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كهيئات وشئان ، بمعنى بُعد وافتراق^(٢) .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر ، نحو « قَوْمَنَّ » فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع ، نحو (لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كُونًا)^(٣) ؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه إلا تاء الفاعل، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس تدخل عليهما التاءان ، أما في « تبارك » فهو تابع لابن مالك في شرح الكافية ، وقد خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقي فما يدل عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، وبمن نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا ، وعسيت أن تفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « لست هند بمفلحة ، وعست زينب أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضي ولا تقبل التائين ، وهي مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا في المدح ، ومثل ما أحسنه في التعجب ، ولا يضر ذلك ، لأن عدم لحاقهن إحدى التائين عارض لا أصلي .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد قبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ، ولا تكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كفعل التعجب الذي على صورة الأمر نحو « أحسن يزيد » ونحو قول الشاعر :

* فَأَحْرَبَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرَبَا *

فإن الأصل « وأحرين » فقبلت نون التوكيد ألها .

كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ^(١) ، بمعنى أَنْزَلَ وَأَدْرَكَ ، وهذا أولى من التمثيل بَصَهْ وَحَيَّهْلُ
فإن اسميهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التنوين

* * *

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان : مُعَرَّب ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّنًا ، ومبني ، وهو
الفرع ، ويسمى غير متمكن^(٢) .

وإنما يُبْنَى الاسم إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :
أحدها : الشبه الوَضْعِي ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين^(٣) ،

(١) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كنزال
ودراك ، فإنيهما بمعنى أنزل وأدرك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ،
نحو قول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا تَهْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى أصبر في مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذي تقيده عبارة المؤلف - من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب
والمبني - هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب
بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أَيْ وَأَخِي وَغَلَامِي قسم ثالث لا معرب
ولا مبني ، أما أنه ليس معربا فلأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس
مبنيا فلأنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات
مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم
المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة .

(٣) سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن - على الراجح ، فما كان
ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان
ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبلى وقد . ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن ،
وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما
حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كبناء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامِهِ وواو العطف وفائه ،
والثاني كبناء مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ و بَلْ .

ولنما أعرب نحو « أَبٍ ، وأخٍ » لضعف الشبه بكونه عارضاً ؛ فإن أصلهما
أَبَوٌ وَأَخَوٌ ، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ .

الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ،
سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ ، أم لا .

فالأول كَمَتَّى ، فإنها تستعمل شرطاً نحو « مَتَّى تَقُمْ أَقُمْ » وهي حينئذ شبيهة
في المعنى بإن الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً مو (مَتَّى نَصْرُ اللَّهِ ؟)^(١)
وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

ولنما أعربت أي الشرطية في نحو (أَيْمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ)^(٢) والاستفهامية
في نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها
للإضافة التي هي من خصائص الأسماء^(٤) .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام .

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للإضافة مثل أي ؟
فالجواب عن ذلك أن نذكر أولاً بأن للعرب في لدن لغتين إحداهما الإعراب
وهي لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً ، وهو أن
الإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، إذا لازمت كلمة ، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف
عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب ،
واللغة الثانية في لدن البناء ، وهي لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء
قد وجدوا في لدن شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهي على
حرفين ، كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنهم موضوعوا لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان =

والثاني نحو «هنا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب^(١) له حرفاً ، واسكنه من المعانى التى من حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتنبية ، فهنا مستحقة للبهاء اتضمنها لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع .

وإما أعرب «هذان» وهاتان • - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء^(٢) .

== أو المسكان ، ووجدوا فيها شبهاً استعماليا وهو لزوم استعمالها فى وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف «عند» التى بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة . فها وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة . (١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وهى حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً هو أل العهدية ، غاية ما فى الباب أنها للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولاً أن للنحاة فى «هذين» و «هاتين» نصبا وجرأ و «هذان» و «هاتان» رفعا - مذهبين : أحدهما أنها مثنيات حقيقة ، وأنها مربات بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرأ كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . وثانى المذهب أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة ، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقل فى حالة الرفع هذان وهاتين ، كما يقال : فتين ، وثانى : ولقل فى حالى الصب والجر : هذين وهاتين ، كما يقال : فتين ، والثانى : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثنى زيدا العلم حتى تمنقذ تنكيره ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدان ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال . فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شئ من خصائص الأسماء ، غاية ما فى الباب أن العرب وضعوا للشار إليه فى حالة الرفع إذا كان مثنى - ذان وهاتان وله فى حالى الجر والصب هذين وهاتين ، فهى ألفاظ موضوعة على صورة المثنى فى بادئ الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدره ==

الثالث : الشبه الاستعمالي ، وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل وَلَا يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه ، وكأن يفتقر افتقاراً متأسلاً إلى جملة^(١) .

فالأول كـ « هَيْهَاتَ ، وَصَهْ ، وَأَوَّهْ » فإنها نائبة عن بُعد وَأَسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعل » مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أتمنى وأرجى » ولا يدخل عليهما عامل ، واختُزَ بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرْبًا » في قولك « ضَرْبًا زَيْدًا » فإنه نائب عن « أَضْرِبْ » وهو مع هذا معربٌ ، وذلك^(٢) لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه ، تقول : « أعجبني ضربُ زيدٍ ، وكرهت ضربَ عمرو ، وعجبت من ضَرْبِهِ » .

والثاني كإِذَا وَإِذَا وَحَيْثُ^(٣) والموصولاتُ ، ألا ترى أنك تقول « جئتُكَ إِذْ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجبه يوافق المذهب الثاني القائل بينائها . حتى قال الشيخ خالد : « إِذَا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تشبيهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيآن ؛ الأول الوصف الصريح مع ال الوصوله نحو « الضارب والمضروب » والثاني التنوين المعوض به عن الجملة في إِذْ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفي إِذَا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن انصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر .

(٣) فلن قلت : إن إِذَا وإِذَا ملازمان للاضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أى الشرطية والاستفهامية الملازمة لهما للاضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذى يعارض شبه الحرف ، وبسببه أعربت أى ، لأنها =

فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « جاء زيدٌ » وَنَحْوُهُ ، وكذلك الباقي ، واحترز بذكر الأصالة من نحو (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(١) فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْمًا ، وَسِرْتُ يَوْمًا » فلا يحتاج إلى شيء ، واحترز بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ«عِنْدَ» فإنهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد ، تقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ »^(٢) وَ« جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » .

وإنما أعرب « اللذان ، والثتان ، وأى » الموصولة « في نحو » اضرب أيهم أساء « لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة^(٣) .

= ملازمة للإضافة إلى مفرد والثاني ملازمة للإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف ، وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف ، لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى :
قد قلتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلَّقَتِ الْفَاخِرُ

وهو شاذ عند الأولين .

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجري فيه نفس الكلام الذي ذكرناه في « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد في « أى » الموصولة الشبه الافتقاري لأنها = (٢ - أوضح المسالك ١)

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ ، وهو نوعان : ما يظهر إعرابه ، كأَرْضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ » ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ وما لا يظهر إعرابه كالفَتَى ، تقول : « جاءَ الفَتَى » ، ورأيت الفَتَى ، ومررت بالفَتَى ، ونظيرُ المتى سُمّا - كهُدَى - وهي لغة في الاسم ، بدليل قول بعضهم : « ما سُمّاك ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قوله :
 * وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمّا مُبَارَكًا * —

= مفتقره افتقاراً متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد - على ما سيأتى في باب الإضافة - وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .
 هـ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني - بفتح القاف والنون الخفيفة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة ، وبعده قوله :

* أَتَرَكَ اللَّهَ بِهِ إِبْشَارَكَا *

اللغة : « أسماك » يريد ألهم أهلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهدى وتقى وضحى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آترك » ميزك واختصك « إيشاركا » هو مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه في إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً ، وإن الله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آترك بالعقل والحكمة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماض مبني على فتح مقار على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ، كما سنبينه في ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لهما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « آترك » أثر : فعل ماض ، =

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيجتمل أن الأصل مُسَمُّ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول في يَدٍ : « رأيت يَدًا » .

= وضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إشاركا » إشار : مفعول مطلق عا له آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إشارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إشاره إليك بالحسكة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سما » فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة لغة سذكرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلا على أن السكامة مقصورة مثل « هدى » لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أبا وأخا ودما ويذا ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يحتمل أن تكون كلمة « سما » في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أسماك سما ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت « هذا سما مبارك » تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سمك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سمك » بضم الميم - فتدبر هذا .

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأَوْضَحِيهَا وَجْهًا وَأَكْرَمِيهَا أَبَا وَأَسْمَحِيهَا كَفًّا وَأَبْعَدِيهَا سُمَّا
أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشري في بيت واحد من الطويل فقال :

سُمَاءٌ سَمٌّ وَأَسْمَاءٌ كَذَا سُمَّا وَزِدْ سِمَةً ، وَأَنْتَ أَوَائِلُ كُلِّهَا

فصل : والفعل ضَرَبَانِ : مبنى ، وهو الأصل^(١) ، ومُعَرَّبٌ ، وهو بخلافه .
فالمبنى نوعان :

أحدهما : الماضي^(٢) ، وبناءؤه على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُمْ تَوَالِيَّ أَرْبَعٍ متحركات فيما هو كالكلمة^(٣) [الواحدة] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمقاسبة الواو .

(١) المراد بالأصل في هذا اللوضع الغالب ، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لسكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لسكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك ، واعلم أن الأصل في المبنى أن يكون بناءؤه على السكون لحقته كما سيذكره في الفصل التالي ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بنى الماضي على حركة لسكونه أشبه المضارع العرب في وقوع كل منهما صفة وصلة وحالا وخبرا ، وإنما كان بناءؤه على الفتح لسكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلًا بسبب دلالاته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لاجتمع فيه ثقلان ، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت في الكلام كله توالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثاني : الأمر ، وبفاؤه على ما يُجَزَّمُ به مضارعُه^(١) ، فنحو « اضرب » مبنى على السكون ، ونحو « اضرباً » مبنى على حذف النون ، ونحو « اغز » مبنى على حذف آخر الفعل .

والمعرب : المضارعُ نحو « يَقُومُ » لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد^(٢) المباشرة ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ)^(٣) ، ومع نون التوكيد المباشرة مبنى على الفتح ، نحو (لَيُنَبِّذَنَّ)^(٤) ،

لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشعيرة وكلمة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « عابط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين « هدايد ، وعلايط » بألف ساكنة بعد ثانيهما ، فحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت . ومما يدل على أنهم اعتبروا الفعل والمفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل لليلة التي ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب . وم بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد لتقم ولتقعد ، فحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف في معنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الحمرة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرًا ، نحو (لَتُبْلَوْنَ^(١) ، فَلَمَّا تَرَيْنَ^(٢) ، وَلَا تَنْبِغَانِ^(٣)) .

والحروف كُلمًا مبنية .

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى أيضًا وَقْفًا ، ولحقته دَخَلَ في الكلم الثلاث ، نحو : هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ .
والثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضًا في الكلم الثلاث ، نحو : سَوِّفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخران هما الكسر والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما ، ودَخَلَ في الحرف والاسم ، نحو لام الجر و « أمس » ونحو « مُنْذُ » في لغة من جرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن الجارة حرف والرافعة اسم^(٤) .

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء ، والأصل في الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة ، ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابته الاسم في وقوعه خبرًا وصفة وصللة وحالا ، ثم الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على السكون ، فلا يسأل في المبنى على السكون - سواء أكان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا - لم كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة سئل فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصي الفتحة =

فصل: الإعراب^(١) أثر ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة : رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل ، نحو « زَيْدٌ يَقُومُ ، وَإِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ » وَجَرٌّ في اسم نحو « لَزَيْدٍ » وَجَزْمٌ في فعل نحو « لَمْ يَقُمْ » ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول ، وهي : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، وحذف الحركة للجزم ، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات ، وهي واقعة في سبعة أبواب :

الباب الأول : باب الأسماء الستة ، فإنها ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتخفّض بالياء ، وهي « ذُو » بمعنى صاحب ، وَالْفَمُّ إذا فارقت الميم ، والأب ، والأخ ، والحُمُّ ، والْتَنُّ ، ويشترط في غير « ذُو » أن تكون مضافة لا مفردة ، فإن أفردت أعربت بالحركات ، نحو (وَلَهُ أَخٌ)^(٢) ، و (إِنْ لَهُ أَبٌ)^(٣) ،

= أو الضمة أو الكسرة ، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس ، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كتاء التكلم ، ومنها كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو « لزيد أكرم من عمرو » ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بليت قبل وبعد على حركة لأن لها حالة يعربان فيها ، ومنها شبه الكلمة المبذبة بكلمة معربة كما في الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب ، فتفطن لذلك ، وكن منه على ثبت .

(١) برد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة ، الأول البيان ، تقول « أعرب فلان عما في نفسه » تريد أبان ، والثاني الإجابة ، الثالث الحسن ، ومنه قولهم « امرأة عروبة » بفتح العين ، الرابع التغير ، الخامس إزالة الفساد عن الشيء ، تقول « أعرب فلان كذا » تريد أنه أزال فساده ، السادس التسكام باللغة العربية . والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي « هو تغيير أواخر السكام بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها » وبناء على أنه اقمطي هو ما ذكره المؤلف بقوله « أثر ظاهر أو مقدر - إلخ »

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الْأَخِ) ^(١)، فأما قوله :

٦ - * خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا * *

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

* صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفًا *

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاهها « صهباء » هي الخمر « خرطوم » هي الخمر أول عصيرها « عقارا » هي الخمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هي الخمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نسكبه سلمي طيبة ، وأن الريح التي تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقها كأنها مزجت بالخمر ، ووصف ريح الفم بالطيب مما كثر في الشعر العربي ، ومن شواهد النحاة :

وَا ، بِأَيِّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْدَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخمر ، والخمر مما يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلمى » جار ومجرور متعلق بـ « خالط » « خياشيم » مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر في خالط « خرطوم » عقارا قرقفا « أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت « فا » على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك في الإعراب ، وهذا المعطوف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فشاذ ، أو الإضافة منوئية ، أى : خياشيمها وفأها ، واشترط فى الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدرة ، نحو (وأخى هارون)^(١) (إني لا أملك إلا نفسي وأخى)^(٢) ، و « ذو » ملازمة للإضافة لغير الياء^(٣) ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

== الأسماء الستة بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة فى شيء ، وللنحاة فى الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل فى كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد الثلثة المطردة فى كلام الفصحاء . والثانى : أنا لا نسلم أن « فا » فى هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفا مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من سلمى خياشيمها وفأها » فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجودا ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكورا فى اللفظ وهو الغالب أم كان مقدرا وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش ، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية . وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوئية » وهذا الذى قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفى نسخة « والإضافة منوئية » بالواو ، فيكون جوابا واحدا وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتيج فى الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْصُولَةً لزمته الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ - * فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِندَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

= به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو « أنا الله ذوبكة » ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا في نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »

٧ - هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وقوله :

وَأَسْتُ يَهَاجِ فِي الْقَرْىِ أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْيَكِي وَأَبْيَكِي الْبَوَاكِيًا
قَائِمًا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مَنْ ذِي ... الْبَيْتِ ، وبعده :
وَأَمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِنَّمَا لِيثَامٌ فَأَذْخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا أذْخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوَيْهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الدم والقروح . تقول : هجاء بهجوه هجوا وهجاء « في القرى » القرى -- بكسر القاف مقصورا -- إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعو به إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » : ذوو عسرة وغنى وعندهم ما يقده ، وانه للضيفان « موسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلني كرام « موسرون » نعمت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع ، ذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من =

== الإعراب مفسرة «خسبي» المماء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله «من ذى عندهم» فإن «ذى» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالواو مع أن الكلمة فى محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالياء . واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هى من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها مربة . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذى عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور فى لسان العرب «وأما قول الشاعر :

* فَإِنْ بَدِيتَ تَمِيمَ ذُو تَمِيمَتَ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذى جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث . ومن أشله العرب : أتى عليه ذو أتى على الداس ، أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى «اه» . وفى كلامه شاهد كالتى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا . فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» مربة لقال : فإن بدت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه براها مبنية .

وإذا لم تفارق الميمَ الفمَّ أعرب بالحركات^(١).

فصل : والأفصحُ في المِنِ النقصُ ، أى : حَذَفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوه مِنْ أَيْدِيهِ وَلَا تَكُونُوا »^(٢) ويجوز النقصُ في الأبِ والأخِ والحلمِ ، ومنه قوله :

٨ — بِأَيْدِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

* يُصْبِحُ ظُمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ *

ومن مجيئها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فمًا » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتي والعصا في قوله :

يَا حَبِذَا وَجْهَ سُلَيْمَى وَالْفَمَا وَالْجِيدُ وَالنَّجْرُ وَتَدَى قَدَ نَمَا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان صحيح الميم

(٢) تعزى - بوزن تجلى - أى انتسب وانتعى ، وهو الذى يقول « يا فلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه - بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد - أى قولوا له « اعضض على هن أهلك » ومعنى « لا تسكنوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقار لما دعاكم إليه .

٨ — من النعاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولا يوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَّقِيمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمِ

اللفظة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

= بضم الظاء وفتح اللام - جمع ظلمة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له وإماما ففسر سيرته واتبع أثره « فما ظلم » أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى أئزنا ، وأصله قولهم فى المثل « من أشبه أباه فما ظلم » وانظر الميدانى الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر . أب : مجرور بالباء . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتى « اقتدى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « عدى » فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة « فى » حرف جر « انكرم » مجرور بلمى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه . مبني على السكون فى محل رفع مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : حرف نفي « ظلم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، وله مفعول محذوف ، وتقدير السلام : فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك فى لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضى المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » وقوله « يشابه أبه » حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، جحر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة ، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب فى الأسماء الستة : يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء التكميم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف - الواو والألف والياء - تسمى لغة الإتمام ، وستأتى لغة ثالثة نبينها فى الشاهد التالى ، وتسمى لغة القصر . وعلى لغة النقص التى جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال فى تثنية الأب : أبان ، وفى تثنية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والحاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل =

وقول بعضهم^(١) في التثنية : « أَبَانِ » و « أَخَانِ » . وتصرُّهُنَّ أولى من نقصهن كقوله :

٩ --- * إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *

= في تثنية يدودم : يدان، ودمان، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفا ولا علما - أبون ، وأبين ، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَضْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَبِينِ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية : هذان أبوان ، ومن قال هذا أبك قال في التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وإخ قول بعضهم في التثنية : أبان وأخان ، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناء بغير واو فقال « أبان ، وأخان » كما تقول في تثنية يد « يدان » فدل ذلك على أنه ثنى أبا وأخا محذوف اللام من غير أن يرد لهما اللام المحذوفة ، ولو كان ثنى أبوك وأخوك أو ثنى أبا وأخا برد لامهما - على ما هو الأصل في نظائرها لوجب أن يقول « أبوان وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك ، أبان ، وأخان « لا يحتمل إلا وجهها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فبمحتملان وجهين ، لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص .

٩ --- نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج . وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي الفول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفي نوادر أبي زيد (ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي الفول الطهمي ، ولسكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَاهَا لِرَبِّيَا ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نَلْفَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا يَشْمَنِ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا =

= إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاً له ما أطيبه » اه كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسمي » ويروى « لليلي » وكلهن أسماء نساء « الحمد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسمي » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي المني » مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لا امتناع الشرط « أننا » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لافعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المني . « إن » حرف توكيد ونصب « أباهما » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى سمي مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على أباهما السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباهما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » لمغ : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق ببلغ « غايتها » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف = وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر .

وقول بمضمهم : « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ »^(١) .

= الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة ، وللقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباها » حيث أتى بأباها مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فتى وعصى وأشباههما ، وهي لغة القصر على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكلمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمدد ، على ما هو لغة القصر التي نحن الآن بصدددها ، لكن ينبغي لك أن تجرهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقا من لغتين . فافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني مرتين : إحداهما في حرف الميم (٤١١٧ في ٣١٨/٢) والأخرى في حرف التاء في أثناء شرح قولهم في المثل « شكل أرامها ولدا » (٧٧١ في ١٥٢/١) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه . وأصله أن رجلا اسمه بهس من بني فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقي هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محمقا .. وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناسا من أشجع في غار يشربون ، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بهس بخاله حتى أقامه على فم القبار وهو يقول : ضربا أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكروه أخاك لا بطل ، هكذا روى الميداني ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذي دفع بهسا في الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى التلمس قوله :

=

وقولهم للمرأة « حَمَاءٌ »^(١).

== قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه على ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما عمل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « أخاك » أختا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأختا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتعمل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نفى أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفى أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجزيت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخر أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره - ومجىء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ أَحْمَاءَ أُولَعَتْ بِالْكَنَّةِ وَأُولَعَتْ كَنَّتُهَا بِالنَّهْ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حماة » فإنهم يقولون للمذكر حما - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتى ، وفتاة » وأنت تعرب « الفتى » بحركات مقدرة على الألف ، = (٤ - أوضح المسالك ١)

الباب الثاني : المثنى ، وهو : ما وُضِعَ لاثنتين وأُغْنَى عن المتعاطفين^(١) ، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالألف ، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحلوا عليه أربعة ألفاظ « اثنتين » و « اثنتين » مطلقاً ، و « كلاً » و « كلتاً » مضافين لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ كَرِهْتَهُمَا الألف .

= وتعرب الفتاه بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذى كان على ألف الفتى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هى آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات فى الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ضرب فيه لعة واحدة وهو ذو معنى صاحب والنم إذا فارسته للميم ، وضرب فيه لعتان النقص والإتمام وهو المن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والقصر ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والعم .

(١) يشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثانى : أن يكون معرباً ، فلا يجوز أن تثنى الاسم المبنى ، وأما هذان وهاتان فى أسماء الإشارة ، والذان واللتان فى الأسماء الموصولة ؛ فهى كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً ، فلا يجوز أن تثنى المركب المزجى ولا المركب الإسنادى ، أما المركب الإضافى فلك أن تثنى صدره وتضيفه إلى مجزئه . فتقول « عبدا الله » .

الرابع : أن يكون منسكراً ، فلا يجوز أن تثنى العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس : أن يكون الاثنان متفقى اللفظ ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم ؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ فهو ممن باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيُجَرَّ وَيَنْصَب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .
ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط ؛ أحدها : الخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طَلْحَة » و « عَلَامَة » . الثاني : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَب » و « حَائِض » . الثالث : أن يكون لِأَقَلِّ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لكلب ، و « سَابِق » صفة لفرس .
ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ؛ فلا يجمع نحو « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « مَتَدَيَّكَرَب » وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو « قَائِم » و « مُذْنِب » و « أَفْضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و « صَبُور » و « سَكْرَان » و « أَحْمَر »^(١) .

== السادس : أن يكونا متفقى المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بثنائية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف الثنى في الفصل السابق ، ويعرف بأنه « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفردة » فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقتين بجمع اصطلاحى ، وقولنا « ولم يتغير فيه بناء مفردة » لإخراج جمع التوكيد نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التوكيد لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذى يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » في جمع « زيد » جمع مذكر سالماً تجمد الحركات التى على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هى بنفسها في الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تسكير على « الزيود » تجمد التغير واضحاً ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَمَلُوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وبابه .

والثانى : جموع تكسير ، وهى : بنون ، وحرثون ، وأرضون ، وسننون ، وبابه ؛ فإن هذا الجمع مَطْرِدٌ فى كل ثلاثى حذفت لاه وِعَوُضَ عنها هاء التانيث ولم يُكْسَرْ ، نحو : عِصَّةٌ وَعِصِينَ ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ ، قال الله تعالى : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)^(١) (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)^(٢) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)^(٣) ، ولا يجوز ذلك فى نحو تَمَرَّةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَّةٌ » و « زِنَّةٌ » لأن الحذوف الفاء ، ولا فى نحو « يَدٌ » و « دَمٌ »^(٤) ، وشذأبون وأخون ، ولا فى أسمٍ وأختٍ وبنت لأن العوض غير التاء ، وشذبنون ، ولا فى نحو شاةٍ وشَفَّةٍ لأنهما كُسِرَا على شِيَاهٍ وَشِفَاهٍ .

والثالث : جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط ، كأهلون ووابلون ؛ لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وابلًا لغير عاقل .

والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به^(٥) ، كعليون وزيدون

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فهما .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر مسمى به منه ، ولم يذكر فيما ألحق بالثنى ما سمى به منه ، وكان خليقاً بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا سمى شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدنين ، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالثنى ، فأعربوه =

مُسَمَّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غَسَلِينَ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على الدون مُنَوَّنَةً ، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على الدون مُنَوَّنَةً ، كقوله :

١٠ — * وَأَعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ *

في أشهر لغاتهم - كإعراب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرأً ، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحرر :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْلَى الْمَلَوَانِ

١٠ — هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

* طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ *

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهب الجمعي (ووقع في جميع نسخه لأبي ذهل الخزاعي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبي دهب وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمع بن عمرو بن هيصم ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلقاً في رواية بعض الرواة ، وهاك أبياتاً من أولها :

طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ وَمَلَّتْ الثَّوَاءُ فِي جَبْرُونَ

وَأَطَلْتُ الْمَقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ظَنَّ أَهْلِي مُرَجَّاتِ الظُّنُونِ

فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ جُمْلُ كَبُكَاءِ الْقَرَيْنِ لِأَثَرِ الْقَرَيْنِ

وهذه رواية الأدباء وحمل الشعر ، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النعاعة .

اللغة : « اعترتني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتره « الهموم » جمع هم « الماطر » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يروي « الناطرون » بالنون - على أنه في الأصل جمع ناظر وهو الذي يرقب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به . ولكن الجد قد خطأه في القاموس فقال : « وغلط الجوهري في قوله ناظرون موضع بالشام ، وإنما هو ماظرون بالميم » اهـ

وقد أنشد الأزهري بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بصهرانية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماظرون ، وهو قوله :

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا
بالميم ، وكذلك رواه ياقوت الرومي في معجم البلدان .

المعنى : يصف طول ليله ، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب ، وما نزل به من الأحزان والآلام ، وهو في هذا المكان ، بسبب بعده عن ألفه وأحبابه .

الإعراب : « طال » فعل ماض « ليلي » فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبت » الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « كالجنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره « واعترتني » الواو حرف عطف، اعتري : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية . وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « الهموم » فاعل اعتري « بالماظرون » الباء حرف جر ، والماظرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق باعتري .

الشاهد فيه : قوله « بالماظرون » فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر ، وجعل إعرابه على النون فجعله بالكسرة الظاهرة فمثلته مثل الاسم الذي آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضممة الظاهرة على آخره وهو النون ، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك ، تقول : هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير . وتقول : اشتريت زيتونا جيدا ، ودفعت عربونا كثيرا . وتقول : أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا .

ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون^(١) ، وبعضهم يُجَرِّى بنين وبابَ
سمنين مجرى غَسَلَيْنِ ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبَا بَرًّا ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

(١) من العرب من يلزم هذا النوع - وهو جمع المذكر السالم المسمى به - الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثني الألف وكسر النون في الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ، وبحسبك هذا .

١١ - هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء
علي بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام
أحد شيعة علي كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبي سفيان ،
وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الْغَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ
بِأَنَّا لَا نَزَالَ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَسِمِعَ الْخُنِينَ

اللغة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذي تلقى على عواهنه ظنا وتخريفا
« يكشفه » أراد أنه يبين فساد ما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ،
وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قل تعالى : (إن الشيطان
لكم عدو) . وقال جلث كلمته : (بعضكم لبعض عدو) . وقال سبحانه : (فإنهم
عدوى) . « أبا حسن » هي كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من
فاطمة الزهراء أبي محمد الحسن بن علي « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء
البررة الرحماء أبناءهم .

== المعنى : يندد بمعاوية بن أبي سفيان ، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبعضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيغضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « أبا برا » الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بـ « أبو » اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه « على » بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أبا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « برا » نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة « ونحن : الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين » خبر المبتدأ . رفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبغي عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى « بنين » - وإن لم يكن علماً - بجرى « غسيلين » و « يقطين » ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للإضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون في الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكث يقطينا ، وهذه شجرة يقطين - بالتثنية في كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين ؛ ولكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبهه العجمة .

وقال :

١٢ — * دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ *

= قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » بتنوين « سنينا » المنصوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين في « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافا إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَعْبَيْنَ بِنَا شَيْبَاً وَشَيْبُنَا مُرْدَاً *

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه ، فخرج معاضبا لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهو تارة يحن إلى نجد لأن بها أحبائه ، وتارة يذم نجدا لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطا فيه من أجل بمران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنانه وبخله ، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُمَا الْمَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَرَكَاءِ أَنْ تُبْكِيَا جَهْدَا
سَلَا عَبْدَ كَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً

خُرَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قَلِيٍّ لِلنَّجْدِ أُصْبِحْتُ هَاهُنَا

إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَخْبِيَا بَرْدَا

اللغة : « دعاني » معناه اتركاني ، ويروى في مكانه « ذراني » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

وما عداه فهو الغور -- بفتح الغين للمعجمة وسكون الواو -- «سنيته» جمع سنة ، وهي في الأصل العام ، وتطلق السنة على الجذب والقحط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه .
المعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكر له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر مآلقة من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : «دعاني» دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنيته» سنيين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «لعبن» لعب : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شييا» حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشيينا» الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعلها في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله «سنيته» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للإضافة ، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في اللثني والجمع الذي على حده تحذف للإضافة كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، ووافقه على ذلك ابن مالك في تسمياته .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام منشور .

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرتنا لك في الشاهد السابق حديثا تسلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللُغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه ، وَيُخْرِجُ عليها قوله :

١٣ — * لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ *

١٣ — هذا عجز بيت من الخفيف ، ومصدره قوله :

* رَبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ *

ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،
اللغة : « عرنديس » بزنة سفرجل — هو في الأصل القوى الشديد ، والأنثى
عرندسة — بالهاء — ويقال : حى عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة . قاله ابن
منظور « طلال » بفتح الطاء المهمل ، بزنة سحاب — اسم جمع واحد طلالة — بالهاء —
وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والرونق
والماء « ضاربين القباب » القباب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقاً ، أو خاصة بما
يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛
لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب السكنا ؛ لكثرة الحصب والخير والمال عندهم ، وعلى
الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ،
ويروى في مكانه « لا يزالون ضاربين الرقاب » فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجرشبيه بالزائد « حى » مبتدأ مرفوع بضمة
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد
« عرنديس » صفة لحى تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ « ذى » صفة ثانية لحى ، مجرورة
بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف « طلال » مضاف إليه
« لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقض مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه
مبنى على السكون في محل رفع « ضاربين » خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة
وضاربين مضاف و« القباب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل
الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه
بالزائد وهو « حى »

المعنى : قليل من الأحياء الأفوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهى
استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب العمة =

== الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالتون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه العاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليس هو - على الأخص - من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزير وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة - غير معين - أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأثمنوني في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه العاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامة ، لأنهم لما حذفوا لامة ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعلام الشنمري : « هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اه . ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لمجيئه على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما .

ويجوز أن يستدل لمجيء هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ،

والذي يتلخص مما أوردناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات : الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ - * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

== المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .
الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقسمة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون في حال الرفع ، وتسكس في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيسكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .
الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والكسرة في حال الجر ، والفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسيلين ومسكين ومسكين .

وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .
١٤ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي *

وهذا بيت لسجيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب .
اللغة : « تبْتَغِي الشعراء » يروى في مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراه ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي ، وتتمنى أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحنكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبْتَغِي « تبْتَغِي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبْتَغِي « وقد » ==

.

== الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي العشرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت ، ومن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنتمري ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقرر أن من النحاة من خرج على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحقت به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ومن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التخريج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذي الإصبع العدواني في نوניתه الطويلة :

إِنِّي أَيُّ أَيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَيُّ أَيُّ مِنْ أَيُّيْنِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيِّتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدَهُمَا إِلَّا اتَّخَلَّافٌ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

=

ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر :

فصل : نونُ المثني وما حمل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُقَّةٌ ، كقوله :

١٥ - * عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً *

= وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَيْنَ صِدْقٍ سَادَةٍ وَلَا أَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا
وقول الآخر :

وَإِنْ أَمَّمْ ثَمَانِيَةً رَأَيْتَ لَهُ شَخْصًا ضَبِيلًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ
١٥ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلمة جيدة لجميد بن ثور الهلالي يصف فيها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثني أحوذى . وأصل الأحوذى السريع فى سيره ، ثم استعمل فى السريع فى كل شئ أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف فى الشئ يحذقه . وفى ديوان الأديب : الأحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحى القطاة « استقلت » ارتفعت وتمايلت وعلت فى الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » : فعل ماضٍ ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة « عشية » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفى عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو .

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

١٦ — * أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَيِّفَانَا *

= الشاهد فيه : قوله «أحوزيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت ، فأعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس في مكتسك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلاً مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثني بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بني أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه في زياداته التي حدثتك حديثها مراراً، وقد أنشده أبو زيد في نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن المفضل الضبي ونسبها لرجل من بني ضبة ، وقبله في روايته قوله :

إِنِّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَابْنَهُ فَلَانَا
كَأَنْتَ عَجُوزاً عُمِّرْتَ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيِّفَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : «أعرف منها الجيد» يروى في مكانه «أعرف منها الأنف» كما رأيت في رواية أبي زيد، والجيد : العنق «منخرين» بفتح الميم وسكون النون وكسر الخاء بزنة مجلس ومسجد. وقد تكسر الميم إنباعاً لكسرة الخاء - أصله موضع النخير - وهو الصوت المنبعث من الأنف - ثم سمي به خرق الأنف «ظبيان» زعم جماعة - منهم الهروي - أنه تثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : «ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية» اه .

== الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينا » الواو حرف عطف ، العينا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبه » أشبه : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « ظيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبه منخرى ظيانا ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فاتصبا به .

الشاهد فيه : قوله « والعينا » وفي هذه السكامة شاهدان للنمأة : أما الأول ففي مجيء المثني بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو المهجم وبتون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّأَ
وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا يَبْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٍ
وقال الأزهرى في صدد بيت المتلمس : « هكذا أنشده الفراء لنا باه على اللغة القديمة لبعض العرب هـ اهـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثني بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثني قاصر على الذين يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام =
(• — أوضح المسالك •)

== بمستقيم ؛ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور - وهو الشاهد السابق - أن من العرب من يفتح نون المثني بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدد « ومنخرين أشبهًا ظيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كقاعدة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت « والعينانا » بالألف في موضع النصب ثم يقول في نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيها يشبهها . فإن العربي القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبي زيد - وهو من الرواة الثقات - التي أثنائها في صدر الكلام على هذا البيت ؛ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَى اللَّيْلُ إِلَّا أَفْلَهُ هَبَبْنَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ
رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيدَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفَقَانُ

وفي قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقِدَافُ فَالَنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شفتان » في كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » في قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيها حكاة أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد - مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينانا » ، وهي في موضع النصب - على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينانا » بالفتحة الظاهرة ، والرفع في بيتي عمر والراجز بالضممة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكسرها جأز في الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ - * وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ *

١٧ - هذا مخز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ *

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفي ، يخاطب بها فضالة العري ، وقيله قوله :

عَرَيْنٌ مِّنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِّنْ عَرَيْنٍ

اللمعة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء - هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو أحد أبناء فضالة العري « عرينة » بضم العين وفتح الراء - بطن من بجيلة « جعفرآ » هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بن أبيه » أراد إخوته - وهم جعفر وجمهور وعبيد - أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروي * عرفنا جعفرآ وبني عبيد * « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاي والنون جميعاً بينهما عين ساكنة - وهم الأتباع والمحققون ، ويقال للثام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهدب الثوب الذي يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرآ » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبني » الواو حرف عطف ، بني : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن المفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف وأبي من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبني على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت في شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون في كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤) .

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ * ^(١)

الباب الرابع : الجمع بألف وتاء مزيدتين ، كهنديات ومسلمات ^(٢) ؛ فإن نَصَبَهُ بالكسرة ^(٣) نحو (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) ^(٤) وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت ^(٥) لُغَاتَهُمْ ؛ فإن كانت التاء أصلية كَأَبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وَغَزَاةٍ نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخريج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما يبيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمرات في جمع طلحة وحمرة ، إلا ثلاث كلمات : شفة ، وأسة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث يالناء والمعنى جميعاً نحو فاطمات ومسلمات ، في جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبيبات في جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث للممدودة نحو عذراوات في جمع : ذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالماً تغير بناء مفردة في حال الجمع كسجديات وزفرات - بفتح ثانيهما - في جمع سجدة وزفرة ، بسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات - بضم ثانيهما - في جمع ظلمة وغرفة ، بسكون ثانيهما ، ونحو حبيبات وذكريات بقلب ألف مفرد بهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فيما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وَحُلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ : « أُولَاتُ » نحو (وإن كُنَّ أُولَاتٍ حَلَمٍ) ^(١) وما سُمِّيَ به من ذلك نحو « رَأَيْتُ عَرَافَاتٍ » و « سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ » وهي قَرْيَةٌ بالشَّامِ ، فبعضُهم يُعْرِبُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وبعضُهم يَتْرَكُ تَفْوِينَ ذَلِكَ ، وبعضُهم يُعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَرَوَوْا بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ :
 ١٨ - تَنفَوَّزْنَهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا بَيْتَرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ

= وهنوات ، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والتاء ، نحو لغة ولغات ، ونحو ثبة وثبات ، ونحو بنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة في ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سميت لغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » ووافق على ذلك الكسائي وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَلَمَّا جَلَاها بِالْأَيَّامِ تَحِيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلَّها وَاكْتِنَابُها
 (١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
 وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءُ الْعَوَارِضِ طَفَلَةٌ لَعُوبٌ تُنَسِّيْنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبًا بَالِي
 لَطِيفَةٌ طَيِّئُ الْكَشْحِ غَيْرُ مُفَاضَةٍ إِذَا انْفَقَلَتْ مُرْتَبَجَةٌ غَيْرُ مِتْمَالٍ
 إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضُ حَمِيمِهَا عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجُمَانِ لَدَى الْجَالِي
 تنورتها ... البيت ، وبعده قوله :

نَظَرْتُ لِكَيْلِهَا وَالدُّجُومُ كَانَهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ
 اللغة : « ومثلك » الواو واو رب : أي كثير من النساء المائلات لك « بيضاء =

«العوارض» جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان. ولكن المثنى قد يحىء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين لجمع لذلك «طفلة» بفتح الطاء وسكون الفاء - هي الرخصة اللينة الناعمة «سربالى» السربال - بزنة القرطاس - الثياب «الكشع» الخصر، يريد أنها دقيقة الخصر «غير مفاضة» ليست مسترخية البطن «مرتجة» يمزج جسمها لعبالتها «غير متفال» ليست كريمة الريح «استحمت» صبت الماء الحار عليها «حميمها» الحميم : الماء الحار «متنتها» أراد جانبي ظهرها «كالجمان» الجمال - بضم الجيم ، بزنة غراب - الفضة البيضاء «الجالى» الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تقل عليه «تنورتها» نظرت إلى نارها من بعيد - «أذرعأت» بلد في أطراف الشام يحاور اللقاء ، والنسبة إليها أذرعى «يثرب» المدينة التي شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه «أدنى دارها» أقرب مكان من أماكن ديارها «نظر عال» أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التي يشبها أهلها للقرى ، مثلاً ، وهو بأذرعأت وهم بالمدينة . وفي هذا البيت - على ظاهره - ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق. وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلاً سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكناً وصح وقوعه عادة سميت تبليفاً ، وإن كان المدعى ممكناً عقلاً ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقاً ، فاما الغلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلَا الرِّيحُ أَسْمِعَ مَنْ يَحْجِرُ صَلِيلَ الْبَيْضِ يُقَرِّعُ بِالذُّكُورِ

وقد قيل في بيت المهلهل هذا : إنه أكذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين

حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرئ القيس :

عَدَا بِي عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

لأن من الممكن في حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن

يغسل . فأما قوله «تنورتها» إلخ «فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعأت ويشاهد نار يثرب؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

= المهلهل صاحب أ كذب بيت قاله العرب ا وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال . أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمة مقدرة على الباء المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين . منع من ظهورها الثقل .
الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسر فيها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : يكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسر فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : يفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسر فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .
ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشىميمون :

تَخَيَّرَهَا أَخُوَعَانَاتَ شَهْرٍ أ وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلْتَانٌ ^(١) من تسع كَأَحْسَنَ ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاء ؛ فإن جَرَّه بالفتحة نحو (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) ^(٢) إلا إن أضيف نحو (في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) ^(٣) أو دَخَلَتْهُ

(١) اعلم أولاً أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً « علة » واشتراطهم وجود علتين - مبني على نوع من التسهيل والمجاز ، لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان في الاسم يقتضيان منعه من الصرف جزئاً علة ، وليس علة كاملة ، فأنت تعلم أن باجتماع الاثنين يحصل الحكم . والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع أيهما علمان ، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمز مصروفة مع زيادة الألف والنون ، وبذلك يتقرر أن العلة النامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ، وأن إحدى هاتين علتين ترجع إلى لفظ المفعول ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة التي ترجع إلى اللفظ عند السكوفيين هي أنه يدل بمادته أي الحروف التي يتألف منها على الحدث ويدل بهيئته أي صورته التي هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب فرع عما لا تركيب فيه ، والاسم لا تركيب فيه لدلالته على شيء واحد ، وأما العلة التي ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج واقتصر إلى محدث هذا الحدث وهو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً . إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد في اسم ما علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية ، وحينئذ ينبغي أن بأخذ الحكم الذي استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التنوين ولا الجر ، وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد أطلت عليك لتدرك سر هذه اللغة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

أَلْ مُعَرِّفَةٌ نَحْوِ (فِي الْمَسَاجِدِ) ^(١) أَوْ مَوْصُولَةٌ نَحْوِ (كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ) ^(٢)
أَوْ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٩ - * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا *

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقه ، وميادة : اسم أمه . وقبل البيت على ما رواه السيوطى (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله :

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنِّي عَلَى زَغَمٍ الْعَدَائِرِ لَقَائِلُهُ

اللغة : « أعباء » جمع عبء - بكسر العين المهملة وسكون الباء - وهو ما يشغل عليك حمله أو يهبطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل الخرج منه « كاهله » السكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة السكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه سيمون النقية ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديدا » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله « شديدا » وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة^(١) ، وهى : كُلُّ فعلٍ مُصَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ
أَلْفٌ اثْنَيْنِ نَحْوِ تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ ، أَوْ وَاجْعُ نَحْوِ تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ ،
أَوْ يَاءُ مَخَاطِبَةٍ نَحْوِ تَفْعَلِينَ ؛ فَإِنْ رَفَعَهَا بَيُّوتُ الْفَوْنِ ، وَجَزَمَهَا وَضَّيْهَا يَحْذِفُهَا

== إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمّة ، و « شديد » صفة مشبهة
تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على المدحوح مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو
علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة
الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن
الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم المنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف
واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه
معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسرف في ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص
الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص
الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى انتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا
من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة فى الاسمية .
هذا ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى أواخر باب المعرفة بأداة
التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الأب والأخ - إلخ ،
وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكفى بها عن كل فعل
مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون
المضارع معها مبدوءا بياء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أنتم تكتبان » أو بياء
المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها
كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أنتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما
ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين »
فمن هنا كانت ثلثة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف
الاثنين يتنوع . . . نوعين الأول أن يكون الاثنينان مذكرين نحو « أنتم تكتبان
يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنينان مؤنثتين نحو « أنتم =

نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) ^(١) ، وأما (إِلَّا أَنْ يَفْعُولَ) ^(٢) فالواوُ لامُ الكلمةِ ، والنونُ ضميرُ النسوةِ ، والفعلُ مبنيٌ مثل (يَتَرَبَّصْنَ) ^(٣) ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف قولك «الرَّجَالُ يَفْعُولَ» فالواو ضميرُ المذكورين ، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذف نحو (وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ^(٤) ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْمُوا .

* * *

== يا هندان تكتبان » ونحو «الهندان تكتبان» فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يجعل الاثنين نوعاً واحداً ، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظراً إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظراً للإجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت « يكتب » إلى نون النسوة قلت « يكتبن » فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك « يعفو » فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول « النسوة يعفون » فتسكن الواو التي هي لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت « يكتب » إلى واو الجماعة قلت « الرجال يكتبون » فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت « يعفو » إلى واو الجماعة قلت : « الرجال يعفون » وأصله « يعفون » بواوين أولهما مضمومة وثانيتها ساكنة ونون الرفع على مثال « يكتبون » ولكن الواو التي هي اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك « الرجال يعفون » وقولك « النساء يعفون » من أربعة أوجه ، الأول : أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعلة تعريفية اقتضت ذلك وهي إرادة التخلص من النقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية ، والوجه الثاني : أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي الفاعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع المذكور ، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها ، والوجه الرابع - وهو أثر الوجه الثاني - أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهي في العبارة الثانية لاتسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألفٌ كَيَخْشَى^(١) ،
أو ياء كَيَزِمِي ، أو واو كَيَذْعُو ؛ فإن جَزَمَهُنْ بحذف الآخر ، فأما قوله :
٢٠ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فضرورة .

(١) الدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على الطوق ، أما كناية الألف ياء في يخشى
فلكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف (الإملاء) .
٣٠ — هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت
بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنة ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها
الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدوبه فرسه ، فتعرض
قيس بن زهير لأم الربيع — وهي فاطمة بنت الحرشب إحدى المنجبات — وأراد أن
يأسرها ، ثم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله
ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَتَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرْشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ
كَمَا لَأَقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَذْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
هُمْ فَخَرُوا عَلَى بَغِيرِ فَخْرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَابَتِهِ جَوَادِي
وَكَفْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَضَمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَادٍ

اللغة : « الأنباء » جمع نَبَأ ، مثل سبب وأسباب وجل وأجمال ، والنَبَأُ : الخبر
وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النَبَأَ خاص بما كان ذا شأن من الأخبار « تنمى »
تزيد وتكثر . وفيه لغنان : يقال : نما الشيء ينمى — من باب ضرب يضرب — ويقال :
نما ينمو — من باب نصر — والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة —
هي الإبل ذات اللبن « بني زياد » هم السكلة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ،
وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمهم — كما علمت — فاطمة بنت الحرشب
الأنمارية ، وهي التي سئلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ،
بل أنس ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المرغبة لا يدري =

= أبن طرفاها «القرشى» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قریش «تشرى» تباع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمان بخس) المعنى - والله أعلم - أنهم باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لَيْتَ بَنِي
مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

« بأدراع » جمع درع « وأسياف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ في ضربيته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصا » مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بن زياد - وهم القواير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استأفها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يأتيك » يأتى فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزمه وجوه سنذكرها في بيان الاستشهاد بالبيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « والأنباء » الواو واو الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضممة الضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « بما » اختلف العلماء في هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقت لبون بن زياد ، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : في محل جر بالياء ، والجار والمجرور يتعلق بيأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من المقام . وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى أنبأ) بالذى لاقت ، أو الفاعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به . وأظهر هذه الوجوه الأول « لاقت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « لبون » فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والمائد ضمير محذوف منصوب بالافتتحة يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقت ، ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية في الوضوح :

أما الأمر الأول فخلاصه أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يحزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يحزم بحذف حرف العلة الذي هو لام الكسامة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه وأما الأمر الثاني فخلاصه أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

من غير باء ، وهذه رواية رواها ابن جني . وتروى على وجه ثالث . وهو :

* وَهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وهي رواية الأصمعي .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني ، ولا على رواية الأصمعي ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصيح المستعمل باطراد في كلام العرب ، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهي الرواية التي ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أتى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء يختلفون في تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الباء هي لام الكلمة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن نفع المضارع الصحيح الآخر ، ويكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه =

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له عنزا فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنَزٍ بَقِيَّةٍ أُعْزِ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمٍ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ نَسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ
الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالضمة الظاهرة حين اضطر ، ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عِلَّ الْقَلْبَ يَسْلُوُ قِيَّضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِبُهُ بِالْوَجْدِ
وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من بني كلب ، وقد أنشده سيديه :

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَقُولُ
فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري في أماليه .

ومهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيرا ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ، ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٍ مِثْلَ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ
فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهي الفتحة — فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر :

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)^(١) في قراءة مُقْبِل ففعل « مَنْ » موصولة وتسكين « يصبر » إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والمهزة ، أو على أنه وصلَ بنية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها .
تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرَى وَيَوْضُو ، فإن

== وَأَنْتَنِي حَيْثُمَا يَذْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ
فإنه أراد أن يقول « فَأَنْظُرْ » فأشبع حركة الظاء — وهي الضمة — فشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو البركات الأنباري في كتابه « الإصناف » .
ومن العلماء من قال : إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها — عند التحقيق — واحد مما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ
الشاهد فيه قوله « ولا ترضاها » حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .
ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُنْقَذِرًا مَنْ هَجَوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ
ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :
كَانَ الْعَيْنَ خَالِطَهَا فَذَاهَا بِعَوَارٍ فَلَمْ تَقْضِ كَرَاهَا
ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَمَضَحْتُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةَ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا
ونظيره ما أنشده الغالي عن ثعلب :
كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا مُقَيَّدًا وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ
(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي^(١) ، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقتَضَاهُ ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ^(٢) ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ ، بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر .

فصل : وتقدّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسمِ للمعرب الذي آخرُهُ أَلِفٌ لازمةٌ نحو الفَتَى والمُصْطَفَى ، ويسمى معتلاً مقصوراً .
والضمة والكسرة في الاسمِ للمعرب الذي آخرُهُ ياءٌ لازمةٌ مكسورةٌ ما قبلها نحو المُرْتَبَى والقَاضِي ، ويسمى معتلاً منقوصاً .
وخرج بذكر الاسمِ نحو يَحْشَى ، وَيَرْمِي ، وبذكر اللزوم نحو « رأيت أخاك » و « مررت بأخيك » وباشتراط الكسرة نحو ظَهِي وكَرُمِي .
وتقدّر الضمة والفتحة في الفعل المعتلُّ بالألفِ نحو « هو يَحْشَاهَا » و « لن يَحْشَاهَا » والضمة فقط في الفعل المعتلُّ بالواو أو الياء^(٣) ، نحو « هو يَذْعُو » و « هو يَرْمِي » .
وتظهر الفتحة في الواو والياء ، نحو « إنَّ القَاضِيَّ لَن يَرْمِي وَلَن يَفْزُو »^(٤) .

(١) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ونظيره « فأر ، ورأل » فإن العرب تسهلها فتقول : فار ، ورال .
(٢) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة المتحركة المتحركة المتحرك ما قبلها .
(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل ، كما أظهرهما عليهما في الاسم ، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠ .
(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراراً ،
نحو قول حندج المري :
= (٦ - أوضح السالك ١)

هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكِرَةٌ ، وهى الأصل^(١) ، وهى عبارة عن نوعين^(٢) .

أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

= مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مِّنْ دَارِهِ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ

الشاهد فيه قوله «أن يدنى» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .

ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَتَمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطرروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

* لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا *

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن

ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .

ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أُبْدِيَهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِينَ الْوَرِقِ

الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإيه اسم كأن ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة

لحمة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت

له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شئ فرع عما لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها ،

وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى

جنس موجود قولك «رجل» فإنه موضوع للإنسان الذكر البالغ ، فكل واحد من

أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس»

و«بدر» و«قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود

الليل ، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث

أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد

منها ومثله بدر وقمر .

والثاني : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِي ، وَمَنْ ، وَمَا » في قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَيَمْنٌ مُعْجِبٌ لَكَ ، وَبِمَا مُعْجِبٌ لَكَ » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشيء » وكذلك نحو : صَدِّقْ — منونا — فإنه واقع موقع قولك « سَكُونًا » .

ومعرفة ، وهي الفرع ، وهي عبارة عن نوعين :

أحدهما : مالا يقبل « أل » ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد ، وعمر .
والثاني : ما يقبل « أل » ولكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعَبَّاس ، وَضَحَّاك » فإن « أل » الداخلة عليها لَلْمَحِ الْأَصْلُ بها .
وأقسام المعارف سبعة : المضمرة كأننا وَهُمْ ، والقلم كزيد وهند ، والإشارة كَذَا وَذِي ، والموصول كَأَلَدِي وَآلَتِي ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ مِنْهَا كَابْنِي وَغُلَامِي ، والمنادى نحو « يَا رَجُلُ » لمعين .

فصل في المضمرة — المضمرة والضمير : اسمان لما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ كَأَنَا ، أو لِمُخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أو لِمُغَائِبٍ كَهُوَ ، أو لِمُخَاطَبٍ تَارَةً وَلِمُغَائِبٍ أُخْرَى ، وهو الألف والواو والنون ، كَقَوْمًا وَقَامًا ، وَقَوْمُوا وَقَامُوا ، وَقَمْنِ .
وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة في اللفظ كقوله « قُمْتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالقدر في « قُمْ » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو : مالا يُفْتَتَحُ بِهِ النطقُ ولا يقع بعد « إلا » كقوله « ابْنِي » وكاف « أكرمَكَ » وهاء « سَلِّمْهُ » ويائه ، وأمَّا قوله :
٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يَجَاوِرَنَا إِلَّا كَرِ دِيَارِ
فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ،
ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل .
=

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى في مكان هذه الكلمة « وما نبالي » ونبالي : فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي ، تقول : ما باليته ، وما أباليه ، وأنا لأبالي ما تكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي ، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْمَنَ أُمٍّ أَوْفَى وَلَسَكِنْ أُمٌّ أَوْفَى لَا تَبَالِي
أراد لقد أهتمي رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترت به ، ولسكنها هي لاتعبأ بفراقنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت « باليت » في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت « لا تبالي » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وستكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار واحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا ترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما في الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإننا نكتفى بجوارك ونقنع بقربك ، وليس يعني - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز في « ما » هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبني على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أي شيء كائن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفي ، ويجوز أن تكون « ما » نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول في « ألا يجاورنا » مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالي » جاز أن تكون « ما » نافية ، والفعل المضارع منفيًا بها ، وهو مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، =

== وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبألى شيئا، أو مفعوله هو المصدر المؤول في «ألا يجاوننا - إلخ» ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبنى على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع - وهو نبألى - وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرباط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام: أى شيء الذى نبأليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» جارة: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» حرف نفي «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به «إلاك» إلا: أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبنى على الكسر في محل نصب «ديار» فاعل يجاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض، والتقدير: ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أى شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو لا نبألى شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أى شيء الذى نبأليه في عدم ذلك.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» حين اضطرتة إقامة وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتى بالضمير بعد «إلا» منفصلا، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال «ألا يجاورنا إلا إلاك ديار» كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» ضرورة قول الشاعر: أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ حَلَى، فَمَالِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ ومن رواه «سواك» أرواه «حاشاك» فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بعامله الذى له فيه الأثر، والفرق بين «إلا» و«سوى» و«حاشا» أنهما عاملان و«إلا» ليست عاملا، وإنما هى دالة على العامل، أو مقوية للعامل للمقدر، على الخلاف الذى تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله.

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا» نحو «أنا» تقول :
«أنا مؤمن» و «ما قام إلا أنا» .

* * *

وبنقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام :
(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقاماً ،
والواو كقامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم
نحو (رَبِّ أَكْرَمَنِي) ^(١) ، وكاف المخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ) ^(٢) ، وهاء
الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) ^(٣) .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو «نا» خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) ^(٤) .
وقال بعضهم ^(٥) : لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء ، وكلمة «هم»
كذلك ؛ لأنك تقول : «قُومِي» و «أَكْرَمَنِي» و «غُلَامِي» و «هم قَمَلُوا»

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ
الضمير من غير اعتبار لعناه ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً ، وهو قصور ، وحاصل
رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير
وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميراً واحداً ، وإن اتحد اللفظ
واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم»
فإنها في قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفي قولك «هم يفعلون» ضمير
منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها - وهو المتكلم العظيم
نفسه أو معه غيره - واحد أيضاً ، ونوعها واحد وهو المتصل ، وهي - مع هذا من
الاتفاق - واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و « إناهم » و « لهم مال » وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ، والمنفصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية^(١)، ويختص الاستتار بضمير الرفع^(٢).

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً ، وهو : مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو : المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ « قُمْ » أو بمضارع مبدوء بـ «أ» خطاب الواحد ، كـ « تَقُومُ » أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، كـ « أَقُومُ » أو بالنون ، كـ « نَقُومُ » أو بفعل استثناء ، كـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وَلَا يَكُونُ » في نحو قولك : « قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا ، وما عَدَا عَمْرًا ، ولا يَكُونُ زَيْدًا » أو بأفْعَل

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها هو شبهة للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف . فقليل : قد أشبهت الحرف شبهاً وضعياً ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً معنوياً ؛ لأن التكلم والخطاب والنية من معاني الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً افتقارياً ، لأن كل ضمير يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضميعة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً جمودياً ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم تحتاج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإنني أجد ضمير النصب مقدراً في نحو « إني أكرم الذي تكرم » أي الذي تكرمه ، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما تشربون) أي منه ، فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن تنبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أي أن الضمير كان مذكوراً في الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف بالاستتار .

في التمجيد أو بأفعل التفضيل ، كـ « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و (مُحْ أَحْسَنُ أَثَمًا) ^(١) ، أو باسمِ فَعْلٍ غير ماضٍ ، كـ « أَوْه ، وَنَزَالِ » ^(٢) .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يخلفه ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَةُ ، أو اسم الفعل الماضي نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ » ، وزيد قائمٌ ، أو مَضْرُوبٌ ، أو حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ « ألا ترى أنه يجوز « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقى .

تنبيهه — هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ^(٣) ، إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كاقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام .

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما : الأمر الأول : أنه بقى مما يستتر وجوبا الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى (فضرب الرقاب) وأيضاً الضمير المستتر فى « نعم وبئس » المفسر بنكرة نحو « نعم قوما معشره » وقوله تعالى (بئس للظالمين بدلا) فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثانى : أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر فى السألة التى سموها مسألة الكحل ، وقد يرفع الضمير البارز فى لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلا أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم فى قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف الضمير المستتر « المستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازا فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحدا ، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقا لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين :

(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو « أنا ، أنت ، وهو » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن ^(١) ، وفرع أنت : أنتِ ، وأنتم ، وأنتم ، وأنتم ^(٢) ، وفرع هو : هي ، وهما ، وهم ، وهن .

(٢) وما يختص بمحل النصب ، وهو « إيا » مُرَدِّقًا بما يدل على المعنى المراد نحو « إياي » للمتكلم ، و « إياك » للمخاطب ، و « إياه » للغائب ، وفروعها : إيانا ، وإياك ، وإياكم ، وإياكن ، وإياها ، وإياهم ، وإياهن .

تنبيه - المختار أن الضمير نفس « إيا » وأن اللواحق لها حروف تكلم ، وخطاب ، وغيبة ^(٣) .

(١) إنما كان نحن فرعا لأننا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على المتكلم التعدد أو المنزل منزلته ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكور ، وكان « أنت » بكسر التاء - فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكور ، وكان « أنتم وأنتم وأنتم » فروعا لدلالاتها على التعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر الغيبة ، والضمائر المتصلة ، فإن « إياي » أصل لإيانا ، وإياك أصل لإياك وإياكما وإياكم وإياكن ، و « إياه » أصل لإياها وإياهما وإياهم وإياهن .

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المختار أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق - هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير - كما سبق - هو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إيا » بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إيا » مشتركة بين الثلاثة - التي هي المتكلم والمخاطب والغائب - وضعا ، فإذا أريد التمييز جيء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتى اتّصالُ الضمير لم يُعدّل إلى انفصاله^(١) ؛ فنحو « قُتِمْتُ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قامَ أنا » ولا « أكرمتُ إياك » ، فأما قوله :

٢٢ -- * إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ *

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين ، واختاره أبو حيان . وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولهما لثانيهما ، وهو مذهب الخليل وجماعة ، واختاره ابن مالك . ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فناء المتكلم مثلاً وأنا من الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم للوضوح لمن يدل عليه بهذا الضمير ، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جداً ، ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ، وكان الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، يقولها في تذكّر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه في وادي أشي - بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء - بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما رواه أبو تمام في الحماسة :

لَا حَبِيدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدِي وَلَا شُعُوبٌ هَوَسَى مِنِّي وَلَا نُقُمُ
وَحَبِيدًا حِينَ تُنَمِيسُ الرِّيحُ بَارِدَةً وَادِي أَشْيَ وَفَيْحَانٍ بِهِ هُضُمُ =

== اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الدم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالعوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما - اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أنشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد بالجمالة فيه نخل ، والأشئ : تصغير الأشاء - بزنة سحاب - الذى هو اسم لصغار النخل ، وواحدته أشاء ، وأنشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اه كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا - جمع هضوم ، والهضوم - بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور - الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما بقيه .

الإعراب : « ما » حرف نفي « أصحاب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصحاب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكركم » الماء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضخرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان المضمم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون فى محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبنى على السكون فى محل الرفع .

المعنى : يحتفل هذا البيت معينين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أننا على قومه وبالعوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فإنه ما يعاشر ==

وقوله :

٢٣ - * إِبَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ * *

فضرورة .

= قوما فيلوم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشند إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومحامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياس الكلام أن يحىء به ضميرا متصلا بالعامر الذي هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام ، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالمعلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ - هذا بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ *

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقْتٍ نَمَلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فَنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللمعة : « وقت » فعل ماض متصل بقاء التأنيث من الوقاية ، وهي الحفظ « فند »

فندح له ، و نون جميعاً - الكذب ، وفي القرآن الكريم : (لولا أن تفندون) أى :

لولا أن تكذبوا . فناء : هو بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت

الله الحرام وحرمة الكعبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

« الأرض » الباعث « الذى يبعث الأموات ويحييهم » الوارث « الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى » ضمنت « اشتملت عليهم . ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تسكنت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث » الدهارير « جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عبايد ، ومحاسن ، وملامح . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بمحلت في البيت السابق « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن نجره بالكسرة ظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قيل لم : قطع الله بد ورجل من قائلها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا بِهِ نَيْنَ ذِرَاعِي وَحَنَةَ الْأَسْرِ

والوجه الثانى : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصمان قبله فأعمل فيه الثانى ولم يعمل الأول فى ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبني على المنح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الماعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لصمن ، مبني على السكون فى محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن مرفوع بالضممة الظاهرة « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به منصلا على ما يقتضيه القياس لقال « قد ضمنتهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع المحسوس من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عريية إلا لضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا

يَا صَاحِرْ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ نَهْمٌ

ومثال^(١) ما لم يأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إِيَّاكَ

(١) ذكر المؤلف موضعين لا يتأني فيهما المجيء بالضمير المتصل ، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً ، وقد بقي عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البأبة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تنمياً للبحث ، في وجأزة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَاً
وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتسكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثاني : أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هـ له ، مطلقاً عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلاً في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمر و ضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَأَنْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ
الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي ، نحو قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) وقوله (وما أنا بطارد الذين آمنوا) وقوله (وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَمَا لَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُو قَصِيدَةً تَسْكُونُ وَإِيَّاهَا يَهَا مَثَلًا بَعْدِي
السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى (نخرجون الرسول وإياكم) وفي قول فيس بن زهير :

=

نَعْبُدُ^(١) ، أو يلي « إلاً » ، نحو (أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ،
ومنه قوله :

٢٤ - وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
لأن المعنى مَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا .

= فَإِنْ تَكُ حَرْبًا فَلَمْ أَجْهِهَا جَنَّتْهَا خِيَارُهُمْ أَوْ هُمْ
الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »
التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا - وهو الابتداء - ومعنى هذا أن يكون
الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .
العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة في خبر إن الخفيفة ، كقول
الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِيَا لَكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك »
وسياتى فى باب المنادى أن نداء المضمّر شاذ ، ومنه قول الراجز :
يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَا
الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متعدى الرتبة معمولين لعامل واحد ،
وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيدكر المؤلف هذا
الموضع فى ثنايا شرح مسألتى الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الذَّاكِرُ الْخَامِي الذَّمَّارُ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هذا
البيت قوله :

=

== فَمَهْمَا أَعِشْ لَا يَضْمَنْوْنِي وَلَا أَضِغْ لَهْمُ حَسَبًا مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللغة : « الدائد » اسم فاعل من ذاد الشيء بذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الدمار » بكسر الدال بزنة الكتاب - كل ما لزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - وهو كل ما بعده الإنسان من مفاخر آباءه ، وقيل : الحسب المال ، والأول أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفوه أو يفرموا عنه « لا أضغ » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ، من الإضاعة ، وقد حذبت عينه للخلص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمي نعلي » ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمي نعلي ، وأراد بذلك طول حياته ، لأنه مادام حيا يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الدائد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « الحامى » صفة للدائد ، أو هو خبر ثان المبتدأ ، والحامى مضاف و « الدمار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الدمار منصوباً على أنه مفعول به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم » أحساب : مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل يدافع مبني على السكون في محل رفع « أو » حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو « أنا » - لكونه واقعا بعد « إلا » في المعنى والتأويل ، والذي يقع بعد « إلا » هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا في المعنى والتأويل واقعاً بعد « إلا » لأن معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

=

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداها : أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، فالوصل أرجحُ كالماء من « سَانِيهِ » قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)^(١) (أَنْزَلِمُكُمُوهَا)^(٢) (إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا)^(٣) ، ومن الفصل « إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ »^(٤) ، وإن كان اسماً فالفصل أرجحُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

— ٢٥ — * لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا *

(١) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتتمته « ولو شاء للملكهم إياكم » والفصل الذي في هذه التتمة واجب ، وليس جائزاً كالفصل الذي في الجزء الذي أثره المؤلف ، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التتمة ليس أعرف من الضمير الثاني ، لأن الأول ضمير غائب ، والثاني ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما في الجزء الذي أثره المؤلف فالأمر على عكس ذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

بَذَرَ كَرْنِيكَ حَنِينُ الْمَجْجُولِ وَصَوْتُ الْحُمَامَةِ تَدَعُو هَدِيلاً

٢٥ — هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* كَيْنُ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا *

وهذا بيت من كلة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، ولم ينسبها ولا نسبها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت الستشهد بعجزه قوله :

كَيْنُ كُنْتُ أَوْطَأْتَنِي عَشْوَةٌ لَقَدْ كُنْتُ أَضْفَقِيكَ الْوَدَّ حِينًا
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نُهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَمًّا وَأَعْطَى سَمِينًا

اللاغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - وهي الأمر الخفي الذي =

(٧ - أَوْضَحَ الْمَالِكُ ١)

== استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة - وهى الغلبة .
الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « حيك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة . وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر فى محل نصب « حقا » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حيك » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو ضمير المخاطبة - متصلا ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أنى الشاعر به منفصلاً لقال « لقد كان حى إياك » والانفصال فى هذه الحالة - وهى أن يكون العامل اسماً كعب فى هذا الشاهد - أرجح .

ومن الانفصال قول شاعر من بنى تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَّابٍ عَلِقَ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ
فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ

والاستشهاد به فى قوله « ومنعكها » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو « ها » - متصلاً ، ولو أنى به منفصلاً لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح حائز فى سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسماً » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سنشده من بيت قيس وقول جعدر وما أنشدناه من قول النعمى ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر :

==

وإن كان فعلاً ناسخاً نحو « خِلْتَنِي » فالأزجح عند الجمهور الفصل ،
كقوله :

* أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ * ٢٦ -

= لا تَرَجُ أَوْ تَحْشَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنَّ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا
الشاهد في قوله « وَاقِيكَهُ » حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخطاب والثاني
هاء الغائب التي تعود إلى أذى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوح :

تَضَعَفَنِي حُبُّكَ حَتَّى كَانَتِي مِنَ الْأَهْلِ وَالْمَالِ التَّلَادِ خَلِيعُ

ومثله قول جعدر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٣/ ٢٩) .

حَتَّى قَلَائِصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكُمْ تَكْلِيْفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَاذُورَا

٢٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخى « أرجاء » جمع رجا - بزنة عصا -

وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ، بزنة

حمل وأحمال - وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة - جمع إحنة -

بكسر فسكون - وهى الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بناصرى ويدفع عني عوادي الدهر ،

ولكنى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد ملياً بالضغينة والقل .

الإعراب : « أخى » أخ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وأخ مضاف

وياء المتكلم مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، وضمير

الخطاب مفعوله الأول « إياه » مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه فى محل

رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخى » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، فهو

حيث من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت »

فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الفاظم والرُّمَّاني وابن الطَّراوة الوَّصلُ ، كقوله :

٢٧ — * بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ *

= وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بـ « على » « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حل .

الشاهد فيه : قولك « حسبتك إياه » حيث أنى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان لفعل ناصخ للابتداء - وهو هنا « حسب » - والإتيان بثاني الضميرين منفصلا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا لقال « حسبتك » .

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الانفصال ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرَّمَّاني إلى أن الاتصال حينئذ أرجح ، ومنأى لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتي .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَزَلْ لَا كُنْتَ سَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا *

ولم أرف لهذا البيت على نسبة إلى فائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .
الآفة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء - هو الصادق ، ومنه : تولى لهم : بر فلان في يمينه . إذا صدق « إخالكه » بكسر هـزة المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل ، ومعناه أظنكه « مبتدرا » مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه - من باب دخل - إذا أردت أنه أسرع إلى عمله .

الإعراب : « بُلِّغْتُ » بالغ : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول بلوغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وصنع مضاف و « امرئ » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ « إخالكه » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

== وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخاخ مبني على الفتح في محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرئ مفعول ثان لإخاخ مبني على الضم في محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال عى حرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون في محل نصب ويكون متعلقًا بإخاخ « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا اكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتي ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجلة تزل واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جرئت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جرئت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إخاله » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو هنا الهاء - متصلاً وهو مفعول ثان لمعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « إخاله » - والإنيان بثاني الضميرين في هذه الحالة متصلاً جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة على ما عرفت في شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال في هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أفس من أفل ما يبنى عليه الاسم ، والمتصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال في مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال - وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه في توجيه اختيار الجمهور للانفصال - فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً في تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصليين : أولهما أن الأصل في التسمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل في الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصليين بالسمع . فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثاني فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو «الصديق كفته»
أو «كأنه زيد» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ، ومن ورود
الوصل الحديث « إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(١) ومن ورود الفصل قوله :
* لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * — ٢٨

(١) هذه قطعة من حديث ، وتتمته « وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » وفي هذه
النتمة شاهد لئلا الذي أثر للمؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قد وصف المسيح الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، وراه النبي
وأصحابه ، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيح الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، يريد إن يكن هذا الذي تراه هو المسيح الدجال فإنك
لن تقتله لأنني أخبرتك أن الذي يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ،
وإن لم يكن الذي تراه هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .
— ٢٨ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وأول هذه القصيدة
قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحٌ فَمَهْجَرُ

اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يغدو - من باب سما يسمو - إذا جاء في وقت
الغداة ، وهي أول النهار « مبكر » اسم فاعل من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت
البكرة ، وتقول بكر - من باب دخل - وأبكر إبكرا ، وبكر تبكيرا « رائح » آت
وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل « مهجر » سائر في وقت الهجرة
وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه
فيه . والأصل في هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل في
قالها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل
ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

= واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلاً ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر - وهو قوله « إياه » - منفصلاً ، والحجىء بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد « إن يكنه فأن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فأن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذي يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً منفصلاً قول الشاعر ، وينسب إلى العرجى :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وَلَا نَحْشَى رَقِيبًا

الشاهد في قوله « ليس إياي » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياي : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلاً لقال « ليسني » كما قالوا « عليه رجلا ليسني » أي ليس (هو) الرجل الذي يلزمه إياي ، ومثله قول مساور العبسي ، وينسب إلى العجاج :

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَ لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعْجَمًا =

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل ، نحو « ضربته » ولو كان غير أعرف وجب الفصل ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياي » أو « أعطاك إياي »^(١) ، ومن ثمَّ وجب الفصل إذا أتت الرتبة ، نحو : « مَنَّكَتَنِي إِيَّايَ » و « مَنَّكَتَكَ إِيَّاكَ » و « مَنَّكَتُهُ إِيَّاهُ » ، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة ، واختلف لفظ الضميرين ، كقوله :

== وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد
السابق

ومن الاتصال في باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسي » ومنه فوب الراجز ، وهو الشاهد رقم ٣١ الآتي قريبا :
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّلَيسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي
وسياتي هذا مشروحا ، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي - وكان له غلام يحمل
تجارته ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فضطرب أمر التجارة - في ذلك
يقول له أبو الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبْهَا الْفَوَاقِئُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيَا بِمَكَائِهَا
فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبِئُهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تكنه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان في الموضعين متصلا على ما ترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه قال « أراهمني الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة والثاني ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطانا : أي جعلهم يروني شيطانا .

* أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمَ وَالِدِ *

٢٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِجَهْكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ *

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ممين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .
الامة : « بسط » بشاشة وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهما » معناه
المراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله
كان من مكانه في جهة ففاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره .
الإعراب : « لوحبك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره
الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير
المتخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « في الإحسان » جار ومجرور متعلق
ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على
بسط « أنا لهما » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير
الفاعل المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه
مفعول ثان لأنال ، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول
الأول الذي هو ضمير المفرد « قفو » فاعل لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو مضاف
و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهما » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المفرد
الفاعل الذي هو المضاف - متصلا ، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام
على ما هو الآن أكثر لقال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الانفصال شاذًا ولا ضرورة .
وإنما جاز الانفصال والانفصال في الضميرين للتحديد الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة
دون ضميرى التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول
الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثاني
مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول
الآخر ، فأما ضمير المتكلم مثلا فإنهما - وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محليّ النصب والخفض .
فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل
ففتحوا « دَعَانِي »^(١) و « يُكْرِمُنِي » و « أَعْطَانِي » وتقول « قام القوم
ما خَلَانِي » و « ما عَدَانِي » و « حَاشَانِي » إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولها على
هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر
أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر
عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع في ضميرى الغيبة أمران :
اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما
الأمران ، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع
الأمران في ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لم يحز فيهما إلا وجه واحد وهو الانفصال .
ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطْيِبُ لِضْغَمِهَا لِيَضْغَمِهَا بِقَرَعِ الْعَظْمِ نَابُهَا
الاستشهاد بقوله « لاضغمهاها » حيث جاء بالضمير الثانى - وهو « ها » -
متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال « لاضغمها إياها » .

وجواز الأمرين في ضميرى الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيويه ،
وقد أوجب الرضى فى الثانى منهما الانفصال كما فى ضميرى التكلم وضميرى الخطاب
طردا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسماع والتعليل ، فأعرف ذلك
وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْخُلَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدِي
الشاهد فيه قوله « دعانى » فى المرتين ، فإنه فعل ماضٍ عمل فى ياء المتكلم ، وقد
أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية ، وفى قوله « لم يجدنى » فإنه فعل مضارع عمل فى
ياء المتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .
وقد تحذف ياء المتكلم وهى مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

٣٠ — * تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنَسَنِي * —

— ورد من ذلك في القرآن الكريم الآية ٤٤ من سورة الحجر (قال أبشر نعوذ على أن مسنى الكبر ؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشرون) حذف نون الرفع تخفيفاً ، ثم حذف ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :
خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِمَفَرٍّ عُوْجَا الْيَوْمِ وَانْتَظَرَانِ
أصله وانتظراني ، حذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزة قوله :

* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول من المثل . وهو السأم ، وتقول : مللت الشيء أمله ، ومللت منه ، مللاً وملالة ، مثل سئم يسأم سأماً وسأمة وزناومعنى « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - هو الذي يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولهم : أولع بالشيء ، إذا أغرى به وأحبه . وهو من أفعال ملازمة للبناء للمجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الدامى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ماعداني » ما : موصول حرفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من السكك السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي « فأنسى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتي ، وكل مضاف و « الذي » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة :

وتقول « ما أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » و « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ أَنْقَيْتُ اللَّهُ » ،
وقال بعضهم « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » أى : لَيْتَ لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرِي ، وأما تجويز
السكراني « مَا أَحْسَنِي » ، فبني على قوله إن « أَحْسَنَ » ونحوه اسم ،
وأما قوله :

٣١ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي *

فضرورة .

== على الألف منع من ظهورها التندر « نديمي » . شاع يهوى مرفوع بضمة مفردة
على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم منادى وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل
جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو
الذي ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ،
وتقدير الكلام : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن . مرفوع وعلاوة رفعه
الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائي » فإن « عدا » في هذه العبارة فعل ماض ، بدليل
تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به
ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان
هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات الديوان ، وليس موجوداً في
أصله ، وقبلة قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

اللغة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد
الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض
من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل
والذباب والهوام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمل « ليسى » أراد غيرى ،
استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا .

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) ^(١) فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

== المعنى : بفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إباى نائى بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إني أرى قوما كثيرا العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عداى من الكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلَسَكِنْ لَأَرَى أَحَدًا

الإعراب : « عدت » عد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « قومى » قوم : مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف . وتفسير الكلام : عدت قومى عدا مماثلا لعديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه . إذ « أداة تعليل . ظرف مبني على السكون فى محل نصب ، أو حرف مبني على السكون لا يميل له « دحج » محل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم « ليس » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى المتكلم المفهوم من كله السابق . وياء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله « ليس » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لثقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغى أن يكتب « ليس » كتابا قال بعدهم « عليا » . والذى سهل هذا الشذوذ أن « ليس » فعل جامد لا يتصرف ، فأشبهه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت بياء المتكلم بالاسم لم تاتحى به نون الوقاية ، فتقول « غلامى » وكتابى » وما أشبه ذلك ؛ فعامل المراجع هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشئ آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن « ليسى » بمنزلة « غيرى » فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لاتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لا اشتراكهما فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن للعرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو « تضربونى » ثلاث لغات : إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما ، والثانية أن تأتى بهما وتدغم إحداها فى الأخرى ، وهذه اللغة قرىء (تأمرونى أعبد) . بتشديد النون . والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى ، كل هذا مستعمل سائغ ، وبالثالثة قرىء (تأمرونى) وهى ==

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَا كَيْنِي » و « تَرَا كَيْنِي » و « عَلَيَّ كَيْنِي » بمعنى أذركيني وبمعنى أتركيني وبمعنى الزمّني .
 وأما ليت فنحو (يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي)^(١) وأما قوله :
 ٣٢ — * فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ *
 فضرورة عند سيديويه ، وقال القراء : يجوز « لَيْتَنِي » و « لَيْتِي » .

==
 الفراء التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوف هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرها ، والثاني : أن نون الوقاية مآني بها لغرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيديويه ، وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية ؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف ، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف ، وأيضا فإن نون الرفع علامة للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ، وحسبك أنه قرئ به في القرآن الكريم .
 (١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَوْجًا *
 وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ،

رضي الله عنها .

اللغة : « ياليتي » أراد ياهؤلاء ليتني ، لحذف المنادى « إذا ما كان ذاكم » كان هنا نامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس جلوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله في هذا المعنى أيضا :

=

= يَا كَيْتَنِي فِيهَا جَدَعُ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

الإعراب : « ياليتي » يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، وباء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب متعلق بولج « ما » حرف زائد « كان » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذاكم » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب « ولجت » ولج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أولهم » أول : خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتي » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال « ليت » التي هي حرف تمن ونصب بباء المتكلم . والذئ جاء عليه الكثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابئة البرجمي :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكَدَدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلُهُ

ونظيره قول الشاعر :

يَا كَيْتَنِي وَهَمَّا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْنِفُ

ونظيره قول أعرابي :

أَكَاثِمُ أَصْحَابِ هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لِمَا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت :

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَأَ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الْوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتي » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا في

ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من

غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا ب ورود الاستعمالين في الكلام العربي .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى (ياليتي) =

وإن نَصَبَهَا « لعل » فالحذف محو (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)^(١) أكثر من الإثبات ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٣ — * أَرَيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي *

كنت معهم) وقوله (يا ليتني لم أشرك بربي أحدا) وقوله (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله (يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلنا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا) وقوله (يا ليتني لم أرت كتابيه) وقوله (يا ليتني كنت ترابا) وقوله (يا ليتني قدمت لحياتي) وشواهد في كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه في شرح هذا البيت وفي بيان الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل :

كَمُنِّيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ كَلِّتِي أَصَادِيَهُ وَأَتَمِّدُ جَلٍّ مَالِي
وأنصار سيمويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك
الدون فيه للضرورة ، ولبس ذلك بشيء .

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَرَى مَا تَرَيْنِ أَوْ بَخِيلًا مُخِيلًا *

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي ، ونسبه في ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخى الأسود بن يعفر النهشلي .

اللغة : « جواداً » رجلاً حكيماً يجود بأمواله « هزلاً » بضم فسكون - ضعفاً
وذهاب مئة . ومذهبه الهزال - بضم الهاء وفتح الزاى مخففة « بخيلاً » ضنيناً بماله
لا ينفقه « بخيلاً » دائم الحياة باقياً . أو طويل العمر .

المعنى : لامته لأئمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء المال في يد
مالك لا يطيل حياته . وتفريقه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوى الحاجات
لا يكون سبباً في هزال النفق وضعفه . وانظري في الناس . فهل ترين رجلاً اشتهر
بالجود وترينه - مع ذلك - قد مات من الهزال والضعف ، أو تجسدين مقتراً
طلالت حياته ؟

= الإعراب : « أرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لارى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المخاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « بخيلا » صفة لقوله بخيلا .

الشاهد فيه : قوله « لعلى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل .

وحذف نون الوقاية مع « لعل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ماورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله جلّت كلمته : (لعلى أعمل صالحا فإني تركت) وقوله سبحانه : (لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) وقوله : (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بقبس) وقوله : (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بخبر أو جذوة من النار) وقوله (فاجعل لي صرحا لعلى أطلع إلى إله موسى) .

ومنه قول العباس بن لأحنف ، وينسب إلى مجنون بنى عامر :

أَسِرُّبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ بُعِيرٍ جَنَاحُهُ كَعَلَى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الْبَقِي كَعَلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَرْوَاهَا
ومنه قول الآخر .

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا كَعَلَى أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من « لَيْتِي » ، وَغَلِطَ ابن الناطم فجعل « لَيْتِي » نادراً ،
و « لَعَلِّي » ضرورة .

وإن نصبها بقیة أخوات ليت ولعل - وهي : إن ، وأن ، ولكن ،
وكأن - فالوجهان كقوله :

٣٤ - * وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ، وَإِنِّي *

= وثبت النون مع «لعل» ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن الناطم ، وقد وردت
منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا بَيْضَ مَا جِدِ

ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالي في أماليه ٢١٩/١ بولاق :

وَأُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعَلِّي أَحَدْتُ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيًا

٣٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* عَلَى ذَاكَ فِيمَا يَدْنُنَا مُسْتَدِيمَهَا *

وهذا بيت لمجنون ليلي قيس بن الملوح .

اللمعة : «زار» اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه زرى - من باب ضرب - زريا
وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه نولهم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا نَعْلَمُ

«مستديمها» مستبق مودتها ، طالب دوام حبها .

المعنى : إنى لعاتب على ليلي أن هجرتنى وتاهت على ، وإنى - مع ذلك -
لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها ، مبنى على
السكون في محل نصب « على ليلي » جار ومجرور متعلق بزار الآتى « لزار » اللام
لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « وإنى » الواو حرف عطف ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون في محل نصب
« على » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة في محل جر بعلى ، والكاف حرف
خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتى « فيها » فى : حرف جر ، ما : =

= اسم موصول مبني على السكون في محل جر في «بيتنا» بين ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى ، وأثبتها معها في الكلمة الثانية . وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال ، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن المحذف قوله تعالى (إني آنست نارا) ومن الإثبات قوله تعالى (إني معكما أسمع وأرى) ومثل «إن» في ذلك : كأن ، وأن المفتوحة المحذورة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن للكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَخَلِيفُ إِبَاعِدِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي
وقول أمية بن أبي الصلت :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا

ومن شواهد الإثبات مع «إن» للكسورة قول أبي الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا

وقول النابغة الذبياني :

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنِّي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

وقول النابغة الذبياني أيضا .

جَمْعٌ مَحَاشِكُ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا

وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي بِقَيْنًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقول الفرزدق :

دَعْدِعْ بِأَعْنُقِكَ النَّوَائِمَ إِنِّي فِي بَاذِخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِي =

وقول الفرزدق أيضا :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَتَسْنِينَ رِتَاجٍ مُّقْلٍ وَمَقَامٍ

وقول الشاعر :

فَلَا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومن شواهد الحذف مع « كَأَنَّ » قول امرئ القيس :

كَأَنَّيْ لَمْ أَزْ كَبْ جَوَادًا لِلذَّقِّ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِمًا ذَاتَ خَلْخَالٍ

وقوله أيضا :

كَأَنِّي غَدَاةَ التَّيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلٍ

وقول وعلة الجرهمي :

تَجَوْتُ نَجْمًا لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءٍ كَاسِرُ

وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشَّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةً صَمَاءَ يَبْسُ بِلَالِهَا

ومن شواهد الإنبات معها قول النابغة الشيباني :

كَأَنَّنِي نَصَبٌ مُضَيٌّ تُمَاطِلُهُ حُجَّى تَحْوَنُهُ حُجَّى وَتَنْدَمِلُ

ومن الحذف مع « لكن » قول الله تعالى : (ولكني أراكم قوماً مجاهلون) ومن

الإنبات معها قول متمم بن نويرة :

وَلَكِنِّي أَمْضَى كُلِّ ذَاكَ مُقَدِّمًا إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الْخَطُوبَ تَكَلَّمَ كَمَاءَ

وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَلَكِنِّي أَحْيَى حِمَاها ، وَأَتَّقِي أَذَاها ، وَأُرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبِ

وقول لبيد :

رَمْتَنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَكَيْفَ يَمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ

فَلَوْ أَنَّي أُرْمَى بِنَبْلِ رَأَيْتُهَا وَلَكِنِّي أُرْمَى بِغَيْرِ سِهَامٍ

وقول النابغة الدياني :

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ =

= وقول الآخر ، وهو من شواهد السكوفيين التي لا يعرف قائلها ولا تكملتها :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أي لم أحنه بالغيب).
وقول أبي حية النخري :

أَبَالُوتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَانِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِيَنِي
وقول زهير بن أبي سلمى ، وينسب لصرمة الأنصارى :

بَدَأَ إِلَيَّ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيًا
وقول الحماسي :

وَلَوْ أَنَّ بُلَيْتُ بِهِ شَيْئًا خُوِّلَتْهُ بَنُو عَبْدِ الْعَدَّانِ
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى ، وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا يَمِنْ ابْتِلَانِي
ومن الإثبات معها قول امرئ القيس الكندي :

أَلَا زَعَمْتَ بِشِبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِيتُ ، وَأَنْ لَا يَحْسِنَ السَّرَّاءُ مَنَالِي
وقوله أيضاً :

أَصْبَحْتُ وَدَعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أَرَا قَبْ خَلَاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعًا
ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكُلُّ أُنِّي تَابِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَضَتْ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ
وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدٍ
وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّائِثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًا
وقول الشاعر :

أَلَمْ تَقُلْ يَا تَمَرُّسُ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ
وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ فَتَى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيتُ ، فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أَنْبَدِ =

وإن خَفَضَها حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَنِ » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكان ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إني » أو « أني » أو « كَأَنِّي » أو « لَكِنِّي » فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهم ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي ترجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال لحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى . والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به .

٣٥ - هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناطم نسبة إلى بعض النحاة ، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلًا ، ولا نظيراً » اهـ .

اللمعة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن زرار بن معد ، واسم عيلان الناس - بنون مفتوحة وآخره سين مهملة - وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أَيُّهَا » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعني » الواو حرف عطف ، عني : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين . كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لي » و « بي » و « في » و « خلّاي »
و « عدّاي » و « حاشاي » قال :

٣٦ - في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور

= يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيده النفي « قيس » مبتدأ
مرفوع بالضمّة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز في
« قيس » التنوين وعدمه أيضاً ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها
وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عني » وقوله « منى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين
عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيويه ، والذي يجب في اختيار
الكلام أن تقول « منى » و « عني » بتشديد النون في الحرفين لتسكون نون الوقاية
حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما يبتنون .

٣٦ - هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للغيرة بن عبد الله ، وهو شاعر
إسلامي ، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه .

اللغة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال المعجمة - ومعناه مقطوع كافة الذكر
ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التي رغب فيها الإسلام ، والنصارى
لا يختنون .

الإعراب : « في » حرف جر « فتية » مجرور بنفي ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة « جعلوا » جعل : فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله ، وجملة الفعل
والفاعل في محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلههم » إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه « حاشاي »
حاشا : حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبني على الفتح في محل جر به « إني » إن :
حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة
« معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لإن .

الشاهد فيه : قوله « حاشاي » حيث لم يصل بحاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء
المتكلم ، والسر في أن نون الوقاية لاتلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر
هذا الحرف ألف ، والألف حرف مجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يمحش =

وإن خَفَضَهَا مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن الناطم ، فجعل الحذف في « قَدْ » و« قَطْ » أعرفَ من الإثبات ، ومثالها : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)^(١) ، قرئ مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا ، وفي حديث النار « قَطِنِي قَطِنِي » و « قَطِي قَطِي » وقال :

— ٣٧ — * قَذَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَلَيْدِيِّنِ قَدِي *

وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت ، نحو « أَبِي » و « أَخِي » .

* * *

== عند انصال « حاشا » بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمانا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال في « خلا » و « عدا » إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين افترن بهما نون الوقاية ليجرى باب انفعال كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلَّ الْفَدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ
فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألما لانفتاح ما قبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الديلمي :

فَمِمَّا رَأَيْتُ زَوْيَ وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبًا
وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لَمَتْنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ
وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

وَبِالْمَقْوَرِ وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيبُهَا
ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام النصحاء ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لا فرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

— ٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

=

.

= * لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ لِلْمُحَدِّثِ *

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط ، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المنقلب على الدولة المروانية .

اللغة : « قدنى » قد : هي ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناها حسب ، أو اسم فعل معناه يكفيني « الحبيبين » تروى هذه السكامة على صورة المثني ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثني ذهب إلى أنه عفى عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذي كان يكنى به ، وغلب خبيبا في الثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عفى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عفى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذي يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخل ، وكانت ابن الزبير مبخلا لا نبض يده ، ومن شواهد النعاة وفيه هجاء له :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَسِكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ

« الملحد » الذي يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الحبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « قدنى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » في أول البيت ، وقوله « قدنى » في آخره ، حيث أثبت نون الوقاية في الأولى ، ولم يأت بها في الثانية . وللعلماء في هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقي بعضه ببعض ؛ فيذهب سيبويه إلى أن « قد » لا تكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لا يجوز أن تسقط إلا في ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها في السكامة الأولى تياساً وسقوطها في الثانية شاذاً ، =

عَذَا بَابُ الْعَلَمِ^(١)

وهو نوعان : جنسيّ وسياتي ، وشخصيّ ، وهو : اسم يُعَيَّن مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مطلقاً^(٢) ، نخرج بذكر التعيين الفكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من

= وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أفل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريتين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجبا وسقوطها في الثانية شاذاً ، فإن لعقت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في « قد » التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في باء التكلم المجزأة عملاً بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الباء منصوبة المحل .

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل ، ومنه قول الخنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنْ صَخْرًا لَقَاتَمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أمانة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلا أنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس وقر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قر ، وأما أنه غير جامع فلا أنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في تسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن محمد علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدر أي الثلاثة هو الآتي ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه =

المعارف ؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه « أل » فإذا فارقته فارقته التعيينُ ، ونحو « هذا » إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً ، وكذا الباقي .

فصل : وَمُسَمَّاه نوعان : أَوَّلُو الْعِلْمِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ كَجَمْعَرٍ ، وَالْمُؤَنَّثَاتِ كَخَيْرِيقٍ ، وَمَا يُؤَلَّفُ : كَالْقَبَائِلِ كَقَرَنَ ، وَالْبِلَادِ كَعَدَنَ ، وَالْخَيْلِ كَلَّاحٍ ، وَالْإِبِلِ كَشَذَقِمَ ، وَالْبَقَرِ كَعَرَّارٍ ، وَالْغَنَمِ كَهَيْثَلَةَ ، وَالْكِلَابِ [نَحْو] وَاشِقٍ .

فصل : وَبِنَقَسٍ إِلَى مُرْتَجَلٍ ، وَهُوَ : مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ أَوَّلِ الْأَسْمَاءِ عِلْماً ، كَمَا دَرَجَ لِرَجُلٍ ، وَسُعَادَ لَامْرَأَةٍ ، وَمَنْقُولٍ — وَهُوَ الْغَالِبُ — وَهُوَ : مَا اسْتَعْمَلَ قَبْلَ الْعِلْمِيَةِ لغيرها ، وَنَقْلَهُ إِمَّا مِنْ اسْمٍ إِمَّا لِحْدَثٍ كَزَيْدٍ وَفَضْلٍ ، أَوْ لِعَيْنٍ كَأَسَدٍ وَثَوْرٍ ، وَإِمَّا مِنْ وَصْفٍ إِمَّا لِفَاعِلٍ كِحَارِثٍ وَحَسَنٍ ، أَوْ لِمَفْعُولٍ كَمَنْصُورٍ

بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنسكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النسكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقى أن نقول لك : إن معنى قولنا « تعييننا مطلقاً » أن تعيين العلم لسماء لا يحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ماعدا العلم المعارف يحتاج في تعيين سماء إلى قرينة لفظية كأل في المحلى بالوالصلة في الموصولاد قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشَمَّر ، أو مُضَارِع كَيْشَكَّر^(١) ، وإما من جملة
إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كزِيد منطلق ، وإيس بسموع ، ولكنهم
قَسُوهُ ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مُرْتَجَلَةٌ .

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد ، كزَيْدٌ وَهَيْدٌ ، وإلى مُرَكَّب ، وهو
ثلاثة أنواع :

(١) مُرَكَّبٌ إِسْنَادِيٌّ ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه
الحكاية ، قال :

— ٣٨ — * نَبِئْتُ أَخِي — وَالِي بَنِي يَزِيدَ *

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر ، فقد سمي العرب حمرَاءَ معينة « اصميت »
وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النخري :

أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا بَوَخْشِرَ إِصْمِيتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ
— ٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهْمٌ فَدِيدُ *

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .
اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه — معناه أعلمت وأخبرت « أخوالى »
الخال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزعشمري
وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب يزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل
تنسب إليه الثياب الزيدية » اهـ ؛ فإن كان كلامه مبنياً على الرواية في هذه الكلمة
بذاتها فمسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فمن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم
يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء
« ظلما » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح
وجلبة واختلاط أصوات .

=

= الإعراب « نبئت » نى : فعل ماض مبنى للمجهول يقضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول « أخوالى » مفعول ثان لنىء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوال منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلمنا » مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصيحون لأجل الظلم « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله ظلمنا السابق ، أو بقوله فديد الآنى ، أو متعلق بالعامل المحذوف « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة للبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لنىء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نقره منقولاً من المضارع وحده لأننا وجدنا عادة العرب المستمرة فى كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراباً ، لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع . ولو كان ، احنا من هذه الياية لكان يجب أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذى كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضياً بقى على فتحه ، وإن كان مضارعاً بقى على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكى .

والعرب تسمى الأشخاص بالجمع الفعلية كثيراً كسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحَلَبُ
ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ ؟ فَشَرُّهُمْ بَنُو يَتَمَطَّانِ =

(٢) وسرَّكَب مَزَجِيٌّ، وهو : كل كلمتين نَزَلَتْ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةً تَاءِ التَّأْنِيثِ مما قبلها ، فحُكِمَ الأولُ أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ ، كـ « بِمَقْلَبِكَ » و « حَضَرَ مَوْتَ » إلا إن كان ياء ، فيسكن ، كـ « مَعْدِيكَ رَبِّ » و « قَالِي قَلَا » وَحُكِمَ الثاني أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ ، إلا إن كان كلمة « وَيْهِ » فيبنى على الكسر ، كـ « سَيِّدَوَيْهِ » و « عَمْرَوَيْهِ » .

(٣) وسرَّكَب إضافي — وهو الغالب ، وهو : كل اسمين نَزَلَ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةً التَّنْوِينِ مما قبله ، كـ « عَبْدُ اللَّهِ » و « أَبِي قَحَافَةَ » — وَحُكِمَ أَنْ يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصباً وجرا ، ويجر الثاني بالإضافة .

فصل . وينقسم أيضا إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ^(١) :

= ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بَازِلًا فَوَجَدْتُكُمْ بَنِي جَدِّ تَدْيَاهَا عَلَى وَلَا لِيَا

ومن ذلك قول الآخر :

خُذُوا هَذِهِ ثُمَّ اسْتَعِدُّوا لِمِثْلِهَا بَنِي يَشْتَهِي رُزْهُ اتَّخَلَّلِ الْمَنَاقِبِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَعْيَرَ بَنِي يَدِبُ إِذَا تَعَشَى وَعَيْرَ بَنِي يَهْرُ عَلَى الْعِشَاءِ ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتاج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن النعانة قاسوها على الجملة الفعلية لا شتراكهما جميعا في الجملة ؛ فأطلقوا القول إطلاقا بأن العلم إذا كان منقولا عن جملة حكى على ما كان قبل النقل .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة ، ولكنك لو أمنت النظر وجدتها على غير ذلك ، انظر مثلا إلى محمد ومحمود ومنصور ومرضى نجدها دالة على المدح مع أنها أسماء ، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة تجدها دالة على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه ، وأحسن من هذا أن نقول : ماسمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم ، سواء أكان دالا على مدح أو ذم أم لا ، وسواء أكان صدره أبا =

فالكُنْيَةُ : كل مرَّكَّبٍ إضافي في صَدْرِهِ أَبٌ أو أُمٌّ ، كَأبي بكر وأُم كلثوم .

وَاللَّقَبُ : كل ما أشعرَ بِرِفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْضَعَتِهِ ، كزَيْن العابدين وَأَنْفِ النَّاقَةِ .

والاسم ما عَدَّاهُمَا ، وهو الغالب ، كزيد وعمر .

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زَيْدُ زَيْنِ العابدين » وربما يُقَدِّمُ كقوله :

— ٣٩ — * أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي *

== أو أما أم لا ، فقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر فهو اسم وإن صدر بأب ، وقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق به ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب . لا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو بدم ، فافهم .

٣٩ - يروى النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاكَ السَّمَاءُ *

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أسير ، وهو شاعر خزيمة . أنصاري ، له حجة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهيداً را والشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث في الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما . اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يعزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النحاة ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آباءه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة على أن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزيقيا وسمته عامراً باسم أبيها ، فيكون المراد بجدي هو مزيقيا نفسه الذي ذكره أولاً ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد ==

ولا ترتيب بين السكنية وغيرها ، قال :
 ٤٠ — * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *
 =

جـرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله : « ومنذر أحد أجداده لأمه » اهـ
 ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين » اهـ .
 الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و « مزيقيا »
 مضاف إليه « عمرو » بدل أو عطف بيان على مزيقيا « وجدى » الواو حرف عطف ،
 جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « أبوه » أبو : مبتدأ ثان ، وضمير
 الغائب مضاف إليه « منذر » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع
 خبر المبتدأ الأول « ماء » بدل أو عطف بيان لمنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف
 إليه . هذا إعراب ذكره العيني ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه »
 بدلا من المبتدأ الذى هو قوله « جدى » والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير
 على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن
 جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول
 الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله « مزيقيا »
 والاسم الذى هو قوله « عمرو » ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام
 العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم
 الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب إليه
 أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال
 له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد
 وكفى بذلك إزاء إلى جرأته وشجاعته ، ويقال : كفى بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول =

وقال حسان :

٤١ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرٍو

= الله صلى الله عليه وسلم، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً - هورقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الحنف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعاً - هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء «نجر» كذب ، ومال عن الصدق . الإعراب . « أقسم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » بدل أو عطف بيان لأبي حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم الكنية - وهي قوله « أبو حفص » - على الاسم الذي هو قوله « عمر » والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذا كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر في كتاب « الاستيعاب ، في أسماء الأصحاب » في ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لي أن الكلام في نسبة البيت كان « قال الأنصاري » فزاد المتأخرون اسم « حسان » لا شتاره بهذه النسبة . والبيت في رثاء سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

(٩ — أوضح المسالك ١)

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى ^(١) أن اللقب يجب تأخيرُه عن الكُنيَّة ،

== اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجيب دعوته في ذلك ، ثم انتفض جرحه فمات . فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الحارث بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصاري الأشهلي « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبنى على الفتح لا يعمل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعنا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهورة التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشعرى وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الافظ :

وَأَتَمَّا أَنَّى وَكُنيَّةً وَلَقَبًا وَأَخَّرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواء » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيرُه عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

ك « أبي عبد الله أنف الناقة » وليس كذلك^(١) .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، ك « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً ، ك « زيد زين العابدين » أو كانا بالعكس ، ك « عبد الله كرز » أتبعَت الثاني للأول : إما بدلاً ، أو عطف بيان ، أو قَطْعَتَهُ عن التبعية : إما برفعه خيراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، ك « سعيد كرز » جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني^(٢) ، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بينها في الفقرة السابقة مبني على مذهب الجمهور الذين يجوزون - فيما إذا اجتمع اللقب والكنية - أن تتقدم الكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الكنية ، وقد كنت جارية المؤلف والذين اتبعوه من الكتاب فكُتبت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لمبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسماً صحباً * لكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسماً أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلّم ، ولا يضره - وهو من هو - أن يخالف ما عليه الجمهور ، فكأن له من الآراء قد خالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانياً أن الإتيان بـ « أقيس » ، والإضافة أكثر في الاستعمال ، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، وبما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو « الحارث قفة » و « النعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو « هرون الرشيد » و « محمد الأمين » و « محمد المهدي » .

ويردّه النَّظَر ، وقولهم : « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ »^(١) .

* * *

فصل : والعلم الجنسى اسمٌ يعيّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أُسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُمَالَةٍ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجراً من الثعلب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا » فيكون بمنزلة قولك : « هذا الأسد مقبلاً » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصّرفِ إن كان ذا سببٍ آخر ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى القلب - وما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ » فقد ورد مرفوعاً - قيل بالألف لأنه مثنى فالتون مكسورة ، وقيل بالضمّة لأنه وصف مثل سكران فالتون مضمومة ، وضعفوه - ولو كانا متضايين لقيل « عَيْنَيْنِ » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عَيْنَانِ » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالألف والتون يمنع الصرف فسكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزموه الألف فيضعفه أنه جاء بضم التون ، وأيضا لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سمان فقد كان ينبغي فتح التون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث في « أسامة » و « ثعلبة » وَكَوَزِنِ الفعل في « بَنَاتِ أَوْبَرَ »
و « ابن آوى » ، وَبُيْتَدَأُ به ، ويأتى الحال منه ، كما تقدم في المثالين^(١) ،
ويُشَبِّه الفكرة من جهة المعنى ، لأنه شائع في أمثلة لا يختص به واحد
دون آخر .

فصل : وَمُسَمَّى عِلْمُ الْجِنْسِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أحدها — وهو الغالب — أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ كَأَسَامَةِ ،
وَتُعَالَةُ ، وَأَبَى جَمْدَةَ لِلذَّبِّ ، وَأُمِّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرِ .

والثاني : أَعْيَانٌ تُؤَلَّفُ ، كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبِ ، وَأَبَى الْمَضَاءِ
لِلْفَرَسِ ، وَأَبَى الدَّغَفَاءِ لِلْأَحْمَقِ .

والثالث : أُمُورٌ مَعْنَوِيَّةٌ كَسُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ ، وَكَيْسَانَ لِلْعَذْرِ^(٢) ، وَيَسَارٍ
لِلْمَيْسَرَةِ^(٣) ، وَفَجَارٍ لِلْفَجَرَةِ ، وَبَرَّةٍ لِلْبَرَةِ^(٤) .

(١) الثالان المتقدمان أحدهما « أسامة أجراً من ثعلبة » وقد وقع فيه علم الجنس
مبتدأ ، وثانى المثالين « هذا أسامة مقبلاً » وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .

(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُفُولُهُمْ إِلَى الْعَذْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ امْكُنِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ مَعَا ، قَالَتْ : وَعَامًا وَقَابِلَةً

(٤) فد ورد برة وفجار معا في قول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتَ فَجَارَ

هذا باب أسماء الإشارة

والمشآر إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث ، فللمفرد المذكر « ذا »^(١) ، والمفرد المؤنث عشرة ، وهي : ذى ، وتي ، وذيه ، وتيه ، وذيه ، وتيه ، وذات ، وتا ، وللمثنى ذان ، وتان رفعا ، وذَيْن وتَيْن جراً ونصباً ، ونحو (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)^(٢) مؤول ، ولجمعهما « أولاء » ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم ، ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله :

— ٤٢ — * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْيَّامِ *

(١) ويضاف إلى « ذا » في الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى ، وهي « ذاء » بهجمة مكسورة بعد الألف ، و « ذائه » بزيادة هاء مكسورة ، و « ذاؤه » بضم الهمزة والهاء ، وقد جاء قول الراجز :

هَذَاؤُهُ الدَّفْئَرُ خَيْرُ دَفْئَرٍ فِي كَفِّ قَرَمٍ مَاجِدٍ مُصَوَّرٍ
بكسر الهاء وبضمها ، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه ؛ وقد أطال المؤلف في « شرح الشذور » في تخريج هذه الآية ، ومما أولت به أن « إن » بمعنى نعم وهذان مبتدأ ، ومما أولت به أن « إن » مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وهذان مبتدأ ، ولساحران خبر المبتدأ ، والمبتدأ وخبره جملة في محل رفع خبر إن ، ولن تجد كلاماً مفصلاً مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا) .

٤٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* ذُمَّ الْمَفَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى *

وهذا بيت من قصيدة لجريز بن عطية بن الخطافي يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو مطلع القصيدة — قوله :

=

= سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتَنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلُّ مَرَامٍ
 اللغة : « مرام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشيء
 يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا ،
 والميم زائدة على كل حال ، ووزنه مفعول مثل مفتوح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب
 « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة
 اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً -
 هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكرث الشعراء من
 ذكره ، وهو واد من أودية بني سليم ، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر
 فيها لبني ثعلبة على بني يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز
 تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً
 للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن
 حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من
 التقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به
 لزم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال
 من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،
 ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ،
 والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف
 متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في
 « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب
 « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، والأيام : جمع يوم ،
 وهو من غير العلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المُشار إليه بعيداً لحقه كافٌ حَرْفِيَّةٌ تنصرف تنصرفاً (١) ، ولك أن تزيد قبلها لاماً (٢) ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مدّه (٣) ، وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

* * *

== ومثله قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) . وقد قال ابن هشام : « وبروي الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط » اه كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لكم) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغْيَابُ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكر « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا « تلك » بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني كثيرة ، قال الله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) وقال سبحانه (تلك آيات الكتاب الحكيم) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي :

تَعَلَّمْ أَنْ بَعْدَ الْفَى رُشْدًا وَأَنْ لِعَالِكَ الْعُمَرِ انْقِشَاعًا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذاك » النقي ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تيلك » اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منها ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .
(٣) احترز بهذه العبارة عن لفهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام ==

حَرَجٌ^(١) (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ أَنْ يَمُرَّ^(٢)) (وَحُضِنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)^(٣).

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

ومما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بمحملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه، أي علمت قيام زيد، وإن كان خبر أن جامدا، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها، أي علمت كون زيد أخاك، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا في الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو ماقى معناه مضافا إلى الاسم، أي علمت استقرار زيد في الدار، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجلل الفعلية، التي فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ) والتي فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحب زيدا » والتي فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك » على خلاف في الأخيرين .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » وبالجلل الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، نحو « لا أرضى عنك ما صاحب زيدا » .
وأما « لو » فتوصل بالجلل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر، نحو قوله تعالى (وَدَّ لو تَدَّهَنَ فَيَدَّهَنُونَ) .

وأما مجيء « الذي » موصولا حرفيا فهو حكاية أبو علي الفارسي عن يونس ابن حبيب، وقد مثلوا له بقوله تعالى (وَحُضِنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) وسبب ذلك عندهم أن « الذي » مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولا اسميا لقل « كالذي خاص » أو لقل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن « الذي » اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام : حُضِنْتُمْ خَوْضًا كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوا، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا : أي خاضوه، والجواب الثاني أن « الذي » اسم موصول للجمع، وأصله « الذين » فحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن ربيعة :

والاسمى ضربان : نص ، ومشارك .

فالنص ثمانية : منها للمفرد المذكور « الذى » للعالم وغيره ، نحو (الحمد لله الذى صدقنا وعده)^(١) (هذا يومكم الذى كنتم توعدون)^(٢) ، والمفرد المؤنث « التى » للعاقلة وغيرها ، نحو (قد سمع الله قول التى تبجادك فى زوجها)^(٣) (ما ولاهم عن قبيلتهم التى كانوا عليها)^(٤) ، ولتثنيتهما « اللذان » و « اللتان » رفعا ، و « اللذين » و « اللتين » جرأ ونصبأ ، وكان القياس فى تثنيتهما وتثنية « ذا » و « تا » أن يقال : اللذان واللتين وذيان وتيان ، كما يقال القاضيان — بإثبات الياء — وفتيان — بقلب الألف ياء — ولكمهم فرقوا بين تثنية المبنى والمعرّب ، فحذفوا الآخر ، كما فرقوا فى التصغير ، إذ قالوا : اللذبا واللثيا وذبا وتيا ، فأبقوا الأول على فتحه ، وزادوا ألفا فى الآخر عوضا عن ضمة التصغير ، وتميم وقيس أشدّ النون فيهما تعويضا من المحذوف أو تأكيذا للفرق ، ولا يختص ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الذين حانت بفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ » فحذف النون ، ونظيره قول الراجز :

يَا رَبِّ عَبَسَ لَا تَبَارَكَ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيَمِنْ قَعَدٍ
* إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ *

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من التثنية والجمع فى الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآتين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتى هذا الكلام موضحا .

- (١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر
- (٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء
- (٣) من الآية ١ من سورة المجادلة
- (٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرئ في السبع (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ ^(١))
(إِخْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ) ^(٢) بالتشديد ، كما قرئ (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ^(٣) ،
(فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) ^(٤) ، وَبَلَحَرِثُ بْنُ كَعْبٍ وبعضُ ربيعةٍ يحذفون نون
الذان واللتان ، قال :

٤٣ - * أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا *

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي الصراني ، واسمه
غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

* قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَسَّكَ الْأَغْلَالَ *

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى »
مثنى عم مضاف إلى ياء المتكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن
النعان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ، ودوكس
ابن الفدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند
« الأغلال » جمع غل - بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأفقال - والغل : حديدة تجعل
في عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى »
- بالثنية - هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر « وهو كلام خال عن
التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ، وأن منهم اللذين قتلوا
ملوكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى .

الإعراب : « أبني » الهمزة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة
عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وبنى مضاف و« كليب » مضاف إليه « إن »
حرف توكيد ونصب « عمى » اسم إن ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور =

وقال :

٤٤ — * هُمَا اللَّائِيَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ *

ولا يجوز ذلك في ذَانٍ وَتَانٍ للإلباس .

= ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى ، وباء المتكلم المدغمة في ياء التثنية . مضاف إليه « اللذان » خبر إن « قتلا » قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « الملوك » مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « ومككا » الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « الأغلا » مفعول به ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها عطفت على جملة الصلة .

الشاعر فيه : قوله « اللذان » حيث حذف النون من مثنى الذي المرفوع ، وقد عرفت في إعراب البيت أن قوله « اللذان » خبر إن .

إنما استجاز بلجرت بن كعب ، حمون وبعض بني ربيعة حذف نون « اللذان » . وهذا نوع من « اللتان » لأن الموصول لا يال بالصلة والعائد أرادوا تفسيره لسكون الموصولة الموصول كالشيء الواحد . واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلا في حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون « الذين » جمع الذي في لغة بني تميم ، وفي لغة بني حناء به الراء ، فأما الأول فمنه قول الشاعر في بعض أشعاره قد أنشدناه من قبل :

وَإِنْ آتَى حَانتَ يَفْلُجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وخبر فيه بعض العلماء قول الله تعالى : (وخضتم كالذي خاضوا) فقد زعموا أن التقدير : وخضتم كالذين خاضوا ، وأما الثاني فمنه قول الشاعر :

نَحْنُ الذُّوْ بِمُكَائِلٍ مَلَبَّرُوا شَرَّارًا مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالصَّاقِيلِ
قالوا أراد « نحن الذون » على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع - وستأتي مشروحة - حذف النون تخفيفًا .

٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلبي صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

= * لَقِيلَ فَخَرُّ لَهِمُّ صَمِيمٌ *

= اللغة : « نعيم » اسم قبيلة ، وأبوها نعيم بن مر بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « نخر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، وثلثه الفخار والفخارة . بفتح فائهما - هو التمدح بالخصال ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائنة تشوبه أصلا .
المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما تميم لكان لنعيم بهذه الولادة الفخر الذي لا يشربه شيء .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « اللتا » اسم موصول خبر المبتدأ « او » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ولدت » ولد : فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل « نعيم » فاعل ولد ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لقيل » اللام واقعة في جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول « نخر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا نخر « لهم » جار ومجرور متعلق بنخر أو محذوف صفة له « صميم » صفة لنخر ، ويجوز أن يكون قوله « نخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا بمحذوف خبر ، والذي سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على إلباسين) ونحو « عجب لك » وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللتا » حيث حذف النون من مثني التي المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلعرب بن كعب أجمعين وبعض بني ربيعة ، وأن الذي حفظه العلماء حذف النون من المثني المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثني المنصوب والمخفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثني في حالة الرفع دون حالتي النصب والحذف ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن امتناع التباس المثني بالمفرد في حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثني في حالتي النصب والجر هو الذي =

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات ، وفي نون الإشارة لغتان .
ولجمع المذكر كثيرًا ولغيره قليلًا « الألى » مقصوراً ، وقد يُمدُّ ، و « الذين »
بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لغة هذيل أو عقييل ، قال :
٤٥ - * نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

= منعمهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التي لو ولدت تميم لكان تميم بذلك
الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى فحذفت النون ؟
ولهذا تجدهم لم يحثوا في « ذان » و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها في حال الرفع
يوقع في اللبس فلا يدرى أمثني أراد التكلم أم مفردا .
فإن قلت : فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لا بد أن تشمل على
ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقا للموصول في إفراده
وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن - بوجود هذا العائد - من التباس المفرد بالمثنى ؟
فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء ، فإن هذا
الضمير - وإن يكن مما لا بد منه - غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكوراً ، وقد
يكون محذوفاً وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي
ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحياناً ، بل قد
تكون الصلة ظرفاً نحو أن تقول « إن الذي - أو التي - عندك من قوم صالحين » فلا
يدرى المخاطب أمفرداً أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثاً في كثير من صور
الكلام امتنعوا من الحذف ، ففهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت
إلى قائله اختلافاً كثيراً ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقييل
سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى
رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه . وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مَرَاحَا
إِلَّا دِيَارَا أَوْ دَمَا مُقَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

= * لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاحَا *

ولجمع المؤنث « اللآتي » و « اللآتي » وقد تحذف ياؤهما ، وقد يتقارض
الآلى واللائي، قال :

٤٦ - * سَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْآلَى كُنَّ قَبْلَهَا *

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصبحة مصبحين) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم - قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب . وجعله العيني وتبعه البغدادي بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة « الصباحا » يوم « طرفان » يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الذين » في حالتي النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعرل عن الصواب ، والصحيح أنه مبني مجىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبني على الواو والياء .

٤٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَحَلَّتْ مَسْكَانًا لَمْ يَسْكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملح العامري ، ولم أجسده في ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (٦٥/١) قد نسب إليه ثالث ثلاثة أبيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

=

= أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَـلَّةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ
وَلَا أَحَدٌ أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيطُ وَالرَّحْلُ

اللغة : « محَا » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا - من باب نصر - إذا أزلتها
« الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلي
« وحلت مكانا - إلخ » أراد أن حبها لم يكنف بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها ،
بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب
كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « محَا » فعل ماض « حبها » حب : فاعل محَا ، وحب مضاف وضمير الغائبة
مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه
« كن » كان : فعل ماض ناقص ، وتون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل :
ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ،
وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل
ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
« مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان « حل » فعل ماض مبني للمجهول . ونائب
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في
محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان « من » حرف
جر « قبل » ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بممن ، والجار والمجرور
متعلق بمحل المبني للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة
الإناث العاقلات والدلائل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه المرأة
قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيتهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله
« كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث . =

أى حب اللاتي ، وقال :

٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا
أى الذين .

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنْ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَنَزَّكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا
والأصل في « الأولى » أن يستعمل في جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :
رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأُولَى يَخْذُلُونِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
وسندكر له شاهدا آخر - كما سندكر للممدود شواهد - مع شرح الشاهد التالي
٤٧ - هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم لم يمينه العلماء .
اللمعة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » -
بفتح الميم مخففة - من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهيأته
ومن هنا سمى الفراش مهدا لثنائه وبسطه ، وقال الله تعالى : (فَلَا تَقْسَمُ بِهِدُونَ)
أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع
حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حوض الإنسان . ويقال « نشأ فلان في
حجر فلان » - بكسر الحاء ، أو فتحها - يريدون في حفظه وسنته ورعايته .
المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا
كالهدى - أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب . « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف
والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما
جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف
تحقيق « مهدوا » فعل وناعل ، والجملة لامحل لها صلة للموصول « الحجورا » مفعول
به لقوله مهدوا ، والألمب للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا
لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول
قول أبي ذؤيب الهذلي :

=

والمشترك ستة : مَنْ ، وما ، وأى ، وأل ، وذو ، وذا .
فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالم ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)^(١)
ولغيره في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنَزَّلَ منزلته نحو (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ)^(٢) وقوله :

— ٤٨ — * أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

= وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلِثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوَيْجِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ
والاستشهاد هنا في قوله « الْأَلَى يَسْتَلِثِمُونَ » ومن الثاني قوله خلف بن حازم :
إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرُّوَيْجِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :
أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سِيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا
(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .
(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :
بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ لِي فَقُلْتُ وَمَنْ لِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَقُلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تميلا
لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبي والبحترى
وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت
الشاهد ثابتا في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من
خلط الرواة .

اللغة : « سرب » السرب : جماعة الأطباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر
« جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو — أى أحببت .
الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق بيبكيت ،
وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق بيبكيت مبنى على =

وقوله :

٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ وَنِدَاءُ الْقَطَا وَالطَّلَلِ سَوَّغَ ذَلِكَ .

= السكون في محل نصب « مررن » فعل وفاعل « بي » جار ومجرور متعلق بممر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ويا المتكلم مضاف إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآي « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، والضمير مضاف إليه « لعل » حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبني على السكون في محل جر بلإي ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطيير » الآي « فد » حرف تحقيق « هوبت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : إلى من قد هوبته « أطيير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، فأطلقه على القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بنداؤه استساع أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه ومثل ذلك الشاهد الذي يلي هذا وهو قول امرئ القيس ابن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
٤٩ - هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى نحيات العرب في الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو (كَنْ لَا يَخْلُقُ)^(١)
اشْمُوله الآدميين والملائكة والأصنام ، ونحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدْ لَهُ

= صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، ويقولون : انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا
في « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من انثال الواوى وماضيه وعم ، وقال
بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها
« الطلل » كل ما بقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأحياء ، وأما ما بقى فيها لاصقا
بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشيء يبلى - على مثال رضى
يرضى - إذا أصابه البلى « العصر » بضمين - لعة في العصر بفتح فسكون « الخالى »
الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء
محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى
« البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له
« من » اسم موصول فاعل يعمن ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض
ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « في العصر »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الخالى » نعت للعصر . والجملة من كان
ومعموليهما لا محل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من - إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة في معنى
المفرد المذكور غير العاقل ؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل في « من » أن
يكون استعمالها في العاقل ، وإنما استعملت هنا في غيره مجازا . والذي مهد لهذا التجوز
نداء الطلل من قبل في قوله « أيها الطلل » فإن نداء جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ
لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل . لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض
من النداء إجابة من تدعوه ، فتفهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ^(١) ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)^(٢) فإنه يشمل الآدمي والطائر .

الثالثة : أن يقترب به في عموم فُصِّلَ بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)^(٣) و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعِ)^(٤) لاقتراحهما بالمعقل في عموم (كل دابة)^(٥) .

* * *

وأما « ما » فإنها لما لا يَمُوقِلُ وَخَذَهُ ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)^(٦) وله مع المعقل نحو (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)^(٧) ولأنواع مَنْ يعقل ، نحو (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)^(٨) وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ كقولك وقد رأيت شَيْخًا : « انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ » .

والأربعة الباقية للمعقل وغيره ؛ فأما « أَيْ » نخالف في موصوليتها ثعلب ، ويردده قوله :

— ٥٠ — * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

- (١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .
(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .
(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ - هذا مجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ *

والبيت لغسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للقي ، =

ولا تُضَافُ لِنَكْرَةِ خِلَافًا لابْنِ عَصْفُورٍ ، ولا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ ^(١)

== وبني مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هو أفضل» وجلة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أهم أفضل» حيث أتى بأى مبنية على الضم - في الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لسكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويوه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثانى أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد وبونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويوه - إلى أن أيا لآتجىء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده : فسلم على شخص مقول فيه أهم أفضل . وفي هذا التقدير من التكلف ما يهتأ على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشترطوا في العامل في «أى» الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها في الكلام ، أما شرط الاستقبال فستنكسكم على تعليله في الكلام على عبارة النكسائ المشهورة «أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية في نحو قوله تعالى (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية في نحو قوله ==

نحو : (لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) خلافاً للبصريين ،
وسئل الكسائي : لم لا يجوز « أعجبنى أيُّهم قام ؟ فقال : أى كذا خُلِقَتْ »^(٢) ،
وقد تؤنث وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ فقييل مطلقاً ، وقال سيبويه : تُبْنَى
على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ
أَشَدُّ)^(٣) وقوله :

== سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل
فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها اصبحت حشواً أى فى وسط
الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لا تكون
موصولة وأنها فى الآية السكينة (أيهم أشد) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة
عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر لما قبلها معمولاً محذوفاً ، على ما شرحناه لك فى
شرح الشاهد ٥ .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا »
وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبني أيهم يقوم » كنت كأنك قد
قلت : يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كأننا من كان ، أما لو قلت
« يعجبني أيهم قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم - فإن المعنى
حينئذ : يعجبني الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أى
على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذش بما توضحه أن الزمان المستقبل لا يدرى
مقطعه (أى منتهاه) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما
محصوران لا تقطع الماضى والحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم
هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم
يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرننا ؛ لأننا
لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب
التعيين .

* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *^(١)

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

وأما « أل » فنحو (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ)^(٢) ، ونحو (وَالسَّقْفِ
أَرْفُوعٍ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ)^(٣) وليست موصولا حرفياً خلافاً للمازني ومن
وافقه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن .

وأما « ذو » فخاصة بطيء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

* فَحَسْبِيَ مَنْ ذِي عِندُهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٤) *

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً إفرادها وتذكيرها كقوله :

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد
رقم ٥٠) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً في باب العرب والمبني من هذا الكتاب (وهو
الشاهد رقم ٧) وقد منّا ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى . ومكان الاستشهاد
فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون
معربة لإعراب « ذى » بمعنى صاحب بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ، وبالألف نصباً ، والذي
رواه بالياء هو أبو الفتح بن جني في كتابه المختص ، وهذه الرواية التي تقتضى الإعراب
مشكلة ، لأن سبب البناء - وهو شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً - موجود في هذه الكامة
ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ - * وَبَثْرَى ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ *

٥١ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي *

وهذا البيت من كلفة لسان بن الفعل الطائي ، أوردسا أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء وبنو هرم بن العشراء من فزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياهمهم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضعك والى المدينة ، وكان صهرا للفراريين ، نخشى الطائيون أن يعيل في حكومته إلى أصهاره ، ببرك سنان بن الفعل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي سنها بيت الشاهد .

اللغة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبي » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبي ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبثرى » الواو الاستئناف ، بثر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملة الصلة ، وأصل الكلام : وبثرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبثرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بثرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولى عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجراء على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصد بذو في الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهى غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور العاقل قول قوال الطائي :

=

وقد نُؤنِّثُ وَتُنْثَى وَتُجْمَعُ ، حكاه ابن السراج^(١) ، ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك ، وكلهم حكى « ذات » للمفردة ، و « ذوات » لجمعها ، مضمومتين ، كقوله : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ »^(٢) وقوله :

= فَقَوْلَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَلَيْتَ الْمَشْرِفِي الْفَرَايِضُ
يريد : فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال هذا أيضا :
أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو حِجَّتٍ طَالِبَا سَتَقْلَقُكَ بَيْضٌ لِلنَّفُوسِ قَوَائِصُ
أراد دون المال الذي جئت طالبا ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حبي من المال الذي عندهم ما كفاني .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون في المفرد المذكر « ذو قام » وفي مثناه « ذوا قاما » وفي جمعه « ذور قاموا » وفي المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفي مثناها « ذواتا قامتا » وفي جمعها « ذوات فمن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك في كتابه الأصول ، وتبعه في هذا ابن عسك في كتابه المقرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك في شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لاتص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء في لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ - إِلْح » اه ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به ، والكرامة التي أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهي بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهي الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

* ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ *

- ٥٢ -

٥٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى فائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العين إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله في رواية الجميع :

* جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ *

اللفظة : « أينق » جمع ناقة، وليسيويه في هذه الكلمة مذهبان، أحدهما أن أصلها أنوق - بضم الواو - فقدمت الواو على النون فصارت أونقا - بسكون الواو - ثم قلبت الواو ياء للتخفيف فصارت أينقا - على وزن أعفل - في الكلمة على هذا الوجه قلب مكافي وإعلال بالقلب والمذهب الثاني أن أصلها أنوق - بضم الزاير كالأول - تحذفت هذه الواو، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أينقا - على وزن أيفل - في الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع المعوض من الكلمة « موارق » أراد سريعات السير، رَأَصْل هذه الكلمة تولهم : مرق السهم من الرمية يمرق مروقا، إذا نفذ وأسرع، ويروى في مكانه « سوابق » جمع سابقة « ذوات » أى اللاتي « ينهضن » يقمن أو يسرعن « سائق » اسم فاعل من السوق بفتح السين .

المعنى : يصف إبلاله بأنها مختارة منتقاة، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتجن إلى سائق،

الإعراب : « جمعها » جمع : فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائبات مفعول به « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفة لأينق « ذوات » صفة ثانية لأينق مع أن « أينق » نسكرة و « ذوات » اسم موصول معرفة، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف التعت « المنهوت في التعريف والتسكير إذا كان الدت للدمح أو الدم، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجيزون ذلك تحت رجوها من الإعراب، فإنه يجوز أن يكون « ذوات » بدلا من أينق، ويجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف كأنه قال : هن اللواتي « ينهضن » فعل مضارع مبنى على السكون لانصالة بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات^(١) .

* * *

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَاتِي ؟ »^(٢) .

والثاني : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بـ « ينهضن » ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي ، وبناء على الضم ، وصلته جملة « ينهضن بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » في هذا الشاهد بمعنى اللواتي ، وقال : هي بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى المفعول بتأويله بالمصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة . وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فخكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف ، وعليه رفع بالضمعة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فخكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي ، وعليه رفع بالضمعة ونصب بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كجمع المؤنث ، وتنبؤ في الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها ميمها اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ، ومقلم تصلح لأن تكون موصولة بـ « ذا » اسم إشارة إذ هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، وإذا اتفقت أحدهما ثبت الآخر .

« مَاذَا صَنَعْتَ »^(١) كما قَدَرَهَا كذلك من « قَالَ عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فأثبت الألف لتوسطها ، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقدير هـ زائدة^(٢).

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتا كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكلما لا نقول « صنعت ما » لا يجوز أن نقول « صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي ترجمه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في مصابيح السنة (١/٥ بولاق) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمرآ قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشرط ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشترط ماذا » وبما روى في حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا » و « أفعل ماذا » فأعرف هذا واحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .
الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما » اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعت ، فإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنت قلت : أى شيء صنعت ، وإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثاني كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد - والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى له ، لأن هذا حكم الزائد .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما باتفاق ، أو يَمَنُّ على الأصح ،
كقول لبيد :

— ٥٣ — * أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ * *

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركيب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركيب مع من ، كما لم يصرح بأن « ذا » زاد مع من ، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لا يميزان تركيب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعلا هذا الحكم بأن ما أكثر إيهاما من « من » فيحسن فيها أن نجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يابون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لا يميزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يميزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لا يميزون ذلك كما لم يميزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة بحىء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما في بيت لبيد (الشاهد ٥٣) دل على أن ذا موصولة وسلبين لك وجهه في شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان البدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقدما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه قوله :

* أَنَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ * *

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، ومع استعمال الحيلة ، وهى الخدق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب - بفتح النون وسكون الحاء - على عدة معان ، منها النذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : أسألوا هذا الحريص على الدنيا المهتم بها الذى لا يدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذى هو سادر فيه ، أو نذر أوجه على نفسه فهو دائب على العمل لإنفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ =

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب يحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » الهمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع « فيقضى » الفاء حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف ، « ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال . الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأنى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتسكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا » مع « ما » وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ فتسكون منصوبة المحل ، وإنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً ، فإن رفع البدل يدل على أن البدل منه مرفوع ، فأتضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا يلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً للبدل منه ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : إننا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيبويه ولم يجوزوه ، فلما لزم - إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه - ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة - لم نرض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

* فَمَنْ ذَا يُعْزِّي الْحَزِينَ * — ٥٤

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة ، ولم يصح الوجه الذى قبله للعلة التى بينا -
 تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على
 ما أوضحناه فى إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء فى قوله
 تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) لكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما
 مفعولا مقديما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله
 أحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلمة واحدة مبتدأ ،
 والجملة بعدها خبر فى محل رفع ، فأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ،
 والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوى :

وَمَا ذَا عَلَيْكُمْ إِنْ أَطَافَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دِينٍ أَوْ نَفْسُهُ حُرُوبُ
 ٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعْزِّي الْحَزِينَ ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ونسبه العيني إلى
 أمية بن أبى الصلت ، والصواب ما قاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١
 بيتا لأمية بن أبى عائذ الهذلى يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهى موجودة فى شرح
 أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى (ص ٥١٥) .

للغة : « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار ، ضد أقام ،
 وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس
 وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيت أعزبه
 تعزيت ، مثل سليت أسليه تسلية وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادروه كثيلا بلا قلب ، ثم سأل
 عمن يعز به ، فيقول : إن قلبى أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المفارقون لفسا لفنا =

(١١ — أوضح المسالك ١)

والكوفي لَا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ ، واحتجَّ بقوله :
 * أُمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ * ٥٥ -

= ومراجع أنسابهم، وإن هذا القلب لحزين، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكاريا بمعنى النفي، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف توكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند . متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و« الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لأن « فن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به يعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فن ذا يعزى » حيث أتى بهذا اسما موصولا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصفة هي جملة « يعزى الحزين » .
 ٥٥ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَدَسٌ ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصعبه ، فأبى ورغب في صعبة زياد بن أبي سفيان ، ولسكنه ما عثم أن كره البقاء معه ، فأتى عباد بن زياد في سجنستان فأقام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه . وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه ، وفي ذلك يقول كلمة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِي بَجَى مِنَ الْخُبُسِ بَعْدَ مَا تَلَا حَمَّ فِي دَرْبِ عَلَيْكَ مَضِيقُ

ذَرَى أَوْ تَفَاسَى مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ لِسَكْلٌ أَنَاسٍ خَبِطَةٌ وَخَرِيقُ

اللفظة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =

= فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصاحرا، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل ورا كبه أولى «درب» بفتح فسكون - هو باب الطريق الواسع «مضيق» هو فاعل تلاحم قبله «خبطة» بفتح الخاء وسكون الباء - هو شيء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء، وفعله خبط - بالبناء المجهول - «خريق» هي الريح الباردة الهبابة الشديدة، ويقال لها : خروق - بزنة صبور - أيضاً .

الإعراب : «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله «وهذا» الواو واو الحال، واسم الإشارة مبتدأ «نحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيويوه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور «طليق» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة المتأخرين، وتقدير الكلام عليه : أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه : قوله «وهذا نحملين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهامتين من التزام موصوليته، وعندما أن التقدير والذي تحمليته طليق، فذا : اسم موصول مبتدأ، وجملة «نحملين» لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، وطليق : خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : (وما نلك يمينك يا موسى) قالوا : «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«تلك» اسم موصول بمعنى التي خبره، و«يمينك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً =

أى : والذى تحمليته طابق ، وعندنا أن « هذا طليق » جملة اسمية ،
و « تحمليين » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

فصل : وتفقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير
مطابق لها يسمى العائد^(١) .

والصلة : إما جملة ، وشرطها : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا في مقام
التحويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قام أبوه » ،
والمبهمة نحو (فَفَشَّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا عَشَّيْهِمْ)^(٢) ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وقوله تباركت آلاؤه : (ها أنتم
هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون
أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : ها أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ، وكل ذلك
غير مسلم لهم .

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا ينم
معناه في نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هي الصلة بشرطها التي سينص
للمؤلف عليها ، وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية - أى محتملة للصدق
والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى المتكلم - لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول
أن يكون وصلة لاعت الاسم المعرفة بالجملة . ومن المعلوم أن الجملة لا تصالح للنعته بها
إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول
في ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ،
هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وإذ تقول
للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت
الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى (فمثلته كمثل الذى ينعق بما
لا يسمع) وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة ، كآية التي تلاها المؤلف .
(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « يَفْتُكُّهُ » ، ولا طلبية كـ « مَضْرِبُهُ » و « لَا تَضْرِبُهُ » ^(١) وإما شِبْهُمَا ، وهى ثلاثة : الظرف المسمى ، والجار والمجرور ، التامان ، نحو « الذى عندك » و « الذى فى الدار » وَتَعَلُّقُهُمَا باستقر محذوقاً ، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة - أى الخالصة للوصفية - وتختص بالالف واللام ، كـ « مضارب » و « مضروب » و « حَسَنٌ » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمىة ، كأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ وصاحب وراكب ^(٢) ، وقد تَوَصَّلُ بمضارع ، كقوله :

* مَا أَنتَ بِأَخْلَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ ^(٣) *

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان أمرها كذلك لم يكونا مهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن) وقيل : الصلة هى جملة جواب القسم وهى خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذى ما أحسنه ، لأن فى التعجب إيهاماً فلا تصلح جملة لإزالة إيهام الموصول ، وبقي أنه يشترط فى جملة الصلة ألا تكون مستدعية لسكلام قبلها نحو جاء الذى لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه فى الأصل وصف لـكل مكان منبسط من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة ، وأما الأجرع فإنه فى الأصل وصف لـكل مكان متسع ، ثم غلب اسماً للأرض المستوية من الرمل التى لا تذبت شيئاً ، وأما صاحب فإنه فى الأصل وصف لـفاعل للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما راكب فإنه فى الأصل وصف لـكل فاعل الركوب ، سواء أكان مركوبه فرساً أم حماراً أم غيرها ثم غلب على راكب الإبل دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثانى أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع ولا تنصب ، والثالث أنها لا تعمل ضميراً كما تتحمله الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحا (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه ، فارجع إلى الفصل الذى يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فصل : ويجوز حذفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد^(١) ،

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسماً مفرداً ، فقولك « الذي ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلاً ، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحياناً يحذفون للموصول وهم يريدونه ، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحياناً يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولاً حرفياً لم يجز حذفه ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسماً فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه مطلقاً ، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر نحو قوله تعالى (آءنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) أى بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً ، ومن ذلك قول حسبان ابن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
أى آمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجوهم وينصره ليس واحداً .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام ، نحو قولهم « بعد اللتيا والى » أى بعد الخطوة التى بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُجُوَ عَلَيَّ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا
أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحذفُ في نحو «جاء اللذان قاما» أو «ضربا» لأنه غير مبتدأ ، ولا في نحو «جاء الذى هو يقوم» أو «هو فى الدار» لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه ، إذ الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو (أَيْهَمُّ أَشَدُّ) ^(١) ، ونحو (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ) ^(٢) ، أى : هو إله فى السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى : فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماما على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السكيت : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرُ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نَفْسُ الْأَلَى لِلْشَّرِّ نَاوُونََا

قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت من يعز بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول

عدى بن زيد العبدي :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الْأَيَّامِ يَذْرُونَ مَا عَوَّاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يذرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فمن ذلك « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة فى محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذف في صلة غير « أى » إلا إن طالت^(١) الصلة ، وشذت قراءة بمضمهم (تماماً على الذى أحسن^(٢)) ، وقوله :

٥٦ — * مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطَلِقْ بِمَا سَفَهُ *
والكوفيون يقيسون على ذلك .

(١) أنت تعلم أن « أى » الموصولة ملازمة للإضافة إما لفظاً نحو « أيهم أشده » وإما تقديرًا نحو « أى أشده » فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها ، واشترطوا ذلك في صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها .
بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة « ما » في قولهم « لا سيما زيد » إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولاسى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يلبس لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني (ش ١١٣) .

اللغة : « يعن » بالبناء المجهول لزوماً كما هو المشهور في هذا الفعل — أى : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجة يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه « الحمد » أراد به الثناء والشكر له « سفه » هو ورقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشئ عن سخف العقل وطيش الحلم « يحد » يمل وينحرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المسكارم وفضائل الأخلاق .

=

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعل أو وصفت غير صلة الألف واللام ، ونحو (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُقْلِنُونَ)^(١) ، وقوله :

— ٥٧ — * مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٍ فَاحْذَرْنَهُ بِهِ *

= الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط « بالحمد » جار ومجرور متعلق بـ « لم » حرف في وجزم « ينطق » فعل مضارع مجزوم بـ « وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « سفه » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لنا كيد النفي « يحذ » فعل مضارع معطوف على ينطق « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « يحذ » وسبيل مضاف و « الحمد » مضاف إليه « والكرم » الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على الحمد .

الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الاسم للموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت ، وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألعنا إليه في كلتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد . (١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير في هذه الآية على جعل « ما » موصولا اسميا : يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابقة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلايتهم .

ومثل الآية الكريمة - في حذف العائد المنصوب بالفعل - قول جرير العود :

ذَكَرْتُ الصَّبَا فَانْهَلَتْ الْعَيْنُ تَذْرِفُ وَرَأَيْتُكَ الشَّوْقُ الَّذِي كُنْتُ تَعْرِفُ
أى تعرفه .

=

٥٧ - هذا البيت من البسيط ، وعجزه قوله :

= * فَمَا لَدَىٰ غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ *

وهذا البيت مما لم أفد له على نسبة إلى قائل معين : ولا عثرت له مع طویل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى - على مثال أكرم بكرم - والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجب عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضرر أو نفع .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام .وليكه ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم للموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » المأء للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والمأء ضمير الغائب مفعول « به » جار ومجرور متعلق بأحمد « فما » الفاء حرف تعليل ، ما : حرف نفي « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف . لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام : ما الله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل - إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =

بـخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إياه فاضل » أو « كأنه أسد » أو « أنا الضارب »^(١) ، وشذ قوله :

٥٨ — * مَا الْمُسْتَفْزُ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةً *

البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل-إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الانفصال فى ثنائى الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا - إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لغرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر - جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال السكلاي :

يَهِنٌ مِنَ الدَّاءِ الَّذِي أَنَا عَارِفٌ وَمَا يَعْرِفُ الْأَدْوَاءُ إِلَّا طَائِفُهَا
أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجوز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر ، ففات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجوز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجوز حذف العائد فيه لمثل السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمنالين للعائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإلا ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجوز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذف منصوب الفعل كثير^(١) ، ومنصوب الوصف قليل^(٢) .

== أزعجه واستخفه وأفزع « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي « أتبع » هيء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويعيث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تذكره المحن فإنما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يحوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تيمية مهجلة ، ويحوز فيه الصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتبع » نعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتبع « صفو » نائب فاعل أتبع « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاربية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاربية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفز الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنصوب بصلة « أل » قليل لاشاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من التقديمين عليه والتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالصصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد الم معمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى معمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسى : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم ==

ويجوز حذفُ الجرور بالإضافة إن كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو
(فاقضِ ما أنتَ قاضٍ)^(١) ، بخلاف « جاء الذي قامَ أبوه » و « أنا
أمسٍ ضاربُهُ » .

والجرور بالحرفِ^(٢) إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً
بمثل ذلك الحرف معنًى ومُتَعَلِّقاً ، نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٣) ، أى :
منه ، وقوله :

= أجازوه على قبج ، وقان للبرد : هو ردى ، جدا ، وتأمل في كلامهم هذا مع قول
ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن
هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف في حذف العائد المنصوب بهما .
(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز
أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .
(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى
سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار
عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد الجرور بحرف جر إذا
كان العامل فى ذلك الجار والجرور بتعين معه حرف لثلاثين بعد الحذف الحرف
المحذوف بغيره ، وقد مثبوا لذلك بقوله تعالى (أنسجد لما تأمرنا) أى تأمرنا به أى
بإكرامه ، وقوله سبحانه (فاصدع بما تؤمر) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ

تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهداً .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولاً حذف حرف
الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوباً ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى ، وذهب
سيبويه والأخفش إلى أن الجار والجرور حذفاً معاً ، والمسوغ لهذا الحذف هو طول
الصلة ؛ لأن الجار والجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على السند والمسند إليه
(٣) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ
أَبْنَاءَ يَعْصِرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

٥٩ - هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبي سلمى المزني .

اللمعة : « لا تركن » أى لا تمل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن يركن - على مثال فتح بفتح - وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجيء إلا فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهري : إنه من باب الجمع بين لغتين ، ومعنى ذلك أن المتكلم به من العرب قد استعمل الماضى من اللغة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللغة الأولى التى تأتى به على مثال علم يعلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يعصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تركن » تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركن » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « أبناء » فاعل ركن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يعصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركنت « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير العائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى الالفاظ والمنس ؛ إذ السادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَدَّ قَوْلَهُ :

٦٠ - * وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي *

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جار في موضعين من قوله :
 « إِن تَعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِهَا ظَفَرُوا »
 وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أنشده
 العيني على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إِن تَعْنِ
 نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نَفُوسُ قَوْمٍ » فإن تقدير الكلام فيه : « إِن تَعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ
 الَّذِي عُنِيَتْ بِهِ نَفُوسُ قَوْمٍ » ، فحذف « بِهِ » لتكون الموصوف بالموصول قد جر بياء ماثلة
 للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ، ولتكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى
 أيضاً ، والموضع الثاني قوله « تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا » فإن التقدير : تظفر بما ظفروا به ،
 فحذف « بِهِ » لتكون الموصول مجروراً بياء ماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى
 ولتكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا وَاعْتِرَافًا لِمَا تَرَى وَيَا حُبَّهَا قَعْ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ
 أصله : قع بالذي أنت واقع به ، ومثل ذلك قول الآخر :
 وَقَدْ كُنْتُ تُخْنِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيقَةً فَبَيْعُ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَارِئُ
 أصله فبيع الآن منها بالذي أنت بائع به

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأشموي والشيخ خالد والعيني هذا البيت إلى حاتم ،
 وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن السكيت فلم أجده فيه .

اللمعة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم يسبب الحسد يمجرون
 عليه ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يمجور على قومي » يظلموني ويجاوزون
 معنى الحدود « وأي الدهر ذو لم يحسدوني » يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم
 يحسدوني فيه ، يعني أن حسدكم إياه دائم متواصل .

=

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله « يجور » « يجور » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بـ « يجور » أيضا « قومي » قو فاعل مجرور ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتد مضاف إليه « وأى » الواو استئنافية ، أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و « الله مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الم المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول من هذه ضمير مجرور بنى محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة - عند جمهرة العلماء - شاذ لا يسوغ أن يقا عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الم المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بنى التى تخنطر بالبال كما خطر به اسم الزمان ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنتك تتق « سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار مالم يذكر لم يتعين الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسى وعلى ذلك يكون المراد عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الفه مع حذفه ، ولهذا التعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بـ إلخ ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصو بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصا لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقوله :

٦١ — * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمُ *

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسى وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل فى نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللمعة : « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنفِ آبِيَّةٌ وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِمُرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - أصله العسل مادام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مكره الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريده الثناء عليه بشهادة تستريح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يريده أن ينال ممن يناوئيه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمتع طعمه .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « لسانى » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتقى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » جار ومجرور متعلق بـ « يشتقى » على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهادة « وهو » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا بـ « على » والجار والمجرور متعلق بـ « علقم » الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كره على من - إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا بـ « على » والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه « علقم » خبر المبتدأ .

(١٢ — أوضح السالك ١)

أى : عليه ، فحذفَ العائدَ المجرورَ مع انتفاء خَفَضِ الموصول في الأول ،
ومع اختلاف المتعلق في الثاني وهما « صَبَّ » و « عَلَقَمَ » ^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة
الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور محلاً بعلی ، وأما جملة الصلة فهي قوله
« صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور محلاً بحرف جر معذوف ، وتقدير الكلام :
وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه
بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد انحدر الجار للموصول ، ولكن اختلاف
متعلقهما في السادة ، والحذف - مع اختلاف المتعلقين في السادة - شاذ لا ينبغي أن
يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .
(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها
لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصوراً ، كأن تقول « مررت بالذى
ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إنما مررت به » وقد ذكر ابن مالك
هذا الموضع في باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :
وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ماسبق جواباً أو حصر
الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقعاً موقع النائب عن الفاعل ،
نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعاً في اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى
رغبت فيه » فإنك لو حذفته « فيه » لم يدر السامع أردت أن تقول « فيه » أو أن
تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن
الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من ييغضه ، فافهم
ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن
تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذفته « به » تغير المعنى
عما أردت .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهي « أل » لا اللامُ وَحَدَّهَا ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليست المهمزة زائدةً ، خلافاً لسيبويه^(١) .

وهي : إما جنسية ، فإن لم تخلُفها « كلٌّ » فهي لبيان الحقيقة ، نحو : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا)^(٢) وإن خَلَفَتْها « كلٌّ » حقيقةً فهي لشمول أفراد الجنس ، نحو : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)^(٣) وإن خلقتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغةً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمًا » .

ولما عَهْدِيَّةٌ ، والعهد : إما ذِكْرِيٌّ نحو (فَمَعَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولُ)^(٤) أو عَامِيٌّ نحو (بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ)^(٥) (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٦) أو حُضُورِيٌّ نحو (الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)^(٧) .

(١) للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة ، والثاني : أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة ، والثالث : أن المعرف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثاني هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد ترد « أل » زائدة ، أى غير مُعرَّفة ، وهى إما لازمة كالتى فى عِلْمَ قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمْوَالِ وَالْيَسَجِ وَاللَّاتِ وَالْعَزْمَى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعلمية والإشارة ، والصلة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

٦٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا *

والبيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلًا معنا ، وعن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا - قوله تعالى (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبيعونها عوجا) و (والقمر قدرناه منازل) « أكمؤا » : جمع كم - مثل فلس وأفلس - ويجمع الكم على كمأة أيضا ؛ فيكون المفرد خاليا من اثناء وهى فى جمعه ، على عكس ثمرة ونمر ، وهذا من نوادر اللغة « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتيح جمع مفاتيح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبر » هى كمأة صفار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمنال الحصى صفار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

وقوله :

٦٣ — * صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكهأة ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا
وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكي سيوبه أن عرسا من ابن عرس قد نكحه بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « ا هـ .

ومما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكهأة ، بجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره فاقتترانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول في ثنية محمد : الحمدان ، وفي جمعه : الحمدون ٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا *

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به ، وإيس كذلك .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلاونا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يربد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حيا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » علم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلَانِ التعريف ،
ويلتحق بذلك ما زيدَ شذوذاً نحو « أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »^(١) .

== المعنى : يندد بـقيس؛ لأنه فرعن صديقه لما رأى وقع أسياقهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن
« رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعاقب برأى « أن » زائدة « عرفت »
فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف
إليه « صدت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة
معطوفة على جملة صدت « النفس » تمييز « ياقيس » يا : حرف نداء ، قيس : منادى
مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله
« عن عمرو » متعلق بصدت ، أو بطببت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز -
الذى يجب له التنكير - ضرورة ، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد
ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون
معربة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » في هذا الشاهد زائدة ، بل
تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصدت ، وتمييز طببت محذوف ،
والتقدير على هذا : صدت النفس وطببت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون
في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكاف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم مخاطبين ثم الأول
الذى يليه في علمهم أيضا ، وعلى هذا تكون ال في « الأول » للعهد الذهني ، وليست
زائدة ، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لا معنى له ، ثم
اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن إخال لا يكون إلا نكرة لم
يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن
تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يدل على المعنى المراد - وهو
« مترتين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول » وإن
كان ثانيهما معطوفا في اللفظ على أولهما .

وإما مُجَوِّزَةُ اللَّسَحِ الْأَصْلُ ، وذلك أن الْعَلَمَ المنقول مما يقبل « أَل » قد يُلَسَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أَل ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةٍ كحارثٍ وقاسمٍ وحسنٍ وحسينٍ وعبّاسٍ وضحّاكٍ ، وقد يَقَعُ في ^(١) المنقول عن مصدر كفضلٍ ، أو اسم عَيْنٍ كنعمان ^(٢) فإنه في الأصل اسمٌ للدّمِ ، والبابُ كُلُّهُ سماعيٌّ ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وصالحٍ ومُتْرُوفٍ ، ولم يَقَعْ في نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أَل ، وأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا * ^(٣)

فضرورة سَهْلَهَا تَقْدُّمُ ذِكْرِ الْوَلِيدِ .

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدرٍ والمنقول عن اسمٍ عَيْنٍ في درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسمٍ عَيْنٍ في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعا مرتبين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال « وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسمٍ عَيْنٍ » هـ .

(٢) تَجِدُ العلماء تارةً يمثّلون بالنعمان للعلم الذّ قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارةً يمثّلون به للعلم الذي زيدت فيه ال للصح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب في ذلك سهل ، لأننا نزع أن العرب سموا « النعمان » مصاحباً لآل ، وسموا « نعمان » غير مقترن بال ، فتتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِيْ نُعْمَانَ بِاللّهِ خَلِيًّا نَسِيْمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى هُبُوبِهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْبِسُنَا نَقِيَّ اللَّهِ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه ،

فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩) .

فصل : من المَعْرِفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يَسْتَحِقُّه حتى التَّحَقُّقَ بالأعلام ؛ فالأول كان عباس ، وابنُ عُمَرَ بن الخطاب ، وابنُ عَمْرٍو بن العاص ، وابن مسعود ، غَلَبَتْ على العِبَادَةِ^(١) دون مَنْ عداهم من إخوانهم ، والثاني كالنَّجْمِ لاثْرِيًّا ، والتَّعَقُّبَةِ والبيت والمدينة والأعشى ، و « أَل » هذه زائدة لازمة ، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها ، نحو « يَا أُعْشَى بِأَهْلَةٍ » ، و « أُعْشَى تَغْلِبَ » وقد يحذف في غير ذلك ، سمع « هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعًا » ، و « هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »^(٢) .

* * *

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أو بمنزله ، يُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية أو بمنزله ، يُخَبَّرُ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لِمُسَكَّنٍ به .
فالاسمُ نحو « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » والذي بمنزله نحو (وَأَنْ

(١) العبادلة : جمع عبدل - بزنة جعفر - نحتوه من « عبد الله » كما قالوا : بسملة ، وطلبة ، وحملة ، وعبشم ، وعبقس ، وعبر ، وهكذا ، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » في مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولكن المؤلف لا يقصد هذا ، وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخوانه ، ولفظ « ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخوانه ، وهلم جرا ، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه في المَعْرِفِ بالإضافة ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله » على طريق النحت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نعتاله ، فإذا قالوا « يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أل للتحاليل الوصف كما زادوها في الحارث .

تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ^(١)، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٢)،
و «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٣).

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف
المصدرى ، سواء أ كان الحرف السابك هو « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن »
ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان الحرف المصدرى هو « أن » نحو قول العرب « أن
ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) أم كان الحرف
المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقت أم قعدت » ونحو
قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ونحو قوله جلّت كلمته : (سواء علينا
أوعظت أم لم تكن من الواعظين) .

وقد اختلف العلماء فى إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن « سواء »
خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من
الفعل التالى لأم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم
إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن « سواء »
مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو « سواء » مصدر ،
والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا
الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز
الاستفهام لا يتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام
حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم
« سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده
فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك
وعدم إنذارك ، وأعرب فريفي ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها
الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذى يليه ،
وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب .

= (الأمر الثاني) أن رأس هذه الحروف وأما وأكثرها تصرفاً في الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد في الكلام حرف سابق ، وهو - مع هذه المنزلة - ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل . بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحق ولام الجحود وكى التعليية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفاً ، على أن عمل « أن » نفسها في هذه المواضع مختلف فيه ، ومن الناحية من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة شيئاً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً .

(الأمر الثالث) أن هذا المثل - وهو قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدي خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يستند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث .

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للبدياني (رقم ٦٥٥ في ١/١٢٩ بتحقيقنا) .

وال مجرد كما مثلنا ، والذي بمنزلة المجرد ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)^(١) ، و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُود ، ومنه عند سيديويه (بِأَيْسَرُ الْمَفْعُولِ)^(٢) ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »^(٣) .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوعدة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلم هذا وقعت صفة للنكرة ، وجملة « برزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيديويه إلى أن « أيسر » مبتدأ ، والباء حرف جر زائد ، والذي حملة على ذلك أمران : الأول أن يحى المصدر على زنة مفعول مما لم يثبت عنده ، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، وإذا بقى المفتون اسم مفعوله وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ، والمفتون : خبر المبتدأ . وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول وله نظائر كالميسور والمعسور والمجود والمخلوف والمقول بمعنى البسر والعسر والجلد والخلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيديويه لا يدل على عدم وجوده فى كلام العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أبى الحسن إما السببية وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أيسر الفتنة ؟ أو قيل : فى أيسر الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ، وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع متكماً الباءة فليتزوج ، فإنه أحسن للفرج وأغض للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخريج الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء فى قوله صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالْوَصْفُ نَحْوُ « أَقَائِمٌ هَذَانِ » ، وَخَرَجَ نَحْوُ « نَزَالٍ » فَإِنَّهُ لَا مُخْبَرٌ عَنْهُ وَلَا وَصْفٌ ، وَنَحْوُ « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ غَيْرُ مُسَكَّنٍ بِهِ ، فزَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ .

وَلَا يُبَدُّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ^(١) ، نَحْوُ :

« عَلَيْهِ » اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ ، وَمَعْنَاهُ لِيُزْمَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرِفٌ وَجُوبًا ، وَ« بِالصَّوْمِ » مَفْعُولٌ بِهِ زَادَتْ مَعَهُ الْبَاءُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ لَا لِلغَائِبِ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مَعَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهَا مَا هُنَا .

(١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : هل تقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل ونحوه النصب في مفعول به نحو « أضارب زيد عمرا » - وأنت خير أنه يعمل النصب إذا كان مجردا من أل متى كان المقصود به الحال أو الاستقبال ، ولا يعمل متى كان المقصود به الماضي - أم أن هذا شرط في أن يكتفى الوصف بالمرفوع عن الخبر الذي تحصل لنا من كلام النحاة أن منهم من ذهب إلى أن تقدم النفي أو الاستفهام شرط في عمله النصب ، فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه ، ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما أنه شرط في عمل النصب ، وكلام المؤلف هنا ككلام الناظم يدل على هذا المذهب .

والأمر الثاني : أنه لا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف نحو « ما قائم الزيدان » أو بالفعل نحو « ليس قائم الزيدان » فليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر ليس ، أو بالاسم نحو « غير قائم الزيدان » فعير : مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر غير ، كما أنه لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف نحو « أقائم الزيدان » ومنه الشاهد ٦٥ والاستفهام بالاسم نحو « كيف جالس العمران » فكيف اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال ، وجالس : مبتدأ ، والعمران : فاعل سد سد الخبر .

٦٤ - * خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْمَا *

٦٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء - إذا أكل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أجزه ولم يخلف ، فكأنه أكل ما حدث به أولا « عهدي » العهد بين الرجلين : توثق ما بينهما من آصرة . وفى الأساس : عهد إليه - وبابه فهم - واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهرج .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي ، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .

الإعراب : « خليلي » منادى يحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ما » حرف نفى « واف » مبتدأ مرفوع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين « بعهدى » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبني على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والمائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بعهدى أنتما .

ونحو :

٦٥ - * أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أُمُّ نَوَوَا ظَمَعْنَا *

= انشاهد فيه : قوله « ما واف ... أنتما » والنحاة يستشهدون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد حبره ، والوصف هنا قوله « واف » فإنه اسم فاعل من وفي على ما عرفت في لغة البيت ، وفاعله هو « أنتما » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراده المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلاً ، فنيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقدمت جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلاً ، فنيا عن الخبر ، والتزموا في كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير البارز مبتدأ مؤخرأ ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون « واف » خبراً مقدماً ، و « أنتما » مبتدأ مؤخرأ ، لأن « واف » مفرد ، و « أنتما » دال على التثنية ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن التثنية ، وإذا لم يجوز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون « واف » مبتدأ و « أنتما » فاعلاً سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر .

٦٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِنْ يَظْعَنُوا فَمَعَجِبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا *

ولم أعثر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تنصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان - من باب تعد - إذا أقام فيه « ظعننا » هو بفتح العين - الاسم من ظعن - وبابه نفع - ومعناه ارتحل ، والظعن - بسكون العين - مصدر ذلك الفعل - ويقال : الساكن والمتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

==

خلافاً للأخفش والكوفيين^(١)، ولا حُجَّةَ لهم في نحو :
 * خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا *

= المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون على ما كان يعهدم في مكانهم
 أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نوا الرحيل فما أعجب عيش
 الذى يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة
 « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم »
 حرف عطف « نوا » فعل وفاعل « ظمنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط
 جازم « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله
 « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ،
 وعيش مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « قطنا »
 قطن : فعل ماض ، والألف فيه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى من الموصولة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل
 جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم
 فاعل على ما عرفت في لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ، وجاء بعده اسم مرفوع
 على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبراً مقدماً و « قوم سلمى »
 مبتدأ مؤخراً ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ،
 و « قاطن » مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا
 الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفى
 بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام .

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب
 فاعل مكنتى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفى أو استفهام ، وعبارة الناظم في
 الألفية تدل على موافقة هذا المذهب ، حيث يقول : « وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد » فكان
 يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

= ٦٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ *

والبيت ينسب إلى رجل طائي ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .
 اللغة : « خير » من الخبرة ، وهي العلم بالشئ « بنو لهب » جماعة من بني نصر
 ابن الأزد يقال : إنهم أزر قوم وأعينهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .
 المعنى : إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا
 تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والندى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه
 عامل فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه
 « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة
 جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « ملغيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة »
 مفعول به للمغ « لهبي » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن
 يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ،
 والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة « إذا »
 إليها ، وهي الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت
 الطير فلا تك ملغيا - إلخ « مرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازا تقديره هي يعود على « الطير » والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خير عن خبر المبتدأ ، مع أنه
 لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن
 ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو »
 مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على
 هذا محذور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفرادا ، وتثنية ،
 وجما ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد و « بنو لهب » جمع ، فلزم على
 توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =

خلاقاً للناظم وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل ، فهو على حد (وَالْمَلَأْنِيكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)^(١) .
 وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابْتِدَائِيَّتُهُ ، نحو « أَقَانِمُ أَخَوَاكَ »
 وإن طَابَقَهُ في غير الأفراد تَعَيَّنَتْ خَبَرِيَّتُهُ ، نحو « أَقَانِمَانِ أَخَوَاكَ » ،
 و « أَقَانِمُونَ إِخْوَتُكَ » وإن طَابَقَهُ في الأفراد احْتِمَامُهَا ، نحو « أَقَانِمِ أَخُوكَ »^(٢) .

== «خير» في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل الذمیل والصھیل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فَعِيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَأْنِيكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقِي لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :
 الحالة الأولى أن يتمين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أَقَانِمَانِ الزُّبْدَانِ » أو مجموعين نحو « أَقَانِمُونَ الزُّبْدُونَ » وإنما لم يجز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا اتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصيح - وهو العروف بلغة « أكلوني البراغيث » - جاز ذلك =
 (١٣ - أوضح المسالك ١)

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما ترانعا^(١) .

فصل : والخبرُ الجزء الذي حصَّلتُ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوصف . وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هَذَا زَيْدٌ » إلا إن أُوِّلَ بالمشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أُريدَ به شُجاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميره ، نحو « زيد قائمٌ » إلا إن رفع الظاهر ، نحو « زيد قائم أبواه » ويبرز الضمير المتحمَّلُ إذا جرى الوصفُ على غير مَنْ هو له ، سواء ألبسَ ، نحو « غُلامٌ زَيْدٍ ضاربُهُ هُوَ » إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يلبسْ ، نحو « غُلامٌ هُنْدٍ ضاربَتُهُ هِيَ » ، والكوفيُّ إنما

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلا ، وذلك إذا كان الوصف مفردا والمرفوع مثنى نحو « أقائمُ الزيدان » أو جمعا نحو « أقائمُ الزيدون » وإنما لم يجعل الوصف خبرا والمرفوع مبتدأ مؤخرا في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للتثنية والجمع عن المثنى أو المجموع ، والحالة الثالثة : أن يجوز الأمران ، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفردا والمرفوع مفردا أيضاً .

(١) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة ، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتض للمبتدأ وللخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس^(١)، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يقع خبراً ، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً ، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن تقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجري نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان في « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمرو ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبراً فإن ضمائر الرفع التي تليها تميز لك الأمر تمييزاً لا يدع مجالاً للتردد في المعنى ؛ فأنت تقول : زيد أكرمه ، وزيد أكرماه ، وزيد هند أكرمه ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره ، نحو زيد أكرمه ، وزيد يكرمه عمرو ، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل - ماضياً أو مضارعاً - صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل المضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن تقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحياناً حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة ، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربه » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضارباه » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ - * قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ... *

٦٧ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :
قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَعَطَانُ
اللغة : « ذرا » بضم الدال - جمع ذروة ، وهى من كل شيء أعلاه « المجد »
الكرم « بانوها » جعله العبنى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا عنها ، ويحتمل أن
يكون جمع « بان » جمعاً سالماً - مثل قاض وقاضون وغاز وغازون - وحذفت النون
للاضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شيء :
غايته ونهايته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « ذرا »
مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بأنوا : خبر المبتدأ الثانى . والضمير
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت »
علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ،
واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان »
فاعل علمت « وقعطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز
الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا
المجد بانوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع
من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه للتكلم ،
فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة
أن « بانوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا
البيت - من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة
الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه
الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان
يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان
لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت
حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجملّة إما نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رابطٍ ، نحو (هُوَ اللهُ أَحَدٌ)^(١) إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) ، ومنه « نُطِقَ اللهُ حَسْبِي » لأن المراد بالنطق المنطوقُ به . وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوْقَةٌ له^(٣) ،

== البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ. ومنهم من خرج هذا البيت على أن « ذرا الجحد » ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا الجحد بانوها ؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفي هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن تكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيهاً للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعناه ، وهو إما ضميره مذكوراً نحو « زيد قائم أبوه » أو مُقدَّراً نحو « السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدِرْهُمْ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى) ^(١) ، أى : وعده ، أو إشارةً إليه نحو (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) ^(٢) إذا قُدِّرَ « ذلك » مبتدأً ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما ^(٣) ، نحو (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) ^(٤) ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، وستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلة ، وجملة « إنا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرباط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادته بمعناه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » في المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسكون » في موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو في موضع جر عطف على « الذين يتقون » في قوله سبحانه : (والدار الآخرة خير للذين يتقون) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسكون بالكتاب » في موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لا نضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأننا لا نضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرباط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرباط أحد شيئين : الأول ضمير محذوف ، والتقدير : إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو (الحَلَاةُ مَا الحَلَاةُ)^(١) ، أو على اسمٍ أعمّ منه ، نحو « زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

٦٨ — * فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا *

— وحذف الرابط المجرور بمن لانزعاج في جوازه ، والثاني العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يمسكون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في « زيد نعم الرجل » وفي بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .
(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالته :
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمٍّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيديوه (١٩٣/١) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعري » معنى هذه العبارة لئني أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لاتراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمي حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر . وليس بسديد « أم جعدر » كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جعدر ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له علىبعادها ولا قدرة له على احتمال تأيها .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المنكلم ، وشعر مضاف وياء المنكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعري حاصل « هل » حرف استفهام « إلى » حرف جر « أم » مجرور بإلى ، والجار والمجرور —

فصل : ويقع الخبر ظرفاً^(١) نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٢) ومجروراً

متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جعدر » مضاف إليه « سبيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبنى على الفتحة في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لي ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين : أولهما : أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ يَلْجَعُونَ وَلَسَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا
كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما : أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، وبيان ذلك ههنا أن جملة « لا صبر لي » في محل رفع خبر عن « الصبر » والرباط بينهما هو العموم في اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني : « الصبر عنها بعض الصبر لاجتماعه ، وقوله لا صبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها - وهو البعض - في جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمى الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمى الظرف لغوا ، وكان للمتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يحذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سماع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحينئذ يحوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ)^(١) والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف^(٢) ،
وأن تقديره كأنَّ أو مستقرٌّ ، لا كان أو أَسْتَقَرَّ ، وأن الضمير الذي كان
فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله :

٦٩ — * فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ *

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .
(٢) في هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور
وحدهما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ ، والقول الثاني : أن الخبر هو مجموع
الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي
المحقق الرضى ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله
أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من
قصيدة طويلة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة ، وهذه
القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهْجَاكَ أُمٌّ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبِعُ وَدَارُ بِأَجْرَاعِ الْفَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

اللمعة : « جُثْمَانِي » قال ابن منظور : « الجُثْمَانُ بمنزلة الجسمان جامع لكل شيء ،
تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جُثْمَانِ الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن
جسده » اهـ « بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ » يروى بالإضافة وبتنوين أرض ، ووقع في بعض الروايات
« بِأَرْضٍ بَعِيدَةٍ » .

المعنى : يقول لمحبوبته : إن كانت أجسادنا متباعدة وكنت مقبلا في أرض غير
أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر ، ولا يفادرك ، يعنى أنه
مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط حازم « يك » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم
بسكون النون المحذوفة للتخفيف « جُثْمَانِي » اسم يك مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني^(١) نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّعْرُ

== ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبريك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطلع الذى رويناه لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد يناقى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جىء بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها فى شيء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن يعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يعلمه لا يسمى كلاماً ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يجهله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً ، وتأمل فى قولك « زيدا اليوم » هل تجده أفاد جديداً ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاماً ، وقد جعلوا اللفادة ضابطة ==

غداً « لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليوم » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو « نحن في شهر كذا » وأما نحو « الورد في أيار » و « اليوم خير » و « الليلة الهلال » فالأصل : خروج الورد ، وشرب خير ، ورؤية الهلال .

فصل : ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)^(١) و (عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)^(٢) ولا يجوز « رجل في الدار » ولا « عند رجل مال » أو تتلو نفيًا نحو « ما رجل قائم » أو استفهامًا نحو (أَلَيْسَ اللَّهُ بِمَعْلُومٍ)^(٣) أو تكون موصوفة سواء ذكرًا نحو (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)^(٤)، أو حذف الصفة نحو « السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ » ونحو (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)^(٥)، أي : مَنْوَانٌ مِنْهُ ،

ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلا أنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث في زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان ما مفيداً ، وتأمل في قولك « السمرغدا » وفي قولك « ظهور الحق الآن » ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو « على غدا » فإنك تجد الفرق واضحة ، وتعلم السرف أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائماً .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ - ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة من غيركم ، أو الموصوف^(١) كالحديث « سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءٍ عَقِيمٍ » أى : امرأة سَوْدَاءُ ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث « أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةً ، وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةً » ومن العاملة المضافة كالحديث « خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا أَشْبَهَهَا نَحْوُ « قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — * لَوْلَا اضْطِيبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

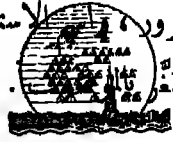
(١) أى أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أو حذفت الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرها معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها .
٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعَنِ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله وهى - كوعد - والتاء فى مقة عوض عن فاء الكلمة - وهى الواو - كمدة وزنة ، وتحوها « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثى ثانیه حرف حلق ما كن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانیه .
المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اضطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رُجِيلٌ فِي الدَّارِ » لشبهه^(١) الجملة بالظرف والجور، والاستفهام
بالاسم المقرون بِحَرْفِهِ ، وتالي « لولا » بتالي النفي ، وَالْمُصَغَّرُ .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا: فاعل
استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة « لسا » إليها
« للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه
مبتدأ وقوعه بعد « لولا » ، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها
لأن « لولا » تستدعي جوابا يكون مملقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ،
وهي تقتضى انتفاء هذا الجواب لانتفاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفى في الجملة ،
ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبه تالي لولا بتالي النفي » .

(١) هذا الكلام تعليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره ، والجملة هي المثل لها
بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد »
والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) ووجه الشبه بين
مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا ، واسم الاستفهام هو الممثل له
بقوله « كم رجلا في الدار » والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى (إله مع
الله) فإن قلت : فإن « كم » في المثال عاملة في التخيير ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من
أمثلة النكرة المخصصة في العمل ؟ قلت : مرادهم بالعاملة ما كان عملها شبيها بعمل
الفعل : أى ما كان عملها في مفعول به — ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف —
وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب
فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالي لولا هو الممثل له بالشاهد
رقم ٧٠ وتالي النفي هو الممثل له بقوله « مارجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما في
المعنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضى انتفاء جوابها ، فهي حرف نفى في الجملة ، والمصغر
هو الممثل له بقوله « رجيل في الدار » والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن
خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى أيضا ؛ فإن التصغير وصف في المعنى
ومن قال « رجيل عندنا » كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : وللخبر ثلاث حالات :

إحداها : التأخر ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب في أربع مسائل^(١) :
 إحداها : أن يُخَافَ التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين
 ولا قرينة ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » بخلاف « رجل
 صالح حاضر » و « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

٧١ — * بَنُوْنَا بَنُوْنَا أَبْنَاءُنَا *

أى : بنو أبائنا مثل بنينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر ، ولم يذكرها .
 منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيت مذ يومان » إذا جعلت مذ
 اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما - كما ذهب إليه الزجاج - غير مستقيم ، وسيأتى
 بيانه في مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جبهة النحاة ومذهب الزجاج جميعا .
 ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو
 « أنا الذى عرفنى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى
 هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتنه » .
 ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .
 ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض » .
 ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق » .
 ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : ما زيد بقائم
 ٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَنُوْنَا بَنُوْنَا أَبْنَاءُنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وأنشده الرضى ٨٧/١ والأشمونى (ق ١٥٣) وابن هشام فى المغنى (ش ٧٠٢)
 ونسب جماعة هذا البيت للفردق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب
 النحاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالمتون التى تضبط
 بها القراء . . .

== الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبنائنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و« الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر - وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » - مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساع ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه - الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتغال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين ؛ فذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت قلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز . وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْزَاكِ الْعَذَارَى قَطْمَتُهُ *

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت : قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا إِذِ الْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْ أَكْرَمِهَا بِأَنَّهُ الْأُمُّ الْحَيَاءُ ، وَعَنْ وَافِيهَا بِأَنَّهُ أَغْدَرُ النَّاسِ ، لَا الْعَكْسَ ، أَهْ كَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه لجرد الاحتمال بما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل

الثانية : أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامَا »^(١) .

الثالثة : أن يفترن بإلّا معنًى ، نحو (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)^(٢) ، أو لفظاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

= كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض التشكك بالعبرة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض التشكك الإخبار عن بني أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض التشكك معنا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذى يشير إليه كلام ابن الناطم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكهيت بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهَدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ
فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألسن قد جوزتم في نحو « أقام زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبراً مقدماً ، و « زيد » مبتدأ مؤخر ، وثانيهما أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلاً أغنى عن الخبر ، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلاً وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربى ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهى أن يكون المسند فعلاً ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين ؟

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على مجرده وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

٧٢ — * ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ *

فضرورة .

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَا رَبِّ ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟
والبيت للسكيت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير
بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على الفحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد
تسمى الهاشميات قالها في مديح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمِ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟
اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على
ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمية وعمية « مذبر »
هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول :
عولت على فلان ، إذا جعلته سديك الذي تاجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ،
والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكاري
دال على النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله
« يرتجى » وتكون جملة يرتجى في محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق
في المعنى « بالنصر » ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله
بأجنى ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا »
أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول »
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » ، و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور
بالا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =
(١٤ — أوضاع المسالك ١)

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُستَحِقًّا للتصدير ، إما بنفسه ^(١) نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :
 * أُمُّ الْخَلِيسِ أَعْجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * — ٧٣

= وهل العول لإعليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفصلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوداً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستعفة للتصدير بنفسها أربعة هي « ما » التعجيبة ، وقد مثل لها المؤلف بالمثل الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثل الثاني ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثل الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثل الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، ولزيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستعفة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله ، فتنبه ، وكن على ثبت .
 ٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ *

ونسبه جماعة — منهم الصاغاني — إلى عنبرة بن عروس ، وهو رجل من موالى بني ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللغة « الخليس » هو تصغير جلس . والجلس — بكسر فسكون — كساء رقيق =

فالتقدير : لمى عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غَلَامٌ مِّنَ الدَّارِ » و « غَلَامٌ مِّنْ يَّقُمُ أَقْمَ مَعَهُ » و « مَالُكُمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهًا به نحو « الَّذِي يَأْتِيَنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكينة في الأصل كنية الأتان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأتان « شهرة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل ، مثلها في قوله تعالى : (اجعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافاً نجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقية - كانت من دالة على التبويض

الإعراب : « أم » مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهرة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقية » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر لمقتن بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لمى عجوز - فحذف المبتدأ فانصلت اللام بخبره وهي في صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْ شَيْئًا ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدُ

اللام في « لمحارب » وفي « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربه هو محارب ، ومن سألته هو سعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين في البيت المستشهد به .

دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب^(١) .

* * *

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب في أربع^(٢) مسائل :

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو غيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما أقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبني على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، ومنذ » مبتدئين لم يجوز تأخيرهما ، وذلك مبني على ما ذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في « مذ ، ومنذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بحرف الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع مابعدهما ، ثم اختلفوا في الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جرياً على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جرياً على ما ذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نهنائمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقرن للمبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك علي ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك في مثل ، نحو قولهم « في كل واد أثر من ثعلبية » .

الخامسة : أن تقرن بالخبر لام الابتداء - على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقرن بالمبتدأ - نحو « لقائم زيد » ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا في « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقِعَ تأخيرُهُ في لبسٍ ظاهرٍ ، نحو « في الدَّارِ رَجُلٌ »
و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » فإنَّ
تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بالـمـكسورة ،
و « أن » المؤكَّدة بالتي بمعنى لعلَّ ، ولهذا يجوز تأخيرهُ بعد « أما »
كقوله :

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَبْرِينِي

= رقم ٧٣- : إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هي زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء
فليس قوله « لعجوز » خبراً عن أم الحليس ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها
لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَبْرِينِي
ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق
تتصل به .

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد ، وإظهار لاحتمال البين وفرة الأحباب : « جزع »
بفتح الجيم وكسر الزاي - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع بجزع -
من باب أسف - فهو جازع وجزع وجزوع « النوى » البعد والفراق « لوجد » الوجد :
الحب الشديد « يبريني » الأصل في هذه المادة قولهم : برى فلان العود والقلم والقدح
يريه برى ، إذا نحته ، وقالوا : برى البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفي حديث
حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من
لحمها لجدها وقعطها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبرئ السر في ظهور قلقه وخوفه ،
ويقول : إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خافه التجلد
في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء =

لأن « إن » المكسورة و « أن » التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا ، وتأخيرها في الأمثلة الأول بوقع في إلباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو

= للتكامل مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التكامل اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع ... ولها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلو جد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعمولها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبرئى » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء للتكامل مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وناعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جرع فلو جد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .
فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعاً .

فإن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة مع معمولها لا يمكن أن تكون مفرداً ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معمولها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) ^(١)؛ لأن السكره قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً ، نحو * مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا * ^(٢) أو مَعْنَى نحو « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لَازِمَ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَقَرَاكَ » .

الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) ^(٣) ، وقول الشاعر :

٧٥ - ... وَلَسَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَخَيْرَ الْمَحْصُورِ قَدَمٌ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد (القتال) .

٧٥ - هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَسَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبه قوم منهم أبو عبيدة البكري في شرحه على الأماشي لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » - إلى مجنون بن عامر في أبيات أولها قوله :

دَعَا الْمُحَرِّمُونَ اللَّهَ يَسْتَفْرِوْهُ بِسَكَّةٍ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهي الخافة « إجلالا » إعظاما لتدرك

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لتدرك ، لأن العين تمتلئ من تحبه فتحصل للمهابة .

=

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع .

فصل : وما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر جاز حَذْفُهُ ، وقد يجب (١) .

== الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو وار الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو محذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه . وذهب ابن جني إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس في البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات : جواز الحذف ، وجوبه - وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين - والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :

الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى (وما أدراك ما هية ؟ نار حامية) =

فأما حذف المبتدأ جوازا فنحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)^(١) ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنِفٌ ، التقدير : فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ ، وإساءته عليها ، وهو دَنِفٌ .

وأما حذفه وجوبا فإذا أخبر عنه بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ لِحَرْدِ مَذْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ » أو تَرْحُمِ نَحْوُ « مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمُسْكِينِ » أو بمصدر جىء به بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بفعله ، نحو « سَمِعْتُ وَطْأَةً » وقوله :

٧٦ — * فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ *

التقدير : أَمْرِي حَنَانٌ ، وَأَمْرِي سَمِعْتُ وَطْأَةً .

= وقوله جلت كلمته (قل أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى (قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِأَلْحَى عَارِفٌ ؟ *

وهذا البيت من شواهد مديونية (١ - ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسب فى صدر الكتاب . ولا نسبه الأعلام الشنترى فى شرح شواهد ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المترى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم السكابي ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَخَذْتُ عَهْدِي مِنْ أُمِّيَّةَ نَظْرَةٍ كُلِّ جَانِبِ الْعُلَمَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفٌ =

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَذُو نَسَبٍ . . . البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضُمَّ عَائِنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَصَافِ
وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده
« أَذُو زَوْجَةٍ أُمٌ . . . » .

اللمعة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى :
(وحنانا من لدنا) : « لا أدري ما الحنان » ! وقال الفراء : هو في الآية الكريمة
الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبويك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه
الهلول وتكبد المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغياري فيؤذوه
« أَذُو نَسَبٍ - إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التي يحتاج بها إذا ما رآه أحد
من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير توقب منها فأنكره ، وأنها خافت عليه
صولة قومها ، فلقنته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .
الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على
تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « حنان » خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور
متعلق بأتى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً ، مبنى
على السكون في محل نصب ، وجملة أتى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
ما الاستفهامية « أَذُو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ،
وتقديره : أنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف
« أنت » مبتدأ « بالحي » جار ومجرور متعلق بعارف الآتي « عارف » خبر المبتدأ
الذي هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير
الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعم الرجل زيد »
و « بئس الرجل عمرو » إذا قدرا خبرين ، فإن كان مقدما نحو « زيد نعم
الرجل » فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « من أنت زيد » ؟ أى : المذكور
زيد ، وهذا أولى من تقدير سيئويه كلامك زيد .
وقولهم « في ذمتي لأفعلن » أى : في ذمتي ميثاق أو عهد^(١) .

== يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها :
- كنهم ربما تصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها
أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة في هذه الأخبار
محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب : أى كما أنها في حالة
النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون في حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف
وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، ومن ذلك - في بعض
الوجوه - بعد « لاسما » إذا راع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسما زيد » فإن
التقدير : لاسى الذى هو زيد ، فيه حذف المبتدأ وجوبا ، إذ لم يجر الاستعمال بذكره ،
وفيه حذف صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير أى ، ولتحقيق هذا
الموضع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسما
الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ،
والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتخرجه
على أحد وجهين أولهما : أن « لا » نافية للجنس ، و« سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة
و « ما » زائدة ، و« يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولا مثل يوم بدارة
جلجل موجود ، وثانيهما : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة
مضاف إليه . بنى على السكون في محل جر ، و« يوم » بدل من ما ، وأما الرفع فتخرجه ==

وأما حَذَفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ، ونحو (أَكْلُمَا دَائِمٌ وَقَطْلُمَا)^(١) أى : كذلك ، ويقال : مَنْ عِنْدَكَ؟ فنقول : زيد ، أى : عندي .

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد « لولا »^(٢) ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجلس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما» نسكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل موجود . والوجه الثاني : أن تكون « لا » نافية للجلس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا فى هذا الموضع . وأما النصب فتخرجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن « ما » نسكرة غير موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوما» مفعول به لعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضا نسكرة غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة ، و«يوما» تميز لها ، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازوه كما أجازوه فى النسكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نسكرة منع النصب فى المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل النصب على التمييز . وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من السكوتيين . وجوز نصب المعرفة بعد «لاسيما» ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لاسيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نسكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام - من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ - =

لَا كَرَمْتُكَ « أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كَوْنًا مقيداً وجب ذكره إن
فُقِدَ دليله ، كقولك « لولا زيد سَأَمْنَا مَا سَلِمَ » وفي الحديث « لَوْلَا قَوْمُكَ
حَدِيثُوا عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ السَّكَنَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن
وُجِدَ الدليل ، نحو « لولا أنصارُ زَيْدٍ سَخَوُهُ مَا سَلِمَ » ومنه قول أبي العلاء المعرى :
* فَلَوْلَا الْعَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا * ٧٧ -

= هو ما ذهب إليه جمهرة النحاة البصريين ، واختلفوا في خبره على الوجه الذى بينه المؤلف
وفصلناه في شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام في بيت المعرى عندهم : لولا يمسه
العمد يمسه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كما في المثال الذى
ذكره المؤلف ، فتقديره : لولا وجد زيد لأكرمته ، والعجب من الكوفيين الذين
ينذهبون في الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه
مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا المذهب في لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم
المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها تى معنى انتهى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلاً
في مباحث «لولا»

٧٧ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبي العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد
الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة
العباسية ، فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل
لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .
اللمة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب »
الفرع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « العمد » قراب السيف وجفنه .
الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه »
جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه
« فلولا » حرف امتناع لوجود « العمد » مبتدأ « يمسه » يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القعد، والهاء التي هي ضمير عائدة على السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف.

التمثيل به: في قوله «فلولا القعد يمسكه» حيث ذكر الخبر - وهو جملة «يمسك» وفاعله، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه، كما ذكره المؤلف العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور، وهو أن يكون «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتغال من القعد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل كقولهم «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في: هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا البتة، بل يجب كونه كونا عاما، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم: بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كونا خاصا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف، وذلك إن كان كونا عاما، ووجوب الذكر، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف، وجواز الأمرين، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف.

ومن مجيء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا مارواه البخاري =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وَأَوْجِبُوا جَمَلَ السكون
الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مُسْأَلَةُ زَيْدٍ إِيَّانَا ، أَيْ : موجوده ، وَلَحْنُوا المعرى ،
وقالوا : الحديث مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى ^(١) .

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم ^(٢) ، نحو « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »
في باب الصائم يصبح جنباً من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي
هريرة « إني ذاكر لك أمراً ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول
الشاعر ، أنشده ابن مالك :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلْسُلَمِ إِنْ جَنَحُوا
ومثله قول الآخر ، وأنشده ابن مالك أيضاً :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ يَوْمًا ، وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرٌ
ومثله قول أفلح بن يسار السدي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدَةً بِالْقَالِيدِ
ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَـوْلَهَا لَخَبَطَتْهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَنْلَعْنَمِ
(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه

المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة في
ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حدثان قومك » « لولا أن قومك حديثه عهد
بجاهلية » اهـ . وكل هذه الروايات يجرى على مذهب الجمهور ، فقد جعل السكون
الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أَيْ لولا حدثان قومك بكفر موجود .

(٢) المراد بكون المبتدأ صريحاً في القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل في غير القسم أصلاً ،
أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة ،
ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم
منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله في
غير القسم نحو قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ) وقولك : عهد الله يجب
الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك في هذا
المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » أى : لعمرُكَ قَسَمِي ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينِي ، فإن قلت : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » جارٍ لإثبات الخبر ، لعدم الصراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ » أن يقدر لَقَسَمِي عَمْرُكَ ؛ فيكون من حذف المبتدأ^(١).

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت « زيد وعمرو » وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره ، قال :

— ٧٨ — * وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ *

(١) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام. فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغير غالباً ، والأصل الثاني : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثاني اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

* تَمَتَّنُوا لِيَ الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر ، وهو قوله :

لَشَتَّانَ مَا أَنَوَى وَيَنَوَى بَنُو أَبِي جَمِيعًا ، فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعثر على شيء من ذلك فيها . =

= اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين واقترب وتباعداً ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد انترافهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الاقتراق في الدوات حاصل لا محالة «أناؤى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبي قبيلته «يشعب الفقى» يفرقه ويصدع ثملته ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحياء .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنه يضمرون له البغضاء ، ويحملون له في قلوبهم الإحنة والكراهية ، ويتحنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فإنا واحد الذي سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : «نمنا» فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتمنى «الذى» اسم موصول نعت لموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفقى» مفعول به ليشعب . والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافية ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله «وكل امرىء والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لا معدل للتكلم عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فبين لى ضابط الواو التى تكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على .

=

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ أَنْ نَحْوَ «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ» مُسْتَفْنٍ عَنْ
تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعة .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملا في اسم مُفَسَّر لضمير ذى حال
لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور^(١)، نحو «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا» أو مضافاً

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة
والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ،
وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملزم للمرء ،
إذ لا ينفك عنه ، فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى
ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة
كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقاني في بيت
الشاهد : «اعلم أن الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم ، لا للمعية ، بل
المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر ، والتي هي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في
إفادة المعية ، ولو قيل : كل امرئ والموت أى معه ، لم يكن صادقا » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحاك مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في
المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا» لم يكن بين هذا الكلام وبين
قولك «ضَرَبِي زَيْدًا وَفَتَّحَ بَابَهُ» فرق ، وشيء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على
معنى في ، والحال نفسه على معنى في ، وشيء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف
قيد ، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا
الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال
مسده هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، على خلاف بينهم في تقدير الخبر ، وذهب
قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من
وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً
عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير . كما يغني الفاعل
أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفاً ، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان
والصحيح ما ذهب إليه سيويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن
الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

للمصدر المذكور ، نحو « أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيقِ مَلْتَوَاتَا » أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ، نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » .

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذْكَانٍ ، أو إذا كان ، عند البصريين ، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم ، فيقدر في « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا » ضَرْبُهُ قَائِمًا ، ولا يجوز ضربى زيداً شديداً ، لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وَشَدَّ قَوْلَهُ « حَكَمَكَ مُسَمَّطًا »^(١) ، أى : حَكَمَكَ لَكَ مُشْتَبَهًا .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه الميداني في مجمع الأمثال (١ / ١٤٣) طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ في ١ / ٢١٢ بتحقيقنا بالرفع ، وقال في شرحه « حَكَمَكَ مَسْمَطٌ : أى مرسل جائر لا يعقب ، ويروى : خذ حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، أى مجوزاً نافذاً ، والمرسل : الذى لا يرد » اهـ بجروفيه ورواه أبو هلال العسكري في جوهرة الأمثال (١ / ٢٥١) بهامش مجمع الأمثال للميداني بالنصب ، وقال في صدره : « حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، يراد به حَكَمَكَ مرسلًا : أى احتسب وخذ حَكَمَكَ ، قال أبو بكر : خذ حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، أى سهلاً ، وأظن أصله من قولك : سمطت الجدى ، إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسهل من السخ . ويقال : سمط العارس ، أى : أى طرأ على عجز نرسه أى عجزها بدم . وسمط القوم : صفهم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة الميداني أن الرواية التي وقعت له برفع « حَكَمَكَ » على أنه مبتدأ ، و برفع « مَسْمَطٌ » على أنه خبر ، وهذه الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكري وما نقله عن أبي بكر أن الرواية التي وقعت له بنصب « حَكَمَكَ » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب « مَسْمَطًا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية ثالثة ، ولعلها مركبة من هاتين الروایتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين ؛ أولهما : أن نصب الحال مع صلاحيتها للاخبار به غير مستعمل في كلامهم ، وثانيهما : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر .

فصل : وَالْأَصَحُّ (١) جَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ شَاعِرٌ كَاتِبٌ » وَالْمَانِعُ يَدْعَى تَقْدِيرَ « هُوَ » لِلثَّانِي ، أَوْ أَنَّهُ جَامِعٌ لِلصَّفَتَيْنِ ، لَا الْإِخْبَارَ بِكُلِّ مَنِهَا .

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناطم من قوله :

٧٩ — يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ومعنى تعدد الخبر في اللفظ والمعنى أن يكون الخبر لفظين مستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تسكيل معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو « حملو حاض » ونحو « عسر يسر » أو « أعرس أيسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين الخلاوة والمحوضة ، والثاني والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكلتا يديه ، لم يكن ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً لكنه يدل على متعدد كاللحن نحو « ولدك عالم وطبيب » وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو « أصدقاؤك مصري وسوري وسوداني » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناطم حين مثل لتعدد الخبر لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن كونه داخل في محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين تقد أمثله التزام ما هو محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فافهم ذلك .

٧٩ — هذا بيت من المتقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري . وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال العيني في شرح الشواهد عن هذا البيت : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرقة لم يثبت » اهـ .

اللغة : « يدك » مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب « يد خيرها يرتجى » يروى في مكان هذه العبارة « يد سيها مرسل » والسيب - بفتح السين وسكون الياء - الجود والعطاء ، و « مرسل » أراد أنه يجري بلا تكلف ولا مشقة ، والمقصود من =

== هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطى عطاء سهلاً لا يشكك فيه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناع « وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع بغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلاً بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأفران ، وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدي معروته ، ضرار لأعدائه ومن يناوئنه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، ويذا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « خيرها » خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناظم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبنى عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر لمتاوقع فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، وبصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم « الرمان حلو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما - نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » - فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أ كان مختلفاً فيه أم =

لأن « بَدَاكَ » في قوة مبتدأين لكل منهما خبرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُرٌّ ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما^(١) ، ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُومٌ وَبُسْكٌ)^(٢) ؛ لأن الثانى تابع .

* * *

لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية السكرية ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد فى كل ما ذكرنا قول الشاعر :

كَمَاكَ كَفٌّ مَا تُلَيِّقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى نَعُطِ بِسَيْفِ الدَّمَاءِ
ومثله أيضاً قول نافع بن نعيم الفقعسى :

عَظُمْتَ رَوَادِفُهَا وَأَكْمَلْ خَلْقُهَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيَّةً وَنَجِيبُ
ومن هذا الضرب قول الأحموس :

ثِنْتَانِ لَا أَصْبُو لَوْصَلِيهَمَا عِرْسُ اتَّخَلِيْلٍ وَجَارَةُ الْجَنْبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « مر » أن الخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألسن ترى أن المعنى أنه ليس تام الخلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يحز أن يعطف أحد الخبرين فى هذه للسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسى فى أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا فى مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لا يصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثانى نعتاً للأول لأن فى ذلك وصف الشئ بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتاً للأول جائز ، على معنى أنه حلو به حموضة ، ولا يصح أن نجعل الثانى خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى **أُسْمًا** ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى **خَبَرَهَا**^(١) ، وهى ثلاثة أقسام :

(١) يشترط فى الاسم الذى براد إدخال كان عليه خمسة شروط :

الأول : ألا يكون مما يلزم تصدره . أى وقوعه فى صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسماً لكان ، وكثير من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَتِ النَّاسُ نِصْفَانِ شَاكِتٌ وَآخَرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائى فى هذا البيت إلى أن « كان » مبنية لأعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبين هذا التخريج ابن الطراوة .

الشرط الثانى : ألا يكون ذلك الاسم فى حال ابتدائية واجب الحذف ، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منوعته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازماً لعدم التصرف ، نعى بذلك أن يكون ملازماً للوقوع فى موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا مما لزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما لزم أن يقع مصدراً .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا » وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط فى خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل فى الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً =

أحدها : ما يعمل هذا العمل مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهي أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .

الثاني : ما عمله بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهى أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى بَزَالٌ ، وَبَرَحَ ، وَقَتَّى ، وَأَنْفَكَ ، مثالها بعد النفي (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)^(٢) ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)^(٣) ، ومنه (تَاللّهِ تَفْتُوْهُ)^(٤) ، وقوله :

— ٨٠ — * فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا *

== به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه ، فقال الكوفيون : نصبت على الحال تشبيها بالفعل القاصر في نحو « ذهب زيد مسرعاً » وقال الفراء : نصبت على أنه شبهه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يحىء ضميراً ويحيى معرفة ويحيى جامداً ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعد حالا ولا مشبهاً به ، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي *

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى . من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به في باب الموصول (ش ٩) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به في الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨) .

اللمة : « يمين الله » يروى مرفوعاً ومنصوباً ، وستعرف وجه الروايتين في إعراب البيت « أبرح قاعداً » أراد لا أبرح ، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيقى قاعداً معها يجتلى محاسنها ويتمتع بطلعتها « أوصالي » جمع وصل —

.

= بكسر الواو وسكون الصاد المهملة - وهو كل عظم يفصل من الآخر ، قال ذو الرمة
غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِالْأَلَا بَلَفْتِهِ فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَاوِرُ
اللعق : يحلف لحيوبته على أنه مقيم معها لا يمارقها ، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما
يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع
وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمي ، أو على
يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولها : أن يكون أصل الكلام : يمين الله ، لحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم
الجرور ، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيها : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ،
فالحذوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة ، منهم الوزير أبو بكر شارح
ديوان امرئ القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على
محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « قطعوا » قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله
« رأسى » رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى :
ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالي »
الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء المتكلم
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » - وهو مضارع
برح - عمل كان ، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي ، بسبب أن حرف النفي مقدر
قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَعَلَ الزَّوْدَ قَادِحُ =

إذ الأصل لا تَنْفَعُوْهُ ، ولا أَرْح ، ومثالها بعد النَّهْيِ قوله :

٨١ — * صَاحِ كُفْرًا وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ * .

= ونظيره قول النافذة الديباني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ ، إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا بِمِثْلِكَ فَاجِرُهُ
يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف «لا» النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعاً كالآية السكرية وبيت امرئ القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذاً ، وذلك كما قال خدّاش بن زهير :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَقِطًا مُجِيدًا
وكقول خليفة بن براز :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتُ بِهِ آلِكَ حَتَّى تَكُونَهُ
أراد خدّاش « لا أبرح ما أدام الله قومي » وأراد خليفة « لانفك تسمع ماحييت »
فحذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين
السكريتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوَى كُلِّ وَانٍ لَيْسَ بِعَتِيرٍ
وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غَيٍّ وَأَعْتَزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفَّةٍ مُقِلُّ قَنُوعٍ
وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعاً له ، وذلك مثل قول الشاعر :

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْلُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا
فإن « قلماً » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكالها :

صَاحِ كُفْرًا وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَلَيْسَ بِهِ ضَلَالٌ مُبِينٌ
والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ومثألفاً بعد الدعاء قوله :

٨٢ — * وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَءَاتِكَ الْقَطْرُ * *

== المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف ، نه ياء النداء ، وهو مرخم ترخياً غير قياسي « ثمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » ناهية « زل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر زل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا زل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبوقه بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ حَيِّ عَلَى الْبَلَى *

والبيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، بقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على ورن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منها » منسكبا منصبا « جرعاتك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته حى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدثنان ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والتماء ، وطلب ذلك لأنهما يستبغان إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتلبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسمى « اسمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة ==

.

==المخاطبة فاعل «يا دار» يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالمتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و «ى» مضاف إليه «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلا» خبر زال مقدما «بج رعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلا» ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه «الفطر» اسم زال مؤخرا .

التأهده فله : للنهاة فى هذا البيت شاهدان :
الأول فى قوله «يا اسلمى» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول «با» على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه ، لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ذلك قول السباخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَافٍ
أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَاهَا

فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف . ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرِ
وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ

أراد : يا هند بنى بكر اسلمى . ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيَجِ وَالْعِقْدِ ذَاتَ الثَّنَابَا الْفُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ
أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل ذلك فى كلامهم كثير جدا .

والشاهد الثانى فى قوله «ولا زال - إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم «لا» الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى ، لأن دعاءك بموصول الشئ دليل على أنه غير حاصل فى وقت الدعاء ، وهذا معنى النفى ، هذا ماظهر لى ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدَتْ زَالَ بِمَاضِي يَزَالُ احترازاً من زال ماضى يَزِيلُ ، فإنه فعل تام متعدي إلى مفعول ، ومعناه مَازَ ، تقول : « زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْرِكَ » ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ، فإنه فعل تام قاصر ، ومعناه الانتقال ، ومنه (إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا ^(١)) ، ومصدره الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ ^(٢) ، نحو (مَا دُمْتُ حَيًّا) ^(٣) ، أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ^(٤) ، وسميت « ما » هذه مصدرية

(١) من الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٢) قد وردت « دام » غير مسبقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب ، وذلك في قول الشاعر :

دُمْتُ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنْفَكُ مُنْتَصِرًا عَلَى الْعِدَى فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
وهذا البيت يحتاج إلى نظر ، لأنك لو قدرت « دام » تامة غير محتاجة إلى تقدم « ما » عليها ، وجعلت ضمير المخاطب فاعلاً و « الحميد » حالاً ورد عليك أن « الحميد » معرفة بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة فيذهب البصرى المنصور ، وإن جعلت « دام » ناقصة ورد عليك أنه لم تتقدمها « ما » وهو شرط في عملها في الاسم والخبر ، وإذا كان لامناص من ارتكاب أحد الأمرين فلنا مختار أن تكون « دام » في هذا البيت تامة ، وندعى أن « أل » في قوله « الحميد » ليست معرفة ، وإنما هي زائدة .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة « ما » على الظرفية ، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية ، ولو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية ، أو لم تسكن مذكورة في الكلام لم تنصب « دام » الخبر ، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال ، نحو « دمت عزيزاً » .

ولا يلزم من تقدم « ما » الظرفية المصدرية على دام أن تعمل في الاسم والخبر ، من قبل أن تقدم « ما » هذه شرط لعملها ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط ، =

لأنها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدة .

فصل : وهذه الأفعال في التصرفِ ثلاثة أقسام :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بِحالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودَام عند الفراء وكثير من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و « دَام » عند الأقدمين ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً^(١) .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي .

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ بَنِيًّا)^(٢) ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً)^(٣) ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع في أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) فلم يؤت معها باسم منصوب أدلاً ؟ واعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهي مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دَام الناقصة لما مصدر ، ودليله على ذلك شيآن ؛ الأول : أنها تستعمل البتة صالحة لما المصدرية الظرفية ، والثاني : أن العلماء جروا على تقدير ما دَام في نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقوله : مدة دوامى حياً . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدَام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لسكنا بذلك جائرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ - * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ *

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ - رَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِدًا

أَخَاكَ

٨٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى *

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللفظة : « يذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، ويذبه ذكره في عشيرته ، يذل المال والحلم ،

وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : « يذل » حار ومجرور متعلق ب« وحلم » معطوف على يذل « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضا ب« ساد » ، وقوم مضاف وضمير الغائب العائد على الفقى وإن تأخر لفظا مضاف إليه « الفقى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ، فلهذه الكاف محلان أحدهما حر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله « إياه » وقوله « عليك » حار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع

الاسم ونصب الخبر ، وقد تبين اسم وخبره في إعراب البيت .

٨٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالته :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِدًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والبيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجدا » مساعدا

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وهو مضاف ، ر « من »

اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره =

وقوله :

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبِكِ

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافضة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» آخا : خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف ، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي «منجدا» مفعول ثان لتلني ، وقال العيني : هو حال . وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله «كائنا أخاك» فإن «كائنا» اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت .

٨٥ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالته هكذا :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبِكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ
وهذا البيت مستهل كلة للحسين بن مطير بن مكل ، مولى بنى أسد بن خزيمه ، وهو من مخضرمى الدولتين ، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان شاعرا راجزا ، مقدما في الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا)

اللغة : «قضى الله» حكم وقدر ، أو هيأ الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة يختلفون في وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء فقلبت الواو همزة كما قلبت في «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور «حتى يغمض الجفن يغمض» يغمض : مضارع أغمض ، وتقول : أغمض فلان عين فلان ، =

= إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومنمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به - رغم ما تصنيه معى من الهجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة - إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : « فضى » فعل ماض « الله » فاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبني على الضم في محل نصب « أن » حرف توكيد ونصب مخفف من أن المشددة ، واسمه ضمير شأن محذوف « لست » لبس : فعل ماض ناقص . وتاء التكميل اسمه « زائلا » خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه « أحبك » أحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الخطاب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخفيفة من الثقيلة « حتى » حرف غاية وجر « يغمض » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى « الجفن » مفعول به ليغمض « يغمض » فاعل يغمض ، وأن المضمرة مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إلى إغماض منمض الجفن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر . أما اسم الفاعل فهو قوله « زائلا » وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله في اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها « أن » الخفيفة من الثقيلة ، وثانيها « ليس » وثالثها « زائلا » الذي هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يسر عليك - بعد الذي قررناه في إعراب البيت - أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولي كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتظن والله سبحانه المستول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوسط أخبارهن^(١) جائز^(٢) ، خلافاً لابن درُستوبه في ليس ،
ولابن مُطير في دام ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) ،
وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ)^(٤) بنصب البر ،
وقال الشاعر :

٨٦ - لَا طَيْبَ لِلْمَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً

لَذَاتُهُ

(١) الخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن
يكون الاسم محصوراً في الخبر - نحو قول الله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء)
والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهري بأن يكونا معربين تقديرًا نحو
قولك « كان موسى فتاك » ، أو يكونا مبنيين نحو قولك « كات هؤلاء من مجادلونك » .
الحالة الثانية : أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين
الأول : أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو قولك « ليس قائماً إلا زيد » ومنه قوله
تعالى (وما كان حجتهم إلا أن قالوا) بنصب (حجتهم) على أنه خبر كان ، واسمها
المصدر المنسبك من (أن قالوا) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر
نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا
ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ،
والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى
هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع (البر) على أنه اسم ليس ، وعلى ذلك
بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يرجع جعله اسماً .

٨٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكامله :

لَا طَيْبَ لِلْمَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ =

.

== والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ثم قلبت الدال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة . على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر ، فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على مثال ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيع فيها العيش ، مادام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحبائه وملأذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة » على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة ردأ على ابن معط ، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول بعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه .

==

إلا أن يَمْنَعَ مانعٌ، نحو (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً) ^(١).

فصل : وتقديم أخبارهن جائز ، بدليل (أَهْوَلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) ^(٢)
(وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ) ^(٣) ، إلا خبر دام انفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَمَوْ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِئاً أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر هنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول للرفع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، والمانع هنا من توسط الخبر القصر بإلا على ما تقدم لنا بيانه في ص ٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط ، لافي موطنه ، قول الله تعالى : (تَبَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبعانه « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر كان ، وقد تقدم عليها ، وقد علمت أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه ، من قبل أن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمانة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع ، وقد استدل بهذا الدليل ابن مالك في شرح التسهيل ، وعلاه بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي ، وتلميذه أبو الفتح ابن جني ، وانظر البحث التالي لهذا الكلام .

البصريين ، قَاسُوْهَا عَلَى عَسَى ، وَاحْتِجُّ الْحَبِيْزُ بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ)^(١) ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ فَيَقْسَعُ فِيهِ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ هُودَ ، وَوَجْهَ اسْتِدْلَالٍ مِنْ اسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ السَّكْرِيَّةِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرٍ لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) مَعْمُولُ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ (مَصْرُوْفًا) وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْمُولُ عَلَى لَيْسَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَجُوزُ تَقَدُّمُ الْعَامِلِ فِيهِ .

وَالْإِعْتِرَاضُ وَارِدٌ عَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجَهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَا لَا نَسْلِمُ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَجُوزُ تَقَدُّمُ الْعَامِلِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ لَيْسَتْ مَطْرُودَةً تَمَامَ الْأَطْرَادِ ، وَنَحْنُ نَذَكِّرُ لَكَ عِدَّةَ مَوَاضِعَ أَجَازُوا فِيهَا تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ ، وَلَمْ يَحْزُوا فِيهَا تَقْدِيمَ الْعَامِلِ فِيهِ .

الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ : إِذَا كَانَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فَعَلًا ، لَمْ يَحْزُوا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، لِثَلَاثِ بَنَسِ الْمُبْتَدَأِ بِالْفَاعِلِ ، فَلَا يَقُولُونَ « ضَرَبَ زَيْدٌ » عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي ضَرْبِ ضَمِيرٍ وَجْهَلْتُهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، لَكِنْ أَجَازُوا تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى مُبْتَدَأِهِ ، نَحْوُ « عَمْرَأُ زَيْدٌ ضَرَبَ » .
الْمَوْضِعُ الثَّانِي : خَبَرٌ إِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، لَمْ يَحْزُوا تَقْدِيمُهُ عَلَى اسْمِهَا ، فَلَا يَقُولُونَ « إِنْ جَالَسَ زَيْدًا » وَأَجَازُوا تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَى الْاسْمِ ، فَيَقُولُونَ : « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وَسَيَذَكِّرُ ذَلِكَ الْمُؤَلِّفُ فِي إِنْ وَأَخَوَاتِهَا .

الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ : الْفِعْلُ الْمُنْفِيُّ بِأَوْ لَنْ ، نَحْوُ « لَمْ أَضْرِبْ » وَلَنْ أَضْرِبَ » لَمْ يَحْزُوا تَقْدِيمُهُ عَلَى النِّفْيِ ، وَأَجَازُوا تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ « زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ » وَعَمْرَأُ لَنْ أَصَاحِبَ » .

الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ : الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَمَّا الشَّرْطِيَّةِ ، لَمْ يَحْزُوا إِبْلَاءَهُ لَأَمَّا ، وَأَجَازُوا إِبْلَاءَ مَعْمُولِهِ لَهَا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي - وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ - أَنَا عَلَى فَرْضِ تَسْلِيمِ مَا مَنَعْنَاهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَقُولُ : إِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَعْمُولٍ يَتَقَدَّمُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ عَامِلِهِ ، لِأَنَّ بَعْضَ الْمَعْمُولَاتِ يَكُونُ تَقَدُّمُهَا بِسَبَبِ التَّوَسُّعِ فِيهَا أَنْفُسَهَا ، وَذَلِكَ كَالظَّرْفِ فِي الْآيَةِ السَّكْرِيَّةِ ، نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ مَفْعُولًا بِهِ لَأَمَكُنَ أَنْ يَقَالَ فِيهِ : إِنْ تَقَدَّمَهُ يُوْذَنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ فِيهِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ أَصْلَ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ ، فَافْهَمْ ذَلِكَ . =

وإذا نفى الفعل بما جاز تَوَسَّطُ الخبر بين النافي والمنفى^(١) مطلقاً ، نحو « ما قائماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين والقرءاء ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زال وأخواتها ؛ لأنَّ نَفْيَهَا إيجابٌ ، وَعَمَّمَ القرءاء المنعَ في حروف النفي^(٢) ، ويردُّه قوله :

— ٨٧ — * عَلَى السَّنِّ خَيْرٌ لَا يَزَالُ يَزِيدُ *

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هذه الآية تحتل وجوهاً آخر من الإعراب ، ومضى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ وهو مبني على الفتح في محل رفع ، وإنما بفي لأنه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفاً) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (يوم يأتيهم) .

(١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال وما لا يكون النفي شرطاً لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن القرءاء ذهب إلى أن « ما » و « لا » و « إن » و « لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي « ما » وذهب المحقق الرضوي إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَرَجَّ الْفَقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ *

وهذا البيت من كلام المعلوط القريني .

اللغة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهي الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتي به « ما » هي ههنا الظرفية التي تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنة وتقدم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفقى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

الإعراب : « رج » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفى » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظا بما النافية « رأته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفى مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتى آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتى أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفى « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر لا يزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم ، خبر لا يزال ، على لا يزال نفسها ، أما خبر لا يزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك فى إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلا على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال ؛ لأن الأصل فى المعمول أن يقع بعد عامله .

وفى هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف - أى حرف من حروف النفى - لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، وعمن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِيْ فَمَآئِمًا لَّنْ أُبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر فى هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هأنما » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه فى كلامنا السابق فى التعليق على الآية الكريمة (ألا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم) (ارجع إلى الوجه الأول فى ص ٢٤٥ السابقة) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو في المسجد ، زيدٌ مُعتكِفاً »^(١) ، فإن لم يكن أحدهما فجمهورُ البصريين بمنعون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً^(٢) ، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو « كانَ طَعامَكَ آكلًا زيدٌ » وَمَنَعُوهُ إن تقدم وحده ، نحو « كانَ طَعامَكَ زيدٌ آكلًا » واحتج الكوفيون بنحو قوله :

* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا *

(١) مما جاء من ذلك في أوضح كلام وأعربه قوله تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) فإن (له) جار ومجرور متعلق بقوله (كفوا) إذ معناه مكافئ ، وقد ولي (يكن) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقاً ، ويؤيد ابن السراج والفارسي وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أن (كفوا) الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن (له) الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن ملشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان ؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولاً للعامل الأصلي ، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً ، فلم يلزم المحذور المذكور .

٨٨ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ *

= والبيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهي من النقائق بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدًا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخَذَا
اللافة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به المثل في السرى فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميداني (١ / ٢٣٩ الحيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع . ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفي مثل آخر « اجعلوا ليكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال بهامش الميداني (٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشبع ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة فجار يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل طلباً للدعارة واللحشا . وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله ثم كالقنافذ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف متعلق بهداجون . وهو مضاف ويوت من « ييوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسمياً ، والأوضح أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » مفعول مقدم على عامله وهو « عود » واستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محله ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطية ، وحيلة الفعل =

= والفاعل في محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم .
 الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان - وهو « إياهم » - على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل يليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .
 والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت عدة توجيهات :

أحدها - وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للنظم - أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة « عودا » خبره ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .
 والتوجيه الثاني - وهو الأول في كلام المؤلف - أن « ما » اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة الابتداء والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتي (٨٩) :

بَاتَتْ فَوْأَدَى ذَاتُ اخْطَالٍ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنِ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
 فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلَى الشَّيْبُ بِالْصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانُ عَنْهَا التَّحَلُّمُ =

وُخْرِجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانَ ، أَوْ إِضْمَارِ الْاسْمِ : مُرَادًا بِهِ الشَّأْنُ ، أَوْ رَاجِعًا إِلَى مَا ، وَعَلَيْهِمْ فَعُطِيَةٌ مُبْتَدَأُ ، وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَهَذَا مُتَعَمِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

٨٩ — * بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً *
لظهور نصب الخبر .

= فَإِنْ قَوْلُهُ الشَّيْبُ : اسْمُ كَانَ ، وَمَغْرِيًا : خَبْرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى الشَّيْبِ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَسَمِي : مَفْعُولٌ بِهِ لِمَغْرِيًا تَقْدُمُ عَلَى اسْمِ كَانَ ، وَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ .

لَكِنْ خَرَجَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « فُؤَادِي » فِي أَوَّلِهَا وَ« سَمِي » فِي ثَانِيهَا مَنَادَى بِمَحْرَفِ نَدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَ « سَالِبَةً » فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمَفْعُولَ « مَغْرِيًا » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : بَاتَتْ يَا فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً إِيَّاكَ ، وَلَئِنْ كَانَ يَأْسَمِي الشَّيْبَ مَغْرِيًا إِيَّاكَ بِالْعَدَدِ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ ظَاهِرٌ التَّكْلُفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ ٨٩
٨٩ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ *

وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا عَثَرْتُ لَهُ سَوَابِقَ أُولَوَاحِقِ تَتَّصِلُ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

اللُّغَةُ : « ذَاتُ الْخَالِ » أَيْ صَاحِبَةُ الْخَالِ ، وَالْخَالُ : شَامَةٌ سُودَاءُ فِي الْبَدَنِ ، وَقِيلَ : نَكْتَةٌ سُودَاءُ فِيهِ ، وَفِي الْهَذِيبِ : بَثْرَةٌ فِي الْوَجْهِ تُضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ « سَالِبَةً » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ سَلَبِ الشَّيْءِ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — إِذَا أَخَذَتْ خُلْسَةً « حَمً » بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْمُوعِ — قَدَرٌ وَهْيَاءُ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّ امْرَأَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمَالِ ، قَدْ اسْتَوْلَتْ بِجَهَالِهَا عَلَى قَلْبِهِ ، وَاسْتَلَبَتْهُ مِنْهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَيًّا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْأُمُورِ .

=

== الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وباء التكلم مضاف إليه « ذات » اسم بات مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات « فالعيش » الفاء حرف تفریع ، العيش : مبتدأ « إن » حرف شرط « حم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجلة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله « باتت » وأما خبره فهو قوله « سالبة » وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وهذا البيت ونحوه استدلال الكوفيين على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم - وذكره المؤلف تبعاً له ، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق - من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك - كما قال المؤلف - لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايخين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلاً يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولاً به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام . باتت بفؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه في شرح

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أى مستغنية بمرفوعها^(١) ، نحو (وَإِنْ

وَمِثْلُ مَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الِاسْتِشْهَادِ وَالنَّائِبِ يَجْرَى فِي قَوْلِ الْآخِرِ .
 كَيْفَ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مَغْرِيًّا أَقْدَ هَوْنِ السُّلُوفِ عَنْهَا التَّحَنُّمُ
 تَقْدِيرُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ : لَئِنْ كَانَ الشَّيْبُ مَغْرِيًّا سَلَمَى بِالصَّدِّ ، وَعِنْدَ الْمُؤَوَّلِينَ .
 لَئِنْ كَانَ يَسْلَمَى الشَّيْبُ مَغْرِيًّا إِيَّاكَ بِالصَّدِّ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى أَيْضًا .
 (١) هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - مِنْ أَنَّ التَّامَ هُوَ الَّذِي اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعِهِ ، وَالنَّاقِصُ هُوَ
 الَّذِي لَمْ يَكْتَفِ بِالْمَرْفُوعِ ، بَلْ أَحْتَاجَ إِلَى النَّصُوبِ - هُوَ مَا ارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ ، مُخَالَفًا
 لِسَيُودِيهِ وَجُمْهُورِ النَّحَاةِ ، وَهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ مَعْنَى عَامِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى
 الْحَدُثِ وَالزَّمَانِ جَمِيعًا كَسَكْلِ الْأَفْعَالِ ، وَأَنَّ مَعْنَى تَقْصَانِهَا أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدُثِ . وَإِنَّمَا
 جَرَدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ ابْنُ
 مَالِكٍ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِوُجُوهٍ عَشْرَةٍ نَسَكْتَنِي هُنَا يَذْكُرُ خَمْسَةً مِنْهَا ، الْأَوَّلُ : أَنَّ تَسْمِيَتَهَا
 أَفْعَالًا يَتَحْتَمُّ مَعَهَا أَنْ نَنْطَعِ بِدَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدُثِ مَعَ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا
 جَمِيعًا ، وَالثَّانِي أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْحَدُثِ لَمَا اخْتَلَفَتْ مَعَانِيهَا بَلْ تَسْكُونُ كُلُّهَا بِمَعْنَى
 وَاحِدٍ وَهُوَ الزَّمَانُ لِلْمَاضِي إِنْ كَانَتْ مَاضِيَةً وَالزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ إِنْ كَانَتْ مُضَارَعَةً ، فَإِذَا
 قُلْتَ كَانَ زَيْدٌ مَجْتَهِدًا كَانَ مَعْنَاهُ زَيْدٌ مَجْتَهِدٌ أَمْسَ ، وَإِذَا قُلْتَ يَكُونُ زَيْدٌ مُسَافِرًا كَانَ
 مَعْنَاهُ زَيْدٌ مُسَافِرٌ غَدًا ، وَنَحْنُ نَذِثُ لَهَا مَعَانِي مُخْتَلِفَةً ؛ فَكَانَتْ أَفْعَالًا الْبَتَّةَ ، الثَّالِثُ : أَنَّهَا
 لَوْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الزَّمَانِ وَحْدَهُ لَصَحَّ أَنْ تَسْكُونُ مِنْ أَحَدِهَا وَمِنْ اسْمٍ آخَرَ دَالٍ عَلَى
 مَعْنَى جُمْلَةٍ مَفِيدَةٍ ، كَمَا تَسْكُونُ الْجُمْلَةُ مِنْ اسْمِ زَمَانٍ وَاسْمٍ مَعْنَى ، نَحْوُ « السَّفَرُ غَدًا »
 وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ « كَانَ السَّفَرُ » لَمْ يَتِمَّ مَعْنَى السَّكَلَامِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ دَالَّةً
 عَلَى مَجْرَدِ الزَّمَانِ ، الرَّابِعُ : أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَسْكُنْ دَالَّةً عَلَى الْحَدُثِ لَمْ يَصَحَّ دُخُولُ أَنْ
 لِلْمَصْدَرِيَةِ عَلَيْهَا ، وَقَدْ دَخَلَتْ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ عَلَيْهَا فِي أَفْصَحِ السَّكَلَامِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى
 (إِلَّا أَنْ تَسْكُونَا مُلْسَكِينَ) الْخَامِسُ : أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْحَدُثِ لَمْ يَجِئْ مِنْهَا اسْمُ
 فَاعِلٍ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الزَّمَانِ إِلَّا لَزُومًا ، وَقَدْ صَرَّحْتُ بِأَنَّ اسْمَ

الفاعل يجيء من بعضها واستدلتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كُنْتُ مِّنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا
 أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(١)، أَيْ : وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢)، أَيْ : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)^(٣)، أَيْ : مَا بَقِيَتْ ، وَقَوْلُهُ :

٩٠ - * وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٨ و ١٠٧ من سورة هود

٩٠ - هذا صدر ثاني بيتين من المتفارب ، وهما من كلمة لامرئ القيس بن حجر

الكندي ، والبيت بكامله مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِّ وَبَاتَ انْخِلِيْ وَلَمْ تَرَ قَدْ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

اللغة : « الإعمد » ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة - وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه الجدي الفيروز بادى بفتح الهمزة أو وضعها ، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإعمد - بالثاء المثناة بدل المثلثة « الخلي » الرجل الذي خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العائر » القذى في العين ، وهو اسم كالسكاهل والتغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بشر يكون في جفث العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والخليلون هاجعون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات « وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والفاء علامة التأنيت « له » جار مجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل بات ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظله ،
و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فِي الضُّحَى .
إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ النِّقْصَ ، وهى : فُتِيَ ، و زال ، وليس .

فصل : تختص « كان » بأُمُورٍ ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :
أحدهما : كونها بلفظ الماضى ، وَشَدَّ قول أم عَقِيلٍ :
— ٩١ — * أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ *

= « كَلِيلَة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، و ليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و ذى مضاف و « العاثر » مضاف إليه « الأرمذ » صفة لذى العاثر .
الشاهد فيه : قوله « و بات ، و باتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى المبيت ، ويقال فيه : بات يبيت وبيات يبتوتة ، وقال ابن كيسان :
« يجوز أن يجرى بات يجرى نام ، ويجوز أن يجرى يجرى كان » اهـ . وليس مراده بأنه يجرى يجرى نام أن . معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، ولكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ، ويستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف - لأم عَقِيلِ ابن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلًا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَبَيْتِي الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّبْدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ نَبِيلُ

= * يُعْطَى رِجَالُ الْحَى أَوْ نَبِيلُ *

= اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبا ، إذا هاجت « شمأل » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل تهب « بليل » نعت لشمأل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) ونحو ذلك ، فأما للمضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام المؤلف وتخريج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت هو قول ابن الناجم وابن هشام ، وتبعهما من جاء بعدها من شراح الألفية ، وهما نابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، وبما جملاء من زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيَّةٌ مِنْ يَتِّ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيشة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعها فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و« مزاجها عسل وماء » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها . وكذلك بيت =

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، نحو ^(١) « ما كان أحسن زيدا » ، وقول بعضهم : « لم يوجد كان مثلهم » وشذ قوله :

٩٢ — * عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ *

== الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير : أنت ما جد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التعجيبة وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِللَّهِ دَرُّ أَنْوَثَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفِلِ
ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَذْهَى مُصِيبَةٍ أَصَابَتْ مَعْدَا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا
ونحو قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا
ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُؤْتَدِفَا غَضَا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأُصْلَا
٩٢ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

وأنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه .

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللفظة : « سراة » جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تسامى بتاءين تحذف إحداها « السومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى ليراهما من تحده نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة = (١٢ — أوضح المسالك ١)

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ - * وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ *

لرفعها الضمير ، خلافاً لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والحيل ونحوهما « العراب » هي خلاف البراذين والبخاني ، ويروى :

* صَلَّى كَانَ الْمُطَهَّمَةُ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراة بن أبي بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بن أبي بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جباد بن أبي بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بن أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جبادهم أفضل الجياد وأعلاها . الإعراب : « جباد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جباد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بـ « العراب » نعت للمسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمِ *

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (١٨٩/١) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، بتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » =

== ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون ، ونفاه المؤلف ، واستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله «وجيران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وعى قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران» . ومن ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت .

والمؤلف - رضى الله تعالى عنه - تابع في هذا الكلام لأبى العباس محمد بن يزيد البرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إما تزداد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران ، وكرام : صفة ثانية ، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لاضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) .

والذى ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك «زيد ظننت قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن اللصير إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * ا هـ .

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير :

وجيران لنا كرام كانوا كذلك » ا هـ .

ومنها : أنها تُحذَفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُحذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إن » و « لو » الشرطيتين .

مثال « إن » قولك « سِرْ مُسْرِعًا إِنْ رَأَيْتَ رَاكِبًا وَإِنْ مَاشِيًا » وقوله :

٩٤ - * إِنْ ظَلَمْنَا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا *

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَدِّبْتُ قَلِيَّ بَطُونُ ضِنَّةَ كُلِّهَا *

والبيت رابع خمسة أبيات للناطقة الديباني يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعير النابغة ، والبيت من شواهد شيخ النحاة سيدييه (١٣٢/١) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤) .

اللغة : « حدبت » عطف وأشفقت ، وحدبت المرأة : أشبلت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون لقبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة ، وليس بذلك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاة ثم من عذرة ، وكان النابغة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، لحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون على ، وينصرونني على من أعاديه ، ويأخذون يدي ، ويمبنونني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لاتطمع في النيل مني لأن قومي لا يسلونني .

الإعراب : « حدبت » حذب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم « ظالما » خبر لكان المحذوف مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوف هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوف مع اسمها على نحو ما سبق ، وجواب =

وقولهم : « النَّاسُ يُجْزَوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ »^(١) ، أى : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ » بتقدير : إن كان فى عملهم خيرٌ فيُجزَوْنَ خيراً ، ويجوز نصبهما

== الشرط فى الموضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن كنت ظالماً فقد حذبوا على ، وإن كنت مظلوماً فقد حذبوا على ، مثلاً .
الشاهد فيه : قوله « إِنْ ظالماً » وقوله « إِنْ مظلوماً » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الموضعين .

ومثل هذا البيت قول لى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيويه (١٣٢/١) أيضاً :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظالماً أَبْدَأَ وَإِنْ مَظْلُوماً
وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيويه . الموضع المذكور :
وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا
ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح ،
لمشكلات الجائع الصحيح » .

انْطِقْ بِحَقِّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنْ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غُلَبًا
التقدير فى بيت لى : لا تقربن هؤلاء القوم إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً ،
لأنك إن كنت ظالماً فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوماً فلن تقوى على الانتصاف
منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهود إن كان
الحاكم عاذراً لى وإن كان تاركاً للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن
مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجاً إحناً ، وقد حذف فى كل بيت من الثلاثة
الآيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب العنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى
الله عليه وسلم « لا يتمنى أحدكم الموت ، إما محسناً فلعله يزداد ، وإما مسيئاً فلعله
يستعيب » قال ابن مالك فى تخريجه « أصله إما يكون محسناً ، وإما يكون مسيئاً ،
فحذف يكون مغ اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أَرْجَحَها ، والثاني أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .
ومثال لو « الْقَمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »^(١) ، وقوله :

٩٥ - * لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلِكًا *

(١) هذه قطعة من حديث نبوي رواه البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ما عندك ؟ فقال : ما عندي شيء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم جلوسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : لمكتسكها بما معك من القرآن .
٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق تتصل به .

اللغة : « بنى » ظلم ومجازة للحد ، وقال الراغب الإصفهاني « البنى طلب مجازة الاقتصاد فيما يتعرى ، تتجاوز أو لم يتجاوز ، فتارة يعتبر في القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر في الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بنيت الشيء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبنى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ
وقول الشاعر في بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البنى الذميمة ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنودا وأعوانا يمدد الرمل والحصى والتراب .

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عبدنا تمرًا.
وَقَلَّ الحذفُ المذكور بدون إنَّ وَلَوْ، كقوله :

٩٦ — * مِنْ لَدُ شَوْلَا فَاِلَى اِنْتَلَانِهَا *
قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا .

= الإعراب ، « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا يحل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماضى (ا) جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بمن ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرباط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت .
ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّكَ أَنْ ظَمَّانَ عَارِبًا

٩٦ — هذا كلام تقوله العرب ويمجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحنا إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إنتلأها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .
=

الثاني : أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضُمَّفَ
« وَلَوْ تَمَزَّ ، وَإِنْ خَيْرٌ » في الوجهين .

الثالث : أن تُحذف وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أن » المصدرية في مثل
« أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقت لأن كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، ثم قُدِّمَتْ
اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت
« كان » لذلك فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعميض ، ثم أَدْغَمَت النون
في الميم للتقارب ، وعليه قوله :

= الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبنى على الضم في محل جر
بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلاً « شولا »
خبر لكان المحذوف مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى »
الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأ
مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق
الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر
إلى إتلأها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها
وهو « شولا » بعده ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما
سبق . هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه
شيخ النحاة .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل
محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيهاً ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على
التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى
شرحنا على شرح أبي الحسن الأثموني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) .

٩٧ - * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *
أى : لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ ، ثم حُذِفَ متعلق الجار .

٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة . وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللمعة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذَا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بسببهم غرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الإصفياني : إن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع . المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معتزًا بجماعتك فإن قومي وفورون كثير العدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجذب ، ولم تنل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نَفَرٍ » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذَا نَفَرٍ » حيث حذفت « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أن » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله ذَا نَفَرٍ ، وأصل الكلام عند البصريين : غفرت على لأن كنت ذَا نَفَرٍ ، لحذفت لام التعليل ومتعلقها فصار الكلام : أن كنت ذَا نَفَرٍ ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال تصدا إلى التخفيف =

وَقَلَّ بدونها ، كقوله :

٩٨ - * أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي *

قال سيبويه : أراد أزماناً كان قَوْمِيَّ.

== فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان ، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ، ثم
هوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان - وهما مون أن الصدرية وميم
ما الزائدة - فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة
« إما كنت ذا نفر » على روايتهما لا يكون في البيت شاهد ،

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَسْكَلُ مَا تَنَاتَى وَمَا تَذَرُ

٩٨ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٢) وهو من كلة طويلة لعبيد بن حصين
الراعي ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي ، ويذكر فيها العزم
قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان ، ولا فيها تلاء من الفتن ، ويخص
خروج عبد الله بن الزبير على بني أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة
أشعار العرب (ص ١٧٢ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينِ بَرٍّ لَا أَكْذِبُ الْيَوْمَ انْخِلِيقَةَ قَيْلًا

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَفِدَاً يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمَنِ ، لَا مِنْ حِيلَتِي إِنِّي أَدْعُ لَهُ عَلَى فُضُولًا

اللفظة : « يمين برة » هي الصديقة التي يبر صاحبها بها ، ومندها اليمين الفاجرة « قَيْلًا »

وهو القول ، وأصله منقول من العمل المبني للمجهول « آل أبي خبيب » أبو خبيب :

هو عبد الله بن الزبير ، كفى بآبائه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه

خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع ==

= زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها ، وكان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « بميلا » مصدر ميمي كالميلان في المعنى ، ويراد بهما الانحراف .
الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد في البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومي » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان النافصة محذوفة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والجماعة » الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومي إن جعلت كان القدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي « الرحالة » مفعول به للزم « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « بميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه في تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يسندون بالقطعة التي ذكرها المؤلف على شيئين .
أولهما : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيويه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ، فعملوه على كان لأن كان تقع في هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومي كان معناه أزمان كان قومي ، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما » وهذا الذي من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت في هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تكلف سيويه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومي » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومي » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحذفَ مع مَعْمُولَيْهَا ، وذلك بعد « إن » في قولهم « أَفْعَلُ هَذَا إِمَّا لَا » أي : إن كنت لا تفعل غيره ، فإِعْوَضْ ، ولا النافية للخبر .

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حذفها ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)^(١) ،

== لا لفظاً ولا تقديراً وهذا لا يجوز عندهم ، والثاني : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا يجوز إضافته إلا إلى الجملة الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الرازي :

أَزْمَانَ أَبْدَتْ وَاضِحًا مُفْلَجًا أَغْرَ بَرَأْفًا وَشَرَفًا أَدْعَجًا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ، كذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أي يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليلة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية السكرية في حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمعي :

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَهْدَ رَبِّكَ وَأَهْلِيهَا فَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَنْتِ

ومثله قول ضاب بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنَّ وَقْيَارَ يَهَا لَفَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمٍ مُرَّةً مَرِيضٍ يَجِدُ مُرًّا بِهِ الْمَاءُ الرَّيَالَا

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلَّا نَبَأُهُمْ هَوَمَتِ فَقُلْنَا قَطَاةً رِيحَ أَمٍ رِيحَ أَجْدَلٍ ==

بخلاف (مَنْ تَسْكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ)^(١) (وَتَسْكُونَنَّ لَكُمْ أَلْكِبَرِيَاءُ)^(٢) لانتفاء الجزم (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ)^(٣) لأن جزمهُ بِحذف النون ، ونحو « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(٤) لانصالة بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ)^(٥) لانصالة بالساكن ، وَخَالَفَ فِي هَذَا يُونُسُ ، فَأَجَازَ الحذف ، تَمَسَّكَ بِنَحْوِ قَوْلِهِ :

٩٩ - * فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبْذَتْ وَسَامَةً * *

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَا بُرْحَ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسَانًا كَمَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ

وقوله : « كَمَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ » أى ما يفعل الإنسان مثلها .

(١) من الآية ١٣٨ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النور

(٣) من الآية ٩ من سورة النور

(٤) هذا جزء من حديث زهري ، يقوله النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب

بن أبي سفيان بن شيبة ، وكان عمر قد حسبته المسيح الدجال (وانظر ص ١٢ و ١٠٣) .

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَقَدْ أَبْذَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْغَمَ *

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدي .

اللفظ : « الْمَرْأَةُ » بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة ، وإنما سميت بذلك

لأنها آلة الرؤية « أَبْذَتْ » أظهرت « وسامة » بفتح الواو والسين المهملة - جبال

وبها منظر ، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم - على مثال ظرف فهو ظريف -

« ضَيْغَمَ » أصل اشتقاقه من الضغم . وهو الغص ، فالياء زائدة للإلحاق بجمعهم .

المعنى : تكان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرفه منظره ولا أعجبه شكله ، فتراد

أن يسلى نفسه بأنه إن لم تسكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة

من الشجاعة والإقدام ونحوها فوق الإعجاب .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « لَمْ » حرف نفي وجزم وقلب « تَكُ » =

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف
« المرأة » اسم تكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والماعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله المستتر
فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل حزم فعل الشرط
« فقد » الفاء داخلة على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل
ماض ، والتاء للتأنيث « المرأة » فاعل أبدت « جهة » مفعول به لأبدت ، وجهة
مضاف و « ضيغ » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل حزم جواب الشرط .
الشاهد فيه : قوله « لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم
بالسكون ، مع أنه قد ولها حرف ساكن وهو اللام من « المرأة » ، لأن الألف
ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع
جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضروره الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه
بقراءة من قرأ (لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب) وبيت الشاهد الذي تقدم
ذكره ، وبقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفة :

لَمْ يَكْ أَلْقَى سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ
وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكْ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَنْ عَنكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ
وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ،
ولسكنه يهيء في مكان الاضطراب وهو الشعر ، وسندكر في شرح البيت التالي علة
ماذهب إليه الجمهور ، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

وبما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين
الحذف والذكر في بيت واحد عبيد انسلامي ، وقيل : مضر بن ربيعي ، وقيل : محمد
ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكْ تَعَفُّوْ يُفْ عَنكَ ، وَإِنْ تَكُنْ

تُقَارِعُ بِالْأَخْرِى تُصَبِّكَ الْقَوَارِعُ =

وَمَلَّه الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٠ - * وَلَئِكَ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ *

= وقد جاء بالإتيان ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط البربوعى - وقيل حاتم ،
وقيل معن بن أوس - وذلك قوله :

ذَرِيْنِي يَكُنْ مَالِي لِعِرْضِي جُنَّةً بَقِيَ الْمَالُ عِرْضِي دُونَ أَنْ يَتَبَدَّدَا
ذَرِيْنِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلَا يَكُنْ لِي الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِي غِيْبُهُ غَدَا
١٠٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ *

والبيت من كلمة للنجاشي الحارثي - واسمه قيس بن عمرو بن مالك - وقد رواها
الشريف ابن الشجري في حماسه ، والشريف المرتضى في أماليه ، والبيت المستشهد
به مع أبيات قبله وبعده في وصف ذئب ، وهاك هذه الأبيات :

وَمَاءٌ كَلَوْنُ الْفَيْسَلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَائِلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ تَحُلِ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذَنْبُ ، هَلْ لَكَ فِي قَتِي بُوَايِي بِلَا مَنِّ عَلَيْكَ وَلَا بُحْلٍ؟
فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبْعٌ مِنْهُ
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ، إِنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صِفْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين وسكون السين - ما يغسل به من سدر وخطمي
وأشنان ونحوها ، يريد أن المساء كان متغير اللون من طول المسكث « آجنا » متغير
اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة
جرأته وجنائاته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله في
قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) « صفوه » بكسر الصاد المهجلة أو فتحها - الجانب =

.

== المائل منه . وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملته « السجل » بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب في سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك في أخ - يعنى نفسه - يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن ييخل بمحابتك منه ! فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شيء لم تفعله السباع من قبل ، وهو مؤاكلة آدميين ومؤاخاتهم ، ولست بأت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه ، ولكن إن كان في الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاسقنى منه - إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « ولالك » الواو للاستئناف ، لالك : حرف استدراك « اسقنى » اسق : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ولالك اسقنى » حيث حذف نون « لكن » مع كونها لوذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين في « اسقنى » فهي متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما في البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة ==

فصل : في ما ولا ولات وإن المَعْمَلَاتِ عَمَلٍ لَيْسَ تشبيهاً بها^(١)

= العارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف المدوالين التي تحذف في الجزم .
ويونس لا يعتقد بهذا التعرّك العارض بسبب التقاء الساكنين ، ويذهب أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصلية خاصة .
والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولاً ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم (ص ٢٥) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً ، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب ؟
فالجواب عن هذا أن الذين أعملوها من العرب وجدوا فيها شبهاً من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوها عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررها المؤلف وشرحناها في الموضع الذي دللناك عليه .
فإن قال قائل : ففهم أشبهت « ما » ليس ؟

فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » في ثلاثة أمور :
أحدها : أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي ، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإن « ما » تدل على النفي في الحال كما أن « ليس » تدل على النفي في الحال .

الثاني : أنا وجدنا « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .
الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى :
(ما أنت بنعمة ربك بمجنون) وكما في قول الشاعر :

* كَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِتَارِكٍ حَقِّهِ *

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوي عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياساً في اللغة ،
وقد علمنا أن القياس في اللغة ممتنع .

أما « ما » فَأَعْمَلَهَا الْحِجَازِيُّونَ ، وَبَلَّغَتْهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(مَا هَذَا بَشَرًا) ^(١) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) ^(٢) ، وَلِأَعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ^(٣) :

أحدها : أن لا يقترن اسمها بإِن الزائدة ، كقوله :

— ١٠١ — * بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنِ أَنْتُمْ ذَهَبَ * *

= فَإِنَّا نقول في الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يعملون مع ليس ، فقلنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .
ثم إن لنا أن نقول : إن القياس في اللغة إنما يتمتع في مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا ما باسم مألولة تقتضى هذه التسمية ، فنجد هذه العلة موجودة في شيء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما في الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة

(٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت في الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون .

١٠١ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَنْخَرْفُ * *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أولواحق

تتصل به .

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال محففة - حى من ربوع « صريف »
بالصاد المهملة مفتوحة - الفضة « الخرف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين - ما عمل
من الطين وشوى بالنار فصار خفارا ، وباتمه خزاف .

المعنى : هجاني غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من
أشراف الناس ، ولا بمن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن
يدانهم ؛ وجعل الخرف مثلا لرذال الناس وحقالتهم .
=

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الحذف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهي التي حكاهما المؤلفان المحقق ههنا ، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .
وأما الرواية الثانية - وهي رواية النصب - فهي رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن « إن » الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور ، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل « ما » بزيادة « إن » بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكاهما يعقوب لا نسلم أن « إن » الواقعة بعدها زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالنفي التي عملت « ما » لدلالته عليه باق ، بخلاف ما لو جعلت « إن » نافية لنفى « ما » فإن الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا ؛ لأن نفي النفي إيجاب . فيزول حينئذ عيب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إفادة النفي .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِنْ طِثْنَا جُبْنَ ، وَلَكِنْ مَفَايَا نَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَ

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل « ما » إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟

فالجواب أن « ما » عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي . فلم يتقدم معمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملا ضعيفا لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إعمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملا ضعيفا .
==

وأما رواية يعقوب « ذَهَبًا » بالنصب فَتُخْرِجُ عَلَى أَنَّ « إِن » نافيةٌ مُؤَكِّدَةٌ
لِـ « مَا » ، لا زائدة .

الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا^(١) ، فلذلك وجب الرفع في (وَمَا أَمَرْنَا
إِلَّا وَاحِدَةً)^(٢) (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

= السبب الثاني : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالمفعول
عليه ضعيف في بابه ، فلم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا
نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك
واضح مما قررناه في السبب الأول .

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على
أنه إذا انتقض نفي خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب
إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ
بشرط كون الخبر وصفا ، نحو « ما زيد إلا قائما » ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه
يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو « ما زيد إلا أسدا »
وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاض نفي الخبر بغير إلا لم يبطل عمل « ما »
فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقي العمل : فنصبت
« غير » في المثال الأول لمظا ، ونصبت « سوى » في المثال الثاني تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٣ - هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جني هذا البيت ، ونسبه إلى
بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحث طويلا عنه فلم أعر له عن نسبة إلى قائل معين ،
ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « منجنون » هي الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون
أداة السافية التي تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث « معذبا » هو اسم مفعول من =

= التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضمّة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون ، عن اختلاف التخريج الذى ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف « الحاجات » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف ما فيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله « ما أحب الحاجب إلا معذبا » فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرغ بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفية بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر بونس بن حبيب شيخ سيدييه ، وتبعه الشاويين على ذلك ، زعموا أن انتقاض زنى خبر ما بالإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه . والجهمور يؤولون هذا البيت ، ولهم في تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالنصوب بعد ما ليس معمولاً لها .

والوجه الثانى : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدرة فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فمن باب « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرٌ »^(١) ، أى : إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا ، والتقدير :
إلا يدور دورانَ مَجْنُونٍ ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا ، أى : تعذيبًا .
ولأجل هذا الشرط أيضًا وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » في نحو « مَا زَيْدٌ
قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » أو « لَكِنْ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يميز
نصبه بالعطف لأنه مُوجِبٌ .

(١) يريد المؤلف أن المنصوب في البيت من باب المفعول المطلق الرفع عامله المحذوف
خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « ما زيد إلا سيرا » بأن « سيرا » في هذا المثال
مفعول مطلق للفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، والفعل المحذوف مع
فاعله المستتر فيه جملة في محل رفع خبر للمبتدأ ، ونحو « سيرا » من بيت الشاهد قول
الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف
العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على
ما ذكرناه في شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل في قولهم « سيرا » وفي قول الشاعر « منجنونا »
واجبا على ما نقول ؟

فالجواب أن نقول لك : إنك ستعلم في باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا
بالأو أو بآخر محذف عامله حذفًا واجبا .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » في البيت على المفعولية المطلقة بتقدير
مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » في المثال الذي جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن تنبهك إلى أن الذي ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون
مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا - إلى آخر ما ستعرفه في باب المفعول
المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحدا منها ، لأنه اسم للدولاب التي يستقى
عليها الماء ، وأسماء الدواب لا تنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل
كالسوط والعصا في قولك : ضربته سوطا ، وضربته عصا .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وخرجه
على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا - على
هذا - مفعول ثان لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن سشام في معنى اللبيب .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر^(١) ، كقولهم « مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ » وقوله :

١٠٣ - * وَمَا خُذَلُّ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَى *

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نفي سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « مَا قَاتَمَ زَيْدٌ » و « مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ » أم كان الخبر ظرفا نحو « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » أو جارا ومجرورا نحو « مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وفي هذا مذهبان آخران ، أولهما - وهو مذهب الفراء - أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقا ، وثانيهما - وهو مذهب ابن عصفور - التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها . وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة تقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

١٠٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ مُمٌّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سابق أولا حق .
اللمة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه « أخضع » أذل وأستسكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعِ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ شِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنُّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم . ولا يسلونه إذا جنى ، فهو من أجل ذلك لا يخضع لعداءه ، ولا يستسكين لمن يغى عليه .

الإعراب : « ما » نافية مفعلة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضم الظاهرة « قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم مضاف وباء المنكأ مضاف إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

* إِذْ هُمْ قَرِيضٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ *

= الفاء للسببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوهم » أدعو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومي » حيث أبطل الشاعر عمل ما ، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفي المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بني مروان عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلاً ماضياً على خلاف الكثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » نعمة : مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم المدح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون في محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو =

== حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى « ما » حرف نفي يعمل عمل ليس « مثلهم »
 مثل : خبر ماتقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير العائدين مضاف إليه « بشر » اسم
 ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه .

الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة - ومنهم الفراء - قد ذهبوا
 إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد
 ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض
 العرب ، وقد استدلل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق ؛ قالوا : مانافية
 عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .
 والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستنهاد ، ولهم في الرد على هذا
 البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ،
 وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ،
 والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم
 لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما تذكر ، وأن الشاعر لم يخطئ ، لكننا لانسلم
 أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبني
 على التثنية في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها
 اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة
 منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل في هذه الآية صفة لحق مع أن
 « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنيّاً على الفتح في محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبني ، لكن
 لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، ولفظ « مثل » متوغل في الإبهام فإضافته لاتفيده
 تعريفاً ، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذ ما بشر موجود
 حال كونه ممثلاً لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد .

=

فقال سيديويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرَطَهَا عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُنِيَ لإيهامه مع إضافته لليبي ، ونظيره (إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(١) (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)^(٢) فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشرٌ مثْلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها ، كقوله :
 ١٠٥ — * وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

= الخامس . أن « مثل » ، ظرف زمان منصوب على الظرفية الرمائية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما ههنا مهمة لأن إهالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأمثلة الأولى في عبارة وحيدة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الداريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا لِلْمَنَازِلِ مِنْ مِّنِي *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي — وهو من شواهد سيديويه (١ / ٣٦ و ٧٣) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، « أسأل الناس عنها » المنازل « جميع منزل » وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن دوابهم ليستريحوا من عناء السفر ، مثلاً « مني » مكان معروف قريب من مكة : « أسألك من مساكن الحج » .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر به وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبه العائد إلى المخبوءة مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وورع قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشيء « من مني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :
 ١٠٦ — * فَمَا كُلُّ حِينَ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيًا *

= « كل » يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتي ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « من » مفعول به لوافي ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ - أو اسم ما - وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذي وافي مني أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي مني أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً - وها قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي مني » - قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت بما ذكرناه في إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مفعلة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُنْ ، وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء - هي التهيؤ للشيء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لدن » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لا ذ فلان بفلان يلوذ به ليأذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالي » فعل مضارع من الموالة وهي المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه .

=

وأما « لا » فإعمالها عملَ ليس قليل^(١)، وَيُشْتَرَطُ له الشروطُ السابقة ،
ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المفعولان نكرتين ، والغالب أن يكون
خبرها محذوفاً ، حتّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

== المعنى : يتعجّب باستعمال الحرم وتجويد الرأى فى كل ما يأخذ به المرء من أموره
وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعلم ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه فى وقت
لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق بلذا الآتى . وأهبة مضاف و « حزم »
مضاف إليه « لذ » فعل أمر ، وماعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت « وإن » الواو
عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط حازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء
المخاطب اسمه « آمنا » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفي
« كل » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى . وكل مضاف و « حين »
مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبنى على السكون فى محل رفع « توالى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت ، والجملة لاجل لهاصلة الموصول
والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من توالى « مواليا » خبر ما النافية
منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقي عمل ما النافية عمل
ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد
تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ
الإعمال مع هذا التقدم لسكون هذا المفعول المتقدم ظرفا ، وقد عرفت بما ذكرناه وذكره
المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع فى غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن مجيء « لا » عاملة عمل ليس قبل جدا ، وهم فيها وراء
ذلك مختلفون فى جوار إعمالها قياسا على ما سمع من ذلك . فذهب سيويوه وطائفة من
البصريين إلى جواز الإعمال . وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها ، وهو الذى
يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف
المشترك أن يكون مهجلا .

* ١٠٧ - * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ *

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

* مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا *

والبيت من كلمة لسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزنة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَّاحُوا

اللغة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها في أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتنعم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت بلاه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم يحزم فعلين ، مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم «عن نيرانها» الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و «قيس» مضاف إليه ولا نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ،

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، وقد استشهد سيبويه بالبيت مرتين (١/ ٢٨ و ٣٥٤) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، وقال المؤلف في شرح الشواهد «وقيل : لاشاهد في البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعمالها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن يجرى الكلام على غير الضرورة ، ألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ
بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ - تَمَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
وإنما لم يُشْتَرَطُ الشرطُ الأول لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلا .

ولا يجوز لك أن تزعم أن « لا » في هذا البيت عاملة عمل « إن » وأن « براح » اسمها وهو مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضممة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها وار ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها هملة لما ذكرنا من المناقشة ، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب .
١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قافلا معينا .

اللغة : « تمز » من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .
المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسلى عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تمز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله ، لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا « حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نسكرتان ، وذكرهما جميعا .

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء^(١)، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢)، أي: ليس الحين حين فِرَارٍ، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

١٠٩ - * يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ *

= هذا. وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً.

(١) إما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «ربت» وفي «ثمت» ويقال: زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي. وزيادة التاء في «لات»: أحسن من زيادتها في «ثمت» وفي «ربت» لأن لا بمعنى ليس ومحولة عليها، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلعة» وما يؤدي لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* لَهْنِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ حَائِفٍ *

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، ونسبها إلى قائلها بقوله «وقال التيمي في منصور بن زياد» اهـ فأما التيمي فهو عبد الله بن أيوب، ويكنى أبا محمد، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم، ومدح الفضل بن يحيى، وفيه يقول:

لَعَمْرُكَ مَا الْأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلِ صَنَائِعٍ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشْعًا إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلَّهِ خَاشِعٌ =

= ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمر دل اليتي ، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمر دل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمر دل البربوعى ، والشمر دل البجلي ، والشمر دل الكعبى ، وذكر ثلاثهم الآمدى فى المؤلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات لكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد فى شىء منها .

اللفظة : «لهى» اللف - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شىء يفوتك بعد أن تشارفه « للهمة » أى لأجل لهمة ، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، والهمة - بفتح فسكون - استغاثة ونداء المضطر «مجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

المعنى : إني أنحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجبر من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد .

الإعراب : «لهى» : لطف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وياء التكامل مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلطف «للهمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلطف أو بمحذوف صفة للهمة «يبغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار : مفعول به ليبغى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبغى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبغى «لات» حرف نفى «مجير» فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل مجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، واستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهمة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات مجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بـلات ، فلو قدرت =

فارتفاع « مُجِيرٌ » على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقدير : حين لات له مجير ، أو يُحْصَلُ له مجير ، و « لات » مُهْمَلَةٌ ؛ لعدم دخولها على الزمان ، ومثله قوله :

١١٠ — * لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ *

إذ المبتدأ « ذِكْرَى » وليس بزَمَانٍ .

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت المرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة فعلية ، والأصل أن أساء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل هذا قلنا : إن تقدير « مجير » فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف . ومن هنا تعلم أن « لات » لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزئي الإسناد (وقرأ شرح الشاهد الآتي) .

١١٠ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكالته :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أُمِّ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس .

اللمعة : « هنا » بفتح الهاء وتشديد النون - في الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان « ذكرى » تذكر « جبيرة » اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبرا « طائف » هو الذي يطرق ليلاً ، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه « الأهوال : جمع هول ، وهو الخوف ، وكأنه رآها وهي غشي ففرغ .

اللعن : ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكاناً تذكر فيه حبيبك ، أو تذكر خيالها الذي يفرغك ويخيفك .

الإعراب : « لات » حرف نفي مهمل لا عمل له « هنا » ظرف مكان ، أو زمان متعلق بذكرى الآتي « ذكرى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من =

(١٩ — أوضح للمالك ١)

= ظهورها التمدد، وذكرى مضاف و«جيرة» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، وكأنه قد قال : لات ذكر اك جيرة في هذا المكان أو في هذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول: معطوف على جيرة « جاء » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً، وطائف مضاف و«الأهوال» مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، ويكون قوله « ذكرى جيرة » مبتدأ مؤخرًا، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد بعد « لات » للمهلة، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي الجملة لا يذكرا جميعاً مع لات، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جيرة » والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة .

والأمر الثاني : أن « لات » حرف نفي لاتعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان، فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة في « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة في « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان، وهو غير الأصل في الموضعين، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولها : أن تهمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ما قيل مع ضمه، و« ذكرى جيرة » مبتدأ على الوجهين، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثاني - وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرها من النحاة - أن « هنا » التي تقع بعد « لات » في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة، واسم لات محذوف، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جيرة .

وأما « إن » فإعمالها نادر^(١)، وهو لغة أهل العالية^(٢)، كقول بعضهم :
« إن أحد خير من أحدٍ إلا بالعافية » وكقراءة سعيد (إن الذين تدعون
من دون الله عباداً أمثالكم)^(٣)، وقول الشاعر :

١١١ - * إن هو مستولياً على أحد *

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر
الكوفيين ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء
وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيويه والمبرد ،
فنقل السهيلي الجواز عن سيويه والمنع عن أبي العباس المبرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله
السهيلي ، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، ثم قال
ابن مالك : إن إعمال « إن » النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام ،
وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالية : تطلق على مافوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها .

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ - هذا صدر بيت من المنسرح ، وسنذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر
استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

* إلا على أضغف المجانين *

والثانية :

* إلا على حيزبه الملائين *

والثالثة :

* إلا على حيزبه المناكيس *

اللغة : « مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على
الشيء . وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند =

فصل : وَتَزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ « لَيْسَ » وَ « مَا »^(١) ، نَحْوُ (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟)^(٢)

العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع . وقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستوليا » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم في البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتفاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله تزداد الباء في خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذي يحمل المتكلم على زيادة الباء في خبرها قصده إلى رفع أنت . يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات لكونه لم يسمع أوله ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائماً » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائماً » أو نحوه ، ولكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي - فلن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا قائم ، مثلاً فهذا يجاب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) من الآية ٢٣ من سورة الفاشية ، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بظلام للعبيد) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جلّت كلمته (أليس هذا بالحق) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام . وقوله تعالى (أليس الله بأعلم بالشاكرين) من الآية =

(وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) ^(١) ،

= ٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (أليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود
وقوله سبحانه (أليس الله بعزير ذي انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله
(أليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة البين . وقد ورد مثل ذلك في
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قنينة :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ
ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كُنَيْيُّ إِذَا جَنَّ كَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَنْثَانِ بِنَائِمٍ
ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الْأَخْلَافُ بِالْمُضْغَى مَسَامِيهِمْ إِلَى الْوُشَاقِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
ومثله قول الآخر :

إِنْ يَفْقَهُ عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِفَنٍ
(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد في
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أُمُّ بَوٍّ هَالِكٍ يَنْنُوقُهُ إِذَا ذَكَرْتَهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَفَّتِ
بِأَكْثَرِ مَيِّ لَوْعَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي أَطَامِينَ أَحْشَائِي عَلَى مَا أَجَفَّتِ
ومنه قول بعض الأعراب :

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعْنَتَا : ضَبَرْتُ ، وَمَا هَذَا بِفَعْلٍ شَجَى الْقَلْبِ
ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلُ ، لَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ
ومنه قول الآخر ، وهو حبيب بن الأبرص :

مَا الظَّرْفُ مَيِّ إِلَى مَا لَسْتُ أُمَّاكَ مِمَّا بَدَأَ لِي بِإِنِّي الْأَخْظَرُ طَمَّاحٍ
وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أَنَا بِالْبَاقِي عَلَى الْحَبِّ بِمَنْزَرَةٍ مَرِيضٌ هَرَبٌ يَبْقَى عَلَيْهِ تَوَابُ

وَيَقْلَةً فِي خَيْرٍ^(١) « لا » وكلّ ناسخ مَنِيّ، كقوله :
 ١١٢ — وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ
 بِمَعْنٍ فَعِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) ويزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القم
 الكريم ، وذلك قوله تعالى (ليس البر بأن تأتوا البيوت) في قراءة من نصب البر
 ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
 ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنفى بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ،
 قول الشاعر

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَقِيقُ
 ١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل ؛ السدوسي - يخ
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنْ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَاثٍ
 وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَاةِ
 فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الدَّوَاةِ
 اللغة : « فتيلًا » هو الحيط الدقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكنن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتي « شفيعاً » خبر كن « يوم » منه
 على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و« شفاعة » م
 إليه « بمعن » الباء زائدة، معن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلاً وينصب مفعلاً
 وفاعله ضمير مستتر فيه « فتيلًا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمعن «
 صفة لسواد ، وإن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » الناف
 تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ

= واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذاً - في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لاخير بخير بعده النار» وهذا إذا لم تجعل الباء بمعنى في ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية ، وكان الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
والبيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأديين باسم «لامية العرب» وأود به :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَا مِثْلُ
اللغة : «أقيموا صدور مطيئكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي . يقول : جدوا في أمركم وانتهوا من رقتكم «فإنني إلى قوم سواكم - إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيك وإقراركم بالضمخ لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم .
الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث «الأيدى» نائب فاعل لد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء رائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ .
=

وقوله :

* فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَرٍ *

— ١١٤ —

== الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : في قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي لم ، والثاني في قوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعال التفضيل ولكن المراد . . . سعى الصفة الحالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفجر يقضي أن ينشئ عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفي الزيادة فيها عن غيره - على ما هو معنى صيغته أفعّل - لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتي ذلك موضحاً مفصلاً في بابه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » المنهى قول عبيد بن الأبرس :

يَا صَاحِبَ مَهْلًا ، أَقِلِّ الْعَذْلَ يَا صَاحِبَ
وَقَوْلِ الْحَطِيطَةِ :

فَإِلَّا يَسْكُنُ مَالِي بَاتٍ فَإِنِّي سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا بَنَ مَهْلِيلٍ
١١٤ — هذا يحجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، يرثى فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعاني » أراد استصرخني وطلب أن أغثه « وأخيل بيني وبينه » أي : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة - وهو الرجل الجبان اللثيم الذي القاعد عن الحرب والكارم .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأخيل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبنى =

وَيَنْذُرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ « إِنْ » وَ « لَكِنْ » وَ « آتَتْ » فِي قَوْلِهِ :

١١٥ — * فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ *

على السكون في محل نصب يبعد الآتي « دعائي » دعا : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أخى ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يحدني » يحد : فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول أول ليحد « يبعد » الباء حرف جر زائد ، وقعد : مفعول ثانٍ ليحد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الشاهد فيه : قوله « يبعد » حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليحد الذي أصله الخبر .

١١٥ — هذا تنجز بيت من الطويلين ، ومصدره قوله :

* فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حَقِيقَةً لَا تُلَاقِيهَا *

وهذا البيت من كلفة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :

خَالِي مَرَّأِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَفْخِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ

اللفظة : « تَنَا » تبع ، والدأى : البعد « عنها » الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذي رويناه لك « المحرب » اسم فاعل من التجربة ، وعلى الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان ، ومتعرف وجهه « حقيقة » مدة . المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لأتراها نقصت عهدك ، وانخلعت من مودتك ، وأنت خير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « تَنَا » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، عنها « جار ومجرور متعلق بتَنَا » حقيقة « ظرف زمان منصوب بتَنَا أيضاً « لا » نافية « تلاقى » تلاق : فعل مضارع بدل من تَنَا ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره =

وقوله :

* وَالْكَرْنَ أَجْرًا لَوْ قَعَلْتَ بِهِيْنِ *

— ١١٦ —

= أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به «فإنك» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح في محل نصب « بما » من : حرف جر ، وما : مصدرية « أحدثت » أحدث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمجرب الآتي ، ويجوز أن تكون « ما » اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة « أحدثت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والتاء من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذي أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل « بالمجرب » الباء حرف جر زائد ، والمجرب : خبر إن ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بالمجرب » حيث زاد الباء الجارة في خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل « المجرب » اسم فاعل . وكأنه قد قال ؛ فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل « المجرب » بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلي ، وهي مع مجرورها متعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال ؛ فإنك كأن بمكان التجربة .

ومنهم من أبقى « المجرب » مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلي معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال ؛ فإنك كأن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها . فاعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ *

وقد أنشد أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

١١٧ — * أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَبَشِ اللَّذِيذَ يَدَأْتُمِرْ *

معين ، وقد بحث طويلا فلم أعث له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف ، وأصله هيون - يباء ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت . الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير : لو فعلت لنت جزاءه ، مثلاً . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبني للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق ب ينكر « والأجر » الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة التون ، وزايدتها في هذا للوضع نادرة .

١١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ *

وهذا بيت من كلة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي وقومه بنى كليب ، ويعيرهم بأنهم يأتون الآن ، وقبل البيت للمستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كَلَيْبٍ إِذَا جَنَّ كَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَحْدِ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ

اللغة : « جن ليله » معناه ستره وأظلم عليه « الأتان » هي أنثى الحمار ، وجمعها أنن ، مثل سحاب وسحب « اقلولى » فسرّه العيني بقوله « أى ارتفع السكبي عليها ، أى على الأتان » اه . والذي في اللسان تفسير اقلولى بانكش ، و « أقردت » ذلت وخضعت =

وإنما دخلت في خبر « أن » في (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّزْ بَخْلَقِهِنَّ بِقَادِرٍ)^(١) لما كان « أو لم يروا أن الله » في معنى « أو ليس الله » .

= الإعراب : « بقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « كلي » في البيت السابق عليه « إذا » ظرفا يستقبل من الزمان « اقلولي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « يعود إلى كلي أيضا » عليها « جاز » ومجرور متعلق باقلولي ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأتات ، جملة اقلولي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « وأفردت » الواو حرف عطف ، أفرد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأتات ، والجملة في محل جر معطوفة على جملة اقلولي « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « ذا » اسم إشارة اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف ، يان عليه أو نعت له « اللذيذ » نعت للعيش « بدائم » الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة « ليت » واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « ليت ذا العيش بدائم » حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا يلسج متكلم على منوالها .

ونزوى هذه العبارة « ألا هل أخو عيش لذئ بدائم » وفيها يادة الباء في خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام . أما المبتدأ فهو قوله « أخو عيش » وأما خبره فهو قوله « بدائم » وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام - وهو قوله « هل » - على ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي ، ويحتمل قل : ما أخو عيش لذئ بدائم ، قاله شراح التسهيل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدلل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحا به في آية أخرى ، وهي قوله تعالى (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) من الآية ٨١ من سورة يس .

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية السكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلامَ كلمةً .
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ،
وهو ثلاثة : كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ ، وهو
ثلاثة : عَسَى ^(١) ، وَاخْلَوْلَقَ ، وَحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو
كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ .

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات الفعل أن « عسى » فعل
دال على الرجاء ، وذكر في باب إن وأخواتها « عسى » حرفاً من الحروف الثمانية ،
وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول السكوفيين
وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلباً يرى هذا ،
وملخص منذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى
لعل ، ولا تنصرف كما أن لعل كذلك لا تنصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وحب
أن تكون عسى مثلها حرفاً دائماً ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع
الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن سواها قول صخر بن العود الخضرى
(وهو الشاهد رقم ١٣٣ الآتى في باب إن وأخواتها) :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَرُكَ كَاسٍ وَعَلَيْهَا تَشَكُّى فَيَأْتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا
وهنه قول الراجز :

تَقُولُ لِيَنِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَتَيْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

ومنه قول عمران بن حطان الخارجى :

وَلِي نَفْسٌ تُفَارِغُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثانى : يرفع الابتداء ويصحب الخبر - وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب
وهو باب أفعال المقاربة - وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كثناء
الفاعل فى نعو قوله تعالى : (يهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض) وأما
جمودها ودالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من الأفعال
يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك حامد ، لم يخرج ذلك عنه فقلت ، أليست =

وَيَعْمَلَنَّ عَمَل « كان » ، إلا أن خبرَهُنَّ يجب كونه جملةً ، وَشَدَّ مجيئه مفرداً بعد « كاد » و « عسى » ، كقوله :

١١٨ — * فَأُبْتُ إِلَى فَنَّهُمْ وَمَا كِدْتُ آثِبًا *

== حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذي ذكرناه - من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما فعل ، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأثموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .
وفد ذكر المؤلف « عسى » هنا في باب أفعال المقاربة على أنها فعل . وذكرها في باب « إن » على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أفعال للنحاة :

الأول : أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه للتأخرون
والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها ، وهو قول جمهرة الكوفيين وتعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في الآيات التي رويناهما لك في مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا يتسع وقتك للاحتجاج لكل رأي ، ونخرج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين ١٣٢ و ١٣٣ الآيتين في باب إن وأخواتها) .

١١٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَمْ مِثْلَهَا قَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ *

والبيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسه ، وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَاءَ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرُ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسمه قبلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تنأسف وتتعزى على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . =

وقولهم : « عَمَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا ^(١) » .

= وقصة ذلك أن بني الحيان-وهم حى من هذيل- وجدوا تأبط شرآ يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فغشى أن يقع في أيديهم ، فالتحقى من الجبل ناحية بعبدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحطة فارقتها وهى تتلف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المنسكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آثبا » خبره ، والجملة في محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمير لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كم « وهى » الواو واو الحال ، والضمير « مدها » مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آثبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر . ولكنه أنى بخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آثبا » .

(١) هذا مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قويم فى ثار ، فانهار عليهم ، فثانوا جميعا ، فضربوه مثلا لكل ما يحش منه الشر . ثم ثنات به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرج « سيويه » وأبو على أن « أبؤسا » خبر عسى ، وذكر أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول الهجورة . وحمل ابن الأعرابي « أبؤسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبؤسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابي وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يغلب اقتران الفعل المضارع الواقع خبرا اسمى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل =

وأما (فَطْفِقَ مَسْحًا) ^(١) فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا .
وشرطُ الجملة : أن تكونَ فِعْلِيَّةً ، وَشَدَّ مجيء الأسمية بعد « جَعَلَ »
في قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبًا

== وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يَأْتِي أَبُؤْسَ »
ولو قدروه « يَأْتِي أَبُؤْسًا » لقلت المحذوفات ، ولعلمهم غفلوا عن أن « آتَى » يتعدى إلى
للمفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله
أن يقدر : عسى الغور يئأس أبؤساً ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى :
(فَطْفِقْ مَسْحًا) أى يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .
وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخریجات ،
ف قيل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل :
مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف ،
(١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولم
ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قُلُوص » بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل »
يروى في مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ،
والكور - بضم الكاف - الرحل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو
الجماعة من الإبل « مرتعها » المرتع : المكان الذى ترعى النعم فيه .
المعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق
الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فهم أبدا ترعى قريباً من الأكوار . وإنما
نوضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث
« قُلُوص » اسم جعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ،
وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب ==

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحدها : أن يكون رافعاً لضمير الأسم^(١) ، فأما قوله :

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ بُثْقَلِي

قَوْنِي

الآتي «مرتعا» مرتع: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قلوص بن سهيل مضاف إليه «قريب» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل. الشاهد فيه: قوله «جعلت قلوص... مرتعا قريب» حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية - وهي قوله «مرتعا قريب» - ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال: وقد جعلت... يقرب مرتعا، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله.

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن «جعل» في هذا البيت ليست هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعالية فعلها مضارع، ولكن جعل في هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره، وعليه يكون قوله «قلوص» فاعلا، وقوله «مرتعا قريب» جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من الفاعل، والرباط هو الضمير المجزوء محلا بالإضافة، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه. ومنهم من يجعل «جعل» فعلا ناسبا بمعنى صار الذي هو من أخوات كان، و«قلوص» اسمه. وجملة «مرتعا قريب» في محل نصب خبره، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً، لأن كلامنا في «جعل» التي معناها الشروع في العمل، لا في «جعل» بمعنى التحول من حال إلى حال.

(١) الأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل في الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها، أو شرع فيه، فلها كان مما لا بد منه في استعمالها أن يكون التضمير في خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه.

١٢٠ - هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه :

(٢٠ - أوضح السالك ١)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وهذا البيت من كلام عمرو بن أحرر الباهلي ، وقد ذكره المرزباني في كتابه
« الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء » ويروى بيت مثله في كلام أبي حية النيمري ،
وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِي ، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
اللغة : « يثقل » يجهدني ويتعبني ويعيبنى « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض -
بفتح فسكون - كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح
السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى النمل وهو الذي أخذ منه الشراب
وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء
المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام ؛ فعل
ماض ، وتاء للمتكلم فاعله « يثقلني » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به
ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو
الظاهر ، وستعرف ما فيه من الفساد « فأنهض » الفاء حرف عطف ، أنهض ؛ فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ،
وننهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع
الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير
مرتضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لا ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ،
لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم
جعل ، وكان حقه أن يقوله « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له
هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من
الخبر أعاده إلى البدل لا إلى المبدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يثقلني ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ — وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أُبْثُّ نُسَكَّمُنِي أَحْجَارَهُ وَمَلَاعِبُهُ

= جعل ، وثوبى بدل منه ، وجملة يثقلنى فى محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذى هو فاعل يثقل عائد إلى ثوبى ، وفى هذه اللوحة الكفاية والمقنع . وتمام الكلام فى شرحنا على الأشمونى .

١٢١ — هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لذى الرمة — غيلان بن عقبة — ومطلع هذه الكلمة قوله ؛

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِمَيْتَةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقفا ، ووقفنها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو فى البيت متعد « ربع » الربع — بفتح الراء وسكون الباء — الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة — أدعوله بالسفيا ، أى : أقول سقالك الله « أبثه » أظهر له من بئى ، والبث — بفتح الباء — الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب — بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة — وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « مما » جار ومجرور متعلق بقوله تسكلمنى الآلى « أبثه » أبث : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المحرورة محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : مما أبثه إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بئى إياه « تسكلمنى » تسكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وياء التسكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تسكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « تسكلمنى أحجاره » من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحجاره بدلان من اسمي جعل وكاد ، ويجوز في «عسى» خاصة
أن ترفع السبى^(١) ، كقوله :

١٢٢ — * وَمَاذَا عَمَى الْحِجَاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *

يروي بنصب « جهده » ورفعه .

== في محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السبى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم . وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه في الإعراب وفي شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح المرضي أن يجعل « أحجاره » بدلا من الضمير المستتر في « كاد » العائد إلى الرفع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل في حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسبى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ، وانظر إلى قوله « جهده » في رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى .

١٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ *

وقد نسب العيني هذا البيت لفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولا هو مروي في شعره . والصواب — كما قال ياقوت الرومي — أن البيت للبرج التميمي ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللمعة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

المنى : ينكر أن يكون للحجاج يدتناله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز

==

حدود ولايته .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم السكسائي أن « ما » وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر المبتدأ ، وليس بشيء « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يبلغ » فعل مضارع «جهده» جهد : يروي مرفوعاً ومنصوباً ، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه ، هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « جاوزنا » فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع — في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية .
وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف في هذا الموضع العلامة أبو حيان في كتابه « النكت الحسان » حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع في جميع هذه الأفعال أن تكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لمن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه سكر رواية رفع « جهده » في هذا البيت ، ولكن متى كانت الرواية عن العلماء لأثبتات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور من العلماء . وبها يبطل ما ذهب إليه ، كذا قيل ، ولأبي حيان أن يقول البيت بمنزلة ما أورد المحاجة به البيهقي السابقين ، فيجعل « جهده » بدلاً من ضمير مستتر في « يبلغ » تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فأعرف بذلك وتأمله .

الثاني : أن يكون مضارعاً ، وَشَدَّ في « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما : « فجعل الرجل إذا لم يَسْتَطِيعَ أن يخرج أرسل رسولاً »^(١).

الثالث : أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حرى أو اخلوق ، نحو « حرى زيد أن يأتي » و « اخلوقت السماء أن تمطر »^(٢) ، وأن يكون

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف - مع ذلك - أنها تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم - مع هذا - أن مرتبة العامل أن يكون قبل المفعول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام : فجعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد - وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه .
أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .
وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .
وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ، أو ينعت به اسم الذات ، أو يجيء حالاً منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ، فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولستقطت من الكلام أحيانا ، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجَرَّدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى الشَّرُوعِ ، نَحْوُ (وَطَفَقَا يَخْصِمَانِ)^(١) ،
وَالغَالِبُ فِي خَيْرِ « عَسَى » وَ « أَوْشَكَ » الْاقْتِرَانُ بِهَا ، نَحْوُ (عَسَى رَبُّكُمْ
أَنْ يَرْحَمَكُمْ)^(٢) ، وَقَوْلُهُ :

١٢٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَمِنَ الْآيَةِ ١٢١ مِنْ سُورَةِ طه .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

١٢٣ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ ثَعَالِبٌ فِي أَمَالِهِ عَنْ ابْنِ
الْأَشْرَاجِيِّ . وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَحَدٍ ، وَقَبْلَهُ .

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالتَّمَسَّ نَكْفَيْكَ فَضَاءَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ
الْمَعْنَى : إِنْ مِنْ طَسَعَ النَّاسُ أَنْتُمْ لَوْ سَأَلُوا أَنْ يَعْطُوا أَلَهُ . شَيْءٌ وَأَهْوَنُهَا خَطَرًا
وَأَقْفَاهُ قِيَمَةً لَمَّا أَجَابُوا ، بَلْ لَهُمْ لِيَمْنَعُونَ وَيَمْلُونَ السُّؤَالَ .

الْإِعْرَابُ : « وَلَوْ » شَرْطٌ عَيْرٌ جَازِمَةٌ « سُئِلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فَعِلُ
الشَّرْطِ « النَّاسُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « التُّرَابَ » مَفْعُولٌ ثَانٍ « لَأَوْشَكُوا »
الْإِلَامُ وَاقِعَةٌ فِي حَوَابِ « لَوْ » وَأَوْشَكَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ اسْمُهُ « إِذَا »
ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الزَّمَانِ « قِيلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « هَاتُوا » فِعْلٌ أَمْرٌ
وَفَاعِلُهُ ، وَجُمْلَتُهُمَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٌ فَاعِلٌ لِقِيلَ . وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ
جَرٍّ بِإِضَافَةِ « إِذَا » إِلَيْهَا ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ لَامَحَلِّ
لَهَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَوْشَكَ مَعَ مَرْفُوعِهَا وَخَبَرُهَا « أَنْ » مُصَدَّرِيَّةٌ « يَمَلُّوا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ
مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرُ أَوْشَكَ « وَيَمْنَعُوا »
مَسْطُوفٌ عَلَى أَوْشَكُوا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : يَسْتَشْهِدُ الْحَقُّ هَذَا الْبَيْتَ وَنَحْوَهُ عَلَى أَمْرِي :

الْأَوَّلُ : فِي قَوْلِهِ لَأَوْشَكُوا حَيْثُ نَزِدَ « أَوْشَكَ » بِصِغَةِ الْمَادِيِّ ، وَهَرُ يَرُدُّ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ
وَأَبِي عَلَى الَّذِينَ أَنْكَرُوا اسْتِعْمَالَ « أَوْشَكَ » وَرَعِمَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ إِلَّا
« بَوْشَكَ » الْمَضْرُوعِ ، وَبِشَيْئَيْنِ لِلشَّارِحِ ذَكَرَ هَذَا : وَسَيُفَرِّدُ أَنَّ الْمَضَارِعَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا . =

والتجرؤ قليلٌ، كقوله :

١٢٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أو شك » جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشُّبْقَى وَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلبة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشِ الْكَرْبِيَّةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لهدبة بن خشرم العذري ، من قصيدة قالها وهو في الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشعري في حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي القالي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَالَكَ الْمَشِيبُ ؟

يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فَوْأَدِي إِذَا ذُهِلَتْ قَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْي » البعد « الكرب » الهم والغم « أمسبت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم وكان معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم « عسى » مرفوع بالاضمة الظاهرة « الذي » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسم وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة للفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في =

وقوله :

١٢٥ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

= محل نصب خبر يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و « وراءه » متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبيا وهو متمنع بالإجماع .
الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مِنْهُمْ جَوْنِ الرَّبِّ بَابِ سَكُوبٍ
وقول الآخر :فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا ، وَآلِ كِنْ عَسَى يَفْضَحُ بِي حَقِّي لَيْثِمُ
وقول أعرابي ، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَيْرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلَّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِجَارُهَا

(محلقة : حلقت شعرها في أعمال الحج . أوحيت ترمى جوارها : أي في مكان رمى الجوار)
١٢٥ — هذا بيت من المنسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٧٩) .

اللاغة : « منيته » النية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر النون - وهي الغفلة

« يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائنه في بعض غفلاته .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر »

فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ،

الجملة لا محل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف

والهاء مضاف إليه « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض

مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه =

وكاد وكرب بالعكس ، فمن الغالب قواه تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (٣) ،
وقول الشاعر :

١٢٦ — * كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

= « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي للعناية مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر « يوشك » .
الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا دليل .
(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الخفيف ، ونجزه ، لـ

* حِينَ قَنَّ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضِبَتْ *

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للسكاجبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المحيدين .

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع « وشت » ، وهر النمام الساعى بالإفساد والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال » . وهو اللطم في الحجة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر والأنثى كصبور .

الماضي : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالفساد بيني وبين من أحبا أنها غاضبة علي .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجري مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة « تبدأ والخبر في محل نصب مقول القول . وحالة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » جملة فعلية ، وكان فيها فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » .

ومن القليل قوله :

١٢٧ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ *

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزة قوله :

* إِذْ غَدَا حَشْوَ رِبْطَةٍ وَبُرُودِ *

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كثة لمحمد بن منذر ، ولي بن مبير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك المهدى العباسي ومدحه ، ومات في أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي . وكان ابن منذر يهواه ، وكان هو يحب ابن منذر ويشغف به ويعينه على ديناه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَاقِيَ الْحَمَامِ قَمُودِ مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ حُلُودِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنْ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِإِلْمِهِدُودِ

كَتَبَتْ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّفْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى في مكانه « تفيض » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاضت نفسه ؛ إلا الأصمعي فأبى أن تقول إلا « فاض فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعي أسد ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا وَتَحْشَى حَامًا فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقوله « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة — الملاء إذا كانت قطعة واحدة ،

وأراد بها الأكفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماض من الزمان متعلق بقوله =

وقوله :

١٢٨ — * وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَأُهَا أَنْ تَقَطَّعَا *

ولم يذكر سيديويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن .

= « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِثْلًا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُفْنُوا الشُّبُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ عَقَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَاتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ ضُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه : « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلا في الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو في ذلك تابع لسيديويه .

١٢٨ — هذا يخز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* سَقَامًا دَوُّوا الْأَحْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّامِ *

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسدي ، من كلة له يهجو بها براهيم بن إسماعيل ابن المغيرة وإلى المدينة من قبر هشام بن زيد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسياط — وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُ بِأَنْ تَبْرَحَ عَا
نَقَائِدَ بُوَيْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ اضْرَعَا =

== اللغة : « بأن تترعرا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . و يروى تترعرا براءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم في الكرم عرق ثابت ، فهم لا يتحركون للبذل ولا تنهش نفوسهم للمعروف « نقائذ » جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، و يروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجلا » - بفتح فسكون - الدلو مادام فيها الماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير ، ولا يقال حينئذ سجيل . والعرب - بفتح النون المعجمة وسكون الراء المهملة - وكذلك الذنوب - بفتح الدال المعجمة - مثل السجيل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم . ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثر وأبانية فلا يوجدون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتقى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويفسد بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء لتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التائين ، وأصله تقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أعناق ، والجملة فى محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كربت » فعلا ماضيا ، سقاها ، وأصله تقطعا .

فصل : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)^(١) ، و « أوشك » كقوله :

* بُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيقِهِ *^(٢)

وهو أكثر استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب ، و طَفِقَ يَطْفِقُ كعلم يعلم ، و « جَعَلَ » حكى الكسائي « إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ بَجْهٍ » .

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ - * وَإِنِّي ، يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ *

= وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَثُورَا

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا (وهو الشاهد رقم ١٢٥) ، وعمل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل المضارع من « أوشك » واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه . وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد (١٢٣) .

١٢٩ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَمُوتُ أَيْ يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْتَبِلَ عَانِدٌ
قَذِبْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعُورَاهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — * أُبُتِّيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمٍ * *

= فَإِنْ تُرَكْتَ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي

وَتَشْرَى إِذَا مَا حُمُحَّتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عائد » يقال : عرق عائد ، إذا سال فلم يكدر يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستعاضة فقال : إنه عرق عائد « فذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » فذاها « تشرى » تلج « حُمُحَّتْهَا » حركتها « المراد » جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالراء والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أي » معمول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أي حزينا « يوم » مصوب ، عن الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ، يوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإني » إن : حرف تأكيد ونصب ، والياء اسمها « بقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أوفن بقينا » « لهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذي » جار ويجرر متعقبا برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره . والجملة لا محل لها صلة الموصول . والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واجبه ضمير مستتر به جوازا . وتقدر الكلام : الذي أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهجرة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل انشأ اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وهل : إن الصواب أنه « كابد » بالياء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذي سويبه فيما يلي العلامة المؤلف .

١٣٠ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قبله :

* فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ *

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي ، أحد بني حنظلة ، وبعده قوله :

أَوْصِيكَ إِيصَاءَ أَمْرِي لَكَ نَاصِحِ طَيْنِ رَبِّبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُعْجَلِ
اللغة : « أبني » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بنو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أضيف إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، حذفنا الثانية منهن التي هي لام الكلمة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء المتكلم لأنها كله برأسها ، ويروى في مكان هذه الكلمة « أجيبيل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة - بضم الميم - وهي الحصلة من خصال الكرم ، ويروى في مكانه « إلى العظام » والعظام : جمع عظيمة « فاعجل » لاتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعي سريعا . ويروى في مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طين » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون - وهو الحاذق البصير بالأمور الخبير بعواقبها ، ويروى في مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو بمعناه « ربب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبني » الممزة للنداء ، بني : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » أبا : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير القائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبنى المجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة في جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراف جواب إذا .

و «أَوْشَكَ» كقوله :

١٣١ — * فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا * *

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير للمستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب (هو) في يومه يموت » وقد أنكر جمهرة العلماء - وتبعهم المصنف - هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، ودكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل لحسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَتَمْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي *

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه .

اللمة : «العوادي» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحداها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستحول دونها الموانع ، وتصرف عن لقاءها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى . فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتمدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع = (٢١ — أوضح السالك ١)

والصوابُ أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - من المُسْكَابَةِ وَالْعَمَلِ ، وهو اسمٌ غيرٌ^(١) جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب^(٢) في شرح ديوان كُتَيْر .

وأن كارباً في البيت الثاني اسمٌ فاعلٌ كَرَبَ التامة في نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرُبَ ، وبهذا جزم الجوهري .

واستعمل مصدرَ لائتين ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوقًا

= بضمّة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادي » فاعل تعدو .
الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما يعمل فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر للأخوذ من أن المصدرية وما بعدها .
وفي هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترب بأن المصدرية كما يقترب بها أصله .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لما ذكر للصنف ولما ذكرنا قول أبي سهم الهذلي :
قَمْوَشِيكَةً أَرْضُنَا أَنْ تَمُودَ خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا
الشاهد فيه : قوله « فوشكة » وهو اسم الفاعل للوث من أوشك ، واسمه قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذي وقع خبراً له اقترن بأن كما يقترب بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل .
(٢) في عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشيء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عمن قال طَفِقَ بالفتح ، وطَفَقًا ممن قال طَفِقَ بالكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً .

فصل : وتختص « عسى » و « اخلوق » و « أوشك » بجواز إسنادهن إلى « أَنْ يُفْعَلَ » مُسْتَفْتًى به عن الخبر ، نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا)^(١) ، وينبئ على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخر عنها « أَنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جاز تقديرُها خالية من ضمير ذلك الاسم ، فتكون مُسْنَدَةً إلى « أَنْ » والفعل مُسْتَفْتًى بهما عن الخبر ، وجاز تقديرُها مسندة إلى الضمير ، وتكون « أَنْ » والفعلُ في موضع نصب على الخبر . ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، فنقول على تقدير الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا » و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » ، وتقول على تقدير انطوائٍ من الضمير « عسى » في الجمع ، وهو الأنصَحُ ، قال الله تعالى : (لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ)^(٢) .

الثاني : أنه إذا ولى إحداهن « أَنْ » والفعلُ وتأخرَ عنهما اسم هو المُسْنَدُ إليه في المعنى ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز في ذلك الفعلُ أن يُقَدَّرَ خاليًا من الضمير ؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الأسم ، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعلُ مُسْتَفْتًى بهما عن الخبر ، وأن يُقَدَّرَ^(٣) مَحْمَلًا لضمير ذلك الأسم ، فيكون الأسم

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٣) أى الفعل المنصوب بأن المصدرية .

مرفوعاً بعسى ، وتكون « أن » والفعلُ في موضع نصب على الخبرية ، ومنع السكوتين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر ، وأجازه المبرد والسبب في الفارسي .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيت والتثنية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عسى أن يقوموا أخواك » و « عسى أن يقوموا إخوانك » و « عسى أن يقيموا نسوتك » و « عسى أن تطلع الشمس » بالتأنيت لا غير^(١) ، وعلى الوجه الآخر تؤحد « يقوم » وتؤنث « تطلع » أو تذكره^(٢) .

مسألة — يجوز كسر سين « عسى » خلافاً لأبي عبيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي ، بل يقتيد بأن تُسند إلى التاء أو النون أو نا ، نحو (هل عسيتم إن كتب)^(٣) (فهل عسيتم إن توليتم)^(٤) ، قرأها نافع بالكسر ، وغيره بالفتح ، وهو المختار .

(١) لأن « تطلع » حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس والشمس مجازي التأنيت . وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيت وجب تأنيته .
(٢) إنما وجب أن توحده « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة ثنية ولا علامة جمع ، وإنما جاز في « تطلع » التذكير والتأنيت لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيت ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيت جاز إلحاق تاء التأنيت به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد (القتال) .

هذا باب الأَحرُفِ الثَّمَانِيَةِ

الداخلَة على المبتدأ والخبر^(١)

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأحراف عما هو الأصل الثابت المتقرر ؟
فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحراف للفعل ، فافتضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل عمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأحراف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأحراف الفعل شها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا يحيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبالية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إني ، وأنى ، وليتنى ، ولعلنى ، وكأنى ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به بياء المتكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكدت ، وكأن يدل على معنى شبهت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من اليمين مرفوعاً والثاني منصوباً كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوباً وكان الثاني وهو خبرها مرفوعاً .

فالجواب أنه لما قوى شهاها بالفعل ، ولم تكن أفعالا في الحقيقة ، خافوا إذا هم جاءوا بمعمولها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب ، والتزموا ذلك التزاماً لم يخالفوه ، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفاً وأنها أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع خبره ويسمى خبرها^(١) .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفى فى الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفى لو لم يكن فى العربية أفعال جامدة لا تصرف ، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحذا ، فأما وفى العربية أفعال لا تصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفى فى إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ما ذكرنا .
(١) وهنا أمران يجب أن تنتبه لهما .

(الأول) أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعجيبة كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أى الوقوع فى صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » فى قول الأخطل التغلبى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، فإنها ضمير شأن محذوف ، ومن : اغمم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، والمبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لأن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب السكسائى الذى يميز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل على هذا « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها . وهو مبنى على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى : (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه : (إن الله نعماء يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ أَيْلِكُمْ نَامًا =

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول في شأنهم لانهسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا نهسبوا ليلهم - إلخ ، وكذلك الباقي .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيها إذا خلفت نحو قوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

والأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (ويلسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَمَّاتِ ، وَلَمَّاتِ
خَطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وبقول محمد بن ذؤيب العماني اللقيمي الراجز :
كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا
وبقول الآخر :

* يَا كَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

وبقول الشاعر ، ويلسب إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئِي أَنَا نَا رَسُولُهُ

سِوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَذْفَمًا

إِذْ نَرَدُّ نَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُسْكُتُهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وَلَمَّا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزء من بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .

=

فالأول والثاني « إن » و « أن » وهما لتوكيد النسبة وَتَقِي الشكَّ عنها والإنكار لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثاني نحو « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ »^(١) .
والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد^(٢) ، لأنه مركب من الكاف وأن .
والخامس « كَأَنَّ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُمُرٌ^(٣) نحو « كَأَنَّ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ « كَأَنَّ لِي مَالًا فَأُحْيِي مِنْهُ » .

= وجمهرة النحاة لا يسمون ذلك كله ، وعندهم أن المنسوب الثاني منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسدا ، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفي هذه الشواهد تخريجات أخرى غير ما ذكرنا .
(١) ومن ذلك قول الحماسي :

قَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ
(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه. عند البصريين ، وزعم السكوفيون أن « كأن » كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَسْكَةٍ مُقَشَّعًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ
وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب ، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي .

(٣) الفرق بين مالا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا في مجرى العادة كرجوع الشباب لمن طعن في السن ، والثاني يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع ، ومن ذلك تلهم أن « لبت » لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع ، فلا تقول « لبت غدا يجيء » .

والسادس « أَمَلٌ » وهو للتوقع ، وَغَبَرَ عَنْهُ قوم بالترجى في المحبوب نحو (أَمَلٌ) اللهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا^(١) ، أو الإشفاق في المكروه نحو (فَلَمَّا لَكَ تَاخِيعُ نَفْسِكَ)^(٢) ، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى » ومنه (أَمَلَهُ يُتَذَكَّرُ)^(٣) ، قال الكوفيون : وللاستفهام نحو (وَمَا يُذَرِّبُكَ أَمَلُهُ بِزُرْكَشِي)^(٤) ، وَعُقِيلُ تَجِيزُ جَرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة^(٥) .

والسابع « عَسَى » في لَفْظِيَّةٍ ، وهي بمعنى لعل ، وشرطُ انمائه أن يكون ضميراً ، كقوله :

١٣٢ — * فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا *

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتي شرح ذلك في باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد

رقم ٢٨٨ .

١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَشَكَّى فَأَتَيْ نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي .

اللغة : « تشكى » أصله تشكى - بتاءين - بحذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير في فصيح كلام العرب ، وفي التنزيل العزيز (فَأَنْذَرْتَكُمْ نَاراً تَلْظِي) ومعنى « تشكى » يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول : عاد فلان فلانا يعود عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : أرجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه ، ليكون ذلك وسيلة يراها بسببها ، وهي أمنية سخيصة

=

وقوله :

* أَقُولُ لَهَا : كَعَلَى أَوْ عَسَانِي * — ١٣٣

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعلها » الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تفككى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فآتى » الفاء عاطفة ، آتى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتى ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فأعودها » الفاء حرف عطف ، أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها ما بعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر :

وهذا رأى سيوبه رحمه الله فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يحىء حرفا دالا على الترجى فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبیت الشاهد يدل على صحة هذا المذهب ، ويلزمه أن يكون لفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي ، وزعما أن « عسى » تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكر أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموى ، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريبا في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٣٠١ من هذا الجزء) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي ، وصدره قوله :

* وَلِي نَفْسٌ تُفَاذِرُنِي إِذَا مَا *

.

== وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَمَّا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيويه (٣٨٨/١) ورواه على ما ذكرناه أخيراً ، وتبعه في ذلك الأعلام .
اللغة : « تنازعني » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال
« لعل » أراد لعل أتورط في الملاذم الردية ، أو لعل أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعني » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إذا » ظرف متعلق بتنازع ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعل » حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعل أتورط في منال الشروع ، مثلاً ، والجملة في محل نصب مفعول القول « أو » حرف عطف « عساني » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلا أنه يقترب بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله « عساني » فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عساني أن أرجع إليها » أو « عساني أن أنال ما أشتي » ، مثلاً .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » في محل نصب محمىء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إنني ولعلني وليتني ، ولو كان الضمير خبراً لعسى ، وكان عسى فعلاً - كما يقول اللبرد والفارسي - لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي .

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي ، ونَقَلَهُ عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفَعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّراج في إطلاق القول بحرفيته .
والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي .

ولا يتقَدَّمُ خَبَرُهُنَّ مطلقاً^(١) ، ولا يتوسَّطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »^(٢) ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو (إنَّ لَدَيْنَا

(١) قد عرفت - بما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب - السر الذي من أجله نحاشي العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسماؤها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأهم التزاموا ذلك التزاما لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا حالة واحدة ، وهي أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام .

(٢) السر في امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تاليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، فلمات شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاها اسم مرفوع نحو « عسى أن يلقاك الخير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون « أن » المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة ، والثاني : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففي الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهيمة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

نَسْكَالًا^(١) ، (إِنْ فِي ذَلِكَ تَعْبِيرٌ)^(٢) .

فصل : تتعین « إِنْ » المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدداً ومسداً معموليها ، و « أَنْ » المفتوحة حيث يجب ذلك ، وَيَجُوزُ أَنْ إِنْ صَحَّ الاعتباران^(٣) .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) ونحو قولك « لا في الدار زيد ولا في المسجد » وأما « لا » التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إِنْ » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إِنْ أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك في موضعين ، الأول : أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إِنْ فِي الدار مالُكها » إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، والموضع الثاني : أن يقترن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) وقوله جلت كلمته (وَإِنْ لَكَ لَأَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ) . وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه (وَإِنَّكَ لَإِلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إِنْ إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، وجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أَنْ » المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد ، بخلاف « إِنْ » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً ، ومن أجل هذا وجب في أَنْ المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وهما أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول : أن المصدر المنسبك من « أَنْ » المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إِنْ كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها ، وهو مصدر كان مضافاً إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر السكون ، إذا كان جامداً ، =

فالأول في عشرة ، وهي :

(١) أن تقع في الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(١) ، ومنه (أَلَا^(٢)) « إن أولياء الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون »^(٣) .

فنعو « يسرني أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرني اجتهادك ، ونحو « يسرني أنك أسد » يكون التقدير : يسرني كونك أسدا . والأمر الثاني : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة « أن » تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالفاعل ونائبه والبتداء والمجرور بالحرف والمضاف إليه - إذا لم يكن المضاف مضافا لفاعل أو نائبه - كل هذه لا تكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبدل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذي يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سيذكرها المؤلف إلى ما تنضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

(١) من الآية ١ من سورة القدر

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » في أول الكلام لا يسبقها شيء كآلية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكما ، وذلك إذا وقعت « إن » في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل « ألا » الاستفاحية كآلية الثانية ، وإنما وجب الكسر هنا ليكون الكلام مقيدا ، إذ لو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بخبر خبر .

- (٢) أو تالية لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنِّ زَيْدًا جَالِسٌ » .
 (٣) أو لإذ ، كـ « جِئْتُكَ إِذْ إِنِّ زَيْدًا أَمِيرٌ »^(١) .
 (٤) أو لموصول ، نحو (مَا إِنِّ مَفَاتِيحَهُ كَفَنُوه)^(٢) ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصَّلَاةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَأْضِلُّ »^(٣) ، وقولهم : « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنِّ حِرَاءَ مَكَانَهُ »^(٤) إذ التقدير ما مَثَبْتُ ذَلِكَ ، فليست في التقدير تالية للموصول .

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الظرفين لا يضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن « حيث » مضافة إلى المفرد ، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال موصولة لا تكون لإجملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعمولها صلة ، بل هي مع معمولها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معمولها في موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معمولها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرفع لهذا الفاعل محذوف للعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل هذا ما أن في السماء نجما » والتقدير : ماثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، يعنون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتطلع من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم) أى لو ثبت صبرهم - إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الحرفي - وهو « ما » ههنا - لا يكون صلته إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجح من مذاهب النحاة .

- (٥) أو جواباً لقسم نحو (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(١) .
 (٦) أو محكية بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢) .
 (٧) أو حالاً ^(٣) نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَسْكَارُهُونَ) ^(٤) .
 (٨) أو صفة نحو « مَرَزْتُ رَجُلًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » .
 (٩) أو بعد عامل علق باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(٥) .
 (١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ ^(٦) نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) ^(٧) .

- (١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان
 (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم
 (٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟
 فالجواب عن ذلك أن نذكر كرك بأن المصدر المسبب من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة .
 (٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال
 (٥) من الآية ١ من سورة المنافقين
 (٦) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً ، لأن المصدر لا يقع خبراً عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص ٣١٠) ، ولما كان مالا يحوج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة .
 (٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثاني في تسعة ، وهي :

- (١) أن تقع فاعلة نحو (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)^(١) .
- (٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ)^(٢) .
- (٣) أو نائبة عن الفاعل نحو (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)^(٣) .
- (٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ)^(٤) (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)^(٥) .
- (٥) أو خبراً عن اسم متعنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو « أَعْتَقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اِعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » .
- (٦) أو مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَلْقُ)^(٦) .
- (٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)^(٧) .
- (٨) أو معطوفة على شيء من ذلك نحو (أذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنتَ فَضَلْتُمْ)^(٨) .
- (٩) أو مُبْدَلَةٌ من شيء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّاغُوتَيْنِ)^(٩) (أَنَّهُمَا لَكُمْ)^(٩) .

-
- (١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا
 - (٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام (٣) من ١ من سورة الجن
 - (٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت (٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات
 - (٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج (٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات
 - (٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة (٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال
 - (٢٢ — أوضح السالك ١)

والثالث في تسعة :

(١) أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ) ^(١) ، قَالَ كَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَهُوَ غُفُورٌ رَحِيمٌ ، والفتحُ عَلَى مَعْنَى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ : أَيْ حَاصِلَانِ ، أَوْ فَالْحَاصِلُ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ ^(٢) .

كما قال الله تعالى : (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَبْئُوسٌ) ^(٣) ، أَيْ فَهُوَ يَبْئُوسٌ .

(٢) الثاني : أن تقع بعد « إذا » الْفُجَاءِيَّةُ ، كقوله :

— ١٣٤ — * إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ *

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة « إن » الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم في الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن في هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز في هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثاني أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا للمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالحاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثاني والثالث يلزمك فتح همزة أن ، وبما يدل على صحة الوجهين الثاني والثالث أنه قد ورد في أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

— ١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

=

= * وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا *

وهذا البيت من شواهد سيوييه التي لم ينسبوها ، وقال سيوييه قبل أن ينشده (٤٢٢/١) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .
اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الخلق ، ويقال : هي عظم نأى تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الحسة والدناءة والدلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل ، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة البني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيِّداً » مفعول ثانٍ لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبره ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز في حمز « إن » الوجهان : الفتح ، والكسر .

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتم بهما جملة على الراجع عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .
وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها .

=

فَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا الْعَبوديةُ ،
أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتَ فَإِذَا الْأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ؛ إِنَّهُ
هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)^(١) ، قرأ نافعٌ والسكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة ،
والباقون بالكسر على أنه تعليل^(٢) مستأنف ، ومثله (صَلَّ عَلَيْهِم ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ
سَكَنٌ لَهُمْ)^(٣) ، ومثله « تَبَيَّنْتَ ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلٍ قسمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ — أَوْ تَحِلِّفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= قال سيبويه : « خال إذا هبنا كخالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، وإعما
جاءت إن هبنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت
به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت
إن في هذا الموضع - جاز » ١٠١ .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع
الابتداء والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر للابتداء
والإخبار عنه فإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير :
فإذا العبودية شأنه » ١٠١ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة كان المصدر للنسب منها
ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المجرور
بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا حيا ، وإذا كسرت الهمزة
كانت جملة جىء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول
لأجله ، ويكون كذلك بالجل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

١٣٥ — هذا بيت من الرجز ، وقبلة قوله :

=

.

= كَتَعْدُنْ مَقْعَدَ الْقَصِي مِئِي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِي

والبيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن بري في شأنهما : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :

اللمعة : « القصي » البعيد النائي « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتعامون بحبته لسوء أخلاقه وذنء طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأى واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم للمفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليأى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وباء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التثاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تعدنين » حذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التثاقب ، وهى كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و« القصي » مضاف إليه « مئى » جار ومجرور متعلق بتعدن ، أو بالقصي ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصي ، وهو مضاف و« القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصي « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيامن « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالكسرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على ^(١) »
ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللامُ تعين الكسرُ إجماعاً نحو « والله إنَّ
زَيْدًا قَائِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » ^(٢) .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي ، وأما
الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .
وإيضاح هذا أن الجارى على السنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحـد
شئين ، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعمولها فى هذا
الموضع جاز لك أن تقدرها مع معمولها جواب القسم وحينئذ يتعتم كسر همزة إن لأن
جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معمولها المحلوف عليه ، وحينئذ
تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير
الكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر
همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من
الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النعاة
المواضع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازها مع اتحاد التقدير ،
والقاعدة العامة فى هذه المسألة ما قررناه لك فى أول هذا المبحث ، وهو : أن كل
موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة فى هذا
الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان
هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يحز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى
وقوع الجملة لم يحز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر
إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم)
وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمكم) والثانية : أن
يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه
قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لئى خسر) ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن
فى هاتين الصورتين ، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تترن اللام بخبر =

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقولٍ والقائل واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَتَمَدُّ اللَّهُ » ولو انتفى القول الأولُ فَتَحَّتْ ، نحو « عَلَيَّ أَنِّي أَتَمَدُّ اللَّهُ » ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كَسِرَتْ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِن زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للمعطف عليه ، نحو (إنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَنظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ^(١) قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر : إما على الاستثناف ، أو بالمعطف على جملة إن الأولى ، والباقون بالفتح بالمعطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرَجُونَهُ » والفتح بالجارّة وإعاطفة ، نحو « عَرَفْتُ أَمْرَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

ـ إن ، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) وفي هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » اهـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(١) من الآية ١١٨ من سورة طه .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أما » نحو « أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ » فالكسرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة أَلَا ، والفتحُ على أنها بمعنى أَحَقًّا .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لَا جَرَمَ » والغالبُ الفتحُ، نحو (لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)^(١)، فالفتحُ عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وَصَلَتَهَا فاعِلٌ : أَيْ وَجَبَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ، و « لَا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَا جَرَمَ » بمنزلة لَا رَجُلَ ، ومعناها لَا بُدَّ ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَةٌ ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها مَنزَلَةَ اليمين فيقول : « لَا جَرَمَ لَا تَدِينَكَ » .

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إن » للكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا ، ومُثَبَّتًا ، وَغَيْرَ ماضٍ ، نحو (إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)^(٢) ، (وَإِنْ رَبُّكَ لَيَعْلَمُ)^(٣) ، (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ)^(٤) (وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)^(٥) بخلاف (إِنْ لَدَيْنَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرا ومثاله (إن ربى لسميع الدعاء) والثانى أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثاله (وإن ربك ليعلم) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله (وإنك لعلی خلق عظیم) والرابع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا لعندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولا يجوز لك أن تقدر المتعلق استقرا ، لأنه فعل =

أَنْكَالًا^(١) ونحو (إِنْ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا)^(٢) ، وَشَذَّ قوله :

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِمًا وَتَرَكََا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاهُ

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه ، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله (وإنا لنحن نحيي ونميت) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحيي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزءين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضى دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما ما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس

١٣٦ - هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذى يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركها » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركها » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن .

وبخلاف نحو (إنَّ اللهَ اصْطَفَى) ^(١)، وأجاز الأخفشُ والقراء - وتبهما - ابن مالك - « إنَّ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ » و « لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » لأنَّ الفعل الجامد كالاسم ^(٢)، وأجاز الجمهور « إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » لشبهِه الماضى المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال ، وليس جَوَازُ ذلك مخصصاً بتقدير اللام للتقسيم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيع ، وأما نحو « إنَّ زَيْدًا لَقَامَ » ففي الغُرَّة أن البصريَّ والكوفيَّ على منعها إن قُدِّرَتْ للابتداء ، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ .

الثاني : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تقدُّمُه على الخبر ، وكونُه غيرَ حالٍ ، وكونِ الخبر صالحاً للام ، نحو « إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا »

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام في الخبر » اه . وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعاً للقراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء . فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ما هو كلام ابن هشام - وهو الذي يجرى عليه كلام كثير من النحويين - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفي ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد . (١) من الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لادلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضَارِبٌ»^(١)، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و «إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و «إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» خلافًا للأخفش في هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أَنْ يتأخر عن الخبر ، نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)^(٢) ، أو عن معموله ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا» .
الرابع : الفصل ، وذلك بلا شرط ، نحو (إِنَّ هَذَا لَمَوْ الْقَصَصُ الْخُلُقُ)^(٣) ، إذا لم يُعْرَبْ « هو » مبتدأ .

فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل ، نحو (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُ الْبُكْمِ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٤) ، و (كَذَّابُنَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)^(٥) ، بخلاف قوله :

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كشال المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى (إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ) وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائي والقراء أن العرب يقولون « إِنِّي لِبِعْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ » وقد أجاز للبرد ذلك ، ومنعه الزجاج ، تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها - في هاتين الحالتين - لا تدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

* ١٣٧ - * وَآلِكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ *

١٣٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ *

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودي ، وبجث ديوان الأفوه الأودي فلم أجده فيه ، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالي (١ / ٩٩ ط دار الكتب) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (٧٧/٤ مصر) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان يقولها في دمشق .

اللمعة : « قاليا » اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقولوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .

للمعنى : يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التعرّض منه ، ولا مفر لأحد من وقوعه ،

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفي « فارقتكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « قاليا » حال من تاء التوكيد « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « وآلكنما » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبق على السكون في محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبني للمجهول ، من نوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فسوف » الفاء زائدة في خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : في قوله « وآلكنما » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن في « ما » وهى اسمها على ما قررناه في الإعراب . وقدسها المؤلف في كتابه « قطر الندى » فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزال اختصاص =

إلا « آتيت » فتبقى على اختصاصها^(١) ، ويجوز إعمالها وإعمالها^(٢) ،
وقد روي بهما قوله :

١٣٨ — * قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا * *

لكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأثموني ، ونهنا على خطئهما في شرحنا
على الكتابين .

الثاني في قوله « فسوف يكون » حيث زيدت الفاء في خبر لكن كما ذكرناه في
الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، وفي خبر « إن » للكسورة
وخبر « أن » للمفتوحة وخبر « لكن » ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ،
ومنع الأخفش اقتران خبر « لكن » بالفاء الزائدة ، وهو مجبوج بهذا الشاهد ،
فاعرف ذلك .

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، فإنهما أجازا في « ليت »
إذا اقترنت بها « ما » أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتما قام زيد »
(٢) وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى حَمَامَتَيْنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ *

وهذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يعتبرها بعض العلماء في عداد المعلقات .
اللغة : « ليتما هذا الحمام » قال الخطيب التبريزي : « يروي الحمام بالرفع والنصب ،
وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون ما كافة للبت عن
العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إني زيد منطلق » اه كلامه .
وسيطر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت « قد » اسم فعل بمعنى يكفى
أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكى الناطقة عن امرأة أنها رأيت سرباً من الحمام يطير فتحت أن يكون لها
مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفها وأغناها .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي « ألا » حرف استفتاح « ليتما » ليت : حرف تمن ، وما : زائدة

= أو كافة على ما ستعرف « هذا » اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم لیت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعاً ، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم لیت ويكون الحمام منصوباً ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر للمبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حمامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم لیت ، أو حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ ، وحاماة مضاف ونا مضاف إليه « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الغاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتنا هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام » ونصبه ، ووجه الروایتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال لیت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إعمال لیت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب اسم مع بقاء اختصاصها بالجل الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن « ما » غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تسكنها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء في ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق « ما » بليت ، فإنه لا يعتبر « ما » المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لیت ، وفي هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب « هذا » خبراً لمبتدأ محذوف . و « الحمام » بدل منه أو نعت ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : لیت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفي هذا من التكلف ما ليس يحتمل ، وتد ذكر هذا الوجه =

وَنَدَّرَ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا ، وَهَلْ يَمْتَنِعُ قِيَاسُ ذَلِكَ فِي الْبَوَاقِ مُطْلَقًا ؟ أَوْ يَسُوعُ مُطْلَقًا ؟ أَوْ فِي لَعْلٍ فَقَطْ ؟ أَوْ فِيهَا وَفِي كَأَنَّ ؟ أَقْوَالٌ^(١) .

فصل : يُعْطَفُ عَلَى أَسمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ : قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ ، وَبَعْدَهُ ، كَقَوْلِهِ :

١٣٩ — إِنَّ الرِّيحَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي التَّيَّاسِ وَالصُّيُوفَا

== من الإعراب ابن هشام في معنى اللبيب ، وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة «أى» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع - وهو طول الصلة - متحققا ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال ، فنفظن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة المهمزة ولا في كَأَنَّ ولعل ولكن ، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة ، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع : واجب وذلك في ليت ، ونادر وذلك في إن ، ويمتنع وذلك في الأربعة البواق ، وحبته في كل ذلك الوقوف عندما سمع من العرب ، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالها بما الكافة ، قياسا لما لم يسمع عن العرب على ما سمع ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في لعل إذا اتصلت بما الكافة ، لأنها أقرب هذه الأحرف شبها بليت حتى إن بعض النحاة يزعم أن لعل قد تضمن معنى ليت فتأخذ حكمها ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى (فأطلع إلى إله موسى) زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن لعل معنى ليت ، لأن قبل ذلك (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض) وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكَأَنَّ ، لقرب كل منهما من ليت ، فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها .

١٣٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وليس هو بثابت في ديوانه ، ولا في زيادات الديوان . =

وَيُعْطَفُ بِالرَّفْعِ بِشَرْطَيْنِ^(١) : استكمال الخبر ، وكون العامل « أن »

= اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخریف وبالصيف - وهو جمع صيف - أمطارهن ، وتقول العرب : ربنا ، وخرفنا ، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثين - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانيها القيظ ، وفيه تكون حرارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الربيع « الجود » - بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فдал مهمل - هو المطر الغزير ، ويروى في مكانه « الجون » بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالساء « أبي العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف يبدى الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالسكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن « الجود » نعت للربيع « والخريفا » معطوف بالواو على الربيع « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بإلياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوبا » الواو حرف عطف ، والصيوبا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن ، قبل أن يجيء بخبر إن الذي هو قوله « يدا أبي العباس » وقوله « الصيوبا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التوابع خمسة : وهي النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل - ومتأخرو النعاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التوابع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق =

أو « إن » أو « لَكِنَّ » نحو (أَنْ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) ،
وقوله :

١٤٠ - * فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيبَةَ وَالْأَبْ * *

= يمنع ولا بإجازة ، وهالك عبارة ابن مالك في التسهيل « والنعت وعطف البيان والتوكيد كالللسوق عند الجرعى والزجاج والفراء » ١ هـ . وهالك نص عبارة الرضى (٣٥٤/٢) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالللسوق عند الجرعى والزجاج والفراء في جواز الحمل على الحمل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنعا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لا فارق » ١ هـ ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النعاة قد أجازوا الإتيان على الحمل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما مسموع من العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فعمل ما لم يسمع على ما سمع جائز ، وقد يقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا ، ومعنى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لا قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان للنعت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لتلايق الحكم على مجهول .

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحلق علام الغيوب) جعل جملة (يقذف بالحلق) خبر إن ، وجعل (علام الغيوب) بالرفع - نعتا لربى الذى هو اسم إن ، نظرا إلى الحمل .

وليس هذا الإعراب متعينا فى هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خاليا من الضمير ، ويكون (علام الغيوب) فاعلا يقذف ، غاية ما فى الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن (ربى) و (علام الغيوب) معناهما واحد ، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة المبتدأ بمرادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومضى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال .

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة (براءة)

١٤٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

= * فَمَنْ يَكُ لَمْ يُفْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ * *

(٢٣ - أوضع المسالك ١)

.

==وقد أنشد أبو على الفارسي هذا البيت ولم يدرسه إلى قائل معين ، ولم تقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « النجبية » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن المعلم من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنعجب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهي منجية ومنعجب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل . يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيباً ، أى كريماً » اهـ . فأما النجبية في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولها : أنه أراد أن يقول « فإن لنا الأم النجبية أولادها » حذف المضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناء على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لثام الأولاد ، فليس أبونا وأمناء من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : « فن » اسم شرط جازم مبتدأ : مبنى على السكون في محل رفع « يك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط « لم ينجب » جازم ومجزوم « أبوه » أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه « وأمه » الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب . وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبريك « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « الأم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجبية » صفة للأم « والأب » الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لإن ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها =

وقوله :

١٤١ — * وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَانْخَالَ *
—————

= وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكننا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير المستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لتوافق مذهب الجهمية من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل وانتصر له - وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك ، ونبين لك ما يفيد ظاهرهما ، وما ينبغي أن تحمل عليه .

١٤١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُوْلَةٍ *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزمه إلى قائل معين . وقد بحثت فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي الدَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللغة : «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية المفاخر والراتب «يبتغى» يطلب «مجد» المجد : الكرم «إجلال» هو التعظيم «للتسامي» التماظم والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويروي في مكانه «المعالي» «خوولة» الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خوولة، =

ومثله: العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .
 للحنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى
 أعمامه لم يكن أحد أعلى منه نفرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .
 الإصراب : « ما » حرف نفى « قصرت » قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث
 « بي ، في التماسي » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤولة » فاعل قصر ، مرفوع
 بالضممة الظاهرة « لكن » حرف استدراك ونصب « عمى » عم : اسم لكن منصوب
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء للتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لكن
 وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والخال » الواو حرف عطف ، الخال : مبتدأ
 وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والخال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره
 معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على
 الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاً له أن « الخال » معطوف على محل
 « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والخال » حيث جاء به مرفوعاً بالعطف على محل اسم لكن
 الذى هو قوله « عمى » بعد أن جاء بخبر لكن الذى هو قوله « الطيب الأصل » .
 وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناطم فى الألفية — وهو
 ما ذكره ابن هشام تبعاً له — أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف
 مفرد على مفرد ، ولكننا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور
 ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف
 الجمل ، أو للمرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن فى الخبر المتقدم
 ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام
 ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك .
 وقد وعدناك آنفاً بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نرى لك
 بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق
 بالواو الماطفة مرفوعاً ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد (١٤٠) وكما فى =

== هذا الشاهد ، وثبت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخريجه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين ، وابن أبي الريع ، وأبو على الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنِّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لاقبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفيه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو على الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر للنساق إلى الدهن من كلام شيخ النحاة سيويه ، وإنما نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر - وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطلع على كلام محقق البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد ==

والمحققون على أن رَفَعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كَانَ بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرًا » بالرفع ؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ .

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأولَ تَمَسُّكًا بنحو (إن الذين آمنوا والذين هَادُوا الصَّابِتُونَ)^(١) ، وبقرأة بعضهم (إن الله وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)^(٢) وبقوله :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا أَقْرَبُ * ١٤٢ -

= على مفرد ، ولكنه ينحل - على سبيل التفصيل إلى أربعة آراء ، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر إن متى كان مما يتحمل الضمير ، قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه « وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر معذوف ، وثانيها أنه مرفوع بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن في موضع رفع ، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه ، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير ، وكل من قال بشيء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول ، ومن قال بالاستثناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا معذوفا مثل خبر الأول ، وعلى هذه المذاهب بفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات ؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر معذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم إن ، أو على إن وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات » اهـ المقصود منه .

(١) من الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

١٤٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَلِكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

= وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في كامله ونسبها إلى ضايق بن الحارث البرجمي ، يقولها وهو عبوس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه .

اللغة ؛ « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون الحاء المهملة - المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر العيني أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملة ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتعزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإني ضريب في بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط محذوم بسكون الذون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رجل : اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير القائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر بك « فإني » الناء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف نوكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلي ، مثلاً « لغريب » اللام لام التوكيد ، ضريب : خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإني وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أن يجاء بخبر إن الذي هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى في كل كلام ما يناسبه ،
ففي بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر مبتدأ ، لأن
هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على
الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما
لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة في هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجعده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة
صالحة من الشعر وفي بعض الشر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب
وقبل خبرها ، ومنه قول ضائب بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذي نشره :

فَمَنْ يَلِكُ أُمْتُي بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَيَأْنِي وَقَيَّارُهُ بِهَذَا الْكَرِيبِ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد (١٤٥) الآتي :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْدِسُ

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله
تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله
وملائكته يصلون) برفع (ملائكته) . وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فذهب
الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ،
وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره
المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها
وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا يحل لها معترضة بين
اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها
من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت في عبارة
ابن مالك التي أترناها لك في شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائي
والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأوماً إلى أن الشواهد التي يتوهم أنها موافقة لمذهبهما
هي في الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبا إليه ، وهو ما ذكرناه لك .

وقوله :

* وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ *

١٤٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

وهذا البيت من كلة لبشر بن أبي خازم - بحاء وزاى معجمتين - .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بغى فلان يبغي بغيا ، وبغى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالقه وعاداه أشد العداوة ، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لفعلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعلموا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التى تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « فى شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلموا أنا بغاة مدة بقائنا فى هذه الحياة وأنا فى شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذى هو « نا » قبل أن يأتى بخبر أن الذى هو قوله « بغاة » وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائى والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائى فيطلق فى هذا الكلام إطلاقا ، فلا يفرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبني ، وأما الفراء فيجيز هذا فى حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط القراء — إذا لم يتقدم الخبر — خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة .

وخرجهما للمانعون على التقديم والتأخير ، أى والصابتون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ — فَإِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى — دَنِفَانِ

= كان اسم إن خفي الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذى أمرنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه فى الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلِيَّ، هَلْ رِبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنِفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وبحسب عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « طب » بثلاث الطاء المهملة — هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — يكسر الطاء فى المضارع أو ضمها — وتطبب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعاناه وتظهراه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى بهوى — مثل علم يعلم — فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب « دنفان » مثنى دنف — بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وهو المرض الملازم الخمار ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف — بفتح فكسر — ودنف — بفتح الدال والنون — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة — والثانى من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فَإِنِّي » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونسب ، وياء المتكلم اسم « وَأَنْتُمَا » الواو حرف عطف ، أنتما : مبتدأ « وَإِنْ » الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

ويتعين التوجيه الأول في قوله :

* فَإِنِي وَقَيَّارٌ بِهَا أَغْرِبُ *^(١)

ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام ، إلا إن قُدِّرَتْ زائدةً مثلها في قوله :

= بالهوى ، إن : حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم محذوف. النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق بـتبوحا « دنقان » خبر المبتدأ الذي هو أنتما - مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإنى دنف وأنتا دنقان ، ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن . ويكون خبر المبتدأ محذوفا لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأ أفرادا ونشئة وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مثنى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون « وأنتا » معطوفا على ياء المتكلم في « فإنى » ويكون « دنقان » خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، وستعرف حقيقته في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وأنتان دنقان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أنتما » مبتدأ خبره قوله « دنقان » ويكون خبر « إن » محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام : فإنى دنف وأنتا دنقان .

والسبب في ذلك أن قوله « دنقان » لا يصلح أن يكون خبرا لإن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبرا عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولا - وهو أن يكون « دنقان » خبرا عن المعطوف الذي هو أنتما ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٣ الذى سبق شرحه قريبا ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإنى لغريب وقيار غريب .

والسر في ذلك أن قوله « لغريب » مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر « إن » ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا في محله ، وكل ذلك مبني على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقرره قريبا .

* أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَمَزَبَةٌ *^(١)

والثاني في قوله تعالى (وَمَلَأْنِيكَهُ)^(٢) ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في (يُصَلُّونَ)^(٣) إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)^(٤) . ولم يشترط الفراه الشرط الثاني^(٥) تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام في قوله « لعجوز » قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر « إن » المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام في قوله « لغريب » في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لأن على ماقررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها في « لعجوز » صح أن يكون قوله « لغريب » خبراً للمبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لا داعي إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة : إن المكسورة ، وأن المفتوحة ، وكان ، يعني أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كلياً .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من شطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

* إِلَّا الْيَعْلَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

ووقع في ديوان جبران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزَلَ يَا لَيْسُ يَمُتْسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ
الذُّبُّ أَوْ ذُو لِبْدِي هُمُوسُ وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ =

= إَلا الِيعَافِيرُ وَإِلا الْعِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَعٌ كُنُوسُ
* كَأَنَّمَا هُنَّ أَلْجُو-وَارِي لِلْيَيسِ *

اللفظة : «ليس» اسم امرأة «يعئس» يطلب ما يَأكل «الجروس» بزنة صبور - هو الشديد الصوت «الذئب» بدل من السبع الجروس «ذولبد» بمعنى به الأسد ، والبد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع لبدة ، وهي ما بين كتفي الأسد من الشعر «هموس» هو الخفيف الوطء «ليس بها أنيس» يريد ليس بها إنسان «العيس» جمع أعيس أو عيساء ، وهي التي يخالط بياضها شيء من الشقرة ، وهي من كرائم الإبل «ملمع» فيه لمع بياض وسواد «كنوس» داخلية في كناسها ، والكناس - بزنة الكتانة - بيت الظبي في وسط الشجر «الجواري» جمع جارية «ليس» جمع ميساء ، وهي التي تتبع حتر في مشيتها .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، والتقدير : يا هذه «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معي ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وذهب الراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت ، واستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت «يا» حرف نداء «ليس» منادى مبني على الضم في محل نصب «في بلدة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله «وأنت» بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلا وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية «ليت» بلسكن وإن وأن في جواز العطف بالرفع على أسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدرُوا «أنت» مبتدأ حذف خبره للعلم به من =

وخرج على أن الأصل « وأنت ممي » والجملة حالية ، والخبر قوله « في بلدة »^(١).

فصل : تُخَفَّفُ « إن » المكسورة لثقلها ، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو (وَإِنْ كُنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) ويجوز إهمالها استصحاباً للأصل نحو (وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ)^(٣) ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهيمة^(٤)

المقام ، والتقدير « وأنت ممي » وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لم يرد على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « ونذر نحو سعيد مستقراً في هجر » ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسماً لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، واللام في « لما » لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من « لما » لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليوفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيويوه والأخفشان وأكثر البغداديين =

طارقةً بين الإثبات والنفي ، وقد تُنفي عنها قرينةٌ لفظيةٌ نحو « **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** » أو معنويةٌ كقوله :

١٤٦ — * **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ** *

== إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو على الفارسي ، وابن جني ، وابن أبي العافية ، وابن أبي الرييس إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر . لكنها تدخل على المفعول به كما في « **إِنْ قَتَلْتُ لِمَسْلَمًا** » (ش ١٤٧)

١٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ** *

والبيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نمر » ، وهو شاعر طائي ، وستعرف نسبه .

اللغة : « **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيِّمِ** » يروى في مكانه « **وَنَحْنُ أَبَا الضَّيِّمِ** » وأبابة : جمع آب ، وهو اسم فاعل من **أَبَى** يَأْبَى ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضَّيِّم : الظلم « **مَالِكٌ** » هو اسم أبي قبيلة الشاعر ؛ فإن ، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نمر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن القوث بن طيء « **كرام المعادن** » طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « **أَنَا** » مبتدأ « **ابْنُ** » خبره ، وهو مضاف ، و « **أبابة** » مضاف إليه ، وأبابة مضاف ، و « **الضَّيِّمِ** » مضاف إليه « **مِنْ آلِ** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حاله من الضمير المستتر في الخبر ، وآل مضاف ، و « **مَالِكٌ** » مضاف إليه « **وَإِنْ** » مخففة من الثقيلة « **مَالِكٌ** » مبتدأ « **كَانَتْ** » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « **كرام** » خبر كان ، وكرام مضاف و « **المعادن** » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ** — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب =

وإن ولي « إن » المسكورة الخفيفة فعلٌ كثرَ كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو
(وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ^(١) (وإن نظنك لمن الكاذبين) ^(٢)
وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت أكبرة) ^(٣) (إن كذبت
لنزدين) ^(٤) (وإن وجدنا أكثرهم لفاشين) ^(٥) ، ونذر كونه ماضياً
غير ناسخ كقوله :

١٤٧ — * شئتَ يمينك إن قتلَ مسلماً *

= في خبر المبتدأ الواقع بعد « إن » المسكورة الهمزة الخفيفة من الثقيلة إذا أهملت ،
فرقنا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى
ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح
وافتنار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ، فلو حمل عجز البيت
عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية
لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهى قبيلة دنيئة الأصول ،
فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي
ارتسكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إن كنتُ قاضيَ نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ

لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِي غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ، فلو حملت

« إن » فى صدر البيت على النفى فسد هذا المعنى ، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

=

ولا يُقاس عليه : « إن قام لأنا ، وإن قعدَ لزيدٌ » خلافاً للأخفش ، والكوفيين^(١) ، وأنذرُ منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إن يزيئكَ لنفسك ، وإن يشينكَ كهيبة »^(٢).

* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية — وهى بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين ، وهى اللام الأولى — « حلت عليك » أى : نزلت بك ، ويروى فى مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل شل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما » اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يميزون تخفيف « إن » المؤكدة ، ويميزون مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما ، ولكن المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى معنى اللبيب — أنهم لا يميزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون من تخفيفها على أن « إن » نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فمعنى « إن قام لأنا » هو عين معنى « ما قام إلا أنا » ، والتحقيق أن الكوفيين يميزون هذا التعبير ، لكن على وجه آخر هو ما ذكرناه ، لاعلى الوجه الذى ذهب إليه البصريون .

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبنتم قليلا » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لحاطبا » .

(٢) ومجئ المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه ، بإجماع النحاة على ذلك .

فصل : وَتُخَفَّفُ « أَنْ » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً ، فأما قوله :

١٤٨ - بِأَنْكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

== وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن الخفيفة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك في حال إهمالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تحمل »

الثاني : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام ، نحو « إن زيد لن يقوم »

والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو أعملت نحو « إن زيدا قائم » ويجوز « إن زيدا لقائم »

١٤٨ - هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى أخاها عمرا الملقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مرث عديدة ، والنسابة يستشهدون بأبيات من مرثياتها فيه ، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولا .

اللمة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » في بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ . إِذَا أَغْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالَا

والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأَنْكَ كُنْتَ الرَّبِّيْعَ الْمَرِيحَ وَكُنْتَ إِنْ يَعْثَفِيكَ الثَّمَالَا

للمرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفذ

زادهم . وشمالا - بفتح الشين - ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من الضمير المستتر في هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثير نفعه ، واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث ==

الطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى يثبت للطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « مريع » بفتح الميم أو ضمها - وهو الحصيب ، وتقول : مرع الوادى - بفتح الراء أو ضمها أو كسرهما - مراعة ، إذا صار ذا كلاً ، وتقول : « أمرع » أيضاً « الثمالة » بزنة الكتاب - وهو الذخر والعيث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث : معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على التثنية فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالتمال الآتى ، والسكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثمالة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجمله تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالة » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفاً ، والجمهور على أن ماخالف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيويوه ، وارتضاه ابن الحاجب ، فى كل من الجملتين - على هذا المذهب - شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفى قولها « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيويوه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى محيى خبر أن المخففة من الثقيلة مفرداً ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم يتحقق لفصل نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) .
 (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى)^(٢) (وَالتَّائِبِينَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)^(٣) ،
 ويجب الفصل في غيرهن^(٤) بقد ، نحو (وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا)^(٥) ، أو تنفيس
 نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)^(٦) ، أو نفى بلا ، أو لن ، أو لم ، نحو (وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة الكمي :

أَضْمَعَفَ وَجَدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْهَوَى إِلَى أَحَدٍ
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال لحجاء الخبر جملة
 دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشركا في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله
 تعالى (أَنْ يورك من في النار ومن حولها) .

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم
 يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها - أمران :
 أولهما أن يكون ذلك الفصل عوضا عما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ،
 وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس
 بأن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا
 على فعل الدعاء ، لم يجئوا بفواصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم يأمرون من الالتباس الذي
 يحذرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا اللسان مما لا تأنى فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم
 يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد
 استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر :

=

أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً^(١) ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)^(٢) ،
(أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)^(٣) ، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ)^(٤) ،
وَيَنْذُرُ تَرْكُهُ ، كقوله :

١٤٩ - * عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا *

= وَعَلِمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا
وقول قيس بن رفاعه :

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَاعْتَرَفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرًا
(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* قَبِلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » حرف تأكيد ونصب مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشأن المحذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ،
وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة « جادوا » فعل وفاعل
« قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب
فاعل ، وقبل مضاف و« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه « بأعظم »
جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و« سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة
وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون »
ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين « أن »
وجملة الخبر .

ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين ، وقول ابن الناطم
 « إِنَّ الْفَعْلَ بِهَا قَلِيلٌ » وَهَمَّ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ ^(١) .

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »
 الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على
 مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها ، وأوجبا الفصل
 بواحد من الأور التي ذكرها المؤلف للفرقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا
 البيت مخففة من الثقيلة ، ويؤمنان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب هنا
 كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِثْلِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكالم تنصبه في قول الله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من قرأ
 برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في
 البيت الشاهد مصدرية مفعلة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا »
 فنصب الفعل بمحذوف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ،
 فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع
 الشاعر بين لغتين مختلفتين في بيت واحد .

(١) أصل هذا الوهم أن الناطم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجملة
 خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو »
 ثم قال في ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه
 العبارة أن مجيء « لو » في الكلام العربي فاصلاً قليل ، وليس هذا الفهم مستقيماً ،
 بل مجيء « لو » فاصلاً في الكلام العربي الصحيح كثير ، ويكفي في الدلالة على فصاحته
 أنه ورد في القرآن الكريم كآلية التي تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه (وأن
 لو استقاموا على الطريقة) ، ولكن القليل هو ذكر النعاة لهذا الحرف في الفواصل
 هذا تفسير وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله والذي رأيت بعض في شرح ابن الناطم على
 ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة في الفهم الذي قرره =

فصل : وتحذف « كَانُ » فيبقى أيضاً إعمالها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

١٥٠ — * كَانُ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَ خُلْبُ *

= المؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المختلفة وبين الفعل بلو ، وإلى ذلك أشار بقوله : وقيل ذكرلو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء - الواقع بعد أن المفتوحة المحمزة إما مثبت وإما منفي ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضياً وإما أن يكون مضارعاً ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت يفصل بقَد ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) .

والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو (علم أن سيكون) أو بسوف كما في البيت « أن سوف يأتي كل ماقدرا » .

والماضى المنفي يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفي يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف للاثنتين .

وأما لو فتكون فاصلاً مع الماضى نحو (وأن لو استقاموا) ومع المضارع نحو (أن لو نشاء) وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفي ، وهو يحيى مع النوعين .

١٥٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هـ — دَارٌ بَيْبَ إِذَا دَعَاكَ أَقْبَلْتُ لَا تَقْلِبْ

وفى اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافاً نذكره في لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى خلفها « أعيس » هو الذى لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المشددة جميعاً - =

== وهو يياض يخالطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملاً أعيس « هدار » صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هداراً - بوزان ضرب يضرب ضرباً - وهديراً ، إذا صوت في غير شقة شقة ، وفي أمثالهم « كالمهدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويحلب وليس وراء ذلك شيء « ييب » الباء جارة ، وبب : حكاية صوت البأبية ، وهي هدير الفحل « لاتتئب » لاتخزي ولا تستعنى « ويريديه » مثني ويريد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما ويريدان « رشاء » هو بكسر الراء بزنة الكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النعاة ، وقال الشبغ خالده : « وهو مفرد لامثني ، وصحح الصغاني - بالعين المعجمة - أنه مثني » اه . قال أبو رجاء عما الله عنه : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح الثنية أنه رأى اسم كأن مثني فأراد أن يشبه المثني بالمثني « خلب » أصله بضم الحاء وإسكان اللام ، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبشر البعيدة القعر ، فيكون الرشاء مضافاً إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز في « رشاء خلب » وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف للمميز إلى التمييز في نحو « خاتم حديد » إلا أن هذا الوجه لا يجوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون « خلب » نعتاً بتأويله المشتق وكأنه قال : رشاء غليظ ، وشيء آخر لا يجوز في البيت بسببه أن يكون « خلب » تمييزاً ، على الراجح ، لأن التمييز منصوب ، والمنصوب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الكوفيون والأخفش - لا يمتنع على مذهبهم جعله تمييزاً كما تجعل حديداً في قولك « هذا خاتم حديد » .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل « ويريديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المسكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثني ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ويريديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعاً ، وجاء بخبرها مفرداً : أي غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في ==

وقوله :

١٥١ — * كَأَنَّ ظَنَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

يروى بالرفع على حذف الأسم — أى : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أى : كَأَنَّ مَكَانَهَا — وبالجر على أن الأصل كظَنَبِيَّةٍ ، وَزَيْدَا « أَنْ » بينهما .

= « كَأَنَّ » من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف « أَنْ » التي يجب عند الجمهور في اسمها ألا يكون مذكورا ، وفي خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .
١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْمًا نُوَافِيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ *

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم اليشكري — ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكري . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ناء مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصنر .

اللغة : « توافينا » تحيثنا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العضاء .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتي « توافينا » توافى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مخفف من المنقل « ظبية » بـ « يروى بالرفع وبالنصب وبالجر » فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كَأَنَّ محذوف وظبية خبر كَأَنَّ ، والتقدير : كَأَنَّهَا ظبية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كَأَنَّ ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كَأَنَّ ظبية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه المقلوب ، وقدره قوم — وتبعهم المؤلف هنا — كَأَنَّ ظبية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من « كَأَنَّ » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظبية : مجرور بالكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود =

• وإذا حُذِفَ الأسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتج لفواصلٍ ، كقوله :
 * كَأَنَّ نَذِيَاهُ حُقَّانٍ * ١٥٢

== إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .
 الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ ظبية » على روائق الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز في اسم « كَأَنَّ » الخففة من الثقلة أن يكون مذكورا في الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها (أى المرأة) ظبية . قال الأعمى الشنمري : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كَأَنَّ ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكَأَنَّ ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كَأَنَّ ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من المزج ، ويروى صدره هكذا :

* وَوَجْهِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ويروى صدره :

* وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم يلبسوها اللفظة : « وصدر » قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة « وجه » وروى غيره في مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « نديه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » . بتقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : كَأَنَّ نَدِيَّ صَاحِبَهُ ، محذوف المضاف - وهو صاحب - وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » . مضى لأنه ناصع البياض « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق - بضم الحاء - وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

=

وَأِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً فَصَلَّتْ بَلَمْ أَوْ قَدْ ، نَحْوُ (كَأَنَّ لَمْ تَفْنِ بِالْأُنْسِ)^(١) ، ونحو قوله :

١٥٣ - لَا يَهْوُ لَكَ اضْطِلَالَهُ لَغَى الْحَرْ

بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَا

= وَتَذِيَا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِ سِيْبًا

والعرب تشبه التديين بحق العاج كما في بيت الشاهد ، وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولها صدر » والأكثر على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صلة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة « ندييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « ندياه حقان » - وهي الرواية التي عليها استشهاد المؤلف هنا - فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر « كأن » واسم كأن ضمير شأن محذوف ، وجملة « كأن » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كأن ندييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين : أحدهما بنصب « ندييه » بالياء المفتوح ما قبلها - على أنه اسم « كأن » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها وجيء خبرها جملة .

وثانيتهما - وهي المعتبرة هنا عند المؤلف - برفع ندييه على ما ذكرناه في إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعي لما أجاز به بعض النحاة على رواية « كأن ندياه » من أن يكون « ندياه » اسم كأن أنى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن في ذلك شيئين : أحدهما أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .

(١) من الآية ٣٤ من سورة يونس .

١٥٣ - هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعتزله على نسبة إلى قائل معين . =

== اللغة : « يهولنك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلبها ، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصلبها ، وصلب بها - مثل رضى يرضى « لظى » الحرب « نارها ، وأراد بها شدائدها ومكروهااتها « محذورها » ما يحذر من أمرها وما يتحذر عنه « ألما » ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والخوض في مكارهها ، ويقول له : لا تنزع من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحذر منه من مشافها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومضى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجترأ عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولنك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لاهل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقيل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاهل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقى ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك ==

مسألة — وتخفف « لَكِنَّ » فتهمل وجوبا ، نحو [وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ] (١)
يعن يونس والأخفش جواز الإعمال .

= أن يكون الفعل مضارعا ، لأن « لم » لا تدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى :
(مر كأن لم يدعنا إلى ضرر منه) وقوله عز شأنه : (كأن لم بغنونا فيها) وقول الشاعر :
كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّمَا
أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ
وقول الغامدى :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْعُيُونِ أُنِيقِ
مَضَى فَكَأَن لَمْ يَفْنِ بِالْأَمْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخُلُوقِ
وقول الآخر ، وأنشده تعالى فى أماليه ١٠ / ١ :
فَدَارَتْ رَحَانًا يَفْرُسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَن لَمْ يَكُونُوا رَمِيًّا
وقول العطوى فى مراثية أخيه :

كَأَن لَّمْ يَكُنْ لِي خَيْرٌ خِلٍّ وَصَاحِبٍ
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ الْقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبرا لكان المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبياني :

أَفِيدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَن قَدْ
أراد : وكأن قد زالت ، لحذف الفعل وهو ينويه .

وبما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه فى شرحها تعلم أن اسم « كأن »
المخففة ، لا يلزم فيه أن يكون ضميرا ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير
شأن وقد يكون ضمير غيبة ذى مرجع ، وقد يكون اسما ظاهرا .
(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

تم الجزء الأول - بحمد الله وتوفيقه - صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وكتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	كلتا ابن خلدون عن ابن هشام	٢٩	يفي الاسم إذا شبه الحرف، وأنواع
٤	خطبة مؤلف « عدة السالك »		شبه الاسم للحرف ثلاثة
٦	ترجمة العلامة ابن هشام	٣٤	ما سلم من شبه الحرف فمعرب ، وهو
١٠	خطبة « أوضح المسالك »		ضربان : ما يظهر إعرابه ، ومالا
	باب شرح الكلام		يظهر إعرابه
	وشرح ما يتألف الكلام منه	٣٦	الفعل ضربان : معرب ، ومبني
١١	بيان معنى الكلام ، وأول ما يتألف	٣٨	أنواع البناء أربعة
	منه ، ومعنى الكلم	٣٩	معنى الإعراب ، وأنواعه
١٢	الفنية بين الكلام والكلم	٣٩	لأنواع الإعراب علامات أصول ،
١٣	معنى القول : ومعنى لغوى للكلمة		ولها علامات فروع واقعة في سبعة
١٣	للاسم خمس علامات :		أبواب
١٣	إحداها الجر ، وبيان المراد به		— أولها : الأسماء الستة ، ولغات العرب
١٤	ثانيتها التنوين ، وهو أربعة أنواع		في إعرابها
١٩	ثالثتها النداء ، وبيان المراد به	٥٠	ثانها : المثني ، وما ألحق به
٢٠	رابعها أل غير الموصولة	٥١	ثالثها : جمع المذكر السالم وما
٢٢	خامستها الإسناد إليه		ألحق به
٢٢	للفعل أربع علامات :	٦٣	حركة نون المثني ونون جمع المذكر
٢٥	علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من		السالم ، وما فهم من اللغات
	علامات الاسم ولا علامات الفعل	٦٨	رابعها : الجمع بالآلف والتاء وما ألحق به
٢٧	الفعل ثلاثة أنواع	٧٢	خامسها : الاسم الذي لا ينصرف
	باب المعرب والمبني	٧٤	سادسها : الأفعال الخمسة
٢٩	الاسم ضربان : معرب ، ومبني	٧٦	سابعها : الفعل المضارع المعتل الآخر

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨١	ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان من الأسماء ، وما تقدر فيه حركتان ، وما تقدر فيه حركة واحدة من الأفعال	١٢٧	الإشارة إلى السكان
	باب النكرة والمعرفة		باب الموصول
٨٢	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	١٣٧	الموصول ضربان : حرفي ، واسمي
٨٣	المعرفة سبعة أقسام		الموصلات الحرفية
٨٣	أولها : الضمير	١٣٩	الموصول الاسمي ضربان : نص ، ومشارك ، وبين النص منها
٨٣	ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر ، وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل	١٤٧	الموصول المشترك ستة ألفاظ
٨٦	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام	١٦٤	كل الموصولات تنفقر إلى صلة ، وشروط الصلة
٨٧	ينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا ومستتر جوازا	١٦٦	الكلام في حذف العائد من الصلة إلى الموصول
٨٩	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين		باب المعرفة بالأداة
٩٠	مق تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل	١٧٩	أداة التعريف ، وبين أنواعها
٩٧	يستثنى من هذه القاعدة مسألتان	١٨٠	ترد أل زائدة ، وزايتها على نوعين
١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم		باب المبتدأ والخبر
	باب العلم	١٨٤	تعريف المبتدأ ، وهو نوعان
١٢٢	العلم نوعان : جنسي ، وشخصي	١٩٤	تعريف الخبر ، وأنواعه
١٢٢	العلم الشخصي ، ومسماه	٢٠٣	لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت
١٢٣	ينقسم العلم إلى مرتجل ، ومنقول	٢٠٦	تأخر الخبر وجوبا
١٢٤	وينقسم إلى مفرد ومركب	٢١٢	تقدم الخبر وجوبا
١٢٦	وينقسم إلى اسم وكنية ولقب	٢١٦	جواز تقدم الخبر وتأخره
١٣٣	مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع	٢١٧	حذف المبتدأ جوازا أو وجوبا
	باب أسماء الإشارة	٢٢٠	حذف الخبر جوازا
١٣٤	ألفاظ الإشارة		حذف الخبر وجوبا
١٣٦	الإشارة إلى البعيد	٢٢٨	تعدد الخبر لمبتدأ واحد
			باب كان وأخواتها
		٢٣١	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة للعمل
		٢٣٨	وهي على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٢	توسط أخبارهن	٣٠٢	عمل هذه الأفعال ، وشرطه
٢٤٤	تقديم أخبارهن	٣١٨	هذه الأفعال ملازمة للماضى إلا أربعة
٢٤٨	إبلاء هذه الأفعال معمول خبرها	٣٢٣	ما تختص به عسى وأخلاق وأوشك
٢٥٣	تجىء هذه الأفعال تامة		باب إن وأخواتها
٢٥٥	تختص كان بأمور : منها زيادتها	٣٢٦	عملها ، وعددها
٢٦٠	ومنها : أنها تحذف ، وذلك على	٣٣٤	تتبع إن المكسورة في عشرة مواضع
	أربعة أضرب	٣٣٧	تتبع أن المفتوحة في تسعة مواضع
٢٦٨	ومنها : جواز حذف النون من مضارعها	٣٣٨	يجوز الوجهان في تسعة مواضع
	الحروف المشبهة بليس	٣٤٤	تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء
	ما ولا ولات وإن النافيات	٣٤٧	دخول ما الزائدة على هذه الأحرف
٢٧٤	تعمل ما عند الحجازيين بشروط	٣٥١	العطف على أسماء هذه الأحرف
٢٨٤	لا ، وشروط إعمالها عمل ليس		بعد استيفاء الخبر ، وقبله
٢٨٧	لات ، وشروط إعمالها ذلك العمل	٣٦٦	تخفف إن المكسورة فيكثر إعمالها
٢٩١	إن ، وإعمالها نادر	٣٦٥	وتخفف أن المفتوحة فيبقى عملها
٢٩٢	زيادة الباء في الأخبار	٣٦٨	تخفف كأن فيبقى عملها أيضاً
	باب أفعال المقاربة	٣٧٤	تخفف لكن فيجب إعمالها
٣٠١	هذه الأفعال على ثلاثة أنواع		

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إلى الفَيْصَةِ أَبُو مَسَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن الدين عبد المحسن

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص ٠ ب ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسير الوحيد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العربية
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن^(١)

وَشَرَطُهَا : أن تكون نافية ، وأن يكون المنقى الجنس ، وأن يكون نفيه
مَنْصُلاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلاً بها ، وأن
يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لَا غُلَامَ سَقَرٍ حَاضِرٌ » :
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وَشَذَّ إِعْمَالُ الزائدة في قوله :

١٥٤ — لَوْ لَمْ تَسْكُنْ غَطَفَانَ لَا ذُنُوبَ لَهَا

إِذَا كَلَّامَ دَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس
في المعنى فعملت عملها ، وهما أمران لا بد لنا من أن نلبيك إليهما :
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن
كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامهما للتأكيد ، فلا لتأكيد
النفي ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشواً ، ورابعها
أن لا نقيضة إن ، والشئ قد يحمل على نقيضه كما يحمل على ماثله ، فقد حملوا « رضى »
على « سخط » الذى هو ضده فى المعنى ، فعذوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بمن كما فى
قوله تعالى (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ كَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبْتَنِي رِضَاً

الأمر الثانى : أن عمل لا لما كان بالجمل على إن انحطت لا عن إن فى قوة العمل ،
وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكوراً ويكون محذوفاً ، بخلاف
اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكوراً ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ،
فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها
إذا كان جاراً ومجروراً ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جاراً ومجروراً ،
ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلمة للفردق هام بن غالب يهجو فيها

عمر بن هيرة الفزارى .

== اللغة : « غطفان » اسم أبى قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهملتين - وهو ما يعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء وما يهده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .
 المعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذى وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثير الذنوب معروفون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرفة الهجاء ، لأن العرض المثلوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لحشوا فضيحة هجائى فصدوا عمر عن أن يتعرض لى ، لكنهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لى - مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائى له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصيها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تكون فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع منذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير العائبة المائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها فى الاسم فبنام على الفتح كما ترى .

هذا تخرىج كلام المؤلف ، وأصله لأبى الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور فى القرب ، قال : « أشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان ... البيت * والمعنى لها =

ولو كانت النفي الوَحْدَة عملت عمل ليس ، نحو « لَا رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا: إن أريدَ بها نفي الجنس لا على سبيل التنقيص ، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النكرة^(١) ، نحو « جِئْتُ بِلَا زَادٍ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » وَشَذَّ « جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الأسمُ معرفة أو منفصلا منها أَهْمَلْتُ^(٢) ، ووجب - عند غير المبرد وابن كيسان - تكرارها ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام مجرد تقويته وتوكيده « اهـ . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، فقلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » اهـ . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المفعول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » نجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن المصدرية الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحل « لا » بين العامل الذى هو أن والمفعول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تبنيتم » تجد أن « تؤد » مجزوم بأن الشرطية المتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومفعوله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بأن الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفي ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا نفي « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لا شيء » حرف نفي لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، وعمله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » ونحو (لَا فِيهَا غَوْلٌ)^(١) ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(٢) ، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

* لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ لِلْعَطِيِّ *

وقول الشاعر :

أَرَى الْخُلَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ

تَكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للنافية للجنس ولم تكرر لا ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :

أحدها: أن يقدر اسم لانكرة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى : ولا مثل أبي حسن . ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني: أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به ، فيقدر في « لا أباحسن » لا فيصل لها ، ويقدر في « لا أمية » ولا كريم في البلاد ، ويقدر في « لا هيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا . (١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا اتصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ، فمعنى « لانولك أن تفعل كذا » لامتناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون « لا » نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها في تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن يجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما يرى مجاز مرسل علاقته اللازمة والمزومية .

١٥٥ — أَشَاءُ مَا شِئْتَ ، حَتَّى لَا أَزَالُ لِمَا
لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي
للضرورة في هذا ، ولتأول « لَا نَوَلُّكَ » بلا يَنْبَغِي لك .

١٥٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين
وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزوا إلى أحد .
اللافة : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنُ الشيء يشْنُوهُ شَأْنًا — بتثنية الشين — ومشتناً
وشنآنًا — بسكون النون في الأخيرة أو فتحها — ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في
اسم الفاعل شَانِيء — بالهمز في آخره — خفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع
كونها متطرفة .

المعنى : إني لأحب ما تحببته ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَانِي أن أبغض
ما تكرهينه ولا أميل إلى مالا تشائينه .

الإعراب : « أَشَاءُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاءُ مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل
وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير :
أشَاءُ الذي شِئْتَهُ « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا »
حرف نفي « أَزَالُ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى
ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله
شَانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِيَّةٌ » خبر
المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الموصولة المحرورة محلا باللام ، والعائد
ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : لأذي لا أَنْتِ شَائِيَّةٌ « شَانِي » خبر أزال ،
وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي
والداعي ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر
الضمة والكسرة .

=

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رَجُلٌ ، ولا رِجَالٌ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء^(١) ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى الضمير المنفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - ية يوم مقام نفى الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس . وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : (الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة . (الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحيحه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازنى ومنعه ، ولسكننا لاستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

١٥٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِالشَّيْبِ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ
وَلَى حَثِيثًا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبِعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ
اللمعة : « أودى » ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتعزن على ذهاب الشباب « حميدا » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثاً » سريعاً « اليعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذى ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ . . . إلخ *

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذى » اسم موصول نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لذات » - جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائيه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائيه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفى نظائره .

رَوَى بِهِمَا ، وَفِي الْخَصَائِصِ أَنَّهُ لَا يَجِيزُ فَتَحَهُ بِصَرِيٍّ إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ ، وَعَلَى
الْيَاءِ إِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ^(١) ، كَقَوْلِهِ :

— ١٥٧ — * تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعًا *

(١) ذهب أبو العباس اللبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر
سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما
ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم
لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء
من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر في بناء الاسم
ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء
موجودا في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإن
هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا
ثم دخلت عليه لا تتركب معها تتركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو
من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه اللبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى
أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ،
والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان
مثنى أو مجموعا وإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول بينهما ، فأما أن يقول
بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في
ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لَوْ رَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤْنُ

== « إلفين » ثنية إلف - بكسر الهمزة وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه وبألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الحُل والحُلِيل والحَدْن والحَدِين والحَب والحبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « للنون » الموت « تنابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل ، فإنك لا نجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك . الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » القاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتي « متعا » متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « للنون » مضاف إليه « تنابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبني هذا المثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي) :

بَأْيٌ بَلَاءٌ يَا نُتَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين . اللغة : « عنتم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

المعنى : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيا بشأن نفسه، غير قادر على

نواسخ الابتداء : لا العاملة عمل إن

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) .
الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في الموضعين محذوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرّتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغيبة مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضي المقترن بقده وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا الموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو في « وقد عنّتهم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها - وهي جملة « قد عنّتهم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .
وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :
الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر للنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجاز في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقض نفي خبرها بإلا ، قياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضْمَنُ^(١) معنى « مِنْ » بدليل ظهورها في قوله :

١٥٩ - * وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ *

= في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذى يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للفروع .
الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبنى على الياء التى هى علامة نصبه فى حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة فى العلة التى من أجلها بنى اسم لا ، فذهب سيوييه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ولو بالخبر زال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستفراكية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذى تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتى فى شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووجد من دونهم امرأتين تذودان) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به يذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلق كل منهما يذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الأسم مع الحرف خمسة عشر .
وأما المضاف وشبهه فمعيان ، والمراد بشبهه : ما اتَّصَلَ به شيء من تمام
معناه^(١) ، نحو « لا قبيحاً فِعله محمود ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، ولا خيراً من
زيد عندنا » .

* * *

فصل : ولك في نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :
أحدها : فَتَحُّهُمَا ، وهو الأصل ، نحو (لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ)^(٢) في قراءة
ابن كثير ، وأبي عمرو .
الثاني : رَفْعُهُمَا ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس كآلية
في قراءة الباقيين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم
لا ويكون خبرها محذوفاً .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل
ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأي هو
الذي اختاره ابن عصفور ، وعمله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء
لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن
المتضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدوشري : « هذا
الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك
مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اهـ ، والذي ذكره الدوشري رحمه الله
هو المعقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به
كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثاني ، وقد يكون مجروراً بحرف جر
يتعلق به كالثال الثالث ، وقد بقي رابع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « ثلاثه وثلاثين » .
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين
قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُخَشِّرُ النَّاسُ لَا بَيْنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَفَّتْهُمْ شُؤُونُ

١٦٠ — * لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلُّ * *

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَانَةً *

رحذا البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النخري ، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللغة : « وما هجرتك » يروى في مكانه « وما صرمتك » والصرم : الهجر وقطع حال اللودة « لا ناقة لي في هذا ولا جل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعترضها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية (انظر مجمع الأمثال للبدائي ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) وللرأى لا شيء لي في هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرِ وَحَطَّتْ بَرَكُهُمَا بِبَنِي عُبَادِ

الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر :

فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهمله « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لى » فى هذا « جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ ، أو صفة لناقاة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهمله كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي « جل » إن اعتبرت لازائدة لتأكيد النفي فجعل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية فعمل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتَحُ الأول وَرَفِعُ الثاني ، كقوله :

١٦١ — * لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ * *

= عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد ساءت جملة على جملة ، والجملة المعطوفة عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة .
الشاهد فيه : قوله « لا ناقة ولا جبل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولهما أن تكون لاناية مهمة والرفع بعدها مبتدأ ، وثانيهما أن تكون لاناية عاملة عمل ليس والرفع بعدها اسمها .
وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لاناية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذى بعده الأولى ، وثانيها أن تكون لاناية مهمة ، والاسم الرفع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لاناية عاملة عمل ليس والرفع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَّةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ
١٦١ — هذا مجزئ بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيويوه . وقال أبو رياش : هو لهام بن مرة أخى جساس بن مرة . قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بنى عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحرر ، وقال الأصمغاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم — وهى « لعمركم » مع خبره المحذوف — وروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » — بزنة سحاب — النذل ، والمهانة ، =

وقوله :

— ١٦٢ — * وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يُدَيِّنُ وَلَا صَدْرُ *

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تلييه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب « الصغار » خبر للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيذا للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمودا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع - معطوف على محل لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ، الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتي عقب هذا) :

بَأْيُّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يُدَيِّنُ وَلَا صَدْرُ
ويجوز مجراها قول أبي الطيب المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِن لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

= ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

(٢ — أوضح للمسالك ٢)

* بَأَىَّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الحطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نمير ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعوذ بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سببا للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للميرس والمير أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأنباع منهم : هم أذناب ، وذنابي « لا يدين ولا صدر » أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

المعنى : يقول نمير بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلتموه في سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم رؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَىَّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بَأَىَّ بَلَاءٍ تفتخرون مثلاً ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نمير » منادى « بن » صفة لنمير ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو واو الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابي » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مبتدأ عند سيبويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحاً وبعد الثانية مرفوعاً : أما فتح الأول فهو بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — * فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا * *

= ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني فإن واحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهملة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لامع اسمها لأنهما معاً مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيدييه ، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ *

والبيت لأمية بن أبي الصلت - ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلقون صدر بيت من أبيات كلفة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ *

اللغة : « لعو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر أئتمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بفتح الليم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لعو » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَحُ الْأَوَّلُ وَنَصَبُ الثَّانِي ، كَقَوْلِهِ :

١٦٤ — * لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ *

وهو أَصْفَهُمَا حَتَّى خَصَّهُ يُؤْنَسُ وَجَاعَةً بِالضَّرُورَةِ كَتَنُوتِ الْمُنَادَى ،
وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مُؤَكَّدَةٌ ، وَأَنَّ الْأَسْمَ مَنْتَصِبٌ بِالْمَطْفِ .

= مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا عمل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بـ « فاهوا » « أبدأ » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى « لا » الأولى أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ الْخُرْقُ حَلَى الرَّاقِيعِ *

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالثَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا حَلَى ذِي الْحَيْلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القمالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخُرْقُ حَلَى الرَّاقِيقِ *

من كلمة قافية ، وقبله في روايته قوله :

لَا صَلَاحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا يَبْنِيكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَتِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

= اللغة: «خلة» بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِيًا دَأْ وَصِنَوِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهيج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العائق» موضع الرداء من النسك «قرقر» صوت، وصاح «قر» يجوز أن يكون جمع أقر، فوزانه وزان أحمر وجر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قرى، كروم في جمع روى «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نصب» اسمها، مبنى على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على «نصب» بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو نصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نصب» - عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي يحمل جمهور النعويين نصب الاسم الثاني عليه، واختاره ابن مالك.

وقال يونس: إن «لا» في قوله «ولا خلة» نافية للجنس عاملة عمل إن، وإن «خلة» اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناءً على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى كما أعلنتك، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها.

وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لضرورة معه.

وقال الزمخشري في مفصله: إن «خلة» مفعول به منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضى له.

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في «بني النصب»
والرفع ، كقوله :

١٦٥ — * فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ *

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وقد نسب النعاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم
وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١)
ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللمعة : « المجد » هو العز والشرف وكرم التجار ، ورجل ماجد : شريف كريم
المحتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من
الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل
من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وانزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ،
نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والسكال في قبة
ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في
محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف
على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون
صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفاً ، والتقدير : لا أب وابنا
مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال
مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف
والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف
وضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان
تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا
ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار
ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه

ويجوز « وَأَبْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلَ وَأَمْرَأَةً »
.. بالفتح - فشاذة^(١) .

فصل : وإذا وُصِفَت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جازَ فَتَحُهُ على أنه رُكْبٌ
معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَصَبُّهُ صِرَاعَةً لِحُلِّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى للذكور وفاعله لا محل لها
من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر
فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان
الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن
يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعلم : « وجعل الخبر عن
أحدهما وهو يعنهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم
يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس
كله وحده ، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا
المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده
في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً لا النافية للجنس ،
وقد حذفت « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه
حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذي
ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحل على إن ، ومرة بالحل على ليس ،
فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف
الأعمال إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن يحل
ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل
عملها شيء ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفَعُهُ مِرَاعَةً لِحْلَاهَا مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ فَقِدَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فَقُلُهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَقَرٌ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِتِّصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءٌ عِنْدَنَا مَاءٌ بَارِدًا » اِمْتِنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ ، كَمَا فِي الْمَعْطُوفِ بِدُونِ تَكَرُّارِ « لَا » ، وَكَأَنَّ فِي الْبَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا » فَالْمَعْطُوفُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَالْبَدَلُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالرَّفْعُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقين على معنيهما ، كقوله :

١٦٦ — * أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أُمِّ لَهَا جَلَدٌ *

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمِ الشَّلَوْبَيْنُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَلَا قِي لَدِي لَأَقَامُ أُمْتَالِي *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن اللوح ، والذين نسبوه إليه قد رووا صدره على وجه آخر ، وهو :

* أَلَا اضْطَبَّارَ لِلْيَلَى . . . *

اللغة : « اضطبار » تصبر وتجلد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن الموت .

=

وتارة يُرادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — * أَلَا أَرِوْءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ * .

وهو الغالبُ.

= للنفى : ليت شعري إذا أنا لافيت ما لا قام أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلى أم يبقى لها تجلببها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذي » اسم موصول مفعول ألقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « أمثالي » أمثال : فاعل ألقى ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، وللراد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفي ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع في كلام العرب ، وكون الحرفين معادلين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينفنى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالخير ؟ » حكاه ابن منظور عن سيبويه ، والقماص - بكسر القاف على اللشهور ، وقد انضم ، وقد تفتح - هو ألا يستقر في موضع فتراه بثب من مكانه من غير صبر ، والخير - بفتح فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالخير » والاستفهام في هذا المثل عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل . .

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

=

وتارة يُرَادُ بهما القمّي، كقوله :

— ١٦٨ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *

✽ وَأَذَنْتُ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ ✽

وهذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللفظة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « وات » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

للغنى : ألما يكف عن المقام ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للا نافية عملها الذى تستعق مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامي أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن اللغيد الإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة على النفي ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الليل إلى دواعى الصبا .

— ١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

✽

.

== * فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ *

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين .
اللمعة : « ولى » أدبر ، وذهب « فيرأب » يجبر ، ويصلح « أثأت » فتقت وصدعت
وشعبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد
منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأَبُ الصَّدْعَ وَالْثَّأَى رِصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يمر : أى يموت الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها
التمنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا افظا ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل نصب صفة لعمر « مستطاع »
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة
فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » المأه للسببية ، رأب : فعل مضارع منصوب
بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء
تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة من
الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والمأند محذوف تقديره أثنائه

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد
التمنى ؛ وهذا كثير فى كلام العرب . ومما يدل على كون « ألا » للتمنى فى هذا البيت
نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

وقد استدل أبو عثمان اللزنى وأبو العباس المبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على
التمنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح
ذلك مع « لا » التى لم تقترب بها الهمزة الدالة على التمنى ، وحالها فى ذلك سيويه
وشيوخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنهما أجازا فى قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا
أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيويوه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة « كئيت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يتقمن كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلاً ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رجوعه » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية .

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(١) (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٢) وَعَرَضِيَّةً وَتَحْضِيضِيَّةً فَتَخْتَصَّانِ بالفعلية نحو (أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)^(٣) (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)^(٤) .

الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويوه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتاً لعمركان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيويوه ، فإليت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويوه .

والجواب أنه يكون رداً على سيويوه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبنا إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره ، نحو « لَا أَحَدَ أَغْبَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ حذفه كثيرٌ ، نحو (فَلَا فَوْتَ)^(١) (قَالُوا لَا ضَيْرَ)^(٢) . ويلتزمه التميميون والطائيون^(٣) :

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهى قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » -

تحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير فى قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تَمَّا وطِيثا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام الزمخشري فى الفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع النفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جاز الله بأنك لو جعلته خبرا للاكنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تَمَّا وطِيثا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه ، وأما فلا يجيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه ؟ إلا أن بدعى لتيم وطِيثا أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين^(١)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإما قيل لها ذلك لأن

== جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلتزمان - مع ذلك - حذفه ، فيسهل فهم الكلام حيثئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلا محذوف « لا إله إلا الله » اه كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرّبها لك إعرابا قريبا ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، وانفط الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، وللزحشري في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا يرى أن نذكرها لك في هذه العجالة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

السؤال الأولى : هل أصل مفعولي ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فإلزام ألا يكون أصل مفعولي ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لا نسلم أنا حين نقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذي نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافة ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والسؤال الثانية : هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثاني شيء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثاني مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول ==

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبي يَنْصِبُ المفعولين ، بل القابلي ثلاثة أقسام :
 مالا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ
 وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ وهو المراد ، وينقسم أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى
 أَعْلَمَ - وَدَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) ^(١) (إِنَّهُمْ أُلْقُوا
 آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ) ^(٢) ، وقال الشاعر :

— ١٦٩ — * تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا *

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء
 جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »
 ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء
 على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت
 زيدا أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتك » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا
 أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى
 الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق
 « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛
 يلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .
 الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وصلتها، كقوله :
 * فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً * ١٧٠

= وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه
 « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو
 مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف
 « والسكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى
 اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .
 ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تمتد إلى « أن » المؤكدة
 ومعمولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري :
 تَعْلَمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أَنِّي فَأَنْتَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
 وقول الشاعر :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمر بن معديكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ونظيره قول أعرابي :

تَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ - وَإِنْ ضَحِكُوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد

(رقم ١٦٩) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ فَأْتِلُهُ *

=

وقوله :

* ١٧١ - دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدُ يَا عَرُوقًا غَتَبْتُ *

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

اللغة : « صحا القلب .. إلخ » قال الأعمى : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ، وكف باطله : أى صباه ولهوه . . وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو « تعلم » ممناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر الغين المعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .

المعنى : يقول لعلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضعي وصيتي وطلبت غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها إلى مفعولها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير في الاستعمال .

١٧١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنْ أُغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « واغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأنهم بالاعتباط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى حله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه . =

(٣ - أوضح السالك ٢)

والأَكْثَرُ في هذا أن يَتَقَدَّى بالباء ، فإذا دخلت عليه الممزة تَقَدَّى لآخر
بنفسه نحو (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)^(١) .

والثاني : ما يُفِيد في الخبر رُجُحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ،
وَعَدَّ ، وَهَبَ ، وَزَعَمَ ، نحو (وَجَمَلُوا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
إِنَانًا)^(٢) ، وقوله :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يني إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ،
وتقر به عينا ، ولا لوم عليك في الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال .
الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو
المفعول الأول « الوفي » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على
التشبيه بالمفعول به ، ورقعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفي » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة
يجوز في معمولها الوجوه الثلاثة « يا عرو » : يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم
بمحذوف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب
« اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر « إن »
مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » فإن « دري » فعل دال على اليقين ،
وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي »
على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « دري » يستعمل على طريقتين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء
نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ،
كما في قوله تعالى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) والثاني : أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت
الشاهد ، ولكنه قليل :

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

نواسخ الابتداء : ظن وأخواتها

١٧٢ — * قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

١٧٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتُ *

« وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شنبل الأعرابي .

اللمة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع لمة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

اللمى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل والشدائد ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى ولم يكن عوناً لى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسم « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً فهو - حينئذ - مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثانى معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يومًا » ظرف زمان متعلق بالم « ملات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثانى « أخا ثقة » . هذا ، واعلم أن العنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب في المحاجة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتى حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

* ١٧٣ — فَلَا تَعْدُرِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى *

= (حبونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد المهملة ، وبابه علم).
وتأتى أيضا بمعنى أقام ، نحو « حبا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عماره ابن أيمن .

* حَيْثُ تَحَجَّيْ مُطَرِّقٌ لِغَالِقِ *

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :
فَهَنْ يَفْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ الْغَيْبِطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا
وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .
وهى بمعنى غلب فى الحاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعوله واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَسِ كُنْماً الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللمة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، والمراد منه هنا الخليف أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل لعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم لعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

الغنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاطرك للودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وصديق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك .

==

وقوله :

* وَإِلَّا فَهَبْنِي أُمْرًا هَالِكًا *

— ١٧٤

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « في الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنا » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر للبتدأ ، والكاف مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « المولى » ، والثاني « شريك » على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ

قوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني .

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا السَّكَمِيُّ الْمُقَدَّمَا

تعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني .

١٧٤ — هذا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولي .

اللغة : « أجرنى » اخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو النيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى في مكانه « أبا خالد » هبى « أى اعددى واحسبى .

اللعنى : قلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أى رجل من المالكين .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل ، مثلا «فهي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ.

الشاهد فيه : قوله «فهي امرا» فإن «هب» فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امرا» على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثا) وقال : (هب لي حكما) .

واعلم أيضا أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» للتوكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرحى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والحققين : ليس لحنا لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حمارا» ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس .

اللغة : «شيخا» الشيخ : هو الذي استبان في السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ = «يدب ديبيا» يسير سيرا رويدا ويمشى مشيا وثيدا .

• • • • •

== المعنى : ظنت هذه المرأة - حين رأت الشيب برأسى - أننى قدصرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطيء ، لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منته وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتنى » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبيا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك فى إعراب البيت ، وهذا مستعمل فى كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار .
ومثله قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِمْلَ بِعَذْكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يسكون فى مستعمل الكلام ، وإنما يحىء فى ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير فى استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة « أن » للؤكددة ومعموليهما سواء أكانت مثقلة كما فى البيت الذى يلى هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقلية كما فى قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وسندكر شواهد ذلك فى شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنَّ وَصَلْتُهُمَا ، نَحْوُ (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا
أَنْ لَّنْ يُبْعَثُوا)^(١) ، وَقَالَ :

١٧٦ * وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

(١) من الآية ٧ من سورة التغابن .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ،
والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَخَلِيقَةُ كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُخَسِّرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

اللفظة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان
من تحول بدنه وشعوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن
عحبته ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والخليفة كالذي عهدت » يريد أنه
وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم
عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم
فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم
مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماضٍ بمعنى ظن ، والتاء
علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة
المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت »
فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد
مسد مفعولي زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الناقبة العائد إلى عزة
مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم
موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى ،
وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « يتغير » =

والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم ، كقوله جل ثناؤه : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَتَرَاهُ قَرِيبًا)^(١) ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعدها إلى مفعوليّه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنِّي كَبُرْتُ ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْنَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الرَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ مُمَاضِرُ أُنْثَى إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأَرْضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذَنْ يَا بُنَّ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » الخففة من الثقيلة الآية الكريمة التي تلاها المؤلف وتلونها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : (بل زعم أن لن نجعل لكم موعدا) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين ، وقد تأتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب ربه ، وهى في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظن ، وحسب ، وخال ، كقوله :

١٧٧ - * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا *

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (القتال) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .
وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسيدكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَّذْتُ فَيَمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا *

ولم أقف لهذا البيت هلى نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت « لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد داخلا فى حومتها « عردت » أحجمت وفررت ونسكت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونسكل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الذهاب فى الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكقوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ)^(١) ، وكقول الشاعر :

١٧٨ — * وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً *

= مفعول ثانٍ لظن « فعدت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماضٍ ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق بعرد « كان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة محلا بني « عنها » جار ومجرور متعلق بمعرد « معداً » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو بعيد .

(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحَيْرَا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث السكلابي ، من كلة له يقولها في يوم مرج راهط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُصْبَةَ تَغْلِييَّةَ يَقُودُونَ جُرُودًا فِي الْأَعْنَةِ مُضْمَرًا
سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرَا
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْتَمَرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم : ما كل سوداء تمرة ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون - أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الويل ، وسموا بغيظ وتمرة وحنظلة ، و « حير » اسمه المرنجب - بزة سمرجل =

وقوله :

* حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * ١٧٩ -

= - وجذام وحمير: كلاهما من اليمين ، وقوله « عشية لاقينا » يروى في مكانه « ليالى لاقينا » كما يروى « صداء وحميراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلباقتهما البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقاءهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أفرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « بيضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحميراً » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحمير في محل جر إضافة ظرف الزمان إليها .
الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل بيضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « كل بيضاء » وثانيهما قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري ، من كلة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بِمَدَدِ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ مُنَّمٌ تَصَيَّفَتْ حِسَاءُ الْبُطَاحِ وَانْتَجَمَنَ الْمَسَايِلُ
اللفظة : « كبيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة =

وكقوله :

١٨٠ * إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَقْضُ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى *

= واقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لفه » اهـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، و يروى « وكأت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني ربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووم العيني في ضبطه بكسرها ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ناقلًا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا أبحر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ناقلًا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين - أولهما قوله « التقي » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُومُكَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

يخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره « تنفض الطرف » غرض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويحشمك « الوجد » الهيام .

اللعنى : يقول : إن لم تنم وبقيت مناهراً أرقا - أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن العرائى ومحاسنهن - فأنى أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنفض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتفض ، وجملة تفض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالأنف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

* مَا خَلَقْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا * — ١٨١

١٨١ — هذا صدر بيت من النسر ح ، وعجزه قوله :

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُجُوءَ الْأَلَمِ * .

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللمعة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ، ويروى في مكانه « ظمنا » باظهار المشقة والهمزة بعد الميم - وأصله العطشان ، ويراد به المشتاق « حموه الألم » بضم الحاء الهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورته .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقاءكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلقتني » خال : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وباء للتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمين الآي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار وعجور متعلق بأشكو « حموه » مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفى بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلقتني ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلقتني ضمنا » حيث استعمل خال - وهو فعل قلبي - بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما باء التكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو » إلخ على ما بيناه في إعراب البيت .

تنبيهان - الأول : ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى
الرأى - أي : المذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصَدَ ، فيتعديان إلى واحد نحو (وَاللَّهُ
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)^(١) (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِظَنِّينِ)^(٢) وتقول « رأى أبو حنيفة حِلًّا كذا » ، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ «
و « حَجَّوْتُ نَيْتَ اللَّهِ »^(٣) .

وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أو حَقَّدَ فلا يتعديان .
وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ،
ولمَّا لم يحتز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »
الثاني : الخقوا رأى الخلمية برأى العلمية في التعدى لاثنيين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكوين .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدى
فعلم تتعدى لاثنيين ، وعرف تتعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،
وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي - أى وهذا
الحكم اللفظي هنا هو التعدى لاثنيين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية
يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فعلنا أن بين المعنى
واللفظ تطابقا وتآلفا ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإننا نعلم أنهم
خرجوا عَنْ مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، ولذلك أنواع لا ترى أن نذكرها هنا .

١٨٢ — * أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا * —

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ بُورَقِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَنَا لَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلُ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا
وهذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسـكـبهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُنَلِّحَا وَتُخْتَلَا بِمَا بِهِمَا أُخْتِيَلَا
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَعِيثُ يُرْجَى طَالِمَا بِهِمَا نَقَالَا
وَهِيَ خَزَزَاهُمَا فَلَمَّا يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسِلُ أَنْسِلَالَا
حَلَى حَيِّينَ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طَلَاهُمَا وَطَالَا
فَأَيْسُهُ لَيْسَلَةٌ تَأْتِيكَ سَهْوَا فَتُضْهِجُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويها أولاً قد استشهد به سيـبويه (ج ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللفـة : « تلحـا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستعيث » سعينا : مثى سعينا ، وهو تصغير سعين – بوزن قل – وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستعيث : طالب العيث « على حيين » متعلق بقوله تلحـا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأؤهما على حيين « وهى » ضعف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأنال » أعلام أناسي « تجافى الليل وأنخزل أنخزالا » : كنايةتان عن الظهور وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب – ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع = (٤ — أوضع السالك ٢)

وَمَصْدَرُهَا الرُّؤْيَا ، نحو (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)^(١) ، ولا تختصُّ
الرُّؤْيَا بمصدر الحلية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري وابن مالك ،
بدليل (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ)^(٢) ، قال ابن
عباس : هي رُؤْيَا عَيْنٍ .

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رقق » بضم
الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقني » خبره ، و « عمار » وسائر
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أثال » في غير النداء ضرورة ، وأصله أئالة ،
فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أرام » أرى : فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذي هو ضمير
جماعة الثائبين مفعول أول « رققى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أرام رققى » حيث أعمل « أرى » في مفعولين : أحدهما
الضمير المتصل به ، والثاني قوله « رققى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى في منامه ،
وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، ومجىء للمفعول الثانى معرفة - وهو
قوله « رققى » - في هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلية تنصب
مفعولا واحدا ، وأن النصب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال
أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذي يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية
الكريمة يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصعابة الذين شهدوا تنزيل
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة
للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إني رأيت =

النوع الثاني : أفعال التصيير ، كَجَمَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)^(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)^(٢) (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)^(٣) (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)^(٤) ، وقال الشاعر :

— ١٨٣ — * تَخَذْتُ غَرَّازَ إِثْرُهُمْ دَلِيلًا *

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت للقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبه أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع المسافات البعيدة في لحظات يسيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت للقدس والطريق إليه وبالغوا في تحرى ذلك منه ، والأمر الرابع : أن مجيء « الرؤيا » بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعي يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَّادُهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وهو أخو أبي خراش الهذلي ، والبيت المستشهد بصدقه ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني لحيان ، وهو :
بتامه مع ما قبله :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ ، كُلًّا فَأَخْرُونِي
تَخَذْتُ غَرَّازَ إِثْرُهُمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُنْجِزُونِي

اللغة : « جزيتهم » أراد كافأهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادي » الباء ههنا للسياية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتي إياهم بسبب أخذهم تلادي ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : المال =

وقال :

* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ * — ١٨٤

وقالوا : « وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِلْمُضِيِّ .

= الذى ولد عندك ، فإن تسكن قد ورثته فهو طارف وطريف « اتخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو عخفف من اتخذ نظير تقي الخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة ، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزونى » ليعلبونى ، وذلك بأن يفتوتونى فلا أدركهم .

الإعراب : « اتخذت » تمخذ : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إز : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين المأثد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، ويا المتكلم مفعول به ، وأن المضمرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « اتخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تمخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقنا) أنه لرؤبة بن =

= العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة آيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلٍ
وَلَعِبَتْ طَيْرُهُمْ أَبَابِيلُ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصَفٍ مَا كُولُ

وهذه الآيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة صميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللمعة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طيرهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبايد والعبايد والشمايط ، وقيل : واحد إبالة ، وقيل : واحد إبول - بزنة جرد حل - - « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو للمفعول الأول مبنى على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين التضايفين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « ما كول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولها واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء^(١) ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن تقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالعمول - وهو ههنا المفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علمت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو للعمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جئت بها بعد دخول العامل - وهو علمت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر مستعرفه ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل المتقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءها ، فتقول : « علمت لزيد مسافر وعمراً مقياً » لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالعمول - وهو المفعولان كما علمت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا العمول ، فتقول « زيد ظننت فام » أو تقول « زيد فام ظننت » فزيد في المثالين مبتدأ ، وفام خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا عمل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا عمل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة للعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة للعطوف عليها ، إذ لا عمل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فام ، وعمرو مكابر » . =

.

= فإن قلت : فما الفرق العملي بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين . أحدهما قد انضح لك من الكلام السابق في شرح معناها ، وخلاصته : أن الجملة في حال الإلغاء لا عمل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً لفظها ، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع ومحلها نصب ، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعى لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » وأن تراعى محلها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافراً » . والوجه الثاني : أن إلغاء عمل العامل في المعمول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعمول فتنبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله ، فتقول « زيد ظننت مسافراً » أو تقول « زيدا ظننت مسافراً » وخالف الأخفش في هذا ، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين الممولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ الممول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتى بالممول للعلق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن الممول أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأتي طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل ، فأما في حال الإلغاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والممول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها ، ولكنها - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلها جاز =

«إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمرا» فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك «ضرب عمرا زيد» وإلى قولك «عمرا ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق، وليس لك أن تلغى هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال التعدية، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال التعدية ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا بإعمالها خلافا للكوفيين في هذه الجزئية، وإذا تغير الوضع الطبيعي فتأخر الفعل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا بالإعمال، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً . فإن قلت : فهل يجري كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن تقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجري في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب .
وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجري في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول «ضربت أيهم في الدار» على أن يكون «أيهم» اسم استفهام مبتدأ ، و «في الدار» جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضربت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .
الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل : النوع الأول : كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، =

أو تَأْخِرُهُ ، كـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » ^(١) قال :

= نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أ كنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فعلك مقالك أم لا ، وتبينت أنؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيصبر أم يجزع ، وامتنحت خالدا أيشكر الصنبة أم يجحدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جللك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف هنا أن للإلغاء صورتين ليس غير :

إحداها: أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخرجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع : فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخرجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايتيه يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز .

=

١٨٥ — * وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَتَلَوْرُ *

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هُبْكُمْ مِنْ لَفَى الْخُرُوبِ اضْطِرَامُ
وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للالتاء ، وهى أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يبدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة فى صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المقرئ .

اللاغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهى ماكان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كثرة والعجاج أليه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الرجاز :

* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا *

« توعدنى » تهددنى ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر للموعد به إلا أن يكون الموعد به شرا .

الإعراب : « أَبِالْأَرَاجِيزِ » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدنى الآتى « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المفعول وعامله « توعدنى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفى الأراجيز » الواو واو الحال ، وفى : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا * ١٨٦ -

= بمعدوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألتى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والجرور على أنه المفعول الثاني .

١٨٦ - هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهالك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَإِنْ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنَيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا
هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا
وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللفظة : « شيخين » تثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون للمقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم والمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : صار ذا جدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

والإلغاء المتأخر أقوى من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، وقيل : هما في المتوسط بين المفعولين سواء .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لحيء ماله صدر الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (وَاقْدِرْ عَلَيْهِمْ لَعْنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ)^(١) ، ولام القسم ، كقوله :

== يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غنماهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت «يسرت غنماهما» بالتضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لانعترف لهما بذلك إلا أن بنائنا من غنماهما ما ننتفع به ، وما دامت أيديهما مغلولتا فإننا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعترف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسدا مضاف والضمير مضاف إليه «يرعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لهما «يسوداننا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «غنماهما» فاعل أيسر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ها سيدانا يرعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوليته ، فرفعهما ، وألقى عمله في لفظهما وفي المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله «ها سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال «يرعمانهما سيدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله ، ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

١٨٧ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي *

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا *

والبيت من كلام لبید بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٣) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبید الممدودة في العلقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنَى تَابَدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللغة : « منيتي » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى - بوزن رعى رعى - ومعناه قدر ، ولحقها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لا تخيب ، بل تصيب المرعى دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إني موقن أنني سألاقى الموت حتما ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التسكيم ، وهو مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لاجل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)^(١) .
وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَيْنِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ وَاللَّهِ
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » وَ « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » .
والاستفهام ، وله صورتان :

إحداها : أَنْ يَنْتَهِزَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ ، نَحْوُ (وَإِنْ
أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ يَمِيدُ مَا تُوعِدُونَ)^(٢) .

والثانية : أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْتِفْهَامٌ : عَمْدَةٌ كَانِ ، نَحْوُ (لَتَعْلَمَ
أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) ، أَوْ فَضْلَةٌ ، نَحْوُ (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ
مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٤) .

وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْفَاءُ وَلَا التَّعْلِيقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ التَّضْيِيرِ ، وَلَا فِي قَلْبٍ
جَامِدٍ — وَهُوَ اثْنَانِ : هَبْ ، وَتَعْلَمَ^(٥) — فَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ الْأَمْرَ ، وَمَا عِدَاهُمَا
مِنْ أَعْمَالِ الْبَابِ مُتَصَرِفٌ إِلَّا وَهَبَ ، كَمَا مَرَّ .

== الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل
المفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيقي آتية ، بنصب منية نصبا تقديريا على أنه
المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام
منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في المحل ، والدليل على وجوده
في المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لثانين منيقي » لعطفت بالنصب ، وسيأتي
إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .
(٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .
(٥) المراد « هب » القلية التي بمعنى ظن ، و « تعلم » القلية التي بمعنى اعلم ،
وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف
تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف
تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهن ما لهن ، تقول في الإعمال : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَنَا ظَانٌ زَيْدًا قَائِمًا ، وفي الإلغاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌ » وفي التعليق « أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَانٌ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :
أحدهما : أن العامل المُلغى لا عَمَلَ له أَلْبَتَّةَ ، والعامل المَعْلَقَ له عَمَلٌ في المحل ، فيجوز « عِلْتُ لَزَيْدٍ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ » بالنصب عَطْفًا على المحل^(١) ، قال :

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما .
الأول أن للعلماء خلافا في الجملة المعلق عنها بأحد المطلقات التي ذكرها المؤلف -
إلا الاستفهام - ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وابن هذا المحل هو النصب ، وهذا مذهب سيوييه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام المؤلف ههنا .

والثاني : أنه لا عمل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق ، فإذا قلت « عِلْتُ لَزَيْدٍ قَائِمٌ » فتقدير الكلام : عِلْتُ وَاللَّهِ لَزَيْدٍ قَائِمٌ ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا عمل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المقاربة من النحويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ،
الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في
باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٤) وفي شذور
الذهب (رقم ١٨٧) .

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها
« موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن
يعر بخاطري ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال .
وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم
اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف
زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة »
مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث
« ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ،
مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل
نصب بأدرى سدت مسد مفعولها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد
النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ،
وعلاوة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب »
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى :
فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع
مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله
« ما كنت أدرى » .

والثاني : أن سبب التعاليق مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زيدا قائماً »
وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زَيْداً ظَنَنْتُ قائماً » و « زيدا قائماً ظَنَنْتُ » .
ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش ،
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — * أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكُ الشَّيْطَانِ الْأَدَبُ * *

= الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البسكى ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع
ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البسكى » جملة من مبتدأ وخبر ،
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ،
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم
يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلها النصب ، والدليل على أنه عمل
في محلها النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* كَذَاكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي * *

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً
بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :
تأدياً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق
عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ ، وَالسُّوءَةَ اللَّقْبُ

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيعة » الخلق ، وجمعها شيع .
الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، يقع مفعولاً مطلقاً
عامله أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =
(. — أوصح المسالك ٢)

والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ،
 والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ،
 والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار
 والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه
 « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة
 في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملك » مبتدأ
 « الشيعة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب
 سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ
 جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب
 مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى
 الحال والشأن) ملك الشيعة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألقى « وجدت »
 مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملك الشيعة الأدبا » بنصب « ملك »
 و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخريج هذا
 البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .
 فقال الكوفيون : هو على الإلقاء ، والإلقاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط
 والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلقاء أثر من
 آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :
 الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملك » .
 والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة
 المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت .
 والثالث : أنه من باب الإلقاء ، لكن سبب الإلقاء أن الفعل لم يقع في أول
 الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هي الصورة الثالثة من الصور
 الميعة للإلقاء كما سبق التنبيه إليه .

وقوله :

٩٠ — * وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ *

والنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسهل إلا أن يحكم فى هذه المسألة — بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون — بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا *

والبيت لسكع بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولٌ مُتَقَيَّئٌ لِثَرَاهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولٌ

اللفظة : « بانَتْ » بعدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبلة الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبده « لثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يقد » أصله من قولهم : فدى الأسير بفديه فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيويوه الذى يحيز مجيء الحال من الابتداء ، أو صاحبه ضمير للابتداء المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة الابتداء والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة ، والأصل « لَمَلَاكُ »
و « لَلدَيْنَا » ثم حُذِفَتْ وبقي التعليقُ .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسطَ المَبِيحَ للإلغاء ليس التوسطَ
بين الممولين فقط ، بل توسطَ العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء
للتوسطِ بين الممولين أقوى ، والعامل هنا قد سُبِقَ بَأَنِّي وبما النافية ، ونظيره
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال »
مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نخبة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أفعال
القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين
جميعاً في كل حالة ، وأنه يجوز الحذف على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور
البرصيين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج به
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .
منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .
ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن
والثاني جملة ، كما قررناه في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ،
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا »
والتقدير : الذي إخاله كائناً منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَه » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ » .

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو
(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) ^(١) ، وقوله :
١٩١ — بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَايَةَ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَى وَتَحْسِبُ
أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَى .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :
طَرَبْتُ ، وَمَاشَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٌ وَلَمْ يَقْطُرْ بَنِي بَنَانٌ مُحْضَبُ
اللغة : « ترى حُبهم » رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : غيرته كذا ، قالوا : ولا تقل : غيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السؤال :

تَعْسِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلٌ
وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثاني بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن ثقل اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٢) « وتحسب » أى تظن ، من الحساب .
الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بآية » جار ومجرور معطوف على الأول ، وآية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيئويه والأخفش المنع مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، أقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(١) (فَهَوَ يَرَى)^(٢) (وَظَنَنْتُمْ ظَنِّي السَّوْءَ)^(٣) ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ » ، وعن الأعمى يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فمنه ابن مَلَكُون وأجازه الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْغَى غَيْرُهُ

مِثْنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُسْكِرِ

وجوبا تقديره أنت « جهم » حب : مفعول أول ترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب جهم عارا على » .
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢١٦ و ٢٣٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم
(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَّهْمٍ

اللفظة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول — وهو فى الأصل اسم مكان من —

فصل : تُحْكِي الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَسُكِّنَ يُعْمِلُونَهُ فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً ، وعليه يُرْوَى قوله :

١٩٣ - * تَقُولُ هَزِيْرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْسَابِ *

= قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترم » بالنون - وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلاسقوك إليه ، وهل ينهأ لك أو لغيرك أن تجيشوا بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندي بمنزلة الحب للكرم فلا تنظي غير ذلك واقعا .
الإعراب : « ولقد » الواو للقسام ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تنظي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف « مني » جار ومجرور متعلق بقوله « نزلت » « بمنزلة » مثله ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف إليه « المكرم » نعت له .

الشاهد فيه : قوله « فلا تنظي غيره » حيث حذف للمفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تنظي غيره حاصل ، أو نحو ذلك .

١٩٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :

خَلِيلِيْ مُرًّا بِيْ كُلِّيْ أَجْدَبِ لِنَقْضِيْ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ
اللغة : « شأوين » مثني شأو - بفتح الشين وبكون الهمزة - وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شأواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، =

بالنصب ، وقوله :

١٩٤ — * إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدٍ * *

= يريدون أنه سباق في المكرمات لا يجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء المهمل - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس جمعي واحدة أنابة ، وهي الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عليا .
المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديده يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأناب » والذين يجرونه هذا المجرى بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ *

والبيت من كلمة للحطية يصف بعيره بالسرعة ، ومثله في المعنى قول حميد ابن ثور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وَرِذْهُنَّ ضُحَى غَدٍ
تَوَاهَقْنَ حَتَّى وَرِذْهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين في السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورد ليلاً =

.

== اللغة : « قلت » معناها ههنا ظننت « آتب » اسم الفاعل من « آب يؤب » إذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله المهاجرة ، وأصل الهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .
المعنى : يقول : إذا ظننت أنني أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإني أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيري ونجايته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتي « قلت » فعل ماضٍ بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشرا به معنى وأصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها » عنه « جاران » ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بعن يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بالهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : (قال إني عبد الله) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) ==

بالفتح^(١)، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهي : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به السيراقي « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفي « قُلْ » ، وإسناده للمخاطب ، وكونه حالاً ، قاله الناظم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

وقوله سبعانه : (إني ظننت أني ملاق حسايه) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نعى أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التي تقصد بها الحكاية وقال التي يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) أي بفتح همزة « أني » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وهو من شواهد سيويه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأجرة « دون بعد غد » أي قبل بعد الغد فيما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أي وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتقول ، و« فمتى » في بيان الاستشهاد ببحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثاني جملة « تجمعنا » ولم يقصد به =

==الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » في محل رفع خبر . وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال ، قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » اهـ كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اهـ . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبني الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالمعنى أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس للراد في أي وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، ويبان ذلك أن القول بمعنى الظن بما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ويتجلبب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو يبين أنه حاصل الآن فعلاً ، ألسنت تقول : متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي ! فتجيب أن الظن حاصل فعلاً ! وفي هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجمة مفعلاً لنقول ، وكونه بعد استفهام بحرف
أو باسم ، سمع السكاسي « أتقول لِلْعَمِيَّانِ عَقْلًا » وقال :

١٩٦ - * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي *

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ *

والبيت من كلمة لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .
اللغة : « علام » كلمة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية
وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرَاهَا ؟)
وقوله جل ذكره : (فَمَ تَبْشُرُونَ ؟) وقوله سبحانه : (عَمَ يَتَسَاءَلُونَ ؟) للفرق بين
الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن للعب عنه بقول ، ومن هنا
تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون للمستفهم عنه شيئاً يتصل
بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتقي » روى في مكانه
« يثقل كاهلي » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو
نصر ينصر - طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن
فلان على فلان فن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .

اللعن : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس ؛
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف
المحذوفة للفرقة بين الخبر والاستخبار في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « الرمح » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،
والجمله من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول « عاتقي » عاتق :
مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه .

=

قال سيديويه والأخفش : وكونُهُما متصلين ، فلو قلت «أأنت تقول»
فالحكاية ، وَخَوَافًا ، فَإِنْ قَدَّرْتَ الضمير فاعلا بمحذوفٍ والنصبَ بذلك
المحذوف جاز اتفاقًا ، واغتفر الجميع الفصلَ بظرف أو مجرور أو معمولٍ
القول ، كقوله :

١٩٧ — * أَبْعَدَ بُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً * *

= الشاهد فيه : قوله «تقول الرمح يثقل عاتقى» حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى
تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «الرمح» وثانيهما جملة «يثقل عاتقى»
على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن
«تقول» بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعا على أنه مبتدأ وتكون
جملة «يثقل عاتقى» في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب
مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسما مفردا متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : «قلت إن محمدا قائم» أو «قلت محمد قائم»
ولا تقول «قلت محمدا قائما» فتنصب محمدا وقائما بعمت إلا إذا كنت قد أجريتها محرى
ظننت كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* شَمَلِي يَهْمُ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا ؟ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللغة : «جامعة» اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق «شملى»
الشمل - بفتح الشين وسكون الميم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول :
جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق
ما اجتمع من أمركم «محتوما» اسم مفعول فعله حتم الله الأمر بمحتمه - من باب
ضرب - أى قضاء وأوجبه .

المعنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أجبى ، فهل تظن أننا سنلتقي مرة
أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبد ؟ =

وقوله :

* أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * — ١٩٨

= الإعراب : « أبعـد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعـد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله « شـملى » شمل : مفعول به للجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعـد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما استدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسـر في هذا أن للمفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظا ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لـهذين للعنيين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجـره قوله :

* كَعْمَرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ *

وهذا البيت للكـميت بن زيد الأسدي .

=

قال السهيلي : وأن لا يتعدى باللام ، كـ « تَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » .
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)^(١)
الآيَةَ ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ * بالرفع .

== اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنوما » وهو جمع
نأثم « بنو لؤى » أرا بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل :
الذى يتصنع الجهل ويشكفه وليس به جهل ، والذين رويوا في صدر البيت « أنوما »
يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أنظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم الجنيين ، وآثروهم على
المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغى
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويشكفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الممزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله
وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من
« أليك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة
« متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .^١

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل
بين أداة الاستفهام - وهى الممزة - والفعل ، بفصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل
كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي : أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَضْلُهُمَا عِلْمٌ وَرَأَى الْمُتَعَدَّيْنِ لَاتْنَيْنِ ، وَمَا ضُمِّنَ
معناها من نَبَأٍ وَأَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ ، نحو (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ
أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَمَاتِكَ قَلِيلًا ،
وَلَوْ أَرَأَوْهُمْ كَثِيرًا)^(٢) .

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَذِبَكَ سَمِينًا »
والاقتصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْدًا » .

واللثاني والثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اقْتِصَاراً ، ومن
الإلغاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً ،
ولن منعهما في المبني للفاعل ، ولنا على الإلغاء قول بعضهم : « الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا
اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » وقوله :

١٩٩ — * وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ * *

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال
١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَرَأْفُ مُسْتَكْنَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتاً ، وهو قوله :
وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ
اللغة : « أَمْنَعُ » أفعل تفضيل فعله منع - بوزان كرم - إذا صار منيعاً لا يغالب ،
قويا لا يعتدى عليه ، عزيزاً لا ينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فعله عصم - من
باب ضرب - وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن
يصيبه ، ومنه قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله « أَرَأْفُ »
هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهي الشفقة والرحمة « مستكنى » تقول : استكنى
فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكفيه مهجه ، والمراد أن المخاطب أَرَأْفُ من يلجأ إليه في =

وعلى التعليق (يُنبئُكُمْ إِذَا مُرِّقُمْ كُلٌّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)^(١)، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٍ فَقَدْ مُبَيَّنْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي

سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

= المهمات ، ويعاذ به في المللات « أسمع » أفعل تفضيل من السباحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء .
المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم في حسابي ، ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أهرب كوارثه ، لأنني اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذي يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراي » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « أسمع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأراف » الواو حرف عطف ، أراف : معطوف على أسمع ، وهو مضاف و « مستكفي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة . أسمع : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراي الله أسمع عاصم » حيث ألغى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث — وهما قوله « أنت أسمع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول : أراي الله إياك أسمع عاصم ، أو يقول : أراي الله أسمع عاصم .
(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٣٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من =
(٦ — أوضح للسالك ٢)

== كل فعل ثلاثي « أنبث » بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبأ - وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار « ستجزي » مستكاناً « بما تسمى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .

المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزي على ما قدمت يده ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقبه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبث » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل نصب « للذي » اللام لام التوكيد ، وهي الزحلقة ، انذى : خبر إن ، والجملة في محل نصب بنبيء « ستجزي » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على ألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع للبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذي « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ستجزي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة المجرورة محلاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزي مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبث إنك للذي » فقد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المنصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بنبيء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحا (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من التعمدى لواحد تعمدتا لاثنتين ، نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا يُحِبُّونَ)^(١) ، وحكما حكم مفعولَي « كَسَا » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلقاء والتعليق - قيل : وفيه نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّجُ الْمَوْتَى)^(٢) ، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل التعمدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلَبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وبإدعاء أن الرؤية هنا علمية .

هذا باب الفاعل

الفاعل : أَسْمٌ أو ما في تأويله ، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصليُّ الحِلِّ والصيغة .

فالأسم نحو « تَبَارَكَ اللَّهُ » والمؤول به نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا)^(٣) ، والفعل كما مثلنا ، ومنه « أَيْ زَيْدٌ » و « نِعَمَ الْفَتَى » ، ولا فرق بين للتصرف والجامد ، والمؤول بالفعل نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٤) ، ونحو « وَجْهَهُ » في قوله^(٥) « أَيْ زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ » و « مُقَدَّمٌ » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِيُّ الْحِلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخير لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل وكسر ثانيه - فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع ^(١) ، وقد يُجْرَى لفظاً بإضافة المصدر ، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
النَّاسَ) ^(٢) ، أو اسميه نحو « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ، أو يَمِنْ
أو بالباء الزائدة نحو (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) ^(٣) (كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيداً) ^(٤) .

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم :
خرق الثوب السمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرٌ
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيْطْنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَادِي الْمَعَسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ وَنَسْكَبَاءَ زَعَزَعَا
وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على
اللامنة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التحجب نحو قوله تعالى : (اسمع بهم وأبصر)
ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِيْذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا =

الثانى : وقوعه بعد المُسندِ ، فإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعلِ فى نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) لأن أداة الشرط مخيصة بالجلل الفعلية ، وجاز الأمران فى نحو (أَبَشَرْتُ يَهُودَ نَنَّا)^(٢) و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)^(٣) ، والأَرْجَحُ الفاعلية^(٤) .

= وأما الجائز الكثير فى فاعل « كفى » كآية التى تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سعيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّءِ نَاهِيَا
وأما الشاذ ففى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ كُبُونُ بَنِي زِيَادٍ
إذا ذهب إلى إن « ملاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد- فى هذا المثال ونحوه- مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذى يفهمه كلامه مذهب غير اللبرد ، وقد ذكروا فى باب الاشتغال أن اللبرد يجيز فى هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثانى أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأنها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع فى أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، وتقل المؤلف فى باب =

وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل ، تَمْشِكًا بِحَوِ قول الزُّبَّاءِ :

٢٠١ - * مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَثِيدًا *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتعذر فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام المبرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتعريض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أَنْخَلَقُونَهُ تَخْلُقُونَهُ ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (نَخْلُقُونَهُ) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ - هذا بيت من الرجز المشطور ينسبُه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما نسبه للؤلؤف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل المالقي ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فملك الزبَاء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في جمع الأمثال للبیداني في شرح التل : خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمُّ حَدِيدًا أُمُّ صَرْفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا
* أُمُّ الرَّجَالِ جُثْمًا قُعُودًا *

اللفظة : « وثيدا » ثقيلًا تصعبه تؤدة وبطء « أجندلا » الجندل - بزنة جعفر - الحجارة « صرفانا » بفتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند اللضع « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود .

.

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيا » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، واستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .
الشاهد فيه : قوله « مشيا وئيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيا » ، وثانها نصبه ، وثالثها جره .
فأما رواية الجر فإعرابها على أن « مشيا » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من الشيء .
وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشى مشيا . و « وئيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .
وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيا ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده .

والبصريون لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :
أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزئين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولا شك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيْهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ،
كقولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثْبِتًا ، قيل : أو « مَشِيْهَا »
بدلٌ من ضمير الظرف .

الثالث : أنه لا بُدَّ منه ^(١) ، فإن ظهر في اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ » ، والزيدان

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض التكلم الذى يريد إفادة
المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو نفيه عنه ، على أى
وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه
من الأغراض التى لاتنفى هذا التكلم ، وإنما تنفى متكلما يدق فى ألفاظ الكلام ، وهى
التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على
غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون « مشيا » مبتدأ ، و « وثيدا » حال من فاعل فعل محذوف ،
والتقدير : مشيا يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .
والوجه الثانى : أن يكون « مشيا » بدلا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور
الواقع خبرا وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتعمل
ضميرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .

وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أو ضحناه فى شرحنا على شرح الأئمة .
ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ،
ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :

الأول : فى الفعل المبني للمجهول ، نحو قوله تعالى : (وغيض الماء) وقوله سبحانه :
(وقضى الأمر) .

الثانى : فى الاستثناء المرفوع ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفضل الذى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفا على مثله ،
نحو قوله : تعالى (أسمع بهم وأبصر) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع =

قَامَا « فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ رَاجِعٌ : إِمَّا لِمَذْكُورٍ ، كـ « زَيْدٌ قَامَ »
 كَمَا مَرَّ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي ،
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »^(١) أَيْ :
 وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الشَّاهِدَةُ ،
 نَحْوُ (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٢) ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :
 « إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي » وَقَوْلُهُ :

= عليه ، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعال هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور
 بالباء الزائدة دائماً ، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف
 الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فَإِنْ
 فاعل (إِطْعَامٌ) محذوف ، وتقديره : أَوْ إِطْعَامُكَ فِي يَوْمٍ - إلخ ، وقد ذكر مفعول
 هذا المصدر في الكلام وهو قوله (يَتِيمًا) .

الخامس : فاعل الأفعال المكشوفة بما ، وهي ثلاثة أفعال ، وهي : قل ، وكثر ،
 وطال ، تقول : قلما يحظى بالخير كسول ، وكثر ما نهيتك عن التواني ، وطالما سعت
 في الخير ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَا مَصْدَرِيَّةً لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ ، وَكَانَتْ « مَا » وَمَا
 دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ فاعل ، والتقدير : قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهى
 إياك ، وطال سعي في الخير ، وهكذا .

السادس : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَدْ عَرَضَتْ لَهُ عِلَّةٌ تَصْرِيفِيَّةٌ اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، وَذَلِكَ
 مِثْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ الَّذِي اقْتَضَى حَذْفَ وَائِ الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَأْقُومُ اضْرِبِينَ »
 وَحَذْفَ يَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَا هُنْدُ اضْرِبِينَ » وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْمَحْذُوفَ لِعِلَّةٍ
 كَالثَّابِتِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَحْصِيَ لَكَ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا .

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (١ / ٥٤) وَابْنُ خَرِّازٍ
 فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ مِنْ صَحِيحِهِ (٧ / ١٠٤) بُولَاقٍ) وَأَبُو دَاوُدَ (الْحَدِيثُ رَقْمُ
 ٤٦٥٩ بِتَحْقِيقِنَا) .

(٢) مِنْ آيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

٢٠٢ — * فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخْلُوكَ رَاضِيًا *

وهذا البيت لرواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة . - السعدى ، أحد بني سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للبرد ص ٤٥ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنَّمَا أُرْزُكَ دَرَابٍ ، وَأَتْرُكُكَ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

اللفظة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درابجرد » وهى كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبي صفرة والخوارج « قطرى » بفتح القاف والطاء جميعا - رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطرى بن الفجاءة التميمي « لا إخلالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تردنى » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخلالك » إخلال : فعل مضارع مرفوع بالضمزة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تُشاهده مِنِّي — وعن الكسائي إجازة حَذْفِهِ تَمْشُكًا بِنَحْوِ مَا أَوْلَاهُ^(١) .

الرابع : أنه يَصِيحُ حَذْفُ فِعْلِهِ ، إن أجيب به نَفْيٌ ، كقولك « بَلَى زَيْدٌ » لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بَلَى قَامَ زَيْدٌ ، ومنه قوله :

= « راضيا » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضيا » هي جواب الشرط الذي هو إن ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضي حسن لا غبار عليه ، وفي تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك في الألفية :

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ *

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائي ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يميزون حذف الفاعل ؛ بل لابد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكورا في الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمرا ، ولما لم يكن في هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما لكان أو فاعلا لها قالوا : إن اسمها مضمرة جوازا تقديره هو ، ولما كان لابد لضمير الغائب بارزا أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن في هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعا لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا في بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقاله البصريين في هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءًا ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد — بفتح الجيم واللام جميعا — الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه « لم يعر قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب .
المعنى : إني تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم مالميس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبني للجهول « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضممة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يعرو ، وجملة الفعل المضارع المنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن الصدرية مقدرة بعد حتى ، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يعر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق — وهو قول القائلين : « لم يعر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا نجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ييل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟ فالجواب على ذلك أن تقول لك : إن بل التي تعطف مفردا على مفرد بعد نفي أو =

أو استفهامٌ محققٌ ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟
ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(١) ، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشاعبي
وأبي بكر (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)^(٢) ، وقوله :
* لِيُنَبِّئَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ خُصُومَةً * — ٢٠٤

= شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبتت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يمر
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التي
تعطف جملة على جملة فإنها تبط ، الجملة الأولى التي نفتت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك .
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة في قوله تعالى : (ليقولن
الله) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله : (من
خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف
— وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً — أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض
ليقولن خلقهن العزيز العليم) ، ومجيء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة
الاسمية ، فالجمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون (رجال)
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح للمبنى
المجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين — بفتح الباء — وإنما هم مسبحون — بكسر الباء —
فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً
فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه
لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من المسبح ؟ فأجيب (رجال)
أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فأين نائب فاعل (يسبح) للمبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما (له) وإما
(فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .
٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَخُتِبَ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ * =

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيبويه (١ / ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الشنمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد ابن ربيعة العامري ، ونسبه جابر الله الزعشمري إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت في ديوان لبيد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

لَعَمْرِي لَيْتَنِي أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْنِي عَلَيهِ الرِّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالْهِنْدِيِّ إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْفُ الشَّحَائِحُ

اللغة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجدث - بفتح الجيم والذال جميعا - القبر ، وأراد أسمى مقبورا « تسنى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرتة « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يبسط الكف بالندى » الندى : العود والكرم « ضن » بخل « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخيل « ضارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثالهم : الحمى أضرعني إليك ، يضرب فيمن يدل عند الحاجة « وختب » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيعة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تفتقر به .

الإعراب : « لييك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ييك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : ييكيه ضارع - إلخ ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضرار .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « لييك يزيد » ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْكِيهِ ضارع ، وهو قياسى وفاقاً للجرمى وابن جنى^(١) ، ولا يجوز فى نحو « يُوعِظُ فى المسجد رَجُلٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعِظُ فى المسجد رجال زيد » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذي سوغ الحذف فى هذا الموضع أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليك يزيد » قيل له : « فمن يبكيه » ؟ فقال : « يبكيه ضارع لخصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليك يزيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للعلوم ونصب « يزيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل يبك ، ولم يثبت العسكى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيويوه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيويوه والأعلم وجار الله الزمخشري وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسأل ثلاثة آراء للنهضة :

الأول : أن كل واحد من هذه الرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجعه المؤلف فى اللغى .

الثانى : أن كل واحد من هذه الرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : للمسبح له رجال ، وفى البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر الرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا الرفوع فاعلاً ثابت فى القراءة الأخرى فى (يسبح له فيها) وفى رواية البيت الأخرى « يبك يزيد ضارع » .

٢٠٥ — غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً
حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

٢٠٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .
اللغة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره
بعد « طعنة » بفتح فسكون - للرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه - من
باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ،
قلت : طعنت أظعن - بفتح العين - فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر
« عيطات » جمع مؤنث سالم واحده عبيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير
النضيج ، وتقول : عبط فلان الديبحة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا -
واعبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى سمينة فتية ، والناقعة عبيطة
ومغتبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عييط « السدائف » جمع سديف - بفتح
السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد
فى معلقته :

فَطَلَّ الْإِمَامُ يَمْتَلِلَنَّ حُورَاهَا وَيُسْقَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمَسْرُودُ
وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِّنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَزَعُ
القزع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القزع » وقت الجذب لأن
احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب
الخمر إلا أن يثار من قتله ، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولىه
طعنة أردته قتلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ،
وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى
جعل عقاب القاتل للإمام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن
حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر
من القاتل .

أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحَجَرُ » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ،
أو فَسَّرَهُ ما بعده ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) ، والحذفُ

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت »
أحل : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ،
وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من
ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة
عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحجر » الواو حرف
عطف ، والحجر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير :
وحلت له الحجر ، وجملة « حلت له الحجر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحجر » وتخرج هذه الرواية على
أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحجر »
معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أفى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة
من قال : « خرق الثوب المسمار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر
ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ،
ورفع « الحجر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، ونخرجها على أن « طعنة » فاعل
أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحجر » فاعل بفعل محذوف يدل
عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ
سيبويه عن توجيه رفع « الحجر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار
فعل ، أى وحلت له الحجر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٧ - أوضح المسالك ٢)

في هذه واجب^(١).

الخامس : أن فعله يُوحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ)^(٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ)^(٣) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٤) ، وحكى البصريون عن طيبة وبعضهم عن أزد شئوة ، نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — * أَلْفَيْتَا عَيْفَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا (استجارك) الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه ، فلذلك لم يميزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا ذكر أن هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يميزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذي بعده . فأما الكوفيون الذين يميزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يميزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ *

والبيت لعمر بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

=

== اللغة : « ألفتا » وجدنا ، وهو فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله ألفتى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى مُّمٍّ أُولَى مُّمٍّ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟
وقالت الحنساء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْمُؤْمَرِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال) : (فإذا أنزلت سورة عسكرة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر الغشي عليه من الموت ، فأولى لهم) وفي سورة القيامة (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي والبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الراى أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » اهـ . وقال غيرهما : هو علم للويل والهلاك كفجاء علم الفجرة وبرة علم البرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية .

المعنى : يصف رجلا يهرب إذا حمى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفتا » ألفتى : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألفتى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بألفى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف مالماء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن ==

وقال :

٢٠٧ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّمَهُمُ الْيَوْمُ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للطفلين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عيناك » منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واية » مضاف إليه ، والتقدير: ألفتا عيناك — حالة كونك صاحب وقاية — عند التقاء .

الشاهد فيه : قوله « ألفتا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفى مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوءة ، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد للعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتي للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل البيتين الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا — كييت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه — يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتى :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا المستوطنا » فقد ألحق ألف بالفعل المسند إلى المثنى .

٢٠٧ — هذا بيت من للتقارب ، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت ، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلَّمَهُمُ يَغْدِلُ

= وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحَى الْبَائِيعُ الْأَوَّلُ

اللافة : « يلومونى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومة وملاماً وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو - « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعو - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاهمه وعذله .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، وإلياء مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونى .. أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلاً هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هى لغة أردشنة .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ بِيْ فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ قَيْنَسُونَنِيْ قَوْمِيْ وَأَهْوَى السَّكَنَاءِ نِسَا

قد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسونى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفَنَ لَا يَنْبَقُوا أَوْلِيَّكَ بَعْدَنَا لَدَى حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

قد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لا يبقوا » مع كونه مستنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

=

وقال :

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ فَوَيْحِي فَأَعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَايِلًا
 فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسنداً إلى الاسم
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومي » .

٢٠٨ - هذا بيت من السكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأْيُهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُهْلُ الْمَنَاقِبِ
 نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا البيت
 رَأَتْ وَرَقًا نَسِيْمَهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ

اللمعة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - بالبناء
 للمجهول - إذا ولدت ، ونتجها أصحابها - بالبناء للمعلوم - إذا استولدوها ، قال الراجز :
 أَكَلَّ عَامَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « محاسنا »
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه المادة
 قولهم : ألقح الفحل الناقة إلحاقاً ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت المرأة ،
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الغر : جمع غراء ، والسحاب : جمع
 سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،
 وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الربيع »
 فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماض ،
 والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و غر مضاف و « السحاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقنها غر السحاب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحاب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النحاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فلما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من فحولة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، ومنهم البحتري ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضي ، وسندكر لك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي (ونسبه في العقد ٣ / ٤٣ للجنة ، وفي شرح المقامات الحريية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبي ، وذكر نسبه كاملاً) .

رَأَيْتُ الْفَوَائِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِأُلْدُودِ النَّوَاضِرِ
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانٍ ، يَعْصِرْنَ السَّايِطَ أَقَارِبُهُ

ومثل ذلك قول أعرابي (وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢) :

لَيْتَ لِمَنْ أَبَاكُمْ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالْعَمِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَذْرَكْنُهُ جَدَّاهُ فَخَنَجَنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ =

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُنَهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرْنَهَا وَتَقْتُلُ عَنْ إِنْثَائِيهِنَّ فَتَقْتَدِرُ
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحتري ، لأنه
طائي ، وطبيء أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

كَدَنَ يَنْهَبُهُ الْعُيُونُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمَكَنَّ الْعُيُونُ انْتِهَابُهُ
الشاهد في قوله « ينهبه العيون » ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :
أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبَنَ فُضُولُهَا نَوْمِي ، وَبَتَنَ عَلَى فُضُولٍ وَسَادِي
الشاهد في قوله « فاستلبن فضولها » وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق :
وَعَدَا تَبَيَّنَ كَيْفَ غِيبٌ مَدَايِحِي إِنْ مِلَنَ بِي هَمِي إِلَى بَغْدَادِ
وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :
وَكَانَ سُعْدَى إِذْ تَوَدَّعْنَا وَقَدْ اشْرَأَبَ الدَّمْعُ أَنْ يَكِفَا
رَشَا تَوَاصَيْنِ الْقِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدَنَ بِأُذُنِهِ شَفَقَا
(اشرباب الدمع : تهايا واستعد ، ويكف : يسيل ، والرشا : ولدالظبية ، والقيان :
جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فأما الحلية التي تجعل في
أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَسَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زَوَارِي
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّمَزَّى عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتَنَ أَوْطَارِي
محل الكلام في البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله
« القيان » — ومحل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطاري » حيث ألحق
نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطاري » .
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره المؤلف ، ثم الشريف الرضي
حيث يقول :

=

وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرَفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالنَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيثِ^(١) ، لَا أَنَّهَا ضَمَائِرُ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدْالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

= نَهَضَتْ وَقَدْ قَعَدْنَ فِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلَ أَعَنَّ وَلَا رِكَابُ
وقال أيضاً :

أَوْزَدْنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شِيمٌ تُسَانِدُهَا عَلَاً وَمَنَاقِبُ
ومحل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن الليالي » ومحلّه في البيت الثاني قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عباد البعترى وأبي نواس الحسن بن هاني والشريف الرضي وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السر في كثرة استشهدادنا لهذه اللغة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :
الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أرضنوة - وأما لحاق علامة التأنيث فلهجة جميع العرب .
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل الثني أو نائب الفاعل الثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلتزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، على ماسياتي بيانه في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين الذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر ، فأما الثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللغة^(١) لا تمتنع مع المفردَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعى ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولجىء قوله :

٢٠٩ — * وَقَدْ أَشْلَاهُ مُبْعَدٌ وَحِيمٌ *

(١) قوله « وأن هذه اللغة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللغة - وهى لحاق علامة الثنية والجمع - لا تمتنع مع المفردين - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعى ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعى الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعى الثانى بقوله « ولجىء قوله - إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعَوَاهُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :
لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ
اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أشلاه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للعالم ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

* وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ * — ٢١٠

«أسلماء» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال . الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماء مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو بنامه مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرِينِي لِلْعَنِيِّ أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

والبيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : «ذريني» اتركيني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا) ومن استعمل مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليزر المؤمنين) وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس في البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير - بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مثناة - وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيبة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أَنْثَ فَعَلَهُ بقاء ساكنة في آخر الماضي ، وبقاء المضارعة في أول المضارع .
ويجب ذلك في مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « يَهْنَدُ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ،
و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ
يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركها في الشعر إن كان التانيث مجازياً ، كقوله :

— ٢١١ — * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقْأَلَهَا *

== لا محل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل
جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير »
الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه
سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف
بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر
بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين
أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والممرين وأن يكون في معنى المثنى بأن يكون اسمين مفردين
عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَمًا *

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيويه (١ / ١٤٠) وفي .
شرح شواهد الأعلام الشنتمري .

اللغة : « للزنة » السحابة الثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم :
(فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .
اللفظ : يصف أرضاً قد عمها الحصب والنماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سحابة ==

== أفرغت عزاليها ، وصبت مياهها ، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض .
الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقتها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » إقبال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا *

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاهُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاهُ عَنِّي الْمَعْرِضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال « وعفراه المعروض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن الابتداء مؤنث ، وذلك لأنه أراد « عفراه الشخص » .

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

هُمْ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كَلِمَتُهُمَا هُمْ صُلُبُهُمَا ، لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ
أفلا تراه قال « بطحاوى قریش کلمتهما » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد ==

وقوله :

* فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا * — ٢١٢

== مؤنث لأن «بطحاوى» مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذ هما في معنى البطحاوين ، والجل على المعنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمَر والمظهر .

٢١٢ — هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا تَرَيُنِي وَلِي لِمَةٍ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثي .

اللمة : «لمة» بكسر اللام وتشديد الميم — ما ألم وأحاط بالمنسكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمّة — بضم الجيم وتشديد الميم «الحوادث» جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمانة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاها إن ، وهي حرف شرط جازم ، وثانيتهما ما وهو حرف زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذوف النون ، وياء اللؤثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية . وياء التكلم مفعول به «ولي» الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط .

== الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائداً إلى اسم مؤنث وهو : « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِذَا تَرَيْتَنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوَدَّتْ بِهَا
لكان الوزن مستقيماً ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف للنطوق بها قبل الباء فى « أودى بها » وأن نذكرك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْسَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَافِهَا
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَّتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَنَّى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرافها » و « أنى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف » وكل فصيحة تبنى على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المحيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها.

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخرجه على الوجه الذى اختاره .
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه ==

والثانية : أن يكون متصلا حقيقى التأنيث نحو (إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ)^(١)
وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالَ فُلَانَةُ » وهو ردى لا ينقاس .
وإنما جاز فى الفصيح نحو « نِعَمَ الْمَرْأَةُ » و « بَيْتُ الْمَرْأَةِ » لأن المراد
الجنس ، وسيأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .
ويجوز الوجهان فى مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :
٢١٣ — * لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَاطِلَ أُمُّ سُوءِ *

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حملا على للمعنى ، وذلك لأن
« الحوادث » بمعنى الحدثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :
رَحِمَى الْحَدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُمُودَا
والحمل على المعنى كثير فى كلام العرب ، وقد استشهدنا له فى شرح الشاهد السابق
(رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز فى سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن
يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بناء التأنيث كما يجوز
ترك هذه البناء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* حَلَى بَابٍ أَسْتَهَا صُأْبٌ وَشَامٌ *

والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى .
اللغة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسمه غياث
ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد المهملة
واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمعى ، واحده
شامة ، وهى الخال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون
لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ « إِلَّا » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصٌّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا تَتَّ مِنْ رِيَّةٍ وَدَمٍّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

= « الأخطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله — وهو قوله « أم سوء » — اسم مؤنث حقيقى التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقى التأنيث — ظاهره كان الفاعل أو مضمراً — لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت — بسبب تأخيرها — العناية به ، وصار الفصل كالعرض من تاء التأنيث ، أو كالموجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهْ مِنْسُكْنٍ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمْ غُرُورُ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النجاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

(٨ — أوضح المسالك ٢)

== عثرت له على سوابق أو لواحق تتصا به ، وقال العيني : « أقول : قائله راحز لم أقف على اسمه » اه .

اللمعة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من المرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبرءا - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « ربية » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربى - من باب باع بيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتسكره ويبيث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفي « برئت » برىء : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ربية » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ربية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لكون فاعله مؤنثاً حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات العم » - ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومعجواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا رأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جارياً على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحاً .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق ==

مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذى الرمة :
طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
الشاهد في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .
هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة البيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستنداً للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن العلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقرر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يحجب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا في بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفي البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر في بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفي البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفي الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صبيحة ، وفي الآية الثانية : فأصبحوا لآثرى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِءَ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً)^(١) ،
(فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ)^(٢) .

الثانية : المجازى التانيث ، نحو (وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)^(٣) ، ومنه اسمُ
الجنس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌ ،
فلذلك جاز التانيث ، نحو (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)^(٤) ، و (قَالَتِ
الْأَعْرَابُ)^(٥) ، و « أَوْزَقَتِ الشَّجَرُ » والتذكيرُ نحو « أَوْزَقَ الشَّجَرُ »
(وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)^(٦) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٧) ، و « قَامَ الرَّجَالُ » ، و « جَاءَ
الْمُنُودُ » إلا أن سَلَامَةَ نَظْمِ الواحد في جَمْعِي التصحيح أَوْجَبَتْ التذكيرَ
في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتانيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، خِلَافًا
للكوفيين فيهما ، وللفارسي في اللؤث ، واحتجوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ)^(٨) ، (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)^(٩) ، وقوله :

— ٢١٥ — * فَبَكَّى بِنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي *

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف

(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء

(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف

(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس

(٩) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة

— ٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ نَمٍّ تَصَدَّعُوا *

.

== والبيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب رواها المفضل الضبي .

اللغة : « بنائي » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، خذفت الياء وعوض منها التاء « شجوهن » الشجور : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي في البيت من الثانى « وزرجتى » الفصيح الأكثر في الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل والأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفي الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) « والظاعنون إلى » هكذا وقع في رواية النعاة ، والذي وقع في رواية المفضليات « والأقربون إلى » وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنائي » بنات : فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وبنات مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجوا : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجوا مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بنائي ، وزوجة مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ، الظاعنون : معطوف على بنائي أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بنائي » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - في قوله « شجوهن » حيث جاء المفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن للمفعول لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - في قوله « بكى بنائي » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله « بكى » تاء التأنيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بنائي » - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن هذا سائق جائز في الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة : ==

= أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .
 وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين للملحظين فيه ، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلووا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرد ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه ، فلما اختلف الأمر لم يحز قياس أحدهما على الآخر .

وأما مادكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفردة ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وَأُجِيبَ بَأَنِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسَلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ ، وبأن التذكير في (جاءك) للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن « أل » مقدرة باللاتي ، وهي اسم جمع .

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يحىء المفعول ، وقد يُنكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك جائز وواجب .
فأما جواز الأصل فنحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(١) .
وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يُخَشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قاله أبو بكر^(٢) والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك ، وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأن العرب تُجَيِّزُ تصغير عَمَرَ وعَمَرُو ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ » وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)^(٣) ، كون « تلك » اسمها ،

== لفظ مفردة ، أشبه جمع التكسير ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ؛ فلهذا ساغ دخول تاء انشائيته في فعله في قوله تعالى : (آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) .
(١) من الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) هو أبو بكر : محمد بن السري ، المعروف بابن السراج ، وهو من تلاميذ أبي العباس البرد ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي هلي الفارسي وعلي بن عيسى الرماني ، وتوفي ابن السراج في ذي الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .

و « دَعَوْهُمْ » الخبر ، والعكس ^(١) .

الثانية : أن يُخَصَّرَ للمفعول وإنما ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وكذا الحصر بالإِ. عند الجزؤلى وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائى والفرّاء وابن الأنبارى تقديمه على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما فى استدلال ابن الحاج على ما ادعاه ديلان ، أولها أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز فى قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة فى البتدا والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها فى الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت فى موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيد شيئا ، لأن الإجمال الذى هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذى لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعانى المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أمام الذهن سواء فتوقف فى الحسك بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادل أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذى معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل فى الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع فى اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع ستردد فى أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس فى اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد : وأما تشبيه صورة الفاعل والمفعول بصورة البتدا والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن البتدا عين الخبر فى الماصدق ، فلو حكمت بأن الثانى عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثانى ، والفاعل غير المفعول طبعا فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام .

٢١٦ — * وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ * *

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ تَلْيَ بَمَالٍ وَلَا أَهْلٍ *

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلَّى

ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللغة : « جماحا » مصدر قولك : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع الفرس جماحا ، إذا أعتز فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن فارس أيضا : جمع أى أسرع إسراعا لا يرده شيء ، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذي يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسلم » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تعرض وتحض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون في محل نصب ، وناصبه قوله « تسلى » في البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فواده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسلم » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسلم » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور بالسكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فواده » حيث قدم المفعول المحصور بالإلا - وهو

قوله « جماحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فواده » . =

وقوله :

٢١٧ — * فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا *

وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرًا خالد » لم يعم دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرًا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزيد ، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

=

٢١٨ * وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بى زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا يقتضى له .

٢١٨ — هذا معجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطَى إِلَّا وَشَيْجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى اللزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبى حارثة والحارث بن عوف بن أبى حارثة المريين .

اللمة : « الخطى » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيح : القنا الملتف فى منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه فى بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفى أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحلقة ، والحقلة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا فى الموضع الكريم ، وضرب نبتة الخطى وغراس النخل مثلاً .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفى مبنى على السكون لا محل له « ينبت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » وشيخ : فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر « فى منابيتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا فى منابيتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « فى منابيتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوَسَّطُ المفعول جوازاً فنحو (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ)^(١) ،
وقولك « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وقال :

— ٢١٩ — * كَمَا أَنَّى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ *

= والمجرور محصور بإلا ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن
الفاعل بمنزلة الفاعل - صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور
إلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦)
على جوار ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أو كانت له قدراً » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى اللبيب « والذي رأيته في ديوان جرير إذ
كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كما أنى ربه موسى على قدر » من قوله تعالى : (ثم جئت
على قدر يا موسى) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى المدح « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض
ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو محذوف حال منه « قدراً » خبر كان
« كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أنى » فعل ماض « ربه » رب :
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر
مضاف إليه « موسى » فاعل أنى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ^(١)) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ)^(٢)، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين نحو « زَانُ نَوْرُهُ الشَّجَرِ » لا في نثرٍ ولا في شعرٍ ، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَالُ وابنُ مالكٍ ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط .

= ومجرور متعلق بآتي، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « آتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم - وهو قوله « ربه » - على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما آتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه ، وهذا الضمير - وإن عاد على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلُ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبته ابن جني إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروي .

اللفظة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروى « الكلاب العاويات » - بالدال بدل الواو - وهو جمع غاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذي هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للعال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث آخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ نَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَىٰ نَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا
الشاهد فيه قوله « أبقي مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا عَلَمِيهَا ثَوَابًا مِّنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
وقول سليط بن سعد :

جَزَىٰ بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِفْمَارُ
وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وقول الآخر :

=

== كَمَا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا آيَتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
واعلم أولا أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم
الفاعل المتصل بضمير غيبية يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولا ، ثم يليه
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئي الجملة ، وما عداها فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب
أن يقع الفاعل بعده ، لثلاث فصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخرا ، ونازع في هذا الكلام
الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن
المفعول قد كثر في الكلام الفصيح مجيئه تاليا للفعل وبعقيه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيا ، فإذا تأخر في الكلام عن
مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذي أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع
الطبيعي ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظا لم يكن الضمير عائدا
على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبا مستقيما
حرى بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التي رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه
العلة التي ذكرناها عنه وإن كانت وجهية .

==

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للغيبة يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتميز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإنت مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لِفَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هي إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تميزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبُّهُ فَتَيَسَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور رب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيسكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازته الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية : أن يُحَصَّرَ الفاعلُ بأنما ، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ^(١) وكذا الحَصْرُ بإلاّ عند غير الكسائي ، واحتجّ بقوله :

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَثِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ
وَلَا جَفَاً قَطُّ إِلَّا جُبّاً بَطَلَاً

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللمعة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر التكلم فيه بالدم والثلب « لثيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جباً » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلا » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عاب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل عاب مرفوع بالضمّة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جفا » فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة على الألف للتعذر « قط » ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب بجها « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلا » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلا » حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله « لثيم » في العبارة الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على المفعول به المحصور فيه - وهو = (٩ - أوضح للمالك ٢)

وقوله :

— ٢٢٢ — * وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ *

= قوله « فعل ذى كرم » فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية . وهذا البيت من الأبيات التى استدلت بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويميزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام : ما عاب إلا لثيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جأ ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* نَبِّتَهُمْ عَذَبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغاني ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرَمِ إِذْ جَمَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَحُشَّةِ الدَّارِ
اللفظة : « نبثتهم » فعل مبنى للمجهول أصـله نأى - بتشديد الباء - بمعنى أعلم « جارتهم » وروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفي ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحداً بال نار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك المذاب مكان إغاثة وإبلاغه مأربه ، وينكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبثتهم » نـبى : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء للتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

— ٢٢٣ — * فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا *

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « جارتهم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهو مضاف وضمير التائيين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثالث لنبيء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى التنى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ يعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يميزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يميزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلصته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ آتَاهُ الدِّيَارِ وَشَأْمَهَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لَمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامَهَا =

.

== وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَاهُمَا
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ ، لَا لِمَاءٍ مُبْرَدٍ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللمعة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفعال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذنب أو كلب - وهو : الحفيرة تحفر حول الحباء لتمنع عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزان متجاورتان وثانيتهما ساكنة قلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورشم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة وللمدة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشمع ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يذر » فعل مضارع مجزوم بمحذوف الياء « إلا » أداة استثناء ما فاعلة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و « آناء مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير ==

وأما تقدّمُ المفعول جوازا فنحو (فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) ^(١).

وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون مما له الصّدرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) ^(٢) (أَيُّ مَا تَدْعُوا) ^(٣).

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ، نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) ^(٤) ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) ^(٥) بخلاف « أَمَّا الْيَوْمَ فَأَضْرِبْ زَيْدًا » ^(٦).

== الغائبة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندي نصب «عشية» على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى ، بل هذا الإعراب عندي هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتعدهوا عما تثيره في أنفسهم آثار ديار الأجنة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .
الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بالإلا على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك ، استشهاده بمثل هذا البيت ، والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيبت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم المصدر في أول الكلام ، فكيف جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد « أما » الملفوظ بها أو المقدرة منصوبا بالفعل الواقع بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ ==

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُه ، وإذا كان للضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضَلُّه وتأخير الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضَلُّه وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا ، وزَيْدًا ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » اللفظ بها أو المقدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول المتقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا اللوح سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فمهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترب بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفواصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلا أنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم للفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعه ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل للقتن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُؤمُّ امتناعَ التقديمِ ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعلُ ، للجهل به^(١) كـ « سُرِقَ المَتَاعُ » أو لغرضٍ لفظي
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :

(وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المشور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » في هذا البيت للجهول ثلاث مرات ،
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله
تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحا يعينه ،
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

=

٢٢٤ — عُلِّقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا
غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

== الثالث : رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترب بالمفعول به في الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكره .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى

ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هَرِيرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، وتعد في المعلقات عند

من يزيد لها على السبع .

اللمة : « علقها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ،

قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو

معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقها عرضا . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقها

عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير

قصد . قال الأعشى * علقها عرضا . . . البيت * وقال ابن السكيت في قوله علقها

عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب

التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه

ومراد أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل

وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة ==

أو معنوى كَانَ لا يتعاقى بذكره غَرَضٌ ، نحو (فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ)^(١) ،
(وَإِذَا حُيِّيتُمْ)^(٢) ، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)^(٣) .

فينوب عنه — فى رَفْعِهِ ، وَعَمْدِيَّتِهِ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه
للاتّصال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة^(٤) :

= مفعول ثان « عرضا » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا
محذوف الموصوف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل
ماض مبني للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث السند إليه ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول « رجلا » مفعول
ثان لعلق « غيرى » غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ،
وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وعلق » الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبني
للمجهول « أخرى » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ذلك » ذا : اسم إشارة نائب
فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الرجل » بدل
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله « علقها »
وثانها فى قوله « وعلقت رجلا » وثالثها فى قوله « وعلق أخرى » وقد بنى الشاعر
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن بنوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،
وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد العمل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ =

الأول : المفعول به ، نحو (وَغِيضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ)^(١) .

الثاني : المجرور ، نحو (وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، وقولك « سِيرَ زَيْدٌ » .

وقال ابن دُرُشْتُوْبِيَّةَ وَالشَّهْمِيلِي وتلميذه الرُّنْدِي : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يُتَّبَعُ على الحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)^(٣) ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء يذوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِهِندٌ » .

ولما قولهم « سِيرَ زَيْدٌ سَيْراً » وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في القصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِداً » بخلاف نحو « مَرَزْتُ زَيْدَ الْفَاضِلِ » بالنصب ، أو « مَرَّ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز « مَرَزْتُ زَيْداً » ولا « مَرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو الْمَكْلَفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجريد ، وقد أجازوا النيابة في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

== قلت : أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فجواز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ماهو بمعناه إلى ما بني له » ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بني للفاعل ، ولم بين واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ» وقالوا في (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(١) : إن المجرور فاعل مع اعتناع «كَفَتْ بِهِندٍ»^(٢) .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهيلي ، وأبو علي الرندي : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل . واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يحىء التابع لهذا المجرور - نعنا أو عطف بيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

* طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

فإنه يروى برفع المظلوم الذي هو نعت للمعتب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعتب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لو قلت « مرزید الظريف » لوجب لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .
الدليل الثاني : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً) ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو « مرهنة » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .
=

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيبون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتمين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو نأب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيبون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر زيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لا تقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أننا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أى المكلف مسئولاً هو أى المكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزعم ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً محرداً عن العوامل اللفظية ، ==

الثالث : مصدر مُخْتَصٌّ^(١)، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

= فَمَا إِذَا لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفصلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفصلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفصلة حكم الفصلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفصلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معينا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجل أدلة القوم والرد عليها ؛ بما لا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأجبت أن تجلي للوصوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتى شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضرباً » فتنصب ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات ، وثانيهما : ما

وَاحِدَةً^(١)، ويمتنع نحو «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ، خلافاً لمن أجازهُ، وأما قوله:

٢٢٥ — * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَبُعْتَلَلْ *

ما وصف نحو «ضرب شديد» أو أضيف نحو «سكوت التدبرين» وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص، نحو ضرب وقتال، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذى تعرفه فى باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده. (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبْ *

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلى المعروف، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفعل وتحاكفها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب، فحكمت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة.

اللغة: «يبخل عليك» أراد بالبخل عليه أنهم لا يبالغون به مراده «يعتلى» يذكر من العلات للهجران وترك المواصلات، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونعتل * نسؤك... «غرامك» الغرام ههنا من قولهم: هو مغرم بالنساء، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم «تدرب» تعتاد، والدربة - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة، وتقول: قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده، وتقول: دربت البازى على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته.

المعنى: قالت لى هذه المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالواصل فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره «متى» اسم شرط جازم يحزم فاعله «يبخل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزومه السكون «عليك» =

== جار ومجرور متعلق بـيحل ، وهو نائب فاعله « ويعتدل » الواو حرف عطف ، ويعتدل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يحل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويعتدل الاعتلال المجهول ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بحار ومجرور مدلول عليه بعليك السابق ، وكأنه قال : ويعتدل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويعتدل » في رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول - فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويعتدل هو : أى ويعتدل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يميزون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، - هم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا ==

فالغنى وَيُعْتَلُّ الاعتلالُ المَعْمُودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَيْكَ أُخْرَى
محذوفة للدليل ، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّه (وَحِيلَ
بَيْنَهُمْ)^(١) ، وقوله :

— ٢٢٦ — * فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المهم .
أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتل » فلا شاهد في البيت على
شيء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير
متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو
متعارف مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية
أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر
هذا المصدر مقرونا بأل المهدية ، أى الحول المَعْمُودُ ، أو يقدر مصدرا منكرا
موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى
كلا التقديرين يكون المصدر مجتصما ، فلا تصلح الآية مستمسكا لمن يجيز نيابة
المصدر المهم .

— ٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .
اللفظة : « يا لك » : هذه لمجرد التنبية ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ،
وقد كثر في كلام العرب هذا الأسلوب ، فمنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي
في معلقته :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شَدَّتْ بِبَيْدُ بُلٍ

ومنه قول امرئ القيس أيضاً :

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنِ أَبُوسَا =

== ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَعْمُرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْطَلِ وَاللَّهَاءِ
وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها
« حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقعت
الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .
الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لك »
جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون
يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف
كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذي »
تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأني بها لأجل حرف
الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« حيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى مصدر محلي بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها »
دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ،
ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف
عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف
إليه ، مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل يهوى مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول
ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذي يهواه امرؤ « هو »
ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف
إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل المضاف إلى
الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من الحاة قد خرجت كل واحدة
منهما هذه العبارة تخريجاً لا ترتضيه الجمهرة .

==

وقوله :

٢٢٧ — * يُقْضَى حَيَاءً وَيُقْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ *
ولا يقال النَّائِبُ الجُرُورُ ، لكونه مفعولا له .

= أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل لحيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعى أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل ، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لافائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيد له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتعد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغيرهما في المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصا ، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولا كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلمة يقولها في زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ =

== هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه
 دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع
 قدسه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جفني
 عينيك حتى لتسكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، وللمهابة : التعظيم والإجلال
 « يتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوخ
 « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ،
 أو الضمير عائداً إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته »
 مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدحوخ مضاف إليه ،
 والجار والمجرور متعلق بـ يغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على
 التثنية ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان
 متعلق بـ يكلم « يتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى المدحوخ ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت
 من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من
 مهابته » نائب فاعل يغضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف
 جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة للفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا
 على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل
 سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ^(١)، نحو « صِيَمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثُمَّ ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

= من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل تقيض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .
وعندهم أن نائب فاعل يفضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمحرور به ، وكأنه قد قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد بن السابقين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين، الأول الظرف المتصرف، والثاني الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما ، وانتظرتك ساعة » فتنصبهما على الظرفية ، وتقول « أقمت في انتظارك من وقت الظهر » فتجبره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر بمن إلى التأثير بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولها ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر ، وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر بمن ، ومنه عند و ثم بفتح الثاء .

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني للمبهم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل العهدية نحو « اليوم » أي المعهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يَتُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ،
لقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) ، والأخفش
بشرط تقدم النائب ، كقوله :

— ٢٢٨ — * مَا دَامَ مُعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ *

(١) من الآية ١٤ من سورة العنكبوت

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيًّا أَمْرُو مُنْبَهُ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ
* وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « منيب » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب
من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول فعله نبه — بتضعيف الباء —
وتقول : نهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه
من أموره ، يريد أن الإنسان الذي يلهمه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن
المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها
إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وتدمه على ما ارتكب وعزيمته عزيمة
صادقة على الإفلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عنى — بالبناء للمجهول لزوماً — وتقول :
عنى فلان بامر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لاجل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو
مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور
يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :
مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

* لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا * — ٢٢٩

= إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بـ «يرضى» ، وتقدير الكلام : يرضى النبي ربه مدة دوامه معنيا - إلخ .
 الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب بحيثه حرف روى في أبيات منصوبة الروى .

٢٢٩ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَا شَتَّى ذَا النِّعَى إِلَّا ذُو هُدًى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبلة قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللفظة : « بدئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزان رى يرمى - وأصل معناه جمع طرفي الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحما » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يعنى » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء للفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « النعى » الجرى مع هوى النفس ، والتمادى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بعمالى الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دأهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوى الهداية والرشد .

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ نَصْبُهُ لَفْظًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَمَنْ تَمَّ نَصْبُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، وَ « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أَوْ مَحَلًّا إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ (فَأَيُّذَا

= الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « التى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالعلياء » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله « سيدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم يلب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الجمع أنه إن كان الأهم عند التكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنبىا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان الغرض الذى تنسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالد ، وهلم جرا .

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً^(١) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

فصل : وإذا تعدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونياية الثالث ممتنعة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الْخَضِرَاوِيُّ وابن النّازم ، والصواب أن بعضهم أجازوه إن لم يُلبس ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبَشَكَ سَمِينًا » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »^(٢) إن ألبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلبس نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُمْتَقَدَ القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظَنَ »^(٣) ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كَسَا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت محمدا ارتكاب الخطأ ، ومنعت إبراهيم قرشا ، وكسوت الفقير ثوبا ، وألبست ابني جبة ، وأعطيت السائل درهما .

(٣) باب « ظَنَ » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظَنَ وأخواتها » وهن نواسخ الابتداء .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظَنُّ قَائِمٍ زَبْدًا » ، وفي باب « أَعْلَمَ »^(١) أجازوه قوم إذا لم يلبس ، وَمَنْعَهُ قوم منهم الخضراوى وَالْأَبْدِيُّ وابن عصفور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبَّها بمفعول « أُعْطِيَ » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

٢٣٠ - * وَنَبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ * *

(١) باب « أَعْلَمَ » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَرَامًا مَوَالِيَهَا ، لَثِيمًا صَحِيْمُهَا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب ، ولم أعر عليه في نسخ ديوانه .
اللغة : « نَبِّئْتُ » بالبناء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجوى فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سماوا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجوى ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجوى ، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجوى ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فأرجع إليه إن طلبت للزيد « كراما » الكَرَام : جمع كريم ، والمراد به كرم النسب « مواليا » الموالى : جمع مولى ، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صلية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنهم للموالى بكل نقيصة ، وفى ذلك يقول قائلهم :
أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفُحْشَ وَالْخَنَى فَعِنْدَ الْمَوَالِي الْجِيدُ وَالْكُفَّانِ
فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما - مع مافى للموالى من الحسة والنقيصة - فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لثيما » يروى فى مكانه « لثاما » وهو أتم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً ، وهي :

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كَسَا » حيث لا كَبَسَ
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة .
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع .

= لقوله « كراما موالها » والصميم في الأصل : الخالص من كل شيء ولبابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاا أذنا با تبعا مسودين .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « موالها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبد الله ، وأنت باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « موالها » على هذا فاعل بكرام « لثاما » معطوف على قوله « كراما » بعاطف مقدر « صميمها » فاعل بلثام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « موالها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقا .

الشاهد فيه : قوله « نبئت » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربى .

فصل : يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقًا ، وَيَشْرِكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَأُسْتُخْرِجَ وَأُسْتَحْلَى ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وإذا اعتلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ افْتَعَلَ أَوْ افْعَلَ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ ، فَلَا كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْمَامُ الضَّمِّ ، فَتُقَلَّبُ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلَا إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتُقَلَّبُ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟

كَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هذا بيت من الرجز ، وينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهي قوله :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَأَيْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي أُمُّ بَيْتُ
كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟ كَيْتَ شَبَابًا

وقد روى أبو علي القالي في أماليه ١ / ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٦٧) : « وهذا الرجز يصف جذبه للدلو » اهـ ، ولم يعينه أيضا .

اللغة : « حوقلت » ضعفت وأصابني الكبر « دنوت » قربت « حيقال » هو هو مصدر حوقل « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرس ، إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه « قد عالني » غلبني وقهرني وأعجزني ، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني . . *
* أم بيت * يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب عندهم أقوى على احتمال المصاعب وأشد « ينفع شيئا كيت » قد قصد لفظ هذه الأداة فصرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومتل ذلك قول الشاعر ، وهو أبو زيد - حرمله بن المنذر - الطائي :

=

وقال :

* حُوكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ * ٢٣٢ -

= كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي كَلَيْتُ ؟ إِنَّ كَلَيْتًا وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءَ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدُّنَّ كَلَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاهُ ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر :

أَلَا مُمْ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتَحِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسمه « بوع » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* تَحْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه .

اللمعة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكة « نيرين » تثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مشاة - وهو علم الثوب أو لحيته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتُعزَى لَفَقَّسٍ وَدَيِّرٍ ، وادَّعى ابن عذرة امتناعها في افتعلَ وانفعلَ ، والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك ، وادَّعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسرٍ كخِفْتُ وِبَغْتُ ، أو ضم كعُقْتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاغَنِي لِمَعْرُوفٍ » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وِبَغْتُ - بالكسر - وعُقْتُ - بالضم - لَوُثِّمَ أَنَّهُنَّ فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولَيْنِ والكسر في الثالث ، وأن يمتنع الوجه للمبس ، وَجَمَلَتَهُ المِغَارِبَةُ مَرَجُوحًا ، لا ممنوعًا ، ولم يلتفت سيديويه للإلباس ، لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وَتَضَارَّ .

« حوكت على نولين » والنولين : مثني نول - بفتح الدون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحتبط الشوك » تضربه بنصف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .
المعنى : وصف ملعفة ، أو حلة ، بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على نولين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بمحوك ، وجملة « تشاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تحتبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيكْت » حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيسكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل ، وثانيهما « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كاليت السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحق قول بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ عَاقِمَةُ : (رَدَّتْ إِلَيْنَا)^(١) ، (وَلَوْ رَدُّوا)^(٢) بالكسر ، وَجَوَّزَ ابنُ مالكِ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهابذى : مَنْ أَشْمَ في « قِيلَ » و « يَبِيعَ » أَشْمٌ هُنَا .

هذا باب الاشتغال^(٣)

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محلَّ ضميرِ اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام
(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط للمشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - خمسة :
الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ؛ أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهما أعطيته - لم يصح .
الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبر - الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتحيز ، ولا عن الجبرور بحرف يختص بالظاهر كحق .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكثفياً بالعامل المتقدم عليه .

الاسم^(١): كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو لعله كـ « هَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصلُ أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى :
(ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله
بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثنتان :
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفصل لا يكون لما بعده
عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .
والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل
لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة
مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من
للمشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته أو مررت به ،
ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربت أخاه أو
مررت بعلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل
جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً - وذلك في
قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيدا ضربته »
وقد يكون وصفاً نحو « زيدا أنا ضارب » الآن ، وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير
الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيدا ضربته » وقد يكون
اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيدا ضربت غلامه » .
وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان
الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل
هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحل على
الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف
لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به .
=

ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجحٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذٍ اسميةٌ ، والثاني مَرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُقَسَّرٌ ، وجملة الكلام حينئذٍ فعليةٌ^(١) .

الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفائها فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد ليقع عليها للقارئ بعد أن يكون قد تفرس بأحكام الباب بعض التفرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » رفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتاهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أي واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لاجرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .

ثم قد يعرض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرَجِّحه ، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب ، ولم تذكّر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدّ الاشتغال لا يصدق عليه^(١) ، وسيَتَضَحُّ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّحْضِيضِ ، نحو « هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة ، نحو « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ »^(٢) و « مَتَى عَمْرًا أَقْبَيْتَهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إن » والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمْتُهُ » و « إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » ويُمتنع

(١) وجه مآرآه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لاتنصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا « زيد ضربته » لو حذفنا منه الضمير لقلنا « زيداً ضربت » وكان « زيداً » مفعولاً مقدماً لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع في (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً لها ، فأما الكسائي فإنه يميز أن يليها الاسم كما يميز أن يليها الفعل ، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

(١١ — أوضح المسالك ٢)

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ » ويجوز في الشعر ، وتسوية الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مردودة .

ويترجحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ :
إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً^(١) ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر ،
نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .
وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع^(٢) ،

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجعنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجهه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أننا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطليئة ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطليئة ليست بهذه المنزلة ، فرجعنا النصب لذلك ، ولم نوجهه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطليئة خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

(٢) السر في رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حقه أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأنواع الجامدة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله .

وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)^(١) ، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ ، ثم اسْتَوْفَى الْحُكْمَ ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :
 * وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْسِكْ فَتَاتَهُمْ *

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خُلُوْ كَمَا هِيَا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه الحسين التي لم يعرفوا لها قائلاً معيناً .

اللغة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء العجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهي مؤنث فتي « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأنحوكة من الضحك والأحدثة من الحديث والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المفعول « الحيين » أراد حى أبيها وحى أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانسك » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انسك : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانسك ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « خلو » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون « هي » ضميراً مجروراً المحل =

ـ بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ الذى هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً مجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خير ثانٍ ، وعليه يكون « هى » ضميراً منفصلاً مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لاهل لها صلة للوصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذى هى عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده فى كلام العرب : فمن ذلك البيت الذى معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُسْكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَيْلَى ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

فزعم الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت » فى بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » فى البيت الذى أنشده ثعلب أفعل تفضيل مضاف لياء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الآيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما فى البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخريججه على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هُذِمَ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، ومالا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السَّيِّدِ وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالأية ، والنصبُ في الخصوص ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليعتين ، نحو « عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بِكَرٍّ » و « خَالِدًا لَا تَهْنَهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ » لأنه نفى بمعنى الطلب .

ويجمع المسألَتين قولُ الناظم « قَبْلَ فَعْلٍ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أَبَشِّرْ أَمِنًا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ)^(١) ، فإن فُصِلَت الهمزة فاختارَ الرفعُ ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »^(٢) إلا في نحو « أَكَلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأنَّ الفَصْلَ بالظرف كَلَّا فَفَصَلَ ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد في قولك « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيديويه ، فإنه يجعل « أَنْتَ » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلية على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أَنْتَ » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أنضرب زيدا زيدا تضربه ، فحذف الفعل الوالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستترا فيه وجوبا وانفصال ، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلية على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتى لهذا الكلام تنمة في شرح الشاهد ٢٣٤ .

٢٣٤ — أَثْعَلَبَ الْفَوَارِسَ أُمَ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَالْحُشَابَا

٢٣٤ — هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجريز بن عطية بن الخطفي ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .
اللغة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثناة وسكون العين « رياح » بكسر الراء بعدها ياء مشناة — وهما قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزل « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة — حتى من بني تميم « والحشابة » بكسر أوله ، بزنة الكتاب — جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثعلبة » الممزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبه : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة — إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رياحا » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشابة » الواو حرف عطف ، الحشابة : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثعلبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده — وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة — إلخ ، أو أظلمت ثعلبة — إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجع عند سيديويه وأنصاره ، سواء أ كان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيديويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أن النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وفوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يأتيها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال ، وبناء على ما ذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشاقهون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيذا ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيذا ضربته أم عمراً » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال : إنما يستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال للمازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عما الله تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلاً ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يلحقها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الدوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالدوات ، والدوات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تأتي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولسكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيذا ضربته أم عمراً » كان الكلام على تقدير فعل بلى الهمزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه =

وقال الأخفش : أَخَوَاتُ الهمزة كالمهمزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ » ، « وَمَنْ أُمَّةٌ اللَّهِ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ أَكْرَمَتْهُ » كذا قال الناطم^(١) ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمَّا ، مسبوق بفعل غير مبني على اسم ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمَتْهُ » ونحو (وَالْأَنْعَامُ

= الصورة ، فأما ابن الطراوة فنجح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ، فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لئلا يكون الكلام على تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل » عندما قال له مروان « إنما للمستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل » وجنح الأخفش إلى اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة . وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن ، فاعرف هذا فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناطم في شرح الكافية « ومن مرجعات النصب تقدم حيث مجردة من ما ، نحو « حيث زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها في الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » اهـ . وابن هشام قد وافقه في معنى اليبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك : جلست حيث زيدا أراه » اهـ . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق ، ولذا تراه يقول : « كذا قال الناطم » فيتبرأ من هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال الذي مثل به ، وهو قوله : « حيث زيدا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ » فإن « حيث » هنا إن كانت شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في جوابها - كان المثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء في الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوم كونها شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ^(١) بعد (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)^(٢) بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَيْتُهُ » فالخيار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالماعطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »^(٤) .

الخامسة : أن يُتَوَهَّم في الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (ثَمُود) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أَمَّا والفاء بجملة تامة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا ثَمُودُ فهدينا فهدينا هم .

(٤) إنما ترجح النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيًا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم للشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ^(١)، وإنما لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)^(٢)، أو صلةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كما إذا الفجائية على الأصح^(٣)، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَفْضِرُهُ عَمْرُو» أو قبل مالا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنَّ رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمُهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَّا رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب^(٤) عليها، وكلامُ الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة، وقد حكى الخلاف في معنى اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقتربة بقدر، فإن لم يقترب الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »
جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما »
التمجيبية ، وتَضَمَّنَتِ الجُمْلَةُ الثانيةُ ضميرَه ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول
المشاكلة رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوهُ أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » ،
أو « قَعَمَرَا أَكْرَمْتُهُ »^(١) بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمَرُوهُ أَكْرَمْتُهُ
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف
بالفاء ، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب^(٢) ، وهو المختار ، والفارسيُّ وجماعة
يُحْيِزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية
الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناوب
صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فتناوبت عجز
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول اللؤلؤف « لحصول المناسبة - أى بين المعطوف والمعطوف
عليه - رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية
فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة للمعطوفة
خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشمل على رابط يربطها بالبتداً ، فإذا
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى لم يصلح أن
تكون خبراً ، وعلى هذا لا يصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف
على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل
على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدرت =

وهذه أمور مُتَمَمَاتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أُنْمَا ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً^(١) ، الثاني : أن يكون عاملا ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ » الآنَ أَوْ غَدًا » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَه » و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَزَ تقديمَ معمولِ اسمِ الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمولِ المصدر الذي لا يتحلَّ بحرفٍ مصدرى ، وهو المبرد والسيراfi ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنه غير عامل على الأصَحِّ ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصَّلَةَ والصَّفَةَ المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والأسمِ السابقِ ، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبي أتَّبَعَ بتابع

== في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيراfi يوجبان اتفاق الجملتين للمعطوفة والمعطوف عليهما في الفعلية والاسمية ، ولهذا لم يجرزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط المشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتمل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعمتاً له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ » أو عطفاً بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطفاً بيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قَدَرْتُ الأَخَ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البديل والمبديل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظُهُ ، وفي بقية الصُّوَرِ من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهْنَيْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ^(١).

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازماً ناصباً للمفعول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم للتقدم ، وإما أن يكون سببياً ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعدياً ، وكونه ناصباً لضمير الاسم للتقدم : سه ، نحو قولك : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ فإن التقدير : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فإن التقدير : أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . الثانية : أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ؛ فإن التقدير : لَا بَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ، ولا تقديره « جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعدياً ولكن نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ؛ فإن التقدير : أَهْنَيْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابساً لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء^(١) ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمَرُو قَعَدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية^(٢) ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٣) ، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية^(٤) ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد ومُتَابِعِيهِ ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكفوفة بما السكافة ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتا » ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التحضيض ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجوزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء ، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح . (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية^(١)، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمَ » ،
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعَدَ » ، ونحو (أَيْشَرُ يَهْدُونَنَا)^(٢) ، و (أُنْتُمْ
تَخْلُقُونَهُ)^(٣) .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

هذا باب التَّعَدَّى واللَّزُوم

الفعل ثلاثة أنواع^(٤) :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،
الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب
المبرد، والثاني أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا
ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور
البصريين، والرابع: أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور
الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبي نحو « زيد ليقيم »
أو قبله أداة يطلب دخولها على الأفعال كآلية السكرعة (أَيْشَرُ يَهْدُونَنَا) أما في المثال
فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلية، وذلك خلاف الأصل
وإن كان جائزاً، وأما في الآية فلكي يلى المهمة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التباين .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت: فإنى أجد في اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا
بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى، ولا حد الفعل اللزوم،
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون: نصحته، وشكرته، فينصبون به
هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعددا، ويقولون « نصحت له،
وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدى نظراً =

أحدها : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : الْمُتَعَدِّي ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من المتعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولاً أن المتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلية في أ. . . القسمين المتعدي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمال قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأي الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل المتعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتس بهم .

والرأي الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما تصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأي ابن عصفور ، وسيدكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأي .

الرأي الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعدى بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأي ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُدَبِّي منه اسمُ مفعول تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتَصِلَ به هاء ضمير غير المصدر
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًا .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ »
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ » و « تَدَبَّرَ الْكِتَابُ » .

الثالث : اللزوم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهي :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُدَبِّي منه اسمُ مفعول تام ،
وذلك كـ « خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ
خَرُوجٌ » ، وإنما يقال : « ائْخُرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ ائْخُرُوجُ
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهي : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ — من وصف ملازم —
نحو : جَبِينٍ ، وَشَجْعٍ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ من وصف غير ثابت —
كعَرَضٍ وَكَسِيلٍ وَنَهَمٍ إِذَا شَبِعَ .

أو على نظافة كَنَظْفٍ وَطَهْرٍ وَوَضُوءٍ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجَسٍ وَقَذَرٍ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ،
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَعَلِمْتُهُ
الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لِأَفْعَلٍ كَأَفْشَعَرَّ وَأَشْمَأَزَّ ، أَوْ لِمَا أُلْحِقَ بِهِ — وهو
أَفْوَعَلٌ ، كَأَكْوَهَدَ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَّ .

أو لافمنلَل كاخَرَنَجَم ، أو لما ألحق به — وهو أفعلل بزيادة
إحدى اللامين كاقمنسَسَ الجَلُّ إذا أبى بنقاد ، وافعنلَى كاخَرَنَجَى الديكُ
إذا انتَفَشَ للقتال .

وَحُكْمُ اللّازِم: أن يَتَقَدَّى بالجار، كـ « مَحَبَّتُ مِنْهُ » و « مَرَزْتُ بِهِ » ،
و « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » .

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ *

أى : إلى كَلَيْبٍ .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وسدره قوله :

* إِذَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهو من كلمة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي .
اللفظة : « كليب » هو كليب بن ربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء في قوله
« بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل
« أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
مبنى على السكون في محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على
الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر
المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة »
منصوباً على التمييز ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل
ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على
الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور
بمحرف جر محذوف ، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

- (١) سماعي جائز في الكلام المنشور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ،
والأكثر ذِكْرُ اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)^(١) (أَنْ اشْكُرْ لِي)^(٢) .
(٢) وسماعي خاص بالشعر ، كقوله :

— ٢٣٦ — * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ *

== «الأ كف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء
معناها هنا المصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأ كف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو « إلى »
للمقدر - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الأ كف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤبة ،
يصف رجلاً ، وهو بتمامه :

لَدَنْ يَهْزُ الكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

اللفظ : اللدن - اللدن - بفتح فسكون - اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب « المتن »
الظهر ، وهو فاعل يعسل ، والباء في قوله « بهز الكف » للسببية ، والأصل : هو
لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لدن » هو مرفوع ، ورفعها إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير
الكلام : هو لدن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت
الشاهد « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة
« متنه » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب
المائد على اللدن مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق ==

. وقوله :

٢٣٧ — * آَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

= يعسل « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له
« عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام :
كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعلب » فاعل عسل مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل
المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى
كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعالب فى الطريق .

المشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى »
للمقدر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل :
كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام للتلس ، وهو جرير بن
عبد السبيح ، وعجزه :

* وَالْحَبُّ يَا كُلهُ فى القَرِيَةِ الشُّوسُ *

اللغة : « آليت » معناه حلفت ، ويصح المعنى على جعل التاء للتكلم كما يصح
على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر « حب العراق » الحب :
اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم
يطعم » من باب تعب - ومنه قوله تعالى : (فمن لم يطعمه) ومصدر هذا الفعل الطعم -
بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء التكم
أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع
الخافض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و« العراق » مضاف =

.

== إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتي «أطعمه» أطعم : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب «والحب» الواو واو الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله» يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بياكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو الحب ، والرباط هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورا بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق في قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك الاسم الذي كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق في قوله «كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ، من قبل أن حذف الجار عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ، ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر - وهو «على» الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق» منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم ==

(٣) وقياسي ، وذلك في أن وأن وكى^(١)، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢)، ونحو (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣)، ونحو (كَثِيلًا يَكُونُ دَوْلَةً)^(٤)، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَّرْتَ «كى» مصدرية ، وأهل النحويون هنا ذكر «كى» ، واشترط ابن مالك في أن وأن أمنَ اللبس ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف ، وَيُسْهِكِل

= بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذى أقوله باب قياسي ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله «أطعمه» واقع في جواب قسم ، وهو منفي بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل مالا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس في عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن للمصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيبويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيبويه .

وهل يقاس طى «أن» و «أن» غيرها ؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما ، فلا تقول «بريت السكين القلم» طى أن الأصل بريت بالسكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس اللبس ، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر :

* وَأَخْفَى الَّذِي لَوْلَا الْأُسَى لَقَضَانِي *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْسِكِحُوهُنَّ)^(١)، حذف الحرف مع أن المُفسرين اختلفوا في المراد .

فصل : لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا^(٢) ، والآخر مقيد لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كـ « زيداً » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »^(٣) ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خِيفَ الْبَيْتُ^(٤) ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » أو كان الثاني محصوراً ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهراً والأول ضميرٌ ، نحو (إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكُوْثُرَ)^(٥) .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرّحاً : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) وقول الفرزدق هـم ابن غالب :

وَمِمَّنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّاعِزُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يسمع أن يكون آخذاً كما يسمع أن يكون مأخوذاً ، فدفعاً لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن الحذف بالضمير متصلاً لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لنأني به متصلاً .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني^(١)، كـ «أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا».

فصل : يجوز حذفُ المفعول لغرض : إما لفظي كتناسُبِ الفواصل في نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)^(٢)، ونحو (إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى)^(٣)، وكالإيجاز في نحو (فَإِنْ لَّمْ يَنْفَعُوا)^(٤).

وإما معنوي كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِلْعَدِيبِ)^(٥)، أي : الكافرين ، أو لاستهجانته كقول عائشة رضي الله عنها : « مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ » أي : العوزة .

وقد يمتنع حذفُهُ ، كأن يكون محصوراً ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » ،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت « أعطيت مالكة المال » لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز ، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيهما على المفعول الأول لمثل ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتُ » ؟^(١).

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عَلِمَ ، كقولك لمن سَدَّدَ سهمًا « القَرِطَاسَ »
ولمن تَأَهَّبَ لسفرٍ « مَكَّةَ » ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :
تُصِيبُ ، وَتُرِيدُ ، وَأَضْرِبُ .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ،
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »^(٢) ، وفي الأمثال نحو « السِّكْلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أى :
أَرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو (انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ)^(٣) أى : وَأَنْتُوا ،
وفي التحذير بإيائك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بَاعِذْ وَاحْذَرْ
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما فى باب التنازع
إذا عملت ثانى العاملين فى الاسم للتنازع فيه وكان الأول محتاج إلى منصوب نحو أن
تقول « ضربت وضربى زيد » إذ لو عملت العامل الأول فى ضمير الاسم للتنازع فيه
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل فى الاسم المتقدم فى باب الاشتغال لأن العامل
للتأخر مفسر له ، ولا يجمع فى الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف فى باب
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل فى الأمثال
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب ، والأمثال
لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها فى كلام ما تشبه مضمونها بموردها ، فلزم أن يلتزم
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلّهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى
مجرى الأمثال يأخذ حكمها كآلية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأسدَ الأسدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المروءةَ والفجدةَ » ، ونحو « السَّلاحَ السَّلاحَ » بتقدير ألزم .

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو أسمان يُشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يُشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى ^(١) .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين للتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جبهة النحاة :
الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .
ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :
الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول : « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثاني : كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، وللممول للتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحداً) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظناً مماثلاً لظننكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرابط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ونحو قوله سبحانه : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) .
وأوجب الجرى الال تباط بالعطف ليس غير .

=

.

= الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول في هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد وتسكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فلما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالثالث الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كالثالث الثاني من المثالين ، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :
فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاسَةِ / بَيْفَلْتَنِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِلَاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ
لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني توكيداً للفظ الأول .
ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجهتا جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني » =

« قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أُمْتَالِي
 واصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الوجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .
 هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لثلا نطيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فاعلين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :
 عَهْدَتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتَاءَكَ مَوْتِلًا
 وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمَةً
 وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .
 وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .
 وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .
 وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم اقرأوا كتابيه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغْسِرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
 فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت » وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثال الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١)، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — * عٰهَدْتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِّنْ أَجْرَتِهِ *

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكي المؤلف خلافا في فعل التعجب . ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي . وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثِلًا *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عهدت » بالبناء للمجهول — أى عهذك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء « أجرته » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء — بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فنائه ، ويكرعون في إنائه » يريدون أنه كريم حامى الدمار « موثلا » الموثل : اسم المكان من قولهم « وأل إليه يثل » مثل وعد يعد — إذا لجأ إلى .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مغنيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ الْمُخْتَلَفَيْنِ (هَآؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيهِ) ^(١).

وقد تَنَازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون التنازعُ فيه متعدداً ، وفي الحديث :
« تَسْبَحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ ^(٢).

= نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من »
اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل فيه الثاني منهما فهو مفعول به
لقوله مغنيا ، مبني على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، وتاء
المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله
لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف
نفي وجزم وقلب « أنخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لأنخذ ، منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر
« موثلاً » مفعول ثان لأنخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغنياً مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ،
أولهما قوله « مغنياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله
« من أجرته » وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما
اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول
التأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته »
مفعولاً ، وقد أعمل الثاني لقربه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ،
ولو أظهره لقال « عهدت مغنيته مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير
الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير
ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغنيته من أجرته » .

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

=

الأول : أن التنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثاً وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إجماع المؤلف أن التنازع يكون في جميع المفعولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « قمت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « قمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عامين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، فقد أعمل محمدون في لفظ المعملين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون » ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، ووافق ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبت الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمّر فيما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاتَّشَكَّرْنَا لَهُ

أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهى : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها ورفع الأخ به ، وأضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .

وقد عُلِمَ مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره^(١) ، وعن اللبرد إجازته في فِعلَي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسِنَ بِهِ وَأَجْمَلْ بِعَمْرٍو »^(٢) ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شَتَمْتَهُ » خلافًا لبعضهم^(٣) ، ولا في معمول متوسطٍ نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ » خلافًا للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من الم معمول للفظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ الم معمول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا يعينه على الم معمول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة اللبرد بمثالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعلَي التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول - وهو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » لما كان على صورة الماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ الم معمول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ الم معمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيغتمر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يجيز ذلك لليلة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين للتنازعين ، وبيننا رأى الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه الم معمول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه الم معمول بين العاملين الذي خالف فيه أبو على الفارسي .

* ٢٣٩ - قَهِيهَاتٌ هَيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

٢٣٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ،
وعجزه قوله :

* وَهَيَهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ *

اللفظة : « هيهات » اسم فعل ماضٍ معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ،
و « الخل » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والحدن
والحدين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ،
و « نواصله » مضارع من المواصله والواصل .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيهات الأول ، وأما هيهات
الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد
بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم
موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم
فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل هيهات الأخير
مرفوع بالضمه الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله »
نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيهات هيهات العقيق » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان
وهما اسماء فعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد
من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المعمول المتأخر فإن العمل الأول منهما ، وليس
لثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوباً لكل
واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت
أن المعمول المتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول
من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لمجرد التقوية
لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =

(١٣ - أوضح السالك ٢)

خلافًا له وللبجُرْجَانِي ؛ لأن الطالب المعمول إنما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُوْتِ به للإسناد ، بل لمجرد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسِ *

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » ردا على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بمحصله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » ردا على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بقام الثاني لتسند به إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المہيع الثالث ، وإنما أنيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه ؛ فأنى بهيات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا التفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ » أو « أَتَوَكَ أَتَاكَ » ،
ولا في نحو :

٢٤١ — * وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهُمَا *

بل « غَرِيْمُهُمَا » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خَبَرَانِ ، أو « مَمْطُولٌ »
خبر ، و « مُعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَنَا أَنَا أَتَانِي
اللاحقون » .

ويروى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .
الإعراب : « أَتَاكَ » أنى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبني على
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد الأول من باب توكيد الفعل
بالفعل ، وإنما أنى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثاني في
الكاف « اللاحقون » فاعل أنى الأول ، مربع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبني على
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .
الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من
باب التنازع ، بل العامل الثاني قد أتى به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ المفعول ويعمل الآخر في ضميره ؛ فلو عمل العامل
الأول في لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ اللاحقون » ولو عمل العامل الثاني في لفظه
لقال : « أَتَوَكَ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات العقيق » جاريا على هذا
النحو أيضاً .

٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما
ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

.

= * قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ *

اللمعة : « مَطُول » اسم مفعول من قولهم : مَطَلَ المدين ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤدّه ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوق » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذي دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « مَطُول » خبر مقدم مرفوع بالضمّة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التثاق الساكين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه التقديمين عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة مَطُول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عا. لان أولهما قوله مَطُول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المعمول التأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون المتنازع فيه سبباً مرفوعاً ، بالألا يكون سبباً أصلاً ، أو يكون سبباً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان المتنازع فيه - وهو غريمها - سبباً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

=

.

== والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله «عزة» مبتدأ وقوله «مطول» خبر أول، و «معنى» خبر ثان، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان، وقوله «غريمها» هو الممول للتنازع فيه، وهو مرفوع بأحد العاملين، والعامل الآخر رافع لضمير التريم، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة، وإذا كان رافعاً لضمير التريم لا يكون مرتبطاً بالمبتدأ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول: وعزة بمطول هو معنى غريمها، أو يقول: وعزة بمطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرج عنه باب التنازع .

الأول: أن يكون «مطول» خبراً مقدما، و «معنى» خبراً ثانياً مقدماً، و «غريمها» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ السابق الذى هو عزة، وهذا هو الذى أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين؛ لأنهما خبران، والمؤخر ليس معمولاً لأنه مبتدأ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ عند جمهرة النحاة، بل الاسم للتأخر هو العامل في الاسمين، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر .

الثاني: أن يكون «عزة» مبتدأ، و «مطول» خبره، و «معنى» حاد من غريمها، و «غريمها» نائب فاعل لمطول، فلم يتقدم في الكلام عاملان، بل المقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو مطول .

الثالث: أن يكون «عزة» مبتدأ، و «مطول» خبره، و «معنى» صفة لمطول، و «غريمها» نائب فاعل لمطول؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضاً - على هذا التوجيه - عامل واحد هو مطول، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم، أما أولاً فلأنه أجاز التنازع في السببي المنصوب، ومن أمثلته قولك «زيد ضربت وأكرمت أخاه» وهذا المثال ==

ولا يمتنع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السببي منصوب .

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الكوفيون الأولَ لسببِهِ ، والبصريون الأخيرَ لقربه^(١) .

فإن أعملنا الأولَ في المُتَنَازِعِ فيه أعملنا الأخيرَ في ضميره ، نحو « قَامَ وَقَعْدًا — أَوْ وَضَرَ بَتُهُمَا ، أَوْ وَمَرَزْتُ بِهِمَا — أَخَوَاكَ » ، وبعضهم يُجَيِّزُ حذف غير المرفوع ؛ لأنه فضلة ، كقوله :

== يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المفعول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا كتابيه) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو اقرءوا ، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرءوا) فكان يقال : هاؤم اقرءوا كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا عملت الأول في لفظ المفعول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المفعول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المفعول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقليل آتونى أفرغ عليه قطرا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذى هو أنصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٣٤٢ — بِعُكَاظٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ أَمَجُّوا شُعَاءَهُ
ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، والبيت ضرورة .
وإن أعملنا الثاني ، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونَهُ ،
لامتناع حذف العمدة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٣٤٢ — هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب
ابن هاشم .

اللمة «عكاظ» هو بضم أوله ، بزنة غراب — موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة
يجتمع فيه العرب للتجارة والفاخرة «يعشى» مضارع أعشاء إذا أصابه بالعشا ،
وأصل العشا ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع
— بضم أوله بزنة الغراب — خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه .

الإعراب : «بعكاظ» الباء حرف جر ، وعكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جره
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور
متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَعَاءَهُ

«يعشى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء «الناظرين» مفعول به
ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى
الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور
بعده «لحوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه»
شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر «يعشى . . . لحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول
— وهو «يعشى» — في لفظ المفعول — وهو «شعاعه» — فارتفع هذا المفعول على أنه
فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره
لقال «يعشى الناظرين إذا هم لحوا شعاعه» . وهذا الحذف بما لا يجوز البصريون
إلا لضرورة الشعر .

نحو « رُبُّهُ رَجُلًا » و « نِعَمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيدي، وقال الشاعر :

٢٤٣ — * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي *

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَغَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ *

ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « جفوني » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بغيرك ما يسوءه أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يحفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذي تجعل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعبأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن : حرف تأكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليلي .

والكسائي وهشام والشهتلي يوجبون الحذف، تمسكاً بظاهر قوله :

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ

= الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول المتأخر - وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني ، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلْبُ
اللفظة : « تعفّق » أي : استتر ، و « الأرطى » شجر ، و « بذت » أي : غلبت و « نبلهم » سهامهم ، و « كلب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطادها ، فاستتر لها الصيادون في شجر عبل ضخّم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولسكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفانتهم ، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعفّق » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفّق « لها » جار ومجرور متعلق بتعفّق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضمّة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذت : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه « وكلب » الواو حرف عطف ، كلب : معطوف على رجال الذي هو فاعل أراد مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً =

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أوقع حذفه في لبسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَّ » وجب إضمار المفعول مؤخرًا ، نحو « اسْتَقَعَنْتُ وَأَسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ ^(١) ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ » .

== لبد ، وجعل « كليب » معطوفًا على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أوردوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسبيلي وابن مضاء من اللغاربة - على أنه إذا عمل ثانی العاملین في لفظ المفعول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أرادها » وحذف ضمير الرجال من « تعفق » ولو أظهره لقال « تعفقوا » وأرادها رجال » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تعفق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكنا بصدر أن نضمّر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم ==

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَابِلًا إِيَّاهُ ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضرر مقدما ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفُ لدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنصوبِ ، كـ « خَضِرْتُ وَخَضِرَ بَنِي زَيْدٍ » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :
٢٤٥ — * إِذَا كُنْتُ تُرَضِيهِ وَيُرَضِيكَ صَاحِبٌ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس يمكننا أيضا ، لأنه لا يدري بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤديا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على المتكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرًا متعينا .
٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جِهَارًا فَسَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأُلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَمًا يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدِّ

اللمعة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب » كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثنية الواو — المودة والمحبة .
المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتى مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : =

مسألة : إذا احتاج العاملُ الْمُتَهَمِلُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ، وكان ذلك الأسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرها للاسم المُقْتَسَرُ له - وهو المتنازع فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يَظُنُّنِي » يطلب « الزَّيْدَيْنِ » فاعلاً ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولاً ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَنَصَبْنَا الْأَسْمَيْنِ ، وهما « الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » وأضمرنا في الثاني الضمير « الزَّيْدَيْنِ » وهو الألف ، وبقي علينا للمفعول الثاني محتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسَّرٌ للضمير الذي يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تنفية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْحَبَرَ عَنْهُ ، وبين إضماره مُثْنًى

== فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني - وهو « يرضيك » - في لفظ الممول - وهو « صاحب » - مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكورا ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولاً ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تعمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق المُفسِّرَ ، وفي كل منهما محذور ، فوجب المدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أختا » فوافق الخبرَ عنه ، ولم يضرَّه مخالفتُه لـ « أخوين » ، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .
ولم يظفر لي فسَادُ دَعْوَى التنازع في الأخوين ، لأن « يظنُّني » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .
وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضماره على وفق الخبرِ عنه .

هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يَصْدُقُ عليه قولنا « مفعول » صِدْقاً غير مُقَيَّدٍ بالجار .
وهو : اسمٌ يؤكِّدُ عامِلَه ، أو يُبَيِّنُ نوعه ، أو عَدَدَه ^(١) ، وليس خبراً

(١) أوماً المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها تأكيد معنى عامله ، والثاني بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما التأكيد فنصوريته أن يكون مصدراً منسكراً غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيداً ضرباً » ومنه قوله تعالى : (والنداريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والصفات صفا) وقوله (والعاصفات عصفا) وسواء أكان عامله من مادته كـ « كذا » ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

=

فإن قلت : أنتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أنتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحدا ؟

فالجواب عن ذلك أنا لا نريد أنه يبين كل معنى للفعل أو الوصف ، وإنما نريد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

وأما المفعول المطلق اللين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكاء » ومنه مثال الناظم « سرت سير ذى رشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة على السكال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع العمود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن ينتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجمل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت عليا ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحجب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت المجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى .

==

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الْأَمِيرُ » أو « ضَرَبَتَيْنِ »
 بخلاف نحو « ضَرَبُكَ ضَرْبُ الْأَمِيرِ » ونحو (وَلَى مُذْذِرًا) ^(١) .
 وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا .
 والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .
 وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » و « أُعْطِيَ عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر ^(٢) .

== الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته سوطًا » أو « ضربته عصا » .

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :
 الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا مختومًا ببناء الوحدة ، نحو قولك « ضربته ضربة » و « جلدته جلدة » .
 الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا مختومًا بعلامة تنثية أو علامة جمع ، نحو قولك « ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناظم « سرت سيرتين » .
 الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر ، نحو قولك : « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .
 وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالًا على ما تدل عليه كل صورة منهما ، فنحو « سرت سيري زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعًا .
 والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيان ، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث - ولكن حروفه تقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثلته قولهم : ==

وعامله إما مصدر مثله نحو (فَإِنْ جِيهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءًا مَوْفُورًا)^(١) ،
أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(٢) ، أو وصفي
نحو (وَالصَّافَاتِ صَفًا)^(٣) .

وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن
الفعل أصل لها^(٤) .

= كلمته كلاما ، وسلمت عليه سلاما ، وقبلته قبلة ، وتوضأت وضوءا ، واغتسلت غسلا ،
وأعطيته عطاء ، وأجبتة جابة ، وأوقدت النار وقودا ، وصليت عليه صلاة ، وراقبته
رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يعمل عمل المصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة
والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » قبلة في هذا الحديث اسم مصدر ،
وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته »
كما تفعل لو وضعت المصدر في موضعه فقلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ،
وقد مضى التمثيل بهذا الحديث في باب الفاعل (ص ٨٤ من هذا الجزء) وسيأتى
مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهي الفعل ، أم هو المصدر ، أم أن كلا من الفعل
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر ؛ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر .
وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومنها الفعل .
وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه
وليس أحدهما أصلا للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذي يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =

== فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلاً على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذي تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، ويثبت ذلك أنك تقول : قام يقوم قياماً ، وصام يصوم صياماً ، ولاذ يلوذ لياذاً ، وأصل الماضي في هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانين - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضي بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقيل : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة في مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياءً لمناسبة الكسرة التي قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواماً ، ولاوذ لواذاً ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل في هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحاً ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعاً للفعل في الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعاً عليه .

الدليل الثاني : أنا وجدنا الفعل يعمل في المصدر ، فإنك إذا قلت « قد قعودا » كان « قعودا » منصوباً بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتسكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعاً عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيداً للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضرباً » كان « ضرباً » مؤكداً لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتسكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلاً للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيراً من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصاً على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعاً لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولاً لا فروع لها ، ولا غرابة في ذلك .

==

• • • • • • • • • •

== وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويبان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألست ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثى يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثى يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

==

فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والمشاكلة في المادة الواحدة ، وكَم من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنعو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف الهزمة لاستئصال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف الهزمة أيضاً « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى المعجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة العمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : (والذاريات ذروا) وقوله سبحانه : (والصفات صفات) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد محمود مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركب فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

. «

= وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيذاً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : (كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من المجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبييل ، وعباديد ، وشمايط ، وعحاس ، وملامح ، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه المجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، ووييه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدرية لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ » ، و « ضَرَبَتْهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَصَّ » ، إذ الأصل « ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَصِّ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللَّهِ أَظَنَّهُ جَالِسًا » ونحو (لَا أَعْدُّهُ أَحَدًا)^(١) ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبَتْهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مُرَادِفٍ لَهُ نحو « شَنَنْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مِقَّةً » و « فَرِحْتُ جَدَلًا » وهو بالذال المعجمة مصدر جَدَلَ بالكسر ، أو مشاركٍ له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفعل آخر ، نحو (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(٣) ، والأصل إنباتًا وتبتَّلًا ، أو دالٌّ على نوع منه ، كـ « مَقَعَدَ الْقَرْفَصَاءِ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دالٌّ على عدده ، كـ « ضَرَبَتْهُ عَشَرَ رَرَباتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٤) ، أو على آله ، كـ « ضَرَبَتْهُ سَوْطًا » أو « عَصًا » أو « كُلَّ » نحو (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)^(٥) ، وقوله :

٢٤٦ — * يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا *

أو « بعض » كـ « ضَرَبَتْهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة اللائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة الزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مَا *

.

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بعجنون ليلي ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّيْنِ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَخْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

اللغة : « الشيتين » المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق اختلافهما ، ومن الناس من يرويه « وقد يجمع الله الأليفين » أى المتحابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست يئأس من لقاء ليلي مع تباعد ديارنا وتشقت شملنا ، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطروا من اللقاء ، وقطعوا الطماعة من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضمه الظاهرة « الشيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد ما » ظرف زمان متعلق يجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخات عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن » حرف توكيد مخفف من التثقل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاق لها ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

=

مسألة : المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يُجمع باتفاق ، فلا يقال : ضَرَبَتَيْنِ ولا ضَرُوبًا ، لأنه كماء وعسل ، والمختوم بقاء الوحدة كضربة بمكسه باتفاق ، فيقال : ضَرَبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ ، لأنه كتمرة وكلمة ، واختلف في النوعي : فالشهور الجواز ، وظاهر مذهب سيهويه المنع ، واختاره الشلّوبين^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : (فلا تَمِيلُوا كل الميل) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعا لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلا يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو تثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حق يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكّد لعامله ، نحو « ضربت ضربا » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمل لفظ ضرب حق تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كالذى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإعما كان مختصا في هذين الضريين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما البين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقال أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « سَلَى جَلَسَتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما المؤكَّد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذفُ عامله ، لأنه إنما جِيءَ به لتقويته وتقرير معناه ، والحذفُ مُنافٍ لهما ، وَرَدَّه ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ^(١) جوازاً في نحو « أَنْتَ سَيِّرًا » ووجوباً في « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » وفي نحو « سَقِيًا وَرَعِيًا » .

وقد يُقام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :
(١) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَبَلَ زَيْدٌ » و « وَيُنَحُّ »

= للمعد فلا خلاف في أنه يجوز تثنيته وجمعه ، وأما البين للنوع فذهب سيويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في نصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ
وهذا الرأي هو الحرى بالقبول ، لأن معنى كونه دالا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثالا تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبرى حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي ، فمثال ما حذف جوازاً « أَنْتَ سَيِّرًا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » ومثال ما حصر « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعرض منه ، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبى ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سَقِيَا وَرَعِيَا » الذى ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريباً .

٢٤٧ — و * بَلَّهَ الْأَكْفُ . . . *

فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى حَدِّ « قَمَدَتْ جُلُوسًا » .

٢٤٧ — هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابي ، من كلمة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصْرُنَ بَحَطُونَا قُدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تُلْحَقِ
تَذَرُ الْجُمُوحَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللغة : « تذر » أى : ترك ، و « الجُمُوحُ » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى أترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جيما تروى هذه العبارة في البيت الذى ذكرناه .

الغنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تندرها سيوفهم — فيقول : لا تذكرها ، ولا تتعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجُمُوحُ » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجُمُوحُ منصوب بالفتحة الظاهرة « هَامَاتُهَا » فاعل بضاح مرفوع بالضممة ، والضمير الذى للغنية العائد إلى الجُمُوحُ مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك بله الأكف ، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : أترك تركا ، وبله مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يجعل بله اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعْلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاءُ ، كـ « سَقِيَا ، وَرَغِيَا ، وَجَدَعَا » ، أو أَسْرَأُ أو نَهِيَا ، نحو « قِيَامًا لَا قُعُودًا » ونحو (فَضْرَبَ الرَّقَابَ)^(١) ، وقوله :

— ٢٤٨ — * فَتَدَلَّأَ زُرَيْقُ لَلَّالِ نَدَلَّ الثَّعَالِبِ *

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأ كف اسم كان مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأ كف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « بله الأ كف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بجر الأ كف ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأ كف مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فضرب الرقاب) ولا فرق إلا أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الأ كف ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والأ كف مفعول به ، وانتصابه كاتتصاب الكتاب في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم في قوله جل ذكره (عليكم أنفسكم) . ويتضح من هذا أن لبله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف

عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمْرُؤُونَ بِالْذِّهْنِ خِيفًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعُونَ مِنْ دَارِينَ بِجَرِّ الْخَفَائِبِ
عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّأَ إلخ

اللفظة : « الذهنا » اسم موضع ، وأصله ممدود قفصره ، وكذلك « دارين » اسم موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجعل =

فيه للسافر متاعه «بحر» بضم الباء وسكون الجيم- جمع بجراء ،وهى صفة من البحر، والبحراء : للفتحة، وإضافة بحر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و«الحقائق» جمع حقية وهى المية، و«ندلا» مصدر نذل المال، إذا خطفه بسرعة، و«زريق» اسم رجل :

الإعراب : «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح فى محل جر بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله يعمرون فى البيت السابق «ألمى» فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألمى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألمى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجل مضاف وأمور من «أمورهم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائين العائد إلى الناس مضاف إليه ، وجمله ألمى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها «ندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا «زريق» منادى بمحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا زريق «السال» مفعول به اندلا «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاف و«الثعالب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجع الدنو شرى أن قوله «ندل الثعالب» نعت لندلا السابق، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير : مثل نذل الثعالب ، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن للمعرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة ، وجعل هذا منه ، ونحن لا نقر ذلك .

الشاهد فيه : قوله «ندلا زريق المال» فإن فى هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله «ندلا» - وهو واقع فى الطلب ؛ لأن المقصود به معنى اندل : أى اخطف ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوباً، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقماً بعد استفهام تويخى وألا يكون كذلك ، وقد ناقشه فى هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا ، فتدبر ذلك .

كذا أطلق ابن مالك ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :
 * فَصَبْرًا فِي كِبَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعامة قطري بن الفجاءة الخارجي التيمي
 وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :
 * فَمَا نَبِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :
 أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شِعَاعًا مِنَ الْأَبْطَالِ : وَيَحْكُ أَنْ تُرَاعِي
 فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الْمَقْدَرِ لَكَ لَمْ تُطَاعِي
 اللغة : « أقول لها » الضمير للوئنت راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى
 ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - بفتح الشين ،
 بزنة سحاب - المتفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد البالغة في الجزع والفرع والروع
 « لن تراعى » يروى في مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافي ولا تقزعي
 « مجال الموت » المراد به مكان المعركة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على
 بعض بما يكون سببا للموت « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .
 الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير :
 اصبري صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور
 متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
 « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التنفيع ، وما : نافية
 « نبيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف
 و « الخلود » مضاف إليه « بمسْتَطَاعِ » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر للمبتدأ
 أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضممة مقدرة على آخره ، ومنصوب على
 الثاني بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
 الشاهد فيه : قوله « صبرا في مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على
 مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبري - وقد
 تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيَّ، نحو « أَتَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟ » وقوله :
 * أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا ؟ *

عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذى يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعا موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا للمصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التى قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيسكون الحذف فى هذا البيت واجبا بالإجماع ، وهذا فى غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يهجو خالد بن يزيد الكندى ، وهذا الذى ذكره للؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا *

اللمزة : الهمزة من قرأه « أعبدا » للنداء ، و « شعبي » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة ـ جبال منيعة متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هى جبل أسود وفيه شعاب فيها أو شال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : شعبي جبال متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألوْمًا » اللؤم ـ بالضم ـ ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسيسة الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير المدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معنى التعجب كما فى « لله دره ! » وقد تستعمل فى الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبي » جار ومجرور متعلق بـ « غريبا » حال من فاعل حل « ألوْمًا » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، لؤْمًا : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها ، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « خَذَا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا » و « صَبْرًا لَا جَزَعًا » وعند ظهور أمر مُعْجَب « مَجَبًا » وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مَغْضُوبٍ عليه « أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَّةً » و « لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، نحو (فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مَدًّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ)^(١) .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْهِمًا عنه ، وعامله خبرٌ عن اسم عينٍ ، نحو « أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيَرًا » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرُ الْبَرِيدِ » و « أَأَنْتَ سَيَرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

== وتقدير الكلام : أتلؤم ألؤما « لا » نافية للجلس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف المخاطب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لأجل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألؤما .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنِسْرِيُّ وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نَصُّ في معناه ، نحو « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أى : اعترافًا ، والثانى : الواقع بعد جملة تحتمل معناه وَغَيْرُهُ ، نحو « زَيْدٌ ابْنِى حَقًّا » و « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلَ » و « لَا أَفْعَلُ كَذًّا الْبَيْتَةَ »^(١) .

الخامسة : أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ، كـ « مَرَرْتُ [بِزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ ، وَبُكَاءٌ بُكَاءُ ذَاتِ دَاهِيَةٍ »^(٢) .

ويجب الرفع فى نحو « لَهُ ذِكْرًا ذِكْرًا الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوى لا علاجى ، وفى نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لعدم تقدّم جملة ، وفى نحو « فَإِذَا فى الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تقدّم صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » قوله :

(١) إنما كانت جملة « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نصاً فى المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع بعدها - وهو قوله « عرفاً » - لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها عل أن المحدث عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عرفاً اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .
وإنما كانت جملة « زَيْدٌ ابْنِى » تحتمل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حقاً » وتحتمل غيره ، لأن قوله « أنت ابنى » تحتمل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ، كما تحتمل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم فى عطفه عليه وحده على إيصال الخير إليه ، فإذا قال حقاً فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين المثالين - مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف - كغيره من النعارة - الرفع ، على أن المصدر الثانى بدل من المصدر الأول ، أو على أن الثانى نعت الأول ، لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمِحْمَلِ
لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَىَّ » ، قاله سيديويه .



٢٥١ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير — عامر بن الحليس — الهذلي ، يصف
تأبط شرا ابن امرأته .

اللمعة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل
ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يميلونها بكل حال
« المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذا الفتح مضمّر قد بلغ به التضمير إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض
إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبُه وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طى
المحمل » أنه مدمج الخلق كطى المحمل ، وأن له تجافيا كتجافى المحمل ، وهو
علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب »
فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب
« وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف
و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى المحمل » مركب إضافي
منصوب على أنه مصدر تشبيهى على ما قرره سيديويه ، وذكره المؤلف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل
ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحدا ، مع
أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تقدم على المصدر جملة بشروط عيتموها ،
وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟

هذا باب المفعول له

ويُسَمَّى المفعول لأَجَلِهِ ، ومن أَجَلِهِ ، ومِثَالُهُ « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »^(١) .
وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مَصْدَرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَل » قاله الجمهور ،
وأجاز يونس « أَمَّا الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذَكَّر شخص لأجل
العبيد فالذكر ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه^(٢) قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « قَتَلًا
لِلْكَافِر » قاله ابنُ الْخَبَّاز وغيره ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ »
أى : لتضرب زيدا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كان كَرَغْبَةٍ ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « تَقَعَّدَ عَنِ
الْحَرْبِ جُبْنًا » .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم
عليه في ظاهر الأمر جملة مستقلة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه
ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه
الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها
إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله :
« هو المصدر القلبى الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد اكتفى المؤلف بذكر
هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ،
والخطب في ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال
الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والنسي والركل .

(٤) واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز « تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعلم والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومتى فَقَدَ المعللُ شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)^(١) ، والثاني نحو (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)^(٢) بخلاف (خَشْيَةً إِمْلَاقٍ)^(٣) ، والرابع^(٤) نحو :
 * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ نِيَابَهَا *

٢٥٢ —

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثاني أن غير المعلل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته

المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبُسَةِ الْمُتَفَضِّلِ *

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه المتفضل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قيص وإزار .

الإعراب : « جِئْتُ » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « وقد » الواو واو

الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على

السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نص : فعل ماض ، والتاء حرف دال على

وَالْخَامِسَ نَحْوُ:

٢٥٣ — * وَإِنِّي لَتَعَرُّونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ * *

== تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب : مفعول به لنص منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «للتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» فإن النوم علة لحلج الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَاهُ الْقَطَرُ *

اللغة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأمر الفلاني يعروه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض الصفور» ارتعد وارتعش «القطر» للطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمها مبني على السكون في محل نصب «لتعروني» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والحلّة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «لذكرك» اللام حرف جر ، =

وقد اتفقت الاتحادان في (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِيِّ)^(١) .
ويجوز جرُّ المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بآل ، وبقلة إن كان مجرداً ،
وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — * لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْمَيْجَاءِ *

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى
« انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
يقع صفة لمزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض العصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ،
والهاء مفعول به ، وهى عائدة على العصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل
وفاعله ومنعوله في محل نصب حال من العصفور أو في محل رفع صفة للعصفور ؛ لأنه
اسم معلى بآل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن
فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره
للؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن الشكارم ،
تريد أنه تأخر عنها ونسكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا
يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّي وَمَا أَزَيْنُ مِنْهَا قَعْدِي يُزَيْنُ التَّحْكِيمَا =

وقوله :

* مَنَ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ * - ٢٥٥ .

= « الجبن » ضعف القلب في هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف يظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمدكها هنا ، وتقصر كما في قول لييد بن ربيعة :

* يَا رَبُّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا * .

« توالى » تنابعت « زمر » بضم الزاى وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، والعلطف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوالى زمر الأعداء ولو توالى - إلح ، لو : حرف شرط غير جازم « توالى » توالى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « زمر » فاعل توالى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توالى زمر الأعداء فإني لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا فَأَصِرِيهِ يَنْتَصِرُ * .

اللفظة : « أممكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما - مثل رده يردده ردا - وأمه تأميا ، وتأمه تأمياً ، تريد أنه قصد « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارتنب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ ، نَحْوُ (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)^(١) ،
وَنَحْوُ (وَإِنْ مِنْهَا لَكَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)^(٢) ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ (لِإِيلَافِ

= كَرِهَهُ وَلَمْ يَرِدْ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِتَغْيِيرِ الْجَارِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا
« جَبَر » تَقُولُ : جَبَرُ فُلَانٍ فَلَانًا يَجْبِرُهُ جَبْرًا - عَلَى وَزَانِ نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ نَصْرًا - إِذَا
أَغْنَاهُ مِنْ قَفَرٍ أَوْ أَصْلَحَ عَظْمَهُ مِنْ كَسَرٍ « نَاصِرِيهِ » جَمْعُ نَاصِرٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ ،
وَالنَّاصِرُ : الْمَعِينُ .

الإِعْرَابُ : « مِنْ » اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « أَمْسِكْ » أَمَ : فَعْلٌ مَاضٍ فَعْلُ الشَّرْطِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ
مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ، وَالْمِيمُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ « لِرَغْبَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مَتَعَلِّقٌ بِأَمَ « فَيَسْكُمُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِرَغْبَةٍ ، أَوْ بِمَحذُوفٍ صِفَةُ لِرَغْبَةٍ « جَبَر »
فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ جَوَابُ الشَّرْطِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، وَسَكَنٌ لِأَجْلِ
الْوَقْفِ « وَمِنْ » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
مِنْ : اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
« تَكُونُوا » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِمَحْذُوفِ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ اسْمُهُ
مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « نَاصِرِيهِ » خَبَرٌ تَكُونُوا مَنْصُوبٌ بِإِلْيَاءِ نِيَابَةِ عَنْ
الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكَرٌ سَالِمٌ ، وَضَمِيرُ الْغَيْبَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَنْتَصِرُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ جَوَابُ
الشَّرْطِ ، مَجْزُومٌ وَعِلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ ، وَجَمَلْنَا الشَّرْطَ وَالْجَوَابَ فِي الْعِبَارَتَيْنِ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّتِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لِرَغْبَةٍ » فَإِنَّهُ مُصَدَّرٌ قَلْبِي وَاقِعٌ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ ، وَقَدْ جَرَّهُ
بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ وَهُوَ اللَّامُ مَعَ كَوْنِهِ مُجَرَّدًا مِنْ « أَلِ » وَمِنْ الْإِضَافَةِ ، وَجَرَّ مَا كَانَ مِنْ
هَذَا الْقَبِيلِ قَلِيلٌ ، وَالْكَثِيرُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٦٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

قُرَيْشٍ^(١)، أى : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإبلاغهم الرحلتين ، والحرفُ في هذه الآية واجبٌ عند من اشترط اتحاد الزمان .

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً

الظرف : ما ضمَّن معنى « في » باطرادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسم مكانٍ ، أو اسمٍ عرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مجرَّاه . فالسكان والزمان ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَرْمُنَا » .

والذى عرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العدد المميَّزة بهما ، كـ « سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ، ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا » ، وما أفيد به كليةً أحدهما أو جزئيةً ، كـ « سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ ، جَمِيعَ الْفَرَسَخِ » أو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْفَرَسَخِ » ، أو « بَعْضَ الْيَوْمِ ، بَعْضَ الْفَرَسَخِ » ، أو « نِصْفَ الْيَوْمِ ، نِصْفَ الْفَرَسَخِ » .

وما كان صفةً لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ » .

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيَّبَ عنه بعد حذفه .

والغالبُ في هذا النائب أن يكون مصدرًا ، وفي المَنُوبِ عنه أن يكون زمانًا ، ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ ، فهو « جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ » أو « قُدُومَ الْحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « نَحَرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائب اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَكَلُّهُ الْقَارِظِينَ »^(١) ، والأصلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثى قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظ به يقرظه قرظا - بوزن ضربه يضربه ضربا - وأصل القارظ الذى يجتنى القرظ - بفتح القاف والراء جميعا - وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عزة خرج

« مُدَّةٌ غَيْبَةٍ الْقَارِظِينَ » .

وقد يكون المنوبُ عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِهِ .
والجارى مجرى أحدهما : ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فنصبوها على تضمين
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » والأصل أَفِي حَقٍّ ، وقد نطقوا
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — * أَفِي الْحَقِّ أَنْتَ مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ *

= كل واحد منهما يجتنى القرظ فلم يعد ، فضرب العرب بهما اللئى للأمر المأبوس منه ،
انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَنْزَحُ الْقَلْبَ حُبُّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمَّ حَائِلٍ
وَحَتَّى يَوُوبُ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرُ فِي الْقَتْلِ كَلِيبُ لَوَائِلِ

(أرزمت : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب
السوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة
القارظين) وقد ضرب اللئى بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَى الْخُسَيْرَ وَانْتَظِرِى إِيَّائِي إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزَى أَبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ
العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائد بن المنذر القشيري ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَرُّ *

اللغة : « أفى الحق » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر
« حق الشيء » إذا ثبت - قد استعمل ظرفاً ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

.

== الظرف على معناها '، ولك في «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتداده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيبويه والأخفش والكوفيين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيبويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاءنا ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الهمزة للاستفهام ، في الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « مفرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمفرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذي يبناه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطبة اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء التكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر للنسب من أن المؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن تقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقا أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدمينية :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ آسَتْ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَ كُمْ هَجَانِي
وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك :
فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على مصدرية ، وذهب الخليل وسيبويه ==

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجثث .

ومثله « غَيْرَ شَكٍّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنًّا مِنِّي أَنَّكَ قَائِمٌ »^(١) .

= وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو التأخرين مثل ابن مالك والرضي والمصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فانتصابه عند المبرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سيويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذي يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدرأ لكان المعنى : أثبت ثبوتاً فملاك ، فيكون التكامل مستقهما عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل ، والثاني : تصريح العرب معه بفي الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا ، وكما في قول أبي زيد الطائي :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ
وكما في قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنْ دَارُ الرَّبِّ بَابٍ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْدَبَتْ حَبِيلٌ — أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

و « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقاً أنك فملت » فذهب المبرد إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سيويه - إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيي أنك قائم » جهد رأيي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في ، توسعاً ، والأصل : في جهد رأيي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام في « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدهما : نحو (وَتَرَوْهُمُ غَائِبِينَ أَنْ تَنْكَرَهُمُ)^(١) إذا قدر بفي ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا^(٢) .

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)^(٣) ، ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٤) ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، ونائب « حيث » يعلم محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً^(٥) .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظنا مني أنك مؤدب » فشكل من « غير شك » و « ظنا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسعا ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيهما كاللحام فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه (أن تنكحهم) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحهم ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « في » لالفاظ ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام . (٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى (وهو أهدى سبيلا) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا *

والوجه الثاني : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفا على أصلها .

إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تَعَدَّى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « في » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نَمَتُ الْبَيْتَ » .

فصل : وحكمه النَّصْبُ ، وناصبه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « اَمْسُكْتُ هُنَا أَزْمُنًا » ، وهذا هو الأصل ^(١) .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرْتِ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفة كـ « مَرَزْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ » أو صلة كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَقَلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير ^(٢) كقولهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ » ^(٣) ، أى : كان ذلك حينئذٍ ، وسمع الآن .

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر المؤلف في اللفظ صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقادم عهده « حينئذٍ الآن » ، و « حين »

منصوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبني على الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما تذكره حين إذ كان كذا ، وسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذٍ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْتَهَمًا كحينٍ ومُدَّةً، وَتَحْتَصُّهَا كيوم الخميس، وَمَمْدُودًا كيومين وأسبوعين^(١).
والصَّالِحُ لذلك من أسماء السكان نوعان :

أحدهما : المبهم^(٢) — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ : كأسماء الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وشبهها في الشِّيَاعِ كغفاحية وجانب ومكان ، وكأسماء المقادير ككيلٍ وفَرَسَخٍ وبرِيد .

والثاني : ما اتَّخَذَتْ مادته ومادة عامله ، كـ « زَهَبَتْ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ مَرَمَى عَمْرٍو » ، وقوله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقُودُهُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)^(٣) .

وأما قولهم « هُوَ مِثِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » و « مَرْجَرَ السَّكَلَبِ » و « مَقَاطَ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لى كيوم الخميس ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، وللبهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كجلس زيد ومقعه ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في السكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنت قد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف السكان فيها ، فهي جهات له وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ، والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، فـ خلفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

الترّيّا « فشاذ ، إذ التقدير : هو منى مستقر في مقعد القابلة ، فعامله الاستقرار ، ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذاً^(١) .

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالיום ، تقول : « اليومُ يومٌ مباركٌ » و « أعجبتني اليومُ » و « أحببتُ يومَ قدومِك » و « سرتُ نصفَ اليومِ » .
وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفارق الظرفية أصلاً ، كـ « قطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟
فالجواب أن تقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته - أي حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أي وزنه ، فالزمان جزء من جزءين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان المبهم الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان للأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه في أصل المادة مقويا للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوَضُ^(١)، تقول: « مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لَا أَفْعَلُهُ عَوَضُ » ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والجرور أخوان.

هذا باب المفعول معه

وهو: اسمٌ، فَضْلَةٌ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ ». فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً » فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْتَ زَيْدٌ وَعَمَرُو »، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ »، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ »، أو بَعْدَهُ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب، خلافاً للصَّيْمَرِيُّ، وبالسَّادِسَ نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به، خلافاً لأبي على.

فإن قلت: فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا ».

قلت: أكثرهم يرفع بالمعطف، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلا المحذوف

(١) قط وعوض: طرفان يستغرقان الزمان، أما قط فإنه يستغرق الماضي، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل، ولا يستعملان إلا بعد النفي، وهما مبنيان، لشبههما بالحرف، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملا على قبل وبعد، فأما عوض فإنها تبني على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة.

لا مبتدأ ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع^(١) ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده
بَرَزَ ضميره وانفصل .

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الاتضاح ، وأنا
مبين لك هذه الأمور بيانا لا يبقى معه عندك خفاء في شيء منها .

الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقه بما أنت ، أو بكيف
أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير في كلام العرب ورود مرفوعا ، ومن
ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ
ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ بَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَمَوْرُ
ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ
ومن ذلك قول الخبيل :

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ - وَيَبَ أَيْيَكَ - وَالْفَخْرُ
وعلى الرفع الوارد في هذه الأبيات ونحوها تكون الواو للعطف ، ويكون الاسم
المرفوع معطوفا على « أنت » .

ومن شواهد مجيء الاسم منصوبا قول أسامة بن حبيب الهذلي ، وهو من شواهد
سيبويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ

ومنه قول الآخر :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَعَلْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا

الشاهد في هذا البيت في قوله « والجياذا » فأما قوله قبله « وعمرو » فالواو فيه

=

واو العطف .

== الأمر الثاني : أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ السكون في الموضعين ، وجعل الفعل مضارعاً بعد كيف ، وماضياً بعد ما ، فقال : « كأنه قل : كيف تكون أنت وقصة من تريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذي يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال في الألفية :

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضَمَّرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وقال في شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيما لا يعنيك ؟ وكيف أنت وقصة من تريد » اهـ .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه في تقدير فعل من مادة السكون ، في موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعاً ومع كيف ماضياً ، أم يلتزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعاً كما قدره سيبويه ؟ فقال السيرافي : يجوز تقدير الماضي والمضارع جميعاً مع كل منهما . لأن التفريق في عبارة سيبويه ليس مراداً له ، وإطلاق ابن مالك في عبارة النظم « بسلكون » يوصي إلى اختياره هذا الرأي ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير الماضي مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جار الله الزمخشري في الفصل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصة من تريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله . وكيف تكون أنت وقصة من تريد ؟ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اهـ .

وهذا الكلام يوصي، إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ الماضي ، ويكون بعد كيف بلفظ المضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له ، وأن يكون إيماءً نقل عبارة سيبويه .

والموضع الثاني الذي اختلف فيه الذين قدروا فعل السكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » فعلين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أنهما فعلان ناقضان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام - وهو ما ، أو كيف - في (١٦ - أوضح السالك ٢)

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ^(١)، لا الواوُ ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم ، قال الأشموني : « والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعة ، فاسم كان مستكن ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام » اهـ ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان ، وعلى هذا يكون فاعلهما ضمير مستترا فيهما ، وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولا مطلقاً ، وتقدير الكلام : أي كون من الأكران كنت وزيدا ، وهذا رأى ضعيف يرى ألا تأخذ به .
(١) قول ابن هشام « ما سبقه من فعل أو شبهه » هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ؛ فلا يقال :
والنيل سرت ، ولا يقال : والنيل أنا سائر ، وهذا بما لا خلاف فيه ، وكذلك لا يجوز
أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، فلا يقال : سار والنيل زيد .
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه
يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم
المفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من
ذلك قول الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْكَدِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا

فإن أصل الكلام : ولا ألقبه اللقب والسوأة ، ونظير ذلك قوله :

جَمَعَتْ وَفَحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فإن أصل الكلام : جمعت غيبة ونميمة وفحشا .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول
معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم
للمعطوف في قول الأحموس :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامَ

لِلجُرْجَانِي ، وَلَا الْخِلَافُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
مِيرَتْ وَلَا بَسْتُ الثَّيْلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ .

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

- (١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وضيعته » ونحو « اشترك زيد وعمر » ونحو « جاء زيد وعمر » قبله أو بعده « لما يبتأ^(١) .
- (٢) ورُجْحَانُهُ ، كـ « جاء زيد وعمر » لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف .
- (٣) ووجوب المفعول معه ، وذلك في نحو « مآلك وزيد » ، و « مات زيد وطلوع الشمس » لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى .

(٤) ورُجْحَانُهُ ، وذلك في نحو قوله :

— ٢٥٧ — * فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ *

- (١) في المثال الأول لم تتقدم على الواو جملة ، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين ، وفي المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .
- ٢٥٧ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا :

* مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ *

وقد وجدت هذا العجز في كلمة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر ، وهالك ثلاثة أبيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتبيين حقيقة الأمر :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ عَلَى الْعَزَاءِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْمَعُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
وَنَغْنَى فِي الْخَوَادِثِ عَنْ أُخِيْمَا كَمَا تَغْنَى الْيَمِينُ عَنِ الشَّمَالِ =

« اللمة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وعلى اجتماع الناس . « العزاء » المراد بها الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بَلَدِي إِلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةً عَزَّهَا شَرُّكَ فَبَاتَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

« مولينا » مثني مولى ، وللهولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ، ومنها المالك والملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسم مبنى على السكون في محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة « وبني » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبني : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبي من « أبيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا السكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني أبيكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْدًا » ؛ لِضَعْفِ العطف في الأول من جهة المعنى ،
وفي الثاني من جهة الصنعة .

(٥) وَاْمْتِنَاْعُهُمَا ، كقوله :

— ٢٥٨ — * عَلَفْتُهُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

== السكيتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وخدمهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالسكيتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدرأ لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُهُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةٌ عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبعضهم يجعل هذا الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكلفة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً — من باب ضرب يضرب ضرباً — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها — بالهمزة — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداس « شتت » يروي في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « هالة » صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولاً — مثل قعد يقعد قعوداً — وهملانا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء يعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « واردا » أى موافياً لما قصدت إليه يسفري وبالغاً إياه .

== الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة . الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسري في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء باردا ؛ لأن اللفظ خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى اللف ولا في زمان اللف ؛ فلما لم يشاركه في معنى اللف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انصاف الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

والتخريج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؛ فعلى هذا التخريج لا يبقى معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوصفي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريد به معنى أوسع من معناه اللغوي ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرحى والمالزنى والبرد وأبي عبيدة والأصمى واليزيدى وغيرهم من العلماء .

==

وقوله :

— ٢٥٩ — * وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا *

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقنها تبناً » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا مخرج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارح المعلقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري من معلقته :

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ ، وَأَطْفَلَتْ
(علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهقان : ضرب من التبت ، وهو الجرجير البري ، والجلهتان : جانبوا الوادي ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال)
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا وَبَاضَتْ نَعَامَهَا ؛ لِأَنَّ النِّعَامَ لَا تَلِدُ وَإِنَّمَا تَبِضُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : تَجَتَّ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا ، فَوَضَعَ أَطْفَلَتْ فِي مَوْضِعٍ تَجَتَّ .
ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفَرُّهُ
يهجو رجلاً بأنه يشتد غيظه وكده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينه ، فوضع يجدع في موضع يذهب .
ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَقْلِكَ قَدْ نَغَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا
يحتمل أنه أراد متقلداً سيفاً وحاملاً رُحماً ؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف ، ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورُحماً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

.

= * إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

وبعد البيت الستشهد به هنا قوله :

أُنْخَنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السَّكْدُونَ .

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْمَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سَرَعًا وَلِينًا

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى للمرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجه عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غاية اسم فاعل مؤنث من « غى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات بخدورهن لا يفارقها ، كقوله تعالى : (حور مقصورات فى الخيام) كما قالوا : امرأة مخدرة ، وهى التى حبست فى الخدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعوداً ، إذا ظهر « زججن » دقن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر العين وسكون السين - موضع بين اليمامة والنباج كان لبى كليب بن يربوع ثم صار لبى نمر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « الحواجب » مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وتكلن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَحَلْنَا الْعُيُونَا ، هذا قول الفارسيّ والقرّاء ومن تبعهما .

وذهب الجرّمىّ والمأزنىّ والبرّد وأبو عبيدة والأصمى واليزيدى إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنصابه عليهما ؛ فيؤول زَجَجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَفَتْهَا بِأَنْلَتْهَا .

هذا باب المستثنى

الاستثناء^(١) أَدَوَاتُ ثَمَانٍ :

= زَجَجْنَ بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جملن وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زَجَجْنَ الحواجب والعيون » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقاءه على معناه الأصلي ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان هما : « إلا » عند الجميع ، و « حاشاً »^(١) عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وحشاً .

= وبالغاية والاستثناء؛ فالخرج بالبدل نحو قولك « أكلت الرغيف ثلثه » فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما الخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعتا لرقبة ، وأما الخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذمى إن حارب » فإنك أخرجت من الذمى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطاً للأمر بالقتل ، وأما الخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : (ثم أنموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : (فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم) . وقوله : « تحقيقاً أو تقديراً » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديراً لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومقرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما ذكر في الكلام ، وللمقرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلاً » .

وقوله : « بإلا أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعروف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية . أفعل هى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب : المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً ، ولا تكون فعلاً ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون : ألها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقات تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نصباً ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذي عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : « مررت بزيد » توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذي هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلي يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذي وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذي تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا في المثال الذي ذكرناه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذي وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد في هذا المثال من أن تسميه مفعولاً به .

المذهب الثاني — وهو مذهب الجرمي والمازني والبرد والزهج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني ، وهو أيضاً الذي اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا الرأي أنها تستعمل كثيراً حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها ، وتستعمل قليلاً فعلاً متعدياً حامداً فتنصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفاً قلت « حاشاى » — بدون نون الوقاية — كما في قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّ مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ

وإذا استعملتها فعلاً قلت « حاشاى » وإنما كان هذا الفعل جامداً لتضعنه معنى إلا ، وقد رووا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقصوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلاً .

وَفِعْلَانِ وَهَما : « لَيْسَ »^(١) ، و « لَا يَكُونُ » .
وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، وَهَما : « خَلَا » عِنْدَ الْجَمِيعِ ، و « عَدَا »
عِنْدَ غَيْرِ سَيَبَوِيهِ .

وَأُتْمَانِ وَهَما : « غَيْرَ » و « سِوَى » بِلُغَاتِهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : سِوَى كَرِضَى ،
وَسِوَى كَهْدَى ، وَسِوَاءَ كَسَمَاءَ ، وَسِوَاءَ كَيْنَاءَ ، وَهِيَ أُغْرِبُهَا .

== المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور السكوفيين - أنها فعل دائماً تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تتصرف فيها فتقول أحياناً : حشا ، وتقول أحياناً أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفاً ، فإذا ورد ما بعدها محروراً فهو مجرور بحرف جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أننا نعلم أنها حين تتصرف فيها لا تكون حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين يكون ما بعدها محروراً ، ومتى كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرى بأن نقول : إنها تأتي على وجهين ، ودليلكم الذى ذكرتموه بنفى الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكيف من الأفعال التى لم تتصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافياً فى نفي فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها فى بعض الأحيان بمجئ الاسم محروراً بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيديويه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور السكوفيين وجمهور البصريين رَوُوا الجر بها ، ورووا النصب أيضاً ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً فى أحدهما فنصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفى الثانى حرف جر ، وجعلها السكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقى عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبى على الفارسى - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس » حرف دائماً ، وقد سبق فى أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأى بأنها تقترن بها علامات الأفعال كتاء التأنيث الساكنة فى نحو « ليست هذه بمفلة » =

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تامٍّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عمل لإِلَّا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها ، وَيُسَمَّى استثناء مُفَرَّغًا ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب^(١) ، وهو : النَّفْيُ نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٢) ، وَالنَّهْيُ نحو (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)^(٣) ، (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٤) ، والاستفهام الإنكارى نحو (قَتَلَهُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)^(٥) ، فأما قوله تعالى : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)^(٦) ، فعمل « يَأْتِي » على « لا يريد » لأنهما بمعنى .

== وتاء الفاعل فى نحو « لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن » وثانى المذهبين أنها فى الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى فى غير الاستثناء فعل .
(١) إنما شرطوا فى الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا فى مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت « ضربت إلا زيدا » لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم فى مجرى العادة ، أما لو قلت « ما ضربت إلا زيدا » فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصورا فى نفسه ، ومن أمثلة ذلك « ذاكرت إلا يوم الجمعة » فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو « حضر إلا زيد » أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو « ضربت إلا زيدا » لم يجز الاستثناء المفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان موجباً وجب نصبُ المستثنى^(١) ، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون

على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع الباب : « ما استثنى الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيوييه والمبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على « إلا » لكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكي هذا عن الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقدير « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة ، ثم خففت « إن » بحذف أحد نونيهما ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ^(١)، وأما قوله :

٢٦٠ — * كَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا النَّوْىَ وَالْوَتْدُ *

فحمل « تَغْيِيرَ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

== وأما الأمر الثانى فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى يلا بعد الكلام التام للوجب هو رأى جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطى « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وطى هذا تحمل قراءة من قرأ (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا المجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبي نواس فى الأمين .

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمُتَمِيمُونَ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن لا بمعنى لكن ، والرفع مبتدأ خبره محذوف، وتقدير ذلك فى بيت أبي نواس : لكن النبي الطاهر الميمون لست خيراً منه .
(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى النغلى ، واسمه غياث بن غوث ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ *

اللغة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « عاف » أى : دارس منذر ، و « النوى » — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهير صغير يحفرونه حول الحيمة لمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه ، وكان أصل الجار والمجرور صفة للنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف ==

= حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضمة الظاهرة « عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبديل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الوند : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والوند » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب : أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلا أنه لم يتقدمه نفي ولا شبهه ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجرياً على مذهب جمهور النحاة - ينبغي نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمتنعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون أنه منفي ؛ لأن المنفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا كذلك ، فإن « تغير » - وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى والوند لم يتغيرا ، وقد تحدثنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الكلام غير مُوجب : فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجحُ إتباعُ
المستثنى للمستثنى منه : بَدَلَ بعضٍ عند البصريين ، وَعَطَفَ نَسَقٍ عند الكوفيين^(١)

= مرفوعاً ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر التأخرين من
البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا ورود مرفوعاً بالابتداء ،
ثابت الخبر ومحذوفه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة
لم يحرم » فإذا بمعنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم : خبره . ومن المحذوف الخبر
قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمق معافى إلا المجاهرون ، أى لكن المجاهرون
بالمعاصي لا يعافون » اهـ ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادى قول أبي نواس :

لِمَنْ طَلَّلَ عَافِيً لِلْحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيَهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ
وتقديره : لكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح
ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .
(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم
الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال
الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطى لما بعدها ضد حكم ما
قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان
أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة يعترض على مذهب البصريين
في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي ، وكأنه ينكر أن يخالف
البدل البديل منه في الإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأننا
إنما جعلناه بدلا مما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البديل مع المبدل منه في النفي
والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل
البديل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها
في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولنا : « مررت برجل لا كريم ولا لبيب »
ومن ذلك المطف بيل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =
(١٧ — أوضح السالك ٢)

نحو (مَا قَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(١) ، (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُنَاكَ)^(٢) ، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٣) ، والنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرئ به في السبع في (قليل) و (امرأتك) .

وإذا تَعَذَّرَ البَدَلُ على اللفظ أُبْدِلَ على الموضع^(٤) ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

أن يكون البديل مثل النعت والمعطف ، على أننا رأينا ذلك التخالف واقعا في البديل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفا تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولك : « ما فيها أحد إلا زيد » والثالث قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبا به » الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر في وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها مثبتا ، وإذا كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها منفيًا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهي « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أي نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، فخالف بهذا ما اشترطه النحاة كلهم في عمل لا عمل =

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وإيضاف إن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإنباعك على لفظ المتبوع الذى هو أثر عمل لا يحرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تسكن جعلت للا فيه عملاً ، وعلى ما يقول سيبويه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكروا الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيبويه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البديل الله وحده ، فبقى الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثانى — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية بجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهى مبتدأ خبرها الجار والجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا للمعرفة بالعلية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكنك قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفية ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفى ، فمن أجل هذا وذاك امتنع الإتيان على لفظ المبدل منه الذى هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتيان على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء الجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذى تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برقمهما ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُقْبَلُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِبٍ ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً ، لأنها لا تعمل في مُوجِبٍ .

ولا يترجّحُ النصبُ على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازني^(١) .

= المسبوقة بالنفي ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو المجرى كنت قد جعلت البديل معمولاً للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة النفية ، والبديل هنا وإن كان نكرة ليس منفيًا ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على للوضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفي ، فإن إتيان المستثنى للمستثنى منه يترجّح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو « مَا لِي إِلَّا أَخَاكَ صَدِيقٌ » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبته ابن الحجاز إلى المازني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأى الثاني : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجعاً على إتيان المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى للتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ » إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله « مَا نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ » إذ لا يقال نفع الضر .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)^(١) ، وتميم ترجحه وتجهيز الإتياع ، كقوله :

٢٦١ — وَيَلْدَةُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

= ولم يعط حكم المستثنى المتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأي هو ما حكاه الأئمة — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره المبرد أيضاً فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأي الثالث : أنه لا يترجح نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يترجح إتياعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجحاً ، فتكافأ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجمران العود ، وهذه رواية النحاة ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللغة : « اليعافير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

« بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على العافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا العافير » فإن ظاهره أنه استثناء مقطوع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعاً ، وقد وجهه سيويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين :
الأول : أنه جعله كالاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فسكانه قال : ليس بها إلا العافير .

والوجه الثاني : أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فجعله على المحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعاً من التحية في قوله :

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وكما جعلوا السيف ضرباً من العتاب في قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب . ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحينهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاماً غثاً لا محصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعاً ، ويجعل الضرب الوجيع نوعاً منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعاً ، ويجعل السيف نوعاً منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذي ذكره سيويه حتى جعل العافير والعيس نوعاً من الأنيس ، =

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الزَّخْشَرَىُّ (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) ^(١).

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل اليعافير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبياني في داليتة الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَيْ أُسَائِدَهَا عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيَّأَ مَا أُبَيِّنُهَا وَالذُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالظُّلُومَةِ الْجَلْدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدي الصحابي :

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَسْكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لَشَرْفِ الْمَصَمِّ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافي - نقلاً عن المازنى - تخريجاً ثالثاً ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبّر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى في كلام سيبويه : أن التوسع الذى عند سيبويه واقع في البدل ، فقد تجاوز التشكك في المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففي بيت الشاهد جعل اليعافير والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى في كلام المازنى ففي المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منقضى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع في المستثنى ، والتوسع في المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النحل . وحاصل إعراب الزخخشري أنه يجعل «من» اسماً موصولاً في محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولاً به ليعلم ، ولفظ الجلالة بدلاً =

«من «من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع ؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و «من في السموات» يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن بما لا ينبغي لفعولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلمس العلماء وجهاً آخر غير الوجه الذي ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفار إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن الخلق مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التي يدل عليها لفظ «في» بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهي بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان «من في السموات والأرض» شاملاً للخلق ولله تعالى ، فيكون «إلا الله» بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلاً ، ومتى كان الاستثناء متصلاً ، والكلام تام منفي ، كان الإتيان أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذي تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازياً — بما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وهم الشافعي وأتباعه .

=

فصل : وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً^(١)، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة هي المتعلق العام الذي يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ؟

واختار ابن هشام في معنى اللبيب وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلا كما هي في جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتغال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتغال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتغال أن يكون مضافا إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقا » في هذا الموضع أنه يستوى في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيدا أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء المنقطع نحو « ما في الدار إلا حمرا أحد » بعد أن يكون الكلام منفيا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يميز غير نصب في المسبوق بالنفي » لا معنى له ، نعى أن قوله « في المسبوق بالنفي » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب ، وعذره في ذكره أنه تبع الناظم في قوله * وغير نصب سابق في النفي قد يأتي *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيدا أحد ، وما أكرمت إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهي محل الكلام الذي وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيدا أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفي هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم في =

٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَخِي شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

== ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالمثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخليق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يصح التصرف فى معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَلَّةَ زَائِلٌ
الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى فى أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع فى أول الكلام ، وقال الكسائى والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب فى مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُو عِيَالِي شُعْبَةٌ مِنْ عِيَالِكَ
٢٦٢ - هذا البيت للكثير بن زيد الأسدى ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التى منها الشاهد قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا أَعْبَأُ مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٌ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَصَّبُ
اللغة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو لهو أو نحوها « البيض » جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنحاة يستشهدون ==

« بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ، دليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وعن استشهاده على ذلك ابن هشام في معنى اللبيب « يلحن » مضارع ماضيه ألهم ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه . تقول : لليت عن كذا ألهمى - بوزن رضىت أرضى - وتقول : لليت ، ولهوت - مثل - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقته الذى يسلكه الداهب إليه ، ويروى في مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة ياباة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعه » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى في الموضعين .

وإنما لم يكن في المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفيّاً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً ؛ إذ لا ثالث لهماذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شيعه إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى في الموضعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ »
أحدُّه « سمع يونس » مَالِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

٢٦٣ - إِذَا لَمْ يَسْكُنْ إِلَّا النَّبِيُّ شَافِعُ *

٢٦٣ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه
عليه ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا أَقْوَمِي هَلْ لَمَّا حُمَّ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَذَكَّرْتُ عُصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَافَّتْ

بَنَاتُ الْحُشَا وَانْهَلَّ مِنِّْي الْمَدَامِيعُ

اللمعة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تريد أنه قدر
وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبحانه قدره وهياً
له أسبابه « تهافتت » تابعت وتوالت وجرى بعضها في أثر بعض « بنات الحشا »
أراد بها الهموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متالياً « يرجون »
يتربصون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ،
وهي اللقمة المحمود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبحانه : (عسى أن يبعثك
ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبني على الكسر لا محل له من
الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين
اسم أن مبني على الضم في محل نصب ، والهم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع
بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

.

= والفاعل في محل رفع خبر أن للوكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعا » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النبيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم للمستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ للعلة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل « إلا » فهو فاعل ليكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النبيون » من شافع- لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي قليل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة العامة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

وَوَجَّهَهُ أَنْ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنْ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ ؛
فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنْ الْمَتَّبِعُ أَخَّرَ وَصَارَ
تَابِعًا « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » ^(١) .

فصل : وَإِذَا تَسَكَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكْرَارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ
إِذَا تَلَبَّ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مِمَّا ثَلَّ لَهَا قَبْلَهَا ^(٢) — أُلْغِيَتْ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

= لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلُحَاتِ

فَانْهَمَ يَتَقَوَّنَ الْعَامُّ عَلَى عَمُومِهِ وَالْخَاصُّ عَلَى خُصُوصِهِ وَيَجْعَلُونَ هَذَا الْبَدَلَ بَدَلَ كُلِّ
مِنْ بَعْضٍ ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ فَإِنَّهُمْ يَتَخَلَّصُونَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنْ
الاسْمَ الَّذِي كَانَ مَبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ شَافِعٌ — لَمْ يَبْقَ عَلَى عَمُومِهِ حِينَ صَارَ بَدَلًا ، بَلْ صَارَ
خَاصًّا بِحَيْثُ يَسَاوِي فِي مَدْلُولِهِ اللَّافِظَ الَّذِي كَانَ بَدَلًا فَصَارَ مَبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ قَوْلُهُ
الْتَّبِيعُونَ — وَإِذَا تَسَاوَى الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ مِنْهُ فِي الْمَدْلُولِ يَكُونُ الْبَدَلُ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وَهَذَا
هُوَ الَّذِي أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَأَنْ لِلْمُؤَخَّرِ (يَرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِعٌ ») أُرِيدَ بِهِ
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أَصْلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ « مَرَرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلِكَ » فَقَوْلُهُمْ « بِأَحَدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِمَرَرْتُ ، وَمِثْلُكَ — بِالْجَرِّ — نَعْتٌ لِأَحَدٍ ، فَقَدَّمَ النِّعْتَ فَصَارَ الْكَلَامُ « مَا مَرَرْتُ
بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » فَقَوْلُهُمْ بِمِثْلِكَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ يَتَعَلَّقُ بِمَرَرْتُ ، وَأَحَدٌ : بَدَلٌ مِنْ مِثْلِكَ ،
وَقَدْ صَارَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ الْاسْمُ الَّذِي كَانَ مَتَّبِعًا تَابِعًا ، وَالْاسْمُ الَّذِي كَانَ
تَابِعًا صَارَ مَتَّبِعًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ تَبَعِيَّتِهِ ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ التَّابِعُ فِي الْأَصْلِ نَعْتًا صَارَ
التَّابِعُ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ بَدَلًا ، فَلَا عَجَبَ إِذْنِ فِي أَنْ يَتَغَيَّرَ نَوْعُ الْبَدَلِ فَيَصِيرَ بَدَلَ كُلِّ مِنْ
كُلِّ بَعْدَ أَنْ كَانَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

(٢) اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تَحْتَصُّ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِثْنَاءِ ، بَلْ تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

* لَا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا^(١) *

== للتصل وفي الاستثناء للنقطع وفي الاستثناء المفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتمثله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والمثال الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفي .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في العطف بالواو وفي البديل بأنواعه الأربعة التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عمم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البديل بما كان الثاني مماثلا للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البديل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا العلا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والعلا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه - هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هـ البديل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمة » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمة ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبديل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

فـ « الْفَتَى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ
 فِي جَرِّهِ^(١) ، ويجوز كَوْنُهُ منصوباً على الاستثناء ، و « الْعَلَا » بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى
 بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، لَأَنَّهُمَا لَمَسَّمَا وَاحِدٌ ، و « إِلَّا » الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةٌ .
 وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعُطْفُ وَالْبَدَلُ فِي قَوْلِهِ :

٢٦٤ - مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
 فـ « رَسِيمُهُ » بَدَلٌ ، و « رَمَلُهُ » مَعْطُوفٌ ، و « إِلَّا » الْمُقْتَرَنَةُ بِكُلِّ
 مِنْهُمَا مُؤَكَّدَةٌ .

(١) يَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الْأَرْجَحُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ وَبَقَاءُ الْاسْمِ الَّذِي كَانَ مَجْرُوراً بِهِ
 عَلَى جَرِّهِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الْقِيَاسِيِّ .

٢٦٤ - لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ
 سَيُوبِهِ (١ / ٣٧٤) وَاسْتَشْهَدَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ إِلَى
 قَائِلٍ مُعَيَّنٍ .

اللُّغَةُ : « شَيْخُكَ » الْمَشْهُورُ الْجَارِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ فِي هَذِهِ السَّكَلَةِ أَنَّهَا بِالْبَاءِ الْمُتَنَاءِ
 مِنْ تَحْتٍ وَبَعْدَهَا خَاءٌ مُعْجَمَةٌ ، وَقَدْ قِيلَ : لَعَلَّهُ « شَنْجُكَ » بِشَيْنٍ فَتُونٍ جَلِيمٍ -
 وَالشَّيْخُ : أَمْلُهُ بِفَتْحَتَيْنِ الْجَمْلُ ، وَسَكَنٌ ثَانِيَةٌ فِي الْبَيْتِ لِفُضْرُورَةِ إِقَامَةِ الْوِزْنِ ، وَهَذَا
 حَسَنٌ لَوْ أَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ بِهِ ، وَالرَّسِيمُ وَالرَّمْلُ : ضَرْبَانِ مِنَ السَّيْرِ ، وَلَعَلَّ الَّذِينَ
 زَعَمُوا أَنَّ الرِّوَايَةَ « شَنْجُكَ » نَالِزُونَ الْجَلِيمَ - قَدْ غَرِمُوا ذِكْرَ الرَّمْلِ وَالرَّسِيمِ فِي
 الْبَيْتِ ، وَلَكِنَّ الْخَطْبَ فِيهِمَا سَهْلٌ ؛ فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِمَا مَعْنَى مُجَازِيٍّ إِنْ صَحَّتْ رِوَايَةُ
 الْجَمَاعَةِ ، وَفَسَّرَ الْأَعْلَمُ الرَّسِيمَ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الْعَصَا وَالْمَرُوءَةِ ، كَمَا فُسِّرَ الرَّمْلُ بِالطَّوْافِ
 بِالْبَيْتِ ، وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ قَالَ : لَيْسَ فِي شَيْخِكَ مُسْتَفْعٌ غَيْرُ هَذَيْنِ الْعَمَلَيْنِ .

الإِعْرَابُ : « مَا » حَرْفُ نَفْيٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « لَكَ »
 جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « مِنْ » حَرْفُ جَرٍّ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ
 لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَشَيْخٌ مِنْ « شَيْخِكَ » مَجْرُورٌ بِمِنْ وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ
 الظَّاهِرَةُ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ السَّابِقُ ، وَشَيْخٌ =

وإن كان التكرار لغير تأكيد — وذلك في غير بَابِي العطفِ والبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذي قبل «إلا» مُفَرَّغًا تَرَكَتْهُ يُؤَكِّدُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَاتِ ، وَنَصَبَتْ ما عدا ذلك الْوَاحِدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَتَمَعَّنُ الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء .

== مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسمه » رسم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسمه وإلا رمله » فقد كرر « إلا » في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسمه » والرسم : بدل من العمل على ما انضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما العطف والبَدَل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » وإن تأخرت ، فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .
وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاه لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجحاً والنصبُ مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب ^(١) ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يترجحُ .

هذا حكم المستثنيات المَكْرُورَةِ بالنظر إلى اللفظ ^(٢) .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .

(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير تأكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه ، أولا ، فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء المسكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور في الحالين ، ونعني بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعني بكل شفع الثاني منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيًا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفي ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفي خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء المسكيون ولم يحىء القرشيون منهم . ، وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يحىء عقيلي ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفي ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء . لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفي خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناءه بفضيه من بفضٍ ، كـ « زيد وعمر و بكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفي النوع الثانى اختلفوا ، فقليل : الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائي : كلٌّ من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحل على الأقرب متمين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان . وعلى هذا فالمقرَّر به فى المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ، ومَحْتَمِلٌ لهما على الثالث ، ولك فى معرفة المتحصِّل على القول الثانى طريقتان ، إحداهما : أن تُسْقِطَ الأول وتَجْنِبُ الباقي بالثانى وتُسْقِطَ الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تنجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تَحُطَّ الآخر مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

فصل : وأصل^(١) « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةً ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد ، وتقول فى غير الموجب من العدد « ما له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا ، والإعراب فى الشفع والوتر كما فى العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو القياس « اه بتصرف للإيضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ؟
فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسما جامدا — مؤولة بالمشتق لأنها فى معنى اسم =

== الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مغاير لعمرو »
فصح الوصف بها لذلك السبب .
فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت
إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا الموضوع خلافاً ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم
ثلاثة آراء ، الرأى الأول: أنها لا تتعرف أصلاً لأنها متوغلة في الإيهام ، والرأى الثانى
أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين
اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هى
مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير
متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحبر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن
ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان
ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلاً ، فإذا وقعت
بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل
آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً للذين في قوله
سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جربت على
القول بأن « غير » لا تتعرف أصلاً لزمك أن تجعل (غير المغضوب عليهم) بدلاً من
قوله : (الذين أنعمت عليهم) والنسكرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية
الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : (صالحاً غير الذى كنا نعمل) فإن
جريت على القول الأول فإن (غير الذى) يكون نعتاً كما قال المؤلف . وإن جريت
على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا
يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذى كنا
نعمل) بدلاً ، لا نعتاً ، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان
(غير الذى) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن
« غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ^(١)، أو معرفة كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)^(٢)، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم .

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وتُضْمَنُ معنى «إِلَّا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتُعَرَّبُ هي بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها^(٣) في نحو «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعُ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ» عند الحجازيين، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب «غير» في أربع

مسائل، وهي:

المسألة الأولى: أن يكون الكلام تاماً موجباً، نحو «قام القوم غير زيد» فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي .

المسألة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك: «ما نفع هذا المال غير الضرر» فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال: «نفع الضرر» .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك: «ما في الدار أحد غير حمار» فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين، وبنو تميم يجيزون فيها الإتيان .

المسألة الرابعة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: «ما في الدار غير زيد أحد» ووجوب النصب في هذه المسألة عند أكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، و يترجّع^(١) عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » ، وَيَضُمُّ^(٢) في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

فصل : والمستثنى^(٣) بـ « سَوَى » كالمستثنى بـ « غَيْرَ » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « مَا حَضَرَ الْقَوْمَ غَيْرُ زَيْدٍ » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس مستثنى منه ، فالراجح فيه الإتيان ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في « سوى » ثلاثة آراء :
الرأي الأول - وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين - وحاصله أن « سوى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وَمَا يَنْتَسِبُ أَيْضاً : هَذَا سِوَاكَ ، وَهَذَا رَجُلٌ سِوَاكَ ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَكَانِكَ ، إِذَا جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى بَدَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ لَمَّا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ ، حَمَلَهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

= وقال الآلم في شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعله بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كمعناها » اهـ .

الرأى الثانى - وهو رأى الرماني وأبى البقاء المكي - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث - وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفاً ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحكوا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لتواسخ الابتداء ، ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب .

فن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلي :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ رِوَانِنَا =

.

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْءِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِيكَ
ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ السَّمْسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ
ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة — وهو من شعراء الحماسة — :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى
ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الزماني—وهو من شعراء الحماسة أيضا—:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُهُمْ كَمَا دَانُوا
ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى
وقول أبي دهل الجهمي :

أَتُرْكُ لَيْلَى لَيْسَ بِيَدِي وَبِيَدِهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنْ إِذَا لَصَبُورُ
وسندرك لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرُ
وَمَا نَسِغَ تَضَرُّفُهُ مِنْ عَدُّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

وقال في شرح هذه الأبيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجرمه يستثنى به للإضافة إليه ، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظا ، خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك : سَوَى كَفَتَرَ معنَى وإِعْرَاباً ، ويُؤَيِّدُهُمَا حِكَايَةُ
الْقَرَاءِ « أَتَانِي سِوَاكَ » . وَقَالَ سِيبَوِيهٌ وَالْجُمْهُورُ : هِيَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيلِ وَصْلِ
الْمَوْصُولِ بِهَا ، كَمَا « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قَالُوا : وَلَا تَخْرُجْ عَنِ النِّصْبِ عَلَى
الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٥ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدُوِّ نِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

= أَوْ زَمَانٌ ، وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ فَيَمُزَلُّ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَالثَّانِي أَنَّ مِنْ حَكْمِ
بِظَرْفِيَّتِهَا حَكْمَ بَلْزَوْمِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا تَتَصَرَّفُ ، وَالْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ثَرَاءٌ وَنَظْمٌ
خِلَافَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا قَدْ أُضِيفَتْ إِلَيْهَا ، وَابْتَدِءَ بِهَا ، وَعَمِلَ فِيهَا نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ
وغيرها من العوامل اللفظية « اه ، المقصود منه .

وبعد ، فَإِنَّ كَثْرَةَ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ ، وَتَأَثَّرَ « سَوَى » فِيهَا وَفِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِهَا
بِالْعَوَامِلِ الْخَتَلَفَةِ لَا يَبْقَى مَعَهُ مَحَلٌّ لِادِّعَاءِ عَدَمِ تَصَرُّفِهَا وَلِزَوْمِهَا لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَمِنْ أَجْلِ
هَذَا كَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكُوفِيُّونَ وَارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ
الْخَلِيقُ بِأَنَّهُ تَأْخُذُ بِهِ ، وَإِنْ خَالَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَشَيْخُ نَحْوَةِ أَهْلِ
الْبَصْرَةِ سِيبَوِيهٌ ، فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ عَنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَطَقَتْ بِهَا أَسَلَتُهُمْ فِي مُخْتَلَفِ
عَصُورِهِمْ ، فَلَا تَغْفُلُ عَنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّاكَ بِتَأْيِيدِهِ .

٢٦٥ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ الْفَنَدِ الزَّمَانِيِّ — بِكُسْرِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ مَفْتُوحَةً —
وَأَسْمُهُ شَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ ، وَشَهْلٌ وَشَيْبَانٌ كَلَامُهُمَا بِالشَّيْنِ الْعَجْجَمَةِ ، وَهُوَ مِنْ شُعْرَاءِ الْحَمَّاسَةِ .
اللُّغَةُ : « الْعُدْوَانُ » بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الدَّالِّ — الظُّلْمُ ، تَقُولُ : عَدَا يَعْدُو ،
وَاعْتَدَى يَعْتَدِي ، إِذَا جَاوَزَ الْحَدَّ فَجَارَ وَظَلَمَ « دَنَاكُمْ » جَاذَيْنَاكُمْ وَفَعَلْنَا بِهِمْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا
بِنَا ، وَقَالُوا : كَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَهُمْ يَرِيدُونَ كَمَا تَفْعَلُ يَفْعَلُ بِكَ ، وَكَمَا تَفْعَلُ تَجَاوِزِي بِهِ .
الْإِعْرَابُ : « لَمْ » حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبُ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ لِأَعْلَلِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ
« يَبْقَى » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ وَعِلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْفَتْحَةُ قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا
« سَوَى » فَاعِلٌ يَبْقَى مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا التَّعَذُّرُ ، وَسَوَى
مُضَافٌ وَ « الْعُدْوَانُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالسُّكُونِ الظَّاهِرَةِ « دَنَاكُمْ » دَانَ : فَعَلَ
مَاضٍ مَبْنِيٍّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ لِأَعْلَلِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَنَا : فَاعِلُهُ وَهُوَ ضَمِيرُ =

وقال الرُّمَّانِي والمُكَبَّرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليل ، وإلى هذا أذهب .

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لَا يَكُون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

== المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بني ذهل المذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبني على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم ديناً مماثلاً لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لما » المذكورة في بيت قبل بيت الشاهد . وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثراً ونظماً ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيه أقوال النحاة فيها ، وسندكر لك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي .

وَنَمِّهَمَا^(١) ضمير مستتر عائِد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،
أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس
القائمُ ، أو ليسَ بعضهم ، وعلى الثانى فهو نظير (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً)^(٢) بعد

(١) ذكر المؤلف فى مرجع الضمير المستتر وجوبا فى ليس ولا يكون قولين
للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال
منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائِد على اسم فاعل الفعل العامل فى المستثنى منه ،
وهذا قول سيويوه ، ويبان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون
تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيدا ، واعتراض على هذا القول
باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون فى الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت
« القوم إخوتك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير
عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيويوه بأنا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا
ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير ، ففى المثال المذكور تقدر أن
الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيدا ، وتقدر مرجع الضمير : ليس هو (أى
المتصف بهذه الأخوة) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائِد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، وهذا
رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو (أى بعض القوم)
زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا
زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المعهود إطلاق
لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى
كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم
ليس زيدا » ليس المحيىء محيىء زيد ، واعتراض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه
قد لا يكون فى الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه فى الكلام على قول سيويوه ،
وثانيهما أن فى هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به فى كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقَدَّم ذَكَرِ الْأَوْلَادِ^(١).

وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما^(٢).

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى (يرصيكم الله في أولادكم) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد ، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة ، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الذكور والإناث ، وقوله سبحانه بعد ذلك (فإن كن نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية ، وكأنه قيل : فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء ، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير المستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من السكل السابق بهذه الآية .
فإن قال قائل : فإني لا أجد فائدة في قول القائل : فإن كن الإناث نساء ، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا .

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق اثنتين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف ، وليس في ذلك شيء غريب ، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال . ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون) ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقوله جل جلالته (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) وقوله سبحانه (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة » .

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام : جاءوا مجاوزين زيدا ، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها - وهو الضمير ، أو الواو ، أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه ، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت ، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط ، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :

أحدهما : الجزء على أنهما حرفا جرٍّ ، وهو قليلٌ ، ولم يحفظه سيبويه في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبْجَحْنَا حَيْثُمُ قَتَلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطَّافِلُ الصَّنِيرُ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون حالا من النكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالا أن تكون مقترنة بقدر لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرأ من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
ومنه يتبين لك أن قوافي الأبيات مجرورة .

اللغة : « الحضيض » القرار من الأرض عند متقطع الجبل ، والحضيض أيضاً : الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالحضيض » ؛ فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريعات الأصول غير مهينات ، وعوج : جمع أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمي بها فرس لم يكن في خيل العرب خيل أشهر منه ولا أكثر نسلًا ، قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ، والقولان متقاربان ؛ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة : أعوج فرس سابق ركب صغيراً فأعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ؛ ويقال : خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » =

= جمع نسر «أبحنا» يريد أهلكننا واستأصلنا «حيهم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبي الذى ~~ي~~ يزال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : «أبحنا» أباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيهم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائمين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «وأسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بـ عدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر (ولم أقف على اسمه) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِيَالِكَ
وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيويوه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيويوه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول (٣٧٧ / ١) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتهما =

وموضعهما نصب ، فقيل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور^(١).

= إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما هـ محروفا .
والثانى : مجيء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهنالك إليه سابقاً (ص ٢٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شىء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم أرجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » ويجرورُها نصب ومحل « خلا » ويجرورُها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى محلهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرًا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد » ، وخلا زيد « أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد ، وخلا زيد » .
فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعَ^(١) « إلاً »
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مُفسِّره وفي موضع الجملة البحث السابق .

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، وستمسم مثل ذلك في باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فمعنى قولهم : « منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل المتقدم في نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم ، أى أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ، وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطرداً ، لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلاً ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذي ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذي لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور منصوباً بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن تأخذ بما يستتبعانه .

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهي لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنهما جامدان فلا أنهما موضوعان في موضع الحرف الذي هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلا أنه عند الاستثناء ضمنوه معنى جاوز فصار متعدياً بعد أن كان قاصراً ، فاعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتمين النصب ، لتمين الفعلية حينئذٍ ،
كقوله :

٢٦٧ — * أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * *

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام أبيد بن ربيعة العامري ، وهذا الذي ذكره
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ *

اللمعة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن
الأصل في هذه المادة النعومة ، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة
فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشن ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء في هذه الحياة الدنيا حقيقة
ثابتة ، ولم نجد نعيما مما يتنعم به الناس في دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دأمة ، وإنما هي
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من
ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة »
(١٩ — أوضح المسالك ٢)

وقوله :

* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنْتَنِي *

- ٢٦٨ -

= اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقة بما المصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتنصب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيدكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ *

اللفظة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك محبته وسئمته وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، وملول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أعرى به وأحبه ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

= والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « النداءى » نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل النداءى وقت مجاوزتهم إياى « فإئنى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون في محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبقة بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وبما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نَصْبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسمِ الفاعل^(١) ، فمعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يَجْرُانِ على تقدير « ما » زائدة^(٢) .

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للؤلف اثنين منها :

أما الأول فحاصله أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه لانط « وقت » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسمِ الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافى - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيئك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج ألبة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما النصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجرىء على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى به « حاشاً » عند سيبويه مجرور لا غير ، وسمع غيرُه
النصب^(١) ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشاً الشيطان وأبا الأصمغ » .
والكلامُ في موضعها جارةٌ وناصبَةٌ وفي فاعلها كالكلام في أُختيها .
ولا يجوز دخول « ما »^(٢) عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول « إلا »
خلافًا للكسائي .

هذا باب الحال^(٣)

الحالُ نوعان : مؤكِّدة ، وستأني ، ومؤسَّسة ، وهي : وصفٌ ، فضلةٌ ،

== قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء في قوله
سبعائه (فيها رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،
وإن كانوا قد قالوه سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشياني
وابن خروف ، وأجازه الجرجي والملازني والمبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التغلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ،
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ،
ويشار إليه باسم الإشارة الموضوعة للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك
كما لا يعسر عليك استقضاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه
الفعل الماضي مقترناً بالتأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة للمؤنث ، ويوصف
بما يوصف به المؤنث ، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

=

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَسْكُوفًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبِينَ »^(١).

وخرج بذكر الوصف نحو « الْقَهْقَرَى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى »^(٢)

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرٍ ۖ فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَالْيَا لِيَا
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

كَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا ۖ كَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ
فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذي أنا فيه طيب ،
والحال التي أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،
وتأمل في قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ
الحال المذكر مقترنا بتاء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ ۖ فَلْيُسْعِدِ النُّعْثُ إِن لَّمْ يَسْعِدِ الْحَالُ
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذي تسنده
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهم جرا .
(١) الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها
على معناها نحو قولك « لاتعث في الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو
قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد
أبوك عطوفا » وسيأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسدة - ويقال لها المبينة - هي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهي
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القهقرة -
بتاء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وثني القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ،
والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القهقریان والقهقرين ، ولم يذكر المجد في =

وبذكر الفضلة الخبر في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .
 وبالباقى التمييز في نحو « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ا » والنعته في نحو « جَاءَنِي
 رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإن ذكر التمييز لبيان جنس المنعجب منه ، وذكر النعت
 لتخصيص المنعوت ، وإنما وقع بيان الهيئته بهما ضمناً لا قصداً .
 وقال الناظم :

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا
 فالوصف : جنس يشمل الخبر والنعت والحال ، وفضلة : مُخْرِجٌ للخبر ،
 ومنصب^(١) : مُخْرِجٌ لِنَعْتِي المرفوع والمخفوض ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ »
 و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ » ومفهم في حال كذا : مُخْرِجٌ لِنَعْتِ المنصوب
 كـ « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فإنه إنما سيق لتقيد المنعوت ؛ فهو لا يفهم
 في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم .

= القاموس القهقري ، بالتاء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس
 وصفاً ، فأعرا به على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقري نوع من
 أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك
 إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحاً كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولاً كالجملة في
 نحو قولك « جاءني زيد يضحك » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكاً ، وكالظرف
 والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .
 (١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ
 (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان -
 بيناء (نتخذ) للمجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير :
 أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ السَّيِّبِ مُنْتَهَاهَا
 تقديره : فما رجعت خائبة ركب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النّصَبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدّور.

فصل : للحال^(١) أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنتَقَلَةً^(٢) لا ثابتة ، وذلك غالباً ، لا لازم ، كـ « جاء زيدٌ ضاحِكاً » .

وتقع وصفاً ثابتاً^(٣) في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي ، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة ، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأتي ، ومؤسسة وهي - إلخ » ثم عرفها ، ولو كان غرضه ما توهمه التوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لضمون جملة ، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ، وهو لا يجوز ، لكن إذا كان الغرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام ، فتأمل ذلك .

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبئ عن ذلك ويدل عليه ، أفلا ترى أن الحال والتحول الذى هو الانتقال - من مادة واحدة ؟ وفي المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضحك يزابل زيدا ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره ، سواء أ كانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة ، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها ، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها ، عقلاً ، أو عادة ، أو طبعاً ، وإن لم تكن في نفسها دائمة ، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين ، الأول للحال المؤكدة لضمون جملة قبلها ، وهو « زيد أبوك عطوفاً » ، والأبوة من شأنها العطف ، والثاني للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبعث حيا) والبعث من لازمه الحياة ، وبقي عليه نوع ثالث وهو الحال =

إحداها : أن تكون مؤكدة ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و (يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا)^(١) .

الثانية : أن يدلّ عاملها على تجدد صاحبها^(٢) ، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ بِدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يديها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطول » : حال مُلَازِمة .

الثالثة : نحو (قَائِمًا بِالْقِسْطِ)^(٣) ، ونحو (أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)^(٤) ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، وهم ابن الناطم فحل بمفصلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مُشْتَقَّةٌ لا جامدة ، وذلك أيضاً غالباً ، لا لازم .

وتقع جامدة مؤوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلّ على تشبيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لآمن من في الأرض كلهم جميعا) فإن جميعا مؤكد لمن ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم « خلق » فإنه يدل على تجدد الخلق وحدوثه ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضاً لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) فمفصلاً حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدث ، اسكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذى شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناطم ، والمؤاف لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَثْنَتْ غُصْنًا « أى : شُجَاعًا ومُضِيئَةً وَمُعْتَدِلَةً ^(١) ،
وقالوا : « وَقَعَ الْمُصْطَرِ عَانِ عِدْلَى عَيْرٍ » أى : مُصْطَحِبَيْنِ اصْطَحَابَ عِدْلَى
حمارٍ حين سقوطهما .

الثانية : أن تَدُلَّ على مُفَاعَلَةٍ ، نحو « يَمْتُهُ يَدًا يَبِيدُ » ^(٢) أى : متقابضين ،
و « كَلَمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي » أى : متشافهين .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب اللنبي) :
بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُصْنُ بَانَ ، وَفَاحَتْ عُنْبَرًا ، وَرَنْتْ غَزَالًا
وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :
أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ
ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين على بن أبي طالب :
فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ ؟
ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَالًا وَصُدُورًا
وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد
كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا
الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قمر ومالت
مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنّت مثل غزال ، وفي السلم مثل أعيار ، وما بالنا أسد
مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد
قائمًا مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضئته ومالت مهترزة ، وفي السلم شجعانًا
وفي الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعانًا وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز في قولك « يَدَا يَبِيدُ » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع
فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد الرفع
ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يد منه صاحبة ليد منى ، وهذه الصفة
للمقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنسكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تَدُلَّ على ترتيب ، كـ « اَدْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » أى : مترتين .
وتقع جامدة غير مُؤَوَّلَة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :
أن تكون موصوفة ، نحو (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(١) ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)^(٢) ، وتسمى حالا مُوَطَّئَةً^(٣) .
أو دلة على سِفر ، نحو « بَعَثَهُ مُدًّا بِكَذَا » .
أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٤) .
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » .
أو تكون نَوْعًا لصاحبها ، نحو « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » .
أو فَرَعًا ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و (تَنْجَحُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)^(٥) .
أو أضلًا له ، نحو « هَذَا خَتَمُكَ حَدِيدًا » ، و (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا)^(٦) .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب نهى حال ، واختلفت عبارة النحاة فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيويه يجعله للبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى للفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال للموطئة هى : الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهد له هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا سمحاً ، وزارنى على إنسانا كريما ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أ كثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والمسائل الثلاث الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله ^(١) .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
وَيَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤْوَلُ بِالْمَشْتَقِ
كَمَا لَا تُؤْوَلُ الْوَاقِعَةُ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَنْتَهَا كُلُّهَا .

وزعم ابنه أن الجميع مؤوَل بالمشق ^(٢) ، وهو تكلف ، وإنما قلنا به
في الثلاث الأولى ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل
فيها واجب .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة ^(٣) ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال للموطئة في قوله تعالى : (فتمثل لها بشرأ سوياء) بأنه على
معنى فتمثل لها مستوياء في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة
اسم المفعول إن كانت حالاً من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالاً من
الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : (فتم ميقات ربه أربعين
ليلة) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسراً أطيب منه
رطباً » بمطور ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » بمنوع ،
ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : (وتنتحون الجبال بيوتاً)
بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (أسجد لمن
خلقت طيناً) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا يجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف
لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت لك - وصفاً لصاحبها
كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة فإن =

المعرفة أَوْلَتْ بِنَكْرَةٍ ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ »^(١) أى : منفرداً ،

= كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك « صربت الأصم للقيد » ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للمنعت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً ، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديرًا ، وذلك إذا أضيف لياء التكلم ، كما في قول الشاعر :

وَالَّذُنُبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَارَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في المدح :

« فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجيل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذيا نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُفْتَجِرًا بِبُرْدِهِ سَقَوَاهُ تَرْدِي بِنَسِيَجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الدم : « فلان عير وحده » و « فلان جعيش وحده » والعير : تصغير عير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخرج « وحده » في حال النصب . فقال سيويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر للموضوع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد إيمحدا : أى انفراداً ، وأنت تريد جاء زيد متوحداً : أى منفرداً .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، =

و « رَجَعَ عَوْدَهُ قَلَىٰ بَدْئِهِ »^(١)، أى : عائداً ،

= وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذا كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والافتراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندى أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحداً توحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالاً ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من المفعول ، وأجاز المبرد كلا الوجهين ، والذي أميل إليه أنه حال من للمفعول في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن التكلم لو أراد أن الافتراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيدا وحدي » أما هذا الاختلاف فيتصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل الكلام ، وقد اختلف النحاة في تخريجها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده المهود ، فالإضافة في « بدئه » وفي =

و « اَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »^(١) ، أى : متربين ، و « جَاءُوا الْجُمَاءَ الْغَفِيرَ »^(٢) ، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدته .

(١) الأول : أعمل تفضيل مقترن بأل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه النحاة حالا ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى المؤول بنكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على تقدير ادخلوا متربين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذى يريده المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وتحبون المال حباً جماً) أى : حباً كثيراً .
وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وقالوا : هذه امرأة جماء الرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر - بفتح العين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية فعل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف - وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤثرون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ »^(١)، أى : معتركة .

= الساترة لوجه الأرض . يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا حجاج غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أثنه للماء لتشرب :

فَأَوْزَدَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى تَنْفَسِ الدَّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أثنه ، وأصل العراق مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنعها ولم يطردها ، والنقص - بفتح النون والعين جميعاً - مصدر « نقص الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نقص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراق كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللتعانة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدراً ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « العراق » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها العراق » قد قال : فأوردها العراق ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج نرى فيه من التكاف ما لا يخفى على متأمل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسي - وحاصله أن « العراق » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكراً ، ويكون هذا العامل حالاً من الضمير البارز للتصل العائد على الأثن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراق ، أى مزدحمة الازدحام المعبود .

الرابع : أن تكون نفس صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زيدٌ ضاحكاً » وأمتنع « جاء زيدٌ ضحكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلة في المعارف ، كـ « جاء وخذه » ، و « أرسلها العراك » .

وبكثرة في النكرات^(١) ، كـ « طلمع بفتة » ، و « جاء ركضاً » ،

(١) اعلم أولا أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضاً » من قولهم « جاء زيد ركضاً » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيبويه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في للسألة - ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المائل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ، ومسياً ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بفتة ، وأخذت عن فلان سماعاً ، وقال الله تعالى (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) وقال سبحانه (يتفقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفاً وطمعا) وقال (إني دعوتهم جهاراً) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نختار لك منها بأربعة ونكملك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت المزيد - لما كتبناه على شرح الأثبوني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيراً في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدراً منكراً في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضاً فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولاً مطلقاً في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائماً » أي قم قياماً ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأديت أكل التأديب » .

(٢٠ - أوصح السالك ٢)

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بعتة » طلع زيدا بعتة ، وهذا مذهب الأخفش والبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبرا » قتلته صابراً صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منحول من مذهب البرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل في نحو « أحبته مقة » و « شئتته بغضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو الحبىء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل ، وقد علمت في باب المفعول المطلق - بما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيبويه ، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كَلْتُهُ مشافهة » و « جِثَّتْهُ سرعة » و « قَتَلْتُهُ صبرا » ألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس البرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقعة حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبراً .. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا رجل ، وسرعة ، وبطأ ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكاً وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

المذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :
الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على السكالم ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علماً » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدباً ، وحلماً ، ونبلأ ، وشجاعة ، وأنت اسديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول « أنت العالم تحقيقاً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأناة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنصوب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .
الموضع الثاني : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جوداً ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلاً وعظماً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأخنف حلاً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علماً فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاجاً فذو حجة ، وأما فقاهاة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر للنكر بعد أما على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتُهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَاكِضًا ، وَمَصْحُورًا ، أى : محبوسًا .

ومع كثرة ذلك فقال الجمهور : لا ينفقاس مطلقًا ، وقاسه المبرد فيما كان نوعًا من العامل ، فأجاز « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وقاسه الناظم وابنه بعد « أما » نحو « أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكر شخص في حال علم فالذكر عالم ، وبعد خبر شبيه به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » أو قَرِنَ هو بآل الدال على السكال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

فصل : وأضلل صاحب الحال التعريف^(١) ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب - على هذا - تقدير فعل الشرط متعديًا ؛ ففى نحو قولهم : « أما علما ف عالم » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالذكر عالم » . ويذكر عنهم هذا الرأى فيما إذا كان ما بعد أما مصدرا معرفا نحو « أما العلم ف عالم » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد ف ذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع . (١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، ولشبهها بالخبر كات كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وشئ آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وإن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت ماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، لينتفى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفا ، وإنما ينتفى هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفًا وتنكيرًا ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

بِمُسَوِّغٍ^(١)، كَأَن يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ »،
وقوله :

== حكما ، ولهذا تجد للسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة للدار فيها
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال
على صاحبها النكرة فإن السرف في هذا هو أن النعت لكونه تابعا لا يجوز أن
يتقدم على للنعت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا
السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال
ذلك لأن النعت يخص النكرة ويبينها نوع يان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا »
تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال
فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محذور .
فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يعتبره حالا ،
وأنت تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيما مع هذا الذي نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها
وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل في وقت
اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له في
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنيين .

(١) من السوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود
الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : (أَوَكَلْنِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) ،
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يُسْتَشْفِعُونَ بِي

قَهْلٌ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع ، لا يجاوزه
لا فيها ذكر من السوغات ولا في غيره .

* لَيْتَةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ * — ٢٦٩

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :

لَيْتَةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَفَاءُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللغة : « مية » اسم امرأة « موحشا » اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقى شاخصاً من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة - بكسر الخاء - وهى بطانة تفتش بها أجفان السيوف ، و « الأسعم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لية » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيويه الذى يجيز مجيء الحال من المبتدأ ، فأما الجمهور الذى يمنعونه - بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين - فإنهم يعملون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء فى ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن فى الخبر كان صاحب =

.

== الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لحجىء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبني على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذي سوغ حجىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالمسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم تصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيبويه إن حجىء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهي « طلل » - في بيت سيبويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فلنا أن ندعى أن المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوصفٍ ، كقراءة بعضهم : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ
مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا^(١)) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ - نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية. الكريمة مبنى على تقدير الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقا بجاء كان « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حينئذ ، ويجوز أيضا على تقدير كون الجار والمجرور نعتا لكتاب أن يكون « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ - لم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد

بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُّبَيَّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مشحونا » الذي هو محل الشاهد

في البيت .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم - أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبتة إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعا - السفينة ، ويقال أيضا فيه فلك - بزنة قفل - وجمعه فلك - بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللغة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « مخرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتا « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(١) ، خلافاً

= اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحاً » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجبت » الواو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك . الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكيمة ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمر والثاني واحد الأوامر ، ووجه تخطيط المؤلف للنظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً المنصوب الذي جعله حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في (أمراً) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا ، نص عليه الزحشمري في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالا من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالا من الفاعل أو المفعول في (أنزلناه) فتدبره باسم فاعل على على الأول ، أى آمرين به ، وتدبره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

للتناظم وبنه ، أو بإضافة ، نحو (في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ)^(١) ، أو بمعمول ،
نحو « حُبَّتْ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيداً » أو مسبوقاً بنفي ، نحو (وَمَا أَهْلَكْنَا
مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)^(٢) ، أو نهى نحو :
* لَا يَنْفَعُ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً^(٣) *

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرْكَزَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ
يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ،
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان .
(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للجيء
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، والثاني اقتران جملة
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء للمفرغ لا يقع
في النعوت .

وذهب جابر الله الزخشرى إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقريبة ، وزعم
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصرق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام
ابن هشام الخضرأوى ، لكن ابن مالك رده رداً منكراً ، وقال : ما ذهب إليه جابر
الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ،
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكداً ، وأيضاً
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال
إنها أكدت لصوقهما ، اهـ كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي نعامه قطرى بن الفجاءة ==

= المازني الخارجى ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو على القالى فى أماليه (١٩٠/٢) الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (التبريزى ١/١٣٠ بتحقيقنا) وبعده :

فَدَقَّدُ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْمَأَفَ سَرَجِي أَوْ عِنَانِ إِبْجَامِي
ثُمَّ انصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللغة : « لا يركنن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهى أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضى من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حاق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى فى الأصل : صوت العجل وما شبهه ، ثم استعمل فى الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل فى العرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذى يخاف شيئاً بعد شيء ، يعنى يخاف المرة بعد المرة « الحمام » الحما - بكسر الحاء المهملة - الموت « دريئة » أراد أرانى غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يسترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فى الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذى بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سنّاً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يركنن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ - * يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى *

= متعلق بـ «يركن» ظرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متخوفا » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلا ليركن المعمول للالتهام ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحام » اللام حرف جر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وحام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « متخوفا » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » فإنه حال ، وصاحبه قوله « أحد » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهى الذى هو شبه بالنفى .

٢٧٢ - نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا *

اللمعة : « يا صاح » أصله يا صاحبي ، فرخم بمحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء التكلم « حم » فعل ماض مبنى للمجهول - ومعناه قدر وقضى وهىء سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقي الذى لا ينفى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتناهى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد للمستقر الهادئ الذى لا يشوبه كدر ولا يعتره تنغيص « فترى » هى هنا بمعنى تعلم « العذر » بضم فسكون - بمعنى العذرة ، وهى كل ما يتعلل به « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر فى شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهاماً إسكارياً عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذراً للمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا المانى

=

وقد يقع ^(١) نَسْكَرَةً بغير مُسَوِّغٍ ، كقولهم « عَلَيْنَا مِائَةٌ بَيْضًا » ^(٢) ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش انواق نائب فاعل لحم التالى لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفي « ترى » الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به ل ترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف نلاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذى هو شبه النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيبويه ، والعلماء يقولون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) بيض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنائير ، لأن الدراهم من الفضة وهى بيضاء ، والدنائير من الذهب وهو أصغر ، والفلوس من =

وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَأَاهُ رَجَالٌ قِيَامًا »^(١).

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

إحداها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيدٌ ضاحكاً » ، و « ضربتُ اللصَّ مكثوفاً » فلك في « ضاحكاً » و « مكثوفاً » أن تُقدّمهما على المرفوع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخر عنه^(٢) وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة ، نحو

« الذئب ، وهذا مثال رواه سيويه عن العرب ، و « بيضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهي نكرة ، فدل على صحة مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ ، في غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا » تميزاً لمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتميز المائة يكون مفرداً محروراً ، نحو قولك « له عندي مائة دينار » والوجه الثاني أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوباً كان الأولى أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ للروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطيء لا يرى لك أن تأخذ به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحرياً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريه إصابة المعنى بدقة - لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول في هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف .

(وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ)^(١) ، أو يكون صاحبها مجروراً^(٢) : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، طلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجروا التقديم في ثلاث مسائل - أولها أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت بزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » - ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجاروا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص والقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وآيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول في اللفظ ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معني لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الآيات فقالوا : إنها =

== شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم نجد في كلام العرب لا في غيره مثله فإنه لا يشب ، لأن ماسيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها تحمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذي ذكره المجيزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقاً ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدي بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغير في ترتيب معمولاته .

هذا ، وبما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلي كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذي تجب زيادته فنحو الباء التي تجب زيادتها في فاعل أفعل التعجب الذي على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم بأبي بكر مشفقاً » وأما الباء التي تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة في فاعل كفي ، نحو قولك « كفي يزيد زائراً » والخلاف الذي تقدم إيضاحه يجرى في هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي جوز ههنا ، ومن لم يجز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي لم يجز ذلك فيهما . الأمر الثاني : أن الأسباب التي تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ، على الإيضاح الذي بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقي ستة أسباب لم يتعرض المؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إبادتنا إياك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل في صاحب الحال « كأن » الذي هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيدا أسد » .

الثاني : أن يكون العامل « لعل » الذي هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمدًا مقبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمدًا مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذي هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت »

وَحَآلَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيِّ وَابْنِ جُنَيْتٍ وَابْنِ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ ، قَالَ
الْناظِمُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَوْرُودِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ) ^(١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٧٣ - * تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَبْنِيكُمْ *

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقا علينا
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الموضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو قولك : « ما أحسن
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصفة آل ، نحو قولك :
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير المخاطب في القاصدك ، ولا يجوز
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى ، مثل أن المصدرية ،
وذلك نحو قولك : « يعجبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء المخاطب
الواقعة فاعلا في ضربت المعمول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يعجبني مؤدبا أن
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة مباء .

٢٧٣ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي *

اللغة : « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلوان ، وكذلك
كل فعل على وزن تفعل ، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته
وسجايه . ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتجلد ، وتعزى ، وتنبل ، وانظر
قول الشاعر :

=

(٢١ - أوضح للسالك ٢)

= تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدَّعْنِي وَأَنْ تَسْقِطِ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا
وإلى قول الآخر :

بَجَلْدَتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء المثناة - أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكري - بكسر الدال المعجمة وسكون الكاف - التذكر .

الإعراب : « تسلي » تسلي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المنكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلي « بعد » ظرف زمان منصوب بتسلي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مفردة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلي ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندي » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طرأ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بمن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجوز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملسكون وبعض الكوفيين .

وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسهيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الفصح كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أُعْيِيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطَّلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الماء المجرورة محلا بعلی في قوله :
« عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو الجنون :
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبَا إِنِّهَا لَحَبِيبُ
الشاهد فيه : قوله « هيمان صاديا » فإنهما حالان من الماء المجرورة محلا بلى في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أعر على نسبته) :
غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ ۚ فَيُذْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ
الشاهد فيه : قوله « غافلا » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حملوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قميصه بدم كذب) فقد أعربوا (على قميصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالياء ،

والحق أن البيت ضرورة ، وأن (كَافَّةً) حال من الكاف^(١) ، والناء للبالغة ، لا للتأنيث^(٢) ، ويلزمه تقديم الحال المحصورة ، وتعدى « أُرْسِلَ » باللام ، والأول ممتنع ، والثاني خلاف الأكثر^(٣) .
ولما بإضافة^(٤) ، كـ « أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً » .
ولما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بضمه كهذا

وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزحشرى (على قيصه) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذه التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجيء الناء للبالغة سماعي في أمثلة البالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل رواية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزحشرى (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أُرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة (كافة) لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالا ، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثاني : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع رسالة ليس من هذه الباب .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة بمتنوع فغير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أُرسل) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السويق ملتوتا ، الآن أو غدا » جاز التقديم ، ذكره الناظم في التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

المثال ، وكقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا)^(١) ،
 (أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)^(٢) ، أو كبعضه نحو (مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٣) ، أو عاملاً في الحال ، نحو (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)^(٤) ،
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوقِ مَلْتَوْتًا »^(٥) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة العنكبوت .

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أَعْجَبَنِي
 وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه
 فكنت تقول في هذا المثال « أَعْجَبَنِي وجه مسفرة هند » فنفصل بين المضاف الذي هو
 وجه والمضاف إليه الذي هو هند ، بالحال الذي هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف
 والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة
 الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور
 « أَعْجَبَنِي مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد
 علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يتعرف
 بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه
 حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على
 الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذي صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة
 غير المحضة - وهي اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع
 القبح - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على
 صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السوق ملتوتا » يجوز أن تقول
 ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السوق - بجر السوق ، والفصل بين المضاف
 والمضاف إليه بالحال ، وعلى ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية
 الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

=

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِمَلاً مُتَصَرِّفاً ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف^(١) ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً » ،

== هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يحىء الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن السجرى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز يحىء الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شراً :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَقَمْتُ فَيًّا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

الشاهد فيه : قوله « بَأْسًا » فإنه حال من ياء المتكلم فى سلاحى .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذُ وَهْبَتِهِ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً

متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل

وبيت يزيد بن مفرغ الحميرى — هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرمى إلى

أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم

الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفصل نحو قولك « زيد جاء راكباً »

لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر فى

استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان

على الجرمى .

فلک فی « را کبّا » و « مسرعاً » أن تُقدّمهما على « جاء » وعلى « منطلق » ،
 كما قال الله تعالى : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)^(١) ، وقالت العرب : « شَتَّى
 تَوْوَبُ الْحَلْبَةُ »^(٢) ، أى : متفرقين يَرْجِعُ الخالبون ، وقد الشاعر :
 * نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *^(٣) [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف
 الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ،
 فشقى : جمع شتيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شتيت : متفرق ، وتؤوب :
 أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا - مثل قال يقول قولاً - ومآباً ، والمعنى رجع ،
 والحلبة : جمع حالب - بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق ونسقة وكاتب وكتبة -
 وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر الهم عند ما يريدون أن يردوا الماء
 ليسقوا نعمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يحملوا ماشيتهم يحملونها
 متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شقى » حال من العلبة
 الواقع فاعلاً لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضاً ،
 وإنما ساغ هذا التقديم لكون هذا العامل فعلاً متصرفاً ، فهو من القوة بحيث يعمل
 متأخراً أو متقدماً .

فلو لم يكن العامل فعلاً متصرفاً ولا صفة تشبه الفعل المتصرف - بأن كان فعلاً
 جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسن زيدا مقبلاً على ما ينفعه » أو كان صفة
 تشبه الجامد كأفعل التفضيل في نحو « محمد أفصح الناس متحدناً » أو كان اسم فعل
 نحو قولك « نزال مسرعاً » أو كان عاملاً معنوياً كالحروف التي عملت بشبهها في المعنى
 بالفعل وكالجار والمجرور والظرف نحو قولك « ليت علياً زائرنا مخلصاً . وإبراهيم
 في الدار جالساً ، وخالد عندك منصتاً » - فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من
 ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥
 السابق في الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبته وتسكلمته ، فارجع إليه هناك . =

فـ « تَحْمِلِينَ » في موضع نصبٍ على الحال ، وعاملها « طليق » وهو صفة مشبهة .

الثانية : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلامِ ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ »

الثالثة : أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل ^(١) : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ مُقِيلاً » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً » - أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالَ مُسْرِعاً » ، أو لفظاً مُضْمَناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ) ^(٢) ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طليق » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محمولا لك ، وفي الموضع الذي أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلة ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحملينه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن - بما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

٢٧٤ - * كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا *

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحُشَفُ الْبَالِي *

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ أَحْدَثَ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب العرب والبنى في مباحث الجمع بألف وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللمعة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم ، فسكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ووسم يسم سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباطا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الظلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار « العصر الخالي » الزمن الماضي الذاهب في القدم « وهل يمعن من كان أحدث عهده - البيت » قال البطليوسي : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم للمغير لرسمه « كأنت قلوب الطير رطبا ويابسا - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ، والعناب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان الخضوبة بالحناء ، وشبه بههنا القلوب الرطبة من الطير الذي صادته العقاب ، =

وقولك : « آتَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع^(١) ،
نحو « لأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لأَعْتَكِفَنَّ صَائِمًا » فإن ما في حَيْزِ لام الابتداء
ولام القسم لا يتقدم عليهما .

== والحشف : ضرب من ردىء التمر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة
الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشاها قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال
رطباً فهو كالغراب ، وبعضها قد جف فهو كالخشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً »
حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ويابساً » الواو حرف
عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف
مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف
حال من قلوب الطير ، وهو مضاف ووكر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير الفاعلة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون
في محل جر « الغراب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف
عطف ، الحشف : معطوف على الغراب « البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة
على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل
في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون
حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .
ولا يخفى عليك أن جمع التكسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛
فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لأَعْتَكِفَنَّ
صَائِمًا » هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه
يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول
ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما ، ==

وَيُسْتَدْنَى مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالَيْنِ لِاسْمَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ الْمَعْنَى أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ ، وَأَحَدُهُمَا مُفَضَّلٌ عَلَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ حَالِ الْفَاضِلِ ، كـ « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ، وَقَوْلُكَ : « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانَا »^(١) .

وَيُسْتَدْنَى مِنَ الْمُضْمَنِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ : أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا مَخْبِرًا بِهِمَا ، فَيَجُوزُ بِقَلَّةٍ تَوْسُطُ الْحَالِ بَيْنَ الْخَبَرِ عَنْهُ وَالْمُخْبَرِ بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

== فَأَصْبِرْ وَأَصْبِرْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلٌ مُتَصَرِفٌ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَيْهِمَا ؛ لَكِنْ لَمَّا انْفَصَلَتْ بِالْأَوَّلِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَبِالثَّانِي لَامُ الْقِسْمِ عَرَضَ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَارِضٌ هُوَ اقْتِرَانُ الْأَوَّلِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَاقْتِرَانُ الثَّانِي بِلَامِ الْقِسْمِ ، فَتَنَعَهُ هَذَا الْعَارِضُ مِنْ تَقَدُّمِ أَحَدٍ مَعْمُولَانِهِ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ تَقْدِيرٌ سَيِّئٌ ، وَتَوْضِيحُهُ فِي الثَّالِ الْأَوَّلِ أَنَّ قَوْلَهُمْ « بُسْرًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي « أَطْيَبُ » عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَوْلَهُمْ « رُطْبًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي « مِنْهُ » وَهَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِأَطْيَبٍ ؛ فَيَكُونُ صَاحِبَا الْحَالَيْنِ مِنْ مَعْمُولَاتِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَكَأَنَّ قَائِلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ قَالَ : هَذَا فِي حَالِ كَوْنِهِ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ رُطْبًا ، وَقَدْ ارْتَضَى هَذَا التَّقْدِيرَ الْمَازِنِي وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ جَنَى .

وَذَهَبَ الْبَرْدُ وَالزَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَأَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ - وَوَاتَقَهُمُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي الْحَلِيبِيَّاتِ - إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لَهُذَيْنِ الْحَالَيْنِ هُوَ « كَانَ » مَحذُوفَةٌ قَبْلَ كُلِّ حَالٍ مِنَ الْحَالَيْنِ ، وَهِيَ تَامَةٌ مُسَبَّوqةٌ بِإِذٍ أَوْ بِإِذَا ، وَصَاحِبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الضَّمِيرَانِ الْمُسْتَتَرَّانِ فِي كَانَ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : هَذَا إِذَا كَانَ (أَيْ وَجَدَ) بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا . وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ الَّذِينَ جَرَوْا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَعَلُوا « كَانَ » لِلْقُدْرَةِ نَاقِصَةً ؛ فَيَكُونُ الْإِسْمَانِ الْمُنْصَوِّبَانِ خَبَرَيْنِ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ هُوَ التَّقْدِيرُ .

٢٧٥ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌ ذِلَّةٍ

لَدَيْكُمْ

٢٧٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :
بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا وَلَا نَصْرًا
اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادی ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الموالة والناصر ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « عاذ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضممة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « بادی » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله « لديكم » الآتي ، وبادی مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلية ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولأ » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرًا » معطوف على قوله ولأ ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادی ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الفراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : (مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا)^(١) ،
وكقراءة الحسن : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)^(٢) ، وهو قول الأخفش ،
وتبعه الناظم .

= « هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذى هو قوله « لديكم » وفى هذا
الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادية ذلة »
الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن فى الظرف ، وتقدير الكلام :
عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادية ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو
« لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعاً للأخفش إلى جواز ذلك فى
سعة الكلام ، وخرجاً عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة
من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذى خرجها عليه ، ولا
يخفى عليك أنك لو جعلت « بادية ذلة » حالا من « هو » على رأى سيبويه الذى يجيز
مجيء الحال من المبتدأ لم يكن فى البيت شاهد لهما على ما ذهباً إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها
الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور
بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة فى قوله (ما فى بطون
هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها
بلفظ المؤنث ، فإن التاء فى (خالصة) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان
الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور
وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن فى هذا الجار والمجرور ، فى أنصح كلام ، وأصل
ترتيب النظم : ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها - أى الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصرى بنصب
(مطويات) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير
المستتر فى الجار والمجرور وهو (يمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو
(السموات) والعامل فى الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على
العامل فيه الذى هو الجار والمجرور فى أنصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة ، وأن « خَالِصَةً »^(١) و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولان لصلة « ما » ، و لـ « قَبْضَتِهِ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير مستتر في « قَبْضَتِهِ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمول الحال ، لا عاملها^(٢) .

(١) التلاوة في الآية الأولى (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو (لذكورنا) الواقع خبرا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في (ما في بطون) .

وجمهور البصريين يردون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا (ما) اسما موصولا مبتدأ ، و (في بطون هذه الأنعام) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و (لذكورنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الم معمول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أفره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) خبر هذا المبتدأ ، وفي (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : (يوم القيامة) وقوله سبحانه : (مطويات) حال من السموات ، و (بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « ويمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبهه الحال بالخبر والنعت^(١) جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ،
فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - طَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ
زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسد مقبل » أي : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء طي لا فرحا ولا أسوان »
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم لبي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليا له ، وهو قوله :

شَكُوراً لِرَبِّ حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُوَيْتُهَا قَدْ تَسْقِنِي الشَّمَّ صَافِيَا
اللمعة : « خفية » بضم الخاء أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِإِيجَابِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)^(١).

والثاني : إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه ثُنَى أو جمع^(٢)، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ

= بفتح فسكون - أى : يمشى على رجله ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »
أى : غير متعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف
تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل
وفاعل « لى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر « بحقية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت لى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة
إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء
التكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبها ياء
التكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد
هو ياء التكلم المجرورة محلاً على ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيهما قوله حافياً .
(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفوا بالواو على الأول
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً لاهل التثنية والجمع واجبان حين يتعد لفظ الحالين
ومعناها أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع
واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفريق ، قال :
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه
أخصر ، نحو لقيت زيداً راكباً راكباً » .

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ^(١) ، الأصلُ دائبةٌ ودائبا ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)^(٢) ، وإن اختلف فُرْقَ بغير عطف^(٣) ، كـ « لَمَقِيَّتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » ، ويقدر الأول للثاني وبالعكس ، قال :

— ٢٧٧ — * عَمِدْتُ سُمَادَ ذَاتِ هَوًى مُعْنَى *

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند الثنية أو الجمع - اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم « القمرين » في ثنية الشمس والقمر ، وكقولهم « الأبوين » في ثنية الأب والأم ، فهذا أولى .
(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زبداً مصعداً ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً - والمصعد زيد - وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجانب صاحبه ، اهـ . وقوله « وذلك أنه لما كانت - إلخ » تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، وقوله « وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ » بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف فى المغنى . وإذا أمن اللبس كان جائزاً .

— ٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَرِدْتُ وَعَادَ سُلُوَاءًا هَوَاهَا *

(٢٢ — أوضح المسالك ٢)

وقد تأتى على الترتيب إن أمن اللبس^(١)، كقوله :

== اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من « عناء الأمر يمينه » بالتضمين - أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت » يريد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد « سلوانا » سلوا ونسيانا ، الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفعاله « سعاد » مفعول به لمهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودات مضاف « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محمل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ، إذا أعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبها - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف ما لو أتى بهما على ترتيب صاحبهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منهما بجانب صاحبها ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين لثانى الصاحبين وثانى الحالين لأول الصاحبين ، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانيتها لثانيتها إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى ==

— ٢٧٨ — * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي نَجْرًا وَرَاءَنَا *

== علم البديع نوع يسمى اللف والنشر، وهو: أن تذكر متعدياً ثم تذكر ما لكل واحد منهما - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفوفة، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملفوفة وهو النهار، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن نقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبها، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما، ولا شك أن فصلاً واحداً أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في اللف والنشر، فاستوى نظر النحويين مع نظرهم.

٢٧٨ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت، وعجزه قوله:

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلٌ مِرْطٌ مَرَحَلٌ *

اللفظة: «المرط» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - كساء من خز أو صوف، و«المرحل» - بالحاء المهملة مشددة - الذي فيه علم: أي خطوط.

الإعراب: «خرجت» خرج: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متعركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «بها» جار ومجرور متعلق بنخرج «أمشي» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ==

ومنع الفارسي وجماعة^(١) النوع الأول ، فَقَدَرُوا نحو قوله « حَافِيَا » صفة

== وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء التكلم في قوله « خرجت » السابق « تجر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أترينا » أرى : مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و« مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أمشي تجر » فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال ، فأما قوله « أمشي » فصاحبها تاء التكلم في قوله « خرجت » وأما قوله « تجر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشي » مذكر ، وقوله « تجر » مؤنث ، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ ، فَأَصَابُوا مَقْعًا

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول الصاحبين في الذكر ، وقوله « منجديه » وهو ثاني الحالين في الذكر حال من « أخويه » وهو ثاني الصاحبين في الذكر ، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى . (١) بمن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعلة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أي : فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لكن في مسألة أفعال التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجُلَانِ » وَتَلَمَّوا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ،
نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » (١) .

== التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ ، وهذا كاف في التسويغ ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وطاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيد ظاهره ، بل هو مؤول بأحد التأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانياً نعمتا للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ « رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء التكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلا صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول ، وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنين .
وقال ابن النظم : إن قياسهم الحال على الظرف بما لا يبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلمست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبق لنا إلمامة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ونحو قولك « افعل هذا إما راضياً وإما ساعطاً » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَقَّنِي أَلَّا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِرًا
طارقاً : آتياً في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلاً ، ومغادياً : آتياً في وقت العداة .

فصل : الحال ضربان :

مؤسَّسة ، وهى : التى لا يُستفاد معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » وقد مَضَتْ .

ومؤكَّدة^(١) : إما لعاملها لفظاً ومعنى ، نحو (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^(٢) ، وقوله :

٢٧٩ - * أَصِيخُ مُصِيخًا لَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ *

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت عالياً لائئماً ولا غاضباً » ولا يحىء الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل مجيئه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بَعْضِيَّةً وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدِ يَمَّا وَالْمَكْرِ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد معناها من الكلام المتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها- هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والبرد والسهلى إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده

المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالرِّمُّ تَوَقَّى خَلَطَ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ *

اللغة : « أصيخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاسناع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعاً ، وقال الشاعر :

= بِصِيخٍ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاعُهُ إِصَاخَةَ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ

« أبدى » أظهر وأعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحته ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم) وفي قصيدة بشر بن عوانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَا لَيْثُ غَيْرِي طَمَاحًا إِنَّ لَحْمِي كَانَ مُرًّا

« توقي » هو مصدر « توقي الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إنيائه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه في بعض « الجذ » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصبح » فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيحا » حال صاحبه الضمير المستتر في أصبح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصبح « أبدى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجلة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقي » مفعول به لالزم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجذ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضا من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط .

أو معنى فقط نحو (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا)^(١)، (وَلَى مُذَبَّرًا)^(٢) .
 وإما لصاحبها^(٣)، نحو (لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)^(٤) .
 وإما لَمُضَمُونٍ^(٥) جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، على ما علمت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدة لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسهيلي ينكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويؤمنون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) يؤولون قوله سبحانه : (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولا) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثاً حسناً بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشملهم إنكار الفراء والمبرد والسهيلي .

ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى : (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) وقوله جلّت كلمته : (وأرسلنا الجنة للمتقين غير بعيد) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافاً »

إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً » ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثاني الذي هو الكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر) هو الممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد لازم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة لل لازم الكون أخا ، وهو العطف والحنو » والذي دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للمؤكد في المعنى ، والذي دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما (يريد أنهما جاءدان) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بيننا ، ألا ترى كيف حقت بالعطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفي التنزيل : (وهو الحق مصدقا لما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجيء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما غير كقوله : * أنا ابن دارة معروفا بها نسبي * وكقوله : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة : وهي معمولة
لحذوف وجوبا ، تقديره أَحَقُّهُ^(١) ونحوه .

فصل : تقع الحال انما مُفْرَداً كما مَفْعَى .
وظرفاً كـ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجاراً ومجروراً نحو (فَخَرَجَ
عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)^(٢) ، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا .
وجملة بثلاثة شروط :
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد بنحو أنا الحجاج سفاكا للدماء ،
أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و (هذه ناقة الله لكم آية) وهو الحق بينا ،
فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها
نسى » وقولك : كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبيتا لتقرير مضمون الجملة
وتأكيد ، وقولك عطوفا لسلامتها ، وإنما سمى السكل حالا مؤكدة وإن لم يكن
القسم الأول (أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا
معنى التصديق حتى يؤكد بمصداقا ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ،
لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصاركأنه هو هـ اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزخشرى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو
شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله
سبعانه : (هذه ناقة الله لكم آية) كما حمل غيره عليه قوله : (وهو الحق مصدقا
لما بين يديه) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — * أُطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ *

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أوف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه ، وهما :

أُطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا
أَمَّا تَرَى الْخُبْلَ بِتَكَرُّرِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهي كالمأهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبنياً للمجهول - يؤاف فهو مشوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا النافية ، والصحيح أن الواو في قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

= فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذي هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهة - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التي قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال .

وهذا الذي ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النجاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذي بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمر بعد واو المعية . ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليسكن منك طلب وعدم ضجر ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التي بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل . عاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذي ينظر بالآية الكريمة التي عطفت فيها جملة (ولا تتركوا به شيئاً) التي هي جملة ناهية على جملة (واعبدوا الله) التي هي جملة أمر .

فإن قلت : أستم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقوله جمهور النجاة فإنه لم يخالف في صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنباري ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

=

إنَّ « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)^(١) .

قلت : الحال كما يشه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين النعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيذا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأئمة الحلبي ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهى معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تقله » إذا جمعت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تقله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم أخبر تقله ، وتقديره في الحديث الثاني : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثاني : أن تكون غير مُصدِّرة بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّهْدِينَ) من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيِّهْدِينَ) ^(١) حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) ^(٢) ، أو بالضمير فقط ، نحو (أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ^(٣) ، أى : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (لَيْسَ أَكَلُهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ^(٤) .

وتجبُ الواوُ قبل « قد » ^(٥) داخلةً على مضارع ، نحو (لَمْ تُؤْذُونَنِي

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، و خلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالا من غير « قد » والواو جميعا في أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاءً يبكون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاءً يبكون) وقوله جل شأنه (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وقوله جلّ جلالته (ولا تمنن تستكثر) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قَدْ بَدِيَمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

=

وقول الآخر :

= وَلَقَدْ أَغْتَدَى يَدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِيَّ ذُو مَيْمَةٍ إِضْرِيحُ
ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم
ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقدر الواقعة حالا قد ربطها الواو - نحو
قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ بَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَا لِي كَا
ونحو بيت عنتره الآتى فى كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو مؤول بأحد
التأويلات التى ذكرها المؤلف فى تخرىج بيت عنتره وسنوضحها لك فى شرحه إن شاء الله
تعالى . وتارة يجب مع هذا المضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقدر
والموضع الثانى الذى يجب فيه الواو جملة الحال التى ليس فيها ضمير يعود منها على
صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى (لئن أكله
الذئب ونحن عصابة) .

بقى الكلام على الفعل الماضى المثبت الذى تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن
هذه الجملة بقدر ، أم أن اقترانها بقدر جائز غير واجب ، وقد اختلفت الحاة فى ذلك ،
فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى
المثبت الواقع حالا بقدر ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب
الحال - سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب
الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بقدر .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضى المثبت حالا إلا مع قدر ، سواء أكان
الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير
والواو جميعا ، فإن وجدت « قدر » فى اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .
واختار مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذى
تنصره الأدلة ، فقد جاء فى جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضى المثبت الواقع
حالا بقدر ، وجاء فى جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضى المثبت حالا من غير أن
يقترن بقدر ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح
جواز وقوع الماضى حالا بدون قدر ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ،
وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الشواهد
الكثيرة » اه كلامه .

== ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران
الماضي المثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها
بعضها الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَهَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّتْرِ إِلَّا ابْنَةَ الْمُتَفَضِّلِ
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوُطَيْفُ وَسَاقُهَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدِ
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ
ومنه قول الراعي :

طَافَ الْخِلْيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمَّ ذُلُوفَانَ لَا يَحْمُو وَلَا صَدَدُ
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا : عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَائِبِ
ومن مجيء الماضي المثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبي صخر الهذلي :

وَأِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ هِزْءٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّهِ الْقَطَرُ
وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العنبري ، ويقال : هو

أبو علم السعدي :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَفَاعِسُ ؟
وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي في رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَصَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحْتَنِي وَأَنْتَ أَمْرُوْهُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ
وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى (أو جاءكم حصرت صدورهم) جعلوا
جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءكم » وهي جملة ماضوية غير ==

وَقَدْ تَعْلَمُونَ^(١).

وتمتنع في سبع صور :

- إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بَأْسُهَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)^(٢) .
 الثانية : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذَلِكَ
 الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)^(٣) .
 الثالثة : الماضي التالي إلّا ، نحو (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)^(٤) .

== مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلّت كلمته (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا)
 جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .
 وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام ؛
 فمن اللجاجة أن ننكره ، أو نتلمس له تخريجا آخر ، أو نجعل السلام على تقدير
 محذوف ، فإن ذلك يبعد الثمة بالقواعد التي أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهم اسم الفاعل
 من القيولة ، وهي النوم في نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو في هذه المسألة كراهية
 اجتماع حرفي عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد
 لا يدخل عليه حرف العطف ، لئلا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم
 أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة العنكبوت ، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو
 اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالا بعد
 إلّا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلّا ، فقد
 وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلّا ولها كتاب معلوم)
 وأيضاً فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضية بالواو في قول الشاعر :

نِعِمَّ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِهَا وَزَرًا
 (٢٣ - أوضح المالك ٢)

الرابعة : الماضى الْمَتْلُوْ بِأَوْ ، نحو « لِأَضْرِبَنَّهْ ذَهَبًا أَوْ مَكَّةَ » .

الخامسة : المضارع المنفى بلا ، نحو (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)^(١) .

السادسة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

— ٢٨١ — * عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ *

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المقترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافق ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفى بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما

لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى فى ذيل الأملى (ص ١٢٧) لملك بن أخى ربيع الأسدى :

أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ

محل الشاهد قوله « ولا ينهني الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد فى شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له

على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من

الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَمِّمًا *

اللغة : « عهْدتك » معناه عرفتكَ ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى

النساء « شيبية » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط

الجسمانى مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا »

بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة — هو وصف من الصبابة ، وهى رقة الهوى والعشق

« متبا » اسم مفعول من مصدر « تيمم العشق » بتضعيف الياء المثناة — إذا استعبده وأذله

وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما

قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع اُثْبِتْ ، كقوله تعالى : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَتِرُ)^(١) .
وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شيبية » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله « لك » السابق « متياً » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة الدثر، والمراد بالمضارع الثبت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقد يجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله) .

٢٨٢ — * عَلَّقَتْهَا عَرْضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ ؟
وقد سبق الاستشهاد بعدة آيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* زَعَمًا لَعَمْرُؤُا بِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

اللفظ : « علقها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مني .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المنكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قعدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل المضارع المؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء المنكلم في قوله « علقها » السابق « زعماً » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هذاعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعماً « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له

== من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أيبك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أيبك قسمى ، أو لعمر أيبك ما أقسم به ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين « ليس » فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم « بزعم » الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع « زعم » أن يكون مبتدأ ، وجملة « ليس بمزعم » في محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » وبيان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للعالم ، وجملة « أقتل قومها » من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله « علقها » وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبت من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان : أحدهما : أن تكون الواو للعالم ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو للعطف لا للعالم ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أى علقها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرُهُمْ تَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

ف قيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤنول بالـ انى ، وقيل :
واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وأنا أقتل^(١) .

فصل : وقد يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولك لقاصد
السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مَأْجُوراً » أو مَقَالَى^(٢) ، نحو (بَلَى
قَادِرِينَ)^(٣) (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)^(٤) بإضمار : تسافر ، ورجعت ،
ونجممها ، وصلُّوا .

ووجوباً قياساً فى أربع صُورَ : نحو « ضَرَبِي زَيْداً قَائِماً » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، وممتنع ، وذلك فى سبعة مواضع ،
وجائز ، وذلك فى عدا ذلك .

(٢) للدليل المقالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل :
كيف جئت ، فتقول فى جوابه : راكباً ، ومنها أن يقع فى جواب نفي ، كأن يقول
لك قائل : ما سافرت ، فتقول فى جوابه : بلى مصطحباً أسرتى ، ومنه قوله تعالى :
(بلى قادرين) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا) أى فإن خفتم فصلوا رجلاً أو ركباناً ، فهذه مواضع جواز حذف عامل
الحال ، وسنذكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقي مواضع
امتناع حذف عامل الحال ، وتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال معنويًا كالظرف
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يحذف ، لأن العامل المعنوى
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالحمل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لا بالتقديم عليه
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا» وقد مَضَتْ^(١) ، والتي يُبَيِّنُ بها ازديادُ أو نقصٌ بتدرج ،
 كـ «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا» ، و «اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا» ، وما ذُكِرَ
 لتوبيخ ، نحو «أَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ» ، و «أَتَمِّعِيَا مَرْءَةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى»
 أى : أَتُوجَدُ ، وَأَتَقَعَّوْا .

وسماعا في غير ذلك ، نحو «هَدِيَّتًا لَكَ» أى : ثبت لك الخير هديتًا ، أو
 أَهْنَأَكَ هَدِيَّتًا^(٢) .

(١) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثالها الذي ذكره
 المؤلف تقديره : ضربني زيدا حاصل إذا كان قائما ، وقد تقدم شرح ذلك في باب
 المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة لمضمون جملة . وقد مضى الكلام
 عليها في هذا الباب قريبا .

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو
 الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ،
 ولهذا اضطروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف المشهور ، فقالوا :
 الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام
 منها ، كالفاعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجيء في هذه المراتل ، وذلك أعم من
 أن يكون المعنى المقصود للتسكلم مفتقرا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرا إلى ذكرها .
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنجيما
 لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل :
 كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكبا ، أو تقول : جئت ماشيا ، وقد علمت قريبا أنه
 يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف
 العامل فتقول : راكبا ، أو تقول : ماشيا .

الموضع الثاني : أن يكون الكلام نهيًا ، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي ،
 وذلك كقوله تعالى : (ولا تمش في الأرض مرحا) وقوله تعالى : (ولا تقربوا =

هذا باب التمييز^(١)

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى مِنْ ، مُبَيِّنٌ لِإِبْهَامِ اسمٍ أو نِسْبَةٍ^(٢) .

(= الصلاة وأنتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهيًا عن المشي في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد المرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالنهي .

الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورة فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومن ذلك قول عدى بن الرعاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعْيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الميت من يعيش » ولم ترد على ذلك كان كلاما باطلا ؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه « كثيبا كاسفا باله قليل الرجاء » صح المعنى .

(١) التمييز في اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة — إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة تقولون من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نخرج بالفصل الأول نحو^(١) « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَمُّهُ » .

وقد مضى أن قوله :

* صَدَدَتْ وَطِئَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو * [٦٣]^(٢)

محمول على زيادة « أل » .

وبالثاني الحال فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو^(٣) « لَا رَجُلَ » ونحو :

== الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت العصفور فوق القصن » ويكون جاريا ومجرورا نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمفعول به ، وقد بين في باب الصفة المشبهة معنى كونه مشبها بالمفعول به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المعرفة بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتسكلمته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد بمن التي يكون التمييز على معناها من البيانية ، وضابطها : أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أنف من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية ، والاسم الثاني المنصوب في « أستغفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستغفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد ، والسين والتاء ==

٢٨٣ — * أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

== المزيدين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المنصوب الثاني في «أستغفر الله ذنباً» على معنى من أصالة ، ومما ينبغي أن تنبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جرى به لتبيين جنس المميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرده في كل أنواع التمييز فلا يكون مراداً .

٢٨٣ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

اللمعة : «أستغفر» أطلب المغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب «ذنباً» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعمى : «الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه» اهـ ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون العدود على الحصى ، فإذا نفذ العدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه» القصد والتوجه ، ويروى «إليه القصد والقبل»

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنباً» مفعول ثانٍ لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير القائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و «العباد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ==

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستفراق ، وفي الثاني للابتداء .

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ ، وَالنَّاصِبُ لِمَبِينِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبْهِمُ^(١) ،

= « والعمل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « استغفر الله ذنباً » فإن المؤلف وجماعة من النحاة ذكروا أن قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض الذي هو « من » ومع أن انتصابه على معنى « من » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله « استغفر » معنى استغيب ؛ فهو حينئذ شبيه بقولك : « اخترت الرجال محمدآ » أى : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) . لكن الذى رجحه كثير من العلماء أن « استغفر » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذنباً » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال المؤلف فى معنى اللبيب : « وقد ينقل (الصوغ على زنة استعمل) ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكثبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النحاة فى أن ناصب التمييز اللبىن لإبهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم اللبىن الذى فسرہ التمييز ، وإنما يختلفون فى توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد فى نحو قولك : « اشتريت رطلا زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل المفرد فى نحو قولك : « زيد ضارب عمرا » وفى نحو قولك : « اشتريت عشرين ثوباً » أشبه اسم الفاعل المجموع فى نحو قولك : « هؤلاء الضاربون عمرا » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الماعل المذكور فى ثلاثة أشياء : كون كل واحد منهما اسماً ، مشتملاً على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفرداً أو =

ك « مِشْرِينَ دِرْهَمًا » والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه^(١) ،
 ك « طَابَ نَفْسًا » ، و « هُوَ طَيِّبٌ أَبَوَةً » ، وعُلِمَ بذلك بُطْلَانُ عموم
 قوله^(٢) :

== النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد
 واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن
 يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء ،
 وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه
 أشبه أفعل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها
 الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه
 يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه
 يعمل في السببي نحو « زيد ضارب ابنه » وفي الأجنبي نحو « زيد ضارب عمرا » ،
 وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو « زيد حسن وجهه » ثم إنها
 ترفع الظاهر نحو « زيد حسن وجهه » وترفع الضمير نحو « زيد حسن » ورابعها
 أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل ،
 وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعل
 التفضيل يتحمله .

(١) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة ، فذهب سيبويه والملازني والمبرد إلى أن
 الناصب له هو المسند في الجملة سواء أ كان هذا المسند فعلاً كما في قولك : « طاب محمد
 نفساً » أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً » ومنه مثال المؤلف « هو طيب أبوة »
 وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،
 وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه
 إلى المحققين ، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة الميزة فعل ولا وصف كما
 لو قلت : « هذا أخوك إخلاصاً » أو قلت : « هذا أبوك عطفاً » فالقول بأن ناصبه
 هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .
 (٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

* يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فُسِّرَ * (١)

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْنًا) (٢) .

والثاني : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » أو كَيْلٌ ، كـ « مَقْيِيزٌ بُرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » وهو تثنية مَنًى - كَهْصًا - ويقال فيه : مَنٌّ - بالتشديد - وتثنيته مَنَّانٌ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسر » صحيحًا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقا لابن عصفور ، وكَم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأيا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأى سيوييه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصب بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفعال التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرَ سُبِقًا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيوييه ، لهذا كان لهؤلف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملا .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) ^(١) ، و « نَحْيَى سَمْعًا »
 (وَلَوْ جِثْفًا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(٢) ، وحل على هذا « إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا » .
 والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرعُ
 الحديد ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال ^(٣) .
 والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ^(٤)
 ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) ^(٥) .
 ولك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم ، كـ « شِبْرٌ أَرْضٍ » و « قَفِيزٌ
 بُرٌّ » و « مَنَوَى عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عددًا ، كـ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا »
 أو مضافًا ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(٦) ، و (مِلَّةِ الْأَرْضِ ذَهَبًا) ^(٧) .

(١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، والمؤلف هنا تابع له - أن نحو قولك :
 « لى خاتم حديدًا » إذا نصبت « حديدًا » تمييز ، وذلك راجع على كونه حالًا ؛
 من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقًا ومشتقًا
 على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالًا لزم مخالفة
 الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدًا ، والثاني : جعله لازمًا ،
 والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيويوه أن هذا الاسم
 المنصوب متعين للعالية لا يجوز جعله تمييزًا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزًا إنما يقع
 بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدًا منهما .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بِهِدِ مَا يُفِيدُ التَّعْجِبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمَ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، وَ « لِلَّهِ دَرَّةُ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّنْفِذِ ، وَشَرَطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ سَرَتَيْنِ .

فصل : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ ، كَ « رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ » إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :
 أَحَدَاهَا : تَمْيِيزُ الْعَدَدِ ، كَ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .
 الثَّانِيَةِ : التَّمْيِيزُ الْمَحْوَلُ عَنِ الْمَفْعُولِ ، كَ « فَرَسَتْ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، وَمَعَهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .
 الثَّلَاثَةِ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْوَلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كَ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنِ مِضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أَصْلَهُ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « لِلَّهِ دَرَّةُ فَارِسًا » .

٢٨٤ - وَ * أَبْرَحْتَ جَارًا *

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْأَعْنَى مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا قَيْسَ بْنَ مَعْدِ يَكْرِبَ الْكَنْدِيِّ ، وَهُوَ بِتِمَامِهِ هَكَذَا :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
 وَكَثِيرٌ مِنَ النِّعَةِ يَغِيرُونَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوَوْنَ هَكَذَا :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
 وَلَيْسَ كَمَا يُرْوَوْنَ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا رَوَيْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ دِيوَانَ الْأَعْنَى مِيمُونِ .

اللُّغَةُ : « جَدَّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمَتْ ، وَقِيلَ : أَحْبَبْتُ ، وَقِيلَ : اخْتَرْتُ « رَبًّا » إِذَا فُسِّرَتْ أَبْرَحْتَ بِعَظُمَتْ فَالرَّبُّ هُوَ الْمَلِكُ =

== الذى يقصده الشاعر بسفره لمدحه، ويكون نصب رب حيثئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرنا أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرنا أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير المؤنث فى قوله ؟ « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عَلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَخِفُّ الضُّفَارَا

(العلوق - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، وهى أيضا للراة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيادة - بفتح الزاى وتشديد التثناة - الناقة للسرعة أو للتبختر فى مشيها ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقينا من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من ==

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمَتْ فارسا وَعَظُمَتْ جاراً ،
إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعَمَ
رَجُلًا زَيْدًا » يجوز « نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :
* ٢٨٥ - * فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب معطوفة بالواو
على جملة « أبرحت ربا » السابقة ،

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقتة تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت
ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولاً به لأبرحت ، ألا ترى أنه
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن
الأسود الليثي ، وقال آخرون : هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الخير ، والشاهد
من كلمة في رثاء هشام بن القيرة أحد أشرف مكة ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت
من الوافر ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :
= (٢٤ - أوضح السالك ٢)

فَدَعَنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ
تَحْزِيرُهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ
ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَقْظُمْ عَلَيْهِ *

اللفظة : « فدعني » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرئ في قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرني » والفعال بمعنى ترك ، وروى « ذريني أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبوح ، والصبوح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحا ، ويقابله الغبوق - بفتح الغين المعجمة وضم الباء - وهو شربها في الغداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويترك به ، وروى « ولم يعدل سواء » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، فلما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواء ، يعني لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواء ، وعلى هذا يكون للمعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن عجىء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (بربهم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الذين كفروا بربهم وجحدوه يميلون وينصرفون عن إفراد الله تعالى بأوحدانية « تهام » هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهييع .

فصل (١): لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أنما ، كـ « رطل زيتا »

== الإعراب : « تخبره » تخير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعلم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء اللوح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « للرء » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تها » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في المعنى ، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يحجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبعثين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل وللمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فنقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فنذهب سيويه والقراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسماً كما في تمييز للفرد أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسنه رجلاً » أم كان متصرفاً نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليف بأن يأخذ ما استقر له .

أو فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :

٢٨٦ — * أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِذَنبِلِ الْمَنَى *

وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى .

== وذهب المازنى والكسائى والمبرد والجرمى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارتضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس ، أما السماع فقوله * أَنْفَسًا تَطْيِبُ . . . البيت * وسيأتى مع نظائره ، وأما القياس فلأن التمييز — وهو منصوب — كالفعل به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولم يعبثوا بأصله ، ولم يبالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من التقارب ، وعجزه قوله :

* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا *

اللفظ : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء يناله نيلاً ومنالاً » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم — جمع منية ، والمنية — بضم فسكون — اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت . الإعراب : « أَنْفَسًا » الهمزة حرف استفهام توبيخى مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، نفساً : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بذنبيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاحتل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره النكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و« المنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و« المنون » مضاف إليه مجرور ==

== بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعي النون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله «أنفسا» فإنه تميز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله «تطيب» لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائي والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول الجنون - وقيل : أعشى همدان ، وقيل : الخبل السعدى - :
أَتَهَجَّرُ لَيْسَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟
وقول الآخر :

ضَيِّقْتُ حَزْمِي فِي إِعَادِي الْأَمَلِ وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتِعْلًا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» ، إلى ألبية ابن مالك «لابن هشام الأنصارى» ، مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك «ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله «باب حروف الجر» نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - جلّت قدرته - ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك»

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٩	حذف المفعولين أو أحدهما	٣	باب « لا » العاملة عمل إن
٧١	يجيء القول بمعنى الظن ، ويعمل عمله	٨	شروط إعمالها هذا العمل
	باب أعلم وأرى ونحوهما	١٤	إذا كان اسمها مفرداً بني على الفتح أو نائبه
٨٠	ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٢٢	العطف على اسم لامع تكرارها
٨٠	لثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن	٢٣	العطف على اسم لا من غير أن تكررهما
	باب الفاعل	٢٤	وصف اسم لا
٨٣	تعريفه	٢٤	دخول الهمزة على لا لا يغير حكمها
٨٤	أحكام الفاعل		باب ظن وأخواتها
٩٨	لغة طيء أو أردشنة إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا	٣٠	أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشواهدهما
	باب النائب عن الفاعل	٥٤	لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلغاء ، والتعليق
١٣٥	أسباب حذف الفاعل	٥٤	هـ بيان معنى الإلغاء والتعليق ، والفرق العملي بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجري كل منهما فيه
		٦٣	الفرق بين الإلغاء والتعليق

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٧	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة	١٨٦	باب التنازع
١٤٩	لا ينوب غير المفعول به مع وجوده	١٨٦	حقيقته ، وأمثلته ، وشروط
	خلافًا للسكوفيين		العوامل المتنازعة
١٥١	غير النائب يجب نصبه لفظًا أو محلاً	١٩٢	ما لا يقع التنازع بينها من
١٥٢	إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من		العوامل ، والسر في ذلك
	مفعول ، فما الذي تجوز نيابته ؟	١٩٨	إذا أعمل أحد العاملين فما يصنع
١٥٥	تغير صورة الفعل عند إسناده		مع الآخر ؟
	لنائب عن الفاعل		باب المفعول المطلق
	باب الاشتغال	٢٠٥	تعريفه
١٥٨	ضابطه ، والأصل فيه	٢٠٥	أ. الأغراض التي يأتي لها ،
١٥٨	أركان الاشتغال ، وشروط		وصور كل غرض منها
	كل ركن منها	٢٠٨	عامله مصدر ، أو وصف ، أو فعل
١٦١	قد يعرض ما يوجب الرفع أو النصب	٢٠٨	أ. الخلاف في أصل المشتقات وأدلة
	أو يرجع أحدهما ، أو يسوى بينهما		كل فريق
—	المواضع التي يجب فيها النصب	٢١٣	بيان ما ينوب عن المصدر
١٦٢	المواضع التي يترجع فيها النصب	٢١٥	ما يجوز تثنيته من المصادر ، وما يمنع
١٧١	مق يستوى الوجهان ؟	٢١٦	حذف العامل في المصدر
١٧٢	يكون المشتغل اسمًا بثلاثة شروط		باب المفعول له
١٧٢	يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	٢٢٥	يشترط له خمسة أمور
١٧٣	يكون المقدر من لفظ المذكور	٢٢٦	مق فقد شرطاً جراً بحرف التعليل
	أو من معناه		باب المفعول فيه
	باب التعدى وال لزوم	٢٣١	تعريف الظرف ، وأنواع
١٧٦	التعدى له علامتان		ما يلتصّب على الظرفية
١٧٧	اللازم له اثنتا عشرة علامة	٢٣٦	حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه
١٧٨	حكم اللازم	٢٣٧	كل أسماء الزمان تقبل النصب
١٨٣	لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم		على الظرفية ، والصالح من
	على بعض		أسماء المكان نوعان
١٨٥	يجوز حذف ناصب المفعول إن	٢٣٨	الظرف متصرف ، وغير متصرف
	علم ، وقد يجب حذفه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣٩	باب المفعول معه	٢٣٩	تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد
٢٤٢	النائب المفعول معه	٢٤٣	للأسم الواقعة بعد الواو خمس حالات
٢٤٩	باب المستثنى	٢٤٩	أدوات الاستثناء
٢٥٠	أبحاث في حاشا الاستثنائية	٢٥٣	آراء النحاة فيها وأدلتهم
٢٦٥	أحوال الاسم الواقع بعد الواو حكمه	٢٦٥	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
٢٧٢	تكرار الالئوكيد ، ولغير توكيد	٢٧٥	حكم المستثنيات المتكررة بالنظر إلى اللفظ
٢٧٥	إلى اللفظ	٢٧٥	« غير » أصلها ، والاستثناء بها
٢٧٨	المستثنى بسوى	٢٨٢	المستثنى بليس ولا يكون
٢٨٥	المستثنى بخلا وعدا	٢٩٣	المستثنى بحاشا
٢٩٣	باب الحال	٢٩٣	الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة
٢٩٦	الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة	٢٩٦	تذكير لفظ الحال وتأنيثه ، وما يترتب على ذلك
٢٩٦	للحال أربعة أوصاف	٢٩٦	أولها : الانتقال ، وتقع لازمة في ثلاث مسائل
٢٩٦	في ثلاث مسائل	٢٩٦	تتم فهرس الجزء الثانى من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله
٢٩٧	وثانها : الاشتقاق ، وتقع جامدة	٣٠٠	مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ، وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل
٣٠٠	وثالثها : أن تكون نكرة ، وزرد معرفة مؤولة بنكرة	٣٠٥	ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع مصدرا منكرا بكثرة ، ومعرفة بقله
٣٠٨	أصل صاحب الحال أن يكون معرف ، ويأتى نكرة بمسوغ	٣١٨	تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه
٣٢٦	تقدم الحال على العامل فيها ، وتأخرها عنه	٣٣٥	تعدد الحال لواحد ، ولتعدد
٣٤٢	الحال المؤكدة	٣٤٦	الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة ، وللجملة ثلاثة شروط
٣٥٨	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا	٣٦٠	باب التمييز
٣٦٠	تعريفه ، وبيان محترزات القيود	٣٦٣	حكمه ، وبيان العامل فيه
٣٦٥	الاسم المبهم المحتاج للتمييز على أربعة أنواع	٣٦٧	مق يجوز جر التمييز بمن ؟ ومق يمتنع ؟
٣٧١	تقدم التمييز على عامله		

أَوْضَحُ الْمَسْأَلِ

إِلَى الْفَيْئَةِ أَبْنِ مَسْأَلِ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه ا

الجزء الثالث

منشورات المكتبة العصرية

ص ١ - بيروت ص ٠ ب ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناس الوحيدي
في جميع البلاد العربية

المكتبة العربية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر^(١)

وهي عشرون حرفاً^(٢)، ثلاثة مَصَنَعَت في الاستثناء — وهي : خَلَا ، وَعَدَا ،
وَحَاشَا — وثلاثة شَاذَّةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب ، وسموا نوعاً آخر من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها « حروف الإضافة » أحياناً ، ويسمونها « حروف الصفات » أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة « لولا » فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن « لولا » الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندی :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَفْدَى لَا بُتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) ونحو قوله سبحانه (لولا أن تفتدون) ونحو قول نصيب :

أحدها : « مَتَى » في لُفَّة هُذَيْل ، وهي بمعنى مِنَ الابتدائية ، سُمِّعَ من بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْثٌ » وقال :

٢٨٧ — * مَتَى لُجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ نَتِيَجُ * *

= والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلي وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شها من الحرف الأصلي وأخذ شها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التأكيد أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلي أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي يصف سحابة ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ *

اللغة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهي معظم الماء « نتيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبني على ففتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » ترفع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السحاب المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجج » مجرور بمتى وعلامة حره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من =

والثاني : « لعل » في لغة عقييل ، قال :

— ٢٨٨ — * لعل الله فضلكم علينا *

= الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نتيح » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجيح . أو في محل نصب حال من لجج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .
٢٨٨ - . لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* بِشَىءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ *

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدونشري : هو في هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشيء ، ولكن الظاهر أنه في هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : (فاعلمك باخع نفسك) اه كلام الدونشري « إن » يجوز في همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه يدل من شيء المحرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملة في مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول بكريج وقتيل - والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى اتحد مسلكها واختلط أحدهما بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « بشيء » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، شيء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف^(١)، وفي الثانية الفتح والتكسر.

== حرف تأكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجعلتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

أَقْلُ أْبَى الْمَغْـوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهد كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر : وهو خالد بن جعفر :

أَقْلُ اللَّهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ
وأما حذف لامها الأولى فمن شواهد قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ذُؤُلَاتِهَا تُدَلِّنُنَا اللَّامَةَ مِنْ كَلَامِهَا

والذي نريد أن نذكرك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يحجر الاسم بعدها كما استظهره المصنف اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ
وقول العجير السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ ، عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةَ

تَمُرُّ ، وَسَيَهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كَيَّ » وإنما تجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشيء :
« كَيْمَهُ »^(١) ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهُ » .
الثاني : « ما » المصدرية وَصَلَتْهَا كَقَوْلِهِ :

= وقول أم الحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفُهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَقِّرٍ
وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كَيَّ » هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مَه » التي بعدها مؤلفة من « ما » التي هي اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائلا قد قال لك : جئت ، فقلت له : كي تفعل ماذا ؟

وهذا تسكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يجيزه جمهرة النحاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرية مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرية فهو كي ، وأما صلته فهي المضارع الذي التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثاني : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى : (عَمِ يَتَسَاءَلُونَ) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير في كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لِمَهُ » كثيراً في الموضع الذي استعملوا فيه « كَيْمَهُ » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن في « كَيْمَهُ » وضع حرف وهو كي في موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — * يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابعة ، ثم منهم من يقول : النابعة الديباني ، ومنهم من يقول : النابعة الجمدى ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به : فلما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا في محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة في جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من النقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من

الثالث : « أن » المصدرية وَصَلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تَسْكُرَ مِنِّي » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :
 ٢٩٠ — * لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَفْرَّ وَتَخْذَعَا *

= الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفق للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفق .

الشاهد فيه : دخول « كي » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخفش ، وهي عند غيره كافة اسكن عن عمل النصب في الفعل المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كي » على الثانى .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقيل : لحسان بن ثابت الأنصارى ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَضْبَحْتُ مَا نَحَا *

وأول القصيدة التى منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :
 عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَىِّ وَالْمُتَرَبِّعَا كَمَا خَطَّتِ الْكَفَّ الْكِتَابَ الْمُرْجَعَا
 مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لَيْثُنَّةٍ أَضْبَحْتُ مَعَارِفَهَا قَفْرًا مِنْ أَلَى بَلَقَمَا
 اللغة : « عرفت مصيف الحى - البيت » المصيف : مكان نزول القوم فى الصيف والمتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت الكف الكتاب المرجعا » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد انمحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذى روجع فى القراءة مرة بعد مرة =

= «معارف أطلال البيت» المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر — بفتح فسكون — الموحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الحالى الذى لا أنيس به « فقالت : أكل الناس أصبحت — البيت » مانحا : اسم فاعل من اللنج وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما ، وتقر : مضارع غررته — من باب نصر — إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؟ فعناهما واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، مبنى على المتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للخود المذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لما فتح تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ ففيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثانى « اسانك » لسان : مفعول أول لما فتح منصوب بالفتحة لظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « كيا » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف لى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تغر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور =

وَالأَوَّلَى أَنْ تَقْدَرِ « كَى » مصدرية فقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو (لِكَيْلَا تَأْسَوْا)^(١) .

= بالكاف ، والجار والمجرور متعاقب بماء ، وتقدير الكلام : مانحاً لسانك كل الناس للنفع والضرر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرية ، والثاني : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لازم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد ، وهذا ممنوع ، وأما الثاني فلأن ظهور الشيء في بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لَمْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَذَا
قضوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحياناً ، ونحو ذلك كثير في تعليقاتهم .

ومثل بيت الشاهد في ظهور « أن » المصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي فَتَقْتُرِكَمَا شَفَا بَيْدَاءَ بَاقِعٍ
ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَمْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَسْكُلُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوباً بعد كى غير المسبوقه بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فرددناه إلى أمه كي تقرر عينها ولا محزن) وقوله سبحانه : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أُسْأَلَ لَهَا عَيَّتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرُّنْعِ مِنْ أَحَدٍ =

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي السبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لَكِي لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) ، وقوله تعالى : (لَكِي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ) ، وقوله سبحانه : (وَمَنْكُمْ مَنْ يَرُدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعَمَرِ لَكِي لَا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحَ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لَكِي يَعْلَمُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناها في شرحه ، وورد عنهم في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدرة ، والسر في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لَكِي لَا يَعْلَمُ) وكما في قول عمر : * لَكِي يَعْلَمُوا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة ، والسر في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسر في هذا أنهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع المذكور أو مقدراً ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : * لـكـيـا أن تفر وتخدأ * كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلاً من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : « كيـه » إن ثمة فعلاً مضارعاً محذوفاً ، وهو منصوب بـ كي ، و « مه » عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر ، وكأن قائلها قد قال لك : جئت لك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تقرهم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدرى الذى هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجيز جمهور النحاة ارتكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحياناً حرف جر دالا على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثانى كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذى التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهى أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لـكـي لا يكون على المؤمنين حرج) وقول عمر بن أبى ربيعة : * لـكـي يعلموا أن الهوى *

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * فكى حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدرة بعدها وهى الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ :
=

* كيـا أن تفر وتخدأ * .

والأربعة عشر الباقية قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَطَى ،
وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، نَحْوُ (وَمِنْكَ وَبَيْنَ نُوحٍ)^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ)^(٢)
(إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ)^(٣) (طَائِفًا عَنْ طَائِفٍ)^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)^(٥) (وَعَلَيْهَا
وَعَلَى الْفَلَكَ تُحْمَلُونَ)^(٦) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ)^(٧) (وَفِيهَا مَا تُشْتَهَى)^(٨)
(الْأَنْفُسُ)^(٩) (آمِنُوا بِاللَّهِ)^(١٠) (وَآمِنُوا بِهِ)^(١١) (اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١٢)
(لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١٣) .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتنقسم أربعة أقسام :

مالا يختص بظاهر بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل
الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول العجاج :

== وتكون كى محتملة للوجهين فى حالتين ، إحداهما أن تذكر فى الكلام وحدها
فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما فى قوله تعالى : (كى تقرر عينها) وكما فى قول
النابغة : * كى أسائلها * والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :
* لىكما أن تطير * فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن
اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- (١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- (٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- (٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- (٧) من الآية ٢٠ من سورة الداريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- (٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- (١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- (١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- (١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

— ٢٩١ — * وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للمعجاج بن رؤبة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثِبًا *

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم أوعال » هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كَثِبًا » - بفتح الكاف والثاء جميعاً - أى قريباً « كهـا » يريد مثل الذنابات فى البعد ؛ فالـكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحشى الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به لـخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كَثِبًا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كهـا » الكاف حرف تشبيه وجـر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وقول الآخر :

— ٢٩٢ — * كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا *

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من الدعاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبا .

قال الأعلم في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمرة تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اهـ . وقال النحاس : « هذا عند سيديويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس - فيما حكاه لنا علي بن سليمان - يجيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمرة عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كَأُنت ، وأنا كَأَبَاكَ ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة - سوى ما ذكره المؤلف - قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكُونُكُمْ إِلَيْنَا بِجَانِبِنَا
وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ بِجَانِبِنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهْمُ
وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَمَا

وقول الآخر :

لَا تَلْمِزْنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّمَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ
— ٢٩٢ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حماراً وحشياً وأتناً وحشيات ، وجعله بعلهن وهن حلائله ، والبعل : الزوج ، والحلائل - بالحاء المهملة - جمع حليلة ، وهى الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

* فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلًا *

وما يختص بالزمان ، وهو : مُذْ ، وَمُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ .

وما يختص بالنكرات ، وهو رُبُّ ، وقد تدخل فى الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :

— ٢٩٣ — * رَبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا *

= الإعراب : « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلاثلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف الإطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبية يعود إلى الحمار الوحشى الموصوف فى هذه الآيات مبني على الضم فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق للموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذى سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى علمية فقوله « حاظلا » مفعول ثان ل ترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف .

٢٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا *

اللغة : « فتية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم «دعوت» أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ
« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلفه « دائباً » يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا ثابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبني على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثاني رفع بالابتداء « فتية » تمييز للضمير الغيبة المحرور محلا برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر بلى ، والجار والمحرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائباً » حال من ضمير المتكلم في قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لواو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختصُّ بالله رَبٌّ مضافاً للكعبة أو لواء المتكلم ، وهو الغاء ، نحو
(وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ)^(١) و « تَرَبُّ السَّكَمَةِ » و « تَرَبُّي لِأَفْعَلَنَّ » وَتَدَّرَ
« تَالرَّحْمَنِ » و « تَحْيَا تَكَ » .

فصل : في ذكر معاني الحروف .

لـ « مِنْ » سبعة معانٍ :

أحدها : التبعيض ، نحو (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)^(٢) ، ولهذا قرئ :
(بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)^(٣) .

والثاني : بيان الجنس^(٤) ، نحو (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)^(٥) .

والثالث : : ابتداء الغاية المسكانية باتفاق ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٦) ،
والزمانية خلافاً لأكثر البصريين^(٧) ، ولنا قوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « مِنْ » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط
إبهامهما ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما نلسخ من آية) (مهما تأتينا به
من آية) ، وقد تقع بعد غيرهما نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس)
ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « مِنْ » الثانية ، فأما الأولى فقليل :
إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « مِنْ » لبيان الجنس . ، وقالوا :
من في (من سندس) وفي (من ذهب) للتبعيض .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء « مِنْ » لابتداء الغاية =

يَوْمٍ) ^(١)، والحديثُ «فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ» ^(٢)، وقول الشاعر :

— ٢٩٤ — * تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمنعون ، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتي القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى المزي :

لِنْ الدِّيَارِ بِقَمَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافاً في الكلام لتسكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروه : من استحرار يوم حليلة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * وستأتي للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن ، ومما أولوها به تقدير مضاف ليسكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من مرور حجج ومرار دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجج ومرار دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المعنى اختيار مذهب البصريين ، خلافاً لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس .

— ٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث الأصبغ أحد الملوك الفسائيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ *

اللغة : « تخيرن » - بالبناء للمجهول - معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُؤْفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ويوم حليلة : هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهمل - بعرب العراق ، إلى الحارث الغساني ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليلة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً - أى اختبرن وابتلين وامتحان ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقلهن وشدة فتسكنهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهى الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » فى قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به فى باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مَا يَبْظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب : « تخيرن » فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح فى محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه^(١) ، وهي

= من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وردّه البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أى : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءني من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفى محيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءني رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفى محيئه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جاءني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثاني : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما أتهم من أحد بهذه النعمة » فأحد : نائب فاعل أتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام^(١)

= الموضع الثالث : تزداد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) فخالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) فخرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : (هل تحس منهم من أحد) ، فأحد : مفعول به ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .
الموضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الموضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « وقد كان من حديث غفل عفى » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تنامة ، فهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمّة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستترا تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى الكائن - من مطر ، وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى الكائن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائل قد قال : هل كان من مطر ا فقليل له : قد كان من مطر ، وكأن قائل قد قال : هل كان من حديث ا فقليل له : قد كان من حديث ، وهذا تسكف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا في أحد موافق الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة وبحرورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه في قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعا) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعماً هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أننا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بِهَلْ^(١)، وأن يكون مجرورها نكرةً، وأن يكون إما فاعلاً، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ) ^(٢) أو مفعولاً، نحو (هَلْ نَحِيسُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) ^(٣) أو مبتدأً،

زائدة، بل هي أصلية، ومعناها التبعيض، وبديل لصحة ذلك أنك لو قلت: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى: (إن الله يغفر الذنوب جميعاً) قلنا: المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى، فإن الذي يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شيء منها، فأما غفران بعضهم دون بعض فلا يناقضه، وما الذي ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب، وعمل آخر من أعمال البر، أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها، بل هذا الذي نذهب إليه أولى بأن نأخذ به، لأن أعمال البر ليست كلها سواء، ولا ظروف المكلفين سواء.

(١) جعل الفارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى المرني:

وَمِنْهُمْ تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلِإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء، فذكر في الآية الكريمة فاعل يأتيهم، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذي هو ما، وقال بعض العلماء: إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة في الموقع الذي اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعدي معاني الأفعال إلى الأسماء، والتعدي إنما تكون إلى المنصوب؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها في غير المحل الذي تعود العرب استعمالها فيه.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم، ومن المفعول الذي تزداد معه من: المفعول المطلق، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(١) .
 والخامس : معنى البدل ، نحو (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)^(٢) .
 والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟)^(٣) (إِذَا تُودَى
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(٤) .
 والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)^(٥) ،
 وقال الفرزدق :

* يُغْفِي حَيَاءً وَيُغْفِي مِنْ مَهَابَتِهِ^(٦) *

= في الكتاب من شيء) وقوله سبحانه (وما يضرّونك من شيء) فجعل « شيء » في
 الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من البدل ، وقال : إن
 التقدير في الآية السكرية : أرضيتم الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور -
 وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا
 من الآخرة ، وبلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف
 كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال
 البصريون : هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى (ما ننسخ من آية) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن =

وللأَمِ اثْنَا عَشَرَ مَعْنَى :

- أحدها : الملك ، نحو (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١) .
 والثاني : شِبْهُ الملك ، وَيُعَبَّرُ عنه بالاختصاص^(٢) ، نحو « السَّرِجُ لِلدَّائِمَةِ » .
 والثالث : التعدية ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .
 والرابع : التعليلُ ، كقوله :

* وَإِنِّي لَتَعَزُّونِي لِيَذْكُرَ الْكِهْرُ^(٣) *

والخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو قوله :

— ٢٩٥ — * مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ *

= على بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره
 للمؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ *

الشاهد هنا في قوله « من مهابة » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .
 هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كمن نحو
 قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلْمَآسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) أي عن ذكر الله ، وتاسعا وهو
 الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أي إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى
 (ونصرناه من القوم) أي عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معاني آخر
 لم نجد بدا من تركها ، لما في كل واحد منها من النظر .
 (١) من الآية ٢٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل لنا كاشين » و « العذاب
 للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للفعول له (ش ٢٥٣) فارجع
 إليه هناك .

— ٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن
 سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضْرَ الْجِجَارُ بَغِيثَ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَجِّحِ حُلُولِ الشَّمَائِلِ مَا جِدِ
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ *

اللغة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعنى امتدت سلطتك في هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانها وهو رجل من العماقة ، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحوى ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الهاء أو كسرهما - اسم لاسكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانتك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانتك بعهد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول مفعول به للملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه من الصرف للاحتمالية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ لَكُمْ)^(١) ، فالظاهر أنه ضَمَّنَ معنى اقترَب ؛ فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)^(٢) .

== الآية الكريمة فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبياني في قوله « يوم حليلة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله في محل نصب صفة للملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على الكسرة لا محال له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقد أجرى العطف هنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لمسلم » فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردف لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترَب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترَب في قوله تعالى (اقترَب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِّلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَأَسْتَرَّاحُوا

أصل الكلام : يا بُؤْسَ الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة في انجرار مادخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذي نرجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وإيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذي ضَعُفَ : إما بكونه فَرْعاً في العمل^(١) ، نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ)^(٢) (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(٣) ، وإما بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْثِ يَا تَعْلُبُونَ)^(٤) ، وليست المقوية زائدة محضة ، ولا مُعَدِّية محضة ، بل هي بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو (كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى)^(٥) .

والثامن : الْقَسَمُ ، نحو « لِّلّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلُ »^(٦) .

والتاسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لِّلّهِ دَرْكَ ا »^(٧) .

والعاشر : الصَّيْرُورَةُ ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على خالده » واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى في أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك « زيد معطى للدراهم » وأمثلة المباعدة ، ومن أمثلته الآية الثانية في أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) ويختص اللام المستعملة في الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر ذلك أنها تأتي خلفاً للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هي الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه في باب التعجب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء ؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

— ٢٩٦ — * لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ *

اللغة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد لد ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضي من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدْتُ قَفِيرَةً جَرَوْكَ لِبِئْسَ أَكْسَبَ بِذَلِكَ الْجُرْوِ الْكِلَابَا
ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى في سورة الصمد (لم يلد) وقول الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي كَثِيمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقَرِّي بِهِ بُدَا
ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بخمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الحاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم للناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « للموت » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له = (٣ - أوضح المسالك ٣)

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ)^(١) ،
أى : بَعْدَهُ .

== من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « بصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر بصير ، وجملة بصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المسأل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليسكون لهم عدوا وحزنا) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادق أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .

هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر فى جعلهم اللام فى هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا كَا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ تَبْتَ كَلِيلَةً مِمَّا
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو (وَيَخْرِقُونَ لِالْأَذْقَانِ)^(١) أى : عليها^(٢) .

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »^(٣) .

والثاني : التعدية ، نحو (ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ)^(٤) أى : أذهبته .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنبل بن حارثة التغلبي :

تَمَاوَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَتَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ .

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام (فلما أسما وتله للجبين) وتله : كبه وصرعه ، يعنى - والله أعلم - فلما انقادا جميعاً لأمر الله تعالى وخضعاً لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كبته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدوم آلة للنجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأني على أتم وجهه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية (أذهب الله نورهم) وبهذه الآية السكينة رد العلماء على المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقاً . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحباً لدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة ، فإذا قلت « ذهب زيد » كنت مصاحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « يَغْتُكَّ هَذَا بِهَذَا »^(١) .

والرابع : الإلصاقُ ، نحو « أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ »^(٢) .

(١) بَاءُ التعويض تسمى بَاءُ المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعراض والأثمان حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بعتك هذا التوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والمتمم ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله ، أو بضعفه » . فإن قلت : فإنني أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : انظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيت أنه قد يعطى بعوض وقد يعطى مجانياً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لا بد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وباقي ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : « وإنما هي الإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازي ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت بزيد » فإن « سطاً » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول جئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت بزيد » فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعيض^(١) ، نحو (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٢) ،
أى : منها .

والسادس : المصاحبة ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالسُّكْرِ)^(٣) ، أى : معه .

والسابع : المجاوزة ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا)^(٤) ، أى : عنه .

والثامن : الظرفية ، نحو (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)^(٥) ، أى : فيه ،
ونحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٦) .

والتاسع : البَدَلُ ، كقول بعضهم : « مَا يَسُرُّنِي أَنَّي شَهِدْتُ بَدْرًا
بِالْعَقَبَةِ » أى : بدلها .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنْطَارٍ)^(٧) ، أى : على قنطار .

= إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى
زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت بزيد » يدل على أنك قبضت على
شئ من جسمه أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه
يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعت من التصرف ، فالباء جعلت
السلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت
مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجيء الباء للتبعيض الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، واستدلوا
بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، بقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا بنى
الشافعي مذهبه في أن الواجب في الموضوع مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عشر : السببية ، نحو (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ)^(١) .
 والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(٢) ،
 ونحو (وَلَا تُنْفِقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٣) ، ونحو « بِحَسَبِكَ دَرَاهِمٌ » ،
 ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ »^(٤) .

ولـ « فى » ستة معانٍ :

(١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو (فى أَذْنَى الْأَرْضِ)^(٥) ،
 ونحو (فى بَضْعِ سِنِينَ)^(٦) .
 أو مجازية ، نحو (أَقْدَرَ كَانَ لَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ)^(٧) .
 (٢) والسببية ، نحو (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٨) .

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به

(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس

(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى
 يكون الظرف والمظروف فيها من الدوات ، وإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله
 تعالى : (ولستم فى القصاص حياة) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من
 أسماء الذات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى
 كهذه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث
 الإفك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث
 والكلام سبب لمس العذاب الأليم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ)^(١) .
 (٤) والاستعلاء ، نحو (لَا صَلْبَيْنَهُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)^(٢) .
 (٥) والمقايسة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)^(٣) ،
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :

٢٩٧ — * بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلَى *

- (١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء هم الكوفيون وتبعهم القتيبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية السكرية استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن الصلوب على الجذع بظرفية المظروف في الظرف .
 (٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل ، فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَا فَوَارِسُ *

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر - بوزن جعفر - وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والسكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولشكل حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

وله « مَعْلَى » أربعة مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء^(١)، نحو (وَعَلَيْهَا وَكَلَى الْفُلُكِ تُحْمَلُونَ)^(٢) .

والثاني : الظرفية ، نحو (كَلَى حِينَ غَفَلَةٍ)^(٣) ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المَجَاوِزَة ، كقوله :

= الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بـيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و« الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن يمنعه من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر فونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بـفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و« الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والسكلى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، السكلى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسعين والتاء للتوكيد ، وليس دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) وقوله سبحانه : (وإنك لعلى خلق عظيم) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

— ٢٩٨ — * إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ *

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القفيف العقيلي ، يمدح حكيم بن السيب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا *

اللمعة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، ينصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

أَكَمَا يَنْقَعُنِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَنْقَعُصِدُ

اللعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعظيم الجدوى ، وهذا متصل المعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَىٰ إِثْمَانَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يمينى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)^(١)
أى : معَ ظلمهم^(٢) .

= مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير النية العائد إلى بنى تشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل فى « رضى » أن يتعدى بعن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضْبَانًا عَلَى لِسَانِهَا
وإنما عدى الشاعر فى بيت الشاهد « رضى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخريج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعدام تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اه .

وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمين ، لكنه جعل « رضى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكروها لعل ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (ولتسكبروا الله على ما هداكم) أى لهدايته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عندنحو قوله سبحانه : (ولهم على ذنب) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إذا اكتبوا على الناس يستوفون) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق) أى حقيق بألا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولـ « عَنْ » أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة^(١) ، نحو « سِرْتُ عَنْ الْبَلَدِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ » .
والثاني : البُعْدِيَّة ، نحو (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٢) ، أى : حالا بعد حال .
والثالث : الْأَسْتِعْلَاء ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ)^(٣) ، أى : عَلَى نفسه ، وكقول الشاعر :

٢٩٩ — لَأَهْ إِبْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي

أى : عَلَى .

= أَيْبَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحْتَ مَالِكَ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْمِصَاهِرَ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه « على » ونص سيبويه على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

المعنى السادس أن تكون بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدميني :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ (١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو

« سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدماميني الآية الكريمة على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذي الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن محرث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فلقب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره المؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

لَأَهْ إِبْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي =

.

= اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ، والله درك ، والله أبوك ، والله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من « ل ي ه » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حيثئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لاهي أبوك » بمعنى لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المجرور مضمراً أو مستغنياً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنياً به ليست لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - كى ما يعده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان : صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان بيده جزاؤه « تحزوني » تسوسنى وتقهرنى .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المخاطب فاعله « فى حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور =

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)^(١) ،
أى : لأجله^(٢) .

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فتخزوى » الفاء حرف عطف . تخزى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتخزى ، مبني على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » فى قول الشاعر « لا أفضلت فى حسب عنى » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك فى كتابه معنى اللبيب ، قال : « لأن المعروف أن يقال : أفضلت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت فى كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة فى كتابه أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجه آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ .

وفيه شاهد آخر ، وذلك فى قوله « لاه » لأن أصله « لله » فحذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إنما يتم على قول سيبويه الذى قدمنا بيانه فى لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقى من معانى « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه^١ (وما ينطق عن الهوى)

=

أى به .

وللـكاف أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو (وَزِدَتْ كَاللَّهَانِ)^(١) .

والثاني : التعليل ، نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)^(٢) أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ،
أى : عليه^(٣) ، وَجَمَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على
ما أَنْتَ عَلَيْهِ^(٤) .

== الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى (لَنَجْزِيَنَّكَ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)
أى بدل نفس ، وفي الحديث « صُمِي عَنْ أَمِّكَ » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للظرفية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّ سَرَّاتِي حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ خَلِي الرِّبَاعَةِ وَانِيًا

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية
للكريمة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه (واذكروه) طلب الهداية ، موضع
الخاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذي هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا
هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتى للمؤلف في فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر
أن يذكر أن رؤية سئل : كيف أصبحت ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف
الجر وبقاء الاسم مجرورا ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف في هذا الكلام للتشبيه ،
وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة في محل جر بالكاف التي
بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من ==

والرابع : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو (لَيْسَ كَذَلِكَ شَيْءٌ)^(١) ، أى :
ليس شيء مثله^(٢) .

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)^(٣) ، ونحو (أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٤) ، ونحو
« أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ونحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(٥) .
وإنما يُجْرُءُ بحتى فى الغالب آخر أو مُتَّصِلٌ بآخر ، كما مثلنا ؛ فلا يقال :
« سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا »^(٦) .

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون
ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو فى محل جر
بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنت ، أى
كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرفتك
وفيه أعراب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف المبادرة ، وذلك إذا
اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت »
وممن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافى وابن الخبار والمؤلف فى المعنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف فى المعنى - أن إلى تجيء بمعنى

=

الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

ومعنى كى التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

— ٣٠٠ — * أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ *

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهَا
شعباً وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التى حببت شعباً فبدا ، ويدل على أنه أراد الترتيب الذى تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتُ بِهَذَا حَالَةً بَعْدَ حَالَةٍ بِهَذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
فلما فى قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى فى قوله « إلى » لوصل حببت بباء التكميل ، فالحر فان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان فى المعنى ، وبهذا قد يعتذر عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل المنع من تعلق الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى فى المرتين ، أما إذا اختلف المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفى جر مختلفى المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حالاً من « شعباً » والتقدير : وأنت التى حببت شعباً مضافاً إلى بدا ، وهذا هو التضمين فى أحد صورهِ . وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أى حببت شعباً مع بدا .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد تقدم ذكره فى تعليقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ *

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هى أعلى الجبل ، و « الحجر » بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل تمود بناحية الشام عند وادى القرى ، و « أقوين » أى خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة فيهما - وهى أنسة .

=

وقوله :

٣٠١ — * وَرَبْعٌ عَقَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ *

= الإعراب : « لمن » اللام حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلي بآل الجنسية وجعلته كالنكرة ، وقنة مضاف و« الحجر » مضاف إليه مجرور بالسكرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حجيج » مجرور بمذ ، وعلامة جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذحجيج .

الشاهد فيه : قوله « مذحجيج » وقوله « مذدهر » فإن الحجيج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضع الذي أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حجيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتي لابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينسكروا بثبوتها ، ومنهم من ينسكروا هذه الرواية التي رواها الكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذحجيج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قِفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ *

اللغة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلع في طويلة امرئ القيس اللامية المعلقة ، وذلك قوله :

(٤ — أَوْضَحِ الْمَالِكُ ٣)

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَئِذَا » وبمعنى مِنْ وإلى معاً
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَئِذَا » .

= قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَّ مَلٍ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره»
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - مابقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست
وانمحت معالمها ، والآثار : جمع أثر ، ويروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ،
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن - بفتح
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن
نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف « نبك » فعل مضارع مجزوم
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبك ،
وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان »
الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « ورابع » الواو حرف عطف ،
رابع : معطوف على حبيب أيضاً « عفت » غمى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على
الألف المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء للتأنيث
« آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب
العائد على الربع مضاف إليه « منذ » حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب
« أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان
والمراد به الزمان الماضي ؛ فدلت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على
أن « منذ » قد تكون لا ابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبَّ لَتَكْثِيرٍ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلاً^(١) ؛ فالأول كقوله عليه الصلاة^(٢) والسلام : « يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقوله :

٣٠٢ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النحاة ، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيها للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو وداذتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرئ القيس :

أَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَئِلَهٍ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ
وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً .

٣٠٣ — نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزدوا في التعريف به عن ذلك المقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقي امرأة القيس بن حجر في بعض الغلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

=

وبعد هذا البيت قوله :

= وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرُوجِهِ مَجْـلَّةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانٍ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سِنٍ مَعًا وَتَمَازُجٍ

اللغة : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكنيته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ، وروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلد له أبوان آدم أبنا البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلد » هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كنف ونفذ ونحوها من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمة ذهاب نوره ، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أنثى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - بضم الحاء وتشديد الراء - ما بدا من الوجنة ، والجليلة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضى فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات . الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف ت قليل وجر شبهه بالزائد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق المصنعة بالموصوف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد على المولود مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية ، وهو خمسة :
أحدها : الكاف ، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر^(١) ، كقوله :

مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جعلت الجملة في محل جر كنت قد أتبت لفظ الموصوف ، وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبت محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير السلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة اللأنى بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام ! .

(١) ذكر المؤلف فى المغنى أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيديويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل فى سمة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبنياً على الفتح فى محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بنى من قوله تعالى : (إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعاً

— ٣٠٣ — * يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ *

= إلى الكاف التي في (كهيئة) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو « مررت بكالأسد » يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد . قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخالف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج * يضحكن عن كالبرد المنهم * وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْمِزْنِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي
بَيْضُ ثَلَاثٍ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ
* تَحْتَ عَرَائِينَ أَنْوْفٍ شُمٍّ *

اللغة : « أبو الصهباء » كنية رجل ، و « أقصى همي » جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و « نعاج » جمع نعجة ، وبها تسكني العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة) و « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، و « يضحكن » عن كالبرد - البيت « البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب القمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له « حب المزن » أيضاً « المنهم » الدائب ، قال الجوهري « انهم البرد والشعم : ذاب » شبه ثغر النساء بالبرد الدائب في الجلاء واللطافة « تحت عرائين أنوف شم » العرائين : جمع عرائين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجيين من الأنف ، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم ، وهو وصف =

== من الشمم ، والشمم - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان عمة احديداب فهو القنا ، والأنف أقي .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على النعاج فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المتهم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة : الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتي اسما بمعنى مثل .

الأمر الثاني : بعد اتفاقهم على مجيء الكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذي الرمة :

أَبَيْتُ عَلَى مَيٍّ كَثِيبًا ، وَبَعْلُمَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَدَبَّطَحُ

فإن الكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسُطْنًا تَصَوَّبُ فِيهِ التَّيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَبِي =

والثاني والثالث : عَنْ وَكَلَى ، وذلك ^(١) إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بكأن الماء » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول السكيت بن زيد الأسدي :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِّنَ اللَّاذِيَّ لَمْ تُوزِ الْمُنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْمَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الرِّيتُ وَالْفُتْلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَلِإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٌ ضَعِيفٌ ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ الْمُغْلَبِ

وقول الشاعر :

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَذْرِ ، لَا ، بَلْ

فَاقَ حُسْنًا مِّنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقدح دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فأعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى المستول أن ينفعك به .

(١) قد تبع المؤلف في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما - ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

* كَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّجًا *

وسنذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ آتياً .

٣٠٤ — * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيثَةً *

اللغة : « دريثة » الدريثة - بفتح الدال - الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، وتحتمل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيثَةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارسا شجاعا وأنه يصبر على الجلاد ويقم في معمة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم السكاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتترامى عليه نبالهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههناك . والمعنى الثاني : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برابطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أكرمتني - بقاء المتكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأَكْرَمُ نَفْسِي لِنَفْسِي إِنْ أَهْنَتْهَا وَحَقَّكَ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريثة الآتي ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريثة » مفعول ثان لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيثَةً » وكأنه قد قال : تبيئني هذه الرماح =

وقوله :

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْوُهَا *

= من جهة يميني تارة ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم « وأمامي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يميني ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المآتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتي رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٥٦ .

صَلَّى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّجًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزًا مَجْهَلٌ *

اللغة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الغدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أى : تصوت ، و « قَيْض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القمر الأعلى للبيض ، و « بَرِيزًا » بزاءين بينهما ياء مثناة - بمعنى يبداء ، =

.

= و يروى في مكانه « بيداء » ، وقوله : « مجهل » أى : قمر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المعنى : يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراسها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركة إياه بيداء لا يهتدى فيها بعلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الأبيات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عليه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظمء : فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائدة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبض » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » السابق « بزياء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وزياء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُنْذُ وَمُنْذُ ، وذلك في موضعين :
أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسمٍ مرفوعٍ ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ » ،
أو « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،
وقيل : ظَرَفَا نَ ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة^(١) .

== لا ينصرف لاختتامه بألف التانيث الممدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة
لقيض « مجهول » صفة ليزاء مجرورة بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلاً ، ونذكر
لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد وأبي على الفارسي وابن السراج
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا
كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فإن كان الزمان ماضياً فمعناها أول المدة ، وهما على
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته منذ
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته
مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضامين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد
قلت : بين وبين لقائه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحتمل
على عدم الأخذ به ، وأفل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن
العرب لم يصرحوا بشيء من هذه المقدرات في موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء ==

والثاني : أن يَدْخُلًا على الجملة ، فعلية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :
 ٣٠٦ — * مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ * *

= والسبيل - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان
 تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت مذ كان
 يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيت منذ كان
 يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب لبعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ،
 وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التي هي حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة
 التي بمعنى الذي في لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة
 المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيت مذ يومان »
 فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت
 منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يوم الجمعة .
 والخلاصة أن في نحو قولك : « ما رأيت مذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها
 للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده
 مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان
 المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل
 رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذي ذهب إليه ، وننبهك الآن إلى أن ما عدا الرأي
 الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التسكف والتعسف في التقدير
 ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأي الأول هو الرأي الذي نقره ونرى لك
 أن تأخذ به .

٣٠٦ - - هذا الشاهد من كلام للفرزدق ، يرثى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره
 المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمًا فَأَذْرَكَ خَسَّةَ الْأَشْبَارِ *

اللافة : « ما زال مذ عقدت يداه إزاره » يروى في مكان هذه العبارة « ما زال
 مذ شد الإزار بكفه » ويكفي بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطيع
 فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

== أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد أئمننا بحملتها في شرحنا على الأشمونى (١ / ٢٣٢) وقد رجحنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أيفع » وما قاله في الصحاح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المعاوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل فى أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يداه » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فسما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة ==

أو أُسْمِيَّةً ، كقوله :

٣٠٧ — * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ *

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .
وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْدًا وَكُهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا *

اللغة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم ينبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبت الشعر ، فإن بلغ الحد ولم ينبت شعره فهو ثبط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمها مبني على الضم في محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغى وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق^(١).

= الجملة ، والتقدير : منذ زمن كوفي يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وسن فصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف في كتابه معنى اللبيب - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يدها إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يدها إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام في المعنى ، قال « الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقاً عليه في أوضح المسالك جعله المشهور في معنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لسكونه يرى القول باسميتهما ضعيفاً لا ينهض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين .

هذا . وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أمهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر . وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي .

فصل : تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنْ » وَالْبَاءُ ؛ فَلَا تَسْكُنُهُمْ^(١)
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوُ (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)^(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ)^(٣) (فَبِمَا أَقْضَيْتُمْ)^(٤)
 وَبَعْدَ « رَبِّ » وَالسَّكَافِ ؛ فَيَبْقَى الْعَمَلُ قَلِيلاً ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٠٨ — * رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ *

(١) ذكر ابن مالك أن « ما » قد تدخل على الباء فتسكنها عن العمل ؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية في قوله :

فَلَسَيْنُ صِرْتِ لَا تُجِيرُ جَوَابًا فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظٍ بِالصَّمْتِ إِذْ لَا تُجِيبُ
 وذكر ابن السجري أن « ما » قد تدخل على « من » فتسكنها ، ولذا دخلت على
 الجملة الفعلية في قول أبي حية النخعي :

وَإِنَّا لَمِمَّا تَضْرِبُ السَّكْبَشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُنَلِّقِي اللِّسَانَ مِنَ الْقَمَرِ
 والجمهور يرون أن « ما » إذا دخلت على واحد من الحروف الثلاثة التي ذكرها
 المؤلف - وهي الباء ، ومن ، وعن - لم تسكنه أصلاً ، وهم يؤولون هذه الشواهد
 ونحوها على أن « ما » مصدرية ، والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء أو من ،
 فتقدير البيت الأول : فبرؤيتنا إياك ، وتقدير بيت أبي حية : وإنا لمن ضربنا السكبش .
 وزاد جماعة أن « ما » تزداد بعد اللام أيضاً فلا تسكنها عن عمل الجر ، واستدلوا
 بقول الأعشى ميمون بن قيس :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنْ لِمَا كُلُّ شَيْءٍ قَرَارًا
 يريد : فإن لكل شيء قراراً .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٤) من الآية ١٣ من سورة المائدة ، ومن الآية ١٥٥ من سورة النساء .

٣٠٨ — هذا الشاهد من كلام عدى بن الرعلاء الفسائي ، وما ذكره المؤلف

صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

(• — أَوْضَحِ السَّالِكُ ٣)

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ *

اللغة : « صقيل » أى مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وراه فيها بحيرا السكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة للعدد لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطعنة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » برب ، مع دخول « ما » عليها .

وقوله :

٣٠٩ — * كَمَا النَّاسِ يَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

٣٠٩ -- هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الحمداني ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * ومعنى الروایتين واحد .

والبيت المستشهد بعجزه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمرأ وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذ منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم ، وأول هذه الكلمة قوله (كما في أمالي أبي على القالي ١٢٣/٢ بولاق) :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِمُتَلَفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللمعة : « نصير » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونكون وإياه يداً على من ناواه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « نصير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لننصر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالب أن تَسْكُفُهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :
 ٣١٠ - * كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تَحْنُهُ مَضَارِبُهُ *
 =

= لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبني على الضم في محل نصب « كما » السكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي نعلم « مجرور » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضممة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروح على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجروح عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالسكاف مع اقترانها بما السكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالسكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل السكاف الجر ، بل قد يبقى هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ - هذا الشاهد من كلام نهشل بن حري ، يرثي أخاه ماسكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :
 * أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ *

اللغة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجد يمجد مجادة فهو مجيد - من باب كرم - إذا كان ذا مجد ، والمجد - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يخزني » لم يوقعني في الخزاية ، والخزاية - بفتح الخاء والزاي جميعاً - ما يستعيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضحه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء - اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستحي من ذكر هذا الأخ لكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخزه فيه أنه لم ينكسر عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .
 =

= الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضمّة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يخزنى » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الهجزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلامه جزمه حذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله فى محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بـ يخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لـ محل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لـ محل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم فى محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذى هو تخن وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافأها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنه مضاربه » فى محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك فى إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرْتَنَا الْعَامَ سَمَرَاهُ لَمْ نُبَلِّ عَلَى جَذِينَا أَلَّا يَصُوبَ رَبِيعُ
لَقَدْ عَلِمَتْ سَمَرَاهُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ
والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها

« ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .
ومن مجموع الشواهد (٣٠٩ ، ٣١٠ وما أشدناه) تسكمل الدلالة على أن اقتران « ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - * رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ *

والغالبُ على «رُبَّ» المكفوفة أن تدخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت^(١).

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جذيمة الأبرش ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ *

اللغة : «أوفيت» معناه نزلت ، و «علم» أى جبل ، و «شمالات» بفتح الشين ، جمع شمال ، وهى ريج تهب من ناحية القطب .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقضيه وهو الدخول على الاسم وجره ، ومهىء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «أوفيت» أوفى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «فى» حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، «علم» مجرور بـفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى «ترفعن» ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لاجل له من الإعراب ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «ثوبى» ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شمالات» فاعل ترفع مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ربما أوفيت» حيث كف ما «رب» عن عمل الجر ، والدليل على أن «ما» كفها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبت لها عملها لدخلت على الاسم فجرتة .

(١) إنما غلب دخول «رب» المتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ لأن أصل «رب» التقليل أو التكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، نحو (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (١).

وَنَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

٣١٢ - * رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمُوْبَلُ فِيهِمْ *

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» المكشوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فيما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لابد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « معنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : السكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله * ربما أوفيت في علم * لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (ونفخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للمارسى ، ولهذا قال في قول أبي دواد * ربما الجامل الموبل فيهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أي رب شيء هو الجامل » اهـ .

٣١٢ - هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، والذي ذكره المؤلف ههنا

=

بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي^(١): يجب أن تُقدَّر « ما » أنما مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبِّلُ .

* وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ *

اللغة : « الجامل » اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبِّل » المعد للقتية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الخيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وحر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « المؤبِّل » نعت للجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكفوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - فى هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل برب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفردا ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُحَذَفُ « رُبُّ » وَيَبْقَى عَمَلُهَا ، بَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ :

٣١٣ - * فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٌ * .

= فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجْعَلُوا - عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ - قَوْلَ الشَّاعِرِ « الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ » جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ هُوَ الْجَامِلُ وَخَبَرٌ هُوَ قَوْلُهُ « فِيهِمْ » وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لَهَا .

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ ذَلِكَ أَنَا لَوْ ارْتَكَبْنَاهُ لَسَكَّانَتْ جُمْلَةُ النَّعْتِ خَالِيَةً مِمَّا يَرْبِطُهَا بِالْمَنْعُوتِ ، لَسَكَّانَا لَمَّا قَدَرْنَا الضَّمِيرَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ مَبْتَدَأً كَانَ هُوَ الْعَائِدُ عَلَى انْتَعَرَتْ فَرَبَطَ جُمْلَةُ النَّعْتِ بِمَنْعُوتِهِ .

٣١٣ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجَرِ السَّكَنْدِيِّ ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* فَأُلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ *

الْأَفْعُ : « طَرَقَتْ » يَرِيدُ زَرَّتْهَا لَيْلًا ، وَالطَّرُوقُ : الْإِتْيَانُ فِي اللَّيْلِ « مَرْضِعٌ » هِيَ الَّتِي لَهَا طِفْلٌ تَرْضَعُهُ « تَمَائِمٌ » جَمْعُ تَمِيمَةٍ ، وَهِيَ الْمَاعِذَةُ الَّتِي كَانُوا يَلْقَوْنَهَا عَلَى جِهَةِ الصَّبِيِّ ، وَكَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تَقِيهِ مِنَ الْعَيْنِ « مُحْوِلٌ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « أَحْوَلَ الصَّبِيِّ » إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ مِنْ عَمَرِهِ حَوْلٌ ، وَكَفَى بِذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ عَنِ الصَّبِيِّ ، وَكَفَى بِأُلْهَيْتِهَا عَنْ ابْنِهَا الصَّغِيرِ عَنْ شُغْفٍ مِنْ يَزُورُهَا بِهِ وَشِدَّةٍ وَلَوْعِهَا ، حَقٌّ إِنَّهَا لَتَنَسَى مِنْ لَمْ تَجْرُ عَادَةُ النِّسَاءِ بِنَسْيَانِهِ ، وَهُوَ ابْنُهَا .

الْإِعْرَابُ : « فَمِثْلُكَ » الْفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مِثْلُ : مَفْعُولٌ بِهِ لَطَرَقَتْ الْآتَى مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْحَلِّ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا رَبُّ الْمَحْذُوفَةِ وَالْمُقَدَّرَةِ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَمِثْلُ مَضَافٍ وَضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِطَةِ مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « حُبْلَى » بَدَلٌ مِنْ مِثْلِ ، مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ إِنْ رَاعَيْتَ الْحَلَّ ، وَبِجُرُورٍ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ إِنْ رَاعَيْتَ اللَّافِظَ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ « قَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « طَرَقَتْ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ « وَمَرْضِعٌ » الْوَاحُ حَرْفُ عَطْفٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، مَرْضِعٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى حُبْلَى ، وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهِ =

وبعد الواو أكثر^(١)، كقوله :

= بالجر فترجح في جbli اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً، وتجوز في مرضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتها » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، ألهى: فعل ماضٍ معطوف على طرقت، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع، وضمير الغائبة العائد على المثل مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و « تائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذي تائم، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « قُتِلْتُك » حيث جر « مثل » رب المحذوفة بعد الفاء، وذلك كثير. ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلي، واسمه مالك بن عويمر، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جهمرة أشعار العرب » :

فَجُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمٍ فِي الرُّوْطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكرة الجر بنفسها، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الحذف. فلما نابت عنها عملت عملها، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو واو العطف، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر، وإنما عامل الجر رب مقدرة، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن نقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به، وإنما قدرنا الجر برب لأننا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ اتَّخَذَتْ بَكْرَ *

والذى ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » =

٣١٤ - * وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * *

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تبحر برب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِنْكَ أَوْ خَيْرَ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

ورأينا العرب أيضاً تبحر الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تبحر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائباً عن رب وعوضاً عنها لم يجوز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَلَى بِأَنْوَاعِ الْمُمُومِ لِيَبْتَلِي * *

اللغة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من الخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحداً سدلاً ، مثل ستر وستور « ليبتي » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليرى ما عندي من الشجاعة والجراثة وعدم البلاة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » السكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالسكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً رب المحذوفة =

== «على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المحوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وهذا نظير قول ابن الأخر : * أبى الله أن أسمو بأب ولا أب * وأن المصدرية المضمرة مع الفعل مضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر في المعلقة أيضا :

وَبَيْضَةِ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ

الشاهد فيه : قوله «وبيضه خدر» حيث جر بيضة رب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

وَقَرِيبَةَ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مِثِّي ذُلُولٍ مُرَحَّلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْمَيْرِ قَفَرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذُّبُّ يَعْوِي كَانْخِلِيعِ الْمُعِيلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

الشاهد في قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَأَكْبَلُ بِهِيْمٍ قَدْ تَسَرَّ بَلْتُ هَوْلُهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصي الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — * بَلْ مَنَّهُمْ قَطَعْتُ بَعْدَ مَنَّهُمْ *

وبدونهم أقل ، كقوله :

٣١٦ — * رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، من كلام رؤبة بن العجاج .

اللمعة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي المفاضة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرع والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جيت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هباب ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مهمه » حيث جر « مهمه » برب المحذوفة بعد « بل » . وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا (أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب) :

بَلْ بَلَدِي ذِي صُمْدٍ وَأَصْبَابٍ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفِ جَوَابٍ
وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَدِي مِلْهُ الْفِجْجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
وقول سؤر الذئب (ورواه ابن منظور في ح ج ف) .

* بَلْ جَوَازِيئُهُمْ كَظَاهِرِ الْحِجَمَةِ *

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

=

ههنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ *

اللفظة : « من جلاله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله .
الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال
المحل بالحركة التى تقتضيها رب التى حذقت وبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبني على فتح
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل
رفع « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل :
مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل
مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة وقفت من الفعل وفاعله في
محل رفع صفة لرسم دار أو في محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ الموصوف ، « كدت » كاد :
فعل ماض دال على المقاربة مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وتاء المتكلم اسم كاد مبني على الضم في محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضممة
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « جلاله » جلال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد
إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة أقضى وفاعله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » رب محذوفة من غير
أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :
المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير في كلام العرب ، وفيه
خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه (ص ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير في نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .
الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذفُ غيرُ «رُبَّ» ويبقى عمله ، وهو ضربان :
(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :
كَيْفَ أَصْبَحْتَ^(١) ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك^(٢) : « بَكِّمُ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بَكِّمُ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو
الشاهد رقم (٣٣٥) وقد ذكر المؤلف فى معانى السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف
أصبحت ! فقال : تكبير ، يريد أصبحت على خير .
(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً فى ثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف
رحمه الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم بدون عوض ، نحو « الله لأفعلن » .
الثانى : فى جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد »
فى جواب من قال « بمن اهتديت » .
الثالث : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف
منفصل بلو ، كقول الشاعر :

* مَتَى عُدْتُكُمْ بِنَاءً وَلَوْ فِثَّةٍ مِثْنًا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :
مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا
الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف
المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .
السادس : أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف
المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .
السابع : أن يكون المجرور مسبوقاً بإن ، وفى الكلام السابق عليه مثل الحرف
المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .
الثامن : لام التعليل إن جرت كى المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كى أنعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره^(١) الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إنَّ
فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحَجْرَةَ عَمْرًا » أى : وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قَدَّرَ
العطف على معمولي عاملين^(٢) ، وقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رَغِبْتُ أَنْ أَتَنَسَّكَ » و « عَجِبْتُ
أَنْتَ مُسْتَعِرٌ فِي ضَلَالِكَ » .

العاشر : العطف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار
عليه ، وهو الذى لم ينتقض نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازوه
سيبويه ولم يحزه جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :
مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَيْنِ غُرَابُهَا
وقوله :

بَدَأَ لِي أُنَّى أَسْتُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا
وجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام
العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه
أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .
(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد
تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ،
الثاني : أنهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر ؛ فلو كان الجر
بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار
لما بعدها .

(٢) العامل في « الدار » هو فى ، والعامل فى « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم
إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن فى الدار زيدا والحجرة
عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا
بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على
زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا ، لعاملين
مختلفين هما فى وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يحيزه =

فَطَالِحٌ « حكاه بونس^(١) ، وتقديره : إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ .

هذا باب الإضافة^(٢)

سيبويه وأنصاره اضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلهذا أجاز أن تحمل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بنى وعمرا معطوفا على زيدا الواقع اسما لإن ، فأعرف هذا . (١) وحكاة سيبويه « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا ، وحكاة أيضا « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحٌ » بنصب الأول ورفع الثانى على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح .

(٢) الإضافة فى اللغة : مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر السكتى :
فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ
يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة فى اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسما ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين ، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا فى الأسماء ، والثانى أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يعرف فلا يكون مضافا .

والأصل أن المضاف إنى يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه فى المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها فى عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق فى التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع ، وهى أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

(٦ - أوضح لذلك ٣)

= الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إبهامها ومشابقتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، واصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله سبحانه (وأخرجوهم من حيث أخرجوكم) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات الأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحْيُونَ الطَّعَامًا
وقول الآخر :

بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَلِيلَ شُعْمًا كَانَ عَلَى سَنَابِكِهِمَا مُدَامًا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنك تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ من الاسم^(١) الذى تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ،

= مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية، وأيضاً فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إليها ، وليس في « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً بتسلم محذوفاً منعك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن تجعله ضميراً مجروراً بباء حق يصير التقدير « اذهب بذى تسلم به » منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار الموصول والجار للعائد ليس متحدًا في المادة ، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتحد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور .

(١) الذى يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجباً ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم المنوع من الصرف كدراهم ودنانير ومصابيح ، تقول : دراهم زيد ، ودنانير بكر ، ومصابيح الطريق . وثانيها النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما الثنى نحو « عصوان ، ورحيان ، ودرهمان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المعرفة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بالصح أن تبقى ال في المضاف نحو « المستوطننا عدن » و« الساكننا مصر » ونحو « الضاربو زيد ، والآخذو ماله » ونحو « الضارب الرجل » فأما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بأل فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت « ساكن مصر وآخذ مالى » ولم يجز أن تقول « الساكن مصر ، والآخذ مالى » . =

كقوله في ثوبٍ ودَرَاهِمَ . « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « دَرَاهِمُهُ » ومن ثُونٍ تَلِي علامة الإعراب ، وهي نون التثنية وشبهها ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي كَلْبٍ)^(١) ، و « هَذَانِ أُنثَى زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه ، نحو (وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ)^(٢) و « عِشْرُو عَمْرٍو » ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و (شَيَاطِينُ الْإِنْسِ)^(٣) .

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف ، وفاقاً لسيبويه ، لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج^(٤) .

= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً ، وذلك تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى (وإقام الصلاة) وقال الشاعر :

إِنِّ الْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
بحذف التاء من (إقامة) في الآية السكرية ، وحذف التاء من « عدة » في البيت .

(١) من الآية ١ من سورة السد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجعه التأخرون كما ترى في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا

لأنجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقاً يتعلق به .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « فِي » بقلّة^(١).

(١) اعلم أولاً أن كون الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعاً لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي للاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجيء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكرّا إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص في نحو « لجام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطاً عاماً ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبلى هذا النوع في الكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطاً مؤلفاً من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحاً للاخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعدود نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شهر أرض » .

وبلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطاً ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، إما مكاناً نحو قوله تعالى (يا صاحبي السجن) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتيل المعركة » وإما زماناً ، نحو قوله =

وَصَاطِبُ التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظرفاً للأول ، نحو (مَكْرُ اللَّيْلِ)^(١) و (يَا صَاحِبِي السَّجْنِ)^(٢) .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمَ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن انتفى الشرطان معا ، نحو « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلَامُهُ » و « حَصِيرُ الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلُهُ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمُ الْخَمِيسِ » أو الثاني فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « مُلَامُ زَيْدٍ » وتخصّصه به إن كان نكرة ، كـ « مُلَامُ امْرَأَةٍ » ، وهذا النوع هو الغالب .

== تعالى (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كلمته (بل مكر الليل) وقولك « هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذى أحب أن أنهك إليه هو أن الإضافة - عند القائلين بأنها على معنى حرف - قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلاً قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولتكون المضاف إليه في كل منهما ظرفاً للمضاف يصح أيضاً أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصّص المضاف دون تدرّفه^(١) ، وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَغَّلًا في الإبهام كعَيزٍ ومِثْلٍ إذا أُريدَ بهما مُطلق المائلة والمغايرة^(٢) ، لا كَمَا لَهُمَا ؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّةٌ ؛ لأنها أفادت أمراً معنويًا ، ومَحْضَةً ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف^(٣) صفة

(١) المراد بالتخصّص تقليل الشيوخ ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل العلام غلام الرجل وعلام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعيين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعيين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبى حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصّص ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » ١ هـ .

(٢) مما هو متوغل في الإبهام فلا تفيد الإضافة تعريفاً ولا تخصّيصاً : شبهك ، وتربك ، وضربك ، وخذنك ، وتحرك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصّيصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشبهاً للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معموله .

فخرج باشتراط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا =

= وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة ، خلافاً للرياشي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من المتأخرين الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيديويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيديويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً ، وهي على التفصيل أكثر؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمر نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منحار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و« عظيم الأمل » و« حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و« مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تُشَبِّه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، وهذه الصفة ثلاثة أنواعٍ : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبٌ زَيْدٌ » و « رَاجِعٌ » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » و « مُرَوِّعُ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « عَظِيمَ الْأَمَلِ » و « قَلِيلَ الْحَيَلِ » .

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ النكرة به في نحو (هَذِيكَ الْكَعْبَةُ)^(١) ، وَوُقُوعُهُ حالا في نحو (ثَانِي عِطْفِهِ)^(٢) ، وقوله :

٣١٧ - * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُوَادِ مُبْطِئاً *

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكأمة في آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ كَيْلُ الْهُوَجَلِ *

اللغة : « أتت » الضمير المؤنث المستتر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جرى الجنان ، وقوله « مبطنا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدا » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقيل الكسلان ، أو الأحمق .

المعنى : يقول : إن هذا الفقى - الذى هو تأبط شرا - قد ولدته أمه ذكى القلب حديده ضامر البطن خميصه ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فَأَتَتْ » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخول « رُبَّ » عليه في قوله :

٣١٨ - * يَا رُبَّ غَاطِنًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * .

== المسند إليه لا محل له من الإعراب « به » جار ومجرور متعلق بأى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « شهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ليل » فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و « الموجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الموجل » في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله .

٣١٨ - هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَأَقِي مُبَايَعَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا *

اللغة ؟ « غاطنا » العابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهى أن يتعنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتعنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعمى : هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لبعد وحرم « مباعدة » أراد بعدا عنكم « حرمانا » — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك « حرمت فلانا كذا أحرمه » — من باب ضرب — إذا منعته .

المعنى : يقول لأحبابه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لكم وولوعى بكم =

= ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفء غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئاً من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حبائهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على نتح مقدراً على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباحدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب .

الشاهد فيه ؛ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، برب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستغنى من إضافته إلى الضمير تعريفاً ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضَارِبُ زَيْدٍ » : ضاربٌ زيداً ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفَعَ الْقُبْحِ .

أما التخفيفُ فبحذفِ التنوينِ الظاهر ، كما في « ضَارِبِ زَيْدٍ » ، و « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنِ وَجْهِهِ » ، أو الْمُقَدَّرُ كما في « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجَّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نونِ التثنية ، كما في « ضَارِبَاتِ زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما في « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وأما رَفَعَ الْقُبْحِ ففي نحو « مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ » ؛ فإن في رفع « الْوَجْهِ » قُبْحٌ خُلُوُ الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وفي نصبه قُبْحٌ لإجراء وصف القاصر مجزئاً وصف المتعدّي ، وفي الجر تخلصُ منهما ، ومن ثمَّ امتنع « الْحَسَنِ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ الرفع ، ونحو « الْحَسَنِ وَجْهِ » لانتفاء قُبْحِ النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز وتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير مُحْضَةٍ ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

فصل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف في خمس مسائل :

أحداها : أن يكون المضاف إليه بـأل ، كـ « الْجَنْدِ الشَّعْرِ » وقوله :
 ٣١٩ — * شِفَاءً ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ *

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

٣٢٠ — * لَقَدْ ظَفِيرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى *

= برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَبَانَا بِهِمْ قَتَلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة : « أبانا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالنار . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش .

المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم ناراة ، وفلما منهم قتيلة عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الدين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عجز أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ النار إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبانا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلَى » مفعول به لأباء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل لسكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفا .

٣٢٠ -- لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَأْسِرٍ وَالْقَتْلِ *

== اللغة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أافية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، لحذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمْ مِلَانٌ لَمْ يَتَقَنَّ سَيْرًا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيَّيْنِ تَقْضِي آلَهُوْ فِي غَيْرِ مَا تَمَّ وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ لِّلْعَاطِسِ

أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أَنَسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ

أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن حنبل :

إِنِّي أَمْرُوٌّ حَنْظَلِي حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتَيْكَ وَلَا أَخَوَالِي الْعَوَقُ

أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصابع العدواني :

أَجْعَلُ مَا لِي دُونَ الدُّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأُمُورٍ فَأَنْصَدَعَا

أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب المتنبي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٌ فِي زِيٍّ نَاسٍ فَوْقَ طَائِرِ أَمَّا شُخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر

الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على

أنه شائع غير منسكّر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له

من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر »

فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أافية » مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على =

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

٣٢١ - * أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ * *

= الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفنية العدى » حيث أضاف الاسم المقترن بأل، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .

٣٢١ - وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* مِئِي ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا * *

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده - من باب علم يعلم - إذا أحببته « المستحقة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومناح « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصة ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت - دون سائر الناس - التي تستوجبين خالدي ومحبي وبيت سودتي . بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبي بك ، وإني لأمنحك هذه العبة الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ؛ فلا طمع لي في شيء مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب ؛ « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنَّى ، كقوله :

— ٣٢٢ — * إِنَّ يَفْتَنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ *
 —————

== مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « مني » جار ومجرور يتعلق بقوله المستحقة « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستحقة ؛ لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٣٢٣ — وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمَماً عَنْهُمَا بِعَنِي *

اللغة : « يغنيا عنى » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « المستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والدال جميعاً - بلد باليمن ، وذكر في محيط الفيروز ابادي أنها جزيرة باليمن « بغني » الغني : المستغني ، وهو الوصف من غني يغني - بوزن رضى رضى .

المعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عنى ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فإنني دائماً الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط . =

الخامسة : أن يكون جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعَرَّبَ بحرفين وَيَسْلَمُ فيه بقاء الواحد وَيُخْتَمُّ بنون زائدة تحذف للإضافة ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — * لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْنَى مَسَامِعِهِمْ *

= الإعراب : «إن» حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يغنيا» فعل مضارع فعل الشرط محزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا «المستوطنا» بدل من ألف الاثنين - تخريجاً على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و «عدن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فإننى» الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بياء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون في محل نصب «لست» ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسم مبنى على الضم في محل رفع «يوما» ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة «عنهما» جار ومجرور متعلق بغنى أيضاً «بغنى» الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «المستوطنا عدن» حيث أضاف الاسم للمقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالاً على مثنى : وفي قوله «يغنيا المستوطنا عدن» شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوَى رَحِمٍ *
(٧ - أوضح المسالك ٣)

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو) « بالمصغى » المصغى : جمع مصغ ، وهو اسم الفاعل من « أصغى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » للمسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصغون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحيم ، ومحل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضممة الظاهرة « بالمصغى » الباء حرف جر زائد مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، المصغى : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصغى السابق « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبني على السكون في محل رفع « ذوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمها وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الخلة عمن يصغى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصغى مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وجَوَّزَ الفَرَّاءُ إِضَافَةَ الوَصْفِ المحلِّي بِأَلٍ إِلَى المعارف كلها^(١)، كـ «الضَّارِبِ زَيْدٍ» و «الضَّارِبِ هَذَا» بخلاف «الضَّارِبِ رَجُلٍ» وقال المبرد والرماني في «الضَّارِبِكَ» و «ضَارِبِكَ»^(٢): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفُضٌ، وقال الأخفش:

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو «الضارب زيد» أم كان اسم إشارة نحو «الضارب هذا» أم كان اسما موصولا نحو «الضارب الذي كان عندنا أمس» أم كان ضميرا نحو «الضاربك» أم كان مضافا إلى معرفة نحو «الضارب غلامك» وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لا فرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها.

والجمهور يقتصرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرى أن بمقتضى هذا الأصل ألا نحيز إضافة الاسم المحلى بأل لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلى بأل، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة الفائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لا ينقاس» فافهم ذلك

ومما هو جدير بالذكر ههنا أن نحو «الضاربك» قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى.

(٢) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلي:

اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد محلى بأل نحو «الضاربك» وإما مفرد مجرد من أل نحو «ضاربك» وإما مثنى نحو «الضاربك» وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو «الضاربوك» والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور.

ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول:

= القول الأول - وهو قول المبرد والمازني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضا بالإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجموعا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهم في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثاني الخفض بالإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيبويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » جئت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بالإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بالإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يجز في الاسم الظاهر الجر بالإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف الخلى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » جئت بالوصف مثنى أو مجموعا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بالإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيد » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يميز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالأظهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضاربوك » الوجهان .

مسألة^(١) : قد يكتسب المضافُ المذكَرُ من المضاف إليه المؤنثُ تأنيثُهُ ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون المثني أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضي أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة ال ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه ، فلكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجئ يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) مجمل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب طي » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع التبجح كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو * إنارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقي عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفا - نحو قوله تعالى : (تؤتى أكلامها كل حين بإذن ربها) وكقول الراجز :

= * أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان * =

وبالعكس ، وشرطُ ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

= ثانيا : المصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره : (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَتَعْلَمُ كَيْلَى أَى دَيْنٍ تَدَايَنْتَ وَأَى غَرِيمٍ لِلتَّقَاضَى غَرِيمُهَا
وكقول مجنون بنى عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّدِيقَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنَّ لَا تَلَاقِيَا
ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أى يوم مفرك ؟ » و « غلام أيهم أكرم ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخرجات التى مر ذكرها :

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ *

بفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصيبكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .
الموضع الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خزي يومئذ) بفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصلياً كالماضى فى محو قول النابغة .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْنَحْ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالمضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لَا جُنْدِيْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَالُمَا عَلَى حِينَ يَسْتَصْنِينَ كُلَّ حَلِيمٍ

وسأأتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فن الأول^(١) قولهم : « قَطِمْتُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءةُ بَعْضِهِمْ :
(تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٢) ، وقوله :

٣٢٤ — * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثله قولهم « قطعت
بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف
هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أنف هند » وقول الشاعر ، وينسب المعجون :

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَاءِ مِنَ الدَّمِ

ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه
في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تجد كل
نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرَاهِمِ

والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة

المصدر . كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذى الرمة :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْقَمَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ الْفَوَاسِمِ

(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلي ، وهذا الذي ذكره المؤلف بيت

من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتحسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب

الكبر والشيخوخة ، وهي قوله :

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنْفَعًا أَرْوَحُ مِثْلَ النَّقْضِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طَوِيلِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي =

== اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قـدميه
لا يستطيعان حمل سائر جسده « منفهأ » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون
القاف - الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء
غير متماسك « أسرع فى نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل
والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم فى البناء وضد الإبرام فى الحبل والعهد ،
وكنى بإسراع الليالى فى ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتى عليه السن المعتاد فيه ذلك ،
ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرع »
ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَبْرَزَ عَنْهُ قُنُزُوعًا عَنْ قُنُزُوعٍ جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أُسْرِعِي

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلْتَ بِكِ الْأَيَّامُ ضَامَتِكَ ، وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهذلى :

عَجِئْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا يَبْدُنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى »
مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرع »
أُسرع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث
المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره عى يعود إلى طول الليالى ، واستعرف
وجهه فى بيان الاستشهاد ، وجملة أسرع مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ
« فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نقضى » نقض :
مجرور بـفى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة لياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع . ونقض مضاف وياء المتكلم
مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرع » حيث أعاد الضمير مؤنثاً فى قوله :
« أسرع » على مذكر وهو قوله : « طول » والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً =

ومن الثانى قوله :

٣٢٥ — * إِنْ أَرَاكَ الْعَقْلُ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ هَوَى * *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالأشياء الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفْتَنَا كَفَى الْإِيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحرر ، وأنشده فى اللسان (ز ب ر) :

وَلَكَيْتَ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيِّنَاءَ لَيْسَ لَهَا زَبْرٌ

وقول الفرزدق همام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

٣٢٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه مصنوع ، وأنه لبعض المولدين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَعَقْلُ عَاصِيِ الْمَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا *

اللغة : « إنارة » هو فى الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التى بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول — إذا ذهب نورها وزال ضوؤها باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع — بفتح الطاء وسكون الواو — أى الطاعة والانقياد ، والهوى — بفتح أوله مقصوراً — شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه الموبقة .

المعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة =

ويحتمله (إِنْ رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)^(١) ، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من النقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنويرا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكرا من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكتمسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت فى ذلك قول الآخر :

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يُوَوِّلُ لَهُ الْأَمْرُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤية » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو توله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) ن آية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء فى تخريج هذه الآية الكريمة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة قولاً فى رسالة صنفها فى هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطى فى كتاب الأمشابه والنزائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، وننسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وما لا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هِنْدِيٌّ « ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٌ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمٌ مُرَادِفِهِ^(١)، كـ « لَمَيْثُ أَسَدٍ » ولا موصوفٌ إلى

= المجازي ، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثاني : أن تذكر قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .
والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره الفراء .

التخريج الرابع : ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .
(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاء تعرفه بنفسه ، وفي دعوى تخصيصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا محصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيص ، ومعنى كونه يتعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو محصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا محصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في الساقص السمع بضميرين من قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٌ »
فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّلُ .

فمن الأول قولهم : « جاءني سَعِيدٌ كُرْزٍ »^(١) ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول
المُسَمَّى والثاني الاسم ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم^(٢) .

== وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة - ومتى ورد عن العرب
في الكلام المنثور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا - مع هذا السماع - طريقاً من القياس
حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ إِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في
العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على
باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب الكوفيين
فخوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة
أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل
من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،
وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله
بمعنى خرج الراعي الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز
الجعل - دحرجته .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على
التأويل بأن المراد بالأول المسمى والثاني الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »
و « ذهب ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتنا صاحب اسم هو صباح ،
ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما
يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ ==

ومن الثانى^(١) قولهم : « حَبَّةُ الْحَمَاءِ » ، و « صَلَاةُ الْأُولَى » ، و « مَسْجِدُ الْجَامِعِ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَاءِ ، و صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، ومسجد المسكن الجامع .

كما لو قلت : « جاءنى سعيد كرز » أو قلت : « يا سعيد كرز » فإن الحىء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كان تقول : « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يوم ذلك ، هم الذين قالوا : إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال : « ويرده النظر وقولهم هذا يحى عينان » (انظر الجزء الأول ص ١٣٢) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل : حبة حمقاء ، و صلاة أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لسكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول : حبة البقلة الحماء . بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى : صلاة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث : مسجد المسكن الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث^(١) قولهم : « جَرَدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحَقُ عِمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ لا جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ لا سَحَقٌ من جنس العمامة .

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَامٍ » و « ثَوْبٍ » .
ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أى من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام^(٢) .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خائنة الأعين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخائنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحَيُّوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَأَذْعِينَا

فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف يدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالمضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التى لبيان الجنس ، فتقدير المثاليين اللذين ذكرهما المؤلف : شئٌ جرد من جنس القطيفة ، وشئٌ سحَق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذى أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذى تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بنيت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هى إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بعض » و « أي » ، قال الله تعالى : (وَكُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ)^(١) و (فَصَلِّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢) و (أَيُّهَا مَا تَدْعُوا)^(٣) ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضاف للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبمضاً تجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجوار قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة ؟ وقد ذهب سييويه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة النوية ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كَلَّا » و « كَلَّمَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُصَارَى » و « سَوَى » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولَى » و « أُولَاتِ » و « ذِي » و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ)^(١) (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ)^(٢) (وَذَا الثَّنُونِ)^(٣) و (ذَاتَ بَهْجَةٍ)^(٤) ، وما يختص بالمضمر ، وهو نوعان : ما يُضَافُ لكل مضمر ، وهو « وَحَدَّ » نحو : (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ)^(٥) ، وقوله :

— ٣٢٦ — * وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ * *

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ * *

اللغة : « لَمْ يَكْ شَيْءٌ » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في بحث لما من المعنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، وتقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال * لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي مَعَكَ * وعنه أيضاً : وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لَمْ يَكْ شَيْءٌ قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ قَبْلَكَ ، واعترض بأن هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذ مطلقاً عنها : أى لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالمعنى لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي مَعَكَ قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ ثُمَّ وَجَدَ الْعَالَمَ ، انتهى ، ويدل لسكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحده ، فتدبر .

قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفى بلما أن يكون مستمرا إلى حال التسكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتفاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول الممزق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُؤَلَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَلَا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منى لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التسكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التسكلم كما في قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منى عن زكريا عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتفاء عنه إلى وقت التسكلم ، وقد يكون نفى مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئا مذكورا) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في الكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل المنفى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التسكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل في المعنى وقال في شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد فى كان التى معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء فى الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قيدا فى الفعل المنفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقا عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيسكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التسكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى : لم يكن معك شيء أصلا فى الزمان الماضي ثم صار معك فى الوجود شيء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ — وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ

وَحْدِي

== الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبني على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوف ، والتقدير : كنت موحودا ، وجملة كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحدكا » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تسكون كان الأولى فعلا تاما وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحدكا » حالا من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفى وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكرة المأني بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قبلكا » قبل : ظرف متعلق بيك ؛ فإن جعلت بك فعلا ناقصا فشيء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدكا » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .
٣٢٧ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبيع الفزاري ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من النسيح ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَصْبَحْتُ لَا أَجِلُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا =

== يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف الكبير ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مرت » مر : فعل ماض فعمل الشرط مبنى على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وتاء التثنية فاعله مبنى على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها المناسبة ، ووحد مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والمطر » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدي » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المتكلم .
فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على المغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع .
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو =

وما يختص بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُشْتَقَّة لفظاً ، ومعناها التَّكْرَار ، وهي « كَبَيْتَكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَعَدَيْتَكَ » بمعنى إسعاداً لك بعد إسعادٍ ، ولا تستعمل إلا بعد كَبَيْتِكَ ، و « حَفَانَيْتَكَ » بمعنى تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَّالَيْتَكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ، و « هَذَاذَيْتَكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إشرعاً بعد إشرعٍ ، قال :

== مصدر اختلفوا أله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، فمنهم من حكي « وحده يحده وحدا » مثل وصفه يصفه وصفاً ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ، ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخؤول والأبوة والبنوة ، وعبارة سيويه التي أثارها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوحد - عنده - نائب مناب إيماد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى في حال انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف يكون انتصابه على الظرفية ، وأشباه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة ثم اعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجعلت « وحده » حالا ، فهل هو حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه منفرداً ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطراد في كل الأمثلة التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى الذي ذكره الخليل .

٣٢٨ — * ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخُضَا *

وَعَامِلُهُ وَعَامِلُ كَتَبَيْكَ مِنْ مَعْنَاهَا ، وَالْبَوَاقُ مِنْ لَفْظِهَا .
وَتَجْوِيزُ سَيَبُويهِ فِي « هَذَاذِيكَ » فِي الْبَيْتِ ، وَفِي « دَوَالِيكَ » مِنْ قَوْلِهِ :

٣٢٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ أَرْجُوزَةٍ لِلْعَجَّاجِ يَمْدَحُ فِيهَا الْحِجَّاجَ بْنَ يَوْسُفَ الثَّقَفِيَّ ،
وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بَيْتَ مِنَ الرِّجْزِ الْمَشْهُورِ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

* يُنْمِضِي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضَا *

اللُّغَةُ : « ضَرَبَا هَذَاذِيكَ » أَيْ : ضَرَبَا يَهْذُ هَذَا وَيَهْذُ هَذَا ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ :
يَهْذُ هَذَا بَعْدَ هَذَا — أَوْ مَعْنَاهُ ضَرَبَا سَرِيعًا فِيهِ إِسْرَاعٌ بَعْدَ إِسْرَاعٍ ، وَقَوْلُهُ « وَطَعْنَا
وَخُضَا » أَيْ : طَعْنَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْفِذْ . وَقِيلَ : هُوَ بَعْكَسُ ذَلِكَ ، أَيْ
الطَّعْنُ الَّذِي لَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْأَضْدَادِ ، أَيْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَسْتَعْمَلُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَعْنَيْنِ مُتَضَادَيْنِ ، وَقِيلَ : مَعْنَى وَخُضَ التَّحْرِيفُ « عَاصَى الْعُرُوقِ »
الْعُرْقُ الَّذِي يَسِيلُ وَلَا يَرْقَأُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى عَوَاصٍ « النَّحْضَا » بَفَتْحِ النُّونِ وَمُسْكُونِ
الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَآخِرُهُ ضَادٌ مُعْجَمَةٌ — هُوَ اللَّحْمُ الْمُسَكَّنُزُ كَلَحْمِ الْفَخْذِ ، كَأَنَّ الطَّعْنَ يَمِزُقُ
أَجْسَامَهُمْ فَيَنْقَلِقُ قِطْعًا مِنْ لَحْمِهِمْ إِلَى عُرُوقِهِمْ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ بِلَا انْقِطَاعٍ .

الْإِعْرَابُ : « ضَرَبَا » يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانُ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ
مَحْذُوفٍ : أَيْ نَجَزِيهِمْ ضَرَبَا . بِدَلِيلِ أَنْ قَبْلَهُ * تَجَزِيهِمْ بِالطَّعْنِ فَرَضًا فَرَضًا * وَالثَّانِي :
أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : اضْرَبْ ضَرَبَا « هَذَاذِيكَ »
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَقْدَرُ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : اقْطَعْ قِطْعًا أَوْ أُسْرِعْ
إِسْرَاعًا ، مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ مَثْنَى ، وَهُوَ مَضَافٌ وَكَافُ الْمَخَاطَبِ مَضَافٌ
إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ « وَطَعْنَا » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَعْمَلِ
لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَطَعْنَا : مَعْطُوفٌ عَلَى ضَرَبَا مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « وَخُضَا »
نَعْتُ لَطْعَنِ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « هَذَاذِيكَ » حَيْثُ أَضَافَ هَذَا اللفظَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ،
وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَنْ مَعْنَاهُ : أَيْ أُسْرِعْ هَذَاذِيكَ ، وَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا ،
خِلَافًا لِسَيَبُويهِ ، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ؛ لِمَا سَنَذَكُرُهُ قَرِيبًا .

— ٣٢٩ — * دَوَّالِيكَ حَتَّى كَلُّنَا غَيْرُ لَآبِسِ *

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم عبد بنى الحسحاس ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ *
وأنشده سيديويه (١ / ١٧٥) ولكنه روى عجزه هكذا :
* دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَآبِسُ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بُيُوتِنَا ظِلَاءَ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءِ مُنَيَّرٍ عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا
يَسْكُنُ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثانى من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير فى بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المصغر ، صبير بن يربوع « المكانس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكنس فيه الظبي : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة « ممكورة » ممثلة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تتزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه وشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشئ ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشئ بينك وبين عيرك قال الأعلم : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة ، اه . وقال الجوهري تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اه .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالية بتقدير نفعله مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَآذِينَ — أَيْ مُسْرِعِينَ — ضَعِيفٌ^(١)

« شق » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضممة الظاهرة « شق » فعل ماض مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « دواليك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مثني ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دواليك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سذكه . (١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دواليك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فعنى « دواليك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشتق ، وتقدير « دواليك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقاً .

وتجوزُ الأعلم^(١) في هَذَا ذِيكَ في البيت الوَصْفِيَّةَ مردودٌ لذلك .

= قوله تعالى : (فارجع البصر كرتين) وإذ قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالية لزمننا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأعلم الشتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نسكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النسكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النسكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أو ما إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة - وإن كان ذلك شاذاً - نحو « ليه » وللأسم الظاهر نحو « لبي يدى مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أننا علمنا أن هذه الألفاظ مشناة لفظاً ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دوايك » و « حنانيك » فحذفوا النون التي هي بدل في المثني عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثني عند الإضافة نحو قوله تعالى : (تبت يدا أبي لهب) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به المثني في نحو « ذانك » و « تانك » فعلنا أن اسم الإشارة ليس مضافاً إلى الكاف الملحقه به ، ولزم أن تكون الكاف حرفاً ، كما علمنا من حذف النون من « دوايك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسماً .

والوجه الثالث : أننا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف لجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردوداً أيضاً ؛ لقولهم « حَنَّانِيَه » و « آتِي زَيْدٍ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحدفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلَحَقُ الأسماء التي لا تُشَبِّه الحرف .
وشدّت إضافة آتِي إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

= ومثل الضمائر في نحو « إياك » ولم نجد لهم الحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف ، ولا شك أن « دواليك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيبويه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها) .
فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دواليك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هي أولا في محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر فهي في محل رفع ، وإن اعتبرت مفعول المصدر فهي في محل نصب .

فإن قلت : وهل أعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا نرى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « لبيك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعادا متكررا ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول لخطابه : تحنن على وارفق بي ، فالكاف لفاعل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَّانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

* ٣٣٠ - أَقْلْتُ لَبَيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ - هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبته إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءَ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونِ
اللغة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مشناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .
المعنى : يقول لمن يخاطبه : إني لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقيل مهما عظمت عن تلبية ندائك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » دعا : فعل ماض مبني ففتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وحجلة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبني على ففتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « لبني » لي . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أجبتك إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

٣٣١ - * فَلَمَّيْ فَلَمَّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ *

= من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقول « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به يدعو مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبي » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ - وهذا الشاهد من أبيات سيديوه التي لم يعرفوا لها قائلا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشعوني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا *

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثة « نابني » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله لبيك « لبي يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطاه ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلباني ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه رَدُّ على يُونسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفرد^(١)، وأصله لَبَّأً ، فَقُلِبَتْ أَلْفُهُ ياء
لأجل الضمير ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابن النّازم إن خلاف يونس
في كَتَبْتُكَ وَأَخَوَاتِهِ وَهَمَّ^(٢) .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

= «نابى» ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون
للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب «مسورا» مفعول به لدعوت «فلي» الفاء عاطفة ،
ولبى : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور «فلي» الفاء
عاطفة ، لبى : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و «يدى» مضاف
إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة
لأنه مثنى ، وهو مضاف و «مسور» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله «فلي يدى» حيث أضاف «لبى» إلى الاسم الظاهر ، وهو
قوله «يدى» ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن «لبى» اسم مفرد على وزن فعلى - بفتح فسكون
- وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف «لدى» وألف «على»
الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول «لديك» و «عليك» ووجه الرد من
هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لسكانت تبقى ألفا
حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف «لدى» وألف «على»
تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى
(وَأَلْقَا سِدْهَا لَدَى الْبَابِ) وكما في قوله سبحانه (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ) فلما وجدنا
ياء «لبيك» على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست
كألف لدى وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى «كتابتك» و «كتابتى زيد»
فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كهذا .

(٢) يعنى أن ابن النازم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛
لأن خلافه في لبك وحده .

« إِذْ »^(١) ، و « حَيْثُ » ، فأما إِذْ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(٢) (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٣) ، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به ؛ فَيُجاء بالتعويض عوضاً منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٤) ، وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » وربما أُضيفت إلى المفرد ، كقوله :

— ٣٣٢ — * بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ *

ولا يُقاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إِذْ فإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إِذْ إليها أن يكون خبر المبتدأ فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) أو معنى كقوله سبحانه (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ) وقد اجتمع في قوله تعالى (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هَا فِي الْعَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ) إضافة إِذْ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماضٍ ، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ السُّكْلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعنهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث السكلى » أراد في أجوافهم ، فهو كتابة عن موصوف ، كما في قول الآخر * بحيث يكون الخوف والوجد والحقد * أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف « بيض » جمع أبيض ، وأراد السيف « المواضي » جمع ماضٍ ، وهو النافذ في ضربته =

« حيث لى العمام » العمام : جمع عمامة ، وهى ما يعصب على الرأس ، وليها :
لها طاقة بعد طاقة ، والمراد بـ « حيث لى العمام الرأس » ، وهو نظير ما سبق فى
« حيث الكلى » .

الإعراب : « ونظنهم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
نظن : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون
فى محل نصب « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بنظن ، وحيث
مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد فى البيت « بعد »
ظرف متعلق بنظن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى
على السكون فى محل جر « بيض » جاز ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف
و « المواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل
« حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم فى محل نصب ، وحيث مضاف و « لى »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العمام » مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العمام » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ،
وفى صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث »
إلى « الكلى » فإن زعمت أن قوله « الكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف
تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإنى أقول
لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت فى المعجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ،
واتزم أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال فى
الصدر أقرب ؛ إذ لا يلزم عليه تغيير فى ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونظنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لايجزى ما ذكرناه فى صدر البيت ..

ومنها ما يختص بالجل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها^(١) ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأخفش والكوفيين^(٢) ، نحو (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ)^(٣) ، وأما نحو (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(٤) ، فمثل (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٥) ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — * إِذَا بَاهٍ لِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ *

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو على الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني . وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعناه من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبارة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ الحجة سيدي به إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .

(٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) وقوله (إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ) وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل للتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا أُنْعِمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه (إِذَا يَتْلَى عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لَعْنَتُهُنَّ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مائلها ، وسنذكر بعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

— ٣٣٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

== وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمَذْرُوعُ *

اللمعة : « باهلي » أراد رجلاً منسوباً إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَذِّبِ : يَا بَاهِلِي عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا النَّسَبِ
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهَ عِزُّهُ لَهُ فَيَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى ليقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « باهلي » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف في هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف في هذا البيت كان واسمها كما في البيت الآتي لكان قوله « باهلي » مبتدأ أول مرفوعاً بالضممة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أي الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتي : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن ==

فعلى إضمار « كان » كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

٣٣٤ - * ... قَهَلًا نَفْسُ كَيْلَى شَفِيْعُمَهَا *

= يقدر المحذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سذكركه هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حنظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فباهلى : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحنظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلاً لفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فاعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبته إلى قائله ؛ فقليل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالجنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينه ، وقيل : هو للصبغة بن عبد الله الفشيري ، وقد نسبته ابن جني إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولي ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه مع بيت تال له هكذا :

وَنَبَّذْتُ كَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، قَهَلًا نَفْسُ كَيْلَى شَفِيْعُمَهَا
أَأَكْرَمُ مِنْ كَيْلَى عَلَى فَتَبَتْنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا =
(٩ - أوضح المسالك ٣)

== اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى : (وإني مرسله إليهم بهدية) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ ، مَا فُتِّتُ عَنْهُمْ

بِقَوْلٍ ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاه » المذلة والسكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم نائب فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلى » مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هلا : حرف تضيض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و ضمير العائدية العائد إلى ليلى مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أى الحل والشأن - نفس ليلى شفيعها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سذكروه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذْ » أو « إذا » — في كونه اسم زمانٍ مُبهمٍ لما مضى أو لما يأتي^(١) — فإنه بمنزلة « إذْ » أو « إذا » في كونه اسم زمانٍ مُبهمٍ ؛ فلذلك تقول :

= وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلي » فاعلا بفعل محذوف أى : فهلا شغعت نفس ليلي ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفيعها » خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلي » فإن قوله « نفس ليلي » مبتدأ ، وقوله « شفيعها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هي (أى : القصة) نفس ليلي شفيعها » وإنما لم نجعل « نفس ليلي » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفيعها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلي » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذي من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثاني : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم يجوز في هذا البيت إلا وجهاً واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسر في هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التي لا يلبيها إلا الفعل .

فإن قلت : فإني أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيد معناه ، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً للغرض المأني به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسم زمانٍ مُبهمٍ لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهمة الماضي ، وقوله « أو لما يأتي » يرجع إلى وجه الشبه بإذ ، =

« جِئْتُكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحِجَّاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتَيْكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٌ » لأنه بمنزلة إذًا ، هذا قولُ سيبويه ، ووافقَه الناظم في مُشَبِّهِه إذ دون مُشَبِّهِه إذًا ؛ مُخْتَجِّجًا بقوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)^(١) ، وقوله : * وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ^(٢) *

= فإن « إذًا » اسم للزمان المهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتَيْكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .

(١) من الآية ١٣ من سورة الناريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه (يوم هم بارزون) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذًا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكريميتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي » يريد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المهم ، لأننا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبّر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق « إذًا » في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي ، وتقدم ذكره في باب كان وأخوانها ، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

* بِمَنْزِلِ فَتِيلَا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ *

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقيقِ وقوعه، منزلةً ما قد وقع ومضى .

فصل : ويجوز في الزمان الحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء سحلاً عليهما^(١) ، فإن كان ما وليه فعلاً مبنيًا ، فالبناء أرجحُ للناسب ، كقوله :

— ٣٣٥ — * حَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

= لا مهمة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيبويه لا يميز ذلك ، فيكون ظاهر البيت رداً عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فعصر « يوم » مشبهاً لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبهما الحرف في الافتقار للتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظراً إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حملاً على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار المعارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار المعارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لإذ وإذاً والموصولات ، ولما كان هذا الافتقار عارضاً وليس أصلياً كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنيًا قوى الشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح .

— ٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديباني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

* فَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللغة : « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : (على حين غفلة)
« عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لمته على فعله وأنت
ساخط على ما كان منه ، والمشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،
والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والليل إلى الهوى « ألما » الهمزة في هذه الكلمة
للانسكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع
الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة
على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده
« أصبح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال
غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع زع » مثل وضع
يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويؤوى « ألما تصح والشيب وازع » بناء المضارعة
الدالة على الخطاب ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين »
ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والجرور متعلق بكفكتفت المذكور
في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسبلت ، أو برددنها « عاتبت » فعل ماض مبني على
فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة في محل جر
بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا »
جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ،
قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم
فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به
الإنسكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « أصبح » فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف
الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب »
الواو والحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، انشيب : مبتدأ مرفوع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

* عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِيْنُ كُلَّ حَلِيمٍ * ٣٣٦ -

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا في « أصبح » .
 الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبنى على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريبا .
 ٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَا جَتَذِبْنَ مِنْهُنَّ قُلُوبِي تَحَلُّمَا *

اللغة : « لأجتذبن » هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده نحو نفسه « تحلما » النحلم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذي يتكلفه النزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصين » فسرّه العيف والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قوْلهم : استصيّبت فلاناً ، إذا عددته في الصبيان ، وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يعلن به إلى الصبوة واللهم ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبتّه ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهم « حلیم » الحلیم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ، تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لهن فيه من المسكنة ما يعلن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجتذب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للتوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير العائيات مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب « قلبي » قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُعَرَّباً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين^(١)
 وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)^(٢)
 بالفتح ، وقوله :

* كُلِّي حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ * — ٣٣٧

= بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجندب «يستصبين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصبي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبني بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصبين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة .
 والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملته فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبني بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملته فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبني بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بني بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :
 وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ، ومن بني فلن يفندا
 ومعنى «لن يفندا» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .
 ٣٣٧ — ولم أعثر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :
 =

فصل : مما يلزم الإضافة * كَلَاً « و » كَلْتَاً « ولا يُضَافَانِ إِلَّا لِمَا اسْتَكَمَلَ
ثلاثة شروط :

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

اللغة : « التواصل » المواصله وترك القطيعة والهجر « غير دان » ليس قريباً .
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون
في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محل لها
من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير :
تذكر ما تذكره « من سليمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .
والمعنى : تذكر الذى تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر
مبنى على السكون لا محل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلی وعلامة جره
الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهى محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في
محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع
بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع
من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح
« حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلی ، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية ؛
فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ،
وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزارى :

أَلَمْ تَعْلَمِى - يَا عَمْرُوكَ اللَّهُ - أَنْ نَبْنِى

كَرِيمٌ ، عَلَى حِينِ السِّكْرَامِ قَلِيلٌ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التّعريف^(١) ؛ فلا يجوز « كِلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للـكوفيين .

والثاني : الدلالة على اثنين^(٢) ، إما بالنص نحو « كِلَاهُمَا » و (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)^(٣) أو بالاشتراك نحو قوله :

* كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ * — ٣٣٨

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يميزون توكيد النسكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يميزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نسكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب المعرب واللبني أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناها مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الأفراد والثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَتَحْنُ إِذَا مُتِنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا *

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَأَزَمَ فَضْلُ بَرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

وهو روى أبو علي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزباداً أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفْتُ الْفَقْرَ مُشْتَرِكُ الْغَنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أَحْتِمَالِيَا

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحّ قوله :
 ٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى وَكَأَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

= بالثنى ، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخى : مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسرة في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بغنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وحباب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « تغانيا » تميم منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلاهما » حيث أضيف لفظ « كلا » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : ويرى يظن على الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الربيعى أحد شعراء قریش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .
 اللغة : « المدى » غاية الشيء ومنتهاه « والوجه » الجبهة « الفيل » بفنحتين - المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لائس : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء =

لأن « ذا » مُشْتَقَّةٌ في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(١) أى : وكلاً ما ذكر ، وبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة ؛ فلا يجوز « كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو » فأما قوله :

٣٤٠ — * كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا *

فمن نوادر الضرورات .

السالكين منع من ظهورها التعذر « وكلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه مثنى في المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر . (١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فِي النَّائِبَاتِ وَالْإِمَامِ الْمَلَمَّاتِ *

اللغة : « خليلي » الخليل : الصديق الذي يوادك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلالك « واجدي » اسم فاعل مضاف لباء المتكلم « عضداً » هو الذي يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه ، مجاز « إمام » مصدر ألم - بتشديد الميم - أى : نزل ، والملمات : جمع ملمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر ، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقى ليجدان منى العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التى لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء ، وصحيح الوفاء .

ومنها « أئى » وتُضاف للكسرة مطلقاً ؛ نحو « أئى رَجُلٍ » و « أئى رَجُلَيْنِ » و « أئى رَجَالٍ » وللمعرفة إذا كانت مثناة ، نحو (فَأئى الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)^(١) أو مجموعة نحو (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا)^(٢) ولا تضاف إليها مفردة

= الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وهو مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « و خلى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، خليل : معطوف على أخى ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « واجدى » واجد : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عضدا » حال من ياء المتكلم فى « واجدى » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإمام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إمام : معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة. وهو مضاف و « الملمات » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلا أخى و خلى » حيث أضاف لفظ « كلا » إلى متعدد مع التفرق بالعطف ، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة .
ومثل هذا الشاهد قول الآخر .

كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمُسْنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشترط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداها على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت ، فأما ما دللنا عليه فمشكل غائب فى الإكمال . وقد أجازوا أن يقال « بين زيد وعمرو » كما أجازوا أن يقال « اشترك زيد وعمرو » . ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه الكلام .

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك .

إلا إن كان بينهما جمعٌ مُقَدَّرٌ ، نحو « أَيْ زَيْدٌ أَحْسَنُ » ؛ إذ المعنى أَيْ
أجزاء زيدٍ أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو^(١) كقوله :
٣٤١ — * أَيْ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ *
إذ المعنى أَيْتَا .

(١) ستكون « أى » فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى
« أى » المكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به
المؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظى « أى » مضافا إلى
ضمير المتكلم كما فى البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم
السيوطى - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير المتكلم كما فى
البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان امما
ظاهرا نحو « أبى وأى زيد أفضل » وعلى هذا لا يصح أن يقال « أيك وأى زيد
أعلم » ولا أن يقال « أى زيد وأى خالد أفضل » واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز
والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما يجب تكرار أى فى نحو « أبى وأيك » وفى نحو
« أبى وأى زيد » لأن العطف على الضمير المحرور يكون بإعادة ما جر الضمير
المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعتز لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
هو عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَكَيْنِ لَقِيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَقَعَلَمَنْ *

اللغة : « خاليتين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ،
إذا كان فى مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب - وهو بكسر الحاء وسكون
الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع
لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن
معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لا يفرى أحد فريه .
الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من

ولا تضاف « أَى » الموصولة إلا إلى معرفة ، نحو (أَيْهُم أَشَدُّ)^(١) ، خلافاً لابن عصفور ، ولا « أَى » المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لفكرة كـ « مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَى فَارِسٍ » و « زَيْدٌ أَى فَارِسٍ » .

الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقيتك » لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « خالين » حال من تاء المتكلم وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الخالين واحداً ومعناها واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في بابه « لتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أبى » أى : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر معطوف على أبى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « فارس » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أبى وأيك » حيث أضاف لفظ « أَى » إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْبَكُمُ يَا تَيْبِي بِعَرْشِيهَا) ^(١)
 (أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ^(٢) (فَيَأْيُ حَدِيثِ) ^(٣) وقولك «أَيَّ رَجُلٍ
 جَاءَكَ فَأَكْرَمَهُ» ^(٤).

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره للؤلف في هذه المسألة أن لفظ «أَيَّ» يأتي في العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث للموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين : الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النسكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنسكرة ووصف النسكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نسكرتين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أي فارس» بجر أي على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بخالد أي فارس» بنصب أي على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى ، الذي ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها في اللفظ من الإضافة «أضرب أيا هو أفضل» .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية فنحذف أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيا يافق ، وأما الشرطية فنحذف قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النسكرة وإلى المعرفة ، والسرقى ذلك أن أيا الاستفهامية وأيا الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُ بستة أمور :

أحدها : أنها مُلَازمة لمبدأ الغايات ، فمن ثَمَّ يتعاقبان في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)^(١) بخلاف نحو « جالستُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جالست لَدُنْهُ » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْسٍ ؛ وبلغتهم قرىء (من لَدُنْهِ)^(٢) .

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

— ٣٤٢ — * لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ *

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية السكرية (أيما الأجلين قضيت) وإلى النكرة بقوله « أي رجل جاءك فأكرمه » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أيسم يأتيني بهرثها) وإلى النكرة بقوله سبحانه (فبأى حديث بعد الله وآياته) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو علي الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذي تبقى عليه لدن .
— ٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقِمُنْ وَشُقْمُنْ *

اللغة : « صريح غوان » الغوانى : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غفى =
(١٠ — أوضح المسالك ٣)

= فلان بالمسكان يغنى به ، على وزن رضى يرضى ، ومعناه أقام بالمسكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لاحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجعلها عن التزين ، وقد لقب القطامي « صريع الغواني » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالممزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولاَ فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَالَا فَأَذِرْ كُنِي وَلَمَّا أُمَزَقِ

ثم لقب ، سلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغواني » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الْعَصْبَا صَرِيحٌ حَمِيًّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ الْمُجَلِ
« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، ويروى « راقهن ررقنه » ومعناه أعجبهن وأعجبته ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبابه ، والدوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر .
الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك » الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بعجزه ، وهو قوله :

لَمُسْتَهْلِكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى بَمُوتٍ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ
ومع ذلك يجوز فيه عريية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصريع مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقهن » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغواني مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقنه » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغواني مفعول به مبني على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدُوَّة » ^(١) فنتصهما : إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار « كان » تامة ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال ^(٢).

= « لدن » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقهن وشقنه ، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسود مضاف و « الدوائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المصدرية مقدرة بعدحق وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين وهما شاقهن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِرُوبٍ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن - أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفاً مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ » ولا تقول « من لدنِ البَصْرَةِ » .

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ لِمَسْكَنِ الاجتماع ، مُعَرَّبٌ ، إلا في لغة ربيعة وغنم فتُبْنِي على السكون كقوله :

= وأما رفع « غدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « غدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدرة ، أى لدن كانت غدوة - أى حدثت غدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لغدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدعو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفتقر كثير من قول ابن جني إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « غدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثانى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة غدوة .

فإن قلت : فكيف يكون غدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ غدوة مبيناً لإيهام فى لدن ، ولا لإيهام فى نسبة متعلقة بـ لدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإيهام واقع فى مفرد أو فى نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإيهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزاً حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ غدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتام الاسم يكون بلحاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

٣٤٣ — * فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ *

٣٤٣ — هذا الشاهد قد نسبته الأعلام في شرح شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعي ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدخ فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَا مَا *

اللغة : « فريشي » الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب الحجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاني في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم « وهواي معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الميل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماماً » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لماماً » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هي زيارة الغب التي قيل فيها « زر غباً زدد حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبي لـ معكم ، وإن هواي لمنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندي من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتضادي بكم وارتكاني إليكم ، وإن تسكن زيارتي إياكم ليست متصلة ؛ لأنني لا أعول على المظاهر التي منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشي » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « منكم » من : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هواي : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

= يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « لماما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لماما فريشى منكم وهوأى معكم ، والعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .

واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أهي ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هي ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثاني أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثاني - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف في « معا » منونة - بدل التنوين أم هي حرف من أصول الكلمة ؟ وللنحاة في هذا الموضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فتى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولها إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أهي معربة في جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هي مبنية في بعض لغاتها ؛ وللنحاة في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها معربة في كل أحوالها وفي كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهي منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما في بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيديويه رحمه الله ، والثاني أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائي ، واختاره المتأخرون من النحاة .

=

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَسَّ القوم » ، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جاءوا معاً »^(١).

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .
فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شها معنويا لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررت في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرفاً كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفاً كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعاً أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شها وضعياً ، فإنكم رجعت أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معاً » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لسكونها أشبهت الحرف شها معنويا .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يرغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوما منهم زعموا أنها مبنية في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكناً ، فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ، فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تكن لدخول التنوين عليها في نحو « جئنا معاً » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضيا له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلمنا أن العرب تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الخنساء :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَقَرًّا =

ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده^(١) ، وإذا وقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ « قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا »^(٢) وجاز حذفه لفظاً فيضم يغير تنوين ، ثم اختلاف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كَقَبِيلٍ في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كَكَلٍّ وَبَعْضٍ ، لا ظرف كَقَبِيلٍ وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين^(٣) .

= ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

فَأَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا لِكَا
لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

ومن ذلك قول متمم بن نويرة أيضاً :

يَذْكُرُنَ ذَا اللَّيْلِ الْحَزِينَ بِبَيْتِهِ
إِذَا حَنَّتِ الْأَوَّلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَبِحَيِّ كَيْدِي وَاحِدٍ
نَزَمِي جَمِيعًا وَنَزَمِي مَعَا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى اللاهية لا تصح إرادتها ههنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً لحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في « غير » في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو « قبضت =

== عشرة ليس غير « أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعى أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثانى : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول - وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - فإن « غير » حيثنذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهى اسم ليس ، وإن نصبت فهى خبر ليس ، والجزء الثانى من معمولى ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثانى - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حيثنذ يضم من غير تنوين - وللنحاة فيه حيثنذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجرى وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبنى على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثانى من معمولى ليس محذوف ، والمذهب الثانى - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حيثنذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبنيًا على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبنيًا على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :
 إحداها : أن يُصَرَّحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » و « قَبْلَ
 العصرِ » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .
 الثانية : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُتَوَصَّى ثبوتُ لفظهِ ، فيبقى الإعرابُ
 وتركُّ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةً * — ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،
 وفي أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف .
 بقي مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح الكافية ، كما أقره المجد الفيروز آبادي
 في كتابه « القاء وس المحيط » (مادة غ ي ر) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَاباً بِهِ تَنْجُوْا عَتَمِدُ فَوْرَبِّمَآ لَعَنَ عَمَلِ اسْلَفَتِ ، لَا غَيْرَ ، تُسْأَلُ
 ٣٤٤ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ،
 « مولى قرابة » للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة — بفتح القاف —
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

.

= « عطف » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهى اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع سبباً فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير منون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقربة مضاف إليه ، ويروى مولى منونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عطف » عطف : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث « مولى » مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير العائىب العائد إلى كل مولى مبنى على الكسر فى محل جر بهلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالا من الضمير المجرور محلا بهلى ، وتقدير السلام : فما عطف العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلائنه معرب ، وأما ترك التنوين فلائن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ (لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِ)^(١) بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده .

الثالثة : أَنْ يُحْدَفَ وَلَا يُنَوَّى شَيْءٌ ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين روال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِ)^(٢) بسنن والتنوين ، وقوله :

* فَسَاغَ إِلَى الشَّرَابِ وَكُنْتُ قَبْلًا *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ *

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقطر عجر البيت * أكاد أغص بالماء الفرات * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رَوَوْا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدوره قوله :

أَلَا أُبَلِّغُ لَدَبَكَ أَبَا حُرْبٍ وَعَاقِبَةُ اللَّامَةِ لِلْمَلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ الْقُصَيْمَةِ وَالْقَصِيمِ ؟
وَمَا بَرَحَتْ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ تَسْكِرُهُ عَلَى الْمُخَالِفِ وَالْمُقِيمِ
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة : « أبا حريث » هى كنية الربيع بن زياد العبسى ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستفاء سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، فحرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعا شتى ثم أغار بهم فاستاق نساء لهم ، وفى ذلك يقول هذه الكلمة « للمليم » اللميم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

= إذا فعل ما يلام عليه « القصيدة » بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموضعين « المخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للغارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من الغصص ، وهو فى الأصل انجباس الطعام فى المرء ووقوفه فى الحلق ، واستعمل الغصص ههنا فى موضع الشرق « المساء الحميم » هو الذى تشتهيهِ النفس ، ويطلق فى غير هذا الموضع على المساء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التثنية اسمها ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بته ؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجمهرة من النحاة هو تنوين التكمين اللاحق للأسماء العربية ، وقبلا عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان منقדם ، ولا ينوى تقدماً على شيء بعينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

— ٣٤٦ — * فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ *

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يعرج على نسبه . وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةٍ *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوءة — بفتح الهمزة — حى من اليمين أبوهم الأزد بن الغوث ، ويقال فيه الأسد بن الغوث ، وهم فرق ، وفرقة يقال لها: أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عتمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العيني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واغترار بأن خفية — بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الباء — مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال فى الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية العيني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم فى محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون فى محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لاجل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون فى محل رفع « بعداً » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لاجل له من الإعراب « لذة » مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خمرأ » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

=

وهما نكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوتَا ،
ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نُويَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم^(١) ، نحو (لِلَّهِ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على
الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة ،
على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة
« قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقا
بين نيته لفظاً ونيته معنى ! فإن كنتم تجدون فارقا بين الصورتين فبينوه لى حتى أكون
على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى
المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون
المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه
نية ، أما نية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا
المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ
المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب ؟
وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى
المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع
نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن
إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هى التى تعارض سبب
البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع
إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التى تتضمن إرادة
معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) في قراءة الجماعة .

ومنها «أَوَّلُ» و «دُونُ» وأسماء الجهات كـ «يَمِينِ» و «شِمَالِ» و «وَرَاءَ» و «أَمَامَ» و «فَوْقَ» و «تَحْتَ» ، وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد ، تقول : «جاء القومُ وأخوكَ خَلْفُ» أو «أمامُ» تريد خلفهم أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ — * لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى تميم ، ولم يعينوه ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز ببت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَعْنَ الْإِلَهِ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ *

اللغة : «لعن» اللعن : الطرد والإبعاد «تعلة» بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة - اسم رجل «يشن» مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم «شن الماء يشنه» إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه «يصب» وهما بمعنى واحد «من قدام» أى من أمامه .

الإعراب : «لعن» فعل ماض مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب «الإله» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تعلة» مفعول به لعن منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «مسافر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لعنًا» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يشن» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب صفة للعن «عليه» جار ومجرور متعلق بيشن «من» حرف جر مبنى على السكون لاعل له من الإعراب «قدام» ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

٣٤٨ — * عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ *

الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالي (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ

لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْعَارِسَ إِلَّا اللَّالِبُونَ اللَّحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشدها أكثرها أبو تمام في حماسته ، وأبو طي

القالى في أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْقَهْدُ لَمْ أَحُلْ

إِنْ أَبْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَأَ بِكَ مَنَزِلٌ

اللغة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً

بهمزة التشكيل ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذى هو الخوف « تعدو »

يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تعدو » بالعين المعجمة ، فهو مضارع غدا ،

وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتعديده بعلى في

قوله « على أيننا » والنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشئ

يعنيه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء فى وزنه خلاف طويل ؛

فقليل : وزنه فوعل من وال ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أنعل من آل

(١١ — أوضح للمالك ٣)

وحكى أبو على « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نية معنى المضاف إليه ،
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزنِ
والوصفِ .

ومنها « حَسَبُ » ولها استعمالان :
أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفاتِ ، فتكون

= يثول ؛ فأصله أول . وقيل : وزنه أفعل من وأل يثُل ؛ فأصله على هذا أوأل ،
وسميت لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .
الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى
على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي « ما »
حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإني » الواو واو الحال ، إن :
حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون
في محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن
واسمها وخبرها في محل نصب حال « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من
الإعراب « أينما » أي : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف
ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو
« تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
« المنية » فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ،
مبنى على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجها العلماء
على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَعَمًا لَنَسْكُرَهُ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أى : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » ، واستعمال الأسماء ، نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) ^(١) (فإن حَسْبَكَ اللَّهُ) ^(٢) « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ^(٣) وبهذا ^(٤) يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمٌ فِعْلٌ ، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ .

والثانى : أن تكون بمنزلة « لا غير » فى المعنى ؛ فَتُسَمَّعَلُ مُفْرَدَةً ، وهذه هى حَسْبُ المُتَقَدِّمَةِ ، واسكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، وبناءها على الضم ، تقول « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ » .
قال الجوهري : كأنك قلت « حَسْبِي » أو « حَسْبُكَ » فأضمرت ذلك ولم

-
- (١) من الآية ٨ من سورة المجادلة ، ويجوز فى هذه الآية الكريمة أن يكون حَسْبُهُمْ مبتدأ وجهنم خبره ، وأن يكون حَسْبُهُمْ خبراً مقدماً وجهنم مبتدأ مؤخرًا .
(٢) من الآية ٦٢ من سورة الأنفال ، ووقوع حَسْبِكَ فى هذه الآية اسماً لأن يؤيد أن حَسْبُهُمْ فى الآية السابقة مبتدأ لأن اسم إن الأصل فيه أن يكون مبتدأ .
(٣) الباء من « بحسبك » حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، ودرهم : خبر المبتدأ ، ولا يجوز العكس ؛ لأن « درهم » نكرة لا مسوغ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لا جملة ولا شبه جملة .
(٤) المراد أن دخول إن على حَسْبِكَ ودخول الباء الزائدة عليها فى « بحسبك درهم » وتأثر حَسْبُ بـإن حتى نصبت وبالباء حتى جرت بدل على أن « حَسْبُ » ليست اسم فعل كما زعم من أراد المؤلف الرد عليه ، والسرى فى ذلك أن أسماء الأفعال ثابتة عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل ، فيجب أن يكون الثابت عن الفعل مثله فى عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حَسْبُ فى هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل .

تُنَوِّنْ ، انتهى . ونقول : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ خَسْبٍ » أى خُسْبِي ذلك .
واقترضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعَرَّبُ نصباً إذا نُكِّرَتْ كَقَبْلٍ وَبَعْدُ .
قال أبو حيان : ولا وَجْهٌ لنصبها ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها
حالا إن كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة اقتضى أن استعملها حينئذ منصوبةً
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً ، وكلاهما ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ ؛ لأنها لم تَرُدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا
وَجْهَ إِتِّوَاقِهِ في تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذکور
في كتاب الصَّحاح ، قال : تقول : « هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول
في المعرفة « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فتَنْصِبُ حسبك على الحال ، انتهى .
وأيضاً فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابنِ مالك بذلك ؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره
في قَبْلٍ وَبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .

وأما « عَلٌ » فإنها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائها على الضم إذا
كانت معرفة ، كقوله :

— ٣٤٩ — * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا
عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نَذِيَّةٍ *

اللغة : « نَذِيَّةٌ » بفتح الناء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهى طريق
العقبه ، وتجمع على ثَنَائِيَا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَجَّ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — * كَجَلُمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ *
أى : من شيء عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تسطيع أن تسلك سبيلي ، وروى العيني عجز البيت :
* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من علمهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مِكَرٌّ مِفَرٌّ مُقْبِلٌ مُذِيرٌ مَعَا *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقيله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكْدَاتِهَا بِمُجَرِّدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْسَكِلِ
اللغة : « أغتدى » أراد أخرج وقت الغداة « وكداتها » الوكنات : جمع وكنة =

= بواو مثلثة الحركات - وهى وكر الطائر وعشه « بمنجرد » المنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراء والتخلص ؛ فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها آبدة « مكر مفر » المكر - بكسر الميم وفتح الكاف - الذى يكر عليه فارسه ، والمفر - بكسر ففتح أيضا - الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « بكلمود صخر » الجلمود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل مدبر « بكلمود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو بكلمود ، وجلمود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جلمود صخر مفعول به لحط مبني على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شيء أى شيء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفه عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر ، ولهذا تجد المؤلف قال « أى من شيء عال » .

وَتُخَالِفُهُمَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِجَرُورَةٍ بِمِنْ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِضَافَةً ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يُقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عِلِّ الدَّارِ » بِكَسْرِ اللَّامِ — أَيْ : مِنْ عَالٍ — وَمَقْتَضَى قَوْلُهُ ^(١) :

وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

أَنَّهَا يَجُوزُ اتِّصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَوْجُودًا .

وإِنَّمَا بَسَطْتُ الْقَوْلَ قَلِيلًا فِي شَرْحِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ لِأَنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا وَقَّاهُمَا حَقَّقَهُمَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيمَا ذَكَرْتَهُ كِفَايَةً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

فصل : يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .
فَإِنْ كَانَ الْحَذُوفُ الْمُضَافُ ^(٢) ؛ فَالْمَالِبُ أَنْ يَخْلُفَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ،

== وَبِهَذَا التَّقْرِيرُ تَعْلَمُ أَنَّ « عَلِ » نَسْكَرَتْ وَأَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا حُذِفَ لِلْوَقْفِ ، وَتَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَامَةِ الصَّبَّانِ مِنَ التَّهَافُتِ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ كَمَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِ الشَّاعِرِ قَدْ نَوَى لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَسَدَ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدَ إِلَيْهِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ ، وَلَا تَسْكُنْ مِمَّنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ بِنِسْبَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ ،
(١) هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ .

(٢) يَشْتَرِطُ لَجُوزِ حَذْفِ الْمُضَافِ شَرْطَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْحَذُوفِ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ ، فَلَوْ قَاتِ « جَلَسْتُ زَيْدًا » تَرِيدُ جَلَسْتُ جُلُوسَ زَيْدٍ ، لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ ، ==

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(١) أى : أَمَرُ رَبُّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ^(٢) ، أى :
أَهْلَ الْقَرْيَةِ .

وقد يبقى على جَرِّهِ ، وَشَرَطُ ذَلِكَ فى الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا
على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ »
أى : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولَانِ » بالثنية ^(٣) ، وقوله :

== لأنه ليس فى الكلام ما يدل على الجلوس للمقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده
ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، فحذف حرف الجر ، فاتصّب الاسم
الذى كان مجرورا ، والشرط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان
المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف
المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره
برسول ، لأن الأمر من المعانى ، والحجىء لا يتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى
منزه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن فى الآية مضافا محذوفا
استحالة سؤال القرية وهى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ،
وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا من سلا علاقته الحالية والمحلية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما
مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل »
مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه لمضاف محذوف مماثل للمذكور
معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك »
خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله »
مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ،
وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » -
خبرا عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى
الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما فى الإعراب الأول الصحيح فإنك لم ==

٣٥١ — أَكَلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

= تجعل جملة « يقولان ذلك » خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر المثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت « ما مثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك » لزمك أن تقدر « مثل » مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمعناه .

٣٥١ — هذا بيت من المتقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دؤاد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاءين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء النفع ؛ فحذف إحدى التاءين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بديء بتاءين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للاكرام والضيافة . الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله تحسبين الآتي تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرئ » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثانٍ لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستترافيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبنى على الكسر =

أى : وكلّ نارٍ ؛ لثلاث يلزم العطفُ على معموليّ عاملين^(١) .

== لا محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع
مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ونار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر
صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسب هذا التقدير عجيباً ؛
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف
ولو لم تقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة ممتنع
على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازته العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيبويه
والمبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب
عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش
والكسائى والفراء والزجاج إلى أن ذلك حائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا
فى التراث ما لم يعترفوا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءة ابن جهمز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ^(١) أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف . وإن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين وَيُذْنِي عَلَى الزَّمَمِ ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو (مِنْ تَمْبِلُ وَمِنْ بَعْدُ) ^(٢) ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه ويردُّ إليه تنوينه ، وهو الغالب ، نحو (وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالِ) ^(٣) (أَيَّامًا تَدْعُوا) ^(٤) ، وتارة يبقى إعرابه وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشَرَطُ ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضافٌ كقولهم « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ » ^(٥) أو غَيْرُهُ ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخريج هذا للثال ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان .

المذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا المثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تاويله لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذه المسألة - على هذا المذهب - شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثاني لقربه من المعمول ، وحذفوا المعمول العامل الأول لكونه فضلا على ماهو القاعدة الجارية في باب التنازع .

٣٥٢ - * بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ *

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيدييه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ .
ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيدييه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيدييه كان عليك أن تعدّه من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيدييه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الماثل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » وقول الفرزدق هام من ابن غالب ، وهو من شواهد سيدييه (١ / ٩٢) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْعَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنًا
فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا نُقَاتِلُ بِالْعِصْيِ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ

إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

٣٥٢ -- لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من الرجز ، وصدده قوله :

* عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النَّعَمُ *

اللغة : « آمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة والميم جميعاً ، ومثل سبب

وأسباب وجل وأجمال وجبل وأجال - والأمل : كل ما بطمع الإنسان فيه ويرجو =

تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول ، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعا « وبل الديم » الوبل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومثله الوابل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبها وابل فطل) والطل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائي والمقصود لتحقيق ما أوئل تحقيقه رجلا يشبه المطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم . الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالي » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه :

الآول : أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .
والثاني : أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بالخفض من غير تفوين ،
وقراءة بعضهم^(١) : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٢) أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم^(٣) .

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ،
أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما
ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ
ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ،
والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على
ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ،
ودكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا ، وقد يكون سماعيا
فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعا فضابطه أن يكون المضاف
إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد
مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْمِزْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
فقد أراد غمر أن يقول . لا تلمزني يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن
يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن
ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف
إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى
المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

= ربك) فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المجيء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المسكانية والانتقال مستحيلة .

الثاني : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال أوفى الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولكن البر من آمن) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين في الآيتين السكريتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيِّتٌ وَسَطَ أَهْلِهِ *

الأصل : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان في الموضع الثاني تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأشربوا في قلوبهم العجل) الأصل : وأشربوا في قلوبهم حب العجل .

والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا وَرَبَّتْ كَمَا بَاتَ السَّيَّحُ مُسَهَّدَا

الأصل : ألم نغتمض عينك اغتماض ليلة أرمد .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مفعولا به ، ومنه قولهم « زارنا » نظير « زارنا » ، و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك « زارنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس » تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

== والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا » يريدون : مثل أيدي سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه .

الحادى عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه قول النابغة :

* وَلَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ *

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصيحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن أهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ، وقد حذف أهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد الضمير في قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه (أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج) فإن الأصل : أو كذى ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) حذف المضاف وهو ذى ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقل (يغشاه موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من ==

فصل : زَعَمَ كثيرٌ^(١) من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضايين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سَبْعٌ ، منها ثلاث جائزة في السَّعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياها أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، حذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف ف قيل (فجاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل ف قيل : (أو هم قائلون) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيدييه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عادلا كالمصدر واسم الفاعل وأمثله المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضايين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف بمنزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيدييه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال (١ / ٩٠) « ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قبيصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرْ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

(ساتيديما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكيت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، وذر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حبة النخعي وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل « اه كلامه » ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو = (١٢ - أوضح المسالك ٣)

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف
وتسكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به
للإسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك الشماخ في قوله :
رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُـلَيْمَى مُشْمَعِلٌ

طَبَاخٍ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ
فقد أضاف « طباخ » إلى « ساعات الكرى » على معنى في ، ثم نصب « زاد
الکسل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكِرَارٍ خَلْفَ الْمُجْجَرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْثَى حَلِيمَاهَا
فقد أضاف « كرار » إلى الظرف الذي هو « خلف المججرين » ثم نصب قوله
« جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن
معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية
أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم
يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف
فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية
أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ،
ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايين ولا بالظرف والجار
والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه
الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، البصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون
يحتملونه ويعدون ضرورية ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن
ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال
« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف
الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله^(١) ، والفاصل

= الجر « ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأئمة عمن شافهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضامنين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المنشور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصرنا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلو على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قدامي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزمخشري في الكشاف « وأما قراءة ابن عامر فتىء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمعا مردودا فكيف به في الكلام المنشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قدامي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن يتكرر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ — * فَسُقْنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ *

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

= قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن النحاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنشور « ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها » وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو حار ومجروح متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلة متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعثر له على قائل ، والذي أئره المؤلف ههنا عجز

بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أُجِبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً *

اللغة : « عتوا » ماض مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول :

عتا يعتو عتوا — مثل سما يسمو سموا — وعتيا أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها — الصلح « البغات » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرهما بزنة الكتاب وبضمهما بزنة الغراب — طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

=

= بُعَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِثْلَةٌ نَزُورُ

« الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقَيْتُهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولسكنهم طلبوا إليهم أن يسألوهم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سألوهم أخذهم الطغيان ومجازاة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » عتا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبني السكون في محل نصب بعثوا « أجبنام » فعل ماض وناؤه ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « نستقام » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سرق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البعاث » مفعول به المصدر الذي هو سرق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سوق وفاعله الذي هو الأجادل .

الشاهد فيه : قوله « سوق البعاث الأجادل » فإن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البعاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :

وَحَلَقَ الْمَاذِيَّ كَالْقَوَائِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ

فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعولاً مطلقاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وَضْعًا والمضاف إليه إما مفعوله^(١) الأول ،
والفاصلُ مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ
رُسُلِهِ)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — * وَسِوَاكَ مَا نَبِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ *

≡ ومثله قول الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله — وهو قوله « أبي مزادة » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكنا من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعا فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت إلا ما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل ببعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، ول بعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أداتها من الكلام المنشور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تحليل المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلا فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْمَنَى *

اللغة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

≡

أو ظَرَفَه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي »^(١) ،
وقول الشاعر :

الإعراب : « ما » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال »
فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه
في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها
مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من
الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ،
والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالنفي »
الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والنفي : مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوفن
« وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل
جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و« فضله » فضل : مفعول به مانع منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله -
وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقّه » وقد أضاف الشاعر هذا
العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو
قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا
الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لي » والدليل
على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن
الإضافة مقصودة ل قيل « هل أنتم تاركون لي صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

— ٣٥٥ — * كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ *

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون « صاحبي » مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حراً هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه .
٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي أعبأتني تطلاب قائلها ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَّا أُكُونُ وَمِدْحَتِي *

اللغة : « رشني » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم يرشه » إذا ألزق عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكلسة العطار .

المعنى : يقول مخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : اجزني خيراً على مديني إياك ولا تجعل سعبي إليك غير مجد على ولا عائد بالنجى ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكلسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى في غير طائل .

الإعراب : « فرشني » الداء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أكون » : فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحتي » الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه منفي على السكون في محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسَمًا^(١) ، كقولك « هَذَا غُلَامٌ وَاللّهِ زَيْدٌ » .
والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفصلُ بالأجنبيِّ ، ونعني به معمولٌ غيرِ المضافِ ، فاعلا
كان ، كقوله :

بـ بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى
هو صخرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .
الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف
إلى مفعوله وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على
ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد وحكى أبو عبيدة
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربه ، فهذا كلام
منثور ، وفى كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا عمدة
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر
دوزه فى الكلام ، حتى إنهم ليفتخرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد
والله قام زيد » بل إنهم ليفتخرون الفصل بها بين الحرف العامل ومفعوله كما فى قول
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذْ وَاللّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضامين بجملة القسم فى سعة
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، وشأن الموصول مع صلته
كشأن للمضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَلِكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَا لَكَ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

٣٥٦ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا

٣٥٦ — هذا بيت من المنرح ، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري .

اللمعة : « أحب » من قولهم : أحب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً ، و « نجلاه » أى ولداه .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « نجلاه » نجل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذي نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نسكرة فتكون تمييزاً لفاعل نعم الذي هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونسكون جملة « نجلا » من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ نجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا .

=

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — * تَسْقِي أَمْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا *

أى : تَسْقِي نَدَى رِيْقَتَهَا الْمِسْوَاكِ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا
فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :
* كَمَا تَضَمَّنَ مَاءُ الْمَرْقَةِ الرَّصْفُ *

اللغة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به هاهنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء الفم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممتاحة : أى مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحاً : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله «المسواك» مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها ، كما سيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت «كما» السكاف حرف جر ، وما : مصدرية «تضمن» فعل ماض «ماء» مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و «المزنة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الرصف» فاعل تضمن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقها سقياً مشابها لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بإعراب آخر في العبارة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله «ندى المسواك ريقها» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «ندى» والمضاف إليه وهو قوله «ريقها» بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله «المسواك» فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله «تسقى ندى المسواك ريقها» وجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله «ندى ريقها» مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المتجه ؛ فيكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .

الوجه الثاني : أن يكون قوله «ندى ريقها» هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي عن المضاف ، وإن كان عامل الفاصل والمفعول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو «ندى» - مذكر لكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقها - فاكتمسب منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا
يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النخري ، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَبَ خَيْرَ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا *

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميقه ، وخص اليهودى لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يجعل بعض كتابته قريباً من بعض « يزِيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فلإنما امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضممة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحط « يوماً » ظرف زمان منصوب بخط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لليهودى « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزِيل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث نصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنبي من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فإنه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى .

الثانية : الفصلُ بفاعِلِ المضافِ ، كقوله :
 ٣٥٩ — * وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ *

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميصة :
 لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا
 فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .
 ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :
 كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَاهِنَّ بِنَا أَوَّارِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور - وهو قوله « من يبغاهن بنا » وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من يبغاهن بنا .
 ومثل ذلك قول درنا الجعدرية :

* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخاله » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوان لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وصدده قوله .

* مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ *

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وهما بمعنى ، و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدمنا » فقدنا ، و « قهر » أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصبابة ، وهى رقة الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برج به العشق ، وأنه كثيراً ما يغلب الحب على الماشق فيأخذ بنفسه وقلبه =

= الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « عدنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر للمفعول ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد - هو فاعل المصدر .

فإن قلت : في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة في حال السعة ، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة في السعة ؟ .

قلت : في المسألة الأولى - وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل بينهما بالمفعول - أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السماع مصححاً لهذا الفصل ، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله :

٣٦٠ - * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى بنصب مطر ورفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي .

== أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل فلا ننحاه في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر ، فصلا ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام ، فأعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، فنفى ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَفَرَ إِلَهُ لِمُنْكَحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ضمير الغائبه مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدو إلى . قوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من

والثالثة : الفصلُ بِنَعْتِ المضاف ، كقوله :

٣٦١ — * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ *

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتل إضافة إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدراً مضافاً إلى فاعله ومطر مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه في مؤامرة اتفق فيها هو واثنتان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : علي ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، وينيب عنه من يصلي بالناس فيقتل الخارجي نائبه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ *

اللغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه = (١٣ - أوضح المسالك ٣)

الرابعة : الفضلُ بالنداء^(١) ، كقوله :

== الله ولعنه ا وهو الذى آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحركه لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافي يقع نعتاً لقوله « أبى طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبى » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنعت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القليل قول بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى لأخيه كعب :

وَفَاقُ كَعْبُ بَجَيْرٍ مُنْقَذُ لَكَ مِنْ

تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَأُخْلَدٍ فِي سَفَرٍ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالمنادى ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَسْكُنُ مِثْلَ مَنْ يَأْذِبُ بِضَطْحَبَانٍ =

٣٦٢ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ
أى : كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامِ .

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بجملة النداء - وهى قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزاً فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزاً فى السعة والفصل بالنداء مقصوراً على ضرورة الشعر ، والسرى فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب المنثور الفصل بالقسم كالعبارة التى أئرنها لك عن الكسائى والعبارة التى أئرنها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصلوه من قواعد ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللمعة : « البردون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جردحل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبَا عَصَامِ » كنية رجل « دُقٌّ » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بَرْدُونَ » اسم كَأَنَّ منصوب بالفتحة الظاهرة « أَبَا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أَبَا عَصَامِ ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبَا مضاف ، و « عَصَامِ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردون مضاف و « زَيْدٍ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حِمَارٌ » خبر كَأَنَّ مرفوع بالضممة الظاهرة « دُقٌّ » فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى الحمار « بِاللَّجَامِ » جار ومجرور متعلق يدق ، وجملة دق من الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

فصل : فى أحكام المضاف للياء

يجب كثر آخره ^(١) كغلامى ، ويجوز فتح الياء وإسكانها ^(٢) .
ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهى : المقصور كفتى وقذى ،
والمقصود كرام وقاض ، والمثنى كبنين وغلامين ، وجمع المذكر السالم
كز يدين ومسلمين .
فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح ^(٣) ، وتدر

= الشاهد فيه : قوله « بردون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله
« بردون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو
زيدا فإن قوله « بردون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافى أضيف
إليه بردون على حـد قوله * إن أباه وأبا أباه * ويكون قوله « زيد » بالجر
بدلا من أبى عصام ، ولا شاهد فى البيت حينئذ ، ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
(١) المراد آخر المضاف إلى ياء المتكلم ، سواء أكان مهيئا كغلام وكتاب أم
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،
ونحو ظى وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل فى كل مبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، والفتح هو الأصل الثانى ، لأن الأصل فى البنى الذى وضع على حرف واحد
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح فى ياء المتكلم
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر
للمقصود والمثنى المرفوع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر المقصور والمثنى
المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام فى ياء المتكلم والحرف المدغم
فى مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكانُها بعد الألف في قراءة نافع (وَحْيَايَ) ^(١)، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هِيَ عَصَايَ) ^(٢)، وهو مُطَرِّدٌ في لغة بني يَرْبُوعٍ في الياء المضاف إليها جمعُ المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِيٍّ إِنِّي) ^(٣).

وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كَقَاضِيٍّ، ورأيتُ ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ، وَتُقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تَدْغَمُ ^(٤)، كقوله :

٣٦٣ — * أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً *

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول : جاء زيدى - بكسر الدال وتشديد الياء - وتقول : جاء مسلمى - بكسر الميم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما : جاء زيدون لى ومسلمون لى، فلما أردت الإضافة حذفت اللام والنون فصارا : زيدوى ومسلموى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإذعام الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي - واسمه خويلد بن خالد بن محرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، ، فقال فيهم مرثية بعدها بعض العلماء في الذروة العليمان شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله :

* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٍ لَا تُقْلَعُ *

والشاهد الآتي بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً .

اللغة : « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَنِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ ، أو فتحة أبقيت كضُطْفِيٍّ ، وتَسْلَمَ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ كَمُسْلِمَائِيٍّ ، وأجازت هُذَيْلٌ في أَلْفِ الْمُقْصُورِ قَلْبَهُمْ ياءً ، كقوله :

== والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا لي وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ، وروى في مكانه « غصة » وهي بضم الغين المعجمة - الشجاة وما اعترض في الحلق فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالغليظ ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم ميثار الحميم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَيْلِي الْإِيلُ هَزَنَنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِيعُ
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا ، وحيث تثار أفكاره ، وتعود إليه أشجانه ، « عبرة » دعة « لاتقلع » لاتنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثانٍ لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

٣٦٤ — * سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ *

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَتَخَرُّمُوا ، وَلِسَكْلٌ جَنْبٍ مَّصْرَعُ *

اللمة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبل ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى — بتشديد الياء — هوى بلغة هذيل ، وقوله « أعنقوا » أى ساروا السير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » — بالبناء للمجهول — أى : انتقصتهم المنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهوهم » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو واو الحال ، لسكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هوى » الألف ألف المقصور ، والياء ياء المتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يقولون ألفه على حاله فيقولون : فتأى ، وعصاى ، ورحاى ، وهواى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنْدِبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَسَكَّةٍ مُؤَثِقٌ =

واتفق الجميع على ذلك في «كَلَى» وَلَدَى ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو : عَلَيْهِ وَلَدَيْنِ ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحكم في «لَى» .

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الِاسْمُ الدالُّ^(١) على مجرد الحدث إن كان علماً ، كـ «مَجَارٍ» و «حَمَادٍ»

= إلهادياً ؛ فإنهم يلقبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فنى ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبى ذؤيب الذى أنشده المؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : (فمن اتبع هداى) وهذا القلب عند من ذكر جائز .
ومما جاء على هذا القلب قول أبى الأسود الدؤلى . فى أهل بيت رسول الله (مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨) :

أَحِبُّهُمْ أَحِبُّ اللهَ ، حَتَّى أُجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - كَلَى هَوَيْيَا

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدراً ، أما الثلاثة التى تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علماً كـ «مَجَارٍ» و «حَمَادٍ» وثانيها : ما كان مبدوءاً بـ «م» زائدة لغير المفاعلة كـ «مضرب» و «مقتل» أما المبدوء بالـ «م» الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك - وثالثها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثى مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .
وفى هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدث هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالـ «كلام» =

للفَجْرَةِ وَالْمَحْمَدَةِ ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، كـ « مَضْرَب » و « مَقْتَل » أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَث الثلاثي ، كـ « غُسْل » و « وُضوء » في قولك « اغْتَسَلَ غُسْلاً » و « تَوَضَّأَ وُضُوءاً » فإنهما بزنة القُرب والدخول في « قُرْبَ قُرْباً » و « دَخَلَ دُخُولاً » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر^(١) .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إن كان يحلُّ محله فعل^(٢) ، إما مع « أَنْ » ، = يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالة على لفظ المصدر ، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون واسطة كما نقرر له بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مـ . را ، ويسمونه المصدر الميمى ، والمؤلف هنا تابع لابن الناطم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالتغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المتغسل ، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من المتوضئ . وقال قوم : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبرة المؤلف تجرى على هذا القول ، إلا أن تتكلف التأويل الذى ذكرناه لك قريباً .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لىكى تفهم كلام المؤلف على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول : أنك حين تستعمل المصدر فى كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث فى أحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لاتصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقية على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التباس على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذي يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه .

الأمر الثاني : أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحمل عمله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنهما يكتفيان برأئحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت » =

ك « مَجِئْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِرَ » و « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا »
 أى : أن ضَرْبَتَهُ وأن تَضْرِبَهُ ، وإما مع « ما » ك « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا
 الآنَ » أى : ما تَضْرِبُهُ ، ولا يجوز في نحو « ضَرْبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا » كونُ
 « زَيْدًا » منصوبًا بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط^(١) .

= ضربا لا يعمل ، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت « ضربت ضربا
 زيدا » فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا المصدر ، وقد اختلفوا فى المصدر
 النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام فى
 القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضربا زيدا » فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن
 مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفى هذا القدر من البيان والإيضاح
 كفاية ومقنع .

(١) السر فى عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما
 على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل
 شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى
 فأما الشرط الوجودى فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر
 المؤلف هذا الشرط وبيننا لك فى مقالنا السابق متى تندرج حالا محل الفعل مع أن ،
 ومتى تندرج حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر فى ذلك .
 وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها فى غير هذا
 الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربك زيدا
 على أن يكون « زيدا » منصوبا بالمصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص
 الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت « ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم
 يجوز لك أن تجعل عمرا منصوبا بهو ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف
 فى هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا ب ورود
 ذلك فى قول زهير بن أبى سلمى :

=

= وَمَا الْخَرْبُ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ
 زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن
 يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف ، أو متعلق بالمرجم في آخر
 البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أي وما هو مرجم
 عنها بالحديث المرجم .

الشرط الثالث : ألا يكون محدودا ، أي مقترنا بالناء التي تدل على الوحدة ،
 فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :
 يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ
 حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله
 فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت الناء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :
 فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
 فقد نصب قوله « عقابك » برهبة ، لأن الناء في رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة
 ورغبة ، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالناء
 كالجرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ، ورحمة
 واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فأما قول الخطيئة :

أَرْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَاسِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ
 فإن ظاهره أن قوله « من نواصكم » متعلق بيأس الذي هو مصدر يئس بيأس -
 من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبين » وقد وقع هذا الوصف
 قبل المفعول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا
 بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعا في الكلام بعد المفعول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول
 =
 الشاعر :

وعملُ المصدرِ مضافاً أكثرُ، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(١)، وَمُنُونًا أَقْيَسُ، نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)^(٢)، وبأل قليل^(٣) ضعيف^٢، كقوله :

= إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدَتُ عَذُولًا
ويلحق بالنعت بقية التوابع كالتوكيد والعطف ، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع
أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى (إنه على رَجْعِهِ لقادر يوم تبلى السرائر) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برَجْعِهِ لكونه قد فصل بينهما بخبر إن ، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رَجْعِهِ خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رَجْعِهِ لقادر رَجْعِهِ يوم تبلى ، والسرى اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحلل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .
الشرط السادس : ألا يتقدم على معموله ، فليس لك أن تقول « أعجبنى زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفا ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يحز لك أن تقدره مصدرا ، ولهذا أنكرك المحققون على من زعم أن الباء في البسمة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدأ .

الشرط الثامن : ألا يكون مجعولا ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجا بقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدِ وَالْفَنَعَا

فإن قوله « تجاربهم » جمع تجربة وهي مصدر جرب- بالتضعيف وقد نصب به قوله « أبا »

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من آل ومن

= الإضافة ، ومقرون بأل .

= فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أ كثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أ كثر وروذا في كلام من يحتاج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر ، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَا كَا
وقد يحذف المفعول لسكونه فضلة ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائي) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنَفِّي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّهَا جِرَّةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَاكِ رِفِ
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَى تِلَادِي وَمَا جَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِينِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ
ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل . وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ،

وواحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضايقتني قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

=

.

= يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامِئْنَ عَنِ الْمَقِيلِ
وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شها
بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة
والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما نذهب إليه أن تجوز إعمال المصدر المنكر
عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في
أصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) وذهب الكوفيون
إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر
المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل
يدل عليه المصدر ، وهو تسكف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي
أنشدناه قريبا عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالياء ، وهو قوله :
فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله
قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الدِّمَامِ
فقد نصب قوله « إخا الدمام » بقوله « محافظة » وهو مصدر منون منكر .
وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك
أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شبهه من الفعل لكون أل
من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من
المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أنشده المؤلف ، ركا
في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =

* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ *

== فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْنِ شَوَارِعُ
لَسَكَ الرَّجُلُ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوَقَمْنِ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التائبين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيبويه .
القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي علي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتثوين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التثوين » اهـ :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلا معينا ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ *

اللغة : « النكاي » مصدر نكيت العدو ، أى أئرت فيه ونلت منه « يخال » يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكاي » مضاف إليه « أعداء » أعداء : مفعول به للنكاي منصوب =

واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل^(١) اتفاقًا ، وإن كان مِيمِيًا
فكالمصدر^(٢) اتفاقًا ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر
«يخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب
بالفتحة الظاهرة «يرأى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول
به ليرأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وحجة يراعى وفاعله
ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكاية أعداء» حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو قوله
«النكاية» فنصب به المفعول وهو قوله «أعداء» . ونظيره قول الآخر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترن بأل قول سيديويه والخليل
رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر
آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكسر ؛ فالتقدير عنده :
ضعيف النكاية نكاية أعداء ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداء ونحوه
منصوب على نزع الحافض ، والأصل عنده : ضعيف النكاية في أعدائه ، ثم حذف
حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كـمحمد وسعيد - علمين
على معنيين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضى
هذا النوع من المفعولات .

(٢) إنما عمل المصدر البدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في
الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا»
أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، لكن الأبحاث من العلماء
لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كالببيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجدد في
الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير البدوء بالميم مضافا لفاعله .
(١٤ — أوضح السالك ٣)

٣٦٦ — * أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا *

٣٦٦ — نسب جماعة منهم المؤلف في المقي في درة الغواص هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومي ، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْم *

وبعد هذا البيت قوله :

أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمْ فَلَيْتَهُ إِذْ جَاءَكَ السَّلْمُ

اللقبة : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به حبيته ، ويروى « أظلم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم لاتمليح ، والهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و« مصابكم » مصدر ميمي بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدي أنه اسم مفعول ، وكان يوجب - بناء على هذا - رفع « رجل » وستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « أظلم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلة مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله « رجلا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضي الذي هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها علامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم - فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كان غَيْرُهَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين ، وعليه قوله :

٣٦٧ — * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا *

= « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في
آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ،
وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن
الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير
مرضى المبني ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شديم - بزنة التصغير
فيهما - من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث السكلابي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز
بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ *

اللغة : « أكفرا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التي أسديت إليك
وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجب الشكر ، وكان
القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك
يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهي
التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها سمناً ، ويروى
« الرباعا » بالباء الموحدة ، وهي التي تنتج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أأجزيك جحداً لنعمتك ونكراناً لجميلك وأنت الذى مننت على
بالحياة ووهبتنى العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تسكتف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأربيت
في المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أكفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق
لفعل محذوف ، والتقدير : أأكفر كفرا « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف
الذى عمل في المصدر ، وبعد مضاف و«رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و«الموت» =

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ، نَحْوُ (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(١) ، وَيَقْلُ عَكْسُهُ ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٦٨ — * قَرَعَ الْقَوَاقِيرَ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيْقِ *

== مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية « المائة » مفعول به لعطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت المائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق . الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء » إعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم - بتضعيف اللام - والمصدر هو التكليم ، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « هندًا » . ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِقَائِهِمْ أَلْفَاةً

فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاسره يعاشره ، ومصدره العاشرة ، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقبشر الأسدی ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

=

* أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

اللغة : « تلادى » التلاد من المال كالتلاد والتلبد ، وهو المال القديم « نشب » النشب - بالشين معجمة - ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كاللدور والضياح ونحوها « قرع القواقيز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أقرعه قرعا » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقواقيز : جمع قاقوزة - بقاين وزاى - وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، وروى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجية « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرع مضاف و « القواقيز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأفواه مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي بِدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَاكِرِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يعوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا أَخْلِيلُ شَمْسَهَا الْقَنَّا كَلْبِيَقًا بِتَهْرِيفِ الْقَنَّا بَنَانِيَا

فإن « تصریف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه لمفعوله وهو القناة ، ثم أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختص بالشعر ، وردّ بالحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير ، نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ)^(١) ، ونحو (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)^(٢) ، ولو ذكرَ ائِثِل : دعائى إياك ، ومن دعائه الخير .

وتابعُ المجرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل^(٣) ؛ فيرفع كقوله :

— ٣٦٩ — * طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٩٤ من سورة فصلت .
(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك—من جواز الإتيان على المحل— هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتيان على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناسب للمنصوب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ — هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، يصف حمارة وحشياً وأتته ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا *

اللغة : « تهجر » سار في الهجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طائلاً إياها طلباً مثل طلب المعقب — إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهجر » فعل ماضى مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمارة الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر =

أو يُنْصَبُ كقوله :

٣٧٠ — * مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا *

= «وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الأتني مفعول به لهاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بمادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأتبعه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرثي فيها ابنه أنيلة :

السَّالِكُ الْفُغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهُلُوكَ عَلَيْهَا أَخْلَعَ الْفُضْلُ

فالمصدر ههنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الهلوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفع تبعاً لموضعه ، والفضل : هي التي تخلع ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً .

٣٧٠ — نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيديويه (ج ١ ص ٩٨) إلى روبة بن العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا *

اللغة . « دايانت بها » أخذتها بدلا من دين لي عنده « الليان » بتشديد الياء واللام =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحدّثِ والحدوثِ وفاعله .

نخرج بالحدوث نحو « أَفْضَلَ » و « حَسَنَ » فإنيهما إنما يدلّان على الثبوت ،
وخرج يذكر فاعله نحو « مَضْرُوبٌ » و « قَامَ ^(١) » .

= مفتوحة - المطلق ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه - على مثال رميته أرميه - ليا
وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت في قضائه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت »
كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم
في محل رفع « دأيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »
جار ومجرور متعلق بدأين « حسانا » مفعول به لدأين « مخافة » مفعول لأجله عامله
دأين أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له
من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه
مفعولا للمصدر الذي هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »
الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله « مخافة » إليه ، لكنه لما كان
مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوبا ، فلما أراد العطف عليه لاحظ
ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

* * *

(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على
الفاعل ، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا
يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلي ، ضرورة علم كل أحد
بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفي دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صلة لأل عمل مطلقاً^(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين^(٢) :
أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال^(٣)، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،
ولا حجة له في (بسيط ذراعيه)^(٤) ، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى :
يَبْسُطُ ذراعيه ، بدليل (وَنَقَلَبْنَاهُمْ) ولم يقل وَقَلَبْنَاهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو تحبير عنه أو مؤصوف ، نحو
« أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتماد على المُقَدَّر كالاكتفاء على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا
أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ » أى : أَمْ هَيِّنٌ ، ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٥) ، أى : صِنْفٌ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المراد بالإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء
أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .
(٢) بقى شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف
الكسائي فيهما جميعاً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحل على الفعل
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام
وأبي جعفر أن قوله سبحانه (بسط) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض التسكيم حين كلامه أن القصة
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (بسط) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة النحل ، والتشيل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما
سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذى يشترط له =

٣٧١ — * كَفَّاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا *

الاعتقاد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حتى نلتبس لاسم الفاعل الذي هو (مختلف) شيئاً يعتمد عليه ، فاعرف ذلك وكن به حفيظاً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتقاد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه للمفعول به ، فأما راعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتقاد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاً هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لابد له - على هذا القول - من الاعتقاد ، فلمذاقنا الموصوف بمختلف ليسكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضره ضيراً ، ومعناه ضره أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاهما الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل - هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأثني تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأثني : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضمفك هوله ولا تنال منه مناداً ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلى يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينسكس قرنه .

الإعراب : « كفاطح » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كفاطح ون ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعِلَ نَاطِحٌ ، ومنه « يَا طَالِعًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالعاً ،
وقولُ ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سمَّوه ؛ لأنه مختصُّ بالاسم ؛
فكيف يكون مُقَرَّبًا من الفعل ؟

فصل : تُحوَّل^(١) صيغةُ فاعلي المبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ،
أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقَلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :
== فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف
من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام
لام كي مبنى على الكسر لاحتاج له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناطح ،
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف
لم : حرف نفي وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستتراً فيه جوازاً ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة
مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر
على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضمة الظاهرة
الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح »
إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على
شيء ، لكنه لما كان في المعنى معتمداً ؛ لسكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل
« كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغة الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل
ثلاثي متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ،
وضريب ، وضرب .

وبعض أفعال على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي
نحو دراك ، ومعوان ، ومهوان ، ومعطاء ، ونذير ، ورهوق

— ٣٧٢ — * أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا *

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلاخ — بضم القاف وآخره خاء معجمة — بن حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقُلَاخُ بْنُ جَنْابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِرٍ أَقْوَدُ الْجُمَلَا
وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا *

اللفظة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلزمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول : فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال — بكسر الجيم — جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « وللاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والمراد منه هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذى تصطك ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و « الخوالف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

٣٧٣ — * ضَرُوبٌ بِفَضْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِيَا *

= فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً وليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحُدَيْدَا *

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالتها » حيث عمل صيغة المبالغة ، وهى قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالتها » لاعتداده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فِيَا لَرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا السَّكَنَاتِيَا
خَوَاض : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والسكناث : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمدا على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

الالفة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لئلا تلزم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانيا » جمع سمينة ضد الهزيمة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

المعنى : يصف أبا أمية الذى يرثيه بالجود والكرم فى وقت العسرة الذى تبين فيه الأنانية فى أكثر النفوس فتمسك عن معونة المحتاجين ، وتجمد الأيدى فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معانى البذل . =

وحكى سيديويه « إِنَّهُ لَمِنْجَارَ بَوَائِكُمْ » وقال :

٣٧٤ — فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضمّة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوف سمانها » حيث أعمل صبعة المبالغة ، وهى قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل : فنصب بها المفعول به وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروى آخر ، وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لندرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسَا
فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ الشُّعُودِ وَلِدَتْمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا =

== اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة ، وهى الجارية الحديثة السن ، والغلام فتى ، وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل فى هذه المسادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمدة - « هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليل ، سموه بذلك لأن الناس يمللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تامة وكأله .

الإعراب : « فتاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فتاتان ، أو أنهما فتاتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشبهة » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شبهة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبهة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « البدر » مفعول به لتشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تشبه وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشبهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى قوله « شبهة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبهة هلالا . وقد أنشد سيديويه فى هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْهَمِ

جمل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعترضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيديويه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

— ٣٧٥ — * أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْصِي *

* : *

٣٧٥ — هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذى سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ *

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فكسر - وهو صيغة المبالغة لمازق الذى هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل فى مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جعش « الكرملين » تثنية كزمل - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء يجبل من جبلى طيء « الفديد » الصوت .

الغنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أنهم يثلبونى وينالون منى ، ويقطعون عرضى شتما وسبابا ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرملين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتانى » أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرص : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى « جعاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعاش مضاف و« الكرملين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه فى محل نصب حال من جعاش الكرملين ، وتقدير الكلام : أتانى كونهم مزقين عرضى ، هم جعاش الكرملين حال كونها ذات فديد : أى صوت وصياح وجلبة .

فصل : تَنْثْنِيَةُ اسمِ الفاعل وَجَمْعُهُ وَتَنْثْنِيَةُ أُمثلة المبالغة وَجَمْعُهَا كَمَقَرِّدِهِنَّ
 فِي الْعَمَلِ وَالشُّرُوطِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا) ^(١) ،
 وَقَالَ تَعَالَى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) ^(٢) ، وَقَالَ : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ) ^(٣) ،
 وَقَالَ الشَّاعِر :

— ٣٧٦ — * وَالذَّاكِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله
 « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل
 هذا الجمع إعمال مفردة - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ،
 وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن .
 ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد
 سيديويه (٥٧ / ١) :

أَوْ مَسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ هَلَا وَكَلُومٌ
 فقد نصب قوله « عضادة سمحج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .
 ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ مَّا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْقُدَارِ
 ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم
 أنه لا يضير سيديويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثل له - بالبيت الأخير ،
 وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .
 (١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
 (٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ،
 وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّاتِمَى عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا *

اللغة : « الشاتمي عرضي » الشاتمي : مثني شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله =
 (١٥ — أوضح للمالك ٣)

« شتم يشتم شتما » من باب نصر، والشم: الرمي بالمكروه من القول، والعرض: بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى اللذين أوجبا على أنفسهما، يريد أنهما يتوعدا أنه حين يغيب عن وجوههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك . الإعراب : « الشامى » نعت لابنى ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدَرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى أَبْنَى ضَمْضَمٍ
مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشامى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتما » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناذرين : معطوف على الشامى ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقهما » ألقى : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجواب إذا على هذا محذوف ، والأحسن أن يجعلها ظرفية لا غير ، فلا جواب لها « دى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . الشاهد فيه : قوله « والناذرين دى » حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « والناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « دى » وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضحناه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

* غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غُفِرَ فُخْرُهُ *

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ *

اللغة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - بضممتين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - بضممتين أيضاً - جمع غفور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ، والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضامين : أى غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون في محل نصب « في » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بنفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام اللخمي جعل الجار والمجرور متعلقاً بزادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « في » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

=

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمْنٌ سَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَّاقِدٌ حُبُّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَيَّبِلٍ

الشاهد في قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلمته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن ربيعة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ الْمَحْرَمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّثِيمِ

* أَوَّالِهَا مَسَكَّةٌ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعى سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لكننا لانعلم خلافا بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات المعروفة قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه به في المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه في الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

== والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وبما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .

ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب : الأول - وهو رأي جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نعى سواء أكان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كبت الذي هو من جهة القياس تصغير أكت أو كثناء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأكت ولا الكثناء .

والقول الثاني - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى الكسائي ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نجز عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر .

والثالث - وينسب إلى المتأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضوئرب وقبئيل وسوير - تصغير ضارب وقاتل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعمال ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو ما رآه جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نعى سواء أذكر المفعول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، - وحاصله أن يتوسط المفعول بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر المفعول بعدها جميعاً ، أم ذكر المفعول قبلها جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه مفعول لاسم الفاعل ، وذلك تسكف لا داعي له . ==

غُفِرَ : جمع غفور ، وذُنِبَهُمْ : مفعوله .

فصل : يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلوه الوصف العايل أن يُنصب به ، وأن يُخفَضَ بإضافته ، وقد قرئ (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)^(١) ، و (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)^(٢) بالوجهين ، وأما ما عدا اللتالي^(٣) فيجب نصبه نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وزهد بعض أصحابنا » ولم يعينه - وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا) وآمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة يبتغون فضلا نعت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول عاملا محذوفا يفسره آمين تسكلف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع (بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرئ برفع (بالغ) منونا ونصب (أمره) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد من ال وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من ال ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالى : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المنفصل من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور ؛ فانظرف نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ^(١) .
 وإذا أتبع المجرور فالوجه جَرُّ التابِعِ على اللفظ ؛ فتقول « هَذَا ضَارِبُ
 زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ منون أو فعل اتفاقاً ، وبالعطف
 على المحل عند بعضهم ^(٢) ، وَيَتَمَعَّنُ إِضْمَارُ الفِعْلِ إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ ؛
 فنصبُ (الشمس) في (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) ^(٣) بإضمار جَعَلَ
 لا غير ، إلا إن قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال .

= نحو قوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، وثانيتها المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا
 كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثة وأصغته إلى الأول منهما ، نحو قولك « هو ظان
 زيد قائماً » و « هذا معطى زيد درهما » و « هذا معلم زيد بكراً قائماً » وقد اختلف النحاة
 في ناصب هذا المنصوب ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر يفسره اسم الفاعل ،
 وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذي يدل عليه
 ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواء مقتضى * كما اختلفوا في الوجه الأحسن
 بالنسبة للمعمول التالي للعامل ، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام سيبويه
 أن النصب أعلى ، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى
 لأنه أخف .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في
 الكلمة السابقة .

(٢) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيبويه:
 فَبَيْنَا نَحْنُ نَرَقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي
 فقد نصب « زناد راع » وهو معطوف على « وفضة » المجرور بالإضافة « معلق » إليه
 ونظيره قول الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنٍ بِنِجْرَاقٍ
 (٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُسْكِرَمٍ »^(١) .
 ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعول ، وهو كاسمِ الفاعل ؛ في أنه إن كان بَأَن عَمِلَ مطلقاً^(٢) ، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال .
 تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا ، الآنَ أو غَدًا » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي »^(٣) ، كما تقول « الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أل ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفي : خبر .
 وينفرد اسمُ المفعول^(٤) عن اسمِ الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

(١) إنما مثل ههنا بمثالين ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الإلفية .

(٤) في هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لواحد ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، ونافذ القول » .
 وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا المنع مجمع عليه بين النحاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

في المعنى ، وذلك بعد تحوِيل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونَصَب الاسم على التشبيه .

تقول « الورع مُحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ، ثم تقول « الورعُ مُحْمُودٌ لِمَقَاصِدِهِ » بالنصب ، ثم تقول « الورعُ مُحْمُودٌ لِمَقَاصِدِهِ » بالجر .

هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أوزان : فَعَلَّ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّيًا ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِرًا ، كـ « مَقَعَدَ » ، وفَعَّلَ - بالكسر - ويكون قَاصِرًا ، كـ « سَلَّمَ » ومتَعَدِّيًا ، كـ « عَلَّمَهُ » ، وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قَاصِرًا ، كـ « ظَرَفَ » .

فَأَمَّا فَعَّلَ وفَعَّلَ المتَعَدِّيانِ فَمَقْيَاسُ مَصَدْرِهِمَا^(٢) : الْفَعْلُ ؛ فَالْأَوَّلُ كَالْأَكْلِ وَالضَّرْبِ وَالرَّدِّ ، وَالثَّانِي كَالْفَهْمِ وَاللَّثْمِ وَالْأَمْنِ .

== ذلك مطلقاً ، نعى سواء أحذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقاً لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر :
مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا السَّكْرِيمُ مَمْدَحٌ وَإِنْ حُرِّمًا
وهذا البيت يصلح دليلاً لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثياً ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعل ، مثلاً - لم يجوز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

=

= الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثي المتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلاً على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدراً مسموعاً عن العرب فإنك تأتي بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسي ، قال ذلك شيخ النحاة سيدي ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعدياً قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقي بالنا إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهي باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثها مفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بائني المكسور العين ، وستترك باب حسب لأن الأفعال التي وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التي سنشير إليها .

الثاني : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثي المفتوح العين » وقوله « الثلاثي المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهي السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال المتعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضرباً ، ونصر ينصر نصراً ، وفتح يفتح فتحاً ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلاً ، وأمر يأمر أمراً ، وأخذ يأخذ أخذاً ، وكذلك أبر النخلة بأبرها أبراً ، وكذلك بدأه يبدأه بدءاً ، وكفأه يكفؤه كفئاً ، ومثال المضعف منه شدة يشده شداً ومده يمهده مداً وحله يحله حلاً ، ومثال المثال منه وعدة يعدده وعدداً ووصفه يصفه وصفاً ووزنه يزنه وزناً ، وكذلك وضعه يضعه وضعاً ووجأه يوجؤه وجئاً ، ومثال الأجوف منه قاله يقول قولاً وصام رمضان يصومه صوماً وسامه يسومه سوماً ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلاً . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض بدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رمياً وسقاه يسقيه سقياً ، وكذلك نعى الميت ينعاه نعيًا ورعاه يرعاه رعياً .

.

== ومثال المتعدي من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فيها وائم فاهها- بالشاء المثلثة-
لثما ، ومثال الممحوز منه أمن أمانة ووطيء وطثا ، ومثال المضعف منه مس الطيب
مسا ، ومثال المثال منه وهم وهما ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال
الناقص منه سليه سلوا (وأصل الياء في سليه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت
ياء كما حدث في رضيه من الرضوان وفي شقي من الشقاوة) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على أوزان كثيرة جدا غير فعل -
بفتح أوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الموضع عشر ، فوق أن في
هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،
وقبل أن نمرد عليك هذه الأوزان وأمثلةها نذهبك إلى أنه ربما جاء الوزن الذي نذكره
مع مجيء الوزن القياسي أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسي
فأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الميم وسكون العين - نحو كفر الصنيعة كفرأ ،
وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ،
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا .

(٣) وجاء على وزن فعلا - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صنيعة كفرانا .

(٤) وجاء على وزن فعلا - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلا - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
لواه لوانا .

(٦) وجاء على فعالة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاه
كلاءة ، ورعاه رعاه رعاية .

(٧) وجاء على فعالة - بضم أوله - نحو فجأه فجاءة .

=

وأما فَعَلَ القَاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالْفَرَحِ والأَشْرِ والجَوَى والشَّلَى ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ ، كَوَلَّى عليهم وَلَايَةً^(١) .

وأما فَعَلَ القَاصِرُ فقياسُ مصدره الفُعُولُ ، كالقُعُودِ والجُلُوسِ والخُرُوجِ ، إلا إن^(٢) دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والنَّفَارِ والجَمَاحِ والإِبَاقِ ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعْلَانُ كالجَوْلَانِ والغَلْيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلوه بلاء ، وقضى حقه قضاء .
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جعده جعودا ، ودحره دحورا ، وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعْلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

* * *

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فنادر وبقى أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعالة - بضم فسكون - كسمرة وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره يكون على فعيلة - بضم أوله وثانيه - كاليبوسة ، وإلا إن كان علاجاً ووصفه على زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم من سفره قدوماً وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشئ - بمعنى لزمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيراً : من ذلك قام قياماً ، وطغى طغياناً ، ولها لها ، وفسد فساداً ، وصلاح صلاحاً ، وبغى عليهم يغى =

أو على داء فقياسه الفُعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، أو على سِيَرٍ فقياسه الفَعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفُعَالُ أو الفَعِيلِ كالصُّرَاخِ والمُؤَاءِ والصَّهِيلِ والنَّهْيِ لَزَيْبٍ ، أو على حِرْفَةٍ أو لآية فقياسه الفِعَالَةُ كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وخَاطَ خِيَاطَةً ، وسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إذا أَصْلَحَ .

وأما فَعَلَ — بالضم — فقياسُ مصدره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والشَّهْوَةِ والمُعْذُوبَةِ والمُلُوحَةِ ، والفِعَالَةُ كالبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ .

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه فبابه التَّنْقُلُ .

كقولهم في فَعَلَ المتعدي : جَعَدَهُ جُعُوداً ، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشَكَرَانَا ، وقالوا « جَعَدُوا » على القياس .

وفي فَعَلَ القاصر : مَاتَ مَوْتًا ، وفَازَ فَوْزًا ، وَحَكَمَ حُكْمًا ، وشَاخَ شَيْخُوخَةً ، وَنَمَّ نَمِيمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَابًا .

وفي فَعَلَ القاصر : رَغِبَ رُغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَبَحَلَ بُحْلًا ، وَسَخِطَ سَخَطًا — بضم أولهما وسكون ثانيهما — وأما البَحَلُ والسَّخَطُ — بفتحيتين — فعلى القياس كالرَّغَبِ .

وفي فَعَلَ نحو حَسَنَ حُسْنًا ، وَقَبِحَ قَبِيحًا .

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفعل^(١) قياسُ في مصدرِ فَعَلَ ، وهو خِلَافُ ما قاله سيبويه .

== بغيا ، وماج البحر يموج موجا وموجانا ، ورجح الشيء يرجح — بثلاث عين مضارعة — رجوحا ورجعانا ورجعا — بضم أوله — ورجح الرجل رجحا ورجاحا ورجوحا : إذا سقط من الإعياء ، ورجح عرقه يرشح رشحاً ورجحانا : ندى ، وفاحت ريحه تفوح وتفيح فوحا وفيحا وفوحانا وفؤوحا : تضرعت .

(١) وقع في نسخة هذا المن في نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعل » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقِيسٍ .

فقياسُ فَعَّلَ — بالتشديد — إذا كان صحيح اللام التفعيلُ كالنَّسْلِمِ والتَّكْلِيمِ والتَّطَاهِيرِ ، ومُعْتَلِّهَا كذلك ، ولكن تُحذف ياء التفعيل وتُعوضُ منها التاء ؛ فيصير وزنه تَفْعِلَةٌ كالتَّوَصُّيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ .

وقياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ كالأَكْرَامِ والإِحْسَانِ ، ومُعْتَلِّهَا كذلك ، ولكن تُنقل حركتها إلى الفاء ، فتُقلبُ ألفًا ، ثم تحذف الألفُ الثانية وتُعوضُ عنها التاء ، كأَقَامَ إِقَامَةً ، وأَعَانَ إِعَانَةً ، وقد تُحذف التاء نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(١) .

وقياسُ ما أوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٌ أَنْ تَكْثِيرَ ثَلَاثُهُ وتزيد قبل آخره ألفًا ، فينقلب مصدرًا^(٢) ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا ، واضْطَفَى اضْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته ، وقال فيها « أن الفعل كالحسن إلخ » فارجع إليها إن شئت ، ثم نقول : قد جاء الفعل — بضم الفاء وسكون العين — مصدرا للفعل — بضم العين — كثيرا ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ، وبعد — بضم العين ، إحدى لغتين في هذا الفعل — بعدا ، وقرب قربا ، وعنف عنفا ، وخرق خرقا ، وحق حقا .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أضيف المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يضاف المصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم : أجاب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيها يلها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق لاكتن =

انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ استَخْرَاجًا ، فإن كان استعمل مُعْتَلَّ العين مُحْمَلٌ فيه ما مُحْمَلٌ في مصدر أفعَلَ المعتلَّ العين ؛ فتقول : استَقَامَ استِقَامَةً ، واستَعَاذَ استِعَاذَةً^(١) .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أَنْ يُضْمَرَ رابعه ؛ فيصير مصدرًا ، كدَخَرَجَ تَدَخَّرُجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيِّطُنًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُنًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِي والتَّدَانِي^(٢) .

وقياسُ فَعَّلَ وما أُلْحِقَ به فَعْلَلَةٌ كدَخَرَجَ دَخَرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلَزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَحَوَّقَلَ حَوَّقَلَةً ، وَفَمَلَلَّ — بالكسر — إن كان مضاعفًا كزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كسَرَهَفَ سِرْهَافًا ، ويجوز فتح أول المضاعف ، والأكثر أن يُعْنَى بالفتوح اسمُ الفاعِلِ ، نحو (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ)^(٣) ، أي : المُوَسِّسِ .

== فإنك لا تزيد ألفًا قبل آخره ولا تنكسر ثالثه ؛ فتقول في تطير : اطيير اطييرا اطييرا وتقول في تطير : اطيير اطييرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا تخاسيًّا ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسيًّا ، مثل : استغفر واحلولى ، وجلة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزنًا .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تنبيهًا على الأصل ، مثل قولهم : أغيمت السماء إغياما ، واستعوذ عليهم الشيطان استعواذًا .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقائها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء واوًا لمناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم للعرب .

(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجيء المفتوح مصدرًا قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِأَحْلَى وَسْوَاسًا إِذَا انْصَرَفَتْ

كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٍ زَجِلٌ

وقياسُ فاعَلْ كضَارَبَ وخَاصَمَ وَقَاتَلَ الْفِعَالُ والمُفَاعَلَةُ ، ويمتنع الفِعَالُ فيما فاؤه ياء ، نحو يَأْسَرَ وَيَأْمَنَ ، وشَدَّ يَوْمَهُ يَوْمَامًا .
وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَبَ كَذَابًا ، وقوله :
٣٧٨ — * فَهَيَّ تَنْزَى دَلَوْهَا تَنْزِيًا *

٣٧٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :
* كَذَا تَنْزَى شَهْلَةً صَبِيًا *
اللغة : « تنزى » — بضم حرف المضارعة وتشديد الزاي — أى : تحرك « شهلة »
الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة ضعيفة فترفعه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند ترقيصها إياه .
الإعراب : « هَيَّ » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هَيَّ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تنزى » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضمة الظاهرة « صبياً » مفعول به لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزى الذى هو مصدر ، وتقدير الكلام : تنزى دلوها تنزىاً مشابهاً لتنزىة شهلة صبياً .

الشاهد فيه : قوله « تنزى » حيث ورد مصدر الفعل الذى بوزان فعل — بتضعيف العين — من معتل اللام ، على مثال النفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك شاذ ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة ؛ فيقال التنزىة كما يقال التزكية والتوصية والتسهيبة والتعمية والترضية والتعدية .

وقولهم : تَحَمَّلَ نَحْمًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَّلَ حَيْقَالًا ،
وَاقْشَعَرَ قُشْعَرِيَّةً ، وَالْقِيَاسُ تَسْكَدِيًّا ، وَتَنْزِيَّةً ، وَتَحْجَلًا ، وَتَرَامِيًّا ،
وَحَوَّلَةً ، وَاقْشَعَرَارًا .

فصل : يُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعْلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَلَسَ
جَلَسَةً ، وَلَبَسَ لَبَسَةً^(١) ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ على المرة
منه بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

وَيُدَلُّ على الهيئة بِفَعْلَةٍ — بِالسَّكْرِ — كَالْجَلَسَةِ وَالرَّكْبَةِ وَالْقَتْلَةَ ، إِلَّا إِنْ
كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ على الهيئة بِالصِّفَةِ وَنَحْوِهَا ، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ
نَشْدَةً عَظِيمَةً^(٢) .

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : أُنْيَتْهُ إِيْتَانَةً ، وَلَقِيْتَهُ لِقَاءَةً .
(٢) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالشئ والجلوس والقيام والوقوف
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل
على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجهن والبخل والكرم فلا يشتق من
مصادرها اسم للمرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين
المصدر الخالي من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف
الزيادة كالجلوس والعود واللقاء والزفير ، بل تأخذها من المصدر الخالي من الزيادة بفتح
أوله وزيادة تاء في آخره حين تربد المرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تربد
الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولاً ثم بفتح أول الحروف
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

(١٦ — أوضح المسالك ٣)

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كَانْطِلَاقَةً واستَخْرَاجَةً ،
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف ، كإقامة واحدة
واستقامة واحدة .

ولا يُدْبَى من غير الثلاثي مَصْدَرٌ للهيئة ، إلا ما شَذَّ من قولهم : اخْتَمَرَتْ
خَيْرَةً ، وانتَقَبَتْ نَقَبَةً ، وتَعَمَّمَتْ عَمَّةً ، وَتَقَمَّصَتْ قِمَاصَةً (١) .

== ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي ، وكذلك إن كان
له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله
مفتوحاً كرحمة ورافة وخشية ذلت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن
كان أوله مكسوراً ككذبة - وهي الخدق - وكنشدة ذلت على المرة بفتح أوله وعلى
الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحجرة فتحت أوله عند إرادة
المرة وكسرت عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالبخار - بكسر الخاء المعجمة - ومعنى انتقبت
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن في
مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافتعال والألف
والسين والتاء في الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تحذف
هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد
إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين
والصفات المشبهة بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على فاعِلٍ بكثرة في فَعَلَ —
بافتتح — متمديا كان كضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ ، أو لازماً كذَهَبَ وَغَذَا — بالغين
والذال المعجمتين — بمعنى سال^(١) ، وفي فَعَلَ بالكسر متمديا كَأَمِنَهُ وَشَرِبَهُ
وَرَكِبَهُ ، ويقال في القاصر كَسَلِمَ ، وفي فَعُلَ بالضم كَفَرَهُ .

ولإنما قياس الوصف من فَعَلَ اللازم: فَعِلٌ في الأعراضِ كَفَرِحَ وَأَشِيرَ^(٢) ،
وَأَفْعَلُ في الألوان والخلق ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْحَلَ^(٣) وَالْمَى^(٤) وَأَعْوَرَ
وَأَعْمَى ، وفَعْلَانُ فيما دَلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن كشَبَعَانُ وَرَبَّانُ
وعَطْشَانُ^(٥) .

وقياسُ الوصف من فَعُلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيفَ وَشَرِيفَ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف في هذا الفعل على معناه لأنه يأتي لازماً ويأتي متمدياً ، تقول
« غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دماً ، و « غذا البول » أى
انقطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو في كل هذه المعاني لازم ، وتقول « غذا
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي باللبن » فيكون متمدياً ، واسم الفاعل منه
في الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذى
الكلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمى النعمة والعافية .

(٣) الأكحل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألمى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على

حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

قَفَلْتُ كَشْتَهُمْ وَضَخَمَ ، ودونهما أَفْعَلُ كَأَخْطَبُ^(١) إذا كان أحمر إلى الكُدْرَةِ ، وَقَفَلْتُ كَبَطَلٍ وَحَسَنَ ، وَقَفَعْتُ - بِالْفَتْحِ - كَجَبَانٍ ، وَقَفَعْتُ - بِالضَمِّ - كَشُجَاعٍ ، وَقَفَعْتُ كَجُنُبٍ ، وَقَفَعْتُ كَعَفِيرٍ : أى شُجَاعٍ مَا كَر . وقد يَسْتَعْفِفُونَ عَنْ صِغَةِ فَاعِلٍ مِنْ قَفَلٍ - بِالْفَتْحِ - بغيرها كَشَيْخٍ وَأَشْيَبَ وَطَيِّبَ وَعَفِيفٍ^(٢) .

تنبيه^(٣) : جميع هذه الصفات صفاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إِلَّا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَاتِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالخاء والطاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه المادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالخاء المعجمة والطاء المهملة - الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه ؛ ففعل ما في التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل ، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شائخ ولا شائب ولا طايب ولا عاف ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وأميل ، فهذه ثلاثة أحوال .

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننبهك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على الحدوث ، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة للمشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة للمشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار ، والأصل طاهر قلبه وشاحط داره ، وقد يقصد من الصفة للمشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه ؟ على ما أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة =

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيفَ إلى مَرْفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت — كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » ، و « شَاحِطِ الدَّارِ » أى : بميدها — فَصِفَةٌ مشبهة أيضاً .

فصل : ويأتى وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكانَ حرفِ المضارعة ، وكسرٍ ما قبلَ الآخرِ مطلقاً ، سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَاقِي » و « مُسْتَخْرِجِ » أو مفتوحاً كـ « مُتَعَلِّمٍ » و « مُتَدَخِّرِجِ » .

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ المفعول من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٍ »

== المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، وما يدل على ذلك أن المؤلف نفسه قد مثل للصفة المشبهة (ص ٢٤٨) بمستقيم الرأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا أن ننبئك أنه تبين لنا بعد طویل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنهيس على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى : « ولهذا اطرء تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث » اه كلامه .

و « مَقْصُود » و « مَمْرُور به ^(١) » ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،
إلا أنها غيرت ^(٢) .

ومن غيره بلفظٍ مُضَارَعِه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة ، وإن شئت قل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو
المال مُسْتَخْرَجٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ به .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ « دَهَيْنِ » و « كَحِيلِ » و « جَرِيحِ »
و « طَرِيحِ » ، وَمَرْجُمُهُ إلى السماع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ، نحو : قَدَرَ وَرَحِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ وَرَحِيمٌ ^(٣) .

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار
ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فعليهما متعديان ،
وجاء بالمرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيوع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن
الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء . وأصل مقول مقوول -
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الواو الزائدة ، على ما ترجمه ، للتخلص من التقاء الساكنين ، وسبأت في
باب الإبدال تنمة لهذا البحث . وأصل مرمي مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم
كسرة لتناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للمنفى ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي : الصفة التي أَسْتَحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى ،
كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَقِيَ الثَّغْرِ » و « طَاهَرَ الْعَرْضِ » .
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أُوهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛
لثلاث توهم الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف
فيه وإن كانت لا تمنع لعدم اللبس لكنها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ
لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :
أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم
يُؤَنَّثُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زيد
حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسَنٌ أن يسند « الْحُسْنَ » إلى جملة
مجازاً ، وَقَبِيحٌ أن يقال « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن
أن تُسَنَدَ الْكِتَابَةُ إليه إلا بمجاز بعيد .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على
معرفة كونها صفة مُشَبَّهَةٌ ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ
ابنُ النَّاظِمِ .

فصل : وتختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون المتعدّي ، كـ « حَسَنٍ » و « جَمِيلٍ »
وهو يُصَاغُ منهما ، كقائِمٍ وضَارِبٍ .

الثاني : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضي المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع في تحركه وسكونه ، كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي كـ « حَسَنَ » ، و « بَحِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مُجَارِيًا لَهُ .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ في نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع في نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلاً بضمير موصوفها ، إما لفظاً نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما معنًى نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَلِ » خَلَفَتْ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن الناطم : « إِنْ جَوَّازٌ^(١) نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطِلٌ لعموم قوله إِنْ المَعْمُولُ لا يَكُونُ

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » وزيد في هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل في هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببي ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذي هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناطم أن قول والده والنحاة من قبله إِنْ معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها - جار على عمومها ، وأن كل معمول لها ينبغي فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناطم بأن قول والده والنحاة ليس جاريًا على عمومها ، بل المراد معمول خاص ، وهو المعمول الذي تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابقتها لاسم الفاعل الذي يعمل بالحمل على الفعل المضارع - وهو الفاعل والمفعول - فأما غير ذلك من المَعْمُولَات - ومنها الجار والمجرور - فإنها تعمل =

إلا سببياً مؤخراً» مردود؛ لأن المراد بالعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

فصل : لعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكلٌّ من هذه الستة للعمول معه ست حالات ؛ لأنه إما بـأل ، كـ « الوَجْه » ، أو مضاف لما فيه أل كـ « وَجْه الأب » ، أو مضاف للضمير كـ « وَجْهه » ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ « وَجْه أبيه » ، أو مجرد كـ « وَجْه » ، أو مضاف إلى المجرد كـ « وَجْه أب » ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بـأل وللمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ « الحُسْن وَجْهه » أو « وَجْه أبيه » أو « وَجْه » أو « وَجْه أب » .

== فيه بما تتضمنه من معنى الفعل ، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً ، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتفي بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالتعدي والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل « كَان » الدال على معنى أشبه ومثل « ما » الدال على معنى أنفى ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التمتع^(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٢) ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْحَسُّ » « اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا !

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان :

إحداهما : ما أفعَلَهُ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » فقولنا « استعظام زيادة » كالجنس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنيًا للعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال فلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي ، نعى أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه عالمًا أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدرك فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجمعوا على اسميتها ؛ لأن في « أحسن » ضميراً يعود^(١) عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها^(٢) ، ثم قال سيديويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفَع ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فتحله رفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم^(٣) .

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن » اهـ . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو فاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك ؛ والثاني : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في « أحسن » فاعرف ذلك .

(٢) روى عن الكسائي أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدح في الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيديويه ونديده : إن خلافه لا يعبأ به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله في إدعاء الإجماع ، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون في هذا القول موافقا لسيديويه والجمهور ،

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء ، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوبا من وجود أمرين : أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثاني أن يقوم =

وأما « أَفْعَل » كأَحْسَنَ فقال البصريون والكسائي : فِعْلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو « ما أَفْزَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى » ففتحت به بناء كالفتح في ضَرَبَ من « زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم « ما أَحْسَنَهُ »^(١) ، ففتحت به إعراب كالفتح في « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نَصْبَهُ ، و « أَحْسَنَ » إنما هو في المعنى وَصَفٌ لزيد ، لا اضمير « ما » ، و « زَيْدٌ » عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به^(٢) .

= مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يعم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخلاف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .
وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للمبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملة خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جعلتا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) .
(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أُمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَا نَسْكُنُ الضَّالَّ وَالسَّمُرَ
زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أملح دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفعل به ، نحو « أحسن بزيد » .
 وأجمعوا على فعلية أفعل^(١) ثم قال البصريون : لفظه لفظ الأمر ومعناه
 الخبر ، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كـ « أغدَّ
 البعير » أى : صار ذا غُدَّة ، ثم غيَّرت الصيغة ، ففتح إسناد صيغة الأمر
 إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ،
 كـ « امرؤ بزيد » ولذلك التزمت ، بخلافها فى (وكفى بالله شهيداً)^(٢) ،
 فيجوز تركها ، كقوله :

— ٣٧٩ — * كفى الشئب والإسلام المرء ناهياً *

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المبتدأ فى الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أباً »
 فإن الأكرمية وقعت خبراً عن زيد وهى عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار
 بها عن زيد للملابسة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه
 بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذى تعبر عنه ما ، وإنما هو من
 وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع
 كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوى ، وهو
 الخلاف بينه وبين المبتدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على
 هذا المذهب ، وهذا كلام معموله ممحلاً فلا تركزن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفى كلام ابن الأنبارى ما يدل على أن أفعل اسم ، قال
 المرادى : ولا وجه له » اهـ . وإنما قال النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة
 لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع - بفتح المحزة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلاً .
 (٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٣٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم - بضم السين وفتح الحاء المهملتين - ويقال
 حية - وهو عبد بن الحسحاس ، بحاءين وسينين مهملات على زنة خلخال ، وما ذكره
 المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدده مع بيت يأتى
 بعده قوله :

عَمِيرَةٌ وَدَّعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ =

= جُنُونًا بِهَا فِيمَا أُعْتَرَتْهَا عِلَاقَةٌ عِلَاقَةٌ حُبٍّ مُسْتَسِيرًا وَبَآدِيَا
اللغة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر والمصغر ، فأما شاهد تسميتهم
بالمكبر فقول لقيط الإيادي :

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَحَا هَاجَتْ لِي الْهَمَّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَمَا

وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فيبت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره
وأعدته وهياته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت
الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه في سفره ، وقالوا
« تجهزت الأمر » بمعنى أعددته له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه
الغدوة - بضم فسكون - والغداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس ،
ويروى « غازيا » وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه يلشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب
لأجزت لك ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة
« ودع » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل
جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء »
جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون
تمييزا مبينا للنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على
فاعل فعل التمعجب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : لفظُهُ ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحمس ، وقال غيره : المخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل^(١) .

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماض دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أي صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أي صار صاحب ورق ، وقولك « أبقلت الأرض » أي صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليسكون على صورة المفعول به المجرور بياء التعدي كما في قولك « امرر يزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزمّت زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهي للدلالة على التعدي ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبا في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نحاة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذي يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن يأبها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائدا على المصدر لم يقع مثق ولا مجموعا لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتبروا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثا وقد يكون مثق أو مجموعا - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

=

== فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجحه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نخاة الكوفة - ومن واقفه على أن أفعال في نحو قولك « أحسن زيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا المذهب أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيما عدا ذلك ، أفلست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا ، بل يكون أمرا غيره بالتعجب كما أن الذي يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن زيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بباء التعدية الواقعة بعده ضمير المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتني - بناء المتكلم - ولا يقال ضربتك - بناء المخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَا نِي الْغَوَا نِي عَمَّهُنَّ ، وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوْلُ
احسان : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه ، ألا =

مسألة : ويجوز حذف المتعجب منه ، في مثل « ما أحسنه » إن دلّ عليه دلائل^(١) ، كقوله :

== ترى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان : أقم ، وأبن ، وأعن ، لكنك تقول في التعجب : أقوم بزيد ، وأبين به ، فتبقى الياء والواو .

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك ، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي ، ولا عهد لنا بذلك ، بل المهود عكسه ، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر ، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب .
والثاني : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في « أحسن بزيد » دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل ، فالحمل عليه حمل على القليل .

والثالث : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما ، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل .

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلاء لجوده ولأنه أشبه الاسم ، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تنبه له أن المتعجب منه محكوم عليه في المعنى ، فهو من أجل ذلك شبيه بالمتبدا ، فيجب له ما يجب للمتبدا ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص ، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدا » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة المخصوصة فنحو « ما أوثق رجلا يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلا اتقى ربه » فإن كانت النكرة محضة لم يحز أن تقع متعجبا منه ، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص ، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلا » ولا أن تقول « ما أحسن رجلا من الناس » .

وبعد فاعلم أن لحذف المتعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطا يعمهما ، وهو : أن يدل عليه دليل ، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعت أو غيرهن ، ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الأولى - زيادة على ذلك -

(١٧) — أوضح المسالك (٣)

= أن يكون ضمير كما في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُسْكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا
يريد « وما كان أصبرها » ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعال المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أليس علماء البصرة - وهم الذين يؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن المتعجب منه - وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيثان : أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذي قررناه لك موضحا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعال » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

وذهب أبو علي الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعال » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هي التي حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعال . ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو علي ، وردده بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذي أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثني أو جمعا أو كان لمفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — * رَبِيعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا *

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ! يقوله من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه — من باب ضرب — جزاء — وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر المجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضلله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أَعَفَّ » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغائم وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنترة بن شداد العيسى :

يُنْذِرُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِي أَغَشَى الْوَعَى وَأَعَفَّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعتية مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أَعَفَّ » فعل ماض مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية « وأكرم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أَعَفَّ السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أَعَفَّ وَأَكْرَمًا » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أفعل بدر » إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، نحو (أَسْمِعْ سَمِيعاً وَأَبْصِرْ)^(١) ، وأما قوله :

٣٨١ — * حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ *
— أى : به — فَشَادُّ

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .
وقد سمي المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحسنه - إلخ » وأن ابن مالك يقول :

* وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَفْهِحْ *

والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيدا » ، وهو عفة ربيعة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام تجوز .

ونظير البيت المستشهد بهجزة في حذف المتعجب منه مع « أفعل » الماضي لفظاً ومعنى بيت امرئ القيس الذي أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بنى سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا
(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان بهم حنياً : يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ أَقْبَتِ أَبَهُ تَشَوَّفَ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُنْتَظَرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمُنَيَّسَةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً

وهذان البيتان من كلمة له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه المطبوع في مطبعة (جول كربوتل) (ص ٦٣ - ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها - ومنها بيت الشاهد - في كتابه « الحماسة » .

=

== اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذى يصفه ، وصارت أما كنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلقى المنية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بكثير من الصفات فى آيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للتحقة باسم الإشارة هذا بالفتح فى عدة أصول منها كامل أبى العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : الموت ، وحيداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده له الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقرنه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً فقيراً ولكنّه بعيد الهمة ساع فى معالى الأمور لا بكل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الختف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمعته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الشاء الحسن . وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبني على الكسر لاحتل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاحتل له من الإعراب « إن » حرف شرط يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبني على السكون لاحتل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « المنية » مفعول به يلقى منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبني .

مسألة : وكُلُّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّصَرُّفِ ؛ فالأول نظير تَبَارَكَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، والثاني نظير هَبْ بمعنى اعتَقِدْ ، وَتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ ، وَعِلَّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُمَا معنى حرف التعجب الذي كان يستحقُّ الوَضْعَ^(١) .

= على السكون في محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلحق الذي هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوما » ظرف زمان متعلق بـيُستغنى منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بجيئه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معموها معطوفة على أخرى معها معموها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعَزُّ بِنَا وَأَكْفُفٌ إِنْ دُعِيفَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا

المراد أعزُّ بِنَا وَأَكْفُفٌ بِنَا ، لحذف من الثاني للدلالة الأولى عليه كما في الآية الكريمة ، والحذف في مثل هذه الحالة التي في بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعلى التعجب بأنهما دلا على معنى من معانى الحرف ، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التعجب حرفا ، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معانى الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذي وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف « تضمَّنهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضْع » على أن المؤلف قد ذكر في باب حروف =

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما ، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا تقول : « مَا زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنُ » ، وإن قيل إن « زَيْدٌ » مفعول ، وكذلك لا تقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدٌ » ولا « أَحْسَنُ لَوْلَا بُخْلُهُ زَيْدٌ » .
واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — * وَأَخْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُتَحَوَّلَا *

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفاً ، ولكننا نذكره بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعلى التعجب بأنهما أشبهتا أفعال التفضيل شها قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذى يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا بمن فاق نظراءه فى حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلى التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فسكنا تقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه » تقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدت لنا » حملا على ما هو جائز بغير نسكبر فى اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجيم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَقِيمُ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

اللمعة : « دار الحزم » أراد المسكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمها » أراد مدة دوام الحزم فى الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

== وأحيى به ، وأقن به ، وأخلق به ، وما أحرأه أن يفعل ، وما أقننه ، وما أحجبه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر « حالت » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أنحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه بما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقبائها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافاً إليه ، وكان خبرها محذوفاً ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جىء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبني على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنحول » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر . =

ولو تعلقَ الظرفُ والجارُ والجورُ بمعمولِ فعلِ التعجب لم يَجُزِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ » ، و « أَحْسَنُ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ » .

فصل : وإنما يُدَبَّنِي هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروط :

أحدها : أى يكون فعلاً ؛ فلا يُدَبَّنِيانِ من الجَنْفِ والجارِ ، فلا يقال « مَا أَجْلَفَهُ » ، ولا « مَا أَحْمَرَهُ »^(١) ، وشذَّ « مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أى :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التعجب الذى هو قوله « أحر » وبين معموله الذى هو قوله « بأن أتحولاً » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

حَالِيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُوراً ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والجور الذى هو قوله « بذى اللب » بين فعل التعجب الذى هو قوله « أحرى » ومعموله الذى هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، والمعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون التعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تسكف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الفارغ ، وقد قالوا للرجل الجافى الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلاً ، قال : « وقد جلف جلفاً - كفرح فرحاً - وجلافة » وعلى هذا يكون قولك « ما أجلفه » قياسياً ، وأما الجمار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلاً في البلادة ، ولا فعل له ، فإذا قالوا « ما أحمره » فلإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ غير تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فِي الْغَزْلِ ، بَنَوْهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ ذَرَّاعٌ ^(١) ، ومثله « ما أَقَمَنَهُ »
و « مَا أَبْدَرَهُ بِكَذَا » ^(٢) .

الندى . أن يكون ثلاثياً : فلا يبينان من دَخَرَجَ وضَارَبَ واستَخْرَجَ ^(٣) ،
إلا أَفْعَلَ ، فقليل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت
الهمزة لغير النَّقْلِ ، نحو « مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ » و « مَا أَفْقَرَ هَذَا لِلْكَانَ » ،
وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ « مَا أَعْطَاهُ لِلذَّرَاهِمِ » و « مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ » ،
وعلى كل قول « مَا أَتَقَاهُ » و « مَا أُمْلَا الْقِرْبَةَ » لأنهما من اتَّقَى وامتَلأت ،
و « مَا أَخَصَرَهُ » لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي ^(٤) .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة اليمين في الغزل » اهـ . وفي كتاب
الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا
الندى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في
العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به .
وبنوا قولهم « ما أقنه بكذا » من قولهم : هو قمين به ، بمعنى جدير وخليق وحقيق ،
ولافعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يبي منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كد حرج ،
والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ،
والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن
الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التعجب من كل أولئك لأن
ماهية بعضها يفوت المعنى المقصود من التعجب ، أما بناءؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف
حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذفته حرفاً من حروف دحرج فقلت « ما
أدحرجه » مثلاً لمات معنى الفعل بناءً ، ولا يمكن بناءؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف
ما فيه من حروف الريادة فتقول في استغفر مثلاً « ما أغفره » فيضيق معنى الطالب الذي
تطلب الريادة .

(٤) القول شواهد فعل التعجب مهم أفعال مطلقاً هم قول سيديويه والمحققين من
تأليفهم في اللغة في المسحوقين وغيره . والقول بعدم جوازها مطلقاً هو قول =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو نَعَمْ وَبُئْسَ^(١) .
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو فَيَّيَ وَمَاتَ .
 الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو « ضَرِبَ » ،
 وَشَدَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة
 فَعِلَ نحو « عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ » و « زُهِىَ عَلَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْفَاهُ بِحَاجَتِكَ »
 و « مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا »^(٢) .

= المازنى والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت
 الهمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة
 لغير النقل نحو أظلم الليل وأفقر المكان فتقول « ما أظلم الليل » وما أفقر هذا المكان
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعال اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي
 مزيد إذا كان يجرى مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى وافترق وامتلأ واستثنى ، فذهب
 ابن عصفور إلى المنع ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال بالتفصيل السابق ،
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن
 طريقة الأفعال وذلك كنعيم وبئس وعسى وليس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل
 أعفاه عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويذر ، فإنهم لم يحيثوا لهذين الفعلين بصيغة
 الماضي استثناء ترك ، وهما باقيا على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) استأثر أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول ، نحو قولهم : عني فلان بحاجتي ،
 وذهب إلى المنع .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني
 للمعلوم ، يبنى منه فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب
 من ضرب وسع سه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسر في ذلك المنع - عند النحويين -

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو كَانَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَكَادَ^(١) .

السابع : أن يكون مُثَبَّتًا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنُفَى ، سواء كان ملازمًا للمنفى ، نحو « مَا سَاجَ بالدَّوَاءِ » أى : مَا انتَفَعَ به^(٢) ، أم غير ملازم كـ « مَا قَامَ زيد » .

== هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل المبني للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالا على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة فى هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة المبني للمجهول فإن النحاة يختلفون فى جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فنقول « ما أعنى فلانا بحاجتى ، وما أزهى فلانا على أفرانه » وذلك لأنه لا يتصور اللبس فى مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبني للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد فى أمثالهم « هو أزهى من ديك » و « أزهى من غراب » و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفضيل أحو التعجب وأن ما يشترط فى اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط فى اشتقاق صيغة التعجب ، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذنا بجواز مجيء صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيدا بالسمع والقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عاج بمعنى مال فقد استعمل مثبتا فقالوا « عاج يمكن كذا يعوج » أى مال إليه ، كما ورد منفيا ، وقال جرير :

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

والسر فى عدم صحة التعجب من الفعل المنفى هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « ما أضر به » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف فى العمل الملازم للبنى فيجوز لامتناع اللبس كما قيل فى الملازم للبناء للمجهول ، لسكنا لم نطلع فى هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على أَفْعَلَ^(١) فَعْلَاءَ ؛ فلا يُدْنِيَانِ من نحو
« عَرَجَ ، وَشَهِلَ ، وَخَضِرَ الزرع » .

فصل : وَيُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَضَعَهُ على أَفْعَلَ
فَعْلَاءَ بـ « ما أَشَدَّ » ونَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بـ « أَشَدُّ »
ونَحْوِهِ ، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالياء ؛ فتقول « ما أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - دَخَرَجَتُهُ ،
أو انْطِلَاقُهُ أوُ خُرَّتُهُ » و « أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - بِهَا » .

وكذا المنفى والمبنى للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلًا ، لا صريحًا ،
نحو « ما أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ » و « ما أَعْظَمَ مَا ضَرَبَ » و « أَشَدُّ بِهِمَا » .
وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثانى ،

(١) اختلف النحاة في السر الذى من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل
اسم فاعله على وزن أَفْعَلَ هذا - وذلك في مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل
على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على
حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم في ذلك ثلاث تعليقات :
الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعانى هو افعَلَ نحو احمَرُ واخضر أو
افعال نحو اخضر واحمار ، والفعل الثلاثى مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر في منع
جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .
الثانى : أن هذه المعانى تشبه الحلقة الثابتة وهى لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون
الفعل دالا على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذى يدل على الوصف من هذه الأفعال وما
أشبهها على وزن أَفْعَلَ نحو أسرد وأخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أَفْعَلَ
التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعلى التعجب على أَفْعَلَ التفضيل .

تقول : « مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلًا » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا » ،
و « أَشَدُّ - أو أَكْثَرُ - بذلك » .

وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة .

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « قَبِيحًا وَنِعْمَتٌ ^(١) » ،
واسمان عند الكوفيين ؛ بدليل ^(٢) « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ ^(٣) » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد
وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتغسل أفضل »
وأكثر أهل الحديث يروونه « فيها ونعمة » والبهاء - بفتح الباء ممدودا - بمعنى
الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .
(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه
قال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى
طريقتين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : * فعلان غير متصرفين *
نعم وبئس ، إلخ ، وهى المشهورة فى كتب النحوى ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى
لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن
نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى
الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بأل
أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ،
وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله
قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا »
وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم
جنس واحد فى قوة قولك الممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلينٍ مُعرَّفينِ بأل الجنسية ، نحو (نِعَمَ الْعَبْدُ)^(١) ، و (بئسَ الشَّرَابُ)^(٢) ، أو بالإضافة إلى ما قارنَهَا ، نحو (وَلَنَعِمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٣) ، (فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ)^(٤) ، أو إلى مُضَافٍ لَهَا قارنَهَا ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك المذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى الممدوح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهى جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذى كان للموصوف ، فنعمة الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائى الذى تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائى والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهبوا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولما كان يصح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لكننا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هى المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلا « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

٣٨٣ - * فَنَعِمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ *

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلٍ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن عائكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قر لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللفظة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الذ جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عائكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعمه رسول الله صلى الله عليه و . وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقا بني هاشم وعقوبها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله و : « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمى بذلك لأنه يحسم الحما ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصم يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غي » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف وإا والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : الممدوح زهير « حساما » الرواية الصحة في هذه السطحة بالنصب ، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ^(١)، نحو (بئسَ لِلظَّالِمِينَ

= العيني بالرفع ثم أعربها صفة لزهير؛ ففيه خطأ من وجهين؛ الأول: مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبتات في شعر أي طالب وفي شواهد النحو، والثاني: أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب؛ لأن زهيرا علم فهو معرفة وحساما نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة، فأعرف ذلك، فإن صحت روايته لحسام: خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة، والتقدير: هو حسام « مفردا » صفة لحسام « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حائل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، ولكنه اضطر فجره بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بمفرد.

الشاهد فيه: قوله « نعم ابن أخت القوم » حيث أتى بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل.

(١) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل، وبعضها يختص بالتمييز، ونحن نبين لك ذلك تفصيلا.

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام:

الأول: أن يكون هذا الفاعل ضميرا، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء، وعندهما قد يكون الفاعل علما نحو « نعم رجلا زيد » و « نعم امرأ هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافا إلى علم نحو « نعم فتى غلام زيد » جعل الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالا، وجعله الفراء تمييزا والجمهور بجعلون فاعل نعم ضميرا مستترا، والاسم المنكر المنصوب تمييزا مفسرا للفاعل، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وكان الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبوا إليه قرارهما من عود الضمير المستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة.

الثاني: أن يكون هذا الضمير واجبا الاستتار مطلقا، نعتي أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع، وهذا مذهب الجمهور أيضا، وعللوه بأن العرب اكتنفت بثنائية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو « مرتت يقوم نعموا قوما » وهذا عند الجمهور شاذ.

== اثالث : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده ، وقد جمع « نعم هم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت فتاة هند » و « بئست امرأة حمالة الخطب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استغناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .
الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذ بها القول .
الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الزيدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بآل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأى وأفعال التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليمة هند » لأن صاحبا وحليمة يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمر هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .
==

بَدَلًا^(١)، وقوله :

٣٨٤ - * نَعِمَ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً *

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيبويه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير : فبالطريقة الحميدة أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ - ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا *

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وقد سمي العرب به ، وممدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروي « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والسكرانة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفرع ، وتقول : راعى الشيء يروعى ، مثل نابى ينوبى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : ممدح هرما بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر نحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصراً له ، آخذاً بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

= الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وزعم الكسائي أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم النكرة المنصوب حال ، وواقفه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعرو مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو وال حال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع : وزرا « خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإيهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نَعِمَ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ
ومثلهما قول الآخر :

لَذِعَمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَأَسْتَيْلَا ذِي الْإِحْنِ
ومثلهما قول الراجز :

تَقُولُ عَرَبِيٌّ وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بئسَ امرأ ، وإِنِّي بئسَ المرءُ
وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان » حيث جاء بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ،
كقوله :

٣٨٥ - * نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ *

٣٨٥ - هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبته إلى قائل معين ، والذي
ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ *

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفق ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ إِذَا الْخُدَرْ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر ، وسنشدده مرة أخرى (ص ٣٧٩) :

وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيْمَهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيماء » مصدر أومأ إلى الشيء ،
إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ، مضى دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله وهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيبويه حالا من فاعل نعم ؛ فيكون حالا
مؤكدا لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالضممة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التثنية ، ويجوز أن يكون
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« بذلت » بذل : فعل مضى مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند
« رد » مفعول به لبذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« التحية » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن
جعلتها حرف شرط فجعلت بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام
على هذا : لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها ؛ مثلاً « نطقاً » الأحسن في هذه الكلمة

ومنعه سيبويه وَالسَّيْرَافِي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

* فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي ^(١) * [٢٨٥]

= أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو بإيماء » وقد ذكر العيني أن « نطقاً » تمييز « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .
الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة » وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .
ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالْتَغْلَبِيُّونَ بئْسَ الْفَعْلُ فَخَلُّهُمْ فَخَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ
ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
وفي هذين البيتين تقدم الخصوص - وهو « خَلُّهم » في الأول و « زاد أبيك » في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس النعامة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتل قتيلاً أصْلَحَ بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : لبجير بن عبد الله ابن سلمة الحنظلي بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجزييت من الوافر ، وصدره قوله :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَبْدُلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور « من » مع التمييز ، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥) .

ومحل الشاهد ههنا قوله : « فنعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد أفاد معنى لم يقده الفاعل بواسطة نعتة بكونه منسوباً إلى تهامة ، وتهامة : اسم ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز .

واختُلف في كلمة « ما »^(١) بعد نَعَمْ وبئس ؛ ففعل ؛ فاعل ؛ فهي مَعْرِفَة

= ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائدا عما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول السكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق إنشاده (ص ٣٧٧) :
وَقَائِلَةٌ نَعَمْ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمَرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيئَهَا
(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد ؛ أى ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول ؛ صادقت عليا فنعمها « أو تقول « اخترت خالدا فبئسها » فللمنحاة فيها قولان ؛ أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهي فاعل ، كأنك قلت ؛ صادقت عليا فنعم الصديق واختبرت خالدا فبئس الخبر ، والقول الثاني أن « ما » نسكرة تامة فهي تمييز ، وكأنك قلت ؛ صادقت عليا فنعم صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا

وإن وقع بعدها اسم مفرد . نحو قولك ؛ صادقت عليا فنعمها هو « ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعمها هي » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » للملاحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال . الأول أنها معرفة تامة فهي فاعل ، والثاني أنها نسكرة تامة فهي تمييز . والاسم الذي بعدها - على هذين القولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هي فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذي يليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعم اعظمكم به » وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللمنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول ؛ أنها وصولة معرفة في موضع رفع على ، الفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثاني أنها نسكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخفش والزجاج والمارسي أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث ؛ أن « ما » هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم وهي اسم موصول ، والفاعل ضمير =

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو (نَعِمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ)^(١) أى : نعم الذى يعظّمكم به ، ومعرفة تامة فى نحو (فَنَعِيمًا هِيَ)^(٢) أى : فنعم الشيء هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

فصل : وَيُذَكِّرُ الْخُصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بَعْدَ فاعِلِ نَعِمَ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نَعِمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خَبَرًا لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوحُ أَبُو بَكْرٍ ، والمذمومُ أَبُو لَهَبٍ .

وقد يتقدّمُ الْخُصُوصُ ؛ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ » .
وقد يتقدّمُ ما يُشعر به فيحذف ، نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ)^(٣)
أى : هو ، وليس منه « الْعِلْمُ نَعِمَ الْمُقْتَنَى »^(٤) ، وإنما ذلك من التقدم .

فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالحٍ للتعجب منه ؛ فإنه يجوز استعماله على قَوْلٍ - بضم العين - إما بالأصالة كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « ضَرْبٌ » و « فَهْمٌ » ثم يُجَرِّى حينئذٍ مُجَرِّى نَعِمَ وَبِئْسَ : فى إفادة المدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن « ما » هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نذكرها نحاشيا للإطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفي حكم الفاعل ، وحُكْمُ المخصوص ، تقول في المدح « فَهَمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،
وفي اللذم « خَبِثَ الرَّجُلُ عَمْرُو » .

ومن أمثلته « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعْلٍ بالضم -
فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله
بما ذكرنا ، تقول « سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَوْ لَيْبٍ »
وفي التنزيل (رَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) ^(١) و (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) ^(٢) .

ولك في فاعل فَعْلٍ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرَّداً من أل ، وأن
تَجْرُهُُ بالباء ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً ، نحو « فَهَمَّ زَيْدٌ » ^(٣) ، وُسِمَ «
مَرَرْتُ بِأَبْنَاءِ جَادٍ مِنْ أَبْنَاءِنَا » و « جُدُنَ أَبْنَاءِنَا » ، وقال :

— ٣٨٦ — * حُبٌّ بِالزُّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى *

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة يساء ونحوها
يجرى فيها الخلاف التي ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيلاً في « نعم » و « بئسما »
فإن جعلت « ما » في الآية الكريمة فاعلاً فهي اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزاً فهي نكرة ، والجملة بعدها في محل نصب نعت ،
والمخصوص بالذم - أو المدح - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترناً بأل أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما قارنها
ومن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره
المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخفش والمبرد ، وهو المشهور عن
العلماء ، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم .

٣٨٦ — هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِيَامَ *

الالفة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهى جانبه « ليام » جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التى تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد فى فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء فى فاعل فعل التعجب واجبة . وهى هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل يزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة فى الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين .

أصله « حَبَبُ الزَّوْرِ » فزاد الباء وضَمَّ الحاء ؛ لأنَّ فَعْلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضَرَبَ » .

فصل : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ « حَبَّذَا » وَفِي الذَّمِّ « لَا حَبَّذَا » قَالَ :
٣٨٧ - أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

= وقد استعمل مجنون ليلي حب وأنى بفاعله غير مقرون بالباء وأنى بالتمييز بعده فقال :

نُسَائِلُكُمْ هَلْ سَأَلَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا وَحُبَّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا
٣٨٧ - هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم « عاذري » عاذر : مبتدأ ، وآخر مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيديويه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حبذا فعل ماض ، وعاذري : فاعله مضافا لياء المتكلم ، وقال آخرون : حبذا مبتدأ ، وعاذري : خبره مضافا لياء المتكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأفعال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بقي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبني على

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِبَتِ الْفِعْلِيَّةُ اتّقدّم الفعل ، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِبَتِ الْأُسْمِيَّةُ اشترَف الاسم نصار الجميع أَسْمًا مبتدأ وما بعده خبراً^(١) .

= السكون في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « الجاهل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذري » وقوله « لا حبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لا حبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثره تهجومية ؛ وقيل : هو لدى الرمة غيلان بن عقبة :
أَلَا حَبِّدَا أَهْلُ الْمَلَأَ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذِكْرَتْ سَمِي فَلَا حَبِّدَا هِيَا
عَلَى وَجْهِ سَمِيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَنَحْتُ الثِّيَابِ الْخَزْيُ لَوْ كَانَ بَادِيَا
وقد استعمل حبذا المدح أيضاً ولم يذكر معها « لا حبذا » المرار بن هماس الطائي في قوله :

أَلَا حَبِّدَا ، لَوْ لَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَذَحْتُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالتُّقَارِبِ
وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر .
وقال العرجي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :
يَا حَبِّدَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّدَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّدَا أُمَمَالُهُ
وقال جرير بن عطية بن الخطفي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :
يَا حَبِّدَا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّدَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبِّدَا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا
(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخر ، وبقي وجه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذا » لغاة ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال « حَبَّذا الزَّيْدَانِ الهِنْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جَرَى مجرى مثل ، كما في قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ » ، يقال لكل أحد بكسر ناء وإفرادها ، وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه مضاف محذوف ، أى : حَبَّذا حُسْنُ هِنْدٍ^(١) .

ولا يتقدّم المخصوص على « حَبَّذا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى لمثل ، وقال ابن باشاذ : لئلا يتوهم أن في « حَبَّ » ضميراً ، وأن « ذا » مفعول^(٢) .

== الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف ، ولكنه غير في التقدير ؛ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حبذا زيد » فلك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه لإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله . والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف ، والخامس : أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان . سلباً ؛ لأنه لو كان كما ذكر لظهر هذا المقدر في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باشاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ، والجملة خبر فيكون ما أشير إليه بدا غير زيد ، مع أنه كان نفس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم ألزم تأخير . وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن حواز =

تنبيهه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحب هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره ، ويجوز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّبَا » ففتح الحاء واجب إن جعلتهما كالسكامة الواحدة .

* * *

هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصَاغُ أفْعَلُ التفضيل مما يُصَاغُ منه فِعْلًا التمجيب ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبَهُ » و « أَعْلَمَهُ » و « أَفْضَلَهُ » وَشَدَّ بَدَاؤُهُ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَقْعَنُ بِهِ » أى :

== تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم ونئس » من أربعة أوجه :
الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .
الثاني : أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص « نعم » نحو « نعم رجل كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثاني في « حبذا » أسهل منه في « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهى لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجح فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه عند جمهور البصريين - شاذ في غاية الندرة .

* * *

أحقُّ ، و « أَلَصُّ مِنْ شِطَاطٍ »^(١) ، ومما زاد على ثلاثة ك « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعل المذاهب الثلاثة ، وُسْمِعَ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَرْوَفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِعل المفعول ك « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكِ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ الدَّهْنِيِّينَ » و « أَعْنَى بِحَاجَتِكَ » .

وما تُوصِّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يُتَوَصَّلُ به إلى التفضيل . ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا » و « سُحْرَةً » .

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكاية أحده : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو (لَيُؤْسِفَ وَأُخُوهُ أُحْسِبُ)^(٢) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الْآيَةِ)^(٣) ، ومن ثم قيل في « آخر » إنه معدول عن آخر ، وفي قول ابن هاني :

— ٣٨٨ — * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِيمٍ *

(١) « شطاط » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب — اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوصية ، يقال « أسرق من شطاط » و « ألس من شطاط » ويقال أيضاً « ألس من سرحان » وهو الدئب ، و « ألس من فأرة » ، انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر جمع الأمثال آخر باب اللام .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ — ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد — كما قال تـ

— المؤلف — من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة : « فقائعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموي (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة — بضم الفاء وتشديد القاف ... و فقائع : نماحات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ،
وورد في كتب النحاة وفي ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خرياته التي طبعت في أوربا (ص ٦) « من فوائعها » وهي جمع فاقعة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ،
ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء — بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فقائعها » فقائع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و فقائع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الجر مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ل حصباء در « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعل التفضيل مؤثماً مع كونه مجرداً من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتي به مفرداً ومذكراً فيقول : أصغر وأكبر ، وتذاعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الريادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعل تفضيل .

إنه كَحْنٌ ، والثاني : أن يؤتى بعده بِمِنْ جارةً للمفضول^(١) ، وقد نُحَذِّقَانِ^(٢)

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و « من » الداخلة على المفضول بأحد شيئين :
الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو « على أحفظ للآداب من أبي بكر » والثاني « لو »
ومدخولها نحو قول الشاعر :

وَلَقَوْلِكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرٍ

(٢) يختلف النحاة عند حذف « من » ويجرونها - وهو المفضل عليه - في صيغة
« أفعل » حينئذ ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه
الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة
لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت
الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلالتهما على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيفت الصيغة
فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف
إليه ، وإن لم تضاف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على
أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » ويجرونها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد
حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاؤُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعاؤه أعز الدعائم وأطولها ، أو أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك : عتيبة أفضل من الذين قتلوه جميعا ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَثْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نَقَتْلُ

(١٩ - أوضح المسالك ٣)

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ^(١)، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) أى : منك .

وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعل خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالا ، كقوله :

— ٣٨٩ * دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

= وانظر إلى قول الأحموس :

يَا دَارَ عَائِسَكَةَ الَّتِي أَنْعَزَلُ حَذَرَ الْعِدَى، وَبِكَ الْفُؤَادُ مَوْكَلُ
إِنِّي لَا مَنَحُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا مِثْلُ
وعنده هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه
العبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو
من شواهد الأشموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥) ، وما ذكره المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا *

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنواً — بوزن مما يسمو
سمواً — ومعناه قرب « خلناك » حسبناك وظنناك « أجلا » أكثر جمالا وبهاء ورواء
منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللا » غير مهتد إلى وجه الصواب .
الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء
المخاطبة فاعله مبني على السكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « خلناك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل
له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله
الأول مبني على السكسر في محل نصب « كالبدري » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجْمَلَ من البدر ، أو صفة كقولہ :

٣٩٠ — * تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *

أى : تَرَوِّحِي وَأَنْتِي مَكَانًا أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه .

== مفعول ثان لحال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال «أجملا» حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدْر « فظل » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادي » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وفؤاد مضلف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضلل الآتي ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « مضللا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كالبدْر أجملا » حيث حذف « من » التي تجر المفعول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد خلناك كالبدْر - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت ، وجملة « وفد خلناك كالبدْر » اعتراضية .

٣٩٠ — هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* غَدَاً بِجَعْتَنِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ *

وكان أحيحة مثرى ، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذي منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته واستعرف وجهه ووجه فساده .

« اللغة : « تروحي » اغترقوا بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الروح المقابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم ينفقوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبَرِّي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ تَأْبَرِّي مِنْ حَنْدٍ فَشُولِي
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ الدَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَدَاً بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ وَمَشْرَبٍ يَشْرَبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أول هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخاً بأنه خطاب للنحل لأدركوا وجه الصواب . ومعنى « تروحي » على هذا ارتفع وطولى ، من قولهم « تروح البب » إذا طال . سمى « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى وأخلق « تقيلى » أصله من القيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار . ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها فى هذا الوقت متصفة بما يأتى بعده « بجنبى بارد ظليل » أراد مكاناً لا تقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومى فى « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : ف ح ل) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلوعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفحاحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحي » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولاً به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذى مكاناً أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من =

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو
« أَنْتَ مِنْ أَفْضَلُ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مِنْ أَفْضَلُ » ،
وقد تتقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ * *

وهو ضرورة

== الإعراب « تقيلى » فعل مضارع منصوب بأر المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،
وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع . وأن مع ما دخلت عليه في
تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أحذر بقلوبك والجار والمجرور
متعلق بأجدر « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تقيلى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
« بجنبى » جار ومجرور متعلق بقوله تقيلى أيضاً ، وجنبى مضاف و « بارد » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمحذوف أى بمكان بارد ، وحذف
الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ،
وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تقيلى » حيث حذف « من » الجارة المفضول
عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى
فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع
معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .

٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا يحجز
بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً *

اللمعة : « سارت » سارت مع الظمائن « ظعينة » بفتح الظاء المعجمة — المرأة
مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في الهودج على نية السفر ، ويروى « ظعائنا » ، يريد
أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهن وتفوقهن في الملاحة عمن تسايههن .
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب
« سارت » سائر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف ==

الحالة الثانية : أن يكون بآل ؛ فيجب له حكان ؛ أحدهما : أن يكون مُطَابِقًا لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدٌ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ » أو « الْفُضْلُ » .

== دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضممة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلك » تى : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأمأج الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر المبتدأ الذى هو أسماء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أملح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أملح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا
قَطُوفُ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق فى بعض تخرجهاته :

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابى من طيء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا) :

وَأَشْنَبُ بَرَّاقُ الثَّنَائَا غُرُوبُهُ

مِنْ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَضْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ يَمِينٌ^(١) ، فأما قولُ الأعشى :

٣٩٢ — * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *
 —————

(١) إنما وجب في المجرد عن أل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه
 للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأل ؛ لأن المفضول
 مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاقتران بأل في حكم المذكور ؛ لأن
 أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم
 أن أل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٢ —. الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو
 فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في المنازعة التي وقعت بينهما ،
 وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ *

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق
 الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون
 بالحصى ، وبه يحصون المعداد ، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ،
 يريدون عدت « العزة » القوة والغلبة . قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة
 بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الدلة » قال أبو رجا : وأنت لو تدبرت
 المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم
 القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « للكأثر » الكأثر : يجوز أن يكون بمعنى
 الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم » من باب نصر-
 إذا غلبتهم في الكثرة » قال في القاموس : وكانوهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة
 فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدّر لأعمل له ن
 الإعراب ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر
 زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم »

فَخُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَسْكَرَةٍ مَحْذُوفًا مُبْدَلًا مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أن يكون مُضَافًا^(١) ، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران :

= جار ومجرور الظاهر أنه متعلق بالأكثر المذكور ، وعليه يكون قد جمع بين أَل ومن الداخلة على المفضول ، ولم يرتض ذلك جماعة من النحاة ، وخرجوه على وجوه أخرى مدشيرة إليها في بيان الاستشهاد بالبيت « حصي » تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « وإِنَّمَا » الواو عاطفة ، إِنَّمَا : أداة حصر « العزة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لا كثر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ . الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » حيث يدل ظاهره على أن الشاعر قد جمع بين « أَل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين « من » الداخلة على المفضول عليه ، وإِنَّمَا سبيل « من » أن تأتي مع أفعل التفضيل المنسكِر ، ولذلك خرج العلماء هذا البيت على واحد من ثلاثة أوجه :

الأول : أن « من » هذه ليست متعلقة بأفعل التفضيل الذي معنا ، وإِنَّمَا هي متعلقة بأفعل آخر منسكِر محذوف ، أى : ولست بالأكثر أكثر منهم .

الثاني : أن « أَل » هذه زائدة زيادتها في التمييز والحال ونحوها ، فيكون أفعل التفضيل نكرة .

الثالث : أن « من » في هذا البيت ليست متعلقة بالأكثر الذي هو أفعل التفضيل وتحت هذا قولان : أحدهما أنها مع مجرورها متعلقان بليس لما فيه من معنى الفعل وهو انتفى ، ذكر ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وثانيهما أنها متعلقان بمحذوف يقع حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصي . ولئن سلم ظاهر هذا البيت فإنه شاذ ليس على النهج الذي يجري عليه سائر كلام العرب . (١) ويتصل بهذا الموضع أنك إذا أردت أن تعطف على المضاف إليه فإن كان المضاف إليه المعطوف عليه نكرة لزمك شيآن ، الأول أن تأتي بأفعل التفضيل المعطوف مفردا مذكرا ، والثاني أن تأتي بضمير مفرد مذكر تضيف أفعل إليه ، فتقول « هند أفضل فتاة وأعقله ، والزيدان أفضل رجلين وأعلمه ، والزيدون أفضل رجال وأشجعه » وإن كان المضاف إليه معرفة فإنك تنثي هذا الضمير وتجمعه طبقاً للمعطوف عليه ، تقول « هند أفضل النساء وأعقلهن » وسيبويه يحيز هذا كما يحيز أفراد الضمير حينئذ .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرّد ؛ لاستوائهما في التذكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَيْدُونِ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِدٍ) ^(١) فالتقدير : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلٍ بنا لا تَفْصِيلَ فيه وَجَبَتْ المطابقة ، كقولهم ^(٢) « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أي : عَادِلَا هُمُ ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاضَلَةِ جازت المُطَابَقَةُ ، كقوله تعالى : (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا) ^(٣) (هُمْ أَرَادِلُنَا) ^(٤) ، وتركها كقوله تعالى : (وَاتَّخَذْنَاهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) ^(٥) ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبها ، فإن قُدِّرَ « أَكْبَرُ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أولاً فيلزمه المطابقة في المجرّد .

مسألة : يرفع أَفْعَلُ التفضيل الضميرَ المستتر في كل لغة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضميرُ المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة ، كـ « مَرَّتْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أنت » ^(٦) ، وَيَطْرُدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما اسم الماعل في نحو : أقائم أبوك ، وما واف بهمدى إنما - لأن شبه اسم التفضيل باسم الماعل ضعيف؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من ال والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مثلاً ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى الحل ؛ فنقول : « مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ؛ فنقول « مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للملاسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(١)
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »
ثم « مِنْ الصَّدِّيقِ » .

== النكرة يلزم الأفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيته ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزلته عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في مسألة الكحل عمل فيهما .
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

هذا باب النعته

الأشياء التي تتبع ما قبلها^(١) في الإعراب خمسة : النعته ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلوا ، نص » .

ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشتق أو ما في قوته وهو النعته ، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعته والتوكيد وعطف البيان فذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيديويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا إلى سيديويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعته — عند الناظم — هو « التابع الذي يُكَمَّلُ متبوعه » ، بدَلالته على مَعْنَى فيه ، أو فيما يَتَمَلَّقُ به .
فخرج بقيد التكميل النَّسَقُ والبَدَلُ ، وبقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد .
والمراد بالمكمل المَوْضُحُ للمعرفة ، كـ « جَاءَ زَيْدُ التَّاجِرِ » أو « التَّاجِرُ أَبُوهُ »
والمختصُّ للنسكرة ، كـ « جَاءَ نِي رَجُلٍ تَاجِرٍ » أو « تَاجِرُ أَبُوهُ »^(١) .

= البَدَل هو العامل في المبدل منه السكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في المبدل منه استقلالا وفي البَدَل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف . وقال قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولا أن الأغراض التي يأتي لها النعته في الكلام كثيرة ، وأن الذي يعنينا أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .
الأول : الإيضاح ، ويُسَمَّره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالدا ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدرك أي الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتا يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلا ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثاني : التخصيص ، وفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النسكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النسكرة موضوعة للدلالة على فرد مبهم من أفراد يصدق لفظ النسكرة على كل واحد منهم ، فرحل يدل على واحد من أفراد الذكور البالغين من بني آية . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدرك السامع أي أفراد هذا الجنس فدرنا . لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل » لم يتضح المراد اتضاحا كاملا . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسره قوم التخصيص بأنه « تعاليل الاشتراك في النسكرات » .

.

- = الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .
 الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .
 الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائعين والمعاصين » .
 السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك المسكين » .
 السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .
 الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النعثة يفسرون قولهم في تعريف النعثة « المتعم لمتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام » ومن اختار هذا التفسير الأشدوني ، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي يرد لها النعثة من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعم لمتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النسكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعثة فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعثة - على تفسير المتعم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسداً لخروج بعض أفراد المعرّف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النسكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعثة ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين الغرضين ، فاقترصار من عناهم المؤلف على هذين الغرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعثة من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض ، وأعرفها ، وما عداها لكونه نادراً أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشمل تعريفه ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعثة الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يراد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نسكراً .

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النعمة ؛ فإن النعمة قد يكون لجرِّد المدح ، كـ (اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) أو لجرِّد الذم ، نحو « أَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترحم ، نحو « اَللّٰهُمَّ اَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » أو للتوكيد ، نحو (نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ)^(٢) .

فصل : وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ النِّعَةِ لِمَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ مِنْ أَوْجُهٍ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ^(٣) .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يحامهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيد مع المدح أو مع الذم - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فَاخْرَأْنَ يَقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بال نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبياني :

فَمِثُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَمِيلَةً مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ
فجعل ناقعاً نعتاً للسم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهب إليه غير مسلم لهما ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلا من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلا من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور خبراً أول مقدما عليه .

=

تقول : « جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ » و « رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإن رَفَعَ الْوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَقَرِّ وَافَقَهُ فِيهَا ، كـ « جَاءَنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرَجَالٌ كِرَامٌ » وكذلك « جَاءَنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ » أو « كَرِيمَةٌ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ » أو « كَرِيمَانِ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجَالٌ كِرَامُ الْأَبِ » أو « كِرَامُ أَبَا » ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافعٌ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَقَرِّ .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، ولم يُعْتَبَرْ حالُ الموصوفِ .

= ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بالجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة - وسيدكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أُمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبنى » حالا ، لكن المعنى بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جعر ضرب خرب » برفع جعر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خربا وإن كان مجرورا في اللفظ مرفوع في التقدير، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .
فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتا في صناعة الإعراب إلا مجازا باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتي بيانه .

تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » و « يَأْمُرُ أُمَّهُ قَائِمٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتِ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ أَبَاؤُهُمْ » ومن قال : « قَامُوا أَبَاؤُهُمْ » قال « قَائِمِينَ أَبَاؤُهُمْ » وجمع التكسير أفصح من الأفراد ، كـ « قِيَامِ أَبَاؤُهُمْ » .

فصل : والأشياء التي يُنعت بها أربعة :

أحدها : المشتق^(١) ، والمراد به ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « مضارب » و « مضروب » و « حَسَنٍ » و « أَفْضَلٍ » .

الثاني : الجامد المشبه للمشتق في المعنى^(٢) ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذى اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذى وقع منه الفعل هو اسم الماعل من المتعدي ، والذى وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل . وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فاعل بمعنى مفعول وأفعال التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا بجواز اشتقاقه منه .

فشمَل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفعيلاً بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آتله - وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها . (٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه للمشتق ثلاثة أشياء ، وهى على التفصيل الذى نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه فى قوة قولك : مررت بزيد الحاضر ، أو المشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كهنا وثمت فإنه لا يقع بنفسه =

== نعته ، لكونه ظرفاً ، لكونه يتعلق بمحذوف قد يكون نعته ، نحو قولك « رأيت رجلاً هنا » و « تعرفت إلى رجل ثمت » التقدير : رأيت رجلاً كان هنا ، وتعرفت إلى رجل كان ثمت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذي هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروع ، وهي « ذوا » و « ذوى » في الثنى المذكر ، و « ذوو » و « وذوى » في جمع المذكر ، و « ذات » في المفردة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتى » في الثنى المؤنث ، و « ذوات » في جمع المؤنث ، وفي القرآن الكريم (وبدلناهم بجنّتهم جنّتين ذواتى أكل خبط) .

الثالث : الاسم المنسوب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أكان بريادة الياء للشدة نحو « هذا رجل دمشقى » أم كان بمجيئه على صيغة فعال أو نحوها نحو « هذا رجل تمار » .

وقد بقي من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى ، وهي :

الأول : « ذو » الموصولة الطائية التي بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاءنى الرجل ذو تحدثت إليه » أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة الوصل كالذى والى ، أما غير المبدوءة بالهمزة أصلاً كمن وما أو المبدوءة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعته .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشتريت الأنواب الثلاثة » ونحو « خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة » فإنها فى معنى المعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نسكرة تماثل المنعوت معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحباً أى صاحب » أو « اتخذت صاحباً أى صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ « صدق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ «
(٧٠ - أوضح للمالك ٣)

بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَزْتُ بِرَزْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مَالٍ ، ومنسرب إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللذمت بها ثلاثة شروط : شرط في المنعوت ، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو (وَأَتَقَوَّأُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)^(١) أو معنى لا لفظاً ، وهو المَعْرِفُ بآل الجنسية ، كقوله :

٣٩٣ — * وَلَقَدْ أَمَرْتُ صَلَّى اللَّيْمِ يَسْبُحِي *

= « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جد وفي » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعتاً أو منعوتاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعتاً حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعتاً أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم ممتزناً بآل

الثاني : ما لا يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نعتاً سواء أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتاً أحياناً ولا يقع نعتاً أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بزيد العاقل » .

الرابع : ما يقع نعتاً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعتاً أن تقول « لقيت رجلاً أى رجلاً » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ — هذا صدر بيت من السكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيويوه =

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي *

ونسبها إلى ثمير بن عمرو الحنفي (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة ١٩٠٤ م) .

اللغة : « اللثيم » هو الشحيح الدنيء النفس الحبيث الطباع « يعنيني » يقصدني ، وهو مبني للمعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم يهتم فإنه مبني للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقدم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبنى » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « فمضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « ثمت » ثم : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لا يعنيني » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبنى » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبنى ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛ =

وشرطان في الجملة^(١) ؛ أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، إما ملفوظ به كما تقدّم ، أو مُقدّر كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)^(٢) أى : لا تجزى فيه^(٣) ، والثاني : أن

« لأن » الـ المفترنة به جنسية ، وزعم ابن عقيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالا كالأصل في الجمل الواقعة بعد المعرفة ، والمعنى يأبى ذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللثيم الذي من ديدنه وشيخته وسجيته أنه يقع فيه .

وقد علمت مما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترب بالـ الجنسية نظرا إلى معناه وذلك لأن افظه معرفة بسبب دخول الـ عليه ، ومعناه كعنى النكرة من قبل أنه لا يقصده فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترب بالـ وأن الـ الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب الـ الجنسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقي شرط في النكرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النكرة المنعوتة مذكورة ، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المنعوت- وهي أن تكون النكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بنى- وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النكرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضِغَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فإن قوما جعلوا « جلا » جملة صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلا » إما أن يكون مصدرا وأصله ممدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلا ماضيا فيه ضمير مستتر ، وقد سمي به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ما ذكرنا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ . (٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تنصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمبتدأ ، كما ذكر أنه

تكون خبرية ، أى : مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ولا « يَعْبُدُ بِعَتُكَّهُ » قاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفا مقدرا ، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولا أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ، وأن حذف الرابط من جملة النعت أكثر في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصلا - قبل الحذف - مرفوعا ، كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

فإن قوله : قتل المجرور لفظا برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوبا كقول الشاعر :

أَبَحَّتْ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ تَجْدِيدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

فإن جملة « حمت » من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمسباح ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجرورا بواحد من حرفين وهما في ومن ، فأما الذى أصله مجرور بنفى فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التى تلاها المؤلف (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) أى لا تجزى فيه ، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بنفى ، نحو « رأيت رجلا رغبت فيه » وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت يوما مبارك » أى صمت يوما منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك « عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ - * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ * *

أى : جَاءُوا بِلَبْنٍ مَخْلُوطٍ بِالماءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَذَا الْكَلَامِ .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل يقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

اللغة : « بمذق » المذق - بفتح الميم وسكون الذال المعجمة - اللبن المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال للبن : مذيق ، على فعيل بمعنى مفعول ، ولكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبن مذق » ثم كثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وناء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للذكورة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاء وبمذق مثل الذئب ، هل =

رأيت الدئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلابيب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإنني أجد النعت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يجيزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والتزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو النعت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا النعت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النعثة لم يغيب عن أذهانهم ما ذكرت ، واسكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، فجملة « نعم ، وبئس » تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جملة نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماع المطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النعت ما يؤكد ذلك ، ويبيان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له شيء معلوم له أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له شيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له شيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجملة الإنشائية كالجمل الخبرية في أن كلا منهما في قوة النكرة ، أما المتكلم بالنعمة فإنه يريد توضيح المنعوت أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح بمثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر^(١)، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ »
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشقة ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التَّزِمَ

== فى ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضوعة أو
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ،
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صليحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النعت والمنعوت على معناه الأصلي - كنت
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل
المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على
الذات - وهو ذر التى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا النعت
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع
عن العرب فإنما نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول
فى الألفية * ونعتوا بمصدر كثيراً * وباستقراء كلام العرب تبين لنا ظاهرتان : أما
الأولى فإنما نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر
فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كمضرب
وكنصر ، والظاهرة الثانية أننا نجدهم حين استعملوا المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا
الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه .

إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بذو^(١) .

فصل : وإذا تعددت النعمتُ ؛ فإن اتَّحدَ معنى النعمة استُغْنِيَ بالتثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » و « رَجَالٌ فَضَلَاءٌ » وإن اختلف وَجَبَ التفریقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - * عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ *

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والمنعوت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .
٣٩٥ - لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيدييه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلِي حَزِينِ *

اللغة : « الربع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء « البالي » الذي قد ذهبت عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله « على ربعين » فإنه جار ومجرور متعلق ببكيت « مسلوب » نعت لربعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربعين مسلوب وبال » حيث عطف ثاني النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيرٍ » .
 وإذا تَعَدَّدَتِ النعموتُ واتَّحدَ لفظُ النعمة ؛ فإن اتَّحدَ معنى العاملِ وعمله جاز
 الإتيانُ مطلقاً كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الطَّرِيفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ
 عَمْرُو العَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأُصْرَتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ » ، وَخَصَّ
 بعضهم جَوَازَ الإتيانِ بكونِ المتبوعين فاعليَ فعلين أو خبريَ مبتدئين .
 وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا القَاضِيَيْنِ » ،
 أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو الكَاتِبَانِ » أو العمل فقط
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ القَطْعُ .

* * *

فصل : وإذا تَكَرَّرَتِ النعموتُ لواحد ؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جازَ
 إتيانُها ، وقَطْعُها ، والجمع بينهما بشرط تقديم التَّبَعِ ، وذلك كقول خَرَنْقِ :
 ٣٩٦ . لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

٣٩٦ — هذان بيتان من الكامل تقولهما الخرناق — بكسر الخاء والنون بينهما
 راء بماكنة — وهى أخت طرفة بن العبد البكرى الشاعر المعروف لأمه . وهى
 الخرناق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة . والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولهما
 فى رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بنى أسد ، وكان قد قتل هو وجماعة من
 قومه فى يوم قلاب .

اللمعة : « لا يبعدن » أرادت لا يهلكن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،
 أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفى
 الكتاب الكريم : (ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود) سَمِ الْعُدَاةُ الْعُدَاةُ — بوزن
 قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذى هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سَمِ الأعداء =

= أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشيء في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالذبح للضيغان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، والمراد به مكان التعام الجيوش وتزاحمهم « معاهد » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزر السكينة عن عفتهم وتنزههم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيوف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهى أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتزهد عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومى » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الدين » صفة لقومى مبنى على الياء فى محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نعتاً لقومى المرفوع تقديرآ بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم =

ويجوز فيه رفعُ « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لـ « قومي » ،
أو على القطع بإضمار « هُم » ، ونصبهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورفعُ
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .
وإن لم يُعرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتياعها كلها ، لتنزيلها منه منزلة
الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيرِ الْكَاتِبِ »
إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر
تاجر فقير ، والآخر فقير كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :
أمدح أو أعني النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل
مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروى
بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمل
الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته
بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف : أي هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين »
بالياء جازي هذا أن يكون عطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز لك البراح
عنها هي أنك إذا اتبعت الأول جاز لك في التالي إتياع والقطع بالرفع أو بالنصب ،
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يحز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ،
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز النوافق
والتخالف ، وفولها « معاقد » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون »
صفة مشبهة ، ومعاقد مضاف و « الأزرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون » . . . والطيبون » فإنهما كما ذكر المؤلف نعتان
لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتياع ، ويجوز فيهما القطع ،
ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير
فعل يكونان مفعولين له . وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدلَّت الروايتان على جواز
الإتياع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإنباع ، وجاز في الباقي القطع ، كقوله :

٣٩٧ — وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطْلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ — هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، يصف صياداً .

اللفظة : « يأوى » الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بمحله ، وتقول : أوى فلان إلى فلان ، تريد أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ، يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن الشاعر « يأوى » معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى نَيْتٍ قَمِيدَتُهُ أَسْكَاعٍ

« عطل » بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عاطل ، وهى المرأة التى لاحت لها « شعناً » جمع شعناء ، وهى المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مراضيع » جمع مريض ، وهى المرأة التى لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول مريض - بغير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن المفرد مريض فعنه الياء منقلبة عن الألف التى فى المفرد « السعالى » جمع سعال - بكسر السين وسكون العين - وهى العول التى تراءى فى الغلوات لبعض الأعراب فى صور تزعمهم ، وقد جرى بينهم العول والسعال مجرى المثل ، يضربونه لسكر ما يهولهم ويفظعهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسعى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه بوغل فى اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن فى حالة رؤس واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آتت إليه حالهن يشبهن الغيلان .

الإعراب : « ويأوى » الواو حرف عطف ، بنى على الفتح لاسم له من الإعراب ، يأوى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْحٍ أو ذمٍّ أو ترخُّمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمدُ لله الحميدُ » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَأَمَّا أَتَتْهُ حَمَّالَةٌ حَامِلَةٌ) ^(١) بالنصب بإضمار « أذُمُّ » .
وإن كان لغیر ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَزْتُ بُزَيْدَ التَّاجِرِ » بالأوْجُه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

فصل : ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثاً » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثاً ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مرضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالي » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثاني وهو شعث فقد روى مجروراً وهي رواية سيئويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النسوة يجب في أولها الإتيان ويجوز فيما عداها الإتيان والقطع .

فإن قلت : فلماذا جاز فيما عدا الأول من نعوت النسوة الإتيان والقطع بدون قيد ؟ ولم يحز القطع في نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه ؟

فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النسوة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعت الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العامل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) ^(١) أى : دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، أو بعضَ اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بِمِنْ أو في ^(٢) .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أحياناً من الشعر ، وخرجوها على حذف المنعوت وبقاء النعت ، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم ، لاحرم حكموا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الكميّ (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْخَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أُنْرَى وَأَقْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام « من بين من أنرى ومن أقتر » أى من بين رجل أنرى ورجل أقتر ، حذف المنعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة « أنرى » وجملة « أقتر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أُرْمَى الْبَشْرِ *

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » حذف المنعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة . ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جمال بنى أقيش » حذف المنعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تحريك هذا البيت على المطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جمال بنى أقيش جمل يقعقع بين رجليه بشن ، ليكون المنعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يقعقع » وجملة يقعقع صفة لجمل .

فالأول كقولهم : « مِنْمَا ظَعَنَ وَمِنْمَا أَقَامَ » أى : مِنْمَا فريقٌ ظَعَنَ ، وَمِنْمَا فريقٌ أَقَامَ .
والثانى كقوله :

٣٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ
يَفْضُلُهَا فِي حَسْبِ وَمَيْسَمْ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبته ابن يعيش إلى الأسود الجاني - بجاء مهملة مكسورة وميم مشددة - ووقع في نسخ التصريح « أبو الأسود الجاني » وهو تحريف شديد ، وقد نسبته سيويوه إلى حكيم بن معية الربيعي ، وهو راجز إسلامي كان معاصرا للعجاج وحفيد الأرقط .

اللغة : « لم تيشم » معناه لم تقع في الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة في اللغة المشهورة « تأثم » بوزن تعلم مضارع أثم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تئثم » ثم قلب المحزنة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبير ، في ذنب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آباءه « ميسم » بكسر الميم بعدها ياء مشناة ساكنة ثم سين مفتوحة - هي الوساعة والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبت ياء كما في ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « في » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفي ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ما في قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « في » حرف جر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « حسب » مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله « لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ » فحذف الموصوف وهو « أحد » ، وكسر حرف المضارعة من تأتم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المُقَدَّم ، وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو « أحد » المحذوف .

= متعلق بقوله يفضل « وميسم » الواو حرف عطف ، ميسم : معطوف على حسب ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما في قومها يفضلها » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة « يفضلها » وأصل الكلام : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير .

قال الفراء : « ومن كلام العرب أن يضرعوا في مبتدأ الكلام بمن ؛ فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وذلك أن من بعض لما هي منه ؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك ، قال الله تعالى : (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال : (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأئك به ، وقد قالها الشاعر في في ، ولست أشتهاها ، قال * لو قلت ما في قومها . . . البيت * وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من ، وأنه بعض ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذاك ، وأنت تريد : في الدار من يقوله ، إنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك » اه كلامه بحروفه .

وقال سيديويه في باب حذف المستثنى استخفافا ، مانصه « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى ، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أفيش * أى كأنك جمل من جمال بنى أفيش ، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيمم - البيت * » .

ويجوز حذف الذمت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : (بِأَخْذِ كُلِّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى : كل سَفِينَةٍ صالحة ، وقول الشاعر :

٣٩٩ - * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمنَعْ *

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا لشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلى يخاطب به النبي صلى عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشرف العمر من المؤلفات قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأفرع بن حابس وعيينة بن حصن الفزاري ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :

أَتَجْعَلُ نَهْجِي وَنَهْجَ الْعَبِيدِ بَيْنَ عَيْنَةٍ وَالْأَفْرَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

وما ذكره المؤلف عجز بيت من المقارب ، ومصدره قوله :

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَذَرٍ *

اللمعة : « نهى » النهب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الخ بمعنى المخلوق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر - ا فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به ع بن حصن الفزاري « والأفرع » أراد به الأفرع بن حابس « حصن » هو أبو ع « حابس » هو أبو الأفرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى بفضا عليه « في مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتناثر فذكر كل واحد من مآثره لم يكن لأحدهما مآثرة تفوق مآثر أبيه مرداس .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في الغنائم فأعطى الأفرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه وهو يدعى أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحدا بالتفضيل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فسكانه يقول : إني أنا وفرسى العبيد أص هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم في غنمها كبير فضا فسكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذي لم يعط شيئا جزيلا ولم يمنع بالمرة ، وإذا فهمت

هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمى من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضممة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولسكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « في جمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبنى على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أمتع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف النعت ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيماً . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذى قدرناه لأمرين ؛ الأول : أنه =

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه ، و أنه يخالف قوله « ولم أمنع » إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع ، ولو إن في قوله « ولم أمنع » حذف المنعوت والذمت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، الكلام عليه : فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير .

ونريد أن تنبهك هنا إلى أن متقدمي النعارة لم يكونوا ، بشرطون - لا في الذمت ، ولا في حذف المنعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً بدركه المخاطب ، نص عليه ، وقد أشرنا لك (في ص ٣٢١) عبارة سيديويه في حذف المنعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم ، ونحن هنا نذكر عبارة جابر الله الزمخشري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فيئذ يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ نَبِيٌّ
وقوله :

رَبَّاهُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِيهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّيِّ
وقوله صر و جل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع قول النابغة :

* كأنك من جمال بني أقيش *

أى جمال من جمالهم ، وقال : * لو قلت ما في قومها لم تيشم * بفضا
أى ما في قومها أحد بفضلها ، ومنه قوله :

* أنا ابن جلا و طلاع الشايبا *

أى رجل جلا ، وقوله :

* ترى بكفى كان من أرمى البشر *

أى بكفى رجل ، وسمع سيديويه بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منها ، خفى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد ما منها واحد مات ، وقد يبلغ من الظهور يطرحونه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والرا والأورق ، والأطلس « اه كلامه بحروقه ، وهو صريح في أن المدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :

٤٠٠ — * مُهْمَفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ *

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَيْنِ بِكْرٍ *

اللغة : « أسيلة الخدين » هى الناعمة فى استرسال وطول « المهففة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .
المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين فى استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكنتزته ، وبأن لها شعراً سابعاً أسود وعنقاً طويلاً ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهففة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل أحد شعراً وعنقاً ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنعوت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسند ذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير فى كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

=

أى : فَرَعَ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ (*) .

= وَفَرَعَ يَزِينُ الْمَنَ أَشْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٌ كَقِنُورِ الذُّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِ

غَدَايَرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعَلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُشْنَى وَمُرْسَلٍ

ويعصفون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَصَّتُهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ

وربما كنوا عن طوله سكا في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمَا إِنْ لَمْ أَرُغْكَ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ، وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .

(*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فإما أن تكون هذه النعوت مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يحز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً مفوها ذرب اللسان » وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز ؛ لما في أصل العطف من الدلالة على مفارقة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحق ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع والفصيح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا أَنْفَ زِيَّابَةَ لِأَحَارِثِ الصَّابِحِ فَأَلْغَايِمِ فَأَلَايِبِ

وإن كانت النعوت جملا فللنحاة فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز =

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيأتي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ ^(١) :

الأول والثاني : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ الْحِجَازِ عَنِ الذَّاتِ ^(٢) ،

عطف بعضها على بعض كالمفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف فى الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك فى علوم اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المنعوت فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين . فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المنعوت المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة . وإن كانا نكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المنعوت المتأخر ، ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْسَ مُوَحِّشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَالُ

وإذا اختلفت النعوت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها جملة ، فلا أكثر أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة ، نحو قولك « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة لم يحتاج العناية إلى تعريفه ، لكن يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثهم » أو يقال « أما القوم فقد زارونى ثلاثهم » برفع ثلاثهم فى المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - لفظ « ثلاثة » وأخواته ، وعلى هذا يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - إنما يذكرون الألفاظ التى اشتهر استعمالها فى هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا فى التوكيد المعنوي ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز فى كل واحد منهما نصب « ثلاثهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صنيع المؤلف أنه قد أراد من قوله « المجاز عن الذات » =

تقول « جَاءَ الْخَلِيفَةُ » فيحتمل أن الجائي خبرُهُ أو ثَقَلُهُ ، فإذا أُكِدَتْ بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .

ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤكد ، وأن يكون لفظهما طَبَقَةً في الإفراد والجمع ، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُمَا على أَفْعُلْ ، وبترجيح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وَغَيْرُهُ بمكس ذلك .

والألفاظ الباقية : كَلَا وَكَلَّمَا المعنى ، وَكُلُّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ لغيره .
ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكد ؛ فليس منه (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)^(١) ، خلافاً لمن وَهَمَ ، ولا قراءةً بعضهم : (إِنَّا كَلَّا فِيهَا)^(٢) ، خلافاً للفرء والمخشري ، بل « جميعاً » حالٌ ، و « كَلَّا » بَدَلٌ ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وَبُؤْكَدُ بَهْنٌ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعين ؛ فمن ثمَّ جاز « جَاءَنِي الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدَين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا

= استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجاوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارني الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالسلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملاسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن السلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي ولكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالد » فهل يجوز تأكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالد » ولا تقول « جاء زيد وخالد نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالد أنفسهما - أو نفساهما » ووجه ماذهب إليه هشام ما زعمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤدي به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضى الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ماذهب إليه الرضى أنه لا يلزم بين العطف والتروى في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد . أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اهـ كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا تظن الحكم الذى يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد » ولم يقيد بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عموميه ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٍ ، ومنه قول امرأة :

٤٠٩ - فِدَاكَ حَيٌّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهُمْ - هَمْدَانُ

٤٠٩ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت تترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكُلُّ آلٍ قَحْطَانٌ وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانُ

اللغة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتسكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يفديه - مثل رمى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاكَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ أَقْلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلَامٍ

« فخطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب اليمانية « عدنان » بفتح فسكون -

أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهمدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على خولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم السكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة ؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر^(١)؛ فيقول « اشترَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّةً » كما قال الله تعالى : (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً)^(٢) .

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُنْبِغَ كُلُّهُ بِأَجْمَع ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاء ، وكلهم بأجمعين ، وكلهن بجمع ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٣) .

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما :

الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستعملوا أيضاً ككل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة

وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ، فإن أكثرهم أعفل ذكره ، فسكنا أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء في « عامة » مثل التاء في لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع ومحيطه توكيداً هو مذهب سيديويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ يدل بعض من كل ، ويكون ذكره في السلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيديويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يؤكّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(١) ،
 (أَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) ، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بـ كلاً وركباً ،
 كما استغنوا بتثنية سبي عن تثنية سواء ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛
 فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » .
 وإذا لم يُفِذْ توكيدُ الكثرة لم يَجُزْ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،
 وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ
 الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أَسْبُوعًا كُلَّهُ » وقوله :
 * يَا كَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ * ٤٠٢ —

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره
 المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* كَلِمَتُهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ *

وهكذا يروى النجاة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة
 منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لَرَجَالٍ أَيَّوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَّا يَنْفَلِكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ الذُّهَى طَرَبًا
 اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبدل للمعنى الأول قول
 الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي) .

صَرِيحُ غَوَّانٍ شَاقِقُهُنَّ وَشُقْنُهُ لَدُنْ شَبَّحَتِي شَابَ سَوْدُ الذَّوَائِبِ
 « حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناظم تبعاً لوالده
 « يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛
 لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه
 رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتمنى أن
 تكون شهوره كلها رجباً .
 =

.

وَمَا يَسْأَلُ عَنْهُ ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين النفتازى فى حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد رجب - ومثله صفر - معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا فى بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر للمقترنين بأل ، كما أن « سحر » المراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، والمسلك الثانى أن المانع من الصرف لرجب والصفر هو العلمية والتأنيث المعنوى لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لـكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبني على الضم فى محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله فى محل رفع خبر لـكن « يا » حرف نداء والمبادئ محذوف ، أو حرف تنبيه « ليت » حرف بمن ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحول مضاف إليه مبني على الكسر فى محل جر « رجب » خبر ليت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا فى مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه بنصب « رجباً » فلما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التى تنصب بليت وأخواتها الجزئين ، وإما أن يكون « رجباً » مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملة خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التى هى قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

== الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين، وهو المرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة المقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح للقليل والكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتا كله » لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت المستشهد به ، وكقول الراجز :

* قَدْ صَرَفْتُ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا *

وكقول الراجز الآخر :

* تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْثَمًا *

وثانيهما حصول الفائدة ، أفلمست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » فقد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألمست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؟ ففي قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهرا كله » فقد رفع بلفظ « كله » احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على ==

وَمَنْ أَشَدَّ «شهر» مكان حول فقد حَرَّفَه ، ولا يجوز «صُنْتُ زَمَنًا كَلَهُ» ولا «شَهَرَا نَفْسَهُ» .

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ، نحو «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ» بخلاف «قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ»^(١) فيمتنع الضمير ، وبخلاف «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ» ، و «مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ»^(٢) ، و «قَامُوا كُلُّهُمْ»^(٣) ، فالضمير جائز لا واجب .

== السكل وأراد به أكثر هذا السكل ، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهها واحداً ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة «فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فكيف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أُرناه لك آتفاً من الشواهد» اه كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيذ بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن تقول «ضربتهم هم أنفسهم» وأن تقول «مررت بهم هم أنفسهم» كما قلت «ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم» .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ «كل» لا بالنفس أو العين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضاً ، فيجوز أن تقول «قاموا هم كلهم» كما قلت «قاموا كلهم» .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .
 فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعطف^(١) ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،
 ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)^(٢) ، ونحو (أَوَلَىٰ لَكَ فَأُوقَىٰ ، ثُمَّ أَوَلَىٰ لَكَ
 فَأُوقَىٰ)^(٣) ، وتأتي بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ
 قُرَيْشًا » ثلاث مرّات ، ويجب التركُّ عند إيهام التعمد ، نحو « ضَرَبْتُ
 زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَيَكَاكُهَا
 بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :
 * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ *
 ٤٠٣ —

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة المؤكدة
 على الجملة قبلها هو «ثم» ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم
 يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العطف فيه «ثم» لكن المحقق الرضى
 صرح بأن الغاء مثل ثم في هذا الموضع .

(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى :
 (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وما ذكره
 'أولف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب — هو أن تدفع الحق ولا تدعن له
 مع أنه واضح جلى ، وهو أيضا الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون
 إلا اعتراضا ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة
 مبالغة من قولهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

المعنى : يحذر الشاعر من المهاراة ، ويبين أن المهاراة تكون سببا لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكّد به كل ضمير متصل^(١)،
نحو « قُمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » .

== ووقوع الداس تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « وللشر جالب »
مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المحقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف مبنى على السكون في محل نصب
والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على زرع الخافض
عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو
منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك
وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنه » الفاء حرف دال على
التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب . وضمير
الغائب العائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور
متعلق بقوله دعاء الآتي « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « وللشر » الواو
حرف عطف ، وللشر : جار ومجرور متعلق بجالب الآتي « جالب » معطوف بالواو
على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هــذه
العبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة
« إياك » وهي ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليحي تورك على هذا
الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من
فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد
تؤكد الجملة بكلمتها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول :
جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة
مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب علي خالدا خالدا .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير المرفوع ضميراً آخر
مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل
ملفوظ به حتى يتمكن أن يحىء متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أكرمك أنت » =
(٢٢ — أوضح السالك ٣)

وإن كان ضميراً متصلاً ومُصِلَ بِمَا وَمُصِلَ بِهِ التوكيد ، نحو « عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ »^(١) .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :
 ٤٠٤ — * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْدَةِ إِنِّهَا *

= فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون فى محل رفع توكيدا للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز فى هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورأيتك إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمتك إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلا ، لا توكيدا ، فاعرف ذلك .

(١) لم يمثل المؤلف فى هذا الموضع إلا للضمير الجور نحو « عجبك منك منك » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيدا للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد التشكك تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يبتعد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَخَذْتُ عَلَى مَوَائِقًا وَعُمُودًا *

وقد ورد هذا العجز فى كلام لكثير عزة ، وهالك البيت الذى ورد فيه :

لَا تَغْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ مَوَائِقًا وَعُمُودًا

اللمعة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسر » إذا أفشاء وتسكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون التاء المثلثة — هى بثينة محبوبه جميل بن معمر العذرى ، وقد تصرف فى اسمها تمليجا « موائقا » جمع موثق — بفتح الميم وسكون الواو وكسر التاء المثلثة — وهو العهد ، وأراد أنهما تواميا على المحافظة على المحبة =

وإن كان غَيْرَ جوابيَّ وجب أصران : أن يُفَصَّلَ بينهما ، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو (أَيْمِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) ، وأن يُعَادَ هو أو ضميره

وكتنان ما بينهما من علاقة «عهودا» جمع عهد- بفتح العين وسكون الهاء- وهو بمعنى الموثق والميثاق ،

المعنى : يقول : إني لا أستطيع لنفسي أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتي بها ؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « مواثيقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يمنع التثنية ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « مواثيقاً » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظي للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشيء مما يجب الفصل به في توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المضرس بن ربيع :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلْ جَيْرَ إِنْ كَانَتْ أَبْيَحَّتْ دَعَايِرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فأن المفتوحة الهمزة في « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **فَاضِلٌ** » أو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّهُ** **فَاضِلٌ** » وهو الأولى^(١) ، وَشَدَّ اتِّصَالَ الحرفين كقوله :
 * **إِنَّ** **إِنَّ** **الْكَرِيمَ** **يَحْلُمُ** **مَا لَمْ** * — ٤٠٥

== لأن المفتوحة الهمزة الأولى في « أنكم إذا متم » وقد فصل بين التأكيد والمؤكد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير للتصل - وهو الكاف والميم - فنحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **قَاتِمٌ** » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى (ففى رحمة الله هم فيها خالدون) فإن « فى » الثانية فى قوله سبحانه (فيها) تؤكد لى الأولى فى قوله (فى رحمة الله) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذى هو الضمير تأكيداً للمجرور الذى هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف تأكيداً للأقوى .

٤٠٥ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* **يَرَيْنُ مَنْ أَجَارَهُ** **قَدْ ضِيَا** *

اللغة : « الكريم » المراد به ههنا الذى يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « يحلم » مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والتعقل « أجاره » الذى جعله فى جواره ونصب عليه حمايته « ضيا » ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بخس الحق والتعدى على صاحبه ، تقول : ضامه يضيحه ضيا ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبى الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة فى أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذى دخل فى جواره واستظل بحمايته قد بخس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش .
 ==

== الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنها صالحة لأن تلي العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » يرى : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبني على السكون في محل نصب « أجاره » أجاز : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجاز مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليرى ، وجملة « قد ضمير » في محل نصب مفعولا ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظياً بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .

وفي قوله « يرين » توكيد المضارع المنفى بلم كما في قول الراجز يصف وطب لبن ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٦ — * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ * *

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب العجلي ، ومنهم من ينسبه إلى خطام الجاشعي يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

* أَعْنَاقُهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ *

اللفظة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبّل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق - بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقبة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض . المعنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستعشوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساوت وتجاوزت حق ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بجبل . الإعراب : « حتى » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وكأن » نوكيد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كأن مرفوع بالضمّة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشيء أصلا .

لأن المؤكّد حَرَفَان ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله ، وأشدُّ منه قوله :

٤٠٧ — * وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاه *
لِكَوْنِ الحَرْفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِد .

٤٠٧ — هذا الشاهد من كلام مسلم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد « لرجل من بني أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد (١٣٤) من الخزانة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي *

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إليه للمصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيق ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيقاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه فقال :

بَكَتْ لِمِ بِي ، وَحَقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

اللفظة : « يلفى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم « ألفى » ومعناه وجد « لما بى » أراد للذى بى من الموحدة والحق عليهم « لما بهم » أراد للذى بهم من الحق والضعيفة وحسيكه الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبني للمجهول « لما بى » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، =

= لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما بي» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلفي «دواء» نائب فاعل يلفي مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لعظما بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بته ، ولسكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتقائم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلهاء ، والزحخشري يقرر في «المفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — * فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ يَمَانِهِ * *

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

* * *

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر . وما أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَىٰ أُمُّ تَصَوَّبًا *

اللغة : « لا يسأله عن يمانه » أراد أن الغوى لما رأين رأسه فد وخطه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكثرثن به فيسأله عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراد استقل ونزل المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيوخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بقوة الشباب وميعته ، فذكر أن الغوى لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرن يعبان به أو يبالينه .

الإعراب : « فأصبح » العاء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهـ إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسأله » يسأل : فعل مضارع مبني على السكون لانصاله بنون النسوة ، ونون النسبة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لعن . وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والتصلة في اللفظ بـ«ما» الموصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن الحرف المؤكد ليس =

هذا باب العطف^(١)

وهو ضربان : عَطْفُ نَسَقٍ ، وسيأتي ، وعَطْفُ بَيَانٍ^(٢) ، وهو « التَّابِعُ المُشَبِّهُ لِلصِّفَةِ فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَتَخْصِيصَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً »^(٣) ،

من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق « للما بهم » ووجه كون هذا أهون في الشذوذ من ذلك من ناحيتين ؛ الأولى : أن الحرف المؤكد في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو اللام ، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين هجائيين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد في البيت السابق بلفظ واحد ، وهما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى

* * *

(١) العطف في الأصل مصدر قولك « عطف الشيء » إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أي كفهته ومساويه في الشجاعة - أي التفت إليه ، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، وأنت خبير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لها تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمي هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثاني تكرر للفظ الأول ، لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس في التعريف يشمل جميع التوابع ، وقوله « المشبه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « في توضيح متبوعه - إلخ » فصل ثان

والأول مُتَقَيِّ عَلَيْهِ^(١)، كقوله :

٤٠٩ — * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * *

يخرج به بقية التواضع - وهي التوكيد وعطف النسق والبدل - فإنه لا يؤدي بوحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً ، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كمعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل السكل من السكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النعاة مجمعون على أن عطف البيان يجري في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول له : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

اللغة : « أبو حفص » كنية لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص في الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بأبنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمحذف تاء حفصة في غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً - هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبني على العنع لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضم ، وسكن لأجل الوقف .

والثاني أثبتته الكوفيون وجماعة^(١) وجوّزوا أن يكون منه (أو كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينٍ)^(٢) فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةً ، ونحو (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(٣) ، والباقون^(٤) يُوجِبُونَ فِي ذَلِكَ الْبَدَلِيَّةَ ، وَيَخْصُّونَ عَظْفَ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِفِ^(٥) .
وَبُؤَافِقِي مَتَّبِعُوهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ : أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْكِيرِ وَفِرْعَوْنِ ، وَقَوْلُ الزُّخْشَرِيِّ إِنْ (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)^(٦) عَظْفٌ عَلَى (آيَاتُ بَيِّنَاتٍ) مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ^(٧) ، وَقَوْلُهُ وَقَوْلُ الْجُرْجَانِيِّ

== الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن السكتية يجوز تقدمها على الاسم .
(١) منهم الفارسي وابن جني والزخشرى وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهول مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إدلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بيانا لقوله (آيات بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التطابق بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَوْضَحَ مِنْ مَتَّبِعِهِ مُخَالَفَ لِقَوْلِ سَيَبُوبِهِ فِي « يَا هَذَا ذَا الْجُمْلَةِ »
إِنْ « ذَا الْجُمْلَةِ » عَطْفُ بَيَانٍ مَعَ أَنْ الْإِشَارَةَ أَوْضَحَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ذِي الْأَدَاةِ .

* * *

وَيَصِحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ ^(١) بَدَلٌ كُلٌّ ، إِلَّا إِنْ اِمْتَنَعَ الِاسْتِغْنَاءُ

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم
اشتراطوا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وقولنا
(آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،
فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، لكنه ليس
بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما
صرح به البيضاوي ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم ، وقيل : إنا ملتزم
أن يكون بدل كل من كل ، وتناول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له
جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة
العلماء ، وغوصه فيها إلى السكبيين ، وكونها قد خست بذلك من بين الصخور ،
وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز
أن يكون بدلا إلا على التأويل الذي ذكره البيضاوي ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ
محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها
مقام إبراهيم .

(١) محصل المسألة أنه قد يتحتم كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين
ذكرهما المؤلف . وقد يتحتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثاني إعراب ليس على
لفظ الأول ولا محله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثاني ، وكذا فيما إذا كان الثاني
غير مطابق للمتبوع ، مثل قول الله تعالى : (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان)
وقوله تعالى : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة) . ويجوز فيما عدا ذلك
الأمران ، لكن يرجح البيان على البدل ؛ فنحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب
البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » أو إَحْلَالُهُ محلَّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ
الْحَارِثُ » وقوله :

٤١٠ — * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

٤١٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير
المؤمنين على بن أبي طالب ، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته التى منها هذا
الشاهد يقولها فى مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرهاها
ابن هشام فى السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولافى) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت
من الطويل ، ويروى النحاة عجزه هكذا :

* أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا *

وقد رواه فى السيرة هكذا :

* فِدَى كَمَا لَا نَبِيْعَتُوا يَبْنِفَا حَرْبًا *

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من
قريش « أعيد كما بالله » أراء الجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق
ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحصنكما بالله وأجعلكما فى كنفه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أخويننا » -
منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى ،
وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان
على أخويننا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ،
والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيد كما » أعيد :
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به
« بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيد أعيد « أن » حرف مصدرى ونصب « تحدثا »
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا »
مفعول به لتحدثا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيد ، وتقدير الكلام : أعيد كما بالله من
إحداثكما حربا .

وقوله :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ * — ٤١١

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخويننا » ويكون « نوفلا » معطوفاً عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلاً ؛ إذ لو كان بدلاً والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كاللغطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلاً ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان ييسر عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخويننا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلاً أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلاً صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوباً ، فلما لم يتم جعل « لوفلا » بدلاً التزمنا في عبد شمس ألا يكون بدلاً أيضاً .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشراً بن عمرو بن مرثد زوج الحرنوق أخت طرفة بن العبد البكري ، وكان مقتل بشراً في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا *

ويروى بعض العلماء « تركبه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكري » هو المنسوب إلى بكر بن وائل ، وهي قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وترقب خروج روحه « وقوعاً » يقال : هو =

== جمع واقع الذى هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ،
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

الذى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد
البكرى زوج الخريق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح
الاشد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكرى مجندلا في العراء وقد وقعت عليه
الدمع تنظر خروج روحه لتنشئ له ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة
وهو مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف
إليه . وسأغت إضافة الاسم المحلى بأل لكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم
مذكر ، فيكون المضاف إليه مقترنا بأل « بشر » عطف بيان على البكرى مجرور
بالنسبة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ
مخبر ، وجملة المبتدأ وحبره في محل نصب مفعول ثانٍ للتارك ، ومفعوله الأول هو
قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده
من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وباعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لتربب مبنى
على الضم في محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد وه : قوله « البكرى بشر » حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان ،
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى
اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم في
باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى
مذهبه يجوز أن يكون قوله « بشر » في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير
مقبول ، ولذلك تجاهلناه : * وليس أن يبدل بالمرضى *

وتجاوز البدليّة في هذا عند الفراء ؛ لإجازته « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ،
وليس بمَرْضِيٍّ .

هذا باب عطف النسق^(١)

وهو « تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ الأحرَفِ الآتِي ذِكْرُهَا »^(٢) .
وهي نوعان : ما يقتضى التشريك في اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والغرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، فاعلم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نغر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظماً ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح النون وسكون السين - فهو مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - فى قصدهم - هو علامات الإعراب التى يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب الشراكة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس فى التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأحرف بالآتى ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت الغضنفر أى الأسد » فإن « أى » فى هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس فى العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب الكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فمدخولها عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »^(١)، وإمّا مُقَيِّدًا ، وهو « أو » و « أم »^(٢) ؛ فشرطُهما أن لا يَفْتَضِيَا إضرابًا ، وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى ، إمّا لكونه يُثَبِّت لما بعده ما انتفى عمّا قبله ، وهو « بل » عند الجميع ، و « لكن » عند سيبويه وموفقيه^(٣) ، وإمّا لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « ليس » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ — * إِنَّمَا يَجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ *

(١) خالف فى « حتى » الكوفيون ؛ فمنهم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، ويقدرّون لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تتم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .
(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استمهاً كالمهمزة ، فإذا قلت « أقادم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقادم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر فى النصب والجر عاملاً مناسباً .

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتى الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك فى التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسي وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانيها — وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش — هى عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هى عاطفة تقدمتها الواو أو لم تتقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ — هذا الشاهد من كلام لييد بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ *

== اللغة : « أقرضت قرصاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يداً أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافي هذا المعروف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفقى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفقى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل الهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرصاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يحزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفقى » فاعل يحزى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفقى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزاء الذى ثبت لما قبله وهو الفقى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول نقيض بن حبيب الخثعمي ، على ما ذكره ابن هشام

==

فى السيرة :

فصل : أما الواو فلم تُطْلَقْ الجمع^(١) ؛ فَتَعَطِفُ متأخراً في الحكم ، نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)^(٢) ومتقدماً ، نحو (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)^(٣) ومُصَاحِبًا ، نحو (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)^(٤) .
وتنفرد الواو^(٥) بأنها تعطف أسمى على اسم لا يكتفى الكلامُ به كـ « اختصم

= أَيْنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا مجيء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العيني بقوله « ليس الجمل مجزيا » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، فقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليس الفتى » والتحقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازبا ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولي ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثعلب والرعي والفراء والكسائي وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، فإبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير المخاطب وهو الكاف المحرور محلاً بإلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها :

=

= الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سببي منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثاني أجنبي ، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد .

الثاني : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) في بعض التفاسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَّذَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشٍيْدٍ وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا
الثالث : عطف عامل قد حذف وبقي معموله ، نحو قوله تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان) ونحو قول الشاعر .

* عَلَفْتُهُمْ تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسيذكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) .

الخامس : جواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكبين) في قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهي والنفي أو ما هو في تأويل النفي ، فالأول نحو قوله تعالى (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد) والثاني نحو قوله سبحانه (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والثالث نحو قوله جاءت كلمته (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويغلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقه بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما العذاب وإما الساعة) ونحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

.

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .

العاشر : عطف النعوت المتفرقة نحو قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وَمَا بُكِّيَ رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْمَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن يثنى
قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ بَعْدَهَا فَقَدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين - بالثنائية - ومثال ما كان حقه
الجمع قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَلَاثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ
فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لى ولوالدى
ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل
بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى
(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذا أخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح) ويجوز أن يكون بحق نحو قولك « مات الناس حق
الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »
جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جئت بالواو لم تجز
الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الموضع نقد حاصله أن
الماء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله
وسقياها) ونحو قولك « المروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَلَمَنْ كَتَمْتُكَ خَالِيَيْنِ كَتَمْتَنِ أَيُّ وَأَبْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » اصْطَفَى زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو « إذ الاختصامُ والتضاربُ والاصطفافُ والتبينيةُ من المعاني النسبية التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً ، ومن هنا قال الأصمى : الصوابُ أن يقال :

٤١٣ — * بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ *

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأما كن حوْمَلٍ ؛ فهو بمنزلة « اختصمَ الزيدونَ فالعمرون » .

٤١٣ — هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي هو مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

اللغة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من عادة العرب أن يسيرا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب اثنين ، وقيل : الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل السكامة في الوصل كما يعاملها في الوقف « نبك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يمد ويقتصر « ذكرى » بكسر الدال وسكون السكاف - مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فعيل بمعنى مفعول « سقط اللوى » السقط - بثلاث السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى - بكسر أوله مقصوراً - رمل يتلوى وينحى « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع « حومل » بزنة جوهر - اسم موضع أيضاً

المعنى : خاطب رفيقيه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألّف هواء ومرجع لهما يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل .

=

== الإعراب : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نبك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بنبك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « حومل » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول حومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصحى يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عني العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؛ فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه =

وأما الغاء فللترتيب والتعقيب ، نحو (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)^(١) ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة ، نحو (فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)^(٢) ، واعتراض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكُنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا)^(٣) ، ونحو « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثاني بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)^(٤) ، والجواب أن التقدير : قَمَضَتْ مُدَّةً فَجَعَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الغاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي .

وتختص الغاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد ، نحو « اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

== قال « بين أما كن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأما كن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصحح لك القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالغاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرئ القيس فإننا نراه تخريجاً لا ينبغي أن تأخذ به ، وقد تكرر فى شعر امرئ القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلِ دَوَارِسَ بَيْنَ يَذْبُلِ قَرْفَانَ

وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّيَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَغْلِيهِ قَرِيمِ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يُقَوْمُ أَخَوَاكَ فَيَنْضَبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثل ذلك جَارٍ فِي
والصفة والحال ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَّةً)^(١) ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً

فَيَبْدُو

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذاك
المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :
وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ
اللغة : « إنسان عني » هو مثال العين ، وهي النقطة السوداء التي تبدو لا
وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر
الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عني » مضاف إليه
وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تار
مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني « وتارات » ال
عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه
مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهي
« فيبدو » ولأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله « إنسان عني
عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و
جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « مُنَمَّ » فللتزئيب والتراخي ، نحو (فَأَقْبِرْهُ مُنَمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ)^(١) ،
وقد توضع موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ — * جَرَى فِي الْأَنْبَابِ مُنَمَّ اضْطَرَبَ * *

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد ، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن
الحجاج ، الإيادي ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف همنا عجز بيت من
المتقارب ، وصدره قوله :

* كَهَزَ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ *

اللة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت
بصنعها « العجاج » التراب الذي تشبه أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصبة .

الإعراب : « كهز » الكف حيز جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَمٍ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَائِيْبُهُ وَاجْلَعَبُ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبا بماثلا لهر الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان
منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هر الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « ثم » حرف عطف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنْكَرُونَهُ ، وشروطُهُ
أربعة أمور :
أحدها : كون المعطوف اسماً^(١) .

== الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الرمح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « معنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز مق جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ، ولم يترأخ عنه ، قاله في المغنى ، واعترضه قربه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اهـ .

وملخص اعتراض قريب المؤلف : أن المقام لو أو العطف التي تقتضى الجمع مطلقاً وليس المقام للفاء التي تقتضى أن يحصل الهز أولاً في الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب في الرمح .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدنوشرى في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف بحق لا يجوز أن يكون فعلاً - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حق أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى الحرف بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف في هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقاسها على غيرها من حروف العطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارساً » أو قلت « يحل على زيد بكل شيء حتى منعنى دانقا » جز في هذين المثالين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يمنعون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى لحق بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره الخضر اوى^(١) .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق^(٢) ، نحو « أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْمَلَهُ أَثْقَاهَا

(١) قال ابن هشام المؤلف في معنى اللبيب عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام الخضر اوى « ولم أقف عليه لغيره » والذي ذكره ابن هشام الخضر اوى — من أنه يشترط في الاسم المعطوف بحق أن يكون ظاهراً لا ضميراً — له وجه ، فقد علمت أن الأصل في حق أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل ، وأنت تعلم أن حق الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها » .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أعجبنى التمر حتى البرنى » .

٤١٦ — هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما ذكره أبو علي الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي ، يقوله في قصة المتلمس ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة » هي ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقاً « رحله » الرحل — بفتح الراء وسكون الحاء — المتاع « والزاد » كل شيء يستصعبه المسافر معه ليبلغه مقصده « نعله » النعل : اسم لما يلبس في الرجل .

== الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتكلم المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجز « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن للمضمر بعد كي الفعلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نعله » نعل - بالنصب - مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفاً على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » تأكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه متصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » ورفعه أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحق ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، لجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نعله » - تروى بالرفع وبالجر وبالنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نعله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر ==

فيمَن نصب « نَعْلَه » ، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثَقِّلُه ، أو شَبَّهَها
بالبعض ، كقولك « أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا » ويمتنع « حَتَّى وَلَدُهَا »
وضابط ذلك أنه إنَّ حَسَنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فُلَانٌ يَهَبُ الْأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ
حَتَّى الْأُلُوفِ » أو مَعْنَوِيَّة ، نحو « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، أَوِ الْمُلُوكُ » ،
أو في نقص كذلك ، نحو « الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحُسْنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ » ،
ونحو « غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبَّيَّانُ ، أَوِ النَّسَاءُ » ^(١) .

= فتخرج على أن « حتى » حرف غاية وجر ، و « نعله » مجرور بحتى ومضاف إليه ،
وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعله » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ،
كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ
عطف « نعله » على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض
المعطوف عليه - هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإنَّ
ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته
في الانقلات والمهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقا وإما
تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه
لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكنه ليس دالا على زيادة
أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك
لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن العجم ليس من جنس العرب ،
ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء في
وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست
إلا في الأطراف عاليا وسافلها ، ولو قلت « زارني القوم حتى زيد » ولم يكن زيد
متميزا بفضله أو منفردا بحسبته لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة
ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وستأتى ، ومتصلة وهى المسبوقه إما بهمزة التسوية ، وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(١) ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ - * أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ *

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية الكريمة فى وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى
بِحَرْقَاءِ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحُزْنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثِمُ
٤١٧ - لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل بهذا الشاهد ، لكن صدره الذى سندسمعه يشبه كلام متعم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَا لِكَا *

اللغة : « لست أبالى » يريد أنه لا يعبأ ولا يكثرث « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أبالى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، وجملة الفعل على المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالى ، وبعد مضاف وفقد من « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الطاهرة « أَمْوَتِي » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر تيسيراً ، رتبة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقوله أبالى ، وقد علق هذا الفعل عن =

.

= العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبنى على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما نرى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميّين قول الآخر ، وهو الشاهد ١٩٤ الآتي :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَيْقَرٍ

شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .

ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرُهُمْ —

عَلَيْنَا : أَذْثُرُ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارُمُ

أى : أمالهم كثير أم مالهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت المستشهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَّ بِالْحُزْنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثِمُ

أو بعد « ما أدري » كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف في معنى اللبيب

(١٧/١ بتحقيقنا) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتد ثمانية معان =

(٢٤ — أوضح المسالك ٣)

أو مختلفتين ، نحو (سَوَا عَلَيْنَكُمُ ادْعَوْ تُمُوهُنَّ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ^(١) ،
ولمّا بهمزة يُطلب بها وبأَم التَّعْمِينَ ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما
مالا يُسأل عنه ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ) ^(٢) أو متأخراً عنهما ،
نحو (وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) ^(٣) وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ - * فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ *

= أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدرى وأيت شعري ونحوهن « اه
ومما أشار إليه بنحوهن « لأعلم » في نحو قولك « لا أعلم أجاءك رسولى أم
ضل الطريق » .

(١) من آية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقا
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الهمزة - وهو أنتم - والثاني
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب المتكلم منه
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة للمعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء
أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون -
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »
خبر مقدم ، و« بعيد » معطوف عليه بأَمْ ، و« ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و« بعيد »
معطوفا عليه ، و« ما » اسما موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد
خبر المبتدأ .

٤١٨ - هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى =

== التيمى ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقِيَّةٌ شُعْمًا بَعْدَ مَا هَجَمُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِي أُرْسَائِهَا انْخَدَمُ
فَقُمْتُ لِلطَّنِيفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي فَقُلْتُ : أَهَى سَرَتْ . . .

اللغة : « أهى » هو هنا بسكون الهاء إجراء للمهزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جنى : سكن أول هـ لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للمهزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون المهزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإنهم لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بباء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء المهملة واللام - ما يراه الإنسان فى النوم .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، « أهى » المهزة للاستفهام ، هى : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هى سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب بقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضممة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة ، وستعرف فى بيان الاستشهاد السرى فى جعلنا « هى » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولماذا لم نجعلها على الطاهر اسمية بأن نعرب « هى » مبتدأ وجملة « سرت » بعده فى محل رفع =
خبر المبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـ » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله^(١) :

٤١٩ — * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنقَرٍ *

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـ » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هـى سرت أم عادى ، وإنما كان قوله « هـ » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لتكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الدوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الدوات التى تدل عليها الأسماء قليلة ، والقليل لا يحمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداها اسمية والأخرى فعلية ، فمن عجىء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أبداً) ومن عجىء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد . وذلك هو أحوال الدوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الدوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ — هذا الشاهد قد نسبته سيديويه فى كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعفر التميمي ، ونسبه جماعة منهم للبرد فى الكامل (ج ١ ص ٣٨٤) إلى اللعين المنقرى وما ذكره المؤلف فى هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا *

اللفظة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدري » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الدراية والعلم بالأنساب « شعيث » هو بناء ماثلة فى آخره ، ويقع فى كثير من الأصول « شعيب » بياء موحدة فى آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ « أَشْعَيْثُ » فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمي « ما » حرف نفي « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التثنية اسم « داريا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدرى يأتي بعد « شعيث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « سهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة « أم » حرف عطف « شعيث » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « منقر » مضاف إليه ، وجملة « شعيث ابن سهم » من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر . وأصل الكلام : ما أدرى أشعيث ابن سهم ، وجملة « شعيث ابن منقر » من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله « شعيث ابن سهم » مبتدأ وخبر . وكذلك قوله « شعيث ابن منقر » ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الموضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً
يريد أكَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ ؟ ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنذكره لك فيما يلي وترده .

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

=

وَالْمُنْقَطَعَةُ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ^(١)، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ^(٢)، وَقَدْ

== فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجُرِّ أَمْ بِشِمَانٍ ؟
أراد « أبسبع رمين الجر أم بثمان » ومنه قول عمر أيضاً :
ثُمَّ قَالُوا : تَحِيَّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْخَصَى وَالْتَرَابِ
أراد « ثم هالوا ألحها » ومن ذلك قول السكيت بن زيد الأسدي :
طَرَبْتُ وَمَا سَوْفًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مَنِي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطاب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .
(٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى - هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثانى : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً ، ولا تأتى للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبى عبيدة ، وحاصله أن « أم » المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريباً ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في معنى أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أم لا ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقياً نحو « إِنِّهَا لِإِبِلٍ أُمٌ شَاءَ »^(١) أى : بل أهيَ شَاءَ ، وإِنَّمَا قَدَّرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : (أُمُّ لَهُ الْبَنَاتُ)^(٢) أى : أَلَّهُ الْبَنَاتُ ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو (أُمٌ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٣) أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام^(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب قولهم « شاء » خبراً لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن « أم » المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد « أم » المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم في هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن « أم » المنقطعة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن « أم » محتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون « أم » منقطعة وعلى هذا يكون قولهم « شاء » مفعولاً لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب دائماً ، فلم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لسكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب الحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن « أم » المنقطعة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن « أم » هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبى عبيدة الذى ذهب إلى أن « أم » هذه قد تدل على الاستفهام فى بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ — * هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ أُمُّ جَهَنَّمَ *
إذ لا معنى للاستفهام .

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى (أم هل تستوى الظلمات والنور) تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن «أم» خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) فلو كان في «أم» معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخل على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

ومما استدل به أبو عبيدة على أن «أم» قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمُّ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

جعل «أم» منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالاً من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى (أم تريدون أن تسألوا رسولكم) .
٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وما ذكره المؤلف

ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا كَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي لَكُمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمَرِ

وَكَيْتَ طَهْوَري كَانَ رَيْقَكَ كُلَّهُ وَكَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاشِكَ وَالْدَّمِ

وَكَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ . . .

اللغة : «سليمي» اسم امرأة «النام» النوم «ضجيعتي» مشاركتي في المضجع، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «سليمي» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما «أو» فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو «تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا»
أو للإباحة ، نحو «جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزُّهَّادِ» والفرق بينهما امتناع الجمع
بين المتعاطفين في التخيير ، وجوازُهُ في الإباحة .

== على الألف «في المنام» جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتي الآتي «ضجيعتي» ضجيعية :
خبر ليت ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «هناك» هنا : اسم إشارة لمكان
النوم ، مبني على السكون في محل نصب بضم ضجيعتي ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب
«أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبني على السكون لا محل له للإعراب «في جنة»
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير السلام :
بل ليت سليمي ضجيعتي في جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «في جهنم» جار
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل
ليت سليمي ضجيعتي في جهنم . تمى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاذه ، ثم
أضرب عن ذلك وتمى أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمى
أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أني المؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» المنقطعة التي بمعنى بل
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله «أم في جنة أم
في جهنم» الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التخيير على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .
قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهران للكوفيين ،
فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنْ الرَّبَابِ خِيَالاً

قال أبو عبيدة : «إن المعنى هل رأيت» أه كلامه بحروفه ، بعد تقويم
تحريره ، وقال الدنوشري عن البيت الذي استدل به لحيء أم المنقطعة للاستفهام ليس
غير ما نصه : «هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المعنى» ، وقد ذكرنا لك التخريج الذي
يخرجه عن الدلالة على ما ذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج «أم» عن أن تكون منقطعة .

وبعد الخبر للشك^(١)، نحو (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٢) أو للإبهام ،
نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(٣) وللتفصيل ، نحو
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)^(٤) أو للتقسيم ، نحو « السَّكَلَةُ اسْمٌ
أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » والإضراب عند السكوفيين وأبي علي^(٥) ، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإبهام ، فيفهم من هذا
الصنيع أن التشكيك والإبهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإبهام ،
فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فأما الشك
فهو كون المتكلم نفسه واقفاً في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإبهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير
شاك ولا متردد فيه ، ولسكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل
لما يلقي إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية
الكريمة (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ - الآية) تجد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع
بما يعلمه ، بل أورده في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمّله على سماع
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) وممن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جني ، وهؤلاء ذهبوا إلى
أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعى سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيّاً أم كان
المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ،
تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدو لك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن الكلام
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة «أو» للإضراب إلى سيبويه
لسكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين :

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين^(١)، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

٤٢١ — * مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرٍ أَوْ سَافِعٍ *

= الأول : أن يتقدمها نفى أو نهى .

الثاني : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد » .

(١) ووافق الكوفيين على صحة جىء أو بمعنى الواو - وهو مطلق الجمع - الأخفش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .

٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللغة : « الصرّيح » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين فى بيت الشاهد ، ويطلق الصرّيح أيضاً على الغيث ، كما فى قوله تعالى : (فلا صرّيح لهم) أى لا مغيث « مهرة » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهرة ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجىء باللجام ليملجم الحصان ، فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم فى إجابة الصرّيح .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد للأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين ملجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتیه غلامه باللجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصرّيح » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، =

وزعم أكثر النحويين^(١) أن «إما» الثانية في الطَّلَبِ والخَلْبِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «ما» زائدة «بين» ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس (ش ٤١٣) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظا ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذي هو أحد الشيتين أو الأشياء لكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيتين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له . ومن شواهد مجيء أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طُهَاءُ الْأَحْصَمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ بِهَا أَكْثَلَ أَوْ رِزَامًا خَوِيرَ بَيْنٍ يَنْقُفَانِ الْهَامَا
وجه الدلالة أنه نفي « خوير بين » ولو كانت أو لأحد الشيتين لقال « خويرا » فجاء به مفردا .

(١) تلخص المباحث المتعلقة بإما في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة «إما» ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

=

= البحث الثاني : الغالب في « إما » هذه تسكرارها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إما أن تسلكم بخير وإلا فاسكت » وقرأ أبي (وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثَّ مِنْ سَمِيٍّ
وَالْإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي
وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا
المعنى : تلم إما بدار قد تقدم عهدها وإما بأَمْوَاتٍ ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبق وإما يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

البحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إما » لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتى لما تأتى له أو من المعانى المشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

البحث الرابع : اختلف النحاة في « إما » هذه أمركة أم بسيطة ، فذكر سيبويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أى عدم التركيب - هى الأصل .

البحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن « إما » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إما هنداً وإما أختها » ونحو « قام إما زيد وإما عمرو » واختلفوا فى « إما » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التى قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبي على الفارسى وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإما دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإبهام ، فإما مثل أو فى الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها فى عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أن « إما » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجْ إِمًّا هِنْدًا وَإِمًّا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمًّا زَيْدٌ وَإِمًّا عَمْرُو » - بمنزلة « أَوْ » في العطف والمعنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبَرْهَانَ : هي مثلها في المعنى فقط ، وَيُوَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٤٢٣ - * أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا نَارٍ *

فشاذ ، وكذلك فَتَحْ هَمْزَتَهَا وَإِبْدَال مِيمِهَا الْأُولَى .

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَّا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن تلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو عليّ ومن معه تجريد « إِمَّا » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ - نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابناً عاقاً شريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَا كَيْتَمًا أُمُّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا *

اللغة : « شألت نعامتها » هذه كناية من كنيات العرب معناها « ماتت » وأصل شألت بمعنى ارتفعت ، والنعام - بفتح النون بزنة السحابة - باطن القدم ، ويقال : النعام هي هنا النعش « أَيْمًا » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَّا » .

المعنى : تمنى أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « ليت » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : (يا ليت قومي يعلمون) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب :

=

وأما « لَكِنْ » ^(١) فعاطفة خلافاً ليونس ، وإنما تنمطف بشروط : أفراد

= يَا كَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا كَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كناية له عن عمل النصب والرفع « أمنا » أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وأم مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « نعماتها » نعمة : فاعل شالت ، وضمير العائدة العائد إلى أهم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ، وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعماتها » في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجيء « أما » عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل ذلك لغة بلخاعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة في مجيء « لكن » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترزمها . وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قولهم « ما مررت برجل صالح لكن طالح » بجر طالح . وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك وما بعدها معمول المحذوف نحو « ما قام زيد لكن عمرو » فعمرو في هذا المثال فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما قام زيد لكن قام عمرو ، ونحو « ما مررت برجل صالح لكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح ، والجمهور هذا المذهب ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

= وجملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا
كان مفردا فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر
للمعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت
جملة على جملة ، فتقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ،
ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة
التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي
يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان
الرأيان يجريان في قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن
رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل (رسول الله)
خبرا لكن محذوفة لدلاله ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المنبئة على
جملة كان المنفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على
(أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكثير بنفي أو بنهي ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن
عمرو » ومثال النهي « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،
ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند الكوفيين
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهى ،
ونعم البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف =

معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِنَفْيٍ أو نَهْيٍ ، وأن لا تَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ ، نحو « مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » ونحو « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وهي حرف ابتداء إن تَلَتْهَا جُمْلَةٌ ، كقوله :

٤٢٣ - «إِنْ ابْنُ وَرْقَاءَ لَا تَخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ»

= مفرد على مفرد لعدم تقدم النفي أو النهي ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما يجوز أن يكون « عمرو » في المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جرى به لإفادة مجرد الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير — بعد ما بيناه لك في شرح الشرط الثاني — أن وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزءي الجملة جميعاً كما في بيت زهير الذي أنشده المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير الآخر كالذي ذكرناه لك في شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .

٤٢٣ — هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيدأوى .

اللغة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهي الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب وفي ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، والمعنى أنه رجل يملك نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يغدر ولا يخون « وقائعه » جمع وقعة ، وهي إزاله الشر بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لا ختامه بألف التأنيث الممدودة « لا » حرف نفى « تخشى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للمجهول مع نائب = (٢٥ — أوضح المسالك ٣)

أو تَلَّتْ واواً ، نحو (وَلَيْكِنْ رَسُولَ اللَّهِ)^(١) أى : ولكن كان رسول الله ، وليس المنصوب معطوفاً بالواو ؛ لأن مُتَعَمِّطِي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب ، أو سُبِقَتْ بإيجاب ، نحو « قَامَ زَيْدٌ لَيْكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ » ، ولا يجوز « لَيْكِنْ عَمَرُو » على أنه معطوف ، خلافاً للكوفيين .

وأما « بَلْ » فَيُعْطَفُ بها بشرطين : إفراد معطوفها^(٢) ، وأن تُسَبِّقَ

= فاعله في محل رفع خبر إن « لَيْكِنْ » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وقائمه » وقائمه : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ووقائمه مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الحرب » مجرور بـ في ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي ، أو بمحذوف حال من وقائمه ، أو من الضمير المستتر في تنتظر العائد إلى وقائمه « تنتظر » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائمه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجيء « لَيْكِنْ » حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لسكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها في ص ٣٨٤ .
(٢) فإن وقع بعد « بَلْ » جملة لم تسكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إيطالياً ، أى الدلالة على أن ما قبل قبلها كلام باطل ، وذلك نحو قوله تعالى (وقالوا اتخذوا الرحمن ولداً ، سبحانه ، بل عباد مكرمون) ونحو قوله سبحانه (أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق) وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً ، أى لجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، نحو قوله تعالى (قد أفلح من نكح) وذكر اسم ربه فصلي ، بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو قوله جل ذكره (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة من هذا) .
وقد تزايد « لا » قبل بل بعد الإيجاب ، للدلالة على تأكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر : =

بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى ، ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » و « لَيْقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعله ضد لما بعدها^(١) كما أن السكّن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعٍ بَلْ فِي أَرْضٍ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونها نافلة معنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا »^(٢) على معنى

== وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لَا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفُولٌ

وقد تزداد « لا » قبل « بل » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا ، بَلْ زَادَنِي شَغَمًا هَجَرْتُ وَبُعْدُ تَرَخِي لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لا تزداد قبل « بل » بعد النفي . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن تكون « بل » بعد النفي والنهي نافلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « ما زيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذى حكيناه عن الجمهور ، والثانى أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشئ ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذى كان حكم ما قيل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « ما زيد قائم بل قاعد » فإن جرئت فى هذا الكلام على مذهب الجمهور الذى يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجز لك أن تنصب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شرط عملها الذى ذكرناه ، وإن جرئت فى هذا المثال على مذهب المبرد كان فى أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان فى الوجه الثانى الذى يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قاعدا » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حينئذ باق ، فتقول « ما زيد قائم بل قاعدا » .

بل ما هو قاعدة ، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قَامَ زَيْدٌ بِلَ عَمْرٍو » و « أَضْرِبْ زَيْدًا بِلَ عَمْرٍا » .

وأما « لَا » فَيُعْطَفُ بِهَا^(١) بشروط : إفراد معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أَمْرٍ اتفاقاً ، كـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرٍو » ، و « أَضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرٍا » ، أو نداء ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي » وأن لا يَهْدُقَ أَحَدٌ متعاطفياً على الآخر ، نصّ عليه السهيلي ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأَةً » .

وقال الزجاجي : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٍو » ويردّه قوله :

— ٤٢٤ — * عَقَابُ تَنْوِيْفٍ لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ *

(١) بقي مما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترب بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالاً . فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خيراً أو حالاً فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالد لا شجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحكاً ولا رضى النفس » .

٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ *

=

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ
بِلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو (جَعَمْنَاكُمْ
وَالْأَوَّلِينَ)^(١) .

= اللغة : « دُثَارٌ » بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان راعياً لا مريء
القيس ، وهو دُثَارُ بْنُ فَقْعَسِ بْنِ طَرِيفٍ ، أحد بني أَسَدٍ « حَلَقَتْ » بتضعيف اللام -
ارتفعت ، تقول : حَلَقَ الطَّائِرُ فِي الْجَوِّ ، إِذَا ارْتَفَعَ « لَبُونُهُ » بفتح اللام - الإبل ذوات
اللبن ، « عَقَابٌ » بضم العين للمهمل بزنة غراب - طائر من الكواسر « تنوفى » هو بفتح
التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد
أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ،
ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح
الفاء بعدها ألف مقصورة - و « القواعل » بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوفى .
المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت
فهو يقول : كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى - وهو جبل
معروف بعلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : « كَانُ » حرف تشبيه ونصب « دُثَاراً » اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة
« حَلَقَتْ » حلق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لَبُونُهُ » الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ،
وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الراعى دُثَارُ مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق
بقوله حَلَقَتْ « عَقَابٌ » فاعل حَلَقَتْ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و« تنوفى »
مضاف إليه ، وجملة حَلَقَتْ وفاعله في محل رفع خبر كان « لا » حرف عطف مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب « عَقَابٌ » معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف
و « القواعل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : أن « لا » العاطفة قد عطفت قوله « عقاب القواعل » على قوله
« عقاب تنوفى » والمعطف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله « حَلَقَتْ » لأنه فاعله ، وفيه
رد على الزجاجي الذي اشترط أن يكون للمعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضي .
(١) من الآية ٣٨ من سورة المرسلات .

ولا يَحْسُنُ العَطْفُ على الضمير المرفوع المتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً
إلا بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)^(٢)،
أو وجود فاصلٍ أيّ فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ
صَلَحَ)^(٣)، أو فصلٍ بـ «لا» بين العاطف والمعطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤)، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَقْلَمُوا أَنْتُمْ
وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(٥)، وَيَضُمُّهُ بدون ذلك، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ
وَالْعَدَمُ» أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو فاشٍ في الشعر، كقوله:
* مَا لَمْ يَسْكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْثَالَا *

(١) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيده
توكيدا معنوياً بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرقتها في باب التوكيد، ومن ذلك
قول الشاعر:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ
الشاهد فيه: قوله «ومن يليكم» فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذعرتكم»
وهذه التاء نائب فاعل؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله «أجمعون».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد
(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام
٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، بهجو فيه الأخطل التغلبي وقومه،
وقد استشهد به المبرد لهذه المسألة في السكامل (ج ١/١٨٩ وج ٣٩/٢ طبع الخيرية) وما
ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل، وصدره قوله:

* وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة: «رجا» تقول: رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء، إذا أمل حصوله
«سفاهة رأيه» ضعف رأيه وفساده.

المعنى: هجا الأخطل بأنه تمى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للطردة بأن ينال مثله
ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره.

== الإعراب : «رجا» فعل ماضٍ «الأخيطل» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر «سفاهة» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ما» نكرة بمعنى شيء أو اسم، ووصول بمعنى الذي مفعول به لرجا مبنى على السكون في محل نصب «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخيطل «وأب» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب «لينا» اللام لام الجحود حرف مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن. وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء، وأولا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذي، والعائد للموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينالا، وتقدير الكلام : رجا الأخيطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينا، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينا.

الشاهد فيه : قوله «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله «أب» - على الضمير المرفوع المستتر في «يكن» الذي هو اسم يكن، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء.

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَغِمَاجِ الْفَلَاحِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

ومثلهما قول الراعي النميري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَكَاكِبٍ وَأَعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

ومحل الشاهد فيه قوله «لحقنا والجياد» حيث عطف قوله «الجياد» على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلا في قوله «لحقنا».

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قال المؤلف، وقال أبو العباس اللبرد : «والشاعر إذا احتاج أجراه بلا تأكيد؛ لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام، =

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو (فَقَالَ لَهُمَا وَلِلْأَرْضِ)^(١) (قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ)^(٢) وليس بلامٍ وفاقاً ليوئس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (نَسَاءُ لُونِ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)^(٣) ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٤)

قال عمر بن أبي ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير : (وأنشد البيت) فهذا كثير اهـ . قال أبو سعيد السيرافي « لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يميزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا » اهـ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

* ما لم يكن وأب له لينالا *

وقال :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي *

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه اهـ ببعض إيضاح .

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عُطِفَ عليه (كُفِرَ)
ولا يُعْطَفُ على المصدر حتى تكمل معمولاته^(١) .

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المحرور بدون إعادة الجار
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ نَجَبٍ
فقد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب المتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار
للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .
ونظيره قول الراجز :

أَبَكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُرِّ الْجَلَّةِ جَابِ حَشَوْرٍ
فقد عطف قوله « مصدر » على ضمير المتكلم المتصل المحرور محلا بالباء في قوله
« بى » من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « أيه بى أو بمصدر » .
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطُ تَفَايُفٍ
فقد عطف قوله « الكعب » على الضمير المتصل المحرور بإضافة بين إليه ، من
غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .
ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
فقد عطف « سوى » على الضمير المحرور بى من غير إعادة الجار ، ولو أعاده
لقال « أفها كان حتفي أم في سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آى القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى
(وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) رعموا أن (المسجد الحرام)
معطوف على الضمير المحرور بالياء في (به) ومن ذلك قول الله تعالى (وجعلنا لكم
فيها معاش ومن لستم له برازقين) زعموا أن قوله سبحانه (ومن لستم) معطوف على
الضمير المحرور باللام في قوله (لكم) والآيتان تحتملان غير ما ذكره ، فلا تكون
واحدة منهما دليلا ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ، سواء اتَّخَذَ نَوْعَاهُمَا ، نحو
(لِنُخْرِجِي بِهِ بَلَدَةَ مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ) ^(١) ، ونحو (وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَوْ لَوَّيْتُمْ يَوْمَئِذٍ لَنُكَرِرَنَّ
أُجُورَكُمْ وَلَا نَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ) ^(٢) أم اختلفا ، نحو (بِقُدُمِ قَوْمِهِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَأُورَدَهُمُ النَّارَ) ^(٣) ، ونحو (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا
مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ) ^(٤) الآية .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نحو (فَالْمُنْفِرَاتِ صُبْحًا
فَأُتْرِنَ) ^(٥) ، ونحو (صَافَاتٍ وَبِقِضْنٍ) ^(٦) ، ويجوز العكس كقوله :

٤٢٦ — * أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ *

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان

(٥) من الآيتين ٤، ٣ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة السامخ

ابن ضرار العطفاني الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة في ديوان السامخ (ص ٩٨-١١٨)
وقبل هذا الكلام قوله :

يَا كَيْدِي عِلَقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجٍ
اللفظة : « غير حارج » أي غير آثم ولا واقع في الحرج « قد حبا » تقول : حبا
يحبو حبوا ، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بهجزه « دارج » اسم الفاعل من
قولهم « درج الصبي أو الشيخ » إذا مشى أحدهما مشيا متقارب الخطو .

الإعراب : « أم » بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذي هو
مفعول به لقوله علقته ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « صبي »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له
من الإعراب « حبا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره
التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صبي ، وجمله حبا وفاعله في
محل جر صفة لصبي « أو » حرف عطف « دارج » معطوف على حبا ، مجرور بالكسرة
الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لكونه كاعلمت صفة لصبي . وفي هذا =

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّاطِمُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) ^(١)
وَقَدَّرَ الزُّخْشَرِيُّ عطفَ « يُخْرِجُ » على « فَالِقَ » .

فصل : تختصُّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله في الفاء
(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ) ^(٢) أى : فاضرب فانبعجست ، وهذا
الفعلُ المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شئ من التساهل ؛ لأن الذى هو فى محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قيل محل الشاهد * يارب بيضاء من
العواهج * وجعل قوله « أم صبي » بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك
قد عرفت العوارج

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل
وهو قوله « حبا » كما علمت فى إعراب البيت .
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِمَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ
وصف رجلا يعقر إبله للضيفان ، ومحل الشاهد قوله « وجائر » فإنه اسم فاعل
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لمضرب .
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشدته النجاة :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَجُجْرٍ عَطَاءٍ يَسْتَحِقُّ الْمَعَارِ
فإن قوله « وججر عطاء » معطوف على قوله « يبير عدوه » وكان من حقه أن
يقول « وججريا عطاء » وذلك لأن قوله « يبير عدوه » جملة فى محل نصب مفعول
به لألفى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه فى الإعراب ، إلا أنه عامل
« ججر عطاء » فى حال النصب كما يعامل فى حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر فى
العربية ، والأدباء يروونه « وججر عطاء يستحق المعابرا » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٤٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا
أَبُو حَجَرَ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ
أى : بين الخير وبينى ، وقولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى : والناقة^(١) .

٤٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناقة الديباني يرمى فيها أبا حجير النعمان بن الحارث بن أبى ثمر الغساني .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفي الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سألما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حجير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليالٍ » اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « رَاكِبُ النَّاقَةِ » مبتدأ ، وطلحيحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَطَلِيحَانٍ ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ أَحَدُ طَلِيحَيْنِ ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » نساء والواو فى جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَذْرِى أَرْشُدُ طَلَابَهَا =

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله^(١)، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)^(٢) أى : وليسكن زوجك ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)^(٣) أى : وألفوا الإيمان ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُنْ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » أى : ولا كلّ بيضاء . وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لثلاث يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر الاسم الظاهر ، وفي الثاني كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل ، وفي الثالث العطفُ على معمولي عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مَرَحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثاني نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا)^(٤) أى : أنهما لكم فنضرب ، = وتقدير الكلام : فما أدرى أرشد طلابها أم غي ، حذف أم ومعطوفها لانتهام ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِحَابِي : قَدْ غُبِنْتُ ، وَخِلْتُنِي

غُبِنْتُ ، فَمَا أَدْرِي أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدرى أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) ^(١) أى : أَعْمُوا فلم يَرَوْا ^(٢) .

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « تم » مثل الفاء والواو ، وإنه قال في قوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) : إن (جعل منها) معطوف بـ ثم على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » للتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حقت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع تم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك في التسهيل « ويغنى عن المعطوف عليه للمعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قولهم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يعمها - وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا - فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه - وكأنه قيل : قابلت مرحبا - أى ترحيبا - ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا - فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام » =

هذا باب البدل^(١)

وهو^(٢): « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

عليكم « فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة ، فهي اعطف كلام المتكلم المحيى على كلام المخاطب البادى .
الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) بقوله : أنهم لم ينضرب عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهى الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا ينهوى أنفسكم) والفاء نحو (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) وثم نحو (ثم إذا ما وقع آمنتم به) .
وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن همزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتهم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لم ينضرب عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .
وذهب سيدييه والجمهور إلى أن همزة مقدمة عن موضعها الأصلي ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة في الآية الأولى : وكلما جاءكم رسول ، وأصلها في الآية الثانية : أفنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها في الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتم به .

(١) هذه هى تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » - حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البدل فى اللغة هو العوض ، وهو فى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذى يقصده المتكلم من الإتيان فى كلامه بالبدل بعد ذكره البدل منه هو إفادة تأكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطئ وي مهد لذلك بالتصريح بملك النسبة إلى ما قبله ، ألا ترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نفرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد ؛ فإنها مُكَمَّلَاتٌ
للمقصود بالحكم .

وأما الذَّسَقُ فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » و « مَا جَاءَ
زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » أو « لَسِكنَ عَمْرُو » أما الأول فواضح^(١) ؛ لأن الحكم
السابق مَنفِيٌّ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء ،
والمقصود به إنما هو الأول^(٢) .

النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيَصْدُقُ عليه أنه مقصود
بالحكم لا أنه المقصود^(٣) ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو » .

== محمدآ » أو تقول « أعجبنى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك
بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ،
فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر في قولهم « البدل
في حكم تكرير العامل » .

(١) ويبان ذلك أن الحكم في المثال الأول هو إثبات المجيء لزيد ، وهذا الحكم
منفى عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف ببل والمعطوف بلسكن بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم
السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيد بل عمرو »
معناه أن عدم المجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له المجيء ، عند غير البرد كما علمت
مما تقدم ، وكذلك هأن مثال لسكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن المشار إليه مقصود
بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن
يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة
تدل على شيئين ؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم ، والثاني أن غيره يمتنع أن
يكون مقصوداً بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف ببل
 بعد الإثبات ، نحو « جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو » .
 وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . وسَلِمَ الحدُّ بذلك للبذل .
 وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه وَمَنْ
 قَلَدَهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمَعزِلٍ .
 وأقسام البذل أربعة^(١) :

الأول : بذر كل من كل ، وهو بذر الشيء مما هو طَبِيقُ معناه ، نحو
 (أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ^(٢)) ، وَسَمَّاهُ الناظم البَذْلَ الْمُطَابِقَ ؛
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ)^(٣) فيمن قرأ
 بالجر ، وإنما يُطْلَقُ « كل » على ذى أجزاء ، وذلك ممنفع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « بذر كل من بعض » واستدلوا له بقول
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلحة بذر من قوله « أعظما » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض
 طلحة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى (فَأُولَئِكَ
 يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يظلمون شيئا جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بذر من
 (الجنة) ولا شك أنه بذر كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والفرد جزء إذ هو واحد
 منه ، وفأئذته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخاري عن
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت . فقال النبي
 « جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة » اهـ .

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بـدل بـفضٍ من كل ، وهو بـدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ « مَا كُنْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ ، أَوْ نِصْفَهُ ، أَوْ ثُلُثَيْهِ » .

ولا بُدُّ من اتِّصَالِهِ بضميرٍ يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^(١) أو مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) أى : منهم .
الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ يشتمل عامله^(٣) على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، كـ « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، أَوْ حُسْنُهُ » و « سَرِقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ ، أَوْ فَرَسَهُ » .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و (كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم وصموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف لنحاة في بدل الاشتمال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البذل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتمل هو الثاني ؛ واختار نلؤاف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى المبرد والسيدي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأى الحقيقي بالقبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البذل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة رافعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول الثاني

وَأَمْرُهُ فِي الضَّمِيرِ كَأَمْرِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛ فَمِثَالُ الْمَذْكُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(١) ، وَمِثَالُ
الْمُقَدَّرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ)^(٢) أَيْ : النَّارِ فِيهِ ،
وَقِيلَ : الْأَصْلُ « نَارُهُ » ثُمَّ نَابَتْ أَلْ عَنْ الضَّمِيرِ .

وَالرَّابِعُ : الْبَدَلُ الْمُبَايْنُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدَّ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا
كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِّ :

ثَمَّ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا الْبَيِّنَةُ ، وَلَكِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اللِّسَانُ فَهُوَ
بَدَلُ الْغَلَطِ ، أَيْ : بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ غَلَطٌ ، لَا أَنْ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ
الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ .

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا ؛ فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فُسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نِسْيَانٍ ،
أَيْ : بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نَسِيَانًا .

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْغَلَطَ مَتَعَلِّقٌ بِاللِّسَانِ ، وَالنِّسْيَانَ مَتَعَلِّقٌ بِالْجُنَانِ^(٣) ، وَالنَّاظِمُ
وَكَثِيرٌ مِنَ النُّجُوبِينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوُا النَّوْعَيْنِ بَدَلَ غَلَطٍ .

وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحًا فَبَدَلُ الْإِضْرَابِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا
بَدَلَ الْبَدَاءِ^(٤) .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : « خُذْ كَثْبَلًا مُدَّى » يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَذَلِكَ بِاخْتِلَافِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢١٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) الْجُنَانُ — بَفَتْحِ الْجِيمِ ، بَزْنَةِ سَحَابٍ — هُوَ الْقَلْبُ .

(٤) الْبَدَاءُ — بَفَتْحِ الْبَاءِ وَبِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ — هُوَ ظُهُورُ الْأَمْرِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ
ظَاهِرًا ، وَالْمُرَادُ أَنْ يَظْهَرَ لَكَ الصَّوَابُ بَعْدَ خَفَاءِ حَالِهِ عَلَيْكَ .

التقادير ، وذلك لأن التَّيْبِلَ اسمُ جَمْعٍ لِلشَّهْمِ ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ ،
وهي السَّكِّينُ .

فإن كان التكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى التَّيْبِلِ
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّيْبِلِ ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان .

وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول
في حكم المتروك فبدل إضْرَابٍ وَبَدَاءٍ .
والأحسن فيهنَّ أن يؤتى بيل .

فصل : يُبَدَّلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .

ولا يُبَدَّلُ المضمَرُ من المضمَر ، ونحوُ « قُمْتَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِإِيَّكَ
أَنْتَ » تؤكدُ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند السكوفيين
والناظم^(١) .

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قمت أنت » ولا يقولون غير ذلك ،
ويقولون في حال النصب « رأيتك أنت » أحيانا ، وأحيانا أخرى يقولون « رأيتك
إياك » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إياك » في بعض الأحيان ، وفي أخرى
يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخريج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك
هذا الاختلاف بيانا شافيا فتقول :

اتفق البصريون والسكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني تؤكد
للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر ، فذهب السكوفيون إلى أن
الضمير الثاني في العبارات الأربع تؤكد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدَلُ مضمَر من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسموع .

ويجوز عكسه : مطلقاً^(١) إن كان الضمير لغائب ، نحو (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) في أحد الأوجه^(٣) ، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض ، كـ « أَعْجَبَتْنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : (تَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٤) ، أو بدل اشتمال ، كـ « أَعْجَبَتْنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثانى مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأي ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول السكوفيين عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل . »

وذهب البصريون إلى أنه إذا جىء بالضمير الثانى منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثانى توكيداً للأول ، وإذا جىء بالضمير الثانى موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثانى بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهى اللغة المعروفة بلغة « أكلونى البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

٤٢٨ — * بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوُنَا *

= ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول
الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَتْنَةُ النَّاسِمِ
فإن قوله « رجلى » بدل بعض من كل ، والبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة
مفعولاً به في قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلمة لأبى ليلي النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل
وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا *

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر
وعلو المنزلة « مجدنا » المجد — بفتح الميم وسكون الجيم — كرم الآباء « سناؤنا »
السناء — بفتح أوله ممدوداً — الشرف والرفعة وعلو المنزلة « لئرجو » أى نتربص
ونأمل « مظهر » مصدر ميمى أو اسم مكان — ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم — مع كل ذلك — يتربصون
منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه
السكرافية ثم قال « إلى أين يا أبا ليلي » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماض وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه
الضممة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ،
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لئرجو »
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَل كلِّ مفيدٍ للإحاطة ، نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لَأُولَيْنَا وَآخِرِنَا)^(١) .
ويمتنع إن لم يُفِيدْ ؛ خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز « رَأَيْتُكَ زَيْدَا » ،
و « رَأَيْتَنِي عَمْرَا »^(٢) .

فصل : يُبَدَل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ؛ فالاسم كما تقدم ،
والفعل كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ)^(٣) ، والجملة

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن « فوق » ظرف
مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه ، وفوق مضاف واسم الإشارة في قوله
« ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهرآ » مفعول به
لنرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « مجدنا وسناؤنا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع قاعلا في
« بلغنا » ، وهو بدل اشتغال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن « زيدا » بدل من الكاف المنصوبة
الحل في « رأيتك » وخرج المثال الثاني على أن « عمرا » بدل من الياء المنصوبة المحل
في « رأيتي » ويؤيد الذي ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائي عن بعض العرب
أنه قال « إلى أبي عبد الله » بإبدال « أبي عبد الله » من ياء المتكلم المحرورة محلا
بالى في قوله « إلى » كما يؤيده قول الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفَيْمِنَا كُلٌّ مُعْضِلَةٌ وَأَمْ نَهَجَ الْمُهْدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
محل الاستدلال قوله « بكم قريش » فإن قوله « قريش » بالجر بدل من كاف
المخاطب في قوله « بكم » والأخفش تابع للكوفيين فيما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة المرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل
من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قوله « إن تصل تسجد لله ربك »
فتسجد بدل من تصل ، وهو يدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال
بدل الاشتغال فيه قول الرازي :

كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ)^(١) ،
وقد تُبدّل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرِى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين
الحاجتين تَعَذَّرَ التقائهما .

= إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجْبَى طَائِعًا
فإن الأخذ كرها والمجىء طائعا من صفات المبايعة ، ومثال بدل القلط فيه قولك
« إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل
البعض من الكل في الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيداً له لأنه ليس
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفرزدق ، وذكروا بعده
بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمِلُ نَصَّ الْعَيْسِ حَتَّى يَكْفَنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْخَدَّائِ
ومعنى بيت الشاعر أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه
موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة
تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النسكرة أعرب حالا « حاجة » مفعول به =

= لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة « وبالشام » الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « أخرى » معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبنى على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « كيف يلتقيان » فإن هذه الجملة - فيما ذكر النعاة - بدل من قوله « حاجة » وقوله « أخرى » فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جني ، وتبعه من جاء بعده عليه . وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه البابتة كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح في إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النعاة يصرحون في بيت الفرزدق بأن جملة « كيف يلتقيان » بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تعذر التقاء الحاجتين - وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا رادفا لهما ، فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حق يكون بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتغال ، ثم رأيت السيوطي في اللمع =

فصل : وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ مُضَعَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرف مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أَمْ عَزْرًا » و « مَا صَنَعْتَ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَزَّو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزَى بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أَسَافِرُ مَعَكَ » .

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في المغنى (٢٠٧/١) بتحقيقنا) بنص في الآيتين الكريميتين اللتين أثرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فلهذا مزيد الحمد .
فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟
فالجواب أن تقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قيبا) على أن (قيبا) بدل من جملة (لم يجعل له عوجا) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيبا ، فأعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصاري ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، ويليهِ - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٨	معنى كي التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم	٣	باب حروف الجر
—	تفصيل القول في معنى مذومند	—	عدها عشرون حرفا
٥١	معنى « رب »	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء
٥٣	خمس أحرف تأتي أسماء ، وهي الكاف ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومند	—	وهي خلا وعدا وحاشا
٦٠	تكون مذ ومند اسمين في موضعين	—	هـ من حروف الجر « لولا »
٦٥	تزد كلمة « ما » بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر ، وبعد رب والكاف	٦	عند قوم في بعض الاستعمالات
٧٠	تتكفهما وقد يبقى عملهما قليلا	٧	من حروف الجر « متى » عندهذيل
٧٣	بيان ما تدخل عليه « رب » المكشوفة	٩	ومنها « لعل » في لغة عقيل
٨١	تخذف « رب » ويبقى عملها	١٣	ومنها « كي » وتجر ثلثه أشياء
—	باب الإضافة	١٦	هـ متى تتعين « كي » مصدرية ؟ ومتى تتعين للتعليل ؟ ومتى يجوز فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا	١٦	حروف الجر قسمان : قسم يجر الظاهر والمضمر ، وقسم يختص بالظاهر
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ، وعلة ذلك	—	معاني حروف الجر
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه اسما ، وقد جاء جملة فعلية	٢١	لمن سبعة معان
٨٣	هـ الذي يحذف من المضاف لأجل الإضافة على ضربين : واجب ، وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة	٢٩	للأم اثنا عشر معنى
		٣٥	للباء اثنا عشر معنى أيضا
		٣٨	لني ستة معان
		٤٠	لعل أربعة معان
		٤٣	لعن أربعة معان أيضا
		٤٦	للكاف أربعة معان أيضا
		٤٧	معنى إلى وحتى انتهاء الغاية

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١٥٢ مما تلزم إضافته « غير »		٨٥ تكون الإضافة على معنى حرف	
- ه قف على وجوه الإصراب في		من ثلاثة أحرف من حروف الجر	
قولهم « ليس غير » وتوجيهها		٨٦ الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع	
١٥٤ ه هل يقال « لا غير » ؟		يفيد تعرف المضاف ، ونوع يفيد	
- مما تلزم إضافته « قبل وبعد »		تخصصه ، ونوع يفيد رفع القبح	
وأحوالها ، ومق بينان ؟		ولا يفيد تعرفاً ولا تخصصاً	
١٦٠ مما تلزم إضافته أول ودون ونحوها		٩٢ تدخل أل على المضاف إضافة	
١٦٢ مما تلزم إضافته « حسب » ولها		لفظية في خمس مسائل	
استعمالان ، وحكمها في كل منهما		١٠١ ه يكتسب المضاف من المضاف إليه	
١٦٤ « عل » توافق فوق ، وتخالفا		واحد من عشرة أمور	
١٦٧ يجوز حذف ما علم من مضاف		١٠٧ ه لا تجوز إضافة اسم لمرادفه	
أو مضاف إليه ، وتفصيل كل		١٠٧ ه سر ذلك ، واختلاف النحاة فيه	
حالة منهما		١١٠ الغالب صلاحية الاسم للإضافة	
١٧٧ الفصل بين المضاف والمضاف إليه		وللقطع عنها ، ومنها ما تمتنع إضافته	
- ه قف على تفصيل آراء متقدمي		١١١ من الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد	
النحاة ومتأخريهم ، وعلى أدلة ذلك		١٢٤ من الأسماء ما تجب إضافته إلى	
١٩٦ أحكام المضاف لياء المتكلم		الجل اسمية كانت أو فعلية	
باب إغمال المصدر واسمه		١٢٧ من الأسماء ما تجب إضافته إلى	
٢٠٠ ه ما يسمى مصدراً ، وما يسمى		الجل الفعلية خاصة	
اسم المصدر		١٣١ تجوز إضافة اسم الزمان المهم	
٢٠١ يعمل المصدر عمل فعله		إلى الجملة	
- ه متى يحل المصدر محل أن		١٣٣ وإذا أضيف اسم الزمان المهم	
والفعل ؟ ومتى يحل محل ما		إلى الجملة جاز إعرابه وبناءه	
والفعل ؟ وتعليل ذلك كله		١٢٧ مما تلزم إضافته « كلا ، وكلتا »	
٢٣ ه شروط إعمال المصدر العدمية		١٤١ مما تلزم إضافته « أى » مع	
٢٠٥ المصدر العامل ثلاثة أنواع :		ذكر معاني أى وما تناف إليه	
منون ، ومضاف ، ومقرون بأل		١٤٥ مما تلزم إضافته « لدن » والفرق	
٢٠٩ اسم المصدر ، ومتى يعمل ؟		بينها وبين عند في ستة أمور	
ومتى لا يعمل ؟		١٤٨ مما تلزم إضافته « مع »	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٣	إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله	٢٣٥	ه جاءت مصادر الفعل الذى على
٢١٤	يجوز فى تابع المجرور بإضافة المصدر مراعاة لفظه ومراعاة محله	٢٣٦	ه فعل بفتح العين على أوزان كثيرة
٢١٦	باب إعمال اسم الفاعل	٢٣٦	ه وجاءت مصادر الفعل الذى على
٢١٧	تعريف اسم الماعل	٢٣٦	ه فعل يكسر العين على أوزان كثيرة أيضاً
٢١٧	يعمل المقترن بأل مطلقاً ، ويعمل المجرد منها بشرطين	٢٣٨	باب مصادر غير الثلاثى
٢١٩	أمثلة المبالغة	٢٣٨	قياس مصدر فعل مضارع العين
—	ه هل هى قياسية ؟	—	قياس مصدر أفعال المزيد بالهجرة
٢٢٥	تثنية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة	—	قياس مصدر المفعول المبدوء بهجرة
٢٢٩	وجمعين مثل مفردهن	٢٣٩	قياس مصدر تفعّل وما أشبهه
٢٢٩	ه اسم الفاعل المصغر والموصوف	—	قياس مصدر فعلل وما ألحق به
—	وخلاف النحاة فى جواز إعمال كل منهما	٢٤٠	قياس مصدر فاعل
٢٢٠	ما يجوز فى الاسم الفضلة التالى	—	ما خرج عما ذكر فهو شاذ ،
—	للووصف العامل ، وما يجوز فى تابعه	—	مع ذكر أمثلة منه
٢٣٢	باب إعمال اسم المفعول	٢٤١	اسم المرة ، واسم الهيئة
—	تعريف اسم المفعول	—	أبنية أسماء الفاعلين
—	عمله	—	والصفات المشبهة بها
—	ما ينفرد به عن اسم الفاعل	٢٤٤	يأتى اسم الفاعل من الفعل
—	ه متى تجوز إضافة اسم الفاعل	—	الثلاثى على وزن فاعل
—	إلى مرفوعه ؟ ومتى تمتنع ؟	—	قياس الوصف من فعل المكسور
—	وخلاف النحاة فى بعض صوره	—	العين اللازم
—	باب أبنية مصادر الفعل الثلاثى	—	قياس الوصف من فعل المضموم
٢٣٣	الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ،	—	العين
—	وقياس مصدر كل منها	٢٤٤	قد يستغنون عن صيغة فاعل بغيرها
٢٣٤	ه قف على المراد من قولهم « قياس	٢٤٥	قياس وصف الفاعل من غير
—	مصدر الثلاثى المفتوح العين هو	—	الثلاثى
—	وزن كذا » مثلاً	—	أبنية أسماء المفعولين
—	—	٢٤٥	قياس اسم المفعول من الثلاثى

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٦	قياس اسم المفعول من غير الثلاثي	٢٨٠	المخصوص بالمدح أو بالذم
—	قد تنوب صيغة فاعل عن اسم المفعول	—	تحويل كل فعل صالح للتعجب منه
٢٤٧	إعمال الصفة المشبهة	٢٨٣	إلى وزن فعل بضم العين
—	تعريف الصفة المشبهة	الذم « لا حبذا » وشواهد	ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء
٢٤٩	مختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور	هذه العبارة ، ووجوه إعرابها	لا يتقدم المخصوص على « حبذا »
—	للمحول الصفة المشبهة ثلاث حالات:	باب أفعال التفضيل	٢٨٥
الرفع . والخفض . والنصب	باب التعجب	٢٨٦	ما يصاغ منه ، وأمثلة له
٣٥٠	هـ تعريف التعجب ، وشرحه	٢٨٧	ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم
—	للتعجب عبارات كثيرة ولكن	يستوف الشروط	—
المقبوب له في الجوه صيغتان	٢٥٣	لاسم التفضيل ثلاث حالات :	—
—	الصيغة الأولى « ما أفعله »	الأولى : أن يكون مجردا من	—
وتفصيل القول في أجزائها	٢٥٧	أل ومن الإضافة	٢٨٩
الصيغة الثانية « أفعل به »	٢٥٧	هـ هل تدل صيغة أفعل إذا جردت	وحذفت « من » ومجرورها
٢٥٧	متى يجوز حذف المتعجب منه ؟	على التفضيل ؟ وشواهد ذلك	٢٩٠
٢٦٢	وعلا التعجب لا يتصرفان	متى يكثر حذف « من » ومجرورها	٢٩٣
٢٦٣	أثر عدم تصرفهما	يجب تقديم « من » ومجرورها	إذا كان المجرور استفهاما ومضافا
٢٦٥	يبينان مما اجتمع فيه ثمانية شروط	إلى استفهام ، ويشذف غير ذلك	٢٩٤
٢٦٩	كيف يتعجب مما لم يستكمل	الحالة الثانية : أن يكون اسم	التفضيل مقترنا بأل ، وأحكامها
الشروط	باب نعم وبئس	٢٩٦	الحالة الثالثة : أن يكون اسم
٢٧٠	هما فعلا نعت عند البصريين ،	التفضيل مضافا	—
واسمان عند السكوفيين	—	حكم اسم التفضيل المضاف لنكرة	٢٩٧
هـ طريقتان للنحاة في حكاية الخلاف	٢٧١	حكم المضاف إلى معرفة	—
أنواع فاعل نعم وبئس	٢٧٣	معمول أفعال التفضيل	٢٩٧
هـ إذا كان الفاعل ضميرا مستترا	—	٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة
له تمييز يفسره للفاعل أحكام ،	٢٧٧	—	٢٩٧
كما أن للتمييز أحكاما	—	٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة
هل يجمع بين التمييز والفاعل	—	٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة
الظاهر في الكلام ؟	—	٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	النعت المقطوع	٢٩٩	باب النعت الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة
—	مق يجوز حذف النعوت ؟	—	ه قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابع في الخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها
٣٢٢	مق يجوز حذف النعت ؟	٣٠٠	تعريف النعت
باب التوكيد		—	ه قف على معنى توضيح النعت لمنعوته ومعنى تخصيصه إياه
٢٢٧	التوكيد ضربان	—	ه قف على الأغراض التي يؤتى بالنعت من أجل إفادتها
—	ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل	٣٠٢	ما يوافق النعت منعوته فيه
٣٣٠	التوكيد بجميع غريب	٣٠٤	الأشياء التي ينعت بها أربعة :
٣٣١	وكذلك التوكيد بعامة	—	الأول المشتق
٢٣١	إذا أريد تقوية التوكيد أتبعته كله بأجمع	—	ه قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشملها
٣٣٢	يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل	—	الثاني المشبه للمشتق
—	القول في توكيد النكرة	—	ه الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء
٢٣٤	ه قف على اختلاف الكوفيين والبصريين	٣٠٦	ه الاسم من حيث وقوعه نعتا أو منعوتا على أربعة أقسام :
٣٣٥	توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	—	الثالث مما ينعت به الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط
٣٣٦	التوكيد اللفظي	٣٠٨	ه هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟
—	توكيد الجملة توكيدا لفظيا	—	ه الرابط بين جملة النعت والمنعوت
—	توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل	٣١٢	الرابع مما ينعت به المصدر
٢٣٨	توكيد الضمير المتصل	٣١٣	الحكم فيما إذا تعددت النعوت
—	توكيد الفعل والحرف الجوابي	٣١٤	الحكم فيما إذا تكررت النعوت والمنعوت واحد معرفة أو نكرة
٣٣٩	توكيد الحرف غير الجوابي		
باب العطف			
٣٤٩	العطف ضربان		
—	عطف البيان : تعريفه		
—	ه قف على معنى العطف لغة ، وعلى سر تسمية عطف البيان بذلك		
٣٤٧	عطف البيان في المعرفة متفق عليه		
٣٤٨	جوز الكوفيون وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٧	الكلام على « أو »	٣٤٩	فيم يوافق عطف البيان مشبوعه
٣٨٠	الكلام على « إما »	٣٤٩	يصح في عطف البيان أن يعرب
٣٨٣	الكلام على « لكن » وشروط	٣٥٣	عطف النسق
٣٨٦	العطف بها	٣٥٣	تعريفه
٣٨٨	الكلام على « لا » وشروطها	٣٥٤	هـ قف على معنى النسق
٣٩٠	العطف على الضمير بأنواعه	٣٥٤	أحرف العطف ضربان : ضرب
٣٩٤	عطف الفعل على الفعل	٣٥٤	يشرك لفظا ومعنى ، وضرب
٣٩٥	عطف الفعل على الاسم المشبه	٣٥٤	يشرك لفظا لا معنى
٣٩٦	للفعل ، وعكسه	٣٥٥	هـ نف على الخلاف في حق وأم
٣٩٨	حذف المعطوف عليه	٣٥٥	ولكن
٣٩٩	منه قولهم « وعليكم السلام »	٣٥٥	هـ قف على الخلاف في عد ليس
٤٠٠	باب البدل	٣٥٦	من أحرف العطف
٤٠٢	أقسام البدل أربعة	٣٥٦	الكلام على واو العطف
٤٠٦	إبدال الضمير من الضمير	٣٦١	هـ تنفرد الواو بخمسة عشر شيئا
٤٠٩	إبدال الضمير من الظاهر ،	٣٦١	الكلام على فاء العطف ، وما
٤١١	عكسه	٣٦٣	تنفرد به
٤١١	إبدال الفعل من الفعل ، والجمله	٣٦٤	الكلام على « ثم »
٤١١	من الجمله ، والجمله من المفرد	٣٦٤	الكلام على « حق » وذكر
٤١١	هـ إبدال المفرد من الجمله	٣٦٨	شروط كونها عاطفة
		٣٦٨	الكلام على « أم » وتقسيمها
		٣٧٤	إلى متصلة ومنقطعة
		٣٧٤	مواضع « أم » المتصلة
		٣٧٤	مواضع « أم » المنقطعة ،
		٣٧٤	ومذاهب النحاة في دلالتها على
		٣٧٤	الإضراب والاستهزام

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله

أَوْضَحُ الْمَسْأَلِ

إِلَى الْفَيْئَةِ أَبْرَمَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ السَّالِكِ ،

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

المنشور

منشورات المكتبة العصرية

صيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حُقوق الطَّبعِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ الْوَاحِدِ
فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ

المكتبة العصرية
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء^(١)

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة. وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بمباراة النداء الإنشاء وجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتعاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الكلام بين العوض والمعوض منه. والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم لعمد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالأبتداء الراجع للابتداء والتجريد الراجع للأفعال المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسي ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا معنويا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا الرأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

الفصل الأول

في الأخرُفِ التي يُنبِّه بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية : الهمزة^(١) ،

والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو علي الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أَتَضَجَّرُ ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متعملة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضا لو كانت هذه الأدوات متعملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إيك » فلم يجئوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمَر إضمارا واجبا ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن الخباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف . ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =

النداء

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالحمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرُمْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي
ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ
ومن ذلك قول للشعب العبدى ، وهو من شعر للفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ يَدِيكَ مَتَّعِينِي
وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبْدِينِي
ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابَا
ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ
ومن ذلك قول بديع الزمان الهمداني في القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتَ بِيَطْنٍ خَبْتٍ وَقَدْ لَاقَى الْمَزَبْرُ أَحَاكَ بِشْرَا
ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبى .

أَلْبَنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ
ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَنْتَقِدَا أَبُوكَ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكَ عَسِيرُ
ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبْنَى غَدَاةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جَعَالٍ
ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعِ بِالْجَمَاهِيرِ الْكِبَارِ =

رأى^(١) - مقصورتين ، وممدودتين - ويا^(٢) ، وأيا^(٣) ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِیْضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُسْكَلٍ
وأنشده سيبويه (١ / ٣٣٥) « أحر ترى برقًا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبْنَاتِ الْمَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْ نِ قَلِيلَ الْعَزَاءِ بِالْإِشْعَادِ
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا بِحَزْوَى هِجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال اللبرد والجزولى : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كيا ، وقيل : هى لنداء للتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمِعِ - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْنَقِ الصُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٍ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هى للبعد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان : هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وذكر ابن الجباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام فى القفى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :
أَيَا طَبِیَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ =

وهيا^(١)، ووا^(٢) .

= وقول المجنون قيس بن الملوح :

أَيَا شَبَّةَ كَيْلَى لَا تُرَاعِي فَإِنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ
وقول الآخر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانِ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمَهَا
وقول ليلى بنت طريف :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ
(١) اختلف في هاء « هيا » فقيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف
والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال
لغوى ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .
ومن شواهد النداء بها قول الشاعر :

* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ *

وقول الآخر :

وَأَصَاحَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبِّا
(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :
* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِثِّي فَقَمَسُ *

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل
في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في مغنى اللبيب « وا على وجهين أحدهما أن تكون
حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء
الحقيقي » اهـ .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف للنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ،
وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =

= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف « ألا » وهي - على هذا - حرف تنبيه ، ومثال النداء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَيْلِ
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَانِكَ الْقَطَرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَلْقِ وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخُلَعِ
ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيَجِ وَالْعِقْدِ
وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجُمْدِ

وزعم بعض النحاة أن « يا » في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس نمة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على « يا » في بعض هذه الشواهد « ألا » وقد علمنا أن « ألا » حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت « يا » حرف تنبيه أيضا لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد غير توكيد ، وذلك لا يجوز ، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب) وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أعماؤه (يا مالك ليقض علينا ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل الدعاء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استثناسا بما أكثر استعماله في مثل هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذى هو يا - مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده « ليت » نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا - يا ليتنا نرد ولا نكذب - يا ليت قومي يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَةً لِّدَا سَيْفًا وَرُنْحًا =

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنْزِلَةً البعيد؛ فله بقية الأخرى كما أنها للبعيد الحقيقي .

وَأَعْتَمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتتمين في نداء اسم الله تعالى^(١) ، وفي باب الاستغاثة^(٢) ، نحو « يَا إِلَهَ الْمُسْلِمِينَ » وتتمين هي أو « وا » في باب الذُّبْيَةِ ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا *

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيِّضَاءُ قَدْ مَخَّنَتْهَا بِطَلَاقٍ
أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبِذَا جَبَلُ الرَّبَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِذَا سَاكِنُ الرَّبَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « حبذا » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهم ، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عادتهم باستعماله .

(١) نحو « يا الله » وبقى مما تتمين « يا » في ندائه لفظ « أي » نحو « يا أيها النبي » ولفظ « آية » نحو « يا أيها النفس المطمئنة »

٤٣٠ — هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطيّة يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ، ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي :

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . الخ
فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبَسِّكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ
الآفة : « حملت » بالبناء للجھول مع تشديد اللم - أى كلفت « أمراً عظيماً » أراد =

ويجوز حذف^(١) الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)^(٢) (سَنَفْرُغُ

= به مشاق الخلافة وإقامة العدالة بين الناس بعد أن عم الظلم ونشأ الجور «اصطبرت» بالفت في الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو للمفعول الأول «أمرآ» مفعول ثانٍ لـ «عظيما» صفة لأمر «فاصطبرت» الغاء عاطفة ، واصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقفت» الواو حرف عطف ، وقفت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء ونديبة «عمرا» منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المآني بها المناسبة ألف التدبئة .

الشاهد فيه : قوله «يا عمرا» حيث استعمل «يا» في التدبئة لوضوح الأمر ؛ لأن المقام للتنجيع والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات في رثاء ميت ، وليس يطلب إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف التدبئة في آخره دليل آخر على أنه أراد التدبئة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء لقال «يا عمر» ببناؤه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا بدلان على أن للتكلم أراد التدبئة .

(١) اعلم أولا أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «يا» بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى الذي حذف معه الحرف مفردا كآلية الأولى ، وأن يكون شبيهاً بالمفرد - وقيل هو شبيه بالمضاف - كآلية الثانية ، وأن يكون مضافا كآلية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها ، والوجه الثاني اعتبار «عباد الله» مفعولا به عامله أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) ^(١) (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) ^(٢) ، إلا في ثمان مسائل :
 المندوب نحو « يا عُمَرَا » ، والمستغاث نحو « يا اللَّهُ » ، والمنادى البعيد : لأن
 المراد فيهن إطالة الصَّوتِ ، والحذفُ ينافيه ، واسم الجنس غير المُعَيَّنِ ،
 كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » ، والمضمر ^(٣) ، ونداؤه شاذ ، ويأتى
 على صيغتي المنصوب والمرفوع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » ^(٤) ،
 وقول الآخر :

— ٤٣١ — * يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا *

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير التكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول
 « يا أنا » ولا « يا إياي » كما لا تقول « ياهو » ولا « يا إياه » واختلفوا في ضمير
 المخاطب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً ، واختاره
 أبو حيان ، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث
 يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول ، وكان الأحوص البربوعى قد وفدهو
 وابنه على معاوية ، فقام الابن فخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فسكفه ابنه
 قائلاً « يا هذا قد كفتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعاً للعيفي ، والصواب أنه
 لسالم بن دارة بقوله في مرثية واقع ، وأن صحة إنشاده هكذا :

يَا مَرُّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُمُعَتَا

ولعل ما وقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم يسيبه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحوص :
 الالفة : « يا أبجر » أصل الأبجر التفتيح البطن ، وقد يكون مسمى به ، ولكن
 الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يا مريابن واقع » فلا تعن نفسك بالبحث عن مسمى
 أبجر « طلقت » فارقت حلالك « عام جمعنا » يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه ، =

واسم الله تعالى إذا لم يُعوّض في آخره للميم المُشدّدة ، وأجازوه بعضهم ،
وعليه قولُ أميّة بن أبي الصّلت :

٤٣٣ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى
أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

= وهذا من الدّم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسؤولية وألا يسمى لهف
لجلب رزقهن .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أبحر »
منادى مبني على الضم في محل نصب « بن » نعت لأبحر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
تابع له بالنظر لحله ، وابن مضاف و « أبحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان
من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما
مع الغلبة وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجعله بالكسرة « يا »
حرف نداء « أنتا » أنت : منادى مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال
الحمل بحركة البناء الأصلي ، والألف للاطلاق « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « الذي » اسم
موصول خبر المبتدأ « طلقت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « عام » ظرف زمان
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « حمنا » فعل ماض وفاعله ، والألف
للاطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله « يا أنتا » حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .
وإنما جرى بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تمذر بناؤه على الضم عدلوا
إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .

٤٣٢ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبي الصّلت بن
أبي ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في النبوة
فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ
الثن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على
أنه من الثن هكذا :

= * أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا *

== اللغة : « أدين » أى أنخذ ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضياً » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « تم قائماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروى فى كلمة عدتها سبعة عشر بيتاً ، وروايته كما فى رواية المؤلف هكذا :

رَضَيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق بـ « رضيت » « اللهم » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم معوض بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً « رباً » حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « فلن » الفاء حرف تفریع ، لن : حرف تنهى ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـ « لن » وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثانٍ لأرى إن اعتبرتها عليية « إلهاً » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانياً » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يحتم بالميم للشدة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بـ « بئدائك » ، ومضى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شئ عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به للم الشدة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز ==

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما^(١) ،
احتجوا بقوله :

== أن يجمع بين العوض والمعوذ ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعاً : وذلك إذا لم تلحقه اليم المشددة ، والثاني أن يكون الحذف واجباً ، وذلك فيما إذا ألحقت به اليم المشددة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت مخالفاً للقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه ولم يحذف إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدلل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم باهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « نوبى حجر » أى نوبى يا حجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنوا أبا الطيب المتنبى في البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * يَمْثِلُكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لدى الرمة ، غيلان بن عتبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكَ كُنْ يَا أَطْلَالَ مَيِّ بِشَارِعٍ قَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِ كُنْ سَلَامٌ
وهذا الذى ذكره للأؤاف ههنا عجز البيت ، ومصدره قوله :

* إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللفظة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهد كن » من قوله « عليك كن يا أطلال مى » - « هملت عيني » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو - هى حرقه فى القلب من ألم الحب « غرام » الغرام - بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب - أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يملك شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عيني » عين : فاعل ممل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الفاعلة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « يَمْثِلُكَ » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء =

== وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، ويقول الآخر :

ذَا، أَرْعَوَاءَ، فَلَيْدَسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ
فإنه أراد يا هذا ارعوا رعواء - إلخ ، لحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :
إِنَّ الْأَتَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَكَ تَحْذُولا
فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فهم اعتصم يا هذا - إلخ ، وعليه
جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتُ لَدَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا مِمَّ انْدَدَيْتِ وَمَا شَفَعْتِ نَسِيْسًا
فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كأننا من الحب عندنا .
فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟
فالجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل
به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذلك ،
وذاك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .
فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا
بكاف الخطاب ؟

فالجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالمشار إليه واحد ، والخطاب
بهذه الإشارة واحد آخر ؟ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً
بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن الخطاب غيره ؟ فلما لزم هذا
التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي سمعتها - وإن كانت
شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .
فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

فالجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم
الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والمعوذ ؛
وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس
جرى مجراه في ذلك :

وقولهم « أَطْرُقُ كَرًّا »^(١) و « افْتَدِ تَحْفُوقُ »^(٢) و « أَصْبِحْ نَيْلُ »^(٣) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

الفصل الثاني

في أقسام النداء ، وأحكامه

النداء على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يَا زَيْدُ »^(٤) ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو « يَا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتماه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكراً : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذي قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمة .

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطرب وقع في شدة ثم هو ييحل بأن يفتدى نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أي لتذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد = (٢ - أوضح السالك ٤)

تريد به مُعَيَّنًا^(١) .

والثاني : الأفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ المَزْجِيُّ ، والمثنى ، والجمع ، نحو « يا مَعْدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيَبَوِيهِ » و « حَذَامِ » في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سَيَبَوِيهِ الْعَالَمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاضِلِ » والحكي كاللبنى تقول « يا تَأَبَّطَ شَرًّا الْمَقْدَامُ » أو « الْمَقْدَامِ » .

الثاني : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يُعَالِبُهُ » وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

٤٣٤ — * فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ *

== النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا الله » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناطم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يشترط بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال . ٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم المكلا ب الثاني ، والبيت بتمامه قوله :

== فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضايع البرجمي ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُغْنِ أَمَامَةَ عَنِّي وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الريب المارني ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُغْنِ بَنِي مَازِنٍ وَالرَّيْبُ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « رَاكِبًا » الراكب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقة أم غيرها ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « رَاكِب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة ، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزنة رسول - اسم لمكة والمدينة وما حولهما ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهي جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهي أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « قبلُغْنِ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نَدَامَايَ » ندأى : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندأى مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « من » حرف جر « نَجْرَانِ » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندأى ==

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم^(١).

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة ، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة^(٢).

الثالث : الشبيهة بالمضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه^(٣) ، نحو

« أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على المتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استعالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما رويناه من الأبيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعشى أو التردى في هوة « يا رجلا خذ بيدي » فإنه لا يريد أن ينادي رجلا معيناً ليأخذه ، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواصل « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معيناً ، ولكنه يريد كل واحد غافلاً ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذاً ، وقد بينا لك في شرح الشاهد ٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد ، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثاني أن السر في بناء المنادى مشابهته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيهة بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجد فيه ما اتصل بالمنادى =

== مرفوعا به نحو « باحسنا وجهه » و « يا مرضيا خلقه » و « يا بديعا نظمه » والثاني :
 منها تجد ما اتصل بالنادى منصوبا به نحو « يا طالعا جبلا » و « يا قاضيا حاجات إخوانه »
 و « يا مؤديا واجبه » والثالث منها تجد ما اتصل بالنادى مجرورا بحرف جر متعاق به
 نحو « يارفيما بالعباد » و « يا قانعا بما قسم الله له » و « يا مقدرا للعواقب » و « يا حاملا
 لأعباء العشيرة » والرابع منها تجد ما اتصل بالنادى معطوفا عليه نحو « يا ثلاثة وثلاثين »
 إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلا .
 وبما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :
 الأول : الاسم المفرد للنكر الموصوف نحو قولك « يارجلا فاضلا » ونحو
 « يارحلا يجبر الكسير » إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة
 والموصوف جميعا .

الثاني : الوصف المقترن بجملة نحو « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » و « يا لطيفا لم
 يزل » و « يا حليما لا يعجل » و « يا كريمنا يعطي الجزيل » و « يا جوادا لا يبخل »
 وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسرفى هذا أن هذا الوصف صار معرفة
 بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به النداء جاز أن يؤتى به
 ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول « يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة »
 أو تقول « يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة » وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع
 جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ بـ «
 المضارعة فتقول « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » و « يا لطيفا لم يزل » .
 هذا الذي قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو يخالف رأى ابن مالك الذي
 جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .
 وسأني في شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ،
 فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حسنًا وجيئًا » و « يا طالعًا جبلاً » و « يا رفيقًا بالعباد » و « يا ثلاثةً وثلاثين » فيمن سمّيته بذلك ، ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعة هذه عدتها ؛ فإن كانت غير معينة نصبتما أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعيدت معه « يا » فيجب ضمّه وتجريده من أل ، وامتّع ابن خروف إعادة « يا » وتخيره في إلحاق أل مردود .

والثالث : ما يجوز ضمّه وفتحّه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بـ « يا » متصل به مضاف إلى علم^(١) ، نحو « يا زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ » والمختار عند البصريين - غير المبرد - الفتح ، ومنه قوله :

— ٤٣٥ — * يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ *

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف « ابن » إليه مذكراً نحو « يا زيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثاً نحو « يا عمرو بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثاني محل خلاف بينهم .

٤٣٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهري إلى رؤية ابن العجاج ، ونسبه الأعمى في شرح شواهد سيويه (ج ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بني الحرماز يدعى أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدى ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ *

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات في كتاب « المعارف » (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازى ، وتجدر ترجمة له في كتاب « المؤلف والمختلف » (ص ١٧٠) .

ويتمين الضم في نحو « يَارَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو » و « يَارَزِيدُ ابْنِ أَخِيكَ » ؛
لا تتفاء علمية المنادى في الأولى ، وعلمية المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو
« يَارَزِيدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَارَزِيدُ الْفَاضِلِ »
لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

— ٤٣٦ — * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا * *

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على
قوم فاستاق كل أموالهم ، فشهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيسكتسح كل شيء أمامه
« سراق المجد » السراق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة -
أصله الحياء الذي يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،
وقد جعل المجدذا سراق على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السراق إليه تخيل ،
والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للممدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالذِّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحُشْرِجِ
الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »
منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على
الفتح للاتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره
منع من ظهوره حركة الإتيان في محل نصب « بن » نعت لحكم باعتبار محله منصوب
بالفئة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر
الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً)

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز
ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =

بفتح «عمر» ، والوصفُ بابنة كالوصفُ بابنٍ ، نحو «يا هِنْدُ ابنة عمرو»
ولا أثَرَ للوصفِ ببنت ، فنحو «يا هِنْدُ بنتَ عمرو» واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الواقف ، وصدره قوله :

* فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَآمَةِ وَابْنِ سُمْدَى *

اللفه : « ابن سعدى » يروى في مكانه « وابن أروى » أما كعب بن مامة فهو
كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار ؛ لأنه أثر رفيقا له بالماء الذى كان
نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات
عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى « ابن أروى »
فقد قال العلماء : عفى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : « ما » حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز
أن تكون نيمية مهملة « كعب » اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن
الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح
لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو
مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة
عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما نيمية مهملة « منك » جار مجرور متعلق بأجود
« يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمر » منادى مبنى
على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر ماع من ظهوره فتح
الإبتاع « الجواد » نعت لعمر على اللفظ . والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا عمر الجواد » فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وبفتح الجواد ،
بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه
الفتح سواء كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن
عمر قد حذفت منه الألف وأصله « يا عمرا » تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالمندوب
وهذه الألف المحذوفة كالألف الندية ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لحركة العامل ، وهذا
بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكرّر مضافاً ، نحو « يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ »^(١) ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَمْتَهُ فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أَعْنِ^(٢) ، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيديه : مضافٌ لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَبَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَعَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبيد الله بن ربيعة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم - وكان

يتبعه فى حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَمَمَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفى :

يَا تَيْمَمُ تَيْمَمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقَيْنَكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

(٢) إذا ضُممت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على

الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذٍ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلا منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافا .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيدا معنويا للاسم الأول : لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثانى ، والثانى مُقَحَّم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِحَذُوفٍ مُمَائِلٍ لِمَا أُضِيفَ إليه الثانى ، وقال الفراء : الإِثْمَانُ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيبَ خَمْسَةِ عَشَرَ ثُمَّ أُضِيفَا^(١) .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبنى على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والتوكيد فى المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثانى أنه يجب اتفاقهما فى جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفى اتفاقهما فى المعنى الإجمالى كما يكفى اتفاقهما فى مطلق التعريف وجنسه ، ولا يلزم اتفاقهما فى جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثانى توكيداً للأول .

(٦) اعلم أولاً أن المنادى المكرر قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتم تيم عدى » و « يا زيد زيد العملات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « يا عظيم عظيم الخلق » و « يا شريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يا رجل رجل المرواة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز فى المنادى المكرر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب فى الاسم الثانى منهما النصب ويجوز فى الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون فى ثانى الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون فى أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثانى « يا صاحبا صاحب بكر » وأما اسم الجنس نحو « يا رجل رجل الللمات » فأوجبوا فى أول الاسمين الضم وأوجبوا فى ثانى الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب فى هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول . ثم نقول : حكى المؤلف فى إعراب نحو « يا سعد سعد الأوس » - إن فتحت الاسم الأول - أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول :
الرأى الأول - وهو رأى شيخ النحاة سيبويه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثانى ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثانى مقحَّم - أى زائد - بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم ، والأصل أن الأسماء لا تزاد ، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر ، وذلك قبيح غاية في القبح ، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاء لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف .

الرأى الثاني - وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد اللبرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، والاسم الثاني مضاف للاسم الذى بعده ، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثانى ، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد ، وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف ، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول على المحذوف .

الرأى الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثانى ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء فى مذهب سيويه من القول بزيادة الاسم وما جاء فى رأى البرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له فى العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ، فإنك تعلم أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ، وفى قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثانى منهما .

الرأى الرابع - وهو رأى الأعمى الشنتمرى شارح شواهد سيويه - وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر ، فهما مبنيان على فتح الجزئين ، وقد صار اكلة واحدة ، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبنيًا على فتح الجزئين فى محل نصب لكونه مضافا .

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تبين لك

الحقائق الآتية :

=

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو النداء المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، كقوله :

٤٣٧ — * سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع النداء المضاف . الحقيقة الثانية أن رأى سيوييه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه ، ومثله رأى الأعمى .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول الرعية هو رأى أبي العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كأن خليقا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، ولكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأخوص ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير السلام على هذا : سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

— ٤٣٨ — * أَعْبِدَا حَلَ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا *

= مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ،
وجملة النداء لاجل لها معترضة « السلام » اسم ليس مرفوع بالضمّة .
الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

كَيْتَ التَّحِيَّةِ كَأَنْتَ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا بَجَلُ حُثَيْتَ يَا رَجُلُ
— ٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندى

وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُكُمْ خِلَابَا وَمَنْئِتِ لِلْوَاعِدِ وَالْكَذَّابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَزَّابَا *

اللغة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد
أنه نزل به « شعبي » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منيعة
متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب
فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من الغربة ؛ وهى الابتعاد
عن الأهل والوطن والضرورة فى قوم لاقربة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لثما دينيا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته
فى موضع اسمه شعبي ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراب ، ومن عادة الغريب
أن يكون ضعيفا لاجل له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الممزة حرف نداء مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب
عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه
أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ،
وفيه وجه آخر ستذكره لك فى بيان الاستشهاد به « حل » فعلماض مبنى على الفتح لا =

محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد « في »
حرف فجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شعبي » مجرور بـ « في » وعلامة جره
كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل
حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألؤما » الهمزة للاستفهام حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقدير
الكلام : أنلؤم لؤما « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له « أبا »
اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف
إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر « واعترايا » الواو حرف
عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واعترايا : معطوف على قوله لؤما ،
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبداء » فإن قوما من النعاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن
الشاعرا اضطر إلى تنوين للنادى الذى يجب فيه الضم لكونه نسكرة مقصودة نصبه مع
التنوين تشبيها له بالنسكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدُ مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأُ الْأَكْتَفِ رَحْبِ الذَّرَاعِ

ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلَيْبٍ تَوَاضِعُ

ومثل ذلك قول توبة بن الحخير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ آلِي أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع النادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من
النعاة جعلوا النادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد
موصوف بحملة « حل في شعبي غريبا » فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو
الأصل كقولهم « يا عظميا رجى لكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .
وسبويه رحمه الله جور فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى
نسكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النعاة ، والثانى =

واختار الخليل وسيبويه الضمّ، وأبو عمرو وعيسى النصب، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العلم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس.

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صور :
إحداها : اسم الله تعالى ، أَجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يا الله » بإثبات الألفين ، و « يا لله » بحذفهما ، و « يا لله » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويُعوّض عنه الميم المشددة ؛ فتقول « اللَّهُمَّ » وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة ، كقوله :

٤٣٩ - * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ *

= أن تكون الهمزة للاستفهام، وعبدا : حال من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام أنفخر في حال عبودية .

٤٣٩ - نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي، قاله العيني : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :
* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا *

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والبدال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التثنية اسم « إِذَا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مَا » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إِذَا أَلَمَ حَدَّثْتُ أَلَمَ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إِذَا إليها « أَلَمَ » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « أَقُولُ » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجَمَلُ الْمَحْكِيَّةُ ، نحو « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّيَ بذلك ، نَصَّ على ذلك سيويوه ، وزاد عليه المبرد ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بـ « يا » نحو الذي والتي ، وصَوَّبَهُ النَّاظِمُ (١) .

الثالثة : اسم الجنس المُشَبَّه به ، كقولك « يَا الْخَلِيفَةُ هَيْفَةً » نَصَّ على ذلك ابن سَمْدَانَ .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — * عَبَّاسُ يَا لَلَّائِكَ الْمُتَوَجُّ وَالَّذِي *

ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجملة النداء في محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العريية على ألا يجمع بين العوض والمعوذ عنه .

(١) من نداء الاسم للموصول المقترن بـ « يا » مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بِحَيْثُ لَهْ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعَلَا عَدْنَانُ *

اللفظة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالعظم والمكرم — وهو الذي ألبس التاج « العلا » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضمنت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عرب الحجاز .

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المُنْبِئِي ، وأحكامه
وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه سراطةً لحلَّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛
أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب
« يا » حرف نداء مبني على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبني
على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتياعاً له على لفظ
المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتياعاً له على محل المنعوت « والذي » الواو حرف عطف
مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذي : اسم موصول معطوف على المتوج ، مبني على
السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله
عرف « بيت » مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل
عرف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لامحل لها من
الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التي للنداء على الاسم
المقترن بأل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون
فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بأل ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالجماع ،
أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل ، وأما الجماع فهذا الشاهد
ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُغَيَّبَانَا شَرًّا

(٣ — أوضح السالك ٤)

الثاني : أن يكون مضافاً مجرّداً من أل^(١)، نحو « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَا نَعِيمُ كَلِمَتُهُمْ » ، أو كَلِمَتُكُمْ^(٢) .

الثاني : ما يجب رفعه مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعت « أَيْ » و « أَيْة » و نعت أسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُضلةً لندائه ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٣) (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ)^(٤) ، وقولك « يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(٥) إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين - منهم الكسائي والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعته تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب فجاز مراعاتها ، وحكوا ذلك في النعت والتوكيد ، ولم يحكموه في عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجيء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمُهْدِي أَخْلَنَّا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَصْفُونِي فِي إِزَارِكَ خِرْنَقُ

جاء بضمير الغيبة في قوله « من كلامه » و بضمير الخطاب في قوله « من إزارك » . وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يَا نَعِيمُ كَلِمَتُهُمْ » فإن رفعت كَلِمَتُهُمْ فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) يجوز النحاة في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعتاً لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أى وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(١) .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ للقرونُ بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْه » .

والثاني : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو تأكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ » و « الْحَسَنِ » و « يَا غُلَامُ بِشْرٌ » و « بِشْرٌ » و « يَا تَمِيمُ أَجْمَمُونَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يَا حِبَالُ = من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى تقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيويوه في « يا هذا ذا الجلة » على ما سبق ذكره في بابيه ، وأما عن الوجه الآخر فإننا إذا قدرناه نعتاً جعلناه مؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم الملهى بآل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و (يا أيها النفس المطمئنة)
الثاني : الاسم الموصول المقترب بآل ، نحو (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) ونحو قولك « يَا أَيُّهَا الْقِيَامَت » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قولك « يَا هَذَا الرَّجُل »
أما اسم الإشارة المقترب بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأى ، خلافاً لابن كيسان .
ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَنْعَمْ بِكَ الْحَيَّ هَاهُدُ

أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،
وقريء بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقدَّروا للنصب بالمعطف على
(فَضْلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا)^(٢)، وقال المبرد :
إن كانت أل للتعريف مثلها في « الطير » فاختار النصب ، أو لغيره مثلها
في « اليَسَج » فاختار الرفع .

والرابع : ما يُعطى تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل
والمنسوق المجرد من أل ، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف
كالنائب عن العامل ؛ تقول « يَا زَيْدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يَا زَيْدُ
وَبِشْرُ » وتقول « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ »
وهكذا حكمهما مع اللزادى المنصوب .

الفصل الرابع

في اللنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُغة واحدة ، وهو المعلن ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ،
نحو « يَا فَتَايَ » و « يَا قَاضِيَّ »^(٣) .

والثاني : ما فيه لُغتان ، وهو الوصفُ المُشَبَّهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ،
وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يَا مُكْرِمِي » و « يَا ضَارِي » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم المعلن - مقصورا كان أو منقوصا -
لأنه يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضم ؛ لأن هاتين
الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلامي » فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو (يا عبادِ فَاَتَقُونِي)^(١) ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يا عبادي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)^(٢) ، أو مفتوحة ، نحو (يا عبادي الَّذِينَ أُمِرُوا)^(٣) ، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً ، نحو (يا حَسْرَتًا)^(٤) ، وأجاز الأَخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

— ٤٤١ — * بَلَّغْتَ وَلَا بَلَّيْتَ وَلَا لَوَّائِي *

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَايَتْ . لَتَعَزُّنَا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ
وقول تأبط شرا :

فَأَضْبَحْتُ وَالْفُؤْلُ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده للأولف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي *

اللغة : « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع يرجع - من باب ضرب - تقول : رجعت الشيء أرجعه ، وفي القرآن الكريم : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) وهو أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بمدرك » اسم فاعل من « أدرك الشيء » بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « راجع » الباء زائدة ، وراجع : خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به لراجع « فات » فعل ماض =

أصله بقولى يَا لَهَا ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بِنَيْتِهَا ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمُّ لَّا تَفْقِلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ)^(١).

الرابع : ما فيه عَشْرُ لَفَاتٍ ، وهو الأب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُعَوِّضَ تاء التانيث عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الْأَكْثَرُ ، أو تفتحهما وهو الْأَقْيَسُ ، أو تُضَمُّمَا على التشبيه بنحو نُبْسَةٍ وَهَيْبَةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف ف قيل « يَا أَبَتَا »^(٢) و « يَا أُمَّتَا » وهو كقوله :

فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لأجل لهاصلة « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً و قلبت - مع ذلك - الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاءً بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفا ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
ونظيره قول الآخر :

=

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١) * [٤٣٩]

وسبيل ذلك الشعر ، ولا يجوز تعويض ناء القانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز « جَاءَنِي أَبْتُ » ولا « رَأَيْتُ أُمَّتَ » .

والدليل على أن الناء في « يَا أَبْتُ » و « يَا أُمَّتَ » عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان^(٢) ، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

= يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِيْدَانُ فَالْقَوْمُ لَا تَطْمَئِنُّ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبَتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أَبَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز للشطور ، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والفرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يَا أَبَتَا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والم عوض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو الناء والم عوض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأى ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والمنادى البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والم عوض منه ، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والناء نحو قوله :

أَيَا أُبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والم عوض منه بغير تردد .

=

(٢) قد اجتمعت الناء والياء في قول الشاعر :

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي^(١) ، وقد قرئ (قَالَ ابْنُ أُمٍّ)^(٢) بالوجهين ، ولا يكادون يُدْبِتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي *

— أيا أبتى لا زلتَ فينا فإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا —
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء المتكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والعوض منه ، وذهب كثير من السكونيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزئين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » والمذكور في الكتاب هو تخريج سيوييه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أُمَّا » و « يا ابن عَمَّا » بقلب ياء المتكلم ألفاً ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، ويحكي عن الأخفش أيضاً .
(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر ، من كلمة يرثي فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ *

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ نَيْلٌ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

٤٤٣ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَمِي *

* * *

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التشكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء التشكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التشكلم ، وياء التشكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتي » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء التشكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء التشكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقوله :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا سَكَلُهُ لَمْ أَصْبَحْ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْيِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ
مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُ عَمَّا عَنْ قُنْزِجِ
جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أُسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلَ لِلَّهِ لِلشَّمْسِ اظْهَمِي
* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي *

اللغة : « لا تلومي » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجعي » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما حي فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور ==

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلٌّ » و « فُلَّةٌ » بمعنى رَجُلٌ وامرأة ، وقال ابن مالك وجماعة :
بمعنى زيد وهند ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة^(١) ،
وأما قوله :

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
للتناسية ، وعم مضاف وياء التكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا الموضع « لا » حرف
نهي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوحى » فعل مضارع مجزوم بلا
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في
محل رفع « واجهى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
اجهى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء التكلم ضرورة .
(١) اختلف النحاة في « فل ، وفلة » المستعملين في النداء ، فذهب سيبويه
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلتان مستعملتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل - عند
هؤلاء - فلى - ياء بعد اللام - فحذفت اللام اعتباطاً : أى غير علة تصريفية ، كما
حذفت لام « بد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر
يدا على « يدي » برد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم
رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارا فل
وفلة ، فإذا صغرت فل - على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

٤٤٤ — * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ *

فقال ابن مالك : هو فُلُ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

٤٤٥ — * دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِيعٍ فَأَبَانَ *

أى : دَرَسَ الْمَنَّا زِلْ .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ *

اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بـ في ، وعلامة جره السكسة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بـ عن وعلامة جره السكسة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مفعول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فجراها بحرف الجر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي ، وأما فل الخاص بالنداء فأصله « فلي » فحذفت لامه كما حذفت لام يدوم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام لبید بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

== سيويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ،
وعجزه قوله :

* فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالشُّوبَانِ *

اللغة : « المنا » أراد المنازل ، فرخم في غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو
مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس
المنازل : عقاؤها وأعمالها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المنا »
فاعل مرفوع بضممة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضممة مقدرة
على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها
الراهنة « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الغاء
حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادم » الغاء حرف عطف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل
تقادم « فالسوبان » الغاء حرف عطف ، السوبان : معطوف على الحبس ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « المنا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « المنازل »
فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى
أنه لا ترخم فيه ، وأن المنا بمعنى المحاذي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المسكان المحاذي
لمتالع فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قوله الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد
البكرى في كتابه اللآلى شرح أمالي القالى (انظره ج ١ ص ١٤) .

ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُّقَدَّمٌ بِسَبَا السَّكَّتَانِ مَلْثُومٌ

أراد بسبائب السكتان . فحذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها «لُؤْمَانُ» بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللؤم ، و «نُؤْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النؤم ، وفُعَلٌ كغُدْرٍ وفُسْقٍ ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالكٍ كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا ، وفَعَالٍ كفسَاقٍ وخَبَاثٍ ، سَبًّا للمؤنث ، وأما قوله :

* إِلَى يَبِيتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ *

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبة ابن الكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى *

اللغة : « أطوف » مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن الكيت والتبريزي « أطود » بالبدال المهيأة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف « آوى » مضارع « آوى فلان إلى منزله يأوى » مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه « قعيدته » قعيدة البيت - بفتح القاف - المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت « لكاع » بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللسكية .

المعنى : هجا زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « بيت » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « قعيدته » قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لكاع » ظاهره أنه خبر المبتدأ مبنى على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر

فاستعمله خبراً ضرورةً ، وينقاس هذا وفعلال بمعنى الأمر كنزالي من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَصَرِّفٌ ، فخرج نحو : دَخَرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَ ، وَبُسَ ، والمبرد لا يقيس فيهما .

هذا باب الاستغاثة^(١)

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ منادى وجب كَوْنُ الحرف «يا» وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلب جَرُّهُ بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : « يَا لَلَّهِ » وقول الشاعر :
 * يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي *

== في محل جر صفة أبيت ، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لماسنذكره ، وسنذكر في بيان الاستشهاد وجه آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للمبتدأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف ، والتقدير : تعيدته مقول لها يالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادَةَ سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) « ولكني قد نعيميت ، أني لو وجدت لكاعاً قد تفخذها رجل - الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروها أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث . ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميماً ، تقول « يالك لي » تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* لِأَنَاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْدِيَادٍ *

اللمعة : « يا لقومي » جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه ==

إلا إن كان معطوفاً ولم تعدّ معه « يا » فتكسر^(١)، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً^(٢)، كقوله « يَا لَهِ السُّلَمِينَ » وقول الشاعر :

ورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والظفیان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب ؛ « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقوى » هذه اللام للفتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قوى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هي الداخلة على المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف في متعلق الجار والمجرور في هذا الرضع ؛ ف قيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أذعو ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس . الشاهد فيه : قوله « يا لقوى وبالأمثال » فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثاني فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا . ونظير هذا البيت قول أبي حية النخري :

يَا لَمَعَدَّةٍ وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لَغَائِبِهِمْ يَوْمًا وَمِنْ شَهِيدَا
(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء المتكلم نحو « يا لي » ، ومنه قول المتنبي :
فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى
فإن كان ضميراً غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ سُفَّارٍ الْقَتْلُ شَدَّتْ بَيْدُ بُلٍ
(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو « يا لبكر لي » .

٤٤٨ — * يَا لِّلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِّلْعَجَبِ *

ويجوز أن لا يُبدَأُ المستغاث باللام ؛ فالأكثرُ حينئذٍ أن يختم بالألف^(١) ،
كقوله :

٤٤٨ -- هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَبْسِكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب - بفتح العين والجيم جميعا - تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في المتعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للعجب » اللام مكسورة ، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

— ٤٤٩ — * يَا زَيْدًا لَامِلٌ نَيْلٌ عَزٌّ *

= والمعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعا واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر . ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما للمستعملات فأحدها ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يا زيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يا زيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للمؤلف ههنا صدر بيت من الحُفَيف ، وعجزه قوله :

* وَغَنَى بَفْسَدَ فَاَقَةٍ وَهَوَانَ *

اللغة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة وللم جميعاً - وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة - مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - المنعة والقوة « غنى » بكسر العين المعجمة ، مقصوراً - الثراء وكثرة المال « فاقة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب - الحقارة والذلة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زيدا » مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة اللأني بها لمناسبة ألف الاستغاثية في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثية المفتوحة التي تلحق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة =

(٤ - أوضح المسالك ٤)

وقد يَخْلُو منهما ، كقوله :

٢٥٠ — * أَلَا يَا قَوْمِ لَلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *

الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «بعد» ظرف زمان منصوب بئيل أو بآمل ، وبعد مضاف و «فاقة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على «فاقة» مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيذا» حيث جاء بالمستغاث به محتثا بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين

والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ *

اللمة : «ياقوى» ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ «للعجب العجيب» ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ «وللغفلات» الغفلات : جمع غفلة ، وهي مصدر «غفل فلان عن شأن كذا» إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه «تعرض له» تنزل به «الأريب» العاقل .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شئ منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يا» حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قوم» مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه «للعجب» اللام المكسورة هي لام المستغاث لأجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه ياء أو بمحذوف حال ، على ما بيناه في الشواهد السابقة «العجيب» نعت للعجب مجرور بالكسرة

ويجوز نداء المتعجب منه^(١)؛ فيُعَامَل مُعَامَلَةَ الْمُسْتَغَاثِ ، كقولهم :
« يَا لَمَاءَ » و « يَا لَلدَّوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثَرَتِهِمَا^(٢).

الظاهرة « وللفلات » الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والفلات : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من الفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضاً على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .
(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه ، نحو « يا لَمَاءَ » و « يا لَعَشِبَ » و « يا لَدَوَاهِي » و « يا لَمَعْصِيَةَ » .
الثاني : أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه ، نحو « يا لَلْعَمَاءَ » و « يا لَأَهْلَ الْحِجَى » و « يا لَأَرْيَابَ الْمَرْوَةِ وَالنَّجْدَةِ » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يحتم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول امرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَذَارَى مَطِيتِي فَيَا حَبِيبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَلِّلِ
وقول الراجز :

يَا حَبِيبًا مِنْ هَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبِينَ الْقَوْبَاءَ الرَّيْقَةَ

والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يحتم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم شبه المتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب الندبة

حُكْمُ المندوب - وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه^(١) - حكم المنادى ؛ فَيُضْمُّ في نحو « وَازِيدًا » وينصب في نحو « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إلا أنه لا يكون نكرة كرجل^(٢) ، ولا مبهما كأي واسم الإشارة والموصول^(٣) ؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهذا التعريف قاصر ، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوبا في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تفجع على زيد » و « أنا متفجع على زيد » و « توجعت من صداع رأسي » و « أنا متوجع من جرح بقدي » وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله « بوا أو بيا » حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها ، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحاً هي « نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا » .

والتفجع : هو إظهار الحزن وقلة العبر عند زول حادث .
ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكماً ، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٣٠ الذي سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكماً فكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بحجب شديد أصاب العرب « واعمرام ، واعمرام » .

والتوجع منه قد يكون محل الألم ، وقد يكون سبب الألم ، فأما محل الألم فمثل قولك « وارأساه » و « وارجلاه » ومنه قول المجنون :

قَوَّا كَبِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَمْ يَنْ فَذَاهُ

وأما سبب الألم فمثل قولك « وامصيناه » ومنه قول ابن قيس الرقيات :

تَبْكِيهِمْ الدَّهْمَاءُ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَّةُ

(٢) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلاً على ذلك بأنه قد ورد في

الحديث « واجبلأه » وأنكر الجمهور ذلك ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر .

(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كاللدى والتي مطلقاً ،

واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

مطلقاً أيضاً ، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف ، فقد

اختار في هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين .

إلا ما صَلَّته مشهورة فيندب ، نحو « وَامِنْ حَفَرَ بِئرَ زَمَزَمَاءَ » فإنه بمنزلة
« وَاعْبُدَ الْمُطْلِبَاءَ » إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :

* وَفُتَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ^(١) * [٤٣٠]

ويُحذف لهذه الألف ما قبلها : من ألفٍ نحو « وَامُوسَاءَ » أو تنوين^(٢)
في صلةٍ نحو « وَامِنْ حَفَرَ بِئرَ زَمَزَمَاءَ » أو في مضافٍ إليه نحو « وَاعْلَامَ
زَيْدَاءَ » أو في محكيٍّ نحو « وَاقَامَ زَيْدَاءَ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف
عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبوت هذه الألف
دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه
الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه
مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل
للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف - من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب
بألف الندبة - هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من
التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان ، أما أولهما فحذف التنوين
كمذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح المناسبة لألف الندبة
فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص
من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »
وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة
فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيدبه » .

نحو « وَازِيدَاهُ » أو كسرة نحو « وَاعْبُدَ الْمَلِكَاهُ » و « وَاحْذَاهُمَا » فإن
أوقع حذف الكسرة أو الضمة في أبس أبقيا ، وجعلت الألف ياء بعد
الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَاعْلَامُهُ » أو
« وَاعْلَامَكُمْ » ولك في الوقف^(١) زيادة هاء السكت بعد آخر المد .

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لغة من قال « يا عَبْدٍ » بالكسر ،
أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدَا » بالألف ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ،
يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لغة من قال « يا عَبْدِي » بالفتح ، أو « يا عَبْدِي »
بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وابتلائه على الثاني ،
وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيديويه ،
والحذف رأى اللبرد .

وإذا قيل « يا غُلَامَ غُلَامِي » لم يحز في الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف
إليها غير منادى .

(١) وقد زادوا - في النداء وفي الندبة - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة
الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول المجنون :
فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَيْلِي ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبِيهَا
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمْرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَنَى قَرَبْتُهِ لِّلْسَانِيَةٍ
وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي .

وَاحِرَّ قَلْبَاهُ يَمِّنْ قَلْبُهُ شَمِيمٌ وَمَنْ يَجْسَمِي وَحَالِي عِنْدَهُ ضَرَمٌ

هذا باب الترخيم^(١)

يجوز ترخيم المنادى — أى : حَذَفُ آخره تخفيفاً — وذلك بشرط كونه معرفة^(٢)، غير مستغاث^(٣)، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد؛ فلا يُرَخِّم نحو قول الأعشى « يا إنساناً خُذْ بِيَدِي » وقولك « يا جَعْفَرُ » و « وَاجْعَفَرَاهُ » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَأَبَّطُ شَرًّا » .

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتلين ، يقال « صوت رخيم » أى سهل لين ، وقال الشاعر :

لَمَّا بَشَّرْتُ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقُ رَخِيمٍ الْحَوَاشِي لَا هُرَاةَ وَلَا نَزْرُ
وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلاً فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير المنادى — إلخ » والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجرداً من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم محتوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً لمؤنث أو لذكر كفاطمة وحمة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢ آتى قريباً ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِي عَفَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشئ إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها ، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كَلِمًا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَقِيمَ اللَّهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،
تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ - * أَبَا عُرْوَةَ لَا تَتَّبِعْهُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ *

= فإنه أراد « بالمسالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف الكاف ، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحوص السكابي :
تَمَنَّا نِي لَيْقَةُ مَلِكِي لَقِيْطُ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةٍ بِنِ سَعْدِ
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وعن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقروناً باللام الاستغاثية
كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداهما استعمال
الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ - لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيْدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللمعة : « لاتبعه » أراد لانهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات
هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم
« ابن الأئمة ، ما الأئمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من
أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « تبعه » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة
جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه
« سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو « داعي » فاعل
سيدعو مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل للضارع وفاعله ومفعوله في محل
رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأن عَمْرَأَ نَقَلَ ذلك^(١) ،
وعَمَّرُو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسَيِّبُوْنِيه لَقَبه ، وكنيته أبو بشر .

== معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم ،
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون
لا يجيزون ترخيم المنادى للركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَاذْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْعَيْنِ تُذَكِّرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم للركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول
عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَيْنِصِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجَزُ أَخَذَ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمَّرُو نَقَلَ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيديوه - في باب النسب على أن من العرب
من يرخمه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :
« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيديوه نصين
متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا
النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى
وليس مما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،
وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيديوه باب الإضافة ، وهو « فإذا
أضفت إلى الحكاية حذفت وتركب الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه ==

ثم إن كان المنادى مختوماً بقاء التأنيث جاز ترخيمه ، مطلقاً^(١) ؛ فتقول في هَيْبَةً
 عَلَمًا « يا هَيْبَ » وفي جارية لمُعَيَّنَةٍ « يا جَارِيَّ » قال :
 — ٤٥٢ * جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شراً : تأبطي ، ويدل على ذلك أن من
 العرب من يفرد فيقول : ياتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذلك يفردة في
 الإضافة - يعنى في النسب « اهـ » ، والذي يتبعه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده
 دليلاً على تجويز ترخيمه ، فكلم من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها
 ضعيفة لا تجرى على المصيح المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علماً مثل فاطمة وكونه
 نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن
 يكون على أقل من الثلاثة كية علماً ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
 وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأُنْجِلِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنترة :
 يَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَثْرِي فِي لَبَانِ الْأُدْهِمِ
 — ٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن ربيعة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت
 من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* سَيِّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوباً إليه ، وقال عقيب إنشاده
 « يريد يا جارية ، فرخم » اهـ .

اللفظة : « لا تستنكري » لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره « العذير » الحال
 التي يحاولها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : « جاري » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،
 فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهى « تستنكري » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء اشترط لجواز ترخيمه : كونه علماً^(١)، زائداً على

= بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عذبرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وهو مضاف وباء التثنية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من السكتة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَمْتَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « يا شادجنى » يريدون يا شاة أدجنى ، أى أفيمى ولا تبرحى ، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيديويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ بَجِيمًا إِنْ بَدَأَ كَلِمٌ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أُمْنَالَهَا عَامِ

ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

= * يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَفَقُّوا *

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .
 الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث ، فمن ذلك لنظ « صاحب » رخموه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِبِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَافِ مِنْ شَيْعِي
 ومن ذلك قول خرز بن لوزان السدوسي :
 يَا صَاحِبِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْجَلَسِ
 ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :
 يَا صَاحِبِ مَهْلًا ، أَقِلْ الْعَذْلَ يَا صَاحِبِ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِي
 وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمي :

صَاحِبِ هَلْ رَبْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَعَنِي فِي الْعِلَابِ
 وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :
 صَاحِبِ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلَّأُ الرُّخْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟
 وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحلوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .
 وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء فأجازوه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .
 ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =

ثلاثة ، كـ « جَمْفَر » و « سَعَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو زيد ، ولا في نحو حَكَم ، وقيل : يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنيه ، وقيل : يجوز فيهما^(١) .

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والقبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى » ، إن النعام في القرى « فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصا ، اه بمعناه رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو المالتحركاتها وانفتح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا في رحي وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التانيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحركه ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبل ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقا - أى سواء أكان محرك الوسط أم ساكنة - فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سُعَا » ، وقراءة بعضهم (يا مَالٍ)^(١) .

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر من أحرفِ اللين ، ساكنًا ، زائداً ، مكتملاً أربعةً فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرًا ، وذلك نحو : مَرْوَانٌ وَسَلْمَانٌ وَأُسْمَاءٌ وَمَنْصُورٌ وَمِسْكِينٌ عَمَلًا ، قال :
* يَا مَرْوُؤُاْ إِنَّ مَطِيطِيَّ مَحْبُوسَةٌ * — ٤٥٣

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرْجُوُ الْحَبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَبْئِاسِ *

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بحذف حرفين « مطيقى » اللطية : الراحلة ، مأخوذ من اللطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع فى سيرها ، أو من اللطا وهو الظهر ؛ لأن راحبها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم يئأس » لم يقطع الأمل فى أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرخم مبني على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له « مطيقى » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضممة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى اللطية مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يئأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى

وقال :

٤٥٤ — * يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسندكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨٨) إلى لييد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائي واسمه حرمة بن النذر ، ولكنني اطلعت على هذا الشاهد في ديوان لييد المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثُرُ
يَا أَسْمُ صَبْرًا إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

اللغة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا في المنقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وساء ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النارلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقي » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : اصبري صبرا ، على « حرف جر » ما « اسم موصول مبني =

بخلاف نحو « شَمَّال » عَلَمًا ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ لين ، ونحو « مَبَّيخٍ ^(١) ، وقَنَوْر ^(٢) » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو « مُخْتَار ، ومُنْقَاد » علمين ؛ لأصالة اللَّيْنَيْنِ ، ونحو « سَعِيد وثَمُود وعِمَاد » ؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان ^(٣) ، وبخلاف نحو « فِرْعَوْن وغُرْنَيْق »

== على السكون في محل جر بعلى « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنظر » الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْم » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧)

* يَا نُفَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

أراد « يا نعمان » لحذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَا زِلَّةٌ أَسْمَاءُ أُمِّ غَيْرُ نَا زِلَّةٍ أَيْبِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَا عِلَّةٌ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى متى

(١) الهبيخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام الممتلئ الجسم النار ، والجارية هبيخة - بالياء - والياء للشدة زائدة اللاحق بسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً - الصخم الرأس ، نقول : بغير قنور ، ويقال : القنور هو الشمس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجري عليه كلامهم أن يرحوا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (٣٣٦/١) :

تَفَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِمَى وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّابَابِ الْمَكْرَمِ

بريد « ليس » حذف السين ووفر ما قبلها فأبقاء على حاله .

علماً ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنَ » علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفِيُونَ » و « مُصْطَفِيَيْنَ » فالحركة المجانسة مُقدَّرة . وإما كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، تقول في معديكرب : « يَا مَعْدِي » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثن » ؛ لأن عَشَرَ في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » علماً .

فصل : الأكثر أن يُنَوَّى الحذوف فلا يُغَيَّر ما بقي ؛ تقول في جعفر : « يا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حَارِث : « يا حَارِ^(١) » بالسكسر ، وفي منصور :

= ومن ذلك قول يريد بن محزم :

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِي بَنَ مُحَزِّمٍ فَقَاتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ
يريد « يا يزيد » حذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ
ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَخْلَامِ

ومن ذلك قول امرئ القيس في رواية سيدييه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضُهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ
ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها

في نحو قول الأسود بن بعفر :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلُبْنِي نَفْسِي أَمَالِ بَنَ حَنْظَلِ
يريد « يامالك بن حنظلة » حذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة »

وليس منادى .

(ه — أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ ،)

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرْقَل « يا هِرْقُ » بالسكون ، وفي ثَمُود ، وَعَلَاوَة ، وَكَرَوَان : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا كَرَو » .

ويجوز أن لا يُنَوَى فيجعل الباقي كأنه آخرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَمْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرْقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمِي » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول في جَرَوِ ، ودَلَوِ : الأَجْرِي ، والأَذَلِي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يدْعُو » وبالمعرب المُبْنِيُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحو « دَلُوْ وغَزُو » ، وباللزوم نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كِساء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا .

فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التانيث بأحكام :

منها أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّة ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَتْبِعْ حذفها حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول في بَقَعْبَاءَ : « يا عَقْبَا » .

وأنه لا يُرَخِّمُ إلا على نية المحذوف ، تقول في مُسْلِمَة ، وَجَارِثَة ، وَحَفْصَة : « يا مُسْلِمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس بفداء مذكور لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفَّ لَبَسَ جاز ، كما في نحو هُمَزَة ، وَمَسْلَمَة .

ونداؤه مرخاً أكثر من ندائه تاماً ، كقوله :

٤٥٥ — * أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * —

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صُرْمِي فَأُجْلِي *

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح - إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل - مثل فرح - إذا تقدم في الخير « التدلil » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضي « الصرم » الهجر .
الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنه قال . تمهلي تمهلا وانركي بعض هذا التدلil ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « التدلil » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم بإن ، وتاء المخاطبة اسم كان مبني على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمنت » فعل وفاعل « صرمي » صرم : مفعول به لأزمنت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « فأجلى » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجلى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالياء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .
ومن ذلك قول القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفِقٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

يريد « يا ضباعة » حذف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشرم :

لكن يُشاركه في هذا مالك وعامر وحارث^(١).

فصل : ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز في نحو « الفلام^(٢) » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بقاء التانيث ، كقوله :

* عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا *

يريد « يا فاطمة » غذف التاء .

ومثله قول ابن الحرع :

كَادَتْ فَزَارَةٌ تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارَا

يريد « أولى يافزارة » غذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

* لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَاوِيَّ بِحُرٍّ *

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منسكرا ولا شاذا ولا نليلا في ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجيء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

كَلِمِي لِمَمَّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ وَكَلِيلٍ أَفَاسِيهِ بَطْلَى السَّكْوَاكِبِ

(١) قد أثرنالك قريبا عبارة سيويوه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (ص ٤٣ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

* دَرَسَ لَنَا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ *

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٨) :

* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

=

٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ * —

= والتخريج الذى استشهد المؤلف بيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم للمقترن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتى بعده قوله :

لَتَعْنَمَ الْفَقَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ
إِذَا الْبَاذِلُ الْكُوْ مَا دَرَا حَتَّ عَشِيَّةً تَلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبْسِيسِ بِالسَّحَرِ

اللمعة : « الفقى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفي القاموس « عشا النار وإلها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رآها ليلا من بعيد فقصدتها مستضيئة » اهـ . وأخطأ الأعلام ومن تبعه في تفسير « تعشو » فى بيت الشاهد بتفسير فى الظلام « الحصر » بفتح الحاء المعجمة والصاد المهملة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفقى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للفقى أو فى محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفقى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطرارا « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والحصر » الواو عاطفة ، الحصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله « بن مالك » =

ولا يمتنع على لغة مَنْ ينتظر المحذوف ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — * وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا *

ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤية :

إِمَّا تَرَيَنِي الْيَوْمَ أَمْ تَحْزَنُ فَأَرْبَتْ بَيْنَ عَنَقِي وَجَنْزِي
يريد « يا أم حمزة » حذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامًا *

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضمى « حبالكم » الحبال - بكسر أوله - جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع المسكان » أى بعد بعداً سهيقاً « أماما » أراد أمانة ، فرخم في غير النداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء لتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء لتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

على لغة من ينتظر الحذف فالبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله ، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك يرد على البرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجربى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت فى كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَقَ وَحَمَّارٌ ، وَآوَنَةٌ أُنَالَا

أراد « وآونة أنالة » .

ويمحمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ حَىَّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ *

أراد « ليس حى بخال على الموت » وإنما قلنا « يحمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التى فى آخر « بخال » هى الكسرة التى كانت قبل الحذف ، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « إن ابن حارثة » .

ومن الحذف فى غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَهْفَ الْإِنْمِدِ

أراد « كنواحى ريش حمامة » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحذف مثل قول النجاشى الحارثى (وهو الشاهد رقم

١٠٠ السابق فى باب كان وأخواتها) :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَعِيْمُهُ

وَلَاكِ أُسْتَعِيْمِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد ولكن استعنى ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنصوب على الاختصاص^(١)

وهو : أسم معمول لأخص واجب الحذف^(٢) .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اختصت فلانا بكذا » نريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوز به إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسيع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجمل بذى المروءة » وهي صيغة من صيغتي التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله ليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات برضعن أولادهن) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

وبالعش على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لما في الصدور » .

الثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمع القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيوييه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناطم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان « أيها » أو « أيتها » استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيصمّان ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع محليّ بال ، نحو « أنا أفعلُ كذاً أيها الرجلُ » و « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة »^(١) .

الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً ، بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لاجل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » - يستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو بلفظ « أيتها » ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعا أيضاً - كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسماً مبدياً على الضم ، ومحله نصب ، والنائب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لاجل لها من الإعراب معترضة كما في نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة - وهى « أخص العرب » لاجل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذى هو « نحن » والخبر الذى هو « أقرى الناس للضيف » .

وفي هذه المسألة مذهبان آخران .

المذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أوفقه منك يا عمر » .

والمذهب الثانى - وهو ما ذهب إليه السيرا فى - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » فى الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فى نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثانى أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره فى المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص - إلخ ، وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيه .

وإن كان غَيْرُهُمَا نصب نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »

وَيُفَارِقُ الْمَنَادَى فِي أَحْكَامٍ^(١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » في الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسمًا بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم « يَا بَكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا ، كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياسًا ، كقولهم : « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور : الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للتكلم واحدا أو مثني أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعدها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر .

كذا قال النحاة ، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين يفنى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ، فإنك لا تجد بأسا في أن تقول لمن تحدّثه وهو مصغٍ إليك « قد كان كذا وكذا يافلان » فعبارة « يافلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير^(١)

وهو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرتك من كذا » أى خوفته ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره » أشبه بالمعنى اللغوي ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

أحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تحذفه بمن فتقول « إياك من التواني » أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيدييه وجماعة ، وسنقرره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عاطف فتقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فتقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْمَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذور المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عاطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذَكَرَ المحذَر بلفظ « إِيَّا » فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْتَهُ ، أم لم تمطف ولم تكرر ، تقول : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » الأصل « اخْذَرْ تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » والأصل « بَاعِدَ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ » ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأى ابن الناطم ، ولا خلاف في جواز « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من ^(١) .

== الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « السكسل والتواني » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إِيَّاكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناطم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالسكلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد - يعني ==

ولا تكون « إِيَّا » في هذا الباب لمتكلم ، وَشَذَّ قولُ مُعَمَّرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
« لَتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَّاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ
الْأَرْنَبَ » وأصله إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف
أحدهم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قولُ بعضهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ
وَإِيَّا الشَّوَابَّ » والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَا فِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَابِ ، وفيه
شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة
الضمير وهو « إِيَّا » مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى
الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمّر .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ « إِيَّا » أو أَفْتَصِرَ على ذكر المحذّر منه ،
فإنما يجب الحذفُ إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو « نَفْسُكَ نَفْسُكَ »

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيديوه - لم يحز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا
بها ، فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدُ » لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ،
وتخرج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلا يتعدى إلى اثنين
بنفسه - يعنى كما هو تقدير ابن الناطم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول « إِيَّاكَ مَنْ أَنْ تَفْعَلَ الْقَبِيحَ »
جاز لك أن تحذف « مَنْ » سواء أ قدرت العامل فعلا يتعدى لائنين أم قدرته فعلا
يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لائنين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا
لواحد فلا أن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل
« أَنْ » جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل « إِيَّاكَ الْأَسَدُ » على
أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل « إِيَّا » غير عامل « الْأَسَدُ » والثاني أن يكون عاملهما
واحدا وتقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام « إِيَّاكَ
مَنْ الْأَسَدُ » نحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن التزامه تحكم .

والثاني نحو « الأسد الأسد » و (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)^(١) ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — * خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْدِي النَّارَ بِهِ * *

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ *

اللغة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المسكرم والمحامد تسلكها ولست من أهلها « النار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال العيني - وتبعه الصبان والشيخ خالد - إن النار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وبرز » أظهر « برزة » اسم أم عمر بن لجأ الذي يهجو « اضطرك القدر » الجأك المقدور الذي لا يغالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بخل « يبدى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « النار » مفعول به ليبدى « به » جار ومجرور متعلق بيبدى ، وجملة يبدى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وبرز » الواو عاطفة ، وبرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ببرزة » جار ومجرور متعلق ببرز « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق ببرز « اضطرك » اضطر : فعل ماض ، وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيدييه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعلم : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اهـ .

هذا باب الإغراء^(١)

وهو : تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمر محمود ليفعله .

وَحُكْمُ الاسمِ فيه حُكْمُ التحذير الذي لم يُذَكَّر فيه « إِيَّا » ؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلا في عطف أو تَكَرُّر ، كقولك « الْمَرْوَّةُ وَالنَّجْدَةُ » بتقدير الزم ، وقوله :

— ٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً » .
٤٥٩ — نسب الأعلام (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لمسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ *

اللغة : « أَخَاكَ » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعلام أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك :
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمُ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَاذِرِيُّ بَغَيْرِ جَنَاحٍ ؟
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبند بن ربيعة العامري :

* يَا رَبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن شواهد مدحها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَا وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مَهْنَدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .

ويقال : « الصلاة جامعة » فتتصب « الصلاة » بتقدير احضروا ،
و « جامعة »^(١) على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز .

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير السلام : الزم
أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد لفظي للأول « إن »
حرف تأكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم
إن ، وهو مضاف وضمير الغائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف
والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا
واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيعة » جار ومجرور متعلق بساع « بغير » جار ومجرور
متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية
للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في
هذا التركيب ونحوه منهم أبو طي الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور .
الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ،
لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه .
الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .
الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه .
الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف
خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد
قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول
فعلى الإغراء ، نعى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر
مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال^(١)

اسمُ الفعل : ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً ، كـ « شَتَّانَ » و « صَهْ »
و « أَوْهْ »^(٢) .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها - وهو الأفعال
أنفسها على أرجح المذاهب - أن التمسك قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده
بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل
« أف » فكأنه قال : أتضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً
شديداً ، وإن قال « واها » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبعثان يجمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك - مع ذلك -
رأى المؤلف في كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللنحاة في ذلك
آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ،
وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والنتهى بالنون ،
وهذا الاسم يدل على لفظ اقترق الدال على الحدث - وهو الافتراق - والزمان : الذى هو
الماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هي منها ، وهذه الألفاظ
تدل على معانى الأفعال وهي الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيديويه
ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه
وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة
دلالاته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة
بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ،
وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن
المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم
(٦ - أوضح المسالك ٤)

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » و « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

وورودُه بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى استسكت وانكشف واستجب ، ونزَّالٍ ، وبابه^(١) ، وبمعنى الماضي والمضارع

يكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النابتة عن الأفعال معربة نحو قولك « ضربا زيدا » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية .
الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـه وصه ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثاني : ويتضمن القول في هذه الأسماء ، ألها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف في بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثاني : أنها في محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازني ، وهو مبنى على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها في محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قولك « أقام زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيًا على القول بأنها دالة على معاني الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة في اسم الفعل ، أينقاس في بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا ينقاس في شيء أصلا - وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب ، لأن قياسه ابتداء لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليل^١، كـ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افترقَ وَبَعْدَ ، و « أَوَّهَ »
و « أَفَّ » بمعنى اتَّوَجَّعُ واتَّضَجَّرُ ، و « وَا » و « وَى » و « وَاهاً » بمعنى
أعجب ، كقوله تعالى : (وَى كَأَنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أى : أعجب
لعدم فَلَاحِ الكافرين ، وقول الشاعر :

٤٦٠ — * وَابَّيْ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ *

المبرد إلى أن باب نزال قياسي ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على منهج ما ورد عنهم منه .
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في كل فعل
ثلاثي تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفاً لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .
فإن كان الفعل رباعياً أو ثلاثياً مزبداً فيه لم يبين منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارُ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة
بناءه من أفعال ، وجعل « دراك » مقيساً ، وجعل هذا نظير إجازة سيويه ومتابعيه
قياس فعل التعجب من أفعال ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج »
وجعل قرقار قياساً فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .
وإن كان الفعل جامداً كنعم وبش أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبين
منه ، فلا يقال « نعم » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصاً نحو « كان » لم يبين منه ، فلا يقال « كوان » .
ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر في لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر
في باب المعرب واللبني من أنه أشبه الحرف شها استعمالها ، وأما كون بنائه على حركة
فلم يتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهي ساكنة ، وأما كون هذه
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد
يفتحون آخره إبتاعاً لحركة ما قبل الألف ، وتخفيفاً .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحد — ممن اطلعنا
على كلامه — اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : =

وقول الآخر:

— ٤٦١ — * وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا *
* * *

كأنما ذرّ عليه الزرنب أو زنجبيل، وهو عندي أطيب اللغة: «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أى فمك «الأشذب» وصف من الشذب بفتح الشين والنون جميعاً - وهو عدوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأبى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «وفوك» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، فو: معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه منى على الكسر فى محل جر «الأشذب» نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة، وذهب العيني إلى أن الواو فى «وفوك» للاستثناء، وفو: مبتدأ، وضمير المخاطبة مضاف إليه، و «كأنما» كان: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «ذر» فعل ماض مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل ذر، والجملة من ذر ونائب فاعله فى محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العيني، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح، وهو وجه مليح لا بأس به.

الشاهد فيه: قوله «وا» فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ومنهم من نسب إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى بروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن. وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور، وبعده قوله:

هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّهَا نَلَمْنَاهَا يَأْتِيَتْ عَيْنَهَا لَنَا وَفَاها
بِثَمَنِ تُرَضَى بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَمْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

=

فصل : اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كَشَتَّانَ وَصَّةٌ وَوَيْ^(١) .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) أى : الزُمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ^(٣) ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة توكيد للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداها على الأخرى بـثم كما هو الأصل في توكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون) « واها » توكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من توكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بثلاث السين بمعنى سرعة ، وفي المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » في نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهيأت ، وذكروا منه أيضاً « لعا » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بـعلى ، فقال ابن بابشاذ : هى حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هى ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هى فى محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائى : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو الزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحِجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

= ونوزع في هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثبتت ، و «أَمَامَكَ» بمعنى تقدم ، و «وَرَاءَكَ» بمعنى تأخر ،
و «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» بمعنى تنح ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استعمل
فعله ، ومصدر أهمل فعله ؛ فالأول نحو «رُوِيَ زَيْدٌ» فإنهم قالوا : أَرُوْدَهُ
إِرْوَادًا ، بمعنى أهمله إهمالا ، ثم صَغُرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ
فعله ، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله ؛ فقالوا «رُوِيَ زَيْدٌ» وتارة مُنَوَّنًا
ناصبًا للمفعول ؛ فقالوا «رُوِيَ زَيْدٌ» ثم إنهم نقلوه وَصَمُّوا به فعله ؛
فقالوا «رُوِيَ زَيْدٌ»^(١) ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونهُ مَبْنِيًّا ،
والدليلُ على بِنَائِهِ كونهُ غَيْرَ مُيَوَّنٍ ، والثاني قولهم «بَلَّهَ زَيْدٌ»^(٢) ، فإنه
في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لَدَعٍ وانزك ، يقال «بَلَّهَ زَيْدٌ»
بالإضافة إلى المفعول كما يقال «تَرَكَ زَيْدٌ» ثم قيل «بَلَّهَ زَيْدٌ»^(٣) بنصب
المفعول وبناء «بَلَّهَ» على أنه اسمُ فعلٍ .

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه ؛ تقول «هَيَّاتِ نَجْدٌ» كما تقول
«بَعْدَتْ نَجْدٌ» قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :
رُوِيَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا تَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَيَّاكُنُ
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى
روايتيه وتقدم إنشاده في باب المفعول المطلق :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهُا لَمْ تُخْلَقِ
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :
تَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا غَنَّى الْخُدَاةُ بِهَا مَشَى النَّجِيبَةُ بَلَّهَ الْجِلَّةُ الشُّجْبَا

٤١٢ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدُ *

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « تَرَاكَ زَيْدًا » كما تقول : « أَتْرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعالٍ سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ
باعتبارها ، قالوا « حَيَّهْلُ الثَّرِيدِ » بمعنى أئت الثريدَ ، و « حَيَّهْلُ عَلَى
الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهْلُ بِعَمْرٍ »
أى : أَسْرِعُوا بذكره .

٤١٣ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف
ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ *

ويروى « أَيْهَات » في المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن »
الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبنى على السكون في محل
رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف
عطف ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع
صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه لا نه نخصص بالوصف بالجار والمجرور
قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى
بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله
« وهيهات خل » .

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كتاب الله عَلَيْكُمْ) ^(١) ، وقوله :

٤٦٣ — * يَا أَيُّهَا الْمَائِجُ دَلَوِي دُونَكَ *
فَمَوْوَلَانِ ^(٢) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، وقد نسبته الشيخ خالد الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللمعة : « المائج » هو بالهمزة المنقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليملأ الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماح يميح ميعاً » فأما الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو مائج - بالتاء المثناة من فوق - « دلوي ، الدلوي : معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « المائج » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضممة الظاهرة « دلوي » يحتمل وجوها من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها : أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا . الشاهد فيه : قوله « دلوي دونكا » فإن ظاهره أن « دلوي » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) مما تأولوهما به أن المعمول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوي » في =

فصل : وما نُؤَنّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « وَاَهَا » و « وَيَهَا » كما التزمَ تفكيرُ نحو : أحدي وعريبٍ ودَيَّارٍ^(١) .
وما لم يُؤَنّ منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالٍ » و « تَرَكَ » وبأيهما ، كما التزمَ التعريفُ في المضمَرات والإشارات والموصولات .

== بيت الشاهد - آيس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء بمائلا لهما - فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب كتاب الله عليكم ، ومما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة في محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير « دلوى دونكه » كما تقول : دلوى خذه ، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله تعالى (لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير - بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ *

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذى يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون مرادفاً للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال في النفى ، ومنه قوله تعالى : (ما منكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفى يلازم التنكير فلا يستعمل معرفا إلا مشدودا !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَنَ وَمَنَ وإِيهِ ،
والفاظٌ أُخَرُ ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو كُتَاب ، ورجل ، وفرس .

هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : ما خُوطِبَ به مالا يَنْفَعِلُ مما يُشَبِّه اسم الفعل ،
كقولهم في دعاء الإبل للشرب « جِيءَ جِيءَ » مهموزين^(١) ، وفي دعاء
الضأن « حَا حَا »^(٢) ، والمعز « عَا عَا » غير مهموزين ، والفعلُ منهما حَا حَيْتُ
وعَا عَيْتُ ، والمصدر حَيَّحَاءَ وَعَيَّعَاءَ ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَا عَا عَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلاً فقالوا : جَأَجَاتُ بالإبل ، إذا دعوها للشرب ، ثم
لما كثرت ذلك مِمَّا الشرب جِيئاً ، كما سموا البغل عدس فبما سَنَشْدُكَ إِيَّاهُ ، (ص ٩٢ الآتية)
قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الْهَيْءِ وَلَا الْجِيءُ أُمْتَدَّاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إِيَّاكَ .

(٢) الذي في صحاح الجوهري « وحَاءُ : زجر للإبل ، بني على الكسر لا لتقاء
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حَاءَ وعَاءَ ، أبو زيد :
يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حبيعاء وحبيعاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم
أفد على نسبته إلى قائل معين .

اللغة : « عَاعِيَتُ » الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عَا ، عَا » بنوا
منه فعلاً ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي » ، وأكثرت من
ذلك « والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عَاعِيَتُ » وقد علم
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة
كما في قانتل وضاربت ، وقد ذهب سيديويه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عَاعِيَتُ : =

وفي زجر البغل « عَدَسْ » قال :

* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ^(١) *

== عييت - بوزن دعدعت ودحرجت - فقلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاءً بجزء العلة ، كما قالوا « طَائِي » في طيء ، قال سيبويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلاً أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت لا ، وبذلك طي أنها ليست فاعلت قولهم : الحيعاء واليعاء - بالفتح - كما قالوا : الحاحاة والعاعة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت « اه كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولاً ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيبويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، فقلبت الواو الأولى ألفاً لا تفتح ما قبلها ، كما ذكر سيبويه في الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيبويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر المبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالاضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وباء التثنية مفعول به « اليعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني اليعاء لأكثر منه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وصحمت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداها في باب الموصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا سببته وسببه في الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

==

وقولنا « مما يشبه اسم الفعل » احتراز من نحو قوله :

٤٦٥ — * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّندِ *

= * أُمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما فى قول الراحز :

* إِذَا حَمَلْتُ بِزَنِّي عَلَى عَدَسٍ *

والدليل على أن « عدس » فى هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذى هو على ، واسم الصوت لا يعمل فى شيء ولا يعمل فيه شيء ، وستقف على هذا الحكم فى كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة فى المعلقات ، والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

* أَقْوَتُ وَطَالَ عَظْمُهَا سَالِفُ الْأَمَدِ *

اللفظة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً - اسما موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء - بفتح القاف - أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد - الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه لبس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي *

الثاني : ما حُكِيَ به صوتٌ ، كـ « طاقٌ » لحكاية صوت الفُرَّاب ، و « طاقٌ » لصوت الضرب ، و « طَقْ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبْ » لصوت وقع السيف على الضريبة .

والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف للمهلة في أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، من معلقته المشهورة التي تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المنولدة عن كسرة اللام « بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندي بأحسن حالا منك ، لأن تباريح الهوى وآلام العشق لا تفارقي ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لآى تبعاً لفظها مرفوع بالضمة الظاهرة « الطويل » نعت لليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هي لام الكلمة ، أما الياء الموجودة فهي ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بصيح » جار ومجرور متعلق بانجلى « وما » الواو واو الحال ، ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ، مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ، وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب^(١) .

هذا باب نونى التوكيد^(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثَقِيلَةٌ ، وخَفِيفَةٌ ، نَحْوُ (لَيْسُ جَنَّ وَلَيْسَ كُونًا)^(٣) .
وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا الْأَمْرُ مُطْلَقًا ، وَلَا يُؤَكِّدُ بِهِمَا الْمَاضِي مُطْلَقًا^(٤) .

(١) مضى ذلك في باب المعرب والمبني ، عند القول على المبني من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .
(٢) اختلف النحاة في هذين النونين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التي تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو (وليسكوناً) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأصبط بن قريع الذي يأتي استشهاده المؤلف به * لا تهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والحالى من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول السكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحلات التي لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لنفهمك إلى هذا .
(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولاً أن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضى لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنْ سَعْدُكَ لَوْ رَجَحْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا
فإنما أن يكون مستقبلاً معنى ، وإنما أن يكون البيت شاذاً .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجبا ، وذلك إذا كان : مُثَبِّتًا ، مُسْتَقْبَلًا ، جوابًا لقسم ، غير مفعول من لامه بفاصل ، نحو (وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ)^(١) ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مَثْبُتًا ، نحو (تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُوا يُونُسَ)^(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتنوا ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير (لَا تُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٤٦٧ — * يَمِينًا لَا بَغْضَ كُلِّ أَمْرٍ * *

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أفف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَقْعَلُ *

اللغة : « أبعض » مضارع ماضيه أبعض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون - ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .

اللعني : يحلف أنه يمت من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى قول الله تعالى : (لم تقولون مالا تعملون ؟ كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تعملون) ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَأَيْكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَقْعَلُ

الإعراب : « يمينًا » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير السلام : أقسم يمينًا « لأبعض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبعض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبعض =

أو كان منصولا من اللام مثل (وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَهِ تَحْشَرُونَ)^(١) ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)^(٢).

والثانية : أن يكون قريبا من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإن الموكَّدة بما ، نحو (وَأِمَّا تَخَافَنَّ)^(٣) (فَأِمَّا تَذْهَبْنَ)^(٤) (فَأِمَّا تَرَيْنَ)^(٥) .
وَمِنْ تَرَكَ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرئ « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لسكل امرئ « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرئ ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعا مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .
فإن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟
فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ — * يَا صَاحِرَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ *
وهو قليل ، وقيل : يختص بالضرورة^(١) .

٤٦٨ — هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف
ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمِي *

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » لحذف ياء المتكلم ، وهى المضاف إليه ،
وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء
أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما »
مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد :
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان
لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه
« فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية
« عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيمي » شيم :
مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة ، وشيم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما اسمها
وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن
المؤكد بما الزائدة كما أكد في الآيات التي تلاها المؤلف ، وترك التأكيد في هذه
الحالة — عند قوم من النحاة — قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة يختلفون في ترك التوكيد بعد « إما »
أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إما »
واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيدييه — وتبعه على ذلك أبو على الفارسي وكثير — إلى أن =
(٧ — أوضح المسالك ٤)

== توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .
وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول ، وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُنَامَ فَاَنْعَسَا
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَلِيلَ حَتَّى تَنْفَسَا

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي فِي رَحَلَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرْفِ تَخْفِقُ أَكْفَانِي
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَعَانَ فَكَسَّكَ الْغُلَّ عَنْهُ فَقَدْ أَنِي

ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي بِي عِـــــــلَّةٍ كَأَنِّي نَكِيبٌ مِنْ الْمُفْرِسِ

ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي :

إِمَّا تَرَبِّنَا وَقَدْ خَفَّتْ سَجَالِسُنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَسْكُوتُ

ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنْ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَحَقَى وَلَا أَتَنَمَّلُ

ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْيِي تَمَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فُضِّحَ كَالثَّغْمِ الْمُجَلِّ

ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أَمْ خَزِ قَارِبُ بَيْنَ عَنَقِي وَخَزِي

وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْيِي حَاكِيَ لَوْنُهُ طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ لِدِ الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب^(١) ، كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

٤٦٩ — * هَلَّا تَمَنَّيْنَ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ *

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهى النهى ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فأما النهى فشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذى مضى فى باب النعت ، وأما التحضيض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذى أنشده المؤلف هنا ، وأما التمنى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « ترينى » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة التنى وهى ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة الاستفهام وهى الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الأبيات مشروحة . وقد نرك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت حقيقةهما مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ *

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحته وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنى » أصلها تمنين فلما حذفت نون الرفع لما سئذ كره التقى ساكنان ، فحذفت باء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تنعمين وتجودين وتتكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا - اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

٤٧٠ - * فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيدَنِي * .

= المعنى : يحث محبوبته على أن تعدد بالوصال وعدا لا تحلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تفضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للنقص المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار مجرور متعلق بتمنين « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن « في أيام » جار مجرور متعلق بعهديك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، ودى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكد لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التفضيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمننين » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة مخلصا من توالي الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ - ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت

من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَيْكِي تَغْلِي أُنِّي أَمْرُو بِكَ هَائِمٌ *

اللغة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنترة بن شداد العبسي :

=

وقوله :

* أَفَبَعَدَ كَفَنَدَةَ تَمَدَحَنَ قَبِيلًا * — ٤٧١

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالرَّيْمَاحُ نَوَاهِلُ مِثْنِي وَبَيْضُ الْهِنْدِ تَقَطَّرُ مِنْ دَرِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف الخطابية اسم مبنى على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترينى الآتى ، ويوم مضاف و « الملتقى » مضاف إليه « ترينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء الخطابية المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليب « لىكى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء الخطابية فاعله « أئى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم مبنى على السكون في محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى .

الشاهد فيه : قوله « ترينى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمنى وهى قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيديويه التى كانت مجهولة ، ولسكنى رأيتيه قد نسب فى النسخة المطبوعة فى مصر من كتاب سيديويه (١٥١/٢) إلى المقنع ، وقد نسبته الشنقيطى الكبير إلى امرئ القيس بن حجر الكندى ، وذكر القصيدة التى منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدَحَهُ *

اللمعة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح العاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلى » فعل أمر ماضيه « حلا » بتضعيف اللام - أى : منع وطرده ، تخفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التى هى أصل فى نحو « وف وعدك » =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة
 = و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من النحلية
 وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف ومكون النون -
 اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلة » أى
 جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء التانيث « فطبعة » فاعل
 مرفوع بالضممة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل
 عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر
 « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على
 ما ارتضيناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعده » الهمزة
 للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف
 وتقدير الكلام : أتعبد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن
 المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف
 و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية
 والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،
 ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « قبيلة » مفعول
 به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف
 الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبِلَا دٍ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

حيث أكد « يمنعنى » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعل » يؤكد بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ،
 وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوتف .

التي لم تُسبقْ بأنْ ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(١) ، وكقولهم :

٧٢ : — * وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا *

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفي بلا قول النابغة الذبياني يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرٍو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنذَارِ
لَا أَعْرِفُكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفٍّ تَغَابٍ وَارِدِي الْأَمْرَارِ
وقول الآخر :

لَا أَلْفَيْتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْذُبِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اللبيب توكيد المضارع المنفي بلا شاذ ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا تصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لاتقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذ ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا اجْزَاةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخُ مُحْوَلُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجيء على وفق أصله وهو موافق لشرط بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا
وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُّ الزَّيْنَادُ مِنَ الزَّيْنَدِ *

اللغة : « عضة » بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة - شجرة ذات شوك من =

== أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل في لامها ؛ قيل : لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأشموني « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يثبت حول الشجرة ، وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبتت الشكير حول جذورها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن : فاعل سرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يثبتن الآتي « ما » زائدة « يثبتن » يثبت : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل يثبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضه مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يثبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو « يثبت » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير المسبوقه بأن الشرطية . ومثل هذا الشاهد قولهم في المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفي عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إني أراك بعين بصيرة . ومثله قولهم في مثل آخر « بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصبيه الإعياء ، أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تحتنته » وأصله خطاب لامرأة ، و « تحتنته » فعل مضارع مبني للمجهول ، وأصله الحثان : والماء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب ==

وقال :

٤٧٣ — * قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ *

= لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيدي به كل هذه الأمثال في الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد للعروف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا *

وقبل هذا البيت قوله :

أَهْنِ لِّلَّذِي نَهَوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مِتَّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمًا
الإعراب : « قليلاً » نعت لمنعوت محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمذك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمذك حمداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب للمفعول المطلق هو يحمذك الآتي لأن من المقرر أن الفعل اللؤكيد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه مالا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بـيحمد الآتي « ما » زائدة « يحمذك » يحمّد : فعل مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبني على الفتح في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضمّة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بـيحمد مبني على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملته تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملته كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه « مغنماً » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمذك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمّد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إمّا »
كقوله :

٤٧٤ — * يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ *
=

= أن « ما » هنا زائدة وهي على معنى النفي ، وقال الدماميني : ولا أدرى الوجه الذى
عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع للسبوق بما الزائدة غير المصاحبة
لأن قليلا ، وهو تابع لابن مالك فى هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل فى ذاته ،
لأن ابن مالك صرح فى بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ،
فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك فى اختياراته .

الأمر الثانى : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمّل ما التى تقع بعد رب ، وقد
صرح ابن مالك فى شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما للتصلة رب شاذ ،
ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى للبنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى
الاستقبال ، فهما كالتناقضين ، وكلام سيديويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد
ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما يقولن ذلك » وقد ورد فى قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَمَلٍ تَرْفَعُنْ نُوبِي شِمَالَاتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبى حيان الفقهى ، يصف جبلا عمه
الخصب وحفه النبات ، وهو تابع فى ذلك للبنى التابع للأعلم الشنتمرى ، والذى عليه الناس
أنه لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وأنه يصف وطب لبّ ، وأبو الصمعاء
شاعر مخضرم ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا *

اللغة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخاً »
أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى
العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما »
لا بساً العمامة .
=

وكقوله :

* مَن نَتَقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَرْبٍ * — ٤٧٥

المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسیه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : « بحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبنى على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعلم » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على » حرف جر « كرسى » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صفة لشيخ . الشاهد فيه : قوله « لم يعلم » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفى الذى هو لم ، وقد نبهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمْ يَارَبُّ أَنْ رَبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترى أباه ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَبْدَأُ ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي * =

== اللغة : « نتقف » معناه نجد « آتب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .
 المعنى : إن من تلقاه منهم سقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء
 لما في صدورهم من حسيكة سبها الدماء التي أريقتم منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « نتقفن »
 نتقف : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل
 الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني
 على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بـ « نتقف » فليس « الفاء
 واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض
 ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،
 آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط
 وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .
 الشاهد فيه : قوله « من نتقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو نتقف بالنون
 الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرع ، وهو من شواهد سيديويه (١٥٢/٣) :
 فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا
 الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع
 بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا الموقف .
 ومثله قول الآخر :

نَبَتْكُمْ نَبَاتَ الْخَيْرِ زَانِيٍّ فِي التَّرْسَى حَدِيثًا مَتَى مَا بَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا
 الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وقلبها ألفا لاوقف ، بعد « متى » .
 ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن
 يكون الفعل شرطا كما في بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما في هذين البيتين
 اللذين أنشدناهما .

فصل

في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كل منهما مسألة :
الأصل الأول : أن آخر المؤكّد يُفتح^(١) ، تقول « لَتَضْرِبَنَّ » و « أَضْرِبَنَّ »
ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسنّداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره
حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول :
« أَضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ » بضم الباء ، و « أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ » بكسرها ، والأصل :
اضْرِبُونْ ، واضْرِبِينَ ، ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين .
ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » وإنك تحذف
آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول « يَا قَوْمِ أَخْشَوْنْ »
و « يَا هِنْدُ أَخْشَيْنْ » فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ،
بل قلبه ياء ؛ فتقول « لَيَخْشَيْنَّ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيْنَّ يَا زَيْدُ » و « لَتَخْشِيَانَّ
يَا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشِيَانَّ يَا هِنْدَاتِ » :

* * *

(١) اختلف النحاة فى الفتحة التى قبل نون التوكيد للمؤكد بها الفعل المضارع نحو
لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي وابن
السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندها مبنى على الفتح ، وذلك لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيديويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل -
مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم
حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت
الحركة هى الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى « لا تلعبن » مبنى على
سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء
الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام :

أحدُها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقعداً » ؛ لئلا يلتقي سا كنان^(١) ، وعن يونس والسكريين إجازته^(٢) ، ثم صرَّحَ الفارسي في الحجة بأن يونس يُبقي النونَ ساكنةً ، وَنَظَرَ ذلك بقراءة نافع (وَنَحْيَا)^(٣) وذكر الناظمُ أنه بكسرُ النونِ ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَذَمَّرَانِهِمْ)

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حيث شذ على حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لكن حذفها حيث شذ للفرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج السكريون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً ، فقد جاء في أمثالهم قولهم « التقت حلقتنا البطان » وهم حين يقولون هذا للمثل يبقون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَنَا الْبِطَانِ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (محياي ومماتي) بسكون ياء المتكلم مع سكون الألف قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أُنذَرْتُمْ أم لم تنذروهم) بقلب الهمزة الثانية من (أُنذَرْتُمْ) ألفاً ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميع في (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغماً في مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصددده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَذْمِيرًا^(١)، وَجَوَزُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ (وَلَا تَقْبَعَانِ)^(٢) بِتَخْفِيفِ النُّونِ .
وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقَعُ بَعْدَهَا اتِّفَاقًا ، وَيَجِبُ كَسْرُهَا ، كَقِرَاءَةِ بَاقِي السَّبْعَةِ :
(وَلَا تَقْبَعَانِ)^(٣) .

الثاني : أَنَّهَا لَا تُؤَكِّدُ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ يَجِبُ أَنْ يُؤَكَّى بَعْدَ فَاعِلِهِ بِالْأَلْفِ فَاصِلَةً بَيْنَ التَّوْنَيْنِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ ؛ فَيُقَالُ « اضْرِبْنَ أَنْ » وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْخَفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا تَقْدُمُ أَجَازَهُ هُنَا بِشَرْطِ كَسْرِهَا^(٤) .

الثالث : أَنَّهَا تَحْذِفُ قَبْلَ السَّاكِنِ ، كَقَوْلِهِ :

٤٧٦ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَاللَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أَصْلُهُ « لَا تُهَيِّنَنَّ » .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ ، وَتَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ ضَمِيرَ الْاِثْنَيْنِ ، وَالنُّونَ لِلتَّوَكِيدِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِذَا جَعَلْنَا الْوَاوَ حَرْفَ عَطْفٍ وَ « لَا » بَعْدَهَا حَرْفَ نَهْيٍ ، فَتَكُونُ الْأَلْفُ ضَمِيرَ الْاِثْنَيْنِ وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ ، فَإِنْ جَعَلْنَا لَا نَافِيَةً وَالْوَاوَ لِلْحَالِ كَانَتِ النُّونُ عَلَامَةً عَلَى رَفْعِ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ لِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحْذُوفٌ ؛ وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَعْبِ حَالٍ .
(٣) اعْلَمْ أَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ يَغْتَفِرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَوَّلُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ السَّاكِنِينَ حَرْفَ اِئْتِمَارٍ كَالْأَلْفِ ، وَكَالْوَاوِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، وَثَانِيَهُمَا : أَنْ يَكُونَ ثَانِي السَّاكِنِينَ مَدْغَمًا فِي مِثْلِهِ ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ السَّرُّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ فِي جَوَازِ وَقُوعِ النُّونِ الشَّدِيدَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَعَدَمِ جَوَازِ وَقُوعِ الْخَفِيفَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

٤٧٦ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلِمَةِ الْأَضْبُطِ بْنِ قُرَيْبٍ السَّعْدِيِّ ، قَالَ ثَعْلَبُ : بُلْغَفَى أَنَّهَا قِيلَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ ؛ وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ هَذِهِ السَّكْمَةِ بَيْتٌ مِنَ الْمُنَسْرَحِ قَدْ حُذِفَ مِنْ أَوَّلِ جُزْئِهِ الْأَوَّلِ سَبَبٌ خَفِيفٌ ، فَأَخَّرَ الشُّطْرُ الْأَوَّلُ « أَنْ » وَلَا تَلْتَمِثُ إِلَى مَا قِيلَ سِوَى هَذَا ؛ فَإِنْ أَوَّلَ السَّكْمَةِ قَوْلُهُ :

= إِكْلٌ مِّمَّ مِّنَ الْمُؤْمِ سَعَةً وَالْمُسْنَى وَالصُّبْحُ لَا فَلَا حَ مَعَهُ

اللمعة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله في اللغة الذي انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة «علك» هي لغة في لعلك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجزر بيانها وذكر أصحابها «تركع» أصله مضارع من الركوع وهو الانحناء من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مفائرة لها «رفعه» أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا نحتقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئاً وربما بدلته هو من حاله السيئ حالاً حسناً .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفقير» مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة «علك» عل : حرف ترج ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «أن» حرف مصدرى ونصب «تركع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يوماً» ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب العائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لاتهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، كقوله تعالى : (كَلَسَفَمَا)^(١) (وَلَيَكُونَا)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٧٧ — * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدْ *

== من التقاء الساكنين الهذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام في « الفقير » لأن الألف التي بينهما ألف الوصل فلا حركه لها عند الوصل ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلاً على تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرُبَنَّهَا *

. اللغة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهي الحيوان المأْكول الذي فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقرّبها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ في ذلك بالنهي عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التي رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف عطف ، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه من الخلاف في شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الحالتين السكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقرّبها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات == (٨ — أوضح المسالك ٤)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْ يَنْ يَاقُومِ » و « اضْرِبْ يَنْ يَاهِنْدُ » والأصل : اضْرِبْ يَنْ و اضْرِبْ يَنْ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حذفت النون لشبهها بالتثنية في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

هذا باب مالا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُنِيَ كما مر ، وُسِّمَ غير متمكن ، وإلا أعرب ، ثم المعرب إن أشبه الفعل مُنِعَ الصرف كما سيأتي ، وُسِّمَ غير أمكن ، وإلا صُرِفَ ، وُسِّمَ أمكن^(١) .

= مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نهى « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الشيطان » مفعول به لتعبد « والله » الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا ؛ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد - صرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التثنية في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تنبع الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا : إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرْفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسمُ به أَمَكَنَ ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف ولل فعل ، كـ « زَيْدٌ » و « فَرَسٌ » .
وقد عُلِمَ من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسَلِّمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

= من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبنى عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبنى عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن فى معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بد له من حدث يحدثه وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين علتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علة واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبيهه بالفعل قوياً ، ومتى وجدت علتان اللتان ترجع إحداها لمعناه والأخرى لفظه قوى شبيهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صَرْفُهُ لعلّة واحدة^(١)، وهو شيئان :

أحدهما : ما فيه ألفُ التّأنيثِ مطلقاً ، أى مقصورةً كانت أو ممدودةً ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكْرِيَّاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعا كـ « جَرَحَى » و « أَنْصِبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « صَحْرَاء » .

والثانى : الجمع المُوازن لِمَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ^(٢)، كـ « دَرَاهِم » و « دَنَانِير » .

(١) إنما كانت اللة الواحدة فى هذين الشئين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التّأنيث لها جهتان ، أولاها الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والثّانية فرع عن المذكور ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التّأنيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكرا ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع - فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لاتجد فى العربية اسما مفردا مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرها من المفردات عنق ، ونحو حمر وصف فإن نظيرها من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) للراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءا بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، وللراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تسكيره ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ، سواء أكان مبدوءا بالميم نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان مفاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً ؛ فتتقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُنَوَّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَذَارَى » ، والغالبُ أن تبقى كسرتُه ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجر مُجْرَى قاضٍ وسائرٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ قَوْتِهِمْ غَوَاشٍ)^(١) (وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ عَشْرٍ)^(٢) ، وفي النصب مُجْرَى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو (سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ)^(٣) .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد^(٤) ؛ فقليل : إنه أعجمي مُجَلَّ على مُوازَنه من العربي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابنُ الحاجب أن من العرب من يهرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك . وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وازَنه من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيل وشرَاحِيل

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ «سراويل» أم مفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس البرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سرِوَالَة ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :
عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ
ويقال : مفرده سرِوَال - بدون تاء - وبمن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحريري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس البرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم ثقلة أئبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظِ أَرْجُلٍ للعلمية مثل كَشَاجِمٍ^(١)، مُنَع الصرف .

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،
أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً ، وهو ما وُضِعَ صفةً ، وهو إما مَزِيدٌ
في آخره ألف ونون ، أو مُوَازِنٌ للفعل ، أو مُتَدَوِّلٌ .
أما ذو الزيادة فهو فَعْلَانٌ بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ،
كـ « سَكْرَانٌ وَغَضَبَانٌ وَعَطْشَانٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَمَحْيَانٌ »^(٢)
بخلاف نحو : مَصَّانٌ لِلثِيَمِ ، وَسَيْفَانٌ لِلطَّوِيلِ ، وَأَلْيَانٌ لِكَبِيرِ الْأَلْيَةِ ، وَنَدْمَانٌ :
من المنادمة لا مِنْ الدَّيَمِ ؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانَةٌ .
وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءٌ
كـ « أَحْمَرٌ » ، أو فَعْلَى كـ « أَفْضَلٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْثَرٌ »
و « آدَرٌ » ، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو « مَرَزْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٌ » لأنه
وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ،
وإنما منع بعضهم صرفَ بابِ أَبْطَحَ وأَذْهَمَ لِلْقَيْدِ وَأَسْوَدَ وَأَرْقَمَ لِلْحَيَّةِ — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعْلَانٌ الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع
إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف
والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها
فرع الجود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعْلَانٌ الذي لا مؤنث له كلعحيان
فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثاً على فعلى ،
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإِسْمِيَّة ، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَفَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأُخِيلٌ لطائر ذي خِيَالَان ، وَأَفْعَى لِلْحَيَّة^(١) ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت في لغة الأَكْثَرِ ، وبعضهم يمنع صرفها لِلْمَحْ معنی الصفة فيها ، وهي القوة والتلون والإيذاء ، قال :

٤٧٨ — * فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَازِيَا *

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصل مادتها (ي ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أَيْفَع ، فأخرت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأخرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجري كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامي عمير بن شليم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّينَ يَوْمَ آتِيهِمُ *

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلي ، وهو النسب إلى عقيل — بضم العين ، بزنة التصغير — وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، وبحي بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاءه إياهم في الحرب « فراح » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف ، مقصورا — جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر في هذا البيت بني عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند =

وقال :

٤٧٩ — * فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا *

= الانماء في مهارك الحرب ، وشبههم بالفراخ بن جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَان » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كان ، منصوب بالياء نياية عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكأن لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح المقدر أو على السكون لانصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدل » مفعول به للاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفاً بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو مختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي *

وقبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكَ اتَّخِذُ غَضِي اللَّوْمَ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

اللغة : « ذريني » اتركيني ودعيني ، والمستعمل من هذه المادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) والأمر كما في قوله سبحانه : =

« ذرى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أماتته العرب « وعلمى بالأمر » أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمتى » خاتى وسجيتى وطيبعتى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء اللثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) « بأخيلا » الأخيل - بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تسكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو واو اللية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالأمر » جار ومجرور متعلق بعلم « وشيمتى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضا لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهيمة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو اللشؤم ؛ لأن العرب تتشائم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدَل فنوعان :

أحدهما : مُوَازِن فُعَال ومَفْعَل ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفَاق ، وفي الباقي على الأصَحَّ^(١) ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصلُ « جاء القَوْمُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعْوَتاً ، نحو (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) أو أحوالاً ، نحو (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٣) أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلاف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أما مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما منعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من الخمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البنائي مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاكِذِيهِ لَهْمٌ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا
(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لنجدته جماعات وآحاداً : أي واحداً واحداً) .
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره رَأَى رَكْبَانِ وَصَاحِبَ وَصْحَانِ ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .
وربما استعملت هذه العدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَحَيْلٌ كَفَّاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثَفَاءُ الرَّجَالِ وَوُحْدَانُهَا
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثاني : « أُخَرُ » في نحو « مَرَزْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » لأنها جمع الأخرى ،
والأخرى أنثى آخر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخر من باب اسم التفضيل ،
واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفرداً مذكراً ،
نحو (لِيُؤْسَفُ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَى آبَيْنَا مِنَّا)^(١) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ
آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبُّ إِلَيْكُمْ)^(٢) فكان القياس
أن يقال « مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ أُخَرَ » و « بِنِسَاءٍ أُخَرَ » و « بِرِجَالٍ أُخَرَ »
و « بِرَجُلَيْنِ أُخَرَ » ولكنهم قالوا : أخرى ، وأخر ، وآخرون ، وآخران ،
قال الله تعالى : (فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)^(٣) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(٤)
(وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا)^(٥) (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ)^(٦) .

وإنما خصّ اللحيون آخر بالذكر لأن في أخرى ألف التانيث ، وهي
أوضح من العذل ، وآخرون وآخران معربان بالحروف فلا مدخل لهما
في هذا الباب ، وأما آخر فلا عدل فيه ، وإنما العذل في فروعه ، وإنما امتنع
من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة ، نحو (وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ)^(٧) ،
جُمعت على آخرٍ مصروفًا ؛ لأنّ مذكرها آخرٌ — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة

(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى) ^(١) (تَمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) ^(٢) ،
فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة
لمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية ^(٣) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت
(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أنه إذا سُمِّيَ بواحد من الثلاثة التى هى الوصف
المزيد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ،
فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعاً من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية ، مع أن كلا
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باقٍ بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،
فاللغتان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى
أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقهطان كما يمنع من
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سُمِّيَ بالممنوع من الصرف للوصفية
والعدل كثنى وثلاث انصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعللوا مقاتلتهم
هذه بأن معنى مثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سُمِّيَ به صار معناه الذات للعين ، فزال
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف
الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسى فى هذه المسألة روايتان ، إحداهما كذهب الأخفش
وأبى العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتعلمه
التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعاً » اهـ .

ومما يحتاج به المذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،
خصوصاً إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش
وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة وينصرف وهو معرفة ،
وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :
أحدها : العلم المركب تركيب المزج كـ « بَعْلَبِكَ » و « حَضْرَمَوْت »
وقد يضاف أول جزئه إلى ثانيهما ، وقد يُبْنَيَانِ على الفتح ، وعلى اللغات
الثلاث فإن كان آخر الأول معتلاً كـ « مَعْدِيكَرِب » و « قَالِي قَلَا » وجب
سكونه مطلقاً .

الثاني : العلم ذو الزيادة كـ « مَرَوَان » ، و « عِمْرَان » ، و « عُثْمَان » ، و « غَطَفَان » ،
و « أَصْبَهَان » .

الثالث : العلم المؤنث ، ويتحقق منه من الصرف إن كان بالناء كـ « فَاطِمَة »
و « طَلْحَة » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْدَب » و « سُمَاد » ، أو مُحْرَك
الوسط كـ « سَقَر » و « لَطَى » ، أو أعجمياً كـ « مَاه » و « جُور » ،
أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْدَة » — اسم امرأة — ويجوز
في نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرف وتركه^(١) ، وهو أولى ، والزجاج يُوجِّبه ،
وقال عيسى والجزمي والمبرد في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كمنند .

الرابع : العلم الأعجمي ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة
كـ « إِبْرَاهِيم » و « إِسْمَاعِيل » وإذا سُمِّيَ بنحو « لِحَام » و « فِرْد »^(٢)
صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحو « نُوح » و « لُوط » و « شَر »^(٣)
مصروفة ، وقيل : الساكن الوسط ذو وجهين ، والمحرَّكة مُتَحَقِّمُ المنع .

(١) وطى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَأَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقِ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب العرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والناء جميعاً — اسم لقلعة من أعمال أَرَان ، وأَرَان — بفتح =

الخامس : العَلَمُ المُوازن للفعل ، والمعتَبَرُ من وَزْن الفعل أَنْوَاعٌ :
أحدها : الوزن الذي يَخْصُصُ الفعلَ كـ « خَضَمَ » لـ « لِسْكَان » ، و « شَمَرَ »
لفرس ، و « دُئِلَ » لقبيلة ، و « انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .
الثاني : الوزن الذي به الفعلُ أَوَّلِي ؛ لـ « لِسْكَونُه » غالباً فيه كـ « يَأْمِدُ »
و « إِصْبَحَ » و « أَبْلُمَ » أعلاماً ؛ فإن وجود مَوَازِنِهَا في الفعل أَكْثَرُ كَالْأَمْسِ
من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالثُ : الوزنُ الذي به الفعلُ أَوَّلِي ؛ لـ « لِسْكَونُه » مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل
ولا تدلُّ في الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلُبٍ ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهي
في مَوَازِنِهما من الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ دالة على المتكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج
بالأول نحو « امْرُؤٌ » علماً ؛ فإنه في النصب نظير أَذْهَبَ ، وفي الجر نظير
اضْرِبْ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثاني نحو « رُدٌّ » و « قِيلَ »
و « بَيْعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفِّلَ وِدِيكَ فوجب صرفها ،
ولو سميت بضَرْبٍ محققاً من ضَرْبٍ انصرف اتفاقاً ، ولو سميت بضَرْبٍ
ثم خَفَّفَتْهُ انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخالفَهُ للبردُ لأنه تغيير عارض ،
وبالثالث نحو « أَلْبَبَ » — بالضم — جمعُ لُبٍّ علماً ؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلَ
بالفك ، قاله أبو الحسن ، وخُوالف لوجود اللوازنة .

الهمزة وتشديد الراء — إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدنوشري صرف « شتر »
ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم للؤنث الأعجمي إذا كان ثلاثياً
ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب في شرح للفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا
الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى
القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم
يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزَنُّ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ ، وتَضَارَبَ ، ودَخَرَجَ ، أعلامًا ، واحتج بقوله :

٤٨٠ — * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا *

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَضِغَّ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللاغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهي بائية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملة صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين : أحدهما : أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكنى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد وينذل عظام الأمور ، أو عن كونه جلدًا صبوراً على الملأت والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ «جَلَا» من قولك «زَيْدٌ جَلَا» ؛
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

* نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ^(١) * [٣٨]

وأن يكون ليس بـمَلَمَ ، بل صفة لمحدوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلَاَ الأمورَ .
السادس : التَّمَلُّمُ المَحْنُومُ بألف الإلتحاق المقصورة ، كـ «عَلَّقَى» ،
و «أَرْطَى» عَلَمِينَ .

السابع : المعرفة للمعدولة ، وهى خمسة أنواع :
أحدها : فُعَلٌ فى التوكيد ، وهى : جُمِعُ ، وَكُتِعُ ، وَبُصِعُ ، وَبُئِعُ ،
فإنها معارف بنىة الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلَآوَاتٍ ، فإن
مُفَرَّدَاتِهَا : جَمَعَاءُ ، وَكُتَمَاءُ ، وَبَضَعَاءُ ، وَبَتَمَاءُ ، وإنما قياسُ فَعْلَاءٍ إذا كان
اسما أن يُجْمَعَ على فَعْلَآوَاتٍ كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَآوَاتٍ .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركا بين الاسم والفعل أوهما فيه سواء لم يكن ممنوعا
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل
أن تسكون - مع تسليم عليتها - منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير
الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علما
بل هى فعل ماضى باق على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله
فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها .
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ،
وبعده قوله :

* ظَلَمَّا عَلَيْنَا أَنَّهُمْ فَدِيدُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يَزِيدُ » فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،
ولذلك حكى على ما كان قبل العملية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن
الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولما كان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه
حيث أن ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مبنى لتضمنه معنى اللام .

وَاحْتَرَزَ بالقيد الأول من اللبهم ، نحو (تَجَيَّنَّاهُمْ بِسَحَرٍ)^(١) ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفه بأل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ ، أَوْ سَحَرَهُ » .

الثالث : فَعْلٌ علماً لمذكر ؛ إذا شُيِّعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلَّةٌ ظاهرة غير العلمية ، نحو « عَمَر » و « زُفِر » و « زُحِل » و « جُمِع »^(٢) ؛ فإنهم قَدَّرُوهُ مَعْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف مع أن صيغة فَعْل قد كثرت فيها العدل ، كـ « غُدِر » ، وفُسِّقَ ، وكـ « جُمِع » ، وكُتِّعَ ، وكـ « أُخِرَ » .

وأما « طُوِيَ » فَمَنْعُ صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طَاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكلفه ، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظاً ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وقثم ، وجشم ، وجمع ، ودلف ، وثعل ، وهبل ، وجعا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلع ، وكلها بضم الأول . وفتح الثانى ، كما أن كلها لبس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدرُوا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر ، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تنكفي في منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فَعَالٍ عَلَمًا لَمْؤُنْث ، كـ « حَذَامِ » و « قَطَامِ » في لغة تميم ؛ فإنهم يمنعون صَرْفَهُ ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْنَب » فإن خُتِمَ بالراء كـ « سَفَارِ » اسمًا لماء ، وكـ « وَبَارِ » اسمًا لقبيلة — بَنُوهُ عَلَى السَّكْرِ ، إلا قليلا منهم ، وقد اجتمعت اللفتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَاسِيَا طَسَمًا قَلَمٌ يُنْجِدُ الْحَذَارُ
وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَبُوٍّ أَنْتَ عَلَيْهِمْ وَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِي نَائِحَةٌ عُقْبُهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وحمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « أَلَمْ » المحمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تَرَوْا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إِرْمًا » مفعول به أول لتروا « وَعَادًا » معطوف عليه « أَوْدَى » فعل ماض « بِهَا » جار =

وأهل الحجاز يَبْنُونَ الباب كله على الكسر ؛ تشبيهاً له بَنَزَال ، كقوله :
٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

== ومجرور متعلق بقوله أودى « الليل » فاعل أودى « والنهار » معطوف عليه « وم »
الواو حرف عطف ، م : فعل ماض « دهر » فاعل م « على » حرف جر « وبار »
مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بم « فهلسكت » الفاء حرف عطف ، هلك :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « جهرة » مفعول مطلق لفعل محذوف ، نظير قولهم :
قعد فلان القرفصاء ، والعين يعربه حالا ، نظير قولهم : طلع زيد بغتة « وبار » فاعل
هلسكت مرفوع بالضممة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله « وبار » في آخر الشطر الأول من البيت الثاني ، وفي قافية
ذلك البيت ؛ فإنه في الموضع الأول بناء على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر
بنى تميم ، ثم أعربه في الموضع الثاني إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضممة لما اضطر إلى ذلك .
وزعم قوم أن الثانية ليست علماً ، بل هى فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة
معطوفة بالواو على جملة هلسكت ، ومن حقها . لى هذا أن ترسم هكذا « فهلسكت
جهرة وباروا » .

٤٨٣ — نسب بعضهم هذا الشاهد ليسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب
أنه للجبم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحدام : امرأته ، قاله ابن منظور فى لسان
العرب (مادة رقتى) .

اللغة : « حذام » اسم امرأة ، قال السيوطى : هى حذام بنت الريان بن جسر بن
تميم ، ويقال : هى امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة من الفعل
وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، صدقوا :
فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام
مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على
التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن
« قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « حذام » فاعل قالت ، ==

الخامس : « أَمْسِر » مُرَاداً به اليومُ الذي يليه يومُك ، ولم يُضَفْ ولم يُقَرَّن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَمْدُودٌ عن الأَمْسِرِ ، كقوله :

٤٨٣ — * لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِثْلَ أَمْسَا *

= مبني على السكسر في محل رفع ، وجلة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .
الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبني على السكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافي القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبيويه (ج ١ ص ٤٤) ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا *

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إني رأيت » « عجباً » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزاً » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التى هرمت وشاخت « السعالي » جمع سعللة - بكسر السين ومكون العين - وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على السنة العامة فى مصر .

ورواية الأعمى * عجائزاً مثل الأفاعى خمساً *

الإصراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها مبني على السكون فى محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عجباً » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة فى - رب قسم =

وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :
٤٨٤ — اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أمس

مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ، وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .
الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يماثلون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها ومن الناس من قال : إن « أمسا » في البيت فعل ماض ، والتقدير « مذ أمسى المساء » وأنت حير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت من الخفيف .

اللمعة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكدا ، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء » هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه « عن » ظهر ، ويروى في مكانه « عن » بالزاي ، ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكُ فَأَضْحَتْهُ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

« بأس » بالباء الموحدة - أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « يأس » بالثناة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تعلق بالاله .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً ، على تقديره مُضَمَّنًا معنى للام ، قال :

٤٨٥ — * وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ *

وَالْقَوَافِي مجرورة .

صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس تضمنه أَمْسٍ .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أَمْسٍ » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ فدل ذلك على أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .
٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضاؤه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جاز ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجمله يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، وجمله أعلم وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف وقضاء من « قضاؤه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير الغائب العائد إلى أَمْسٍ مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « أَمْسٍ » فاعل مضى مبنى على الكسر في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أَمْسٍ » فإنه مكسور مع أنه في مكان المرفوع لكونه فاعلاً ؛ فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأمسِ يوماً من الأيام الماضية مُبَهَمًا ، أو عَرَفْتَهُ بالإضافة ،
أو بالأداة فهو مُعَرَّبٌ إجماعاً ، وإن استعملتَ الجُرَدَ المرادَ به معينٌ ظرفاً
فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً .

فصل : يَعرَضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب^(١) :
الأول : أن يكون أحدُ سَبَبِيَةِ العلمية ثم ينسَكِرُ ؛ تقول « رَبٌّ فَاطِمَةٍ
وَعِمْرَانٍ وَعُمَيْرٍ وَيَزِيدٍ وَإِسْرَاهِيمَ وَمَعْدِيكَرِبٍ وَأَرْطَى » .
ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية ، كـ « أَسْحَرُ » و « سَكْرَانُ »
فسيدويه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ ، وخالفَهُ الأخفشُ في الحواشي ، ووَافَقَهُ
في الأوسط^(٢) .

الثاني : التصغير المُزِيلُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْدٌ » و « عُثَيْرٌ » في أحمد
وعمر ، وعكسُ ذلك نحو « تَحْلِيءٌ » عَلَمًا ؛ فإنه ينصرف مُكَبَّرًا ولا ينصرف
مُصَغَّرًا ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير^(٣) .

(١) في هذه المسألة قولان آخران غير القول الذى اختاره المؤلف والذى حاصله
أنه لا يجوز صرف الاسم الذى اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا
بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذى
اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، أى وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو
لم يوجد ، وأما القول الثانى فخالصه أنه يجوز صرف الاسم الذى على صيغة منتهى الجموع -
وهو المعبر عنه بالجمع الذى لا نظير له فى الآحاد - فى الاختيار مطلقاً : أى وجد أحد
الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا فى الاسم الذى اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه
الوصفية فسعى به ، وبيننا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تحليلة » على وزن تدحرج مضارع دحرج .

الثالث : إرادة التناسب ، كقراءة نافع والكسائي (سَلَا سِلَا)^(١) ،
و (قَوَّارِيْرَا)^(٢) ، وقراءة الأعمش (وَلَا يَغْوُثَا وَيَعُوْقَا وَنَسْرَا)^(٣) .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدَرَ خِدْرًا عُنِيْرَةً *

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف
ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي *

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الذال المهملة - أصله المنزل تقصر
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة غخدر » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها
لاتبرحه ، ويكون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج لحاجة
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر المودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير
ثم ترخى فوقها ستور لتسكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات
القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه ،
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٥٤ الذى مضى
فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهى العذاب
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ،
أى ماشياً على رجله ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله
فى بيت سابق على بيت الشاهد * ويوم عقرت للعذارى مطيقى * « دخلت » فعل
وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و « عنيزة »
مضاف إليه مجرر بالكسرة الظاهرة ، رجلة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة^(١) .
وأجاز الكوفيون^(٢) والأخفش^(٣) والفارسي^(٤) للمضطر أن يمنع صرف
المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، واحتج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبٍ غَائِلَةٍ النَّفُوسِ غَدُورِ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

إليها « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « لك » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الولايات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب
مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن
مبنى على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وباء
المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنيزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علم الموث
(١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في
الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في
هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي - وهما من شيوخ البصريين -
علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد يثبت من الكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، من
كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبريد .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق
أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري
أشاعرة وفي جمع مهلب مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسبة ،
ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكتائب » الكتائب : جمع كتيبة ، =

وهى الفصيحة من الجيش ، وتطلق الكتبية على الحيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تقتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابِنٌ مَرْوَانَ وَابْنَهُ

وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ

فَمِمَّا حُصِّنَ وَالْبَطِينُ وَقَعَبٌ وَمِمَّا أُمِرَ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدح « الأزرق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّادٍ فِيهَا وَالِدٌ حَلِيبٌ

فنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَاكِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

فقد منع « مرداس » من التثنية مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

فصل : المنقوص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياءه رفعا وجرا ، ونُونَ باتِّفاق ، كـ « جَوَارِ » و « أُعَيِّمِ » ، وكذا إن كان علما كـ « قَاضٍ » علمَ امْرَأَةٍ ، وكـ « يَزِمِي » علما ، خلافاً ليونس وعيسى^(١) والكسائي ؛ فإنهم يُثَبِّتُونَ الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جراً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ * قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَيَّلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَفْوُخٍ قَصِيدَةً يَهَا جَرَبٌ عُدْتُ كُلِّي بِزَوْبَرَا
فقد منع « زوبر » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريني :
وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَّاءُ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .
وقد قال ابن هشام للؤاف في منع صرف النصرف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .
(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجهور البصريين ، ومخالفة لهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .
— ٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز للشطور ، وبعبارة قوله :

* كَمَا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا *

اللفظة : « يعيليا » تصغير يعلى علم رجل « خلقا » بفتح الخاء واللام جميعاً - أراد به رث الهيئة « مقوليا » هو المنجاني النكمش .
الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « مني » جار ومجرور متعلق بمعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يعيليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :
 ٤٨٩ — * وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا * *

= نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بعجب « رأيتي » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون لوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية — وهو الأظهر — فهذا حال من ياء المتكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يعليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيديويه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبدالله بن أبي إسحاق النحوي الحمصمي بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتني فلهجت أيضاً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ *

اللغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل بالنسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ والموالى في نظر العرب من الحسة والضعة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق بفعل عبدالله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائب =

هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرؤه من الناصب والجازم وفقاً للقرآن ، لا حُلُولُهُ محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلَّا تَفْعَلْ »^(١) .

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر «عبد» اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مولى» خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و «مواليا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق ،

الشاهد فيه : قوله «مواليا» حيث عامل النقص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيًا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد علموا بناء ما جاء مبنيًا من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أوفى معناه أوفى استعماله ، على ما علمت في باب المعرب والمبني أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتل معاني متعددة ، ولا ينأى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة «ما أحسن خاله» فإن هذه العبارة تحتل أن يكون مراد التكلم بها التعجب من حسن خاله ، وأن يكون مراد =

== المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليعين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ماهو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم يبنائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضرربوا لذلك مثلا عبارة «لاتعن بالجفاء وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

== كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعل واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهيه عنه ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين - وهما « تعن » و « تمدح » - محزومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعل كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول محزوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول محزوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستثناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعاني المختلفة التي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهي عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت ==

= انتهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لأنن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشئ إذا شابه الشئ شيها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شيها قويا - هذا الحكم .
فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم خمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبرا نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يجود » والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو « جاءنا الذي قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذي يقوم أبوه » ونحو « جاء الذي يقوم » والاسم يقع حالا نحو « جاء زيد راكبا » والفعل المضارع يقع حالا نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .
الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلمست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ .
قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلمست أنكسر شيئا منه ، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .
وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

على الاسم، ويجعلون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياسا مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل المضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجود المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام السكوفيين، فنفتن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل للمضارع للاسم: أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، ألتست ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين، فإذا قلت « سيحضر علي » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليعضرن محمد » تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا.

الوجه الرابع منها: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول « إن محمدا ليضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا يضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لا ضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل المضارع تقترب به هذه اللام ولا تقترب بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترب بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل للمضارع واسم الفاعل يجربان معا على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجري في الحركات والسكون على ما يجري عليه بضرب، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله = (١٠ - أوضح المسالك ٤)

== حرف متحرك في الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل، ولا يقدح في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثانی حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعله تصريفية .

وإذا علمت أن النعاة كلهم كوفيم وبصربهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمرا » أو تقديرنا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » أو محلاً نحو « بسعين » من قولك « ليسعين محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدمًا، نفي أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة، نفي أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدمًا علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدى، والرفع أمر وجودى، والأمر العدى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطئ، وذلك لأن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، =

== وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عديميا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدى لا يكون علة في الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديميا مطلقا ، لكن إذا كان عديميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وهما التجرد من قبيل العدى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرفع للفعل المضارع هو حلو له محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » فى قولك « زيد يقوم » فدخل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، ويبان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قواكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلو له محل الاسم أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعة - أى مشابهة - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعارض عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل فى الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »^(١) ، ولا تقتضى تأييد النفي

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أتيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع فى قولك « لَنْ أَزُورَ عَلِيًّا » وفى قولك « لَمْ أَزُرْ عَلِيًّا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله « وهى لنفى سيفعل » أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع القدى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل « سيعحض خالدا » فأردت أن تنفيه قلت « لَنْ يحضر » .

ثم إن نفي لن للفعل فى الزمان للمستقبل على ضربين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذُنَ لِي أَبِي) فإن نفي أبراح الأرض مستمر إلى أن يجيبه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفي لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى (لَنْ يَخْلُقُوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والمحال لا يقع ، فإنه لو وقع لا نقرب ممكنا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيدَه ، خلافاً للزخشرى^(١) ، ولا تَقَعُ دُعَائِيَّةً ، خلافاً لابن

(١) ادعى جار الله الزخشرى دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأمّوزج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهي إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقيسنا نفى لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً ، ويكون نفى لن نوعاً واحداً ، وقد استدلل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدلل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسياً) إذ كيف ينفي تكليمها إنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلها ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ (أبداً) معها تكراراً لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلت كلمته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلناه في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضعاً ، ولئن سلطنا جدلاً لداليتها على تأييد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشف في تفسير قوله تعالى لموسى (لن تراني) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما محتمل أن يكون المراد به نفى الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفى الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « قم » فقلت له « لن أقوم » صلح =

السَّراج^(١) ، وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نونا ، خلافاً للفرء ، ولا « لا أن » لحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

الثاني : « كُنْ » المصدرية ، فأما التعليلية فجارة والنائب بعدها « أن » مضمرة^(٢) ، وقد تَظَهَّرَ في الشعر ، وتقعن المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

== ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » - كان صالحاً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأييد أو تأكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصوداً به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية السكرية لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاءً ، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر (١٤ ص ٢) وما بعدها (أن الأخفش يرى أن كي لا تكون إلا حرف جرد الا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن ==

(لِكَيْلَا تَأْسَوْا) ^(١) والتعليلية إن تأخرت عنها اللامُ أو أنْ ، نحو قوله :
 ٤٩٠ - كُنْ لِتَقْضِيَنِي رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

= الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب لفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية ، وأنه إذا وقع في الكلام « أن » بعد كي كما في قول جميل بن معمر * لسكياً أن تغر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . * كي لتقضييني رقية بعض ما * كانت كي مصدرية ناصبة المضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب « كيحه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من اللديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ
 كُنْ لِتَقْضِيَنِي رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي . . . البيت ، وبعده
 خُلُوءَةً إِذْ تُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونُ بِاللَّعْسِ

اللغة : « لتقضييني » لتوفي لي بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرأ ذمته منه « مختلس » ذكر العيني والبغدادى أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطفأ ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهباً إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه المادة الإعراب : « كي » حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لتقضييني » اللام للتعليل مؤكدة لكي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء لتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقوله :

— ٤٩١ — * ... كَيْمًا أَنْ تَفْرَ وَتَحْدَعَا *

تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام : لتقضيني الذي وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضيني » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمر وعلازمة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وقول الآخر * أبى الله أن أسمو بأُم ولا أب * ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يخلل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وليس يصحیح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَفْرَ وَتَحْدَعَا ؟

اللغة : « مانحا » اسم فاعل من المنح ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما « تفر » مضارع غررته تفره — من باب مد — إذاخذعته وزيت له غير الزين « تحدع » تفسير لتفر ، ومعناها واحد .

الإعراب : « قالات » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله

«لسانك» لسان : مفعول أول لسانح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كيا» كى : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيى أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدرى ونصب «تغر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتخدع» الواو حرف عطف ، تخدع : معطوف على تغر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح ، والتقدير : أصبحت مانعا لسانك كل الناس للفرور .

الشاهد فيه : قوله «كيا أن تغر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كى - فى هذه العبارة - يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كى إذا لم يصرح بها فى الكلام ، نحو قولك : جئت كى أعلم ؛ وظهور أن بعد كى يعين أن تكون كى حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدرى ؛ وقد علم أن «أن» حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكى ؛ والتأسيس - أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد . والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كى وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كى لا يكون دولة) وبذكرها مسبقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكى لاتأسوا على ما فاتكم) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبقة باللام وبعدها أن المصدرية كما فى البيت الشاهد رقم ٤٩٣ الآتى وما سنذكره معه من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونعنى بهم هنا سيديويه وجمهور البصريين - يرون أن كى إذا نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كى» قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم يكن التأكيد أمراً لامندوحة عنه حينئذ يصار إليه .

ويجوز الأمران في نحو (كَثِيلًا يَكُونُ دَوْلَةً)^(١)، وقوله :

٤٩٢ — * أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *

وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرت إلى التأكييد ولك معدل عنه .
وإذا قلت « كما أن تغر وتخدع » تعين أن تكون كي حرف تعليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لو جعلت كي حرفا مصدريا لصرت إلى التأكييد ولك عنه معدل .

فإذا قلت « جئت كي أتعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدرة ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها .
وإذا قلت « لكما أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة للام .
وإنما رضيت بالتأكييد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .
(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَتَتَرُكُمَا شَدًّا بَيِّدَاءَ بَلْقَعٍ *

اللفظة : « تطير » تذهب بسرعة « بقريق » القرية — بكسر القاف وسكون الراء — جلد الساعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذي تخرق « بيداء » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أى يهلك « بلقع » بزنة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : « أردت » أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكما » اللام =

الثالث : « أن » في نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)^(١) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ

= حرف تعليل وجزء ، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً ، صدرى بأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقرى » الباء حرف جر ، قرية : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقرية مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية مفعول به « سنا » حال من المفعول أو مفعول ثانٍ لترك « بيدها » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيدها .

الشاهد فيه : قوله « لكى أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التى يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشد أبو روان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى السَّكَّالَ فَيَسْكُتُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) وقول العرب في مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد الماء بماء أ كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفى اللثل الأول : سماعك بالمعدي خير من رؤيتك إياه ، وفى المثل الثانى : ورودك الماء بماء =

يُغْفِرَ لِي^(١)، وبعضهم يُهْمِلُهَا خَلًّا عَلَى « مَا » اخْتِمْهَا ، أَيْ : المصدرية ،
 كقراءة ابن مُحْيِصِينَ (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ)^(٢) ، وكقوله :
 ٤٩٣ — * أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

= أ كَيْسَ ، أَيْ أَ كَثْرَ دَلَالَةِ عَلَى الْعَقْلِ ، وَتَقَعُ أَنْ فِي وَسْطِ الْكَلَامِ فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ
 فاعلاً نحو قوله تعالى (أَلَمْ بَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) التقدير : أَلَمْ
 بَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا خَشَوْعَ قُلُوبِهِمْ ، أَوْ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَرَدْتُ
 أَنْ أَعْيِيَهَا) التقدير : فَأَرَدْتُ عَيْبَهَا ، أَوْ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مَجْرُورًا بِالإِضَافَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى
 (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ) التقدير : مِنْ قَبْلِ إِيْتَانِ يَوْمٍ ، أَوْ يَكُونُ مَجْرُورًا
 بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوَ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ *

التقدير : مِنْ رُؤْيِهَا رَأْسِي - إلخ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٨٢ مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٣٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَقَدْ خَرَجَ قَوْمٌ مِنَ النَّحْوَةِ قِرَاءَةَ ابْنِ مُحْيِصِينَ
 هَذِهِ عَلَى أَنْ أَصْلُهَا (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْمُوا الرِّضَاعَةَ) فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِمَحْذُفِ النُّونِ ، وَالْجَمْعُ
 بِالنَّظَرِ إِلَى مَعْنَى « مَنْ » وَقَدْ حُذِفَتْ وَאו الْجَمْعُ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، لَفْظًا ،
 ثُمَّ اسْتَتَبَعَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابَةِ ، وَهُوَ تَكْلُفٌ .

٤٩٣ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ

صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجِزَهُ قَوْلُهُ :

* مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

اللُّغَةُ : « تَقْرَأُ » يَقَالُ : قَرَأْتَ السَّلَامَ عَلَى زَيْدٍ أَوْ فَرُؤُهُ ، قِرَاءَةٌ ، تَرِيدُ أَنْكَ قُلْتَ
 لَهُ أَقْرَأِ السَّلَامَ عَلَى فُلَانٍ ، أَيْ أَتْلُهُ أَوْ أَعِدْهُ عَلَيْهِ « السَّلَامُ » هُوَ النَّحْيَةُ مُطْلَقًا ، سِوَاهُ
 أَوْ كَانَتْ مِنْ لَفْظِ السَّلَامِ أَمْ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ « وَيَحْكُمَا » هُوَ مَصْدَرٌ مَعْنَاهُ « رَحْمَةٌ لِكُلِّ »
 وَاتِّصَابُهُ بِفِعْلٍ مِنْ مَعْنَاهُ « أَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا » أَيْ لَا تَعْلِمَا بِنَا . حَمَلْتُكُمَا مِنَ السَّلَامِ
 عَلَيْهَا أَحَدًا .

الإِعْرَابُ : « أَنْ » حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ مَهْمَلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ =

وتأتى « أن » مُفسَّرةً ، وزائدةً ، وَخَفَّةً من أن ؛ فلا تنصب المضارع .
فالمفسَّرة هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه^(١) ، نحو (فأوحينا)

== « تقرأن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، أو لكونه مختمًا بألف التأنيث للمدودة ، « ويحكى » ويح : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه ، أى رحمتكما رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرأن « السلام » مفعول به لقوله تقرأن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « أحداً » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوما من العرب يهملون « أن » المصدرية كما يهمل جميعهم « ما » المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها في عجز البيت الذى رويناه ، وذلك فى نظرنا قادح فى صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد فى هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هى المصدرية الناصبة للمضارع ، ولكنها الخفيفة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله فى محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخيرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المحققة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلمها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنقيس أولو — إلخ الفواصل التى سبق بيانها والاستشهاد لكل منها فى باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر فى هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فتقول :

=

== الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) وأن في هذه الآية مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (آخر دعوانهم) .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عريية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، وأجاز جار الله الزمخشري في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها بافياً على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلي ، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرداً نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بـ « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان ، والثاني أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء المفعول بها أو القدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفَلَكَ ^(١) (وَإِنْ طَلَقَ لَمَّا مِنْهُمْ أَنْ ائْتُوا) ^(٢) .

والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) ^(٣) ، والواقعة بين السكاف ومجرورها ، كقوله :

* كَأَنْ ظَبْيِيَّةً تَمْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ^(٤) *

= هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في تعليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيراً لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيراً لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق وبياناً له نحو قولك « أمرته أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيراً وبياناً لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيراً وبياناً لقولك كتبت إليه ، وإن كان بياناً للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للؤلف الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي نشير إليه بياناً لا يحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْمَا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ *

والشاهد فيه ههنا قوله « كَأَنْ ظَبْيِيَّةً » فيمن رواء بجر ظبية ، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالسكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواء بالنصب فعلى أن « كَأَنْ » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعراب وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو^(١)، كقوله :
 ٤٩٤ — * فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ *
 —————

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزداد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعاً ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :
 فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ مُعَاطَى يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ
 وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت ، ورعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها ، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن « إذا » في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلاً مقدراً تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأمهله حتى إذا يقال فيه كأنه — إلخ .
 وقد ذكر الأخفش أنها تزداد في غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : (وما لنا ألا نتوكل على الله) زعم أن « أن » زائدة وأن تقدير الكلام : وما لنا لا نتوكل على الله ، لثلايق المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن « أن » في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدراً ، والأصل : وما لنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قباسي سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٥) ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَعْمَرِي كَيْنَ جَدَّتْ عَدَاوَةٌ بَيْنِنَا كَيْنَتْحَيْنِ مِنِّي عَلَى الْعَظْمِ مَيْسَمُ
 فَأَقْسِمُ أَنْ لَسَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمُ

الإعراب : « أقسم » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو « وأنتم » الواو حرف عطف . أنتم : معطوف على =

والمُخَفَّفَةُ من أنَّ هي : الواقعة بعد عِلْمٍ ، نحو (عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(١) ، ونحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ)^(٢) ، أو بعد ظَنٍّ ، نحو (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ)^(٣) ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الأرجحُ ، ولذلك أجمعوا عليه في (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)^(٤) ، واختلفوا في (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً)^(٥) ، فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَخَوَيْنِ بالنصب^(٥) .

== نأ في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان : فعل ماضٍ يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموضع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ كَوُ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

والتقدير : أقسم والله لو كنت حراً لعرفت لى منزاقى ، مثلاً .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بربيع =

(١١) — أوضع السالك ٤ ،

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جوابٍ وجزاء^(١) ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

= وهما أمران تنبيهاً إليهما ، الأول : مذهب سيبويه والجمهور - وحاصله أن الممول عليه فى اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جىء بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جىء بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبرة باللفظ ، فكلما كان اللفظ موضوعاً لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعاً للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيبويه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعاً تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاماً دالاً على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيبويه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إِذَنْ » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً باختلافاً كثيراً ذا مراتب يعقب بعضها بفضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلاف الأول : أهى حرف أم اسم؟ ولهم فى ذلك - على وجه الإجمال - قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلاسك : إذا زرتنى أكرمك ، فجملة زرتنى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومدخولها فى تأويل مصدر :-

= يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الدال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - تم حذفت الجمله التى تضاف إليها إذ . وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتكهنات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخلقى بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الدال - و « أن » المصدرية ، نقلت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذفت الهمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذا وأن ، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف من إذا لتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تهاوته - يدل على أنهما بريان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل المصوب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمع بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيكون للخليل =

رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذه .
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ،
 ما معناه ؟ قال سيديويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في
 كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في
 آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هي فيه جزاء لمضمون
 كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيديويه ، فذهب الشلويني إلى أنها حرف دال على
 الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها
 حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ، فهي
 دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما
 لو قال لك قائل « إني أحبك » فقلت له « إذن أظنك صادقا » فإن هذا الكلام
 الذى أجبت به لادلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على
 اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن تتعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض
 لهذا الموضوع ، ونحن سنتعمد كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استسكنت «إذن» الشروط التى ذكرها النحاة استقرأ
 من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لا يجوز
 ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع
 بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا ؟ والجواب عن هذا أن نقل
 العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من
 لفتهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ،
 وحكاها عنه سيديويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون
 «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون - بكاتبة عيسى بن
 عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب السكوني ،
 وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحدهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن» .

أَحَدُهَا : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشْوًا أَهْمَلْتُ ، كَقَوْلِهِ :
 * وَأَمَّا كَفَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا * ٤٩٥ -

== متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، أسكنها - مع ذلك كله - لغة نادرة جداً .

٤٩٥ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَيْثُنُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أمكنى منها» أى جعلنى متمكناً منها «لا أقبلها» لا أنركها ولا أردّها ، وهى بالقاف المثناة ، ويروى «لا أقبلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفيل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق بـ «عاد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ «عاد» أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكنى» الواو حرف عطف ، أمكنى : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بـ «أمكنى» «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أقيل» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

وأما قوله :

٤٩٦ — * إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا *
فضرورة ، أو التَّخَبُّرُ محذوفٌ ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

تتَّ الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .

ومما ينبغي أن تنبيه له أن « إذن » تقع حشواً في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زهد إذن يكرمك »
جواباً لمن قال لك : سأزورك اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إن تزرننا إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أ كان القسم مذكوراً نحو أن تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفاً ، نحو أن تقول « لئن زرنتي إذن أكرمك » فإذا وقعت في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف للدلالة جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها » هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف للدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* لَا تَتَرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا *

اللغة : « لاتركنى » يريد : لاتصيرنى بهذه المنزلة ، ونظيره قول السابعة الديبائى فى اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَتَرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
« شطيرا » الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب فى الوزن والمعنى « أهلك » أموت « أطير » معناه الأصلي أذهب بعيداً .

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب^(١)، وقد قرئ (وَإِذَنْ

== الإعراب : « لا » حرف نهى « تتركى » تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، وباء المتكلم مفعول أول لتترك مبنى على السكون في محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب، وباء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هى مسبوقه بقوله إني، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن فى حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهى هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما فى البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام . وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة فى محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة فى صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إن لا أستطيع ذلك ، أو قال : أنى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قات : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوى حروف العطف كلها فى ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفعاً * إذا « إذن » من بعد عطف وقعا » وعلى ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز فى « أقاتل » ==

لَا يَلْبِثُوا^(١) (فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)^(٢) ، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .
 الثانى : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً
 لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .

الثالث : أن يَقْصِلَا ، أو يَفْصِلَ بينهما القسم^(٣) ، كقوله :

٤٩٧ - * إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرَجٍ

= النصب والرفع ، وليكن عبارة ابن هشام هنا خصت هذا الحكم بفاء العطف وواوه
 وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل
 المضارع الذى يلى « إِذَنْ » المسبوقه بـثم أو غيرها من حروف العطف :
 (١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .
 (٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .
 (٣) أجاز ابن هشام فى معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور
 وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازه الكسائى وهشام مع الفصل
 بمعمول الفعل ، إلا أن الكسائى يرجح النصب وهشام يرجح الرفع .
 ٤٩٧ - قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور
 فى ديوانه بيناً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت
 من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ *

اللغة : « نرْمِيهم » أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم وتقذفهم ، وأراد نصيبهم
 « يشيب » يروى هذا الفعل بقاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروى بالياء ،
 والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها
 تصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : (يوما يجعل الولدان شيبا ، السماء
 منفطر به) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، =

«والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرمي : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «بالحرب» جار ومجرور متعلق بنرمي ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما يتعلق به في محل جر صفة للحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لسكون ذلك القاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتبر فتسمع صوت والله رباها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذي حكى عن السكسائي من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .
وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً قريبة من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرة وجوباً في خمسة مواضع :

أحدها : بعد اللام إن سُبِقَتْ بِكَوْنٍ ناقص ماضٍ منفي^(١)، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ)^(٢) (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)^(٣)، وَتُسَمَّى هذه اللام لامَ الجُحُودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صَلَحَ في موضعها « حَتَّى »^(٤)، نحو « لَا أُرْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوباً - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوف ، وأن المحذوف مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد يريد لفعل القبيح ، واللام فيها قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدروته حيث يقول :

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِنَسْمُوْ وَاسَكِنَّ الْمُصَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولاً أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد نحو أن تقول « سأزور محمداً أو أبعث إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت مع ذلك — شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول السكسائي وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوي ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوي ، وجعلوا ما بعد «أو» في تأويل مصدر مسبوكة من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفاً بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها ، فإذا قلت « لألزمك أو تقضي حقى » كان التقدير عندهم : ليسكونن لزوم ، نى لك أو قضاء لحق منك فوفروا لأو معناها الأصلية . ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهم حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارة أن سواء . أو تسكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تسكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهى زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول لا لأطيعن الله أو يغفرلى ذنبي » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تسكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تسكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها =

٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى *

= نحو أن تقول «لأنتظرن محمداً أو يجيء» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يجيء ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأنتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاثة التي ذكرناها نحو مثالمهم المشهور ، وهو «لألزمك أو تقضيني حقى» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لألزمك كي تقضيني حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهى إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمك إلى أن تقضيني حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول : لألزمك إلا أن تقضيني حقى ، أى ليسكونن لزومى إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذى تقضيني فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فأعرف هذا كله والله ينفعك به .
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ *

اللغة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا منقاداً لك بعد إباء وشماس ، أو إذا عدته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذى يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية - بضم الميم فيهما - وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الأمال» جمع أمل - بزنة جبل وأجال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى ثبت على المكاره ولا تخور عزائمه للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محمل له من الإعراب ، وفاعله =

أو « إلا » نحو « لَا قَتْلَ لَهُ أَوْ يُسَلِّمَ » ، وقوله :
 * كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا * — ٤٩٩

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل . وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « أو » حرف معناه إلى مبنى على السكون لا محل له « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « التي » مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي « انتقادت » انتقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل انتقادت « إلا » أداة حصر « لصابر » جار ومجرور متعلق بانتقادت .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذي أنشده المؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :
 . وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ .

اللغة : « غمزت » لينت « قنأة » القنأة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء المثلثة ، بزنة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعدل « كسرت كعوبها » الكعوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « غمزت » فعل ماض وفاعله « قنأة » مفعول به لغمزت ، وقنأة مضاف و « قوم » مضاف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القنأة مضاف إليه ، والجملة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى »^(١) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم ، نحو

= جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمر وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون النالي لها اسماً ظاهراً ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضاً مما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حساً وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٣ / ٣٦٤) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَايَتِ الْقَتْلَى نَمِجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ
وكقول المرزوق :

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلِمَتِ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ نَجَاشِعُ
وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :
يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كَلَامُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوْدِ الْمُقْبِلِ
وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماضٍ ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقلوا) .

== وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلُ مَطْيَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
في رواية من رفع « تسكل » في هذا البيت ، وحتى هذه حرف ابتداء ، أى أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون فى إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كى » فى نحو قولنا « أطع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطع الله كى تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما فى قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشئ إذا قام مقام شئ أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدى حتى مؤدى كى أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كى تنصب المضارع بنفسها كما اتفقنا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت فى كلام العرب حرف جر تعمل فى الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يحز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل فى الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل فى الأسماء ، وإما قلنا إن العامل فى الفعل المضارع نصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لتبقيها على

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)^(١) ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٢) .

وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ بِعَدِّهَا إِنْ كَانَ حَالًا مُسَبِّغًا فَضْلَةً ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ » ومنه (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٣) في قراءة نافع ؛ لأنه مؤوَّل بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحتى .

وبقى مما يتعلق بحتى التى ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تسكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شىء منه .

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التى ينتصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كى . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن ينتيره ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لىكى ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثا حتى هذه ، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَدِيلٌ

كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَا لِي كَأَنَّ وَكَهْلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب في مثل «لَا سِيرَنَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» و«مَا سِيرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا» و«أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا» لانتفاء السببية ؛ بخلاف «أَيْهِمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي نحو «سَيَرَى حَتَّى أَدْخُلَهَا» لعدم الفضلية ، وكذلك «كَانَ سَيَرَى أُنْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إن قُدِّرَتْ كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

الرابع والخامس : بعد فاء السببية^(١) وواو المعية ، مَسْبُوقَيْنِ

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسميت الواو المذكورة في هذا البحث وواو المعية لأنها بمعنى مع : أى أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه . هذا ، وأعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع للقرن بقاء السببية أو وواو المعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء أنفسهما ، وهذا قول أبي عمر الجرمي ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلنا الحكايتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذي أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت «زرني فأكرمك» كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت «لا تجهل علينا فتعاقبك» كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها = (١٢ - أوضح المسالك)

بنفى أو طلب مخضين ، نحو (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) (وَلَمَّا يَعْلَمِ

== موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأنها وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب في الفعل للمضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل مهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل « أن » المصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها وموثة إليها ، فسكانها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجعود وحقى وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذى دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا نبئى كلامنا فى مثل هذه المباحث على الاختصار .

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفى يأتى على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون الثانى فيها حرفا من أحرف النفى كلا وما ، نحو قوله تعالى (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ونحو قولك « ما تزورنا فتتحدث إليك » .
الصورة الثانية : ما يكون الثانى فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون الثانى فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفى فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لىكن أريد به النفى ، نحو قولك « فلما تزورنا فتتليج صدورنا » .

==

== والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ، والتضييق ، والتمنى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النعاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم بذكرون أن الترجى لا طلب فيه لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بمحصله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون فى الاستفهام التقريرى : يأخذ حكم النفى فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك فى الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريرى يأخذ حكم النفى فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه ، وقد صرح صاحب اللمع بذلك حيث يقول « لافرق فى النفى بين كونه محضاً نحو (لا يقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن تقض بالأنحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريرى يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريرى يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة فى جواب نفى ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقى عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقى لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أنتنى فأحسنيت إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بسكاف عبده ؟) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ^(١) (يَا أَيُّدَيَّ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٢) (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ)^(٣) (وَلَا تَغَاوُوا فِيهِ فَيَحِلَّ

أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يعلك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » ا هـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفى فأوجبوا ألا ينتصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه — أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفى ، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة ، والثاني : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفى ، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفى التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى » .

وعما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع للمقترن بواو العية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتعنى ، والنفى ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ، وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والمرض والتعريض والترجى ، فينبغى ألا يقدم على ذلك إلا بسامع » ا هـ .

وعما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناى سبرى عنفا فسيحا * البيت رقم ٥٠١ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحَا

الأتري هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء — وهو قوله « فأستريحا » — من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، ثما تنسکر أن يكون الشاعر الذى استدلتهم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَضَبِي^(١)، وقوله :

— ٥٠٠ — * لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ *

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه
(ج ١ ص ٤٢٤) وقد نسبته قوم إلى المتوكل السكناني (انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤)
وهو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
الكامل ، وعجزه قوله :

* عَارُ عَلَيْكَ إِذَا قَمَلْتَ عَظِيمُ *

ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنه »
فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تنه
« وتأتي » الواو واو اللية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل
مضارع منصوب بأن للمضمره وجوبا بعد واو اللية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب
بافتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم
في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين
القولين يكون قوله « عليك » جارا ومجرورا متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « قملت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب
إذا محذوف يدل عليه ما في الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن للمضمره
وجوبا بعد واو اللية في جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

وقوله :

٥٠٢ — * فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى *

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللمعة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من اللطايا بكتاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو المشي « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — ضرب من السير السريع « فسيحا » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلقي عنا متاعب السفر ولا نحمل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المحاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحا » نعمت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى . وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فلنستريح » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن للمضمر وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فلنستريح » حيث نصب الفعل المضارع — الذي هو نستريح — بأن مضمر وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيان ، ونسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعلم في شرحه : « ويروى للحطيثة » ونسبه قوم إلى =

ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً؛ والذي أنشده للألف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله :

* لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ *

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدده بيتان، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اسْتَكَيْنَا سَيِّدِرْ كُنَّا بَنُو الْقَرَمِ الْمِجَانِ
سَيِّدِرْ كُنَّا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللغة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الدى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياؤه للمؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل بنادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه * فقلت ادعى وأدع فإن .. * على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع- إلخ وسيأتى بحث ذلك في مباحث جواز المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ)^(١) الآية ؛ لأن (تَطْرُدُهُمْ) جوابُ النفي ، و (فتكون) جوابُ النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، والمثلُ بنفي ، والمنتقض بإلا^(٢) ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنْ إِلَيَّ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » . ومن الطَّالِبِ باسم الفعل^(٣) ، وبما لفظه الخبرُ ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي واقعاً بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكأن قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِثْلًا قَائِمٌ فِي نَدْبِنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ
وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قولك « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمنتقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)^(١) ، فإنها للعطف ، وقوله :
 ٥٠٣ — * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *
 —————

= محضا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره » ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عمشور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كنزال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى صماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .
 (١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرُنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلَقُ *

اللمعة : « القواء » بفتح القاف ، يزنة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن مساكنها يبيد فيها أى يهلك « سملق » يزنة جعفر - الأرض التي لا تنبت شيئا .
 الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطف يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب ^(١).

بنون التوكيد الحفيفة، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح في محل نصب « يبداء » فاعل تخبر مرفوع بالضممة الظاهرة « سملق » نمت لببداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها في إعرابه وفي معنى العامل، أما اشتراكهما في الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعا كان ما بعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ما قبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما في المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان ما بعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هى دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ماقبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب في حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها ومرتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها في النفي ولا في الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع للمقترن بها لأن الفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناء على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله للمستتر فيه فى محل رفع خبرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمره ، والمعطوف عليه مصدر متعبد بما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية الكريمة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) أى لا يؤذن لهم فلا يمتذرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ الْآبِنَ » بالرفع إذا نهيتهم عن الأول فقط ، فإن قدّرت النهى عن الجمع نصبت ، أو عن كلٍّ منهما جرّمت .

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء جُزم الفعل جواباً لشرط مُقدّر ، لا للطلب لتضمُّنه معنى الشرط خلافاً لزماعى ذلك ^(١) ، نحو (قُلْ تَعَالَوْا)

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية السكرية التي تلونها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستثاف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا تزورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفي ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فأعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ما عداه .
(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومترتباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد التشكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينثذكون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي ، فإن اختلف شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتل) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بحذف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر السكندی : =

.

= قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

يَسْقِطُ اللَّوْىَ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمِلْ

ومن أمثله قولك « اثني أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدثك » وقولك « لا تكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب - بأن كان نفياً نحو « ما تزورنا نحدثنا » أو كان خبراً مثبتاً نحو « أنت تزورنا نحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع لا يكون متسبباً عن الخبر المثبت ولا عن المنفى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لسكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو « زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقعا بعد فاء السببية في جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولسكن لم يقصد الجزاء ارتفع الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة ، فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثى) فقد تقدم الطلب وهو هب ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى برجل يودى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالاً من هذه للمعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَفَ كُلُّ امْرِئٍ يَجْرِي لِمَقْدَارٍ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره : « زرنى إن زرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، ومعه المتأخرون . والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =

أَتْلُ) ^(١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) ^(٢) في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ ، كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع « إن لا » في موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » ، وأما « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزم على الإبدال لا الجواب .

وَأَلْحَقَ الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دلَّ على معناه : من اسم فعل ، نحو « نَزَالَ فَنُكْرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيْثَامَ النَّاسِ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

— ٥٠٤ — * مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضرباً زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجي ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ *

وقبل البيت المستشهد هنا بعجزه قوله :

أَبْتُ لِي هَمِّي وَأَبْنِي بَلَائِي وَأَخْذِي الْحُمْدَ بِالشَّمَنِ الرَّيِّحِ
وَلِإِقْحَامِي عَلَى الْمَسْكُورَةِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

اللفظة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناها ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو محوها « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تتورى « تحمدى » يحمذك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوارجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همى وبلائى فى أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افعال ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعال فعل الأمر .

وفولهم «اتَّقِ اللَّهَ أَمْزُؤْ فَقَلَ خَيْرًا يُذَبِّ عَلَيْهِ» أَيْ لِيَتَّقِيَ اللَّهَ وَلِيَفْعَلَ^(١)
وَأُلْحِقَ الْفَرَاءَ التَّرَجُّبَى بِالْتَمْنَى بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْصِ (فَأُطْلِعَ)^(٢) بِالنَّصَبِ .

فصل : وَيُنْصَبُ بِـ «أَنْ» مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقصٌ ماضٍ منفي ، ولم يقترن الفعل
بلا ، نحو (وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) (وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
الْمُسْلِمِينَ)^(٤) .

فإن سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ المذكور وجب إضمار «أَنْ» كما مر^(٥) .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يُثَبِّ» بعده ، والمضارع إنما يَنْزِمُ في جواب
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها الكون الماضي المنفي هي لام التعليل - وقد يعبر عنها
بلام كي ، واللام التي سبقتها الكون الماضي المنفي هي لام الجعود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات :

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام الجعود نحو
قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ) .

الحالة الثانية : وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية
نحو قوله تعالى (لَئِنْ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حِجَّةٌ) .

والحالة الثالثة : جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام
التعليل نحو قوله تعالى (وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه
(وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازاً هو قول
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

=

وإن قرّن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو (لَيْثَلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)^(١) (لَيْثَلًا يَتَلَمَّ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٢) .
والأربعة الباقية : أو ، والواو ، والفاء ، وثم ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٣) في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على (وَحَيًّا) ، وقوله :

— ٥٠٥ — * وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَفَرَّ عَيْنِي *

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو (وأمرت لأن أكون) فإن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ، إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لها مع إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ، بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كي كما في قوله سبحانه (لكي لا تأسوا) وهذا قول السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام في شرح شواهد ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت — فما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها =

== إلى الحاضرة وهي أم ولده يزيد ، فسكنت تكثر الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

ورواية سيدييه وجماعة في صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .
الفتحة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الموحدة - استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيء له « عباءة » هي بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة - كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تفر عيني » أصل معناه تثبت وتبرد ، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تلشأ عما يترقرق فيها من دمع السرور ، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تلشأ عما يجري فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد انفاء - وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيني » عين : فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم . وعيني مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و« الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تقر بأن مضمرة بعد الواو ؛ ليسكون المصدر المنسوب من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق ، فتسكون قد عطف اسمها على اسم ، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار حائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالفئة الصريحة الواقعة صلة لأن لم يجوز نصب المضارع ، كالثال الذي ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » في قوة قولك « الذي بطير » ، والسر في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذي يشبهه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبهه الفعل .
(١٣ - أوضح المسالك ٤)

وقوله :

* لَوْلَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ * — ٥٠٦

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،
والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مَا كُنْتُ أُؤِيرُ إِنْزَابًا عَلَى تَرْبٍ *

اللغة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره
راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لئلا من غير أن يسألك بلسانه ، وفي
القرآن الكريم : (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد في بيت الشاهد الذي
يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه
عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق إعد
« ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب
فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وققر ، وقرأ العيني بكسر التاء
وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ
خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض
عن ذات السعاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه »
الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد
فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى
المعتر مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل
ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة
الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها
وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

— ٥٠٧ — * إِنِّي وَقَتْلِي سَلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ *

== الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أَرْضَى ، بأن المضمره جوازاً بعد الغاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توقع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخنعمي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ *

اللغة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر — هو سليك بن سليكة ، وسليكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديبته ، وسميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل : أي يربطونها « الثور » هو فحل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقر لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان (١٨/١) وبين معناه .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمره جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى السجوه مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت »

وتقول : « الطائر قَيْعُضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ » بالرفع وجوبا ؛ لأن الأسم
في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير^(١) .

== عاف : فعل ماض ، والناء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضمّة الظاهرة ،
وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لسا الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل »
بأن المضمرة جوازا بعد ثم التى عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح في الاسمية
ليس في تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولا أن المراد بالاسم الذى ليس في تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه
بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تشوبه
شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا مثل « لبس »
في الشاهد ٥٠٥ و « توقع » في الشاهد ٥٠٦ و « قتل » في الشاهد ٥٠٧ ، وقد
يكون اسما علما كما تقول « لولا زيد ، يحسن إليك لمسكت » فيحسن : منصوب بأن
مضمرة جوازا ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير :
لولا زيد وإحسانه إليك لمسكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك يعطف عليك لم تسكن
شيئا » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عِلْقَمًا

فأسوأك : منصوب بأن مضمرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا
رجال من رزام وآل سبيع أو إساءة إليك ، وعلقم : منادى مرخم بحذف الاء وقد
عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد
الفاء والواو قد يكون إضمارا جائزا وقد يكون إضمارا واجبا ، وذلك لأن الفاء قد
تسكون فاء السببية وقد تسكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تسكون
واو العطف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن
بعدها واجبا ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزا ، ويلحق
بهما في هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت في الشاهد ٥٠٦ العطف
بثم ، ورأيت في البيت الذى رويناه لك في مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنْصَبُ بـ «أَنْ» مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ،
كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١) ، وقول آخر :
« خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »^(٢) ، وقراءة بعضهم (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وببصبه ، وأنى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازها ، والذي سهل حذفها وجود «أن» أخرى في قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرُ أَحْضَرِ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ تُخْلِدِي
الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في قوله « وأن أشهد اللذات » .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة - وهو « يأخذك » - ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائي (سيويه ١٥٥/١) :

قَلَمَ أَرَّ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ
وَنَهَمَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

وحمل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حاروا عليه قوله تعالى (تأمروني أعبد) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدمغ) في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .

هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة في الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف « أن » المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر « أن » لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً . =

لِلْبَاطِلِ فَيَذْمُوهُ (١).

فصل : وجازمُ الفعل نوعانٍ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نهياً كانت نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) (٢) ، أو دُعاءً نحو (لَا تَوَاحِدْنَا) (٣) ، وجَزَمُهَا فِعْلِي المُتَكَلِّمُ مبنيين للفاعل نَادِرٌ ، كقوله :
 ٥٠٨ — * لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّ رَبِّهَا حُورًا مَدَامُهَا *

== وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يياتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف صدر

بيت من البسيط ، ويروى عجزه هكذا :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاحُ دَوَارٍ *

ويروى عجزه هكذا :

* مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْجَازٍ أُنُورٍ *

اللغة : « ربها » بفتح فسكون ففتح ، بزة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهملة والواو — « مدامها » المدامع : جمع مدمع — بفتح اليمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أما كن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » ==

جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهى « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب «رربا» مفعول به لأعرف « حورا » نعت لررب منصوب بالفتحة الظاهرة «مدامعها» مدامع فاعل بحور مرفوع بالضممة الظاهرة ، ودامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الررب مضاف إليه « مردفات » حال من ررب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «على» حرف جر «أعقاب» مجرور بـ على ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أ كوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا للمتكلم ، وهو مبنى للعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل «لا» نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبى ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربى ؛ فإما القول بأن «لا» ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذى يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذى ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أُرْمَيْنِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقال :

* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ * — ٥٠٩

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه ابن هشام في معنى اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قزم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهَا أَبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضُ *

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلانعد » تحتمل النهي والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه فاعله مبني على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخروج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجملة لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل التكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

وبكثر «لَا أُخْرِجُ» و «لَا نُخْرِجُ» لأن النحى غير المتكلم^(١).
واللام الطلبيية ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٢) ، أو دعاء نحو
(لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٣) ، وَجَزَّ مِنْهَا فَعَلِي المتكلم مبينين للفاعل قليل ، نحو
«قَوْمُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ» و (وَلَنَجْزِيَنَّكُمْ) ^(٤) ، وأقل منه جَزَّ مِنْهَا
فعل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا)^(٥) في قراءة^(٦) ، ونحو
«لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»^(٧) ، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأدر^(٨) .

و «لَمْ» و «لَمَّا» ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ،
والقلب للمضى^(٩) .

(١) وذلك لأن الأصل «لا يخرجني أحد» ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد
وياء المتكلم مفعول به ، مخذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ،
فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة نونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقْمُنَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ لَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى
ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام
العصاة .

(٩) بقي مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل
المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد «لَمْ» بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ)^(١) ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثمَّ جاز «لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ» وامتنع في «لَمَّا»^(٢) .

وتنفرد «لَمَّا» بجواز حذف مجزومها ، كـ «مَقَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا» أي : ولما أدخلها ، فأما قوله :

٥١٠ — * يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ *

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسرفى أن «لَمْ» تلى حرف الشرط دون «لَمَّا» أن لم لنفي الفعل الماضى غير المقترب بقدر ، يقول لك القائل «قام زيد» فتقول «لم يقم» ولما لنفي الفعل الماضى المقترب بقدر ، يقال لك «قد قام زيد» فتقول «لما يقم» وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول «إِنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ لَمَّا» بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل فى الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى سيكون «لَمْ» لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى سيكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال «لما يكن هذا الأمر ثم كان» لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى «لما يكن» أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى «ثم كان» أنه وجد فى بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولأريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت «لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون» كان كلاما صحيحا سائفا ، لأن نفي حصول الشيء فى الزمن الماضى واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لا ينافى ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن للمستقبل الذى تنبى عنه السين فى «سيكون» .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا *

== اللفظة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالعين المهملة والراء في كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعر على بيانه بعد البعث الطويل ، ثم رأيت البغدادي يقول « يوم الأعازب لم أنف عليه في كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأغارب » بالعين المعجمة والراء المهملة . ولم أعرف مأناه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة مبني على السكون في محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قول الآخر :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبْنٌ وَفِي الْقَمْرِ قَمَمٌ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ *
=

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ)^(١) (وَلَمَّا يَدْخُلِ
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)^(٢) ، ومن ثم امتنع « لما يجتمع الضدان »^(٣) .

وجازمٌ لفعلين^(٤) ، وهو أربعة أنواع :
حرفٌ باتفاق ، وهو « إن » .

= الأصل « أجالح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » حذف للعلم بالمحذوف ،
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَ لَمَّا : قَوْمِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمْ

أراد أن يقول : فقامت ولم تسكد تقوم ، حذف للعلم بالمحذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترن بقـد ،
وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »
- لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »
وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع
الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع
الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع
اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور
البحريين ، واختاره ابن عصفور والأبدى ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل
الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك
في التسهيل ، كما ينسب إلى الأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيبويه القول
بأن الأداة جزمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لاطائل تحته .

وحرفٌ على الأصح ، وهو « إذْ مَا »^(١) .

واسمٌ بانفلاق ، وهو : مَنْ ، وَمَا ، وَمَتَى ، وَأَيَّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ،
وَأَنْتَى ، وَحَيْثُمَا .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْمَا »^(٢) .

وكلٌّ منهنَّ يقتضى فعلين يسمي أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ،
ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)^(٣) ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ
عُدْتُمْ عُدْنَا)^(٤) ، وماضيًا مضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثُ الْآخِرَةِ

(١) ذهب سيديويه إلى أن « إذْ مَا » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس
الهيردي وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن « إذْ مَا » اسم شرط ، وهو ظرف زمان
مثل حين ، وحجة هؤلاء أن « إذْ » قبل اقترانها بما كانت اسماً ، فيجب أن يبقى لها
دخول بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

، إن قال أنصار سيديويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك
لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت
شرطاً صارت دالة على اليان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما
نحن فيه هي أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم »
أو « لَمْ » عطفت كل واحدة منهما زمنه ما ضياً ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ،
بل هو باق على أصله مضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسعون
إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها
في نحو : له تعالى (مهما تأتينا به من آية) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا
على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِي حَرِّهِ^(١) وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه (وَإِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)^(٢) لأن تابع الجواب جواب^(٣) ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ خصصوا هذا النوع بالضرورة^(٤) .

ورفعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لم » قوى^(٥) ،
كقوله :

(١) من الآية ٣٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهد الصريحة قول الشاعر وهو قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب

ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والفراء في

أنه جائز في سعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره

للمؤلف ، وروى قول عائشة رضى الله عنها « إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفَ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ

رَق » وقد وردت أبيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر :

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه ،

وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيدييه على تقدير حذف الجواب ،

وللرفع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى في حذف ما علم من

الجواب ، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتى : يقول لا غائب مالى إن أنا خليل

يقول ذلك ، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى =

٥١١- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب وفى هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب فجاء به مرقوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) .

اللمعة : « خليل » هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء للمعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها « مسألة » يروى فى مكانه « مسغبة » وهى أحد مصادر « سغب فلان » من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيمًا ذا متربة) « لا غائب مالى » يريد أنه لا يعمل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه « حرم » أراد به المنوع المحروم من النسخ ، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قرن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأنى ، ويوم مضاف و« مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالى » مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبرا مقدما ، ومالى : مبتدأ مؤخر ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٢٠٦/٥) .

ونحو « إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومُ » وَرَفَعُ الْجَوَابِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ ، كَقَوْلِهِ :
 ٥١٢ — * ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا * *

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم يتقص من طعامها شيئا ، والبيت بتمامه هكذا :

فَقُلْتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
 اللغة : « تحمل » هو مثل تسكف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتسكف الحمل
 « طوقك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكون الواو - طاقته وقدرته « مطبعة »
 بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ،
 قاله الأعمى ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فسكنى عن امتلائها بقوله « مطبعة »
 ووجه ذلك أنه لا يخنم على الشيء إلا وقد امتلأ وعائده « لا يضيرها » مضارع ضاره
 يضيره ضيرا ، مثل باعه يبيعه بيعا - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جل بختي ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف
 متعلق بتحمل ، وهو مضاف وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ،
 وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير
 الغائبة العائد إلى الفريده اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع
 بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط مجازم - مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يأتيا »
 يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلاوة جزمه حذف الباء والكسرة
 قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ،
 وضمير الغائبة العائد إلى الفريده التى يصفها مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب
 « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة
 الظاهرة ، وعمله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وجملته
 الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط
 غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً للجمهور النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَسْكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ)^(١).

فصل^(٢): وكلُّ جوابٍ يمتنع جَمَلُهُ شرطاً فإنَّ الغناء تجب فيه ، وذلك الجملةُ

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط ستة أمور :

الأول : أن يكون فعلاً غير ماضٍ للمعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضٍ للمعنى نحو « إن قام زيد أمس قت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبياً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » ناهية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤذ واجيك تدم » .

والثالث : ألا يكون فعلاً جامداً كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائماً » .

والرابع : ألا يقترب بقدر ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » . والخامس : ألا يكون منقياً بحرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منقياً بما أو بلن أو بلما لم يجز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » . وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالغناء . (١٤ - أوضح المسالك ٤)

الْأَسْمِيَّةِ نَحْوِ (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيَدَيْهِ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^(١)، وَالطَّلِبِيَّةِ نَحْوِ (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) ^(٢)، وَقَدْ اجْتَمَعَتْ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) ^(٣)، وَالتِّي فِعْلُهَا جَامِدٌ، نَحْوِ (إِنْ تَرَى أَنَّ أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَقَسِي رُبًّا) ^(٤)، أَوْ مَقْرُونٌ بِقَدْ، نَحْوِ (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) ^(٥)، أَوْ تَنْفِيسٌ، نَحْوِ (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ) ^(٦)، أَوْ «لَنْ» نَحْوِ (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ) ^(٧)، أَوْ «مَا» نَحْوِ (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) ^(٨)، وَقَدْ تَحْذَفُ فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

— ٥١٣ — * مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٦٠ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ

(٥) مِنَ الْآيَةِ ٧٧ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ

(٦) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ

(٧) مِنَ الْآيَةِ ١١٥ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٨) مِنَ الْآيَةِ ٧٢ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ

٥١٣ — نَسَبُوا هَذَا الشَّاهِدَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ

لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَلَّاهُمَا أَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ (ج ١ ص ٤٣٥)

وَالَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْوَلَفِ صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ:

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

وَيُرْوَى * ... عِنْدَ اللَّهِ سَيَان *

الْإِعْرَابُ: «مَنْ» اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي عَمَلٍ رَفَعَ مَبْتَدَأً «يَفْعَلُ» فَعْلٌ

مُضَارِعٌ فَعْلٌ الشَّرْطُ مَجْزُومٌ بِمَنْ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ، وَحَرَكَةُ الْكُسْرَةِ لِلتَّخْلُصِ =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْفَعَادُ لِلْغَىِّ وَالصَّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

== من التفاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائية العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جوابا للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاء جمهرة النعماء — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فـالله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالْخَيْرُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه ورد في هذا الشاهد، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُغْنِيَ « إذا » الفُجائية عن الفاء إن كانت الأداء^(١) « إن »

== فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « ينقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجمله هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل « لاني » جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد « والصبأ » الواو حرف عطف ، والصبأ : معطوف على النى مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلني » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادماً الآتي أو بقوله سيلني السابق ، وطول مضاف و« السلامة » مضاف إليه « نادماً » مفعول ثانٍ لقوله سيلني ، وجمله المضارع المبني للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلني » حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التمهيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلاً من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على السببية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يعم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يعم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصّر في أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فنقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر في أداء واجبه » ونقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن للتوكدة نحو « إن ==

والجوابُ جملةٌ أسميةٌ غير طلبية ، نحو (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)^(١) .

فصل : وإذا انتضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلك جَزْمُهُ بالعطف ، ورفعُهُ على الاستئناف ، ونَصْبُهُ بأن مضمرة وجوباً ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عاصر (فَيَقْفِرُ لَيْنٌ يَشَاقِدُ)^(٢) بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِئَ بهن أيضاً في قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوَجْهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

« محمدًا يصل رحمه » فلا يجوز أن تقترب هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترب بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدًا يصل رحمه » .
ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، وقوله سبحانه : (إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع بينهما؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا) ويقول الزمخشري « إذا هذه هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٨ — * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ * *

فصل : ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »^(١)
مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا *

اللمعة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بمهايتنا « يخضع » أراد :
يكون خاضعاً لنا ، متقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ .
« نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ، ونحفظه من كل الطوارق
والعاديات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاماً من حقه « هضمًا » غمطاً لما وجب له .
الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون في محل رفع
مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب
« ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد
واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع
جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الكسر
في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .
الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب المفعول للمضارع المعطوف على فعل الشرط
قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قول زهير
وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلُّ
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام
شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ - * وَإِلَّا يَنْعَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ *
أى : وَإِلَّا تُطَلِّقَهَا يَنْعَلُ .

ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً ، وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفى فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله سبعانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تُوْخَذُوا قَسْراً بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ
وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندركم تؤخذوا قسراً ، أو متى تثقفوا تؤخذوا قسراً ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ *

اللغة : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو فصح عروة الزواج وحل العصمة « كف » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل فى الحسب وغيره مما =

وما علم من جواب ، نحو (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا)^(١) الآية .

== تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعل » مضارع علا ، مثل سما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » للمفرق - بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « تطلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فليست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء مخاطب اسمه مبني على التفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفاء الآتي « بكفاء » الياء حرف جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهي مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل تطلقها في بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التي أومأنا إليها وقدمنا بيانها هي ما اشترطه جمهور النحاة ، واعتبروا ما جاء مخالفا لها شاذاً ، إلا ما كان كالأية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلٰمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيَةٌ) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الموتى) أي لكان هذا القرآن ، مثلاً .

ويجب حذفُ الجوابِ^(١) إن كان الدالُّ عليه ما تقدّم مما هو جواب في المعنى^(٢)،

(١) بقي مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معا وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ، فحذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهي إن . وقد ورد ذلك أيضا في قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمَذِيَّةَ مَنْ يَحُشُّهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب الرء تصادفه منيته ، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهي أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في الحديث في شأن اللقطة « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » فالخذف من الجملة الأولى جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فَإِنْ نَجَّاهُ صَاحِبُهَا فَأَدَّاهُ إِلَيْهِ ، وإلا يحىء فاستمتع بها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلبية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يحتمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن المواضع التي يتختم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون للتقدم جملة اسمية ، نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن تقدير هذا الكلام : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، وإنما لم يجعلوا الجملة للتقدمة هي الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف في الأخير ببناء لك فيما مضى .
الموضع الثاني : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم وقد اقترنت بالفاء ، نحو قولك « فَلَمْ تَقَمْ بِوَأَجْبِكَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا » ولا يكون الكلام للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب المنفي بلم لا يقترن بالفاء .

الموضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابٍ قَسَمٍ سابقٍ ، نحو
(كَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ)^(١) .

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قَسَمٍ تأخر عنه ، نحو « إِنْ تَقُمْ
وَاللّهِ أَقِمَّ » .

== قولك « أقوم إن قمت » ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان
جواباً لانبجزم ، والقرض أنه مرفوع .

الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب
الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحببتهم في ذلك أن
أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون
والبريد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس
في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول
لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يؤتى بها خلفاً عن العمل ، وليس مع التقديم
عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء
يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن
الزحشرى جوز في قوله تعالى (فلم تقتلوهم) أن تكون هذه الجملة جواباً لشرط
محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع
التقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل
ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له باللك ، ونشرحه لك في مثال
الموضع الأول وهو قولك « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين
أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازماً بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير
الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،
وفرّق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تقدمتهما ذو خيرٍ جاز جعلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك^(١) ، نحو « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما خلافاً له وللقرءاء ، وقوله :

٥١٧ - كَيْنَ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ضرورة ، أو اللام زائدة .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجعل جواب الشرط محذوفاً ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، فنقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مغل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا لأنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بني عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللغة : « حديثه » بالبناء للمجهول - أخبرت به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « بادياً » بارزاً ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

.

= المعنى : يتنصل الشاعر بما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمايين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديدا الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثه» حدث : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واقعاً ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» نعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «القيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لشمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدلل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخراً عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقول «لأصومن» .

والجهمور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للمتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ما صنعه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِفَ الجوابُ اشْتُرِطَ في غير الضرورة مُضِيُّ الشرط ؛ فلا يجوز
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَقَعَلْ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقَعَمَ لِأَقْوَمَنْ »^(١).

فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ^(٢) :

أحدها : أن تكون مصدرية^(٣) ؛ فَتُرَادَفُ « أَنْ » وَأَكْثَرُ وَقُوعِهَا

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَيْسَ نَ تَكَ قَدْ ضَا قَتْ عَلَيْنَكُمُ بِيُوتِكُمْ لَيْعَلُمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « ليعلم ربي » -
وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين محدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمني ، ويشير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) ومن أمثلته قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأيوماً آمن إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأمر فنطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جواباً كما في قوله تعالى (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد « وَدَّ »^(١) نحو (وَدُّوا لَوْ تَذَهِنُ)^(٢) أو « يَوَدُّ » نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)^(٣) ، ومن القليل قول قُتَيْلَةَ^(٤) :

== بتقدير المفعول والجواب ، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على « أن » في نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى ؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله ، والخطب في ذلك يسير ؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له ، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه ، وبمن ذكر « لو » المصدرية الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك وابن هشام .

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر اللوصلات الحرفية (ص ١٤)
« ومنها لو التالية غالبا مفهم تمنى » اهـ ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهم التمنى يشمل : أحب ، واختار ، وتمنى ، وود ، ويود ، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في ود ويود ، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمنى مما لا تقوم عليه حجة ، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى ، ولا لازماً لمعناه ، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها ؛ إما لكونه حاصله عنده بالفعل ، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيه .

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى ، وفيل : هو من قول القطامي :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهُمْ مِنَ التَّمَانِي ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا
وقول امرئ القيس :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهِمَا وَمَعَشَرًا عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُسِيرُونَ مَقْتَلِي

فإن « لو » وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان ، والتقدير ، وكان الحزم عجالتهم ، وهو في بيت امرئ القيس بدل اشتال من ياء المتسكلم المجرورة محلا بعلى ، والتقدير : على حراصا على إسرار مقتلى .

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها الضرب بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللمعة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعي اللن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يغيظه غيظا » إذا أغضبه وأثارة « المحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والمغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تسكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتسكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى شيء ضرك فى اللن ، أو أى شيء كان ضرك فى اللن ، ويجوز أن تسكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » فى محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن اللن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها رعاية للاختصار « وربما » الواو واو الحال ، رب :
=

وإذا وليها الماضي بقي على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تَخْلَصُ الاستقبال ، كما أن « أن » المصدرية كذلك .

الثاني : أن تكون للتعليق في المستقبل ؛ فتترادف « إن » كقوله :

٥١٩ — * وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

= حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفقى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المغيظ » خبر المبتدأ « الخنق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المغيظ وهو الخنق .
الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ما ذكرناه في إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق في هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشرى ، ونص عبارته « ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » اهـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبي صخر الهذلى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقِي

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تقابل وتجتمع « أصدأونا » الأصداء : جمع صدى — بفتح الصاد مقصوراً كما في البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يجيئك إذا كنت على =

سقط نهر أو فوق جبل أو في بيت خال « رمسينا » الرمس - بفتح فسكون - القبر « مسبب »
 بسينين وباءين - الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف « رمة » الرمة - بكسر
 الراء وتشديد الميم - العظم البالي ، وفي القرآن (قال من يحيي العظام وهي رميم)
 « يهش » من المشاشة وهي الارتياح وخفة السرور « يطرب » يفرح القرح والاستشارة ،

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « تلتقي » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة
 على الياء « أصدأؤنا » فاعل تلتقي و ، مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله تلتقي ، وبعد
 مضاف وموت من « موتنا » مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه « ومن »
 الواو واو الحال ، من : حرف جر « دون » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم ، ودون مضاف و « رمسينا » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « من الأرض »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مسبب الآتي ، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً
 فلما تقدم عليه أعرب حالا ، « مسبب » مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه
 المؤخر في محل نصب حال « انطلق » اللام واقعة في جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص
 « صدى » اسم ظل مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من
 « صوتي » مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء التثنية مضاف إليه « وإن » الواو عاطفة
 على محذوف : أي إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هي واو الحال ، وعلى
 الأول تكون « إن » شرطية ، وهي على الثاني زائدة للبالغة « كنت » كان : فعل
 ماض ناقص ، وتاء التثنية اسم « رمة » خبر كان « لصوت » جار ومجرور متعلق بقوله
 يهش الآتي ، وصوت مضاف و « صدى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف
 إليه « يهش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 صدى صوتي ، والجملة في محل نصب خبر ظل « ويظرب » معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله « له تلتقي » حيث وردت لو شرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب
 « وهو قوله » دليل صدق « لو » وقد وقع بعد « لو » في هذه العبارة الفعل
 المضارع الذي هو قوله « تلتقي » وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل
 المضارع شرطاً لاو قليل ، وإن كان ورد به الجماع عن العرب فقبله النحاة ، ونص عبارته

« ويقل * إبلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل تتضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :

اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضربين ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربيهما عن شرطها في الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها «لو الامتناعية» وهي التي تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك «لوزارني على لأكرمته» فقد علقك إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أمورا .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو «لوزرتني أمس لأكرمتك» أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك «لو لم تسيء إلى لأحسنت إليك» فإنك تعلم أن الفعل المضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه - أى عدم حصوله - إذ لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولو حصل لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائماً كما يلزم في شرطها ، بل ينظر فيه فيما أن يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذى لا سبب له سواء ، نحو قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت الشمس موجودة كان النهار موجودا» وتسكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها للأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصول امتناع الجواب ، لأن عدم السبب البين لا يلزمه عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون السبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب المعين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه «نعم العبد صهيبي ، ولم يخف الله لم يعصه» .

= ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول العرب « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نعى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لَا يُبَلِّغُكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكَرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع - ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى مضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو نصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقال إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقال بجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يلها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناطم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناطم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لا حجة فيه ، لصحة جملة على المضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أوَّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا)^(١) ، أو مضارعٌ تخاَصُ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .
 الثالثُ : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسامِ « لو » ، وتتقضى امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلو بين ، لا جوابها خلافاً للمعربين^(٢) ، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزم امتناعه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)^(٣) ، وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو « لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وليها مضارعٌ أوَّلَ بالماضي ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)^(٤) .

من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله سبحانه (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا المسائل ولو جاء على فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ
 فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لا امتناع » : أى حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :
 * أَخِلَّيْ لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ * ٥٢٠

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام العظمش الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :
 إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَأَيَّ النَّاسِ أَنْتَنِي
 أَرَى الْأَرْضَ تَبْقَى وَالْأَخْلَاءَ تَذْهَبُ
 أَخِلَّيْ لَوْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللفظة : «أخلى» الخليل - بفتح الخاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين أو لاهما مكسورة - فنقلت حركة أول المثلثين إلى الساكن قبله ثم أدمغ ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الخاء ، بزنة الكتاب - الموت - «عتبت» لمت وسخطت «معتب» مصدر ميمي معناه العتاب . الإعراب : «أخلى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا عمل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا عمل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا عمل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد : يدور فيه ، أي غير الحمام ، حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع ، وهو من الأسماء التي لا عمل محذوف ، يفسره ما بعده ، فذلك قوله «لو» : (إذا السماء انشعبت) وقوله سبحانه : (وإن أحد من الناس بكاهن يستأجر بالهجوم من النعامة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتُها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)^(١) ، فقال سيبويه
وجهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر محذوف^(٢) ،
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبتَ مقدراً كما قال
الجميع في « ما » وصلتِها في « لَا أَكَلُّهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » .

ووحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و « إن » فمذهب الجمهور أرجح
عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي بيننا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد
اسماً مرفوعاً ولي إن أو إذا الشرطيتين إلا وبعده فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم
ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم
ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدى بن
زيد العبادي :

لَوْ بَغَيْزِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارُ

فعلنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا
إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن تقدر فعلاً في بيت عدى الذي أنشدناه
وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً
في التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث
وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو على الفارسي بيت عدى بن زيد الذي أنشدناه على أن « حلقى » فاعل
بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون
تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ
و « شرق » خبره ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة
هي واسمها الذي هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أي الحال
والشأن) حلقى شرق ، وفي كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ،
فقال ابن عصفور : بقدر مؤخر أعني للمبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا =

وجواب «لو» إما ماضٍ معنًى ، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَمُصِدِ»
أو وضماً ، وهو إما مُثَبَّتٌ فاقتَرَانُهُ باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) ^(١)
أكثرُ من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) ^(٢) ، وإما منفي فالأمر
بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ^(٣) ، وقوله :
* وَلَوْ نُعْطِي الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا * — ٥٢١

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخرًا
عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِجَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِينِي
فيحمل هذا للوضع على ذلك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها
وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية السكريمة : ولوثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبندأ
الذي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبس أن المؤكدة بأن التي بمعنى
لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وَأَيُّ لَهِم أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُم) حيث قدم
الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدأ
لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف
صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم «نعطي» فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،
وهو المفعول الأول لنعطي «الخيار» مفعول ثانٍ لنعطي ، منصوب بالفتحة الظاهرة «لما»
اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي «افترقنا» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَابَ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوِ (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)^(١) ،
وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جوابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وإنَّ « لو » في الوجهين
للتعني فلا جواب لها .

فصل في أمّا

وهي حرفٌ شرطٌ وتوكيدٌ دائماً ، وتفصيلٌ غالباً .
يبدلُ على الأول مجيء الفاء^(٢) بعدها .

آخره ، ونا : عليه ، واجتمعة لا محل لها جواب أو « ولكن » الواو حرف : تلف ،
لكن : حرف استدراك « لا » دافية للجنس « خيار » اسم لا النافية للجنس مبنى على
الفتح في محل نصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و « اليايى »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « لما ائترقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضياً منفياً بما
واقرن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطي الخيار ما ائترقنا »
كما قال الله تعالى : (ولو شاء ربك ما فعلوه) .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى (فأما الذين آمنوا فليعملون أنه الحق من ربهم)
ووجه دلالة مجيء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لعماء أن الفاء لا يحل
حالتها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون
هذه الفاء عاطفة لأنها داخلية على خبر المبتدأ ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه ، كما
لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام
الفصيح في السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبذلك
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن
« وأما » التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراره مواقعها ، نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(١) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)^(٢) (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى)^(٣) الآيات ، ومنه (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)^(٤) الآية ، وقسيمه في المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)^(٥) الآية ؛ فالوقوف درونه ، والمعنى : وأما الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالمشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .

وَمِنْ تَحْلُفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ « أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقٌ »^(٦) .

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرفٌ يعطى الكلام فَضْلًا توكيدًا ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ قُلْتَ « أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أداة شرطٍ وجملته ، ولهذا تُؤَوَّلُ بهما يكن من شيء ، ولا بد من هاء تالية لتاليها ، إلا إنْ دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام في غير هذا الكتاب أن يكون هذا المثال ونحوه لاندل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، ويبان ذلك أن هذا الكلام لا يتكامل به التكامل إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعا أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعده أما ، فإذا كنت تجادل في على وخالد أيهما الخطيب المغوه مثلا فقلت « أما على خطيب مغوه » فتقدير الكلام : أما على خطيب مغوه ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فأعرف ذلك وتعطن له .

بالمَقُول ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ)^(١) ، أى : فيقال لهم أ كفرتُمْ ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد الخزومي . وهو مما هجا به بنو أسيد ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونٌ سُودَانُ عِظَامِ الْمَنَارِكِ
فَأَمَّا الْقِتَالُ وَلَا يَكُنَّ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَارِكِ

اللغة : « قمدون » جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل المنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى « سودان » جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، قاله البغدادي « عراض » جمع عرض - بالضم - وهو الناحية « الموارك » يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء « المراكب » وفسروه بنفس الذي فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل للزينة خاصة .

للمعنى : يهجو بنو أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانحسار إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ، وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : « أما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر للمبتدأ « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف « سيرا » مفعول مطلق للفعل =

أو نُدُور^(١)، نحو «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»^(٢).

= محذوف تقع جملة خبره للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسرون سيرا، وقيل: إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«الواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ يَجْمَعُونَ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو المموم، بحيث يكون المبتدأ فرداً مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب المبتدأ والخبر.

(١) قال المؤلف في المغني: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، لحذف القول وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن يزني خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سري يجب أن تنبه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً» وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمها بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرئوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا «أما فزيد منطلق» مثلاً كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فأو ذلك قبيحاً، =

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا^(١)

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» وجهان :

فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك « أما زيد فمطلق » .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك « أما في الدار فزيد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك « أما اليوم فزيد مسافر » .

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق السكوفيين والبصريين على أن «لولا» في الوجه الأول مركبة من «لو» الامتناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب ، وحكى قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا» هذه ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيبويه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه عمل هذا ، لأنه لا يرفع بالاسماء ، وأنت خير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما قيل من أن حق الرفع بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل ، فأصل قولك «لولا زيد لأكرمتك» هو لولا امتنع زيد لأكرمتك ، وقد حكى الفراء هذا

أحدهما : أن يَدُلَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختَصَّانِ بالجللِ
الِاسْمِيَّةِ ، نحو (تَوَلَّأْتُمْ لَكُمْذًا مُؤْمِنِينَ)^(١) .

والثاني : أن يَدُلَّ على التحضيض ؛ فيختَصَّانِ بالقلمية ، نحو (لَوْلَا أَنْزَلَ
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ)^(٢) (لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ)^(٣) ؛ ويساويهما في التحضيض
والاختصاص بالأفعال : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وقد يلي حرف التحضيض اسم
مُتَمَلِّقٌ بفعلٍ : إما مضمر ، نحو « فَهَلَّا يَكْرَأُ تِلَاعُهَا وَتِلَاعُكَ » أى :

== الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم
ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى احتاره المؤلف تبعا لابن مالك - من أن الاسم
الرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا
عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول
ويحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن
لم يدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل
فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم الرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على
طريقك حمر » وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن
من الله علينا لحسف بنا) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها
المؤلف ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو « لولاي » و « لولالك » و « لولاه » وأنكر أبو العباس
المبرد مجيئه ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطلع باب حروف الجر .
الأمر الخامس : القول بأن لولا ولو ما يشتركان فى مجيء كل منهما لهذين المعنيين
هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم اللاتى أن « لوما » لاتأنى حرف امتناع
وإما تأنى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرًّا ، وَمُظْهِرٍ مُؤَخَّرٍ ، نَحْوُ (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)^(١)
أى : هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

ويسميه بعضهم بابَ السَّبْكِ ، وهو بابٌ وَصَّعَهُ النحويون للتدريب
في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

الفصل الأول

في بيان حقيقته

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذى ؟
فانْعِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبتدئه
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذى ، الثانى : أن تؤخر زيدا
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجعل
في مكانه الذى نَقَلْتَهُ عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذى
هو منطلق زَيْدٌ » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة
صلة للذى ، والمائد منها الضميرُ الذى جعلته خلفاً عن زَيْدٍ الذى هو الآن
كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به ، لاعنه ، وأن الذى بالعكس ،
وذلك خلافُ ظَاهِرِ السَّوَالِ ؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخْبَرَ عن
مُسَمًّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول في نحو « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن التاء بالذي — « الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « الَّذَانِ بَلَغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمَرَيْنِ قلت : « الَّذِينَ بَلَغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمَرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » فَتَقْدِّمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يحز العدول إلى الفصل ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثاني

في شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذي » أو أحد فروعه اشترط أن يخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عَنْ « أَيُّهُمْ » من قولك « أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذي هو في الدار أَيُّهُمْ ؛ فنزيل الاستفهام عن صَدْرِ يَتِهِ^(١) ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكما الخبرية ، وما التعمجية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرنا .

وفي التسمييل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خَلَقَهُ التأخير ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عَنْهَا مَعَ أَنَّهَا لَا تَأْخُرُ ، ولكن يتأخر خَلَقَهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِي قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع في هذا ونحوه أن نخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أَيُّهُمْ الذي هو في الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذي مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذي خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زَيْدٌ ضاحِكًا » : الذي جاء زَيْدٌ إِيَّاهُ ضاحِكٌ — لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجبُ التفكير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسميل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يُخْبَرُ عن الماء من نحو « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » ؛ لأنها لا يُسْتَفْنَى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الذي زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالقبل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بمتصلته وأخبرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً بالخبر بالمبتدأ الذي سر زيد بقى الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يُخْبَرُ عن السر السامع « ب » بـ « حَتَّى » أو بـ « مُنْذُ » أو « مُنْذُ » لأنهم لا يجوزون إلا بالضمير ، والإخبار يستدعي إقامة ضميرٍ مُقَامَ الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ » من عمرو الكَرِيمِ « جاز الإخبار عن « زيد » و امتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهم : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكَرِيمِ » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخبرت ذلك وجبات مكانه ضميراً جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضابفين « الذي سَرَّ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ » وكذا الباقي^(١) .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله « الذي سر أبو زيد قرب من عمرو الكَرِيمِ » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب خبر عن الذي ، ومن عمرو : متعلق بقرب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكَرِيمِ » .

الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءني أحد » لأنه لو قيل : « الذي ما جاءني أحد » لزم وقوع « أحد » في الإيجاب .

السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو » .

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةُ أُمُور : هذه السبعة ، وثلاثة أُخَر ، وهي : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفا ، وأن يكون مُقَدِّمًا ؛ فلا يُخْبَرُ بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ولا من قولك « ما زال زَيْدٌ عالِمًا » .

ويُخْبَرُ عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك : « وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِيَ الْبَطْلَ اللَّهُ » و « الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر كقوله :
* مَا الْمُسْتَفِيزُ الْمَوَى مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ ^(١) * [٥٨]

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب الوصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذي أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ *

(١٦ - أوضح المسالك ،)

فصل : وإذا رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استقر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم « الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ففي « المبلغ » ضمير مستقر لأنه في المعنى لأل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين : « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةَ الْعَمْرُونَ » وعن الرسالة « الْمُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته .

هذا باب العدد^(١)

اعلم أن الواحد والاثنين يُخَالَفَانِ الثَلَاثَةَ والعَشْرَةَ وما بينهما في حكين :

== والشاهد فيه هنا وهناك قوله : « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لا حرفاً ، الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

(١) العدد - يوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما - في اللغة : اسم للمعدود ومنه قوله تعالى (فضرربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا) وأما العدد - بتشديد الدال ، مدغماً - فهو مصدر « عده يعده » مثل مده يمدده مداً ، وشده يشده شداً ، وقال الله تعالى (لقد أحصاهم وعدهم عداً) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع حاشيته الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُدَكَّرَانِ مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، واثنان ، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنتان ، والثلاثة وأخواتها تَجْرِي على العكس من ذلك^(١) ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالثاء ، وثَلَاثُ إِمَاءَ ، بَازَاءٍ ، قال الله تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)^(٢) .

والثاني : أنهما لَا يُجْمَعُ بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفِيدُ الْجُنْسِيَّةَ وَالْوَحْدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفِيدُ الْجُنْسِيَّةَ وَشَفَعِ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٣) ،

والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالاثنتان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على المعدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عدد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقاً في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » لئلا يظن أن ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جرى بالمعدود موصوفاً باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لاتخذوا لهن اثنتين ، إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذف الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراء إثبات الإلهية .

وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون العِدَّة ، فإن قصدت الإفادتين جُمعت بين الكلمتين ^(١) .

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكنك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتى باللفظ مقروناً بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة - نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذي تزيده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتى بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثاني أن تأتى بها موافقة المعدود في التذكير والتأنيث : بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياما ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبمحذوف التاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) .

==

فصل (١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (٣) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه ، فنقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاثة » و « عندى فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فنقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاث » و « عندى فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكر وتذكر العدد مع المعدود المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكر وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد الفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون .
الضرب الثانى ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والتسعين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وتسعون حملاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف ، تقول « مائة ثوب ، ألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً بمن أو بالإضافة إن كان للمعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعا - على التفصيل الذى ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .

(٢) لاتنس أن اسم الجنس الجمعى هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، =

كـ « شَجَرٍ » و « تَمْرٍ » ، أو اسم جمع^(١) كـ « قَوْمٍ » و « رَهْطٍ » خُفِضَ
يَمِينُ ، تقول : « ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ » قال الله تعالى :
(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)^(٢) ، وقد يخفص بإضافة العدد ، نحو (وَكَانَ
فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)^(٣) ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ
صَدَقَ » وقال الشاعر :

٥٢٣ — * ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ *

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة
وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كفاة وكماء ، وهذا
نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومي وزنج
وزنجي وعجم وعجمي .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالباً
وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ،
وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، وصحب ، وسفر » لأنها
ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا
ومسافرا ، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة
لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان
التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة ، ويقولون : إن سببه أنه كان في سفر
ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فسرحت إبله ثم اقتدت منها ناقة ، والذي ذكره المؤلف
هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذْنِبُ الْقَفْرَ أَمْ ذَنْبُ أَنْيْسٍ أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَّثَ اللَّيَالِي
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي =

= اللفظة : « ذود » بفتح الذال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أمثالهم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكرنا أنها سبب لقوله البيهقي . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والمعنى يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أي : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسمة ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جار » نعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضممة الظاهرة وعلى عيالي « الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السعة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد ينخفض بإضافة العدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « لبس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يجوز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان اللازني ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن اللفظة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال =

وإن كان جمعاً خَفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُقْتَبَرُ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما ، فتقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَقَرِ » بترك التاء ، لأنك تقول « بق كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقرة لغتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَائِلَتَا)^(١) وقرئ (تَشَابَهَتْ)^(٢) .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذاً .
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثاً مستقلاً لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع : نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكراً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثاً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكراً في بعض العبارات ومؤنثاً في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنتظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكراً لا غير اعتبرته مذكراً وجئت معه باسم العدد مقروناً بالتاء ، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم (إذ نفثت فيه غنم القوم) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

إليه مؤنثا لا غير اعتبرته مؤنثا و جئت معه باسم العدد من غير تاء ، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف ، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤنثا في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين ، وساغ لك أن تأتي معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤنثا ، وبالتالي على اعتباره مذكرا ، ومن هذا النوع البقر . فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤنثا في القراءة الأخرى (تشابهت) .

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذي ذكره وشرحناه لك في اسم الجنس ، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر ، وحاصله أنه إن كان يستعمل في العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه في حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقرونا بالتاء ، وفي القرآن الكريم (وكان في المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل في غير العقلاء - مثل الجامل لجماعة الجمال ، والباقر لجماعة البقر - جعلناه في حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خاليا من التاء فقلنا « ثلاث من الباقر » .

ونحن لانقر هذا التفصيل الذي ذكره ابن عصفور ، أما أولا فلأن « النسوة ، والنساء ، والجماعة » ثلاثها من أسماء الجمع التي تستعمل في العقلاء ، وهي لاتعامل في كلام العرب معاملة المذكرين ، وأما ثانياً فلأنه جعل « الجامل » الذي هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لا لا يعقل ، وقد عامله العرب معاملة المذكر ، وذلك في قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَنَّثُ فِيهِمْ وَعَنَا حَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمع على ما قاله المؤلف ، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر ، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة ، ومن جائر التذكير منه بقروغنم .

وهذا الذي قررناه - من أن العبرة في اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيرا وتأنيثا ، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - ألا يذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُعْتَبَرَانِ مع الجمع بحال مفردة ؛ فلذلك تقول : « ثَلَاثَةٌ إِصْطَبَلَاتٍ »
و « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ،
ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبيهقيين^(١) .

ولا يُعْتَبَرُ من حال الواحد حال لفظه حتى يقال « ثلاثٌ طلحاتٍ » بترك
التاء ، ولا حالٌ معناه حتى يقال « ثلاثٌ أشخاصٍ » بتركها تريد نسوة ، بل

من البقر ، أو ثلاثة من البقر ونحو « ثلاث من البط » ونحو « ثلاثة من الرطب »
أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخراً نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث
من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى
المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء فتقول « ثلاثة
ذكور من البط » ونحو « ثلاث سبيلات من القمح » وابن مالك يجعل الوصف
المتأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البديل كالنعت .

(١) هذا الذي اختاره المؤلف - من أن العبارة مع الجمع بحال مفردة ، فإذا كان
المفرد مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء نحو « ثلاثة حمامات ، وثلاثة اصطبلات »
لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول
« ثلاث حمامات وثلاث اصطبلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هو مذهب
البصريين من النحاة ، وقد خالف في ذلك البيهقيون والسكسائي ، فأجازوا مراعاة
حال أيهما شئت حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات »
وأن تقول « ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال المفرد ، والثاني بمراعاة حال الجمع ، وقد
حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون
مراعاة حال الجمع .

ونريد أن ننهيك إلى أن الكلام يتصور في جمع بخالف مفردة في التذكير والتأنيث ،
وذلك يتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفردة مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع
والمفرد في التأنيث نحو « سحابة وسحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت
تقول « ثلاث سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا
يقتضى خلاف ما اقتضاه مفردة .

يُنْظَرُ إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره ؛ فيعكس حكمه في العدد ، فكما تقول « طَلَحَةُ حَضَرَ » و « هُنْدُ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بالتذكير فيهما تقول « ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ » و « ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ » بالتاء فيهما ، فأما قوله :

٥٢٤ — * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ *

فضرورة ، والذي سَهَّلَ ذلك قوله « كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ » فاتصل باللفظ ما يُعْضَدُ المعنى المراد ، ومع ذلك فليس بقياس ، خلافاً للناظم .

٥٢٤ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، من قصيدته الرائية المشهورة ، وسيدكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في هذا الباب (ص ٢٥٨) ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَسَكَانَ مَجْنَى دُونِ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى *

اللغة : « مجنى » الحزن - بكسر الليم وفتح الجيم وتشديد النون - أصله الترس ، ويجمع على مجان ، وأراد ههنا ما يتقى به السكاشعين والرقباء « أتقى » أحذر وأجانب وأجافى وأجعل بيني وبينهم وقاية « شخوص » جمع شخص ، والأصل فيه الشبح يرى من بعيد ، وأراد هنا الإنسان ، وكأنه قد قال : كان ما أتقى به الرقباء ثلاثة أناسي « كاعبان » مثني كاعب ، وهي الجارية حين يبدو ثديها . تقول : كعبت الجارية تسكب - من باب قتل - فهي كاعب ، وكعاب ، إذا صارت كذلك « ومعصر » تضم الليم وسكون العين وكسر الصاد - الجارية متى دخلت في عصر شبابها .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « مجنى » مجن : خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتح مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، ومجن مضاف وباء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « دون » ظرف متعلق بمجن أو محذوف حال منه ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التثنية اسم « أتقى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كنت ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بأتقى محذوف ، والتقدير : دون الذي كنت أتقيه « ثلاث » اسم كان في أول البيت تأخر عن خبره ، وهو مضاف =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويّ ، لا حالها ، قال الله تعالى : (قُلْ عَشْرٌ أَمْثَلُهَا)^(١) أى : عَشْرٌ حَسَنَاتٌ أَمْثَلُهَا ، ولولا ذلك لقيل (عشرة) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ رِبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةٌ دَوَابٌ » بالتاء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أَجْرَ دَوَابٍ ، وسمع « ثَلَاثُ دَوَابٍ ذُكُورٌ » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

فصل : الأعدادُ التي تُضَافُ للمعدود عشرة ، وهى نوعان :
أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق ما تُضَافُ إليه أن يكون :
جمعاً ، مكسراً ، من أبنية القلة ، نحو « ثَلَاثَةٌ أَفْلُسٍ » و « أَرْبَعَةٌ أَعْبُدٍ »
و (سَبْعَةٌ أَبْحُرٍ)^(٢) وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .
فيضاف للمفرد^(٣) ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثَلَاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ
= و « شَخْصٍ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كَاعِبَانِ » بدل من ثلاث مرفوع
بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد
« ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثَلَاثُ شَخْصٍ » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في
عدده حال مفردة ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا
فكان ينبغى أن يقول « ثَلَاثَةُ شَخْصٍ » كما يقول « ثَلَاثَةُ كَوَاكِبٍ » إلا أنه راعى
اللعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة
النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا
للماضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يميز مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .
(٣) ومما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تسعة رهط »
و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجز المعدود بمن .

مائة»^(١)، وشذ في الضرورة قوله :

٥٢٥ — * ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي يَهَا *

وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ^(٢) :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَانِمِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الآف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » رداء : فاعل وفي مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جل ، ووجوه مضاف و « الأهانم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التكسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقوله « ثلاث سماعات » =

إحداها : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمةِ ، نحو (سَبْعُ سَمَوَاتٍ)^(١) ،
و « سَخْسُ صَلَوَاتٍ » و (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

والثانية : أن يُجَاوِر ما أهمل تكسيـره ، نحو (سَبْعَ سُدُبِلَاتٍ)^(٣) ، فإنه
في التنزيل مجاور لـ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

وَيُضَافُ لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداها : أن يُهْمَلَ بناء القلّة ، نحو « ثلاثُ جَوَارٍ » و « أربعةُ رِجَالٍ »
و « خمسةُ دَرَاهِمَ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك
منزلة الممدوم ؛ فالأول نحو (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(٤) ؛ فإن جَمَعَ قَرَأَ بالفتح على أَقْرَاءَ
شاذ ، والثاني نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن أَشْشَاعاً قليل الاستعمال .

* * *

= جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاس
إلا في نحو سعادة وكتيبة مما هو مؤنث ببناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو
قوله تعالى (في تسع آيات) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس
كثيرا في استعمالهم ، فللهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو (مائة جَلْدَةٍ)^(١) و (أَلْفَ سَنَةٍ)^(٢) .

وقد تُضَافُ المائة إلى جمع كقراءة الأخوين^(٣) (ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ)^(٤) ، وقد تُمَيِّزُ بمفرد منصوب ، كقوله :

— ٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا *

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائي ، كما نهينا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضيغ الفزاري أحد الشعراء المعمرين

وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه في المرة الأولى للربيع

وفي المرة الثانية ليزيد بن منبّه ، والذي أنشده المؤلف همنا صدر بيت من الوافر ،

وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاةُ *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
« عاش » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش
مرفوع بضمه مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش
منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعل في محل
جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
« اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاة » الواو حرف عطف ، الفتاة : معطوف على اللذاذة
مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاة لا محل لها من الإعراب
= جواب إذا الشرطية .

فصل : إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين : الأولى الثَّيِّفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحده وإحدى مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع على الفتح ، إلا « اثنتين » و « اثنتين » فتعربُهُما كالثنى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقل حَذْفُها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ بَرَارِيَّةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَّةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أُمَّةً » .
وتمييز ذلك كله مقرد منصوب^(١) ، نحو (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

== الشاهد فيه : قوله « مائتين عاماً » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يحجره بالإضافة فيقول « مائتي عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أجمعاً) ويقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنتي مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كُونَ كَبَاً) ^(١) (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) ^(٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ^(٣) (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً) ^(٤) ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا) ^(٥) ، فـ (أُسْبَاطًا) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان (أُسْبَاطًا) تمييزاً لذكر العددان ؛ لأن السُّبُطَ مذكر ، وزعم الناطم أنه تمييز ، وأن ذكر (أُمَّا) رَجَّحَ حُكْمَ التَّأْنِيثِ كما رَجَّحَهُ ذَكَرُ « كَاعِبَانِ وَمَعْمَرٍ » فى قوله :

== بوجوده من الإعزاب ، منها ما قاله الشلوبين وابن أبى الربيع ، وحاصله أن (أُسْبَاطًا) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفردة مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثني عشر » بترك التاء فى اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثنتين يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أُسْبَاطًا) تمييز يخالف الاستعمال العربى من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذى يذكر عن الشلوبين ، وجعل (أُسْبَاطًا) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظى العدد فى الآية بأن جعل (أُمَّا) نعتاً لأُسْبَاطَ ، والأُم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أُمَّا) جامد ، فكيف يقع نعتاً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصاً من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء فى هذا الفرع ، ومما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أُسْبَاطًا) نعت لمنعوت محذوف و (أُمَّا) نعت لأُسْبَاطَ ، وأصل الكلام : وقطعنا مِ اثنتي عشرة فرقة أُسْبَاطًا أُمَّا ، وفى هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِرٌ^(١) * [٥٢٣]

فصل : ويجوز^(٢) في العدد المركب — غير « اثنى عشر » و « اثنى

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَسَكَانٌ يَجِيئُ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب — وهو أحد عشر وأخواته — ما عدا « اثنا عشر » في الذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه — أى ما لـه وشبهه ، فقد حكي النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حاله التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبنى على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبنى قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى مميزها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلمك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلمك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعلمك ، إلا أن « بعلمك » ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فسكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة « — أن يضاف إلى مُسْتَحَقِّ المِعدود؛ فيستغنى عن التمييز، نحو « هُذِرَ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدًا » ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزء من .
وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال : هي لغة رديئة .
وحكى الكوفيون وَجْهًا ثَلَاثًا ، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبد الله ، نحو « مَا قَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرَةَ » .

وأجازوا أيضًا هذا الوجة دون إضافة^(١) استدلالا بقوله :
٥٢٧ — كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوْتِهِ بَذَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبِيبَتِهِ

== هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها اللغة النصحى، وقال الأخفش : إنها لغة حسنة ، وقال سيبويه : هي لغة رديئة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي ، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجرى الجزء الثاني بالإضافة ، كما فعل مع عبد الله ومع غلام زيد ، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأخفش عن أبي نعيم الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايفين لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه ، وأن الإجماع منهقد على ذلك ، وفي دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى نفع بز طارق .

اللغة : « كاف » فعل ماض مبني للمجهول من التكليف وهو تحميل مافيه كلفة ومشقة « عنائه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والتعب والجهد ؛ تقول « عني فلان يعني » من باب رضى — عناء ، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر ، وفي القرآن (غلبت علينا شقوتنا) .

==

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .
كما تصوغه من فعل ؛ فتقول : ثن ، وثالث ، ورابع - إلى العاشر^(١) .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستعقبه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازته الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثت الاثنين أثلتهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعثرهم عثراً ، إذا صرت عاشرهم » ١ هـ .

=

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، ففعل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذى تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الأتصافَ بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

— ٥٢٨ — * لِسِتَّةِ أَعوَامٍ وَذَا العَامِ سَابِعُ * *

وفي هذا يقول ابن مالك فى شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم ، وفى الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر ، وهى مصادر ثلثت الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث فى كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثانى فى كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدرًا بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست بمصادر ، وهو وارد فى كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستعجر الطين ، وقالوا : استليست الشاة ، كما قالوا « تربت يدك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديبائى ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَقَّمتُ آياتَ لَهَا فَمَرَفْتُهَا * *

اللمة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنوى والأثافي ، والأماكن التى كانوا يختلفون إليها ويرددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدد المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بعض جماعة منحصرة فى خمسة . ويجب حينئذ إضافته إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ^(١)) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(٢)) ، وزعم الأخفش وقطرب والكسائى وتعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضَارِبَ زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز فى « ثان » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٍ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ^(٣)) ، ويجوز حينئذ إضافته وإعماله ، كما يجوز الوجهان فى جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرّفنها » التاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله « لستة » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و« أعوام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدد ، وهذا فى الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الاتِّصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِي عَشَرَ » بذكيرها ، و « حَادِيَّة عَشَرَ » بتأنيدها ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث ، فتقول « الْجُزءُ الْخَامِسَ عَشَرَ » و « الْمَقَامَةُ السَّادِسَةُ عَشَرَ »
وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لأمهما فتصيرها ياء ، فتقول : حَادٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العقد فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فتقول « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثانى ، ولك في هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجربى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجرب الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كَيْسَانَ ، ووجهه أنه قدَّرَ ما حُذِفَ من الثانى فبقى البناء بحالهِ ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها لحلّول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليلَ حَيْنُذِي على أن هذين الأسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالث ، بل ذكرنا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأني أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول « رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه المقد بالواو .

هذا باب كفايات العدد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتتقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى كثير^(١) . ويشتركان في خمسة أمور^(٢) : كونهما كفايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جواباً

(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت تقول ، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فمرت

الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما المعروف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير

.

= الثالث : أن بناءها على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صمت »

ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك »

نص عليه سيبويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر .

فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم يوما صمت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :

الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدها فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو

قولك « كم كتاب دخل في ملكك » .

=

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،
والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره
المذكور بعده .

فلنخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر البتة في صورتين : أن
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها
فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون
محملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن
يلها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة
صورة ، وقد عرفت في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فسكن منها على ثبت ، والله
يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً^(١) :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد ، نحو « كم عَبْدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك « كم كتاباً قرأت » هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهداء لك » والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك « كم غلمانا لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ، والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم قرشاً ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يميزوا جره مطلقا ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبههما بهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغنى

= شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبها أو جوازها كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن العلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجح ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتريه » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا؟ » أما تمييز كم الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَاتٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخُرَيْتُ دُو الْجَلَدِ
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيقَةِ مَا جِدِ نَفَاعِ
والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفاصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجع نصب التمييز ، وشذ مجيئه مجرورا والفاصل ظرف كما في البيت =

الأول من الآيات التي أنشدناها في الاستدلال للذهب الكوفيين كما شذجيثه مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ اخْتِمِلْ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوَلَّيْتُ سَيِّدَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِدِبَا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من اللفاعيل لم يعز جره لما سبق ولم يعز نصبه لئلا يتوهم أنه مفعول لذلك الفعل انفصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨) - وفي هذا الموضع تشترك الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (وكم أهلكنا من قرية) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييزكم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييزكم الخبرية ثلاث حالات - إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتها يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعي جوابا ممن يخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فتقول « ثلاثون ديناراً » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فتقول « ثلاثين ديناراً » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكَتَ « ويجوز جره بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَتْ كَمْ بحرف ، نحو « بَكَمْ
دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ
رِجَالٍ جَاءُوكَ » و « كَمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ ، لا يجوز « كَمْ غُلَامٍ
سَأَمَلَسَهُمْ » ، كما لا يجوز « رُبَّ غُلَامٍ سَأَمَلَسَهُمْ » ويجوز « كَمْ عَبْدًا
سَشْتَرِيهِ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن المبدل منها لا يقتن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ
فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كَمْ مَالِكٍ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ » .
تذميته : يروى قول الفرزدق :

== هذا الثوب « فنقول » بثلاثين ديناراً « ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في
جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه
إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ،
وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور
على أنها لا تدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقتن بهمزة الاستفهام ، تقول
« كَمْ كِتَابٍ عِنْدِي ثَلَاثُونَ بَلْ أَرْبَعُونَ » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقتن
بهمزة والاستفهام فتقول « كَمْ كِتَابًا عِنْدَكَ أَثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » وهذا ظاهر البلية إن
شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ حَلَى عِشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .
اللمعة : « فدعاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والذال جميعاً - وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدح : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زيغ في القدم بينها وبين اساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشراء - بضم ففتح - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .
الإعراب : تروی « عمّة » و « خالّة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكم يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية تنكيهية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضاً ، فهي مبنية على السكون في محل نسب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عمّة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمّة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالّة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب و « خالّة » معطوف على عمّة مرفوع بالضمّة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالّة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عمّة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عملك فدعاء وخالّة لك فدعاء ، فمحذوف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « علي » جار ومجرور متعلق بحاب « عشاري » عشار : مفعول به لحلب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عمّة وخالّة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمّة » تمييزاً لها و « خالّة » معطوفاً على عمّة . وإن جررت « عمّة » و « خالّة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمّة » تمييزاً لها و « خالّة » معطوفاً على عمّة ،

يجر «عمة» و «خالة» على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقليل : إن تميزا
تجيز نصب تميز الخبرية مفرداً^(١) ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليهما فهي

وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشارى » فى محل رفع خبر المبتدأ ، سواء
أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى فى كلمة «عمة» و «خالة» على ثلاثة
أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك
كله فى الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامى الذى أنشدنا ، من قبل (ص ٢٦٩) :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِفْتِكَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب «فضلاً» بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجر
أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر «فضل» على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير
الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن «من» ظهرت جارة للتمييز مع الفصل
نحو (وكم أهلكتنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك فى السموات
لا تغنى شفا عنهم شيئاً) .

ورواه قوم برفع «فضل» على أنه فاعل نالى .

(١) قال الرضى : «وبعض العرب ينصب بميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا
فصل أيضا ، اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اه فىجوز -
على هذا - أن يكون «عمة» منصوبا مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكها الرضى صراحة وأوما إليها المؤلف ههنا هى التى اعتمدها
الذين أجازوا فى تمييز كم الخبرية النصب ، أى فجروه عندهم على لغة أكثر العرب ،
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حَلَبَتْ » خبر ، والتساءل للجماعة لأنهما عمات وخالات ، ورفعهما على الابتداء . و « حَلَبَتْ » خبر للعممة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقل « قد حَلَبْتَا » والتاء في « حَلَبَتْ » للوَحْدَةِ ؛ لأنهما عممة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصْبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حَلَبَتْ أَوْ قَتَا .

وأما « كَأَى » فبمنزلة « كَمْ » ^(١) الخبرية : فى إفادة التكثير ، وفى لزوم

(١) يقال « كَأَى » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال « كَأَنَّ » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة .
وقد جعل المؤلف كَأَنَّ مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك فى قوله « كَسَمَّ كَأَى » على أن التشبيه به هو كم الخبرية ، وقلده الأئمة فى ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَى » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما نبينه لك فيما بعد ، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَى وكَمْ - وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يرجح عنده ، فأعرف ذلك .
واعلم أن « كَأَى » توافق « كَمْ » فى خمسة أمور :
الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثا عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلا أنها أشبهت الحرف شيئا معنويا كالندى قلناه فى كم .
الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبني على الوجه الثانى .
الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا =
(١٨ - أَوْضَحُ السَّالِكِ)

== مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلووا له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كأي تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ » فأجابه بقوله « ثلاثا وسبعين » وجمهور النحاة على أن « كأي » نوع واحد ، وهو الخبرية التي بمعنى كثير ، ولا يقولون بمجيئها استفهامية بمعنى أي عدد

ثم اعلم أن « كأي » تخالف « كم » في حمسة أمور أيضاً .

الأول : أن الراجح عند النحاة في كأي أنها مركبة من كاف التشبيه وأى اللزوم ، والراجح عندهم أيضاً أن كم بسيطة ، وقد ذهب أبو حيان - تبعاً لقوم - إلى أن « كأي » بسيطة غير مركبة ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن « كم » مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وأن ألف « ما » حذفت عند التركيب كما تحذف في نحو « بم » و « لم » و « عم » و « فيم » ثم سكنت الهمزة للتخفيف .

الثاني : أن تمييز « كأي » يكثر مجيئه مجروراً بمن ، وإذا لم يجز بمن كان منصوباً ، فأما تمييز كم فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٦٩) الصور التي يجيء عليها ، وعرفت أن الآكثر في تمييز كم الخبرية للنصل بها أن يكون مجروراً مفرداً أو جمعا ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كأي لا يكون إلا مجروراً بمن ، وهو محجوج بوروده منصوباً في البيت رقم ٥٣٠ وما أنشدناه معه .

الثالث : أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن « كأي » لا يدخل عليها حرف الجر ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كأي بحرف الجر ، وأنه يجوز لك أن تقول : بكأي تبسح هذا الثوب ، أما كم فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع .

الرابع : أن جمهور النحاة على أن « كأي » نوع واحد ، وهو الخبرية التي بمعنى كثير ، ولا تكون استفهامية ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية ، وقد مضى ذكر ذلك في وجوه الاتفاق .

الخامس : أن تمييز « كأي » لم يجيء إلا مفرداً كما في قوله تعالى (وكأي من نبى) وقوله سبحانه (وكأي من دابة) وقوله جل ذكره (وكأي من آية) وقوله (وكأي من قرية هي أشد قوة من قريتك) وقوله (وكأي من قرية أهلكتها) وقوله جل ذكره (وكأي من قرية أملت لها وهي ظالمة ثم أخذتها) وقوله تعالت كلماته (وكأي ==

== من قرية عنت عن أمر ربها ورسله لحسابها حسابا شديدا) أما تمييز كم الخبرية فقد جاء مفردا مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا نفى شفاعتهم شيئا) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جمعا نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمُ سُرُوقَةٍ بَادَا

ثم اعلم أن « كَأَى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئا معينا أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبرا للمبتدأ أن يكون خبرا لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكَأَى) أن خبرها لا يقع مفردا » وتوسع تلميذه السيوطى في النع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كَأَى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجمله فعلية مصدرية بماض أو مضارع ، نحو (وكَأَى من نبي قتل معه ربيون) ونحو (وكَأَى من آية في السموات والأرض يرون عليها) » اه كلامه . لكن بالنأمل في استعمالات هذه الكلمة تجددها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى في كلام السيوطى . وتجددها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما في الآية الثانية من كلامه ، وتجددها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما في أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) في قوله تعالى (وكَأَى من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها) إذا جمعت جملة (الله يرزقها) هي الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية السكريمة ، وتجددها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما في قول الشاعر :

وَكَايُنْ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا ، وَلَا تَذُرُونَنَا مَنْ مُنْعِمٌ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كَأَى » مفعولا به ، كقولك « كَأَى رجلا رأيت » فإن كَأَى في هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كَأَى تقع استفهامية ، وهو قول أبى بن كعب « كَأَى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كَأَى مفعول ثلث لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولا به كما في قوله تعالى (وكَأَى من قرية أهلكناها) فإن كَأَى في هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره ==

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيُّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)^(١) ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيَّ
آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

== المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه المؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه (لا تحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدا ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .
اللغة : « اطرِد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطمعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « آلما » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم ألما » من باب تعب يتعب تعباً - وهو أحد الأفعال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هيء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرِد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرِد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدا مبني على السكون في محل رفع « آلما » منصوب على التمييز لكأى .
« حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كَذَا »^(١) فيمكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها
النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك نقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » :

يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ويسر مضاف وخمير النائب مضاف
إليه يعود إلى آلم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب
فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كَأَيَّ ، وكأنه قال : كثير من
الآلمين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلم » فإنه تمييز لقوله « كَأَيَّ » وقد ورد في هذا البيت
منصوبا فدل على أن تمييز « كَأَيَّ » كما يكون محرورا بمن في نحو قوله تعالى :
(وكَأَيَّ من نبى قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا
بخلاف تمييز « كم » الخبرة الذى لا يكون - عند الجمهور - منصوبا .
ونظيره قول الآخر :

وَكَاثِرٌ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَبِقَةٍ قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَا مَنْ مَنِّ مَنَعِمْ

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتي لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال
فلان كذا » وجاء في الحديث « يقال لأبعد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا »
وقال السيوطى « الذى شهد به الاستقراء وقضى عليه الدوق الصحيح أن كذا المكى
بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لا من كلام
الخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم فى أربعة أمور ، وهى : الاسمىة ، والبناء ،
والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كَأَيَّ فى هذه الأربعة وفى خامس وهو
أن كلا من كَأَيَّ وكذا مركب ، أما كَأَيَّ فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من
النسابة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا »
الإشارية .

ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » فى أربعة أمور :

= الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأي على الصحيح .
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر
للمؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تمييز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا
بمن اتفاقا ، وفي هذا خالف كأي أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا
بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال السكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا
مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكفي بها عن جميع
أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكفي بها عنه ، فإذا كفي
بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها جمعا
مجرورا ، فتقول « مئى كذا دراهم » كما تقول ؟ معنى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ،
وإذا كفي بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى
بتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « مئى كذا كذا درهما » كما تقول « مئى أحد عشر
درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كفي بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة
- أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « مئى كذا درهما » كما تقول
« مئى عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كفي بها عن الواحد
والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها
مفردا منصوبا ، فتقول « مئى كذا وكذا درهما » كما تقول « مئى واحد وعشرون
درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كفي بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة
- أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فتقول « عندي كذا درهم » كما تقول
« عندي مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى
هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندي كذا درهم »
اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندي كذا كذا درهما » اعتبر مقرا
بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا
قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له =

هذا باب الحكاية^(١)

«عندى كذا درهم» اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجهلون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجما مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما تخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإنفراد، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل « وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو » اه، وقال مرة أخرى « وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اه، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين، ووضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يكفي به عن العشرين وبابه ولو ذكره ائقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

* * *

(١) يقال : حاكته أحاكه، وشابهته أشابهه، وشاكلته أشاكله، وشاكلته أشاكله، وما ثلثه أمائله، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللغة : للشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما - وهو الحكاية - وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه.

حكاية الجمل^(١) مُطَرِّدة بعد القول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢) ، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمَرُو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح^(٣) .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة والسؤال بأى أو بمن حُكي في لفظ « أَى » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت اتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

(١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهى مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التى تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ إِنْ إِبْرَاهِيمَ) وقوله سبحانه (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) .
والثانى : حكاية للفرد ، وأغلب ما تكون فى الأعلام ؛ لكثرة ذورانها فى كلامهم ، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فتقول « من محمداً » فن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به فى كلامك على إعرابه الذى جاء فى كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال للفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهياتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهى حكاية المعنى ، وعلى هذا تشتمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التى قالها المتكلم ، كما تشتمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس ألفاظ المتكلم ولكنك غيرت فى ترتيبها أو فى هياتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكياً للفظ ، فى حين أن النحاة يعتبرونك فى هذه الحالة حاكياً للمعنى ، فأعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلًا ، وَامْرَأَةً ، وَغُلَامَيْنِ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَيْنَ ، وَبَنَاتٍ : أَيًّا ، وَأَيَّةً ، وَأَيِّمَيْنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيَّاتٍ ، وَكذلك تقول في « مَنْ » إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه^(١) .

أحدها : أن أيًّا عامة في السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كما مثَّلْنَا ، وعن غيره كقول القائل : « رأيت حماراً » أو « حمارين » و « مَنْ » خاصة بالعاقل .

(١) الفرق بين « من » و « أي » في باب الحكاية من خمسة أوجه ، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار ، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل .
الوجه الأول : أن « من » خاصة بالسؤال عن العقلاء ، فإذا قال لك قائل « زارني زيد أمس » قلت : منو ، أو قلت : من زيد ، وإذا قال لك « لقيت زيدا أمس » قلت : منا ، أو قلت : من زيدا ؟ وإذا قال لك « تحدثت مع زيد أمس حديثاً طويلاً » قلت : مني ، أو قلت : من زيد ، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن ، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم ، أما « أي » فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن ، ويسأل بها عن غير العقلاء ، فإذا قال لك قائل « كان مع زيد كتاب حسن » قلت : أي كتاب ؟ أو قلت : أي ؟ وإذا قال لك « قد قرأت كتاباً جيداً » قلت : أي كتاب ؟ أو قلت : أي ؟ وإذا قال لك « لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء » قلت : أي كتاب ؟ ، أو قلت : أي ، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن .
الوجه الثاني : أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف ، فإذا قال لك قائل « رارني أمس رجلان » قلت « منان » بسكون النون واقفاً ، وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وكذلك إذا قال « سرت مع رجلين » ويغتر في هذه الحال النقاء الساكنين لأنه مفتقر في الوقف ، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور « من يافقي » أو قلت « من هو » أو « من هما » أو « من هم » أما الحكاية بأي فلا تختص بالوقف ، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعاً ، فإذا قال لك قائل « زارني رجلان » جاز أن تقول « أيان » أو تقول « أيان هما » أو « أيان يافقي » ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٥٣١ على غير المنهج القويم ، وكان على الشاعر أن يقول « من أتم » .
الوجه الثالث : أن الحكاية بأي خاصة بالنكرات كرجل وفنائه ، فإذا قال قائل :

== « زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هي ، وتقول في حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول في حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول في حكاية المثنى المؤنث « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا أو جرا ، وتقول في حكاية الجمع المؤنث « أيات » برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب ، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول في حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قويا » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت « منتين » والأجود إسكان النون التي قبل التاء ، وإذا قال لك « زارنى أمس فتيت » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هي اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفي لغة أخرى وهي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول في الرفع « منو » وفي النصب « منا » وفي الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول منه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها : =

الثاني : أن الحكاية في « أَيْ » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » فتقول : « أَيَّانَ » أو « أَيَّانَ يَا هَذَا » والحكاية في « مَنْ » خاصة بالوقف ، تقول « مَنَانُ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :
 * أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونٌ أَنْتُمْ ؟ *

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح حين تقول « أَيْة » أو « أَيَّان » أو « أَيَّتين » أو آيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « من » إن قلت « منه » أو قلت « متان » أو « متين » أو قلت « منات » فيعوز فيها عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « منت » ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التقى ساكنان ، ولما كان النقاء الساكنين مغتفرا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يرجح ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر في كلامهم من الإسكان - مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا - لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفطن لهذا .
 ٥٣١ - هذا الشاهد من كلام شير - بالشين المعجمة ، وقيل : بالمهمل - بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولا نسبة الأعم الشنتمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيبويه ، وقد روى عجزه هكذا :

* فَقَالُوا : الْجِنَّ ! قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا ! *

وقد رواه أبو زيد - بهذه القافية - هكذا :

أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونٌ ؟ قَالُوا :

سَرَاهُ الْجِنَّ ! قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا !

وتروى قافيته « عمو صباحا » في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان النعساني .
 القية : « أتوا » أراد حضروا وجاءوا « نارى » أراد النار التي أوقدها لترشد السائرين =

== إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماؤهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قطع
أو جماعة ليراها السائر في الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال :
أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَكَيْلٌ قُرْ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرْ
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبْتَ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ
وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى بَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبِسَتْ الْقَفَاعَا
« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليفة خلاف الإنس ، سموا
بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سموا « الجنين »
لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبهستان لكون ما فيه من الشجر
الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ،
وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٩ ،
الذي مضى في باب للوصول .

الإعراب : « أتوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « ناري » نازر :
مفعول به لأنوا منصوب بفتح فاعله مقدر على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل
جر « قفلت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال : فعل
ساض مبني على فتح مقدر على آخر د لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني
على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء
حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن الجن
« قفلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما »
منصوب على الظرفية بهم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ
هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو ==

فنادِرٌ في الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .
 الثالث : أن « أياً » يُحسكى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ؛ فتقول
 « أَيْ » و « أَيَّا » و « أَيَّْ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فتقول « مَنْو »
 و « مَنْأ » و « مَنِي » .

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجب الفتح ، تقول « أَيْة »
 و « أَيْتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنْه » و « مَنَت »
 و « مَنَعَانِ » و « مَنَعَانِ » والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية .
 وإن كان المستول عنه علماً لمن يَفْعِل ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال
 « مَنْ » غير مقرونة بماطف ، فالحجازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون
 « مَنْ زِيداً » لمن قال : « رأيتُ زيداً » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال :
 « سهرت بزيد » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زيد » لأجل العاطف ،
 وفي نحو « مَنْ غُلامُ زيد » لانقضاء العملية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدُ الفاضل »
 لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ « رأيت

والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا
 الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في أفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل
 تقول ، من أنت ، ومن أنتما ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح
 مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من
 أوجه التثنية هو أنه حتى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا ناري
 فقالوا لا نينا فقلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أتينا » وهذا الضمير
 معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في
 « أتوا ناري » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا
 ناري » تصوير وإخبار بالذي وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تعبد كلام غيرك ،
 لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجوز فيهما الحكاية ، على خلاف في الثانية .

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت » وإما ألف مفردة كـ « حُبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمراء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنشأوا أسماء كثيرة بتاء مُقدَّرة ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)^(٢) (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)^(٣) وبالإشارة إليها ، نحو (هَذِهِ جَهَنَّمُ)^(٤) وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْنُهُ » و « أُذُنُهُ » أو فعله ، نحو (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ)^(٥) وبسقوطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله .

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر ،
كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَمُول بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ صَبُورٌ » و « امْرَأَةٌ صَبُورٌ » ومنه
(وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا)^(١) أصله بَغْوِيًّا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُوءَةٌ »
فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُوءَةٌ » ، وأما « امرأة عَدُوَّةٌ » فشاذ محمول على
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَمُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَلَّ رَكُوبٌ »
و « ناقةٌ رَكُوبٌ »^(٢) .

* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ *

اللغة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس
القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .
الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى
« وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » تأكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر
لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى
عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع للذكر . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم لحاق التاء فى الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .

والثاني : فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امرأةٌ جَرِيحٌ » وشذ « مِلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امرأةٌ رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث : مِفْعَالٌ كَمِفْخَارٌ ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع : مِفْعِيلٌ كَمِفْعِيلٍ ، وشذ « امرأةٌ مِسْكِينَةٌ » وسمع « مِسْكِينٌ » على القياس .

والخامس : مِفْعَلٌ كَمِفْشَمٍ^(١) ، وَمِذْعَسٍ^(٢) .

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كتمرة ، ولعكسه فى جَبَاهُ^(٣) وكُمَاهُ ، خاصةً ، وعوضاً من فاء كعِدَةٍ ، أو من لام كسِنَّةٍ ، أو من زائد لمعنى كأشعثي وأشاعثي ، أو من زائد لغير معنى ، كزَنَدِيْقٍ وزَنَادِقَةٍ ، وللتعريب كمَوَازِجَةٍ ، وللمبالغة كَرَآوِيَةٍ ، ولتأكيدها كَنَسَابَةٍ ، ولتأكيده التأنيث كَمِعْجَةٍ .

(١) للغشم - بزنة منبر - الذى يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريد . ويهواه ، قال أبو كبير الهذلي يصف تأبط شرأ :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِفْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفَيْتِيَانِ غَيْرِ مُهَبَّلٍ

(٢) المدعس - بزنة منبر - الريح التى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن

(٣) الجبَاهُ ، السكواة الحمراء ، والواحد جبء - بغير تاء - والأكثر فى اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقرة

وكلمة وكلمة ونبقة ونبقة وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والكلم والسكواة على عكس

ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثاله ققع وققعة ، وغرد وغردة » اهـ . والفرد -

يكسر فسكون - ضرب من السكواة : والفردة : جمعه ، والققع - بفتح فسكون ، أو

يكسر فسكون - ضرب من السكواة البيضاء الرخوة ، والفقعة : جمعه ، وعلى هذا تكون

الألفاظ أربعة ، لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفى التأنيث أوزانٌ نادرة ، ولا نتعرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر :

أحدها : فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثانى - كَأَرَبَى للداهية ، وأَدَمَى وَشَمَمَى ، لموضعين ، قال :

* أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا^(٢) * [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أرْنَى - بالنون - لِحَبٍّ يُجَبِّنُ به اللبن ، وَجُنْفَى لموضع ، وَجُمْعَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ الناظم أفعلى فى الأوزان المشهورة مشكل .

الثانى : فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثانى - أُنَمَّا كَانَ كَبُهْمَى ، أو صِنَةً كَحُبْلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجْمَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحيتين - أُنَمَّا كَانَ كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كَحِيدَى .

الرابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كَقَتْلَى وَجَرَحَى ، أو مصدرًا كَدَعْوَى ، أو صفة كَسَكْرَى وَسَيْفَى مُؤَنَّثَى سَكْرَان وَسَيْفَان للطويل .

فإن كان فَعَلَى أُنَمَّا كَارَطَى وَعَلَقَى فى ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره فى باب المنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمَا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَرَابَا *

(١٩ - اوضح المسالك ٤)

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - كحُبَارَى وَسُمَانِي لَطَائِرِينَ ، وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّ أَلْفَ حُبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ وَهْمٌ ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ .

والسادس : فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَمَى لِلْبَاطِلِ .

السابع : فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسِبَطَرَى وَدِفَقَى لَضَرْبَيْنِ مِنَ الْمَشَى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إِمَّا مَصْدَرًا كذِكْرَى ، أَوْ جَمْعًا وَذَلِكَ « حِجَلَى » جَمْعًا لِلْحِجَلِ - بفتحين - أَسْمًا لَطَائِرٍ ، وَ « ظَرْبَى » - بِالظَّاءِ الْمَشَالَةِ - جَمْعًا لظَرْبَانٍ - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمًا لِدَوِيْمَةٍ ، وَلَا ثَالِثَ لَهَا فِي الْجُمُوعِ ^(١) .

التاسع : فَعَلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نَحْوُ « حِثِّي » وَ « خَلِيقَى » وَحِكَى السَّكْسَانِي : هُوَ مِنْ خَصِيصَاءِ قَوْمِهِ - بِالذَّ - وَهُوَ شَاذٌ .

العاشر : فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَمَى لَوَاءِ الطَّلَعِ ، وَ « حُذْرَى » وَ « بُذْرَى » مِنَ الْحُذْرِ وَالتَّبْذِيرِ .

الحادى عشر : فُعَلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى لِلَاخْتِلَاطِ ، وَ « قُبَيْطَى » لِلنَّاطِفِ ^(٢) .

(١) روى أن أبا علي الفارسي سأل المتنبي يوماً - وكان المتنبي تلميذه - كم لنا من الجموع على زنة فعلى ؟ فأجاب المتنبي على الفور : حجبى وظربنى ؛ وأن أبا علي بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً .

(٢) الناطف : ضرب من الحلواء ؛ سمي بذلك لأنه ينطف أى يستقطر قبل خضوره

للتانى عشر : فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو «شُقَارَى» و«خُبَارَى»
لنبتين ، و «خُضَارَى» لطائر .

تنبيه : نحو : جُنْفَى ، وَخِلْفَى ، وَخُلَيْطَى ؛ ليس من الأوزان المختصة
بالقصورة ، بدليل : عُرَوَاء ، وَفَخِيرَاء ، وَدُخِيلَاء^(١) .

ومشهورُ أوزان المدودة سَبْعَةَ عَشَرَ :

أحدها : فَعْلَاءَ - بفتح أوله وسكون ثانيه - أنما كان كَصَحْرَاءَ ،
أو مصدرأ كَرَغَبَاءَ ، أو صفة كَحَمْرَاءَ ، و « دِيمَةُ هَظْلَاءَ » أو جمعا
فى المعنى كَطَرْفَاءَ .

والثانى والثالث والرابع : أَفْعَلَاءَ - بفتح العين - وَأَفْعِلَاءَ - بكسرهما -
وَأَفْعُلَاءَ - بضمها - كَقَوْلِهِمْ : يوم الأَرْبُعَاءَ ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .
الخامس : فَعْلَلَاءَ ، كَقَوْلِهِمْ لِمَكَانٍ .

السادس : فِعْلَلَاءَ - بكسر الفاء - كَقِصَاصَاءَ للقصاص .

السابع : فُعْلَلَاءَ - بضم الأول والثالث - كَقَرْفُصَاءَ .

الثامن : فَاعُولَاءَ - بضم الثالث - كَمَاشُورَاءَ .

التاسع : فَاعِلَاءَ - بكسر الثالث - كَقَاصِمَاءَ ، لأحد جِجَرَة اليربوع .

العاشر : فِعْلِيَاءَ - بكسر الأول وسكون الثانى - نحو : كَبْرِيَاءَ .

الحادى عشر : مَفْعُولَاءَ ، كَمَشْيُوخَاءَ .

. الثانى عشر : فَعَالَاءَ - بفتح أوله وثانيه - نحو : بَرَّاسَاءَ ، بمعنى الناس ،

يقال : ما أدرى أىُّ البرَّاسَاءِ هو ، و بَرَّاكَاءَ ، بمعنى البرُّوكِ .

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحمى فى أول مسها ورعدتها ، والفخيراء -

بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرِيشَاءَ و كَرِيشَاءَ ،
نوعان من البُشَيْرِ .

الرابع عشر : فَعُولَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : دَبُولَاءَ .
الخامس عشر : فَعَلَاءَ - بفتحيتين - كخَفَقَاءَ لموضع ، قاله ابنُ الناجم ،
ولمّا هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأْنَاءُ للأمة ، وقرَمَاءَ لموضع ،
وعلى هذا فعدُّ الناجم لذلك في المشهور مشكلاً ، وفي الحكم أن جَعَنِيَّ بالجيم
والنون والفاء واللقصير موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .
السادس عشر : فَعَلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سَيَرَاءَ .
السابع عشر : فُعَلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخُيَلَاءَ .

هذا باب المقصور والممدود

فَقَصَرُ الأَسْمَاءِ وَمَدَّهَا ضَرْبان : قِيَاسِيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ،
وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالآلف ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :
أحدها : ما لَهُ نَظِيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع
مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرُ فِعْلٍ اللّازِم ، نحو : جَوَى جَوًى ، وهَوَى هَوًى ،
وَعَمَى عَمًى ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحًا ، وَأَشْرَأَ أَشْرَأً .
قال ابنُ عُصْفُور وغيره : وَشَدَّ الْغِرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِيٌّ ، وأنشدوا :

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتْ الْعَيْنُ بِالْبُكْيِ
غِرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ

٥٣٣ - هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة
اللغة : « مهلاً » هو مصدر بمعنى التمهّل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفما قالوه نظر ، لأن أبا عُبَيْدَةَ حَسَكِي غَارِيْتُ بين الشِيثين غِرَاء ،
أى وَالْيَيْتُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسى كما سيأتى ، لأن غاريت غِرَاء
مثل قاتلت قتالا ، وغاريت : فَأَعَلْتُ من غَرَيْتُ به ، وأنشد « أسلو » بدل
« مهلاً » و « فَأَصَتْ » بدل « غَارَتْ » و « حُفِّل » بدل « نُهِّل » .
ومنها : فَعَلُّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفُعْلَة - بكسر أوله وسكون
ثانيه - نحو فَرِيَّة وفِرِّي ، ومِرِّيَّة ومِرِّي ، فإن نظيره قَرِيَّة وقَرَب .
ومنها : فَعَلُّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفُعْلَة - بضم أوله وسكون

رقم ٤٥٥ السابق فى باب الترخيم « غارت العين بالبكى » والت بين الدمع وأرسلته
متابعا ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين
فصار « غارت » ويروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا
زاد عن ارتفاع الشاطئ . فسأل على الوادى « غراء » هو مصدر بمعنى التابعة والولاء
« مدتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحدة ناهل .
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلاً » مفعول
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « العين » فاعل غار « بالبكى » جار
ومجرور متعلق بغار ، وجملة « قلت » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلاً » فى محل نصب مفعول القول « غراء »
مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، وضمير العائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت
« نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح العين المعجمة ، وذكر
أنه مصدر غرى بالشيء - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :
إن مده شاذ وقياسه القصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة
أن الرواية بكسر العين المعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك
يكون مده قياسى .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ وزُبِيٌّ ، وكَسُوَّةٌ وكَسِيٌّ ، فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَجٌ ، وقُرْبَةٌ وقُرَبٌ .
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُعْطَى ومُسْتَدْعَى ، فإن نظيره مُسْكِرٌ ومُسْتَخْرَجٌ .

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف . وهذا النوع محدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو لفعل أوله همزة وصل كأعطى إعطاءً ، وارتأى ارتئاءً ، واستقصى استقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكرامًا ، واكتسب اكتسابًا . واستخرج استخراجًا .
ومنها : أن يكون مفردًا لأفعله . نحو : كَسَاءٌ وأَكْسِيَّةٌ . وِرْدَاءٌ وأُرْدِيَّةٌ .
فإن نظيره حِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ . من كلام المولدين : لأن رَحَى وقَفَى مقصوران . وأما قوله :
٥٣٤ - * فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ *

والفرد نَدَى - بالفصر - فضرورة . وقيل : جمع نَدَى على نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جمع نِدَاءٍ على أُنْدِيَّةٍ ، ويُبَعْدُهُ أنه لم يُسَمَّعْ نِدَاءٌ جَمْعًا .

٥٣٤ - هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمي ، وهو من شعراء الحماسة ، والذي ذكره للأول صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظِلْمَائِهَا الطُّنْبَا *

اللفظة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الليم مخففة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سمو بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، ويميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّةٌ » جمع نَدَى - بفتح النون مقصورًا - وهو الليل الكثير « ظِلْمَائِهَا » الظلماء - بفتح الظاء وسكون =

ومنها: أن يكون مصدراً لفعل — بالتخفيف — دالاً على صوت ، كالشغاء والشغاء ، فإن نظيره الصراخ ، أو على داء ، نحو الأشاء ، فإن نظيره الدوار والزكام .

الثالث: أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يُذكر كقصره ومدّه بالسمع . فن المقصور سماعاً : الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء ، والترى التراب ، والحجا العقل .

ومن المدود سماعاً : الفتاء لحدّائة السن ، والسنا لشرف ، والنراء لكثرة المال ، والحذاء للنعل .

مسألة : أجمعوا على [جواز] قصر المدود للضرورة ، كقوله :

اللام - الظلام « طنباً » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الحبل الذي تشد به الحيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإصراب : « في ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمي » في بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة « الكلب » فاعل يبصر « في » حرف جر « ظلماتها » ظلمات : مجرور بـ ، وظلمات مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنباء » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة في محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى الببل على ما ذكرنا في لغة البيت ، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس في جمع كل اسم رباعي ثالثة حرف مد مثل سمار وأجرة ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان بمدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع في المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقاً بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسي لهذا المفرد أنداء .

٥٣٥ — * لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ *

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَوْ تَحَيَّيْ كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِيرٍ *

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون - هو المسن من الجبال «ودبر» مثل فرح - أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب - إذا أصابته الدبرة وهى - بفتحات - قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرجل ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضا .
الإعراب : « لا » نافية للجلس « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفاً « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .
الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد بما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَهَمُّ مَثَلِ النَّاسِ الَّذِى يَعْرِفُونَهُ *

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً يجهلهم يضربون بهم المثل فى كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد العدر وتفض العمود .

واختلفوا في جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون ، متمسكين
بفتح قوله :

— ٥٢٧ — * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ *

وَمَنْعَةُ البصريون ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مُصَدِّراً لِنَاثِنَتْ لَا مُصَدِّراً
لِنَثِنَتْ ، وَهُوَ تَعَسُّفٌ .

الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف
و « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صفة لمثل الناس مبنى على السكون في
محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير
الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
« وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ،
قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن
قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً لما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ،
والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى *

الإعراب : « سيغنيينى » سيفعى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ،
والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل سيفعى مبنى على
السكون في محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماضى فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الذى ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « عني »
جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامرأة .

الثاني : المنزّل منزلة الصحيح ، كظبي ودلّو .

الثالث : المعتلّ المفقوص ، كالتقاضي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّر في التثنية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ، وامرأتان ، وظبيان ، ودلّوان ، والقاضيان » وَشَدَّ في أَلِيَّةٍ وَخُصِيَّةٍ : أَلِيَّانِ وَخُصِيَّانِ^(١) ، وقيل : هما تثنية ألي وخُصي .

== الإعراب صلة الذي «فلا» الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مفعلة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمّة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لنافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولا غناء يدوم ، وتجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر العين المعجمة - فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح العين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذي هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصِيَّتَيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ =

الرابع : الممثل المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلب ألفه ياء ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداهما : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف كحُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْهَى ومَلْهَيَان . وشذّ قولهم في تثنية قَهْقَرَى ، وخَوَزَلَى : قَهْقَرَانِ ، وخَوَزَلَانِ ، بالحذف . الثانية : أن تكون نالفة مُبدلة من ياء ككَمْفَى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَّانٌ)^(١) ، وشذّ في حَمَى حَمَوَانِ^(٢) ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبدلة وقد أميلت كَمْفَى ، لو سُمِّيت بها قلت في تثنيتهما : مَتَيَّان .

والثاني : ما يجب قلب ألفه واواً ، وذلك في مسألتين ؛ إحداهما : أن تكون مُبدلة من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَنَّا ، وهو لغة في المَن الذي يُوزَنُ به ، قال :

— ٥٣٨ — * عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ *

= وقد ورد من ذلك في تثنية ألية قول الراجز :

* تَرْتَجِ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ *

وقد نثى عترة ألية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْنِكَ وَتُسْتَطَارَا
(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حيت الحمى أحياه » من مثال رميت الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبة لمعين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعَذَالِ عِنْدِي *

اللغة : « أعددت » هيأت « العذال » جمع عاذل ، وهو اللأم المتسخط « منوا » من منا - بزنة عصا - وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي رِضًا : رِضِيَانِ ، بالياء مع أنه من الرِّضْوَانِ . الثانية : أن تكون غير مُبَدَّلَةٍ ولم تُعْمَلْ ، نحو لَدَى وَإِذَا ، تقول إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ثُمَّ تَنِيْتَهُمَا : لَدَوَانِ ، وَإِذَوَانِ .

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدهما : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَاءٍ ووَضَاءٍ ، تقول : قُرَاءَانِ وَوَضَاءَانِ ، والقُرَاءُ : الناسك ، والوَضَاءُ : الوضوء الوجه .
الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث ، كحَمَرَاءٍ وَحَمَرَاوَانِ ، وزعم السَّيْرَانِيُّ أنه إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِهِ وَاوٌ وَجَبَ تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع وَاوَانِ ليس بينهما إلا ألف ؛ فتقول في عَشَوَاءٍ : عَشَوَاءَانِ ، بالهمز ، وَجَوَّزَ الكوفيون في ذلك الوجهين .

== «من» بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التذكير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعدال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندى » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « فى » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بـفى ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا - بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في التثنية واوًا ؛ لأن هذه الألف في المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

مَذَّ سَحَرًا يَأَن ، بقلب الهمزة ياء ، وَقُرْفُصَان وَخُنْفُصَان وَعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدل من أصل ، نحو كِسَاءٌ وَحَيَاءٌ ، أصلهما كِسَاوٌ وَحَيَايٌ ، وَشَذَّ كِسَابَان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كَعِلْبَاءٍ وَقَوْبَاءٍ^(١) ، أصلهما عِلْبَايَ وَقَوْبَايَ ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس وَقُرْنَسٍ^(٢) ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب في عِلْبَاءٍ أكثر منه في كِسَاءٍ .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمع الذي على هجاءين ، والجمع الذي على حدّ الثني ، لأنه أعرب بحرفين ، وسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخَتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المقوص وكسرُها ، فتقول « الْقَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألفُ المقصور دون فتحها ، فتقول « المَوْسُونَ » وفي التنزيل

(١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد يتقشر ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .
(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) ^(١) (وَأَيْنَهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ) ^(٢) ، وَيُعْطَى الْمَدُودُ حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءَ : وُضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي سَحْرَاءَ علماً لمذكر ^(٣) : سَحْرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عَلْبَاءَ وَكِسَاءَ علمين لمذكرين ^(٤) .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسَلَّمُ في هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات » كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَان » إلا ما خُتِمَ بتاء التأنيث ، فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسَلِمَةٍ : « مُسَلِمَات » وفي تثنيتهما : « مُسَلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبْلَيَات » بالياء ، و « صَحْرَاوَات » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبْلَيَان » و « صَحْرَاوَان » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخراً في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيَةٍ وَغَزَوَةٍ : « ظَبْيَات » و « غَزَوَات » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُصْطَفَاةٍ وَفَتَاةٍ : « مُصْطَفَيَات » و « فَتَيَات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ) ^(٥)

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين ؛ ليصح جمعها بهذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قَنَاءَة : « قَنَوَات » بالواو ، وفي نحو نَبَاءَة : « نَبَاءَات » و « نَبَاوَات »
وفي نحو قُرَاءَة : « قُرَاءَات » بالهمز لا غير .

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،
غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجْدَة
ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِكَ
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — * يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى المرجى ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى
اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل اللقي ،
وقد ترجم له البخارزي في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثلاث أبيات ، وذكر أنه
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وهجوه قوله :

* لَيْلَايَ مِنْسُكْنٌ أُمٌ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ *

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على اللحمة
من النساء استعارة « القاع » الأرض السهلة اللطيفة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .
الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء
« ظبيات » منادى منصوب بالسكسة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو
مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإنثاء فاعله « لنا » جار
ومجرور متعلق بقال « ليلاي » ليلى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف ، وليلى
مضاف وياء التثنية مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،
والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلى »
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

وأما قوله :

٥٤٠ - وَحُمَلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعُشَى يَدَانِ

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد : أحدها في قوله «ليلى» حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأشبهه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا ، والثاني في قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهي الباء تبعاً لفتحة الفاء التي هي الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلى متيكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذري ، من قصيدة رواها القالي في ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهي خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذي ترتفع فيه الشمس « أطقتها » تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد « ومالي يدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحل ، وهو مضاف و « الضحى » مضاف إليه « فأطقتها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور في قوله « بزفرات العشى » يتعلق بقوله « يدان » لأنه في معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين - وهي الفاء - في جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التي يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير .
كقوله :

٥٤١ — * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسَبًا *

وإن كان مضموم الفاء - نحو خُطْوَةٌ وَجُلْ - أو مكسورهما - نحو كَشْرَةٌ وَهِنْدٌ - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإتياع إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْنِيَّةٍ وَزُبْنِيَّةٍ ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ .
وَشَذَّ جِرِّوَاتٍ - بالكسر - .

ويمتنع التغير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَاتٍ وَسُعَادَاتٍ ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَيْخَمَاتٍ وَعَبِلَاتٍ ؛ لأنهما وصفان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَاتٍ - بالفتح - ولا يبقاس ، خلافاً لقطرب .

الثالث : نحو شَجَرَاتٍ وَتَمَرَاتٍ وَتَمِرَاتٍ ؛ لأنهن "محرّكات الوسط" .

٥٤١ — هذا بيت من الرجز الشطور ، ولم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الضم في محل نصب .
« يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تميز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا السكين ضرورة .
(٢٠ — أوضح المسالك ٤)

نعم يجوز الإسكان في نحو سُمَرَاتٍ وَبِمَرَاتٍ^(١) كما كان جائزاً في المفرد .
لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :
(فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)^(٢) ، وَهَذِيلٌ يُحْرَكُ نَحْوَ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :
(ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ)^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٥٤٢ — * أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل
كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر
العربي ؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُبُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ

مِنْ الْأَذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
الطويل ، وعجزه قوله :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَيْنِ سُبُوحٌ *

اللمعة : «أخو بيضات» أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ،
وهى معروفة للحيوان ذى الريش «رائح» اسم الفاعل من راح يروح رواحاً ،
وهو السير وقت العشى ، والمراد به راجع إلى عشه الذى درج منه «متأوب» اسم
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل ،

الإعراب : «أخو» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أخو ، وأخو مضاف و«بيضات» =

واتفق جميع العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عَيْرٍ - وهي الإبل التي تَحْمِلُ الْمِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبَيْعَةٌ وبيعات لفتح الإسكان ، الخامس : نحو حَبَّاتٍ وَحَبَّاتٍ وَحَبَّاتٍ ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أُنْفَكَّ إدغامه ، فكان يثقل [فتضيع] فائده الإدغام .

هذا باب جمع التكسير ~

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَصِنُو وَصِنَوَان ، أو بنقص كَتُخِمَةٌ وَتُخَمٌ ، أو بتبديل شَكْلٍ كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُلٍ ، أو بهن كَغِلْمَان .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للمعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْمَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَجْرَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَصَبِيَةٍ ، وثلاثة وعشرون للمعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَعْفَى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كَأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْئِدَةٍ ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس مقه ما مثَّلَ به الناظم وابنه

== مضاف إليه « رَأْمَحٌ » صفة لأخو ييضات ، أو خبر ثانٍ للبند « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بمسح » جارٍ ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « المنكبين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « ييضات » حيث فتح العين إبتاعاً لفتحة الفاء في جمع الاسم الثلاثي المقتل العين ، وهذا الإبتاع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إبتاع العين للفاء على أي حال ، نفي سواء أ كانت العين تحرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة الملساء - صُفْيٌ ، لقولهم : أضفأ ،
حكاة الجوهرى وغيره .

الأوّل من أبذية القلة : أَفْعُلٌ - بضم العين - وهو جمع لنوعين :
أحدهما : فَعْلٌ ، أُنْمَأ ، صحيح العين ، سواء صحّت لامه أم اعتلت بالياء
أم بالواو ، نحو كَلْبٌ ، وَظَبْيٌ ، وَجَرَوِيٌّ ، بخلاف نحو ضَخَمٌ فإنه صفة ،
وإنما قالوا أُعْبِدُوا لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوَوطٌ وَبَيْتٌ لاعتلال العين ،
وَشَذَّ قِيَاسًا أُعِينٌ ، وقِيَاسًا وَسَمَاعًا أَثُوبٌ وَأُسَيْفٌ ، قال :

٥٤٣ - * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستُ أَثُوبًا . *

٥٤٣ - نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف
ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده للؤلف هنا بيت من الرجز للشطور ،
وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا أَمْلَحَ لَا لَذَا وَلَا مُحَبَّبَا
أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا تَجَلَّبَبَا

اللمعة : « قناعا أشييا » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أى ليس لتديذا .
الإعراب : « لكل » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوبا » مفعول به
لللبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثى مفتوح الأول ساكن
الثانى ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب
وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم
المذكور صحيح العين يجمع على أفعال نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وربيع وأربع ،
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — * كَأَنَّهُمْ أُسِيفٌ بَيْضٌ يَمَانِيَّةٌ *

الثانى : الاسم ، الرباعى ، المؤنث ، الذى قبل آخره مدة ، كعَنَاق ، وَذِرَاع ، وَعُقَاب ، وَيَمِين ، وَشَذَّ فى نحو شَهَابٍ وَغُرَابٍ من المذكر .

الثانى : أَفْعَالٌ ، وهو لاسم ثلاثى لا يستحق أَفْعَلَ : إما لأنه على فَعَلَ ، ولكنه معتل العين نحو ثَوْبٍ وَسَيْفٍ ، أو لأنه على غير فَعَلَ ، نحو جَمَلٍ ، وَنَمْرٍ ، وَعَصْدٍ ، وَحِجْلٍ ، وَعَنْبٍ ، وَإِبِلٍ ، وَقُفْلٍ ، وَعُتُقٍ ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

* عَضِبُ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ *

اللافة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللعان « يمانية » هى المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون فى النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يَمَنِيَا ، وفى الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَاىَ أَمَا مَيِّ لَيْسَ خَلْنِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قُلُوبِي بِالْعَشِيِّ يَمَانٌ
« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر »

فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثى على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

في فَعَلَ - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على فِعْلَانٍ - كصُرَدَ ،
وَجُرَدَ ، وَتَفَرَّ ، وَخُزِرَ - وَشَذَّ نحو أرطاب ، كما شَذَّ في فَعَلَ المفتوح الفاء
الصحيح العين الساكنها ، نحو أُنْجَل ، وَأَفْرَاح ، وَأَزْنَاد ، قال الله تعالى :
(وَأُولَآئُ الْأُنْحَالِ)^(١) . وقال الخطيئة :

— ٥٤٥ — * مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ *

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الخطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد
حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

زُغِبَ الْحَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٌ *

اللغة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد
الطائر ، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرغ » بفتح الميم والراء
جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم واد كثير الشجر قريب من فلك ، واسم لواد آخر
بالجماعة ، والمراد هنا الثاني « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذي
نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والعين جميعاً - وهو شعر أصفر يثبت على الفرخ ثم
يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهي وعاء يكون في أسفل
عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرخ
وضغفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به
لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة
لأفراح ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر
محذوف ، والتقدير : لاماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي
« شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضممة الظاهرة .

وقال آخر :

٥٤٦ — * وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادِهَا *

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثى صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنّه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميعون بن قيس بن معد يكرب الكندى وهو من شواهد سيويه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* وَجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرُهُم *

ويروى فى الشاهد :

* وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *

اللغة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألقيت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهـ كذا ورد فى كتاب سيويه والعين ، ووقع فى بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صححت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تقندح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زنده ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء مخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثى ، على زنة فعل

الثالث : أَفْعَلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو
طَعَامٌ ، وَحَارٌ ، وَغُرَابٌ ، وَرَغِيفٌ ، وَغُمُودٌ .
والتَّوَرُّمُ في فَعَالٍ - بالفتح - وَفِعَالٌ - بالكسر - مُضَعَّفَتِي اللَّامِ أو مُتَقَلِّبَتَا.
فالأَوَّلُ كَهَيَاتَ وَزِمَامٍ ، والثاني كَقَبَاءٍ وَإِبَاءٍ .

الرابع : فِعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [في] نحو وَلَدٌ
وَفَتًى ، ونحو شَيْخٍ وَتَوْرٍ ، ونحو ثَنًى ^(١) ، ونحو غَزَالٍ ، ونحو غُلَامٍ ، ونحو
صَبًى وَخَصًى ، ولعدم اطرَّاده قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

والأول من أبنية الكثرة : فُعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو
جمع لشئئين :

أحدهما : أَفْعَلٌ مقابل فَعْلَاءٍ كَأَحْمَرٍ ، أو ممتنعة مقابلته لما لمانع
خَلَقِي نحو أَكْثَرُ وَأَدْرَ ، بخلاف نحو آلَى لكبير الآلية ؛ فإن المانع من
الياء تخلف الاستعمال .

والثاني : فَعْلَاءٌ مقابلة أَفْعَلٍ كَحَمَاءٍ ، أو ممتنعة مقابلتها له لما منع خَلَقِي
كَرْتَقَاءٍ وَعَفْلَاءٍ - بالعين - بخلاف نحو عَجَزَاءٍ لكبيرة المعجز .

الثاني : فُعْلٌ - بضمتهين - وهو مطرد في شئئين : في وصف على فُعُولٍ
بمعنى فاعل كَهَبُورٍ وَغَفُورٍ ، وفي اسم ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غير معتلة

بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أَفْعَلٍ
فيقال أَرُند كما قالوا فُلُسٌ وَأَفْلُسٌ ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة
وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) الثني - بكسر ففتح ، بزنة رضا - الشيء الذي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت المدّة ألفاً ، نحو قَذَالٌ وَأَتَانٌ ، ونحو حِمَارٍ
وَذِرَاعٍ ، ونحو قُرَادٍ وَكُرَاعٍ ، ونحو قَضِيبٍ وَكَثِيبٍ ، ونحو عَمُودٍ وَقُلُوصٍ ،
ونحو سَرِيرٍ وَذُلُولٍ ، وخرج نحو كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ لأجل اعتلال اللام ، ونحو
هَلَالٍ وَسِمَانٍ لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عَيْنَانِ وَعُثْنُ ، وَحِجَاجٍ وَحُجُجٍ ،
ويحفظ في نحو تَمَرٍ ، وَخَشِينٍ ، وَنَذِيرٍ ، وَصَحِيفَةٍ .

الثالث : فَعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَدٌ في شَيْئَيْنِ : في اسم
على فُعْلَةٍ كقُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدَيَّةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ ، وفي الفُعْلَى أَنبَى أَفْعَلٌ كَالْكُبْرَى
وَالصُّمْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ في نحو بُهْمَةٍ ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَةٍ ،
ونحو بَدْرَةٍ ، وَلِحْيَةٍ ، وَتُخْمَةٍ .

الرابع : فَعِلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسم على فِعْلَةٍ كحِجَّةٍ ،
وكِسْرَةٍ ، وفِرْيَةٍ ، وهي الكَذْبَةُ ، ويحفظ في فَعْلَةٍ ، نحو حَاجَةٍ ، ونحو
ذِكْرَى ، وقَصْمَةٍ ، وَذِرْبَةٍ ، وَهَيْدَمٍ .

الخامس : فَعَلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لعَاقِلٍ على
فاعل معتل اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ .

السادس : فَعَلَةٌ - بفتحيتين - وهو شائع في وصف لمذكر عَاقِلٍ صحيح اللام ،
نحو كَامِلٍ وَسَاحِرٍ وَسَافِرٍ وَبَارٍ .

السابع : فَعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دَلَّ على آفةٍ من
فَعِيلٍ وَصَفًا للمفعول كجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَحِلٍّ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوْزَانٍ مِمَّا دَلَّ على آفةٍ :

من فَعِيلٍ وَضَمًّا لِلْفَاعِلِ . كَمَرِيضٍ ، وَقِيلَ كَزَمِينَ ، وَقَاعِلٍ كَمَالِكٍ ، وَقَفِيلٍ كَمَيْتٍ^(١) ، وَأَفْعَلٍ كَأَحَقٍّ ، وَقَفْلَانٍ كَسَكْرَانٍ .

الثامن : فَعَلَّةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعْلٍ أُنْثَمَا - بضم الفاء - نحو قُرْطٍ وَدُرْجٍ وَكُوزٍ وَدُبٍّ ، وقليل في اسمٍ على فُعْلٍ - بفتح الفاء - نحو غَرْدٍ^(٢) ، أو بكسرها نحو قِرْدٍ ، وَقَلٌّ أَيْضًا في بحوْذٍ كَرٍ وَهَادِرٍ^(٣) .

التاسع : فُعْلٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضاربٍ وصائمٍ ، ومؤنثيهما ، وَنَدَّرَ في نحو غَازٍ وَعَافٍ ، كما نَدَّرَ في نحو خَرِيْدَةٍ وَنُفَسَاءٍ وَرَجُلٍ أَعَزَلَ .

العاشر : فُعَالٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائمٍ وقائمٍ وقاريءٍ ، قيل : وَنَدَّرَ في فاعلة كقوله :
* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ *

٥٤٧ -

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنًا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء .
(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - ضرب من الكمأة ، والغراء هو الذي يرويه بفتح الغين ، وغيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين
(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شعيم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ *

اللمة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر - بزنة سبب وأسباب - ويراد بها =

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صائدة ، وفي المعتل ، كـفَزَاء وسُرَاء^(١) .

الحادى عشر : فِعَال - بكسر أوله - وهو لثَلَاثَةُ عَشَرَ وَزُنًا :
الأول والثاني : فَعَلَ وَقَعْلَ ، اسمين أو وصفين ، نحو كَغَبٍ وَقَضْبَةٍ وَصَعْبٍ
وَحَذَلَةٍ ، وَتَذَرَّ في يَأْتِي الْفَاء ، نحو يَغْرِ^(٢) ، أو العين ، نحو ضَيْفٍ وَضَيْفَةٍ .

الأعين ، وفي القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان»
جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال في طراءة العمر وميعة السن « مائلة » اسم فاعل
فعله « مال إليه يميل ميلا » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قيل ، وهو
اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير اللؤنثات مضاف إليه
« إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتى « مائلة » خبر المبتدأ «وقد» الواو واو
الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اهتمرتها بصرية
فهو مفعولها « عفى » جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى «غير» مفعول ثان لأرى
أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد»
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث في قوله
« أبصارهن » وفي قوله « أراهن » ، وقال المؤلف في الحواشى « لا أعلم أحداً
ذكر عجيته في فاعلة للؤنث إلا في هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمى وابن
الأعرابي » اهـ ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمى قال
بمحضرة الرشيد ، إن « صداد » في هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد الغواشى المحدث
عنهن ، نخطأه ابن الأعرابي ، وذكر أن « صداد » هو جمع صاد المذكور وإن
المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف هنا أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك في جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من الغزو والسرى

(٢) اليعرب بفتح الياء وسكون العين المهملة - الجدى يوضع في الزبية لاصطياد =

الثالث والرابع : فَعَلَ وفَعَلَة غير معتلَى اللام ولا مضعفيها ، (جَمَلَ وجَبَلَ ، ورقَبَة وثَمَرَة .

الخامس والسادس : فَعَلَ كذِئِب وبَثْر ، وفَعَلَ كدُهْن ورُمُج .
السابع والثامن : فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه ، كظَرِيف وكَرِيم وشَرِيف ، ومؤنثاتها .

والخمس الباقية : فَعْلَان صفة ومؤنثاه فَعْلَى وفَعْلَانَة ، وفَعْلَان صفة وأنثاه فَعْلَانَة ، كغَضِبَان وغَضِبَى ، ونَدْمَان ونَدْمَانَة ، وَخَصَان وَخَصَانَة .
والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاوِيَّيَ العَيْنَيْن صحیحی اللامین ، كطَوِيل وطَوِيلَة ، أن لا يُجْمَعَا إلَّا على فِعَال .
ويحفظ فِعَال في نحو : رَاعٍ وقَائِمٍ وآمٍ^(١) ، ومؤنثاتهن ، وأعْجَف وجَوَاد وخَيْر وبَطْحَاء وقُلُوص .

الثاني عشر : فُعُول - بضمين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِيل ، نحو كَيْدٍ ووَعل ، وهو فيه كاللّازم ، وجاء في نحو ثَمَرٌ مُمُورٌ على القياس ومُنْمَرٌ ، قال :

٥٤٨ — * فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَمُنْمَرٌ *

== الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطياد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جدًا فيجىء الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هي الزبية ، وهذا الجدى هو اليعر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يعر
(١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ،
(واجعلنا للمتقين إماما) قالوا : هو جمع آم

٥٤٨ — هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه -
رَبِيعٍ ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد في اللسان
ن ابن برى قبله :

وقد يكون مَقْصُوراً من مُنْمُور للضرورة^(١)، وقالوا : أنمار .

== حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرٍ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْخُطَارِ
اللفظة : « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،
« لنى » ، وأراد هنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمير » والجبال : جمع
جبل . والسمير - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهى شجرة عالية مرتفعة ،
وتجمع جمع السلامة على سمرات كما فى قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ
« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،
والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب فى هذه الكلمة « غيائل » جمع غيل -
بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « نمر » بضم نين -
جمع نمر - بفتح فسكون - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائل » مبتدأ
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛
أولها أنه فعل بضم نين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمر على فعول ثم اقتطع بحذف
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد فى باب الإبدال فى قوله « عيائل » حيث أبدلت الهمزة من
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتى للمؤلف
لاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناهم يحذفون واو « فصول »
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبى .

كَتَمْنِمْ أَيْدِي مَثَاكِيلِ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْمَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخَطْبِ

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَغَبَ
وَقَلَسَ ، ومكسورها نحو حَجَلَ وضُرْسَ ، ومضمومها نحو جُنْدَ وِبُرْدَ ،
إلا في ثلاثة : أحدها : معتلّ العين كَحُوتَ ، والثاني : معتلّ اللام كُذِيَ^(١) ،
وشَذَّ في نُؤَى نُؤَى ، قال :

— ٥٤٩ — * خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤَيَا *

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو .
ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَى بِذَا قَاضٍ حَكَمُ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ الدُّجُمُ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) اللدى - بضم الليم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيز
الشامى ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على
أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ — هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضأ)
والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

* تَحَاوَرُهَا كَمَا تُشْرِبَةُ الْإِضِينَا *

اللفظة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى
وتد « النؤى » جمع نؤى - بضم فسكون - وهى حفيرة تجعل حول الجباء لئلا
يدخله المطر ، « الإضين » بكسرة المهمزة والضاد المعجمة - جمع أضاة ، وهذا
ملحق بجمع المذكر السالم لسكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نؤى
نؤوى - بضم النون والمهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة المهمزة كسرة لتناسب
الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للنسابة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هى ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو »
حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَّ » وَشَدَّ في حُصٍّ - بالخاء المهملة ، وهو الورس^(١) - حُصُوص ، ويحفظ في فَعَلَ ، كَأَسَدَ ، وشَجَنَ ، وَنَدَبَ ، وَذَكَرَ .

الثالث عشر : فِعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أَيْضًا في أربعة : اسمٍ على فُعَالٍ ، كَفُلَّامَ وَغُرَابٍ ، أو على فُعَلَ ، كَهَرَدَ^(٢) وَجُرَذٍ ، أو فُعَلَ واوٍ العين ، كَحُوتٍ وَكُوزٍ ، أو فَعَلَ ، كَتَاجٍ وَسَاجٍ وَخَالٍ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَّ في نحو صِنُو وَخَرِبَ^(٣) ، وَغَزَالَ وَصَوَّارَ^(٤) ، وَحَائِطٍ وَظَلِيمٍ^(٥) وَخَرُوفٍ .

= الشاهد فيه : قوله « نَوَّيَا » بضم النون والهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوَى - بضم النون وسكون الهمزة ، بزنة فَعَلَ - وأصله نَوَوَى ، على فعول - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار نَوَّيَا ، فالتون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُسْعَشَعَةٌ كَانَتْ الْخَصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِيْفًا

(٢) الصرد - بضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الحرب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الجباري ، وصمى بذلك لأنه يسكن

الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ،

أصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم - بفتح الظاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :
في اسم على فَعْل ، كظَهَرُ وَبَطْنٌ ، أو فَعْل صحيح العين ، كذَكَرَ
وَجَدَعَ^(١) ، أو فَعِيل ، كقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب^(٢) ، وَقَلٌّ في نحو رَاكِب
وأَسْوَدَ^(٣) وَزُقَاقٍ .

الخامس عشر : فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُد في فَعِيل بمعنى
فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيف وكَرِيم وبَحِيل ، وكثر
في فاعل دالاً على معنى كالفريزة ، كعَاقِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشذَّ فُعْلَاءٌ في نحو
جَبَانٍ وخَلِيفَةٍ وَتَمَحَّجٍ وَوُدُودٍ .

السادس عشر : أَفْعَالَاءٌ - بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعْلَاءٍ ،
في المضعف ، كشدِيدٍ وعَزِيزٍ ، وفي المعتل ، كَوَلِيٍّ وَغَنِيٍّ ، وشذ في نحو
نَصِيبٍ وَصَدِيقٍ وَهَبْنٍ .

السابع عشر : فَوَاعِلٌ ، وَيَطْرُد في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،
كـ (فَأَصِيَّةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ)^(٤) ، وفي اسم على فَوَعْل ، كجَوَّهَرٍ وَكَوْنَرٍ ،
أو فَوَعْلَةٍ ، كهُوَمَةٍ وَزَوْبَةٍ ، أو فَاعِلٍ - بالفتح - كخَاتَمٍ وَقَالَبٍ ،

(١) الجذع - بفتح الجيم والذال جميعاً - الثنى من المعز .

(٢) الكثيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَضَحْتُمْ قَرِيشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونُ سُدَّانٍ عِظَامُ الْمَأْكَبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؛
وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلاً - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا
كان صفة لا يجمع على فعْلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أ. فَعْلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِمَاء ورَاهِطَاء^(١)، أو فاعل كجائز^(٢) وكاهل،
أو و وصف على فاعل لمؤنث كخائض وطالقي، أو لغير عاقل، كصاهل وشاهقي
وشدده بارس ونواكس وسوابق وهوالك^(٣).

الثامن عشر : فَعَائِل ، وَيَطْرُد في كل رباعى ، مؤنث ، ثالثة مدّة ، سواء
كان تأنيده بالتاء ، كسحابة وصحيفة وحلوبة ، أو بالمعنى ، كشمال وعجوز
وسعيد ، علم امرأة .

التاسع عشر : فَعَالِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُد في سبعة :
فَعْلَاءَ كَمَوْمَاء^(٤) ، وَفَعْلَاءَ كَسَعْلَاءَ^(٥) ، وَفَعْلِيَّة كَهَبْرِيَّة^(٦) ، وَفَعْلُوَّة
كَعَرْقُوَّة^(٧) ، وما حُذِف أولُ زَائِدِيهِ من نحو حَبْنَطَى^(٨) وَفَعْلُسُوَّة ، وَفَعْلَاءَ

(١) القاصماء والراهطاء : جهران من جعرة اليربوع ، وله ثالث اسمه النافقاء ،
وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق .

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة المعترضة بين حائطين .

(٣) قد ورد النواكس في قول الفرزدق :

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
وورد الهوالك في قول الآخر :

وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتِيذُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(٤) الموماء : الفلاة الواسعة التي لانبات فيها ، وجمعها موام بكوار .

(٥) السعلاة بكسر السين وسكون العين - الغول ، وجمعها سعال ، ومنه قول الراجز :

* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خُسَا *

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين ، أو هو ما تطاير من دقاق القطن ، وجمعه هبار .

(٧) العرقوة : الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو .

(٨) الحبنطى : العظيم البطن .

اسماً كَصَحْرَاءَ ، أو صفةً لا مذكّر لها كَعَذْرَاءَ ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كَحُبْلَى ، أو إلحاق كَذِفَرَى^(١) .

تمامُ العشرين : فعَالَى - بفتح أوله ورابعه - ويُشَارِكُ الفعَالَى - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعَالَى إلا وصف^(٢) .

الحادى والعشرون : فعَالَى - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كَبُخْتِي وَكُرَيْيَ وَقُمَرِيَّ ، بخلاف نحو مِصْرِي وَبِصْرِي ، وأما أَنَاسِيٌّ فجمع إنسان لا إِنْسِيَّ ، وأصله أَنَاسِينُ فأبدلوا الدون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانَ وَظَرَابِيَّ .

الثانى والعشرون : فعَالِلٌ ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرابعى والخامسى مجردين ومزیداً فيهما ؛ فالأول كَجَمْعَرٍ وَزَبْرِجٍ^(٣) ، والثانى كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارَجٌ وَجَحَامَرٌ ، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشَبَّهًا للجروف التى تزداد ؛ إما بكونه بلفظ أحدها كَخَذَرَنْقٍ^(٤) ، أو بكونه من تَحْرَجِه كَفَرَزْدَقٍ ، فإن الدال

(١) الدفري : للوضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعالان أو فعلى بفتح أولها وسكون ثانيهما - نحو غضبان وغضبي وسكران وسكرى ، ويترجح في جمعهما الفعَالَى - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكرارى .
(٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبي يصف السيوف
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخَدْرَنْقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدْخَرَجٌ ومُتَدَخَرِجٌ ، والرابع نحو قَرَطَبُوسٌ^(١) ويحذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياءً صُحِّحَ ، نحو قِنْدِيلٌ ، أو واواً أو ألفاً قلباً ياءً ، نحو عُصْفُورٌ وسِرْدَاحٌ^(٢) .

الثالث والعشرون : شبه فعَالٍ ، وَيَطْرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم . ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كَأَفْكَالٍ^(٣) وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصِرْفٍ وَعَلَقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتُحذفُ زيادة من نحو مُنْطَلَقٌ ، واثنان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في « كنسج » والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم للدهاية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٢) الحندريس : اسم من أسماء الحجر .

(٣) السرداح — بكسر السين ومكون الراء — المكان الثمين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدها فيما سبق اغترارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن ، ويان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة سن وزن أفعل هو ما كان اسماً على أى وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم وأيلم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفاً ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو أحرر وأحرراء وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حرر » و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصغرى والصغير والكبرى والكبر ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٍ وَمُتَذَكَّرٍ ، ويتعين إبقاء الفاضل كالميم مطلقاً ؛ فتقول في مُنْطَلَقٍ :
مَطْلَاقٍ ، لا نَطْلَاقٍ ، وفي مُسْتَدْعٍ : مَدْعٍ ، لا سَدْعٍ ولا تَدْعٍ ، خلافاً
للمبرد في نحو مُقْعَنْسِسٍ ، فإنه يقول : قَعَّاسٍ ، ترجيحاً للمائل الأصل ، وكالهمزة
والياء المصدرتين كَأَنَّذَدَ وَيَلْنَدَدَ ؛ تقول : أَلَدَّ وَيَلَدَدَّ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنِيَاً عن حذف الأخرى بدون العكس
تعين حذف الغنى حَذْفُهَا كَيَاءَ حَيْرَبُونَ^(١) ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة ، وإذا كان أفعال التفضيل مجرداً من أل ومن الإضافة فإنه
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف : وحيث يجوز جمعه كما تجمع
الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقروناً بأل - يكون صحيحاً .

ومما يدل على جواز جمع أفعال التفضيل المقرون بأل على أفعال قول الشاعر :

قَهْرَنَا كُمْ حَتَّى السُّكْمَاةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الْأَصَاغِرَا

وقد سلك أبو العلاء المعرى هذا المسلك في قوله :

وَأِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ

وقد جمع المتنبي أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِدَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنْهُمْ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَانِ

فإن جاءت صيغة أفعال المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة
ولم تسكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثِيمُ

فهذا الشاعر قد جمع « الأثم » على الأثم لأنه لم يرد به الأكثر لثوماً ، وإنما أراد
به معنى اللثيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذا
وتفطن له .

(١) الحيزبون - بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي - للمرأة العجوز ،

هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَايَيْن - بحذف الواو - لأن ذلك مُحْوَج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكرير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معقل .

فإن تكافأت الزيادتان فالحذف مُخَيَّر ، نحو نُونِي سَرَنْدِي وَعَلَنْدِي وَأَلْفِيهَما ، تقول : سَرَانْدِ أَوْ سَرَادِرْ وَعَلَانْدِ أَوْ عَلَادِرْ .

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : مُعْمِلٌ ، وَقَعْمِيلٌ ، وَقَعْمِيلٌ ، كَقُلَيْسٍ ، وَدُرَيْهَمٍ ، وَدُنَيْفِيرٍ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأول ، وفتح الثاني ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهي بنية قُعْمِيلٍ كَقُلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ ، وَمِنْ تَمَّ لم يكن نحو زُمَيْلٍ وَلُفَيْزِيٍّ تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهي بنية قُعْمِيلٍ ، كَقَوْلِكَ في جعفر : جُعْفِيرٌ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية قُعْمِيلٍ ؛ لأن اللين للوجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة كَقُنْدِيلٍ وَقُنْدِيلٍ ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كَعُصْفُورٍ وَعُصْفِيرٍ ، وَمِضْبَاحٍ وَمُضْبِيحٍ .

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي قُعْمِيلٍ وَقُعْمِيلٍ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالي فَعَالِيلٍ وَفَعَالِيلٍ ؛ فتقول في تصغير سَقَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَخْرَجٌ وَالْفَدَدُ وَيَلْدَدٌ وَحَيْرَبُونَ : سُفَيْرِج ، وَفُرَيْرِدٌ أَوْ فُرَيْرِزِقٌ ،
وُخَيْرِجٌ ، وَأَلِيدٌ ، وَبُلِيدٌ ، وَحُرَيْرِينَ ، وَتَقُولُ فِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى :
سُرَيْنِدٌ وَعُلَيْنِدٌ أَوْ سُرَيْنِدٌ وَعُلَيْنِدٌ .

ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِج وسَفَارِج ، بالتمويض ،
وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيم وَحُرَيْرِجِيم ، ولا يمكن
التمويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُخَالَفًا لما شرحناه فيهما تفاريجٌ عن القياس ، مثاله
في التكسير جمعهم مكانًا على أَمْكُنٍ ، وَرَهْطًا وَكُرَاعًا على أَرَاهِطٍ^(١)
وَأَكَارِعٍ ، وباطلا وحديثًا على أَبَاطِيلٍ وَأَحَادِيثٍ ، ومثاله في التصغير تصغيرهم
مَغْرِبًا وَعِشَاءً على مُغَيْرِبَانَ وَعُشَيَّانَ ، وَإِنْسَانًا وَلَيْلَةً على أُنَيْسِيَّانَ وَلَيْلِيَّةٍ ،
وَرَجُلًا على رُؤَيْجِلٍ ، وَصَبِيَّةً وَغِلْمَةً وَبُنُونَ على أَصْبِيَّةٍ وَأَغْلِمَةٍ وَأَبْنُونَ ،
وَعَشِيَّةً على عُشْيَشِيَّةٍ .

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْثَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نوعان : تاء كشَجَرَةٍ ، وألف
كحُبْلَى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَا حُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رهطًا على أَرَهْطَ كَأَفْلَسَ ثم جمعوا الأَرَهْطَ على الأَرَاهِطَ .

الثانية : ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التانيث ، كَحَمَرَاءَ .
 الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجْمَالٍ وَأَفْرَاسٍ .
 الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يُجْمَع على فعَالَيْن ، كَسَكْرَانٍ
 وَعُشْمَانٍ .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ،
 أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَةٌ وَحُبَيْلَى
 وَحُمَيْرَاءَ وَأُجَيْمَالٍ وَأَفَيْرَاسٍ وَسُكَيْرَانَ وَعُشَيْمَانَ ، وتقول في سِرْحَانٍ
 وَسَلْطَانَ : سُرَيْحَيْنٍ وَسُلَيْطَيْنٍ ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحَيْنِ وَسَلَاطَيْنِ .

فصل : وَيُسْتَنْثَى أيضاً من قولنا « يَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالٍ مُفْعِلٍ وَمُفْعِيلٍ »
 بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ « ثمانى مسائل ، جاءت
 في الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشيء قُدِّر انفصاله عن اليقينية ،
 وقُدِّر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة
 أحرف : من ألف التانيث ممدودة كَقَرَفُصَاءَ ، أو تائه كَحَنْظَلَةٌ ، أو علامة
 نسب كَعَبْقَرِيٍّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَانٍ ، وَجُلْجُلَانٍ ،
 أو علامة تننية كَمُسْلِمَيْنِ ، أو علامة جمع تصحيح المذكر كَجَعْفَرَيْنِ ،
 أو للمؤنث كَمُسْلِمَاتٍ ، وكذلك عَجَزُ المضاف كاصْرِىء القيس ، وعَجَزُ
 المركب كَبَعْلَبَكِّ .

فهذه كلها ثابتة في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقماً على
 ما قبلها ، وأما في التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَأَيْصَ ، وَحَنَاطِلَ ،
 وَعَبَاقِرَ ، وَزَعَاغِرَ ، وَجَلَّاجِلَ ، ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أَمَارِيءُ القيس ، كما تقول : أَمِيرِيءُ القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخْصُهَا ؛ فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه .

فصل : وثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة كحُمَيْرَى . أو سابعة كحُرْدَرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كحُرْقَرَى ، فإن تقدمتها مدَّةٌ حذفت أيهما شئت كحُبَارَى وحُرَيْنَا ، تقول : حُبَيْرَى أو حُبَيْر ، وحُرَيْنَا أو حُرَيْت .

فصل : وإن كان ثاني المصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدَتْهُ إلى أصله ؛ فترد ثاني نحو « فَيْمَةٍ ، وِدِيمَةٍ ، وَمِيزَان ، وَبَاب » إلى الواو ، وَيُرْدُّ ثاني نحو « مُوقِن ، ومُوسِر ، وَنَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثاني نحو « مُتَعَد » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَعِيد ، لا مُوَيْعِد ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثاني نحو « آدَم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واو كالألف الزائدة من نحو ضَارِب والمجهولة الأصل كصاب^(١) ، وقالوا في عِيدٍ : عَيْيِد ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عُود ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِين ، وَأَبْوَاب ، وَأَنْيَاب ، وَأَعْوَاد ؛ بخلاف نحو قِيمٍ وِدِيمٍ^(٢) .

(١) الصاب : عصارة شجر مر كريحه اللذائق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول المرد - وهو قِيعة وديعة - لا تزال في

الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُعِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ محذوفه ، إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُئِلَ وخُذِنَ ومُنِذَ ، أعلاماً ؛ وسِهَ ويَدِي وحِرَ ؛ تقول : أُكْيِلَ وأُخْيِذَ ، برَدِّ الفاء ، ومُنِيذَ وسُنِيهَةَ ، برَدِّ العين ، ويُدِيَّةَ وحُرَيْبِجَ ، برَدِّ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثَمَانِيًّا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ وَبَلْ ، لم يُرَدَّ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ ؛ فيجب أن يضمف أو يُزَادَ عليه ياء ؛ فيقال : هَلْبَلٌ أو هُلْبَلٌ ، وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوٍّ وَكَيٍّ وَمَاءَ ، أعلاماً : لَوَّيٌّ وَكَيٌّ - بالتشديد - ومَاءَ - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفاً فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوٍّ وَحَيٍّ ومَاءَ ؛ فتقول : لَوَّيٌّ ، كما تقول : دَوَّيٌّ ، وأصلهما لَوْبُوٌّ ودَوْبُوٌّ^(١) ، وتقول : كَيَّيٌّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حَيَّيٌّ ، وتقول : مَوَّيٌّ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مَوَّيه ، إلا أن هذا لامه هاء فرُدَّ إليها .

فصل : وتصغير الترخيم أن تعتمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ جَعْفَرٍ وَسَفَرٍ جَلٍّ لِيَجْرُدَها ، وَلَا فِي نَحْوِ مُتَدَخِرٍ وَنَحْرَنَجِيمٍ ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلاهما بالزَّنة ، ولم يكن له إلا صيغتان هما : فُعَيْلٌ كَحُمَيْدٍ فِي أَحَدَ وَحَامِدٍ وَنَحْمُودٍ وَنَحْدُونَ وَنَحْدَانِ ، وفُعَيْعِلٌ كَقُرَيْطُسَ ، لَا فُعَيْعِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ ذُو زِيَادَةٍ .

فصل : وتلحق تاء التأنيثِ تصغيرَ مالا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وَسِنَّ وَعَيْنٌ وَأُذُنٌ ، أو الأصل دون الحال ،
نحو يَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بسبب التصغير ، كَسَّمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَخَرَاءٍ
وَحُبْلَى مُصَغَّرِينَ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء
فيمن أنشهما لثلاثا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلاثا يلتبسا بالعدد
المذكر ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوُزها للثلاثة ، وشذَّ تَرَكَ التاء
في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ وَنُحُورٍ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ،
واجتلابها في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامٍ وَقُدَّامٍ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أفعَلُ في التعجب^(١) ،
والركب المزجي ، كَبِعْمَلَيْكَ وَسَيَبَوِيهِ ، في لغة مَنْ بَنَاهُمَا ، وأَمَّا من أعربهما
فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن ، نحو مَا أَحْيَسْنَاهُ وَبُعَيْلَيْكَ وَسُيَيْبِيَوِيهِ ،
واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ،
وَتَان ، وَأَوَّلَاءُ^(٢) ، والأسم الموصولة ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات ،
وهي : الـذِي ، والـتِي ، وتثنيتهما ، وجمع الـذِي . وَبُؤَافِقَنَ تصغير المتمكن
في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ،
ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفه في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها
على حركته الأصلية ، وزيادة ألف في الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك
في غير الختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛
تقول : ذَبَا وَتَيَّا ، والأصل ذُبَيَّا وَتُبَيَّا فحذفت الياء الأولى ، وَذَيَّان وَتَيَّان ،
وتقول : أُولَيَّا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمد في لغة مَنْ مَد - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَأْمُوتِيْلِحَ غِرْلَانَا شَدَنَ لَفَا مِنْ هُوْلَيَّا تُسْكِنُ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ

اللَّذِيَّ ، وَاللَّتِيَّ^(١) ، وَاللَّذِيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذِيُّونَ . وإذا أردت تصغير
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّتِيَّ ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت :
اللَّتِيَّاتِ ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللأئي على الأصح .

ولا يُصَغَّرُ « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « تى » للاستغناء بتصغير تا ،
خلافًا لابن مالك .

هذا باب النسب

إذا أردت للنسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره ؛ أحدهما : أن
تزيد عليه ياء مشددة تصيرُ حرفَ إعرابٍ ، والثاني : أن تكسره ؛ فتقول
في النسب إلى دِمَشْقٍ : دِمَشْقِيٌّ .

ونحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا
زائدتين ، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسِيٍّ وشَافِعِيٍّ ؛ فيقول في النسب إليهما : كُرْسِيِّيٌّ وشَافِعِيِّيٌّ ،
فيتمجد لفظُ المنسوبِ ولفظُ المنسوبِ إليه ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا
كان بِخَاتَمِيٍّ - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثاني : نحو مَرْمِيٍّ ، أصله مَرْمُويٌّ ، ثم قلبت الواو ياء والضممة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتي .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيٌّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقرب الألف واواً ؛ فيقول : مَرْمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فنقول في أُمِّيَّة : أُمَوِيٌّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فنقول في طَيٍّ وَحَيٍّ : طَوَوِيٌّ وَحَيَوِيٌّ .

الثاني : تاء التانيث ، نقول في مَسْكَةٍ : مَسْكِيٌّ ، وَقَوْلُ المتكلمين في ذَات : ذَاتِي ، وَقَوْلُ العامة في اتَّخَلِيفَةٍ : خَلِيفَتِي — لَحْنٌ ، وصوابهما : ذَوَوِيٌّ ، وَخَلِيفِي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحركاً ثاني كلمتها ؛ فالأول يقع في ألف التانيث كحُبَارِيٍّ ، وألف الإلحاق كحَبْرَكِيٍّ^(١) ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ ، والألف المنقلبة عن أصل مُصْطَفَى . والثاني لا يقع إلا في ألف التانيث كجَمَزِيٍّ . وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، وَالْأَرْجَحُ في التانيث كحُبَلِيٍّ الحذفُ ، وفي التي للإلحاق كعَلَقِيٍّ ، والمنقلبة عن أصل كَمَلَهِيٍّ القلبُ ، والقلبُ في نحو مَلَهِيٍّ خَيْرٌ منه في نحو عَلَقِيٍّ ، والحذفُ بالعكس .

(١) الحبركي - بفتحين فسكون ففتحة - القراء ، قالت الخنساء

وَأَسْتَبْرَضَعُ نَدْيِي حَبْرَكِي أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمَ بْنِ بَكْرِ

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْدِلٍ ، فأما الرابعة كقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة في نحو مَسْعَى ومَلَمَى ، ولكن الحذفُ أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من ألف المقصور ، كَفَعَى وَعَهَى ، وياء المنقوص كَمَ وشَجَّ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : تَمِيلُ كَسِيرٍ ، وفَعِلٍ كدُئِلٍ ، وفَعِلٍ كإِئِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر ؛ فنقول في زَيْدَان وزَيْدُونَ علمين معربين بالحروف : زَيْدِيّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَب إلى مفردهما ، وَهِنَّ أَجْرَى زَيْدَانِ علماً مجرى سَلْمَانَ وقال :

— ٥٥٠ — * أَلَا يَا دِيكَرَ الْخَيِّ السَّبْعَانِ *

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر ، وقال الشيخ خالد : « وهو لثيم بن أبي بن مقبل ، لا لحلف بن الأحرر ، خلافاً للموضح » اهـ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحرر » اهـ ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِإِلْيَ الْمَلَوَانِ *

اللغة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان - بفتح فضم - غيره » اهـ . وهذا مبنى منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثى كما ذهب إليه للصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كثنائية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أَجْرَى زَيْدُونِ عَلَمًا مجرى غَسْلِينَ قال : زَيْدِيٌّ ،
ومن أَجْرَاهُ مجرى هُرُونٍ ومجرى عَرَبُونِ أو أَلْزَمَهُ الْوَاقُ وفتح النون قال :
زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو^(١) تَمَرَاتٍ إن كان باقياً على جمعيته فالنسب إلى مفردة ،
فيقال : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ ، وإن كان علماً فنحن حكي لإعرابه نَسَبٌ إِلَيْهِ على لفظه ،
وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نَزَلَ تَاءُ مَنْزِلَةِ تَاءِ مَكَّةَ ، وَالْفَتْحُ مَنْزِلَةُ أَلْفِ جَزْزَى ، فحذفهما
وقال : تَمَرِيٌّ ، بالفتح . وأما نحو ضَخَمَاتٍ فِي أَلْفٍ : الْقَلْبُ ، والحذف ؛
لأنها كَأَلْفِ حُبْلَى ، وليس في أَلْفٍ نحو مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الحذفُ .

* * *

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً :

أحدهما : الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيْبٍ وَهَيْئٍ :
طَيْبِيٌّ وَهَيْئِيٌّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف نحو هَبْيَيْخٍ لا يفتح الياء ، وبخلاف
نحو مُهَيِّمٍ لا انفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة .

= الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « يَا » حرف نداء « دِيَارِ » منادى منصوب
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الْحَيِّ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ديار الحي « أَمَلِ » فعل ماض
« عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَلِ « بالبي » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَلِ
أيضاً « اللوان » فاعل أَمَلِ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى .
الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مثنى سبع ، ثم سمى به فصار علماً
على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما
يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً ، ولو أنه عامله معاملة
المثنيات نظراً إلى معناه الأصلي لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه
ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى يردّه إلى مفردة ثم ينسب إلى المفرد .
(١) لو قال « وأما جمع المؤنث فنحو تمرات . . . إلخ » لسكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّءٍ : طَيِّئِيَّ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيَّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كَحَفِيْقَةٍ وَصَحِيْقَةٍ ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً ،
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فنقول : حَفَنِيَّ وَصَحَنِيَّ . وَشَدَّ
قولهم في السَّليقة^(١) : سَلِيْقِي ، وفي عَميرة كلبٍ : عَمِيرِي .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفصالها قبلها ، فيكثر التغير ، ولا في نحو
جَلِيلَةٍ ؛ لأن العين مضممة فيلتقي بعد الحذف مثلاًن فيثقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَةٍ ، كجُهَيْنَةٍ وَقُرَيْظَةٍ ، تحذف تاء التأنيث أولاً ، ثم تحذف
الياء ، فنقول : جُهَنِيَّ وَقُرَظِيَّ ، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِي^(٢) ، ولا يجوز
ذلك في نحو قَلِيلَةٍ ، لأن العين مضممة .

الرابع : واو فَعُولَةٍ كَشَفُوءَةٍ ، تحذف تاء التأنيث ، ثم تحذف الواو ،
ثم تقلب الضمة فتحةً ، فنقول : شَدْنِيَّ ، ولا يجوز ذلك في قَوُولَةٍ ، لاعتلال
العين ، ولا في نحو مَلُولَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيلٍ للمعتلِّ اللام ، نحو غَنِيٍّ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،
ثم تقلب الكسرة فتحةً ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،
فنقول : غَنَوِيَّ وَعَلَوِيَّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء مُعْمِلُ المَعْتَلِ اللام ، نحو قُصَيٍّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثمانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِيٍّ .
وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إنما ذُكِرَا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان فَعِيلٌ وفُعِيلٌ صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء ، وشَذَّ قولهم في ثَقِيفٍ وقُرَيْشٍ : ثَقَفِيَّ وقُرَيْشِيَّ .

فصل : حُكْمُ هَمْزَةِ المَدُودِ فِي النِّسْبِ كَحُكْمِهَا فِي التَّنْثِيَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قَابَتْ وَاوَاً كَصَحْرَاوِيٍّ ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ نَحْوَ قُرَآئِيٍّ ، أَوْ الْإِلْحَاقِ ، أَوْ بَدَلَا مِنْ أَصْلٍ فَالْوَجْهَانِ . فتقول : كِسَائِيَّ وَكِسَاوِيٍّ ، وَعِلْبَاوِيٍّ وَعِلْبَائِيَّ .

فصل : يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الْمَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرَكِيبُ إِسْنَادِيَا كَتَأَبَّطِيٍّ وَبَرَقِيٍّ ، فِي تَأَبَّطٍ شَرًّا وَبَرَقٍ نَحْرُهُ ، أَوْ مَزَجِيًّا كَبَغْلِيٍّ وَمَعْدَوِيٍّ أَوْ مَعْدَوِيٍّ ، فِي بَغْلَبَكٍّ وَمَعْدِيكُورٍ ، أَوْ إِضَافِيًّا كَأَمْرِيٍّ ، [أ] وَمَرِّيٍّ ، فِي أَمْرِيٍّ الْقَيْسِ^(١) إِلَّا إِنْ كَانَ كُنْيَةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ ، أَوْ مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ ؛ فتقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهُمَا الْمَرَّتِيُّ لَفَوًّا كَمَا أُلْعِنَتْ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا

« بينها » الضمير راجع إلى بيوت الحمد التي عددها في بيتين سابقين ، و « المرئي » المنسوب إلى امرئ القيس ، و « الحوَار » بزنة غراب - الصغير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضاً :

إِذَا الْمَرَّتِيُّ شَبَّ لَهُ بَقَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بِسْكْرِيٍّ وَكُلْتُومِيٍّ وَعُمَرِيٍّ ، وَرَبَّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ كَقَوْلِهِمْ
فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِيٍّ ، وَ[فِ] عَبْدِ مَنَافٍ : مَنَافِيٍّ^(١) .

فصل : وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ :
إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْتَلَّةً كَشَاقِرٍ ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ
شِيَاهُ ، فَتَقُولُ : شَاهِيٍّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : شَوْهِيٍّ ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ
رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي تَثْنِيَةِ كَأَبٍ وَأَبَوَانٍ ، أَوْ فِي جَمْعٍ
تَصَحُّيحٍ كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، فَتَقُولُ : أَبَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ أَوْ سَنَهِيٍّ ،
وَتَقُولُ فِي ذُوِّ وَذَاتٍ : ذَوَوِيٍّ ، لِأَمْرَيْنِ : اعْتِلَالِ الْعَيْنِ ، وَرَدِّ اللَّامِ فِي تَثْنِيَةِ
ذَاتٍ ، نَحْوِ (ذَوَاتَا أَفْئَانٍ)^(٢) ، وَتَقُولُ فِي أُخْتٍ : أَخَوِيٍّ . كَمَا تَقُولُ فِي أُخٍ .
وَتَقُولُ فِي بِنْتٍ : بَنَوِيٍّ ، كَمَا تَقُولُ فِي ابْنٍ ، إِذَا رَدَدْتَ مَحْذُوفَهُ ، تَقُولُهُمْ :
أَخَوَاتٍ وَبَنَاتٍ ، بِحَذْفِ التَّاءِ وَالرَّدِّ فِي صِيغَةِ الْمَذْكَرِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَسِرُّهُ أَنْ الصِّيغَةَ
كُلَّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ ، كَمَا وَجِبَ حَذْفُ التَّاءِ
فِي مَكِّيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَمُسْلِمَاتٍ . وَيُونُسُ يَقُولُ فِيهِمَا : أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ ، مُحْتَجًّا
بِأَنَّ التَّاءَ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ [مَا] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ^(٣) ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدُلُ

(١) وَرَبَّمَا نَحْتَوِيَّ مِنْ صَدْرِ الْمَرْكَبِ وَعَجْزُهُ اسْمًا عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ فَاسْتَبَوُوا إِلَيْهِ ، قَالُوا
فِي اللَّسْبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ : عَبْدَرِيٍّ ، وَعَبْقَسِيٍّ ،
وَمَرْقَسِيٍّ ، وَعَبْشَمِيٍّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ :

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَيْ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحَمْرَةَ ،
بِمُخْتَلَفٍ نَحْوِ فَنَاءٍ وَفَنَاءَةٍ .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث ،
بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نجو يدٍ ، ودَمٍ ، وشَفَةٍ ، تقول :
يَدَوِيٌّ أو يَدِيٌّ ، ودَمَوِيٌّ أو دَمِيٌّ ، وشَفِيٌّ أو شَفَهِيٌّ ، قاله الجوهري وغيره ،
وقولُ ابن الخباز « لانه لم يسمع إلا شفهي بالرد » لا يَدْفَعُ ما قلناه ، إن سلمناه ؛
فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ :
شَفَوِيٌّ ، والصواب ما قدَّمناه ، بدليل شَأَفَهْتُ والشَّفَاءُ .

وتقول في ابن واسم : أَبْنِيٌّ وَأَسْمِيٌّ ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِيٌّ وَاسْمَوِيٌّ ،
بإسقاط الهمزة ؛ لئلا يُجمع بين العَوَضِ والمَعَوَضِ منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ فَاؤُهُ أو عَيْنُهُ رَدَدْتَهُمَا وَجُوبًا في مسألة واحدة ،
وهي : أن تكون اللام معتلةً كيرَى علماً ، وكشَيْتَ ؛ فتقول في يرى : يَرَّيٌّ ،
بفتحةين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير
يَرَّأِيٌّ ، بوزن بَجَزَى ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن
يَرَّيِّيٌّ أو يَرَّأَوِيٌّ ، كما تقول : مَلَهِيٌّ وَمَلَهَوِيٌّ ، وتقول في شَيْتَ على قول
سيبويه : وشَوِيٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشْيُ ، بكسرتين
كإِبِلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِبِلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف
واواً ، وعلى قول أبي الحسن : وشَيْيٌّ .

ويمتنع الرد في غير ذلك ، فتقول في سَدٍ وَعِدَةٍ ، وأضْلُمَا سَتَةً
وَوَعْدٌ ، بدليل أَسْتَاهُ والوَعْدُ : سِهِيٌّ لَا سَتَهِيٌّ ، وَعِدِيٌّ لَا وَغْدِيٌّ ؛ لأن
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثنائِي الوَضْعَ معتلاً الثاني ضَعَفْتَهُ قبل النسب ، فتقول

في لَوّ وكَيّ علمين : لَوّ وكَيّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول في « لا » علما :
لَا ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوّى ، وكَيّوى ، ولأى أو لَوّى ،
كما تقول في النسب إلى الدوّ والحيّ والكساء : دَوّى ، وحيّوى ،
وكِسّائى ، أو كِسّاوى .

فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت
الواحد ، بكونها اسم جمع كَقَوِيّ وَرَهْطِيّ ، أو اسم جنس كَشَجَرِيّ ،
أو جمع تكسير لا واحد له كأبَابِيّ ، أو جاريا تجرّى العلم كأَنْصَارِيّ ،
وأما نحو كِلَابٍ وَأَنْمَارٍ ، عَلَمِينَ ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسب
إليه على لفظه من غير شبهة .

وفي غير ذلك يُرَدُّ المُكْسَّر إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول
في النسب إلى فرانس وقبائل وخُرّ : فَرَضِيّ وَقَبَلِيّ ، بفتح أولها وثانيهما ،
وَأَخْرِيّ وَخُرّاوى^(١) .

فصل : وقد يستغنى عن ياء النسب بصَوْغِ المنسوب إليه على فَعَالٍ ، وذلك
غالب في الحُرَف ، كَبَزَّارٍ وَنَجَّارٍ وَعَوَّاجٍ وَعَظَّارٍ ، وشذ قوله :
* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ *

— ٥٥١

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع
حمراء كما عرفت في باب جمع التكسير ، والنسب إلى أحمر أخرى وإلى حمراء حمراوى
بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو من
شواهد سيويه (ج ٢ ص ٩٥) والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ،
وصدره قوله :

=

أى : بَذَى نَبَلٍ ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَالَمٍ لِلْعَمِيدِ)^(١) ،

* وَلَيْسَ بِذَى رُمَحٍ فَيَطْمُنِنِي بِهِ * =

اللغة : « يطعننى » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذمته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يجيز فتح الدين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث ذون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطعننى » الفاء فاء السببية ، يطعن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به ليطعن ، مبنى على السكون فى محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه : قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعمى « ولستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فاعِلٍ أو على فَعِلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كنايةٌ ولَا يَنْ وطاعِم
وكأس^(١) ، والثانى كطَعِمَ وَلَيْنَ ونَهَرَ ، قال :
— ٥٥٢ — * لَسْتُ بِبَلِيلٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ *

(١) وحمل على ذلك قول الخطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيدييه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه
الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :
* لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْكِرُ *

اللغة : « بليلى » اللبلى : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه
ليس لصا ولا فانيكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء - المنسوب إلى
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو بمنى يكدح لجلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا
عمل عملا عمله فى الوضح بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل فى الظلام مستترا عن
أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول
سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « بليلى »
الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،
لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء التكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الغاء وكسر العين —
ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على
المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل
فى قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قرّرنَاه في هذا الباب فَشَاذٌ ، كقولهم : أَمَوِيٌّ ، بالفتح ، وبِصْرِيٌّ ، بالكسر ، ودُهْرِيٌّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومَرَوَزِيٌّ ، بزيادة الزاي ، وبدَوِيٌّ ، بحذف الألف ، وجَلُولِيٌّ وحرَوْرِيٌّ ، بحذف الألف والمهمزة^(١) .

هذا باب الوقف

إِذَا وَقَفْتَ عَلَى مُنَوَّنٍ فَأَرْجَحُ اللِّغَاتِ وَأَكْثَرُهَا أَنْ يُحْذَفَ تَدْوِينُهُ بَعْدَ الضِّمَةِ وَالْكَسْرِ ، كـ « هَذَا زَيْدٌ » و « مَرَزْتُ زَيْدًا » وَأَنْ يُبَدَّلَ أَلْفًا بَعْدَ الْفَتْحَةِ : إِعْرَابِيَّةً كَانَتْ كـ « رَأَيْتُ زَيْدًا » أَوْ بَقَائِيَّةً كـ « إِيهَا » و « وَهِيَا » وَشَبَّهُوا « إِذَنْ » بِالْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ ؛ فَأَبْدَلُوا نُونَهَا فِي الْوَقْفِ أَلْفًا ، هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالنُّونِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَإِجْمَاعُ الْقُرَّاءِ السَّبِيحَةُ عَلَى خِلَافِهِ .

وَإِذَا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ثَبِتَتْ صِلَتُهَا ، وَهِيَ الْأَلْفُ ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مَرَزْتُ بِهَا » وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً حُذِفَتْ صِلَتُهَا ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، كـ « رَأَيْتُهُ » و « مَرَزْتُ بِهِ » إِلَّا فِي الْضَرُورَةِ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا ، كَقَوْلِهِ :

٥٥٣ — وَمَنْ مَهْمٍ مُنْبِرَةً أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْ أَنَّ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

(١) هَا نَسْبَتَانِ إِلَى جُلُولٍ وَحُرُورٍ ، وَهِيَ اسْمَانِ لِمَكَانَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ، وَكَانُوا يَسْمُونِ جَمَاعَةً مِنَ الْخَوَارِجِ « حُرُورِيَّةً » لِتَجْمُعِهِمْ فِي هَذَا الْمَكَانِ .

٥٥٣ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ رُوَيْبَةَ بْنِ الْعِجَّاجِ ، وَهُوَ بَيْتٌ مِنَ الرِّجَزِ أَوْ بَيْتَانِ مِنْ مَشْطُورِهِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ :

وقوله :

٥٥٤ — تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ
إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

* وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توها أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أي انكف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا- بفتح الراء مقصوراً - وهي الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سمائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالرائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكر ضميره في قوله : « قتاله » .

وإذا وقِفَ على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَنِي » و « هَذَا يَبِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِي وَيَوْعِي فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لأمهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرَيْيٌ ، بوزن مُرَيْيٍ ؛ فثَقُلَتْ حركة عيْنه - وهى الهمزة - إلى الراء ، ثم أسقطت ، ولم يحز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّنًا كان ، نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)^(١) أو غير مُنَوَّنٍ ، نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٢) .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأَرْجَحُ في المُنَوَّنِ الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

= الإعراب : « تجاوزت » فعل ماض وفاعله « هنداء » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضاً « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التى هى صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

(وَالِكُلُّ قَوْمٍ هَادِي) ^(١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَّالِي) ^(٢)، وَالْأَرْجَحُ
في غير المنون الإتيان كـ «هَذَا الْقَاضِي» و «مَرَرْتُ بِالْقَاضِي» .

فصل : ولك في الوقف على الحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة أوجه :
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتمين ذلك في الوقف
على تاء التانيث .

والثاني : أن تقف بالروم ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز
في الحركات كلها ، خلافاً للفرقاء في منعه إياه في الفتحة ، وأكثر القراء
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة
بالشفتين إلى الحركة بعمد الإسكان ، من غير تصويت ؛ وإنما يدركه البصير
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو «هَذَا خَالِدٌ»
و «هُوَ يَجْعَلُ» وهو لغة سَعْدِيَّة ، وشَرْطُهُ خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون
الموقوف عليه همزة ، كخَطَأَ ورَشَأَ ، ولا ياء كَالْقَاضِي ، ولا واو كَيَدْعُو ،
ولا ألفاً كَيَخْشَى ، ولا تالياً اسْكُون كزَيْدٌ وعَمْرُو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) ^(٣) ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

* أَنَا ابْنُ مَـوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

— ٥٥٥ —

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعدّرتحركه ولا يستقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّي النقل إلى بنساء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو « هذا جَمْعَرٌ »

٥٥٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد: فقال الصغاني: هو لعدي بن عبد الله للنقري، وقال ابن السيد: هو لعبد الله بن موية الطائي، ونسبه سيدي (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه. وهذا الذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز. وبعبارة قوله:

* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثْنًا فِي زُمْرٍ *

اللمعة: « النقر » أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس « النقر » بالقاء الموحدة، والذي في كتاب سيدي هو ما قدمناه، قال الأعلم، « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتياؤه لشدة حركته، أي: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اهـ كلامه.

الإعراب: « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وابن مضاف و « موية » مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « إذ » ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب « جد » فعل ماض « النقر » فاعل جد مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله « النقر » فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهي الضمة هنا، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يَبِيع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسَنَقِل الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فُعْل - بكسر أوله وضم ثانيه .

ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو (اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَلْبَ)^(١) وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رَدٌّ » ، وإن أدَّى النقل إلى صيغة فُعْلٍ ، ومن لم يُثَبِت في أوزان الاسم فُعْل - بضممة فكسرة - وزعم أن الدَّيْل منقول عن الفعل لم يُجْزَ في نحو « يَقُولُ » النقل ، ويجيزه في نحو « يَبْطِئُ » لأنه مهموز .

فصل : وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ ، أو فعل كَقَامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كَأَخْتٍ وَبِنْتٍ . وجاز إقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لكن الأرجح في جمع التصحيح كُثِّمَاتٌ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أولَاتُ ، والثاني كَعَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ ، والثالث كَهَيْبَاتٍ ، فإنها في التقدير جمع هَيْبَةٍ ثم سمي بها الفعل - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ اللَّبَنَاءِ مِنَ الْكُرُمَاءِ » وقرأ الكسائي والبرزى (هَيْبَاءُ)^(٢) ، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

ومن الوقف بتركه قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة : (إِنَّ شَجَرَتُ)^(١) ،
وقال الشاعر :

٥٥٦ — وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَامَتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتٍ

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هذه أربعة أبيات من الرجز للشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي
النجم العجلي ، الراجز للمعروف .

اللغة : « الفلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أجيى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود
إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجيى ،
وكفى مضاف و « مسلة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجيى أيضا
« ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما :
مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من
هذه الهاء تاء فى الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « نفوس »
اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر
كان ، وعند مضاف و « الفلصمت » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع
من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر بواسطة ما
المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجأك بكفى
مسلة من بعد كون نفوس القوم عند الفلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد :
فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضممة الظاهرة « أن »
مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة
على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أمت » مفعول ثان
لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع ما دخلت عليه
فى تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الفلصمة ، ومسلة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث فى
الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل :

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ
وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المَعْلُومُ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَغْزُهُ » و « لَمْ يَخْشَهُ » و « لَمْ يَرْمِهِ » ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّه)^(١) ، أو لأجل البناء ، نحو : « اغْزُهُ » و « اخْشَهُ » و « ارمِهِ » ، ومنه : (فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَاهُ)^(٢) ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعلُ قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَعِى ، فإنك تقول « عِهْ » : قال الفاضل : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَمِهُ » اهـ . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)^(٣) ، (وَمَنْ تَقِ)^(٤) بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَبِحَيْءٍ مَ حِثَّتْ ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة

الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات ، وقال ابن جني : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي على فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجِبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «مَجِيءٌ مَّجِثٌ»
و «اِقْتِضَاءٌ مَا اقْتَضَى» : مَجِيءٌ مَهْ ، وَاقْتِضَاءٌ مَهْ ، وَتَرْجَعَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا
نَحْوِ (عَمَّ يَنْتَسَاءُ لُونٌ)^(١) وَبِهَا قَرَأَ الْبَزِي .

الثالث : كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمَعْرَبُ ، وَذَلِكَ كَيَاءِ
الْمُسْكَلِ ، وَكَهَيٍّ وَهُوَ فَيَمُنْ فَتَجْمُنْ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَاهِيَةٌ)^(٢) وَ(مَالِيَةٌ)^(٣)
وَ(سُلْطَانِيَّةٌ)^(٤) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٥٥٧ — * فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ ؟ *

(١) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ النَّبَأِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

٥٥٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، شَاعِرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا مَا تَرَعَّرَعَ فِينَا الْغُلَامُ *

اللُّغَةُ : «تَرَعَّرَعَ» تَقُولُ «تَرَعَزَعَ الصَّبِيُّ» أَيْ تَحْرَكَ وَنَشَأَ «الْغُلَامُ» بِضَمِّ الْغَيْنِ ،
بُزْنَةُ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غُلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا :

* تَهْ—أَنْ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ *

وَيَجْمَعُ الْغُلَامُ عَلَى غُلْمَةٍ وَعَلَى غُلْمَانٍ ، مِثْلُ صَبِيَّةٍ وَمِثْلُ صَبِيَّانٍ «فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ
هُوَ» يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَهَرُ وَيَعْرِفُ شَأْنَهُ .

الْإِعْرَابُ : «إِذَا» ظَرْفِيَّةٌ تَضْمِنُ مَعْنَى الشَّرْطِ «مَا» زَائِدَةٌ «تَرَعَّرَعَ» فَعْلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا حَمْلَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «فِينَا» جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَرَعَّرَعَ
«الْغُلَامُ» فَاعِلٌ تَرَعَّرَعَ «فَمَا» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا ، وَمَا : حَرْفُ نَفْيٍ «إِنْ»
زَائِدَةٌ «يُقَالُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ «لَهُ» جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَالُ =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعْرَبٌ ، ولا في نحو « اضربْ »
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رجلَ » و « يا زيدُ » و « مِنْ
قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » لأن بداءهن عارضٌ ، وشذ قوله :
* أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ * ٥٥٨ —

= « من » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو ضمير منفصل
في محل رفع خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لسكونه مبنيًا على
حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء - وعى الفتحة - بحالها ،
نظير الإتيان بها في قوله تعالى (سلطانيه) و « ماليه » وهذا إنما يجرى على لغة من بنى
على الفتح ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتى بهاء السكت ،
إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبته العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة متسوبة لأبي الهجنجل . والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

* يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ *

اللغة : « لا أظللُهُ » أصله لا أظلل فيه - بالبناء للمجهول - فحذف حرف الجر وأوصل
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه للمادة قولهم « رمضت قدم فلان » من
باب فرح - إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلاناً » إذا أحرقه بالرمضاء
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أتعرض للشمس
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد - وتبعه الشيخ يس - هو بالبناء للمجهول
كسابقه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنيًا للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،
(وأنت لا تعلم فيها ولا تضحى) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، أى ياهولاء ،
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبهه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على =

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » من باب « قبل وبعد » قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ، كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشابهة المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً .

مسألة : قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمُ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير في الشعر ؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)^(١) (فَبِهَذَا أُمُّ أُفْتَدِهْ قُلْ)^(٢) بإثبات هاء السكت في الدرج ، ومن الثاني قوله :

آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت .
الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة « عل » وهى كلمة مبنية ببناء عارضا ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً ببناء دائماً كالضماير .
وهذا الذى قاله للمؤلف فى هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبى على الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من الواو التى هى لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو - بفتح العين وسكون اللام وآخرها واو ، كما جاء فى قول الأعمشى الباهلى يرنى أخاه لأمه المنتشر :

إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهَا
مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » ردلامها وقلبها هاء ووقف على هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

— ٥٥٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا * *

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبيع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَمَدٍّ مَا أُخْصَبَا
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَبَا

* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغير .

اللمعة : « جدبا » هو القحط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الخصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفق - وهو الجراد « للتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى شيئاً فيه تودة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للحريق ، أو فى محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تسكن الباء حال الوقف واقعة فى الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول فى شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير فى الشعر ذائع فاش .

أصله الْقَصَبَ - بتخفيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشَدَّهَا ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإِطلاق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء .

هذا باب الإمالة

وهي : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء كالفَتْى ، وإلا فالْمَالُ الفتحة وحدها كِنِعْمَةٍ وَبِسَحَرٍ .
والإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانعٌ تعارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحوّل بينها وبين النفع .
أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثاله في الأسماء الفتى والهدى ، ومثاله في الأفعال هَدَى واشْتَرَى ، ولا يُمَالُ نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فتاة ونواة ؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كونُ الياء تَخْلُفُها في بعض التصاريف كالف مَلْهَى وأرْطَى وحُبْلَى وغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْمِيَّانَ ، وأرْطِيَّانَ ، وحُبْلِيَّانَ ، وفي الجمع حُبْلِيَّاتَ ، وفي البناء للمفعول : غَزِيَّ ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف (تَلَا) في (وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا)^(١) لمناسبة إمالة ألف (جَلَاهَا)^(٢) ، وقوله وقولُ ابْنِهِ : إن إمالة ألف (سَجَا)^(٣) لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

الإمالة

إمالة (قَلَى) ^(١)، بل إمالتها لقولك : قُلَى ، وسُجِي .

ويستثنى من ذلك ما رُجُوهُ إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَعَا » إلى الياء في قول هُذَيْل إذا أضافوها إلى ياء المتكلم : عَصَى وَقَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا صُغِرَ أَفْقِيل : عَصِيَّةً وَقَفَى ، أو جُمِعَا على فُعُول فُقِيل : عِصَى وَقِفَى .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك قِلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات في لغة من قال ميتٌ بالسكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ ومَاتَ في لغة الضم .

الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسأيرته ، وقد أهمله الناظم والأكثر .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كبيكان ، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجادت يداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .

السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِمٍ وكَاتِبٍ .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شِمْلَالٍ وَسِرْدَاحٍ ، أو بهذين وبالماء ، نحو دِرْهَمَاكَ .

الثامن : إرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّحَى) ^(١) بالإمالة مع أن ألفها عن
واو الضُّحَاة المناسبة (سَجَا) ^(٢) و (قَلَى) ^(٣) وما بعدها .

وأما اللوانع ثمانية أيضاً ، وهي : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهي
انحاء ، والغين ، والمجتمتان ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ المنع بالراء أمران : كونهَا غيرَ مكسورة ، واتَّعَالُهَا بالألف :
إما قبلها نحو فِرَاش ورَاشِد ، أو بعدها ، نحو هذا حمار ، ورأيت حماراً ،
وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة .

وَشَرَطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِح وضَامِن
وطَائِب وظَالِم وغَائِب وخَالِد وقَاسِم ، أو ينفصل بحرف نحو غَنَائِم ، إلا إن
كان مكسوراً ، نحو طِلَابٍ وغِلَابٍ وخِيَامٍ وصِيَامٍ ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ،
وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاحٍ وإِصْلَاحٍ ومِطْوَاةٍ ، ومِثْلَاةٍ - وهي
التي لا يعيش لها ولد ^(٤) - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرَطُ التأخر عنها كونه : إما متصلاً كسَاخِر ، وحَاطِب ، وحَاطِل ،
ونَاقِف ، أو منفصلاً بحرف كَنَاقِف ، ونَاقِيع ، ونَاقِيق ، وبَالِيع ، أو بحرفين
كوَائِيق ومُنَاقِيط ، وبعضهم يُميل هذا التراخي الاستعلاء .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

يُفَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِثْلَاةٌ نَزُورُ

وَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفُهَا الْمَانِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةً مُقَدَّرَةً وَلَا يَاءَ مُقَدَّرَةً ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْمُقَدَّرَ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، فَمِنْ تَمَّ أَمِيلٌ نَحْوَ خَافٍ وَطَابٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

مَسْأَلَةٌ : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا ، وَلَا يُوَثِّرُ سَبَبُهَا إِلَّا مُتَّصِلًا ؛ فَلَا يُيَمَّالُ نَحْوُ « أَتَى قَاسِمٌ » لَوْجُودِ الْقَافِ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِ النَّازِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَثَلًا بِـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهِمَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْمُقَدَّرَةَ لَا يُوَثِّرُ فِيهَا الْمَانِعَ ، وَالِاسْتِعْلَاءَ فِي هَذَا النُّوعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُوَثِّرْ ، وَالْمَثَالُ الْجَيِّدُ « كِتَابُ قَاسِمٍ » .

وَالثَّانِي : أَنَّ نَصُوصَ النُّحَوِيِّينَ مُخَالِفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُكْمَيْنِ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَسْبَابَ الإِمَالَةِ - مَا نَصَّهُ : وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْكَسْرَةُ مُتَّصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً ، نَحْوُ « لَزِيدٌ مَالٌ » إِلَّا أَنَّ إِمَالَةَ الْمُتَّصِلَةِ كَأَنَّهَا مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْاسْتِعْلَاءِ مُنْفَصِلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَمْنَعِ الإِمَالَةَ إِلَّا فِيمَا أَمِيلٌ لِكَسْرَةٍ عَارِضَةٍ ، نَحْوُ « بِمَالٍ قَاسِمٌ » أَوْ فِيمَا أَمِيلٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِلَاتُ الضَّمَائِرِ ، نَحْوُ « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ » انْتَهَى ، وَلَوْلَا مَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لَحَلَّتْ قَوْلُهُ فِي النَّظْمِ :

* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ *

عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ؛ لِإِشْعَارِ « قَدْ يَقَعْلُ » فِي عَرَفِ الْمُصَنِّفِينَ بِالتَّغْلِيلِ .

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعا ، ولهذا أميل (وَكَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) و (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٢) مع وجود الصاد والغين ، و (إِنَّ كِتَابَ الْأَنْزَارِ)^(٣) مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ الْقَرَارِ)^(٤) مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالتصلة ، سمع سيديويه الإمامة في قوله :

— ٥٦٠ — * عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ *

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة اللطيفين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدية بن خشرم العذري ، يهجو رجلا من بني نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد مماعة النعاعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمَنْهُمْ جَوْنُ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة : « منهمر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل للمطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : (ففتحن أبواب السماء بماء منهمر) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم وسكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بمن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « منهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » نعت أول لنهمر ، =

فصل : تُمَالِ الفتحه قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أن لا تكون في حرف ، ولا في اسم يُشَبَّه ؛ فلا تُمَالِ « إِلَّا » لأجل الكسرة ، ولا نحو « قُلِي » للرجوع إلى الياء في نحو « عَلَيْكَ » و « عَلَيْهِ » ولا « إِلَى » لاجتماع الأمرين فيها ، ويستثنى من ذلك « ها » و « نا » خاصة ؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا « مر بنا وبها » و « نظر إلينا وإليها » وأما إمالتهم « أَنِّي » و « مَتَى » و « بَلَى » و « لَا » في قولهم « افْعَلْ هذا إِمَّا لَا » فَشَاذٌّ من وجهين : عدم التمكن ، وانتفاء السبب .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحه في غير ياء ، وكونهما متصلتين نحو « من الكبر » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « من عمرو » بخلاف نحو « أعوذ بالله من الغير » ومن قبج السَّيْرِ ، ومن غيرِكَ « واشتراط الناظم تَطَرُّفَ الراء سروداً بنص سيبويه على إمالتهم فتحه الطاء من قولك « رَأَيْتُ خَبِطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كَرَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : في المخرج ، والمعنى ، والزيادة ،

== وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً « سكوب » نعت ثانٍ لهنمر .

الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة « قادر » في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على محمىء خبر عسى فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك .

والتطريف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً ، نحو (كِتَابِيَّةٌ) ^(١) والصحيح المنع ، خلافاً لشعلب وابن الأنباري .

هذا باب التصريف

وهو : تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير قولٍ وغزٍ إلى قالٍ وغزَا ، ولهذين التغيرين أحكامٌ كالإصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام علم التصريف ، ولا يدخل التصريف في الحروف ، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوَعَّلة في البناء والأفعال الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كتاء قت ، و « نا » من « قنا » ، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضه فيدخله التصريف ، نحو يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء ، ونحو « قِ زَيْدَا » و « قُم » و « بَسِع » في الأفعال .

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأقله الثلاثي كرجل ، وغايته الخماسي كسَفَرَجَل ، وما بينهما الرباعي كجَعْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاستخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرة في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمه تقتضي اثني عشر ؛ لأن الأول واجب الحركة ، والحركات ثلاثٌ ، والثاني يكون محركاً وساكناً ؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلَسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حَبْرٌ ، عَنَبٌ ، إِبِلٌ ، قُفْلٌ ، صُرْدٌ ، دُئِلٌ ، عُنُقٌ ، والمهمل منها فُعِلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسما ذَاتِ الْحُبكِ) ^(١) بكسر الحاء وضم الباء ، فحقيل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للثاء من ذات ، والأصلُ (حُبِك) بضمين وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبِكُ — بضمين — وَحِيِكُ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمالَ فُعِلٍ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِمٍ بأنهما منقولان من الفعل ، واحتج المثبتون بوُعِلٍ لغة في الوَعِل ، وإنما أهمل أو قلَّ لتقصدهم تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعُ الجردُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعَفَرٌ ، ومكسورهما كزَبْرَجٌ ، ومضمومهما كدُمُلُجٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كقَطْعَلٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثالث كدِرْهَمٌ .

وزاد الأَخْفَشُ والسَّكُوفِيون مضمومَ الأول مفتوح الثالث كجُعْدَبٌ ، والخنثار أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسْمَعْ في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُعْدَبٍ ، وَطُخَّابٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْئَيْنِ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الضمُّ .

واللخاسي الجرد أربعة ، أمثلتها : سَقَرَجَلٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قِرْطَعُبٌ ، قَدَّعِمِلٌ .

فجملَةُ الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع فهو مُفَرَّعٌ عنها ؛ إما بزيادة كُنُطْلَقٍ وَخُرْنَجِيمٍ ، أو بقتص أصل

(١) من الآية ٧ من سورة النازيات . والحبك ، طرائق النجوم .

كيدٍ ودمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « مُلَبِطٍ » أصله عَلَابُطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُنْدَب ، وبكسر أوله في نحو خَرْفَع ، وكتغيير مكسورها بضم ثالثة في زُئْبَر ، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْسُ فَأَعْجَمِيَان .

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضربَ ، وأكثره أربعة كدَحْرَجَ . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستَخْرَجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة : كضربَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ ، وأما نحو ضَرِبَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَهَبَتْ وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأَهْدَرَ ، وَأَوَّلَعَ بكذا ، وَعُنِيَ بحاجتي ، بمعنى اعتنى^(١) بها ، وَزَهَى علينا ، بمعنى تكبر لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُوِيرَ ، لم يعدّه .

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ ، ويأتي في دُخْرِجَ - بالضم - الخلفُ في فعل المفعول .

(١) أما « عني فلان كذا » بمعنى تصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصل

في كيفية الوزن ، ويُسمى التثني

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعطاة ما لموزونها من تحرك وسكون
فيقال في فُلْس : فَعَلَ ، وفي ضَرْب : فَعَلَ ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما
قَوِّمَ وَشَدَّدَ ، وفي عِلِمَ : فَعَلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَنَّ ، وفي ظَرُفَ : فَعَلَ ،
وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لأمّا ثمانية في الرباعي ، فقلت في جَعَفَر
فَعَلَّلَ ، وثانية وثالثة في الخماسي فقلت في جَحْمَرٍ ش : فَعَلَّلَ .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمَ ، وَيَبْطِرَ ، وَجَهَّزَ : أَفْعَلَ وَفَعَّلَ
وَفَعُولَ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل :
اصْتَبَرَ وَاذْتَكَرَ ، وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل
به ذلك الأصل ، كقولك في حِلْيَتَيْهِ ، وَسُخْنُونٍ ، وَاغْدَوْدَنَ : فِعْلِيلٌ ،
وَفُعُولٌ ، وَاَفْعَوَعَلٌ .

وإذا كان في الموزون تحوِيل أو حذف أتيت بمثله في الميزان ، فتقول في ناء :
فَلَعٌ ، لأنه من نَأَى ، وفي الحادي : عَالَفٌ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يَهَبُ
يَعْلُ ، وفي بَع : فِلٌ ، وفي قاضٍ : فاعٍ .

فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

لِحَرْفٍ إِنْ يَلْزَمَ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُـذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الولو من « كَوَّكِبَ » ، والنون من « قَرَنُلْ » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يستطآن .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا » أصول مع سقوطهن في « يَعِدُ » و « قُلْ » و « لَمْ يَغْزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختص بأحرف بعينها ، وشروطه أن يماثل اللام كجَلَبَبَ وجَلَبَابٍ أو العين : إما مع الانصال كقَتَلْ ، أو مع الانفصال بزائد كعَمَقَقْلْ ، أو تماثل الفاء والعين كمرمر يس ، أو العين واللام كصمصم ح ، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف وسندس ، أو العين المفصولة بأصل كحذر د - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسَمِسِمَ ، وإن صح كَلَمَلَمَهُ وَلَمَهُ ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعِ
مرات^(١) قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله « التناهي ممو » وقوله « تهاوني أسلم » وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تنساه » وقيل : إن هذا طيرة للتعلمين .

هَذَا وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهْ نِهَايَةُ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْمِيلٌ
فَتَزَادُ الْأَلْفُ بِشَرْطِ أَنْ تَصْهَبَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَابِينَ، كَضَارِبٍ، وَعِمَادٍ،
وَعَضْبِيٍّ وَسُلَاحِيٍّ، بِخِلَافِ نَحْوِ: قَالَ وَغَرَا.

وَتَزَادُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ؛ أَحَدُهَا: مَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفِ. وَالثَّانِي:
أَنْ لَا تَكُونَ السَّكَنَةُ مِنْ بَابِ سَمَسٍ، وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ الْوَاوُ مُطْلَقًا
وَلَا الْيَاءُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ مَضَارِعٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَيَّرَ، وَجَوَّهَرَ،
وَقَضَيْبٍ، وَبَجَّزَ، وَحَذَرِيَّةٍ وَعَرَقُوتهُ، بِخِلَافِ نَحْوِ بَيْتٍ، وَسَوَّطٍ، وَيُؤَيُّوْهُ،
وَوَعَوْعَةٍ، وَوَرَنْتَلٍ، وَيَسْتَقْمُرُ.

وَتَزَادُ الْمِيمُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضًا، وَهِيَ: أَنْ تَتَصَدَّرَ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ
أَصُولٍ فَقَطْ، وَأَنْ لَا تَلْزِمَ فِي الْإِشْتِقَاقِ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسْجِدٍ وَمَنْسَجٍ، بِخِلَافِ
نَحْوِ ضِرْغَامٍ، وَمَهْدٍ، وَمَرْزُجُوشٍ، وَمِرْعَزٍ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: «ثَوْبٌ مُمَرَّعٌ»
فَأَثْبَتُوهَا فِي الْإِشْتِقَاقِ.

وَتَزَادُ الْهَمْزَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّيْنِ، نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَفْضَلٍ، بِخِلَافِ
نَحْوِ كُنْأَبِيلٍ وَأَكَلَ وَإِسْطَبَلٍ.

وَتَزَادُ الْمُتَطَرِّفَةُ بِشَرْطَيْنِ، وَهِيَ: أَنْ تَسْبِقَهَا أَلْفٌ، وَأَنْ تُسَبِّقَ تِلْكَ الْأَلْفُ
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَابِينَ، نَحْوُ سَحَرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ بِخِلَافِ نَحْوِ مَاءٍ وَشَاءَ
وَبَفَاءَ وَأَبْنَاءَ.

وَتَزَادُ النُّونُ مُتَأَخِّرَةً بِالشَّرْطَيْنِ، نَحْوُ عُثْمَانَ وَعَضْبَانَ، بِخِلَافِ نَحْوِ
أَمَانَ وَسِنَانٍ.

وَتَزَادُ مُتَوَسِّطَةٌ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ تَوْسِطَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ بِالسُّوِيَّةِ، وَأَنْ
تَكُونَ سَاكِنَةً، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْغَةٍ، وَذَلِكَ كَغَضَنْفَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْقَلٍ
وَحَبَنْطَلٍ وَوَرَنْتَلٍ، بِخِلَافِ عَذْبَرٍ وَغُرْنَبِقٍ وَبَجَنْسٍ.

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد الناء في التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع كتعلم وتَدَخَّرُج والاستِفْعَال والتَفْعُل والافتِعَال وفروعهم .

وتزاد السين في الاستفعال ، وأهمها الناظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهراق ، وطَيْسَل للكثير ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطَيْس (١) .

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لِمَه » و « لم تَرَه » ولللام بـ « بذلك » و « تلك » فردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيود مُحْكَمُ بأصله ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة همزتي شَمَالٍ واحْبِنَطاً ، وميمى دُلَامِصٍ وابْنَمٍ ، ونونى حَنْظَلٍ وَسُنْبُلٍ ، وتاءى مَلَكُوتٍ وَعِفْرِيتٍ ، وسينى قُدُمُوسٍ وَأَسْطَاطِعٍ ، لسقوطها في الشمول والْحَبْطِ والدلاصة والبنوة والملك والعَفَرُ - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَلَّتِ الْإِبِلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أَسْهَبَ الزَّرْعُ » . وبزيادة نونى نَرْجِسٍ وَهَنْدَلِيعٍ ، وتاءى تَنْضُبٌ وَتُحْيِيٌّ لانتفاء فَعِلٍ وفَعَّلٌ وفُعِّلٌ وفُعِّلٌ .

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ نَيْسِي

فصل

في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرج .
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَرَ
وأخذ ، ولا رباعي كأكْرَمَ وأعطى ، بل في الخماسي كَانْطَلَقَ ، والسداسي كاسْتَخْرَجَ ،
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كاضْرِبْ ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي
كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسْمٌ ، وأسْتٌ ، وأَبْنُمُ ، وأَبْنَةُ ،
وامْرُؤُ ، وامْرَأَةٌ ، واثْنان ، واثْنَتان ، وإيْمُنُ المخصوص بالقسم ؛ وينبغي أن
يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وإيْمُ لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي إيْمَنُ فحذفت اللام
قلنا : وابنم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبعُ حالات ، وجوب الفتح في
المبدوء بها أل ، ووجوبُ الضم في نحو انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ مبنيين للمفعول ،
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أَقْتُلْ ، أُكْتَبْ ، بخلاف امشُوا
اقضُوا ، ورجحان الضم على الكسر فيما عرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من
نحو أغْزِي ، قاله ابن الناطم ، وفي تسكلة أبي على أنه يجب إشمام ما قبل ياء
المخاطبة وإخلاصُ ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة
المُشَمَّةِ ، ورجحانُ الفتح على الكسر في ايمن وابْنُمُ ، ورجحانُ الكسر على الضم
في كلمة اسم ، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو اختارَ وانقادَ مبنيين
للمفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل للمفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاكُمْ سُخْرِيًّا) ^(١) (اسْتَغْفَرْتُ لَهُمْ) ^(٢) وهو الأصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

٥٦١ — * أَلَا لَا أَرَى إِنْثَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةٍ *

بل الوجه أن تُبدّل ألفاً ، وقد تُسهّل مع القصر ، تقول « آحْسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجعاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .
٥٦١ — لم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنِّي وَمِنْ جُمْلِ *

اللمعة : « شيمة » بكسر الشين — هي الخليقة والسجبة والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم — بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات — أى صروف الدهر وأحداثه « جمل » بضم الجيم وسكون الميم — اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « جمل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « إثنين » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتنا الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنْتُ وَتَكْتُمُ الْوُشَاةَ قَمِينُ

٥٦٢ — * أَلْحَقْ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ *

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبته هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار العلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ *

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب - أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتمذر عليك الاجتماع والتلاقى « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بِكَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
فَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأَضْحَتْ مُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقْ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكر بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لاجل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك . = (٢٤ — أوضح المسالك ٤)

وقد قرىء بها في نحو (آلُذْكَرَيْنِ) ^(١) (آلَان) ^(٢) .

هذا باب الإبدال

الأحرفُ التي تُبدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لغوياً — يرادغام تسعة ، يجمعها « هَدَاتٌ مُوطِيَا » وخرج بقولنا « شَائِئاً » نحو قولهم في « أَصِيلَانَ » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِيٌّ » في الوقف : أَصِيلَالٍ وَالطَّجَعَ ، وَعَلَجَ ، قال :

— ٥٦٣ * وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالاً أَسَائِلُهَا *

= الشاهد فيه : قوله « ألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفاً .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ صفحة ٣٦٤) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

اللغة : « أصيلاً » الأصيل — بفتح الهمزة ، بزنة الأمير — وقت العشي ، وقد جمعه الشاعر أولاً على أصلان ، مثل رغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان — بضم الهمزة وفتح الصاد — ثم قلب النون في آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى في مكانه « أعيت » والعنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جان وعجزور متعلق بوقف « أصيلاً » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسائلها » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد به

وقال :

٥٦٤ — * مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالطَّجَعُ *

== إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربيع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلاً ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما بيناه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :
* وقفت فيها أصيلاً كي أسألهما * ومنها أنه روى * وقفت فيها طويلاً كي أسألهما *
وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .
٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي ، يصف ذنباً ، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقوله :

يَا رَبِّ أَبَايَ مِنَ الْمُعْفَرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الدُّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ
* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَسِيعُ *

اللغة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثر القفز ، وأراد به ظيباً « المعفر » بضم العين للمهملة وسكون الفاء - جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذي لونه لون التراب « تقبض الدنْب » جمع نفسه وتنباً للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أَرْطَاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالغلاب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعوج وانحنى من الرمل « الطجع » اتسكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حرف جر « أَرْطَاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله ==

وقال :

* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ *

— ٥٦٥ —

مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطبع»
الفاء حرف عطف ، الطبع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الأباذ .

الشاهد فيه : قوله « فالطبع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « اضتجع » فقلبت التاء طاء فصارت
« اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطبع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يعين
اسمه ، وهو من شواهد سيدييه (٢/٢٨٨) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف
(ق٥ ص٤) والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْمَشِجِّ وَالْفَدَاةَ كَتَلِ الْبَرْنِجِ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِ *

اللمعة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف»
معضرا - اسم رجل ، ويرى في مكانه « لقيط » « العشي » هو العشى ، وهو آخر
النهار « كتل البرنج » الكتلة - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرقي ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ
الجودة ، وروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال - الوند
« الصييح » أراد به الصيحي ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى
علاج لقلعه .

الإعراب : « خالي » خال : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وخال
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عويف » خبر للمبتدأ
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علاج »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسمى هذه اللغة عَجَجَةً قَضَاعَةً .

ومعنى « هَدَأْتُ » سكّيت ، و « مُوْطِياً » من أوطأته جعلته وطيئاً ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طويت دائماً » ثم لأنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرّد فى الوقف على نحو رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ، وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم : هَيَّاكَ ، وَلَيْسَ بِكَ قَائِمٌ ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ .

فصل

فى إبدال الهمزة

تُبْدَلُ من الواو والياء فى أربع مسائل :

== الشاهد فيه : قوله « أبو عالج » فإن أصله « أبو على » ياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء المشددة جيماً ، وكذلك فى تنمة أبيات الشاهد فى قوله « بالعشج » وأصله « بالعشى » وفى قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفى قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفى كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء المشددة جيماً ، وهو إبدال شاذ ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بنى سعد فلمهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون هذا تميمى ، وقولهم : هذا عالج ، يريدون هذا على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى ، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تنطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِساء وسماء ودُعاء ،
ونحو بناء وظَبَاء وفِنَاء ، بخلاف نحو قَاوِلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ ، ونحو غَزَوُ
وْظَلِّي ، ونحو واو وآي .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرًا كَسَكْرَى ،
فزيدت ألف قبل الآخر للد كَألف كتاب و غلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عينا لاسم فاعِلٍ فعلٍ أَعْلَمْتُ فيه ، نحو قَاتِلٍ وبائع ،
بخلاف نحو عَيْنٍ فهو عاين ، وَعَوْرٍ فهو عاورٌ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلٍ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد
نحو عجائز وصحائف ، بخلاف قَسُورَةٍ وَقَسَاوِرَ ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَايِشَ ، وشذ مُصِيبَةٍ
وَمَصَائِبَ ، وَمَنَارَةٍ وَمَنَائِرَ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادَةٍ وَقِلَائِدَ ،
ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان
اللينان ياءين كَنِيَّائِفَ جمع نَيِّفٍ ، أو واوين كَأَوَائِلَ جمع أَوَّلٍ ، أو مختلفين
كسَيَائِدَ جمع سَيِّدٍ إذا أصله سَيُّودٌ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — * وَكَحَّلَ التَّيْنَيْنِ بِالْمَوَاوِرِ *

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن اللثبي الطهمي ، والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَا عِرِّي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَامُ ثَاغِرِي *

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ،
فإنه يقال « كحل عينه » من باب قتل - وكحلها - بالتضعيف - إذا وضع فيها الكحل ، =

=والكحل- بوزن القفل- غبرة حبر الإمد ، أو غبرة حريق الشمع ، وإنما يوضع في العين تزييناتها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَدَى بِعَيْنِكَ ، أَمْ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ

أَمْ أَقْفَرْتُ إِذْ خَلْتُ مِنْ أَهْلِي سَاءَ الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواور » فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

العين : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ منه من أسنانه ، وأصاب عينه الأقداء .

الإعراب : « وكل » الواو حرف عطف ، كل : فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ يقال « عواور » كما قالوا : قراطيس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالموجودة ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أو أول ، وهذا حكم كل حرفي لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأينا لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعل لأعلى زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار وهو الرَّمْد ، فهو مفاعيل كطواويس ،
لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

* فِيهَا عَيَائِيْلُ أَسْوَدٍ وَنَمْرُ * ^(١) [٥٤٨]

فأبدل الممزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مَفَاعِيل ، لأن عيائيل جمع عَيْل
— بكسر الياء — واحد العِيَال ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

٥٦٧ — * تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ *

فلذلك أُعِلَّ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربي ، وقد تقدم ذكره ، وهو
الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت
من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْيَى قَنَاطَ صُلْبَةٍ لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَافٍ مُشْمَخَرِ
حُقَّتْ بِأَطْوَادٍ جَبَّالٍ وَسَمَرِ فِي أَشْبِ الْغِيْطَانِ مُلْتَفٍّ الْخَطَرِ

٥٦٧ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة ، وقد ذكرناه في أثناء
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال الصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة
من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْعَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ
وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة »
المهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاه ينفى ،
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفا « تنقاد » مصدر نقد الدراهم
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديتها من جيدها « الصياريف » جمع صبرف
بوزن جهمر ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بريادة تاء في آخره =

للدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« المهابلة » و« الأزارقة » (انظر شرح
الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا
الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوِّهِ عَلَى عَجَلٍ مِّنِّي أُطْأُطِيهِ شِمَالِي
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول
الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخِيَّةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَّاجِلُ

أراد « المراحل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها
لشدة وقعهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا
انتقدتها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها ، وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ،
أى فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا :
فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى الناقة التي يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به انتفى « في » حرف جر
« كل » مجرور بنفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و« هاجرة »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب
بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« الدراهم » مضاف إليه
من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و« الصياريف »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع
صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت
عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « نفى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع واوانِ وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاَصِلَةٌ وَوَاقِيَّةٌ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقِي ، وأصلهما وَوَاصِلٌ وَوَوَاقِي^(١) ، والثانية نحو الأولى أننى الأول ، أصلها وُولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُوفِي وَوُورِي فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعَلٌ ، وبخلاف نحو الوُولى بواوين مُخَفَّفًا من الوُولى بواو مضمومة فهزمة ، وهى أننى الأول ، أفعل من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى .

* * *

فصل

في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من همزة ، ويقع ذلك فى بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت همزة بعد ألفه ، وكانت تلك همزة عارضة فى الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا .

== حقه أن يقال فيه « الدراهم » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشيع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك فى إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه فى لغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلها قول عنتر بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنَيْقِ الْمَكْدَمِ
(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :
ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَتَعْتُكَ الْاَوَاقِي

وخرج باشتراط العروض نحو المَرَاة وَالْمَرَاة ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المَرَاة مِفْعَلَةٌ من الرثوية ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صَحَائِفٍ وَعَجَائِزٍ وَرَسَائِلٍ ؛ فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .
وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلبُ كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهي : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو^(١) وَاوَا في مسألة واحدة ، وهي : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامة همزة خَطَائِيَا ، أصلها خطَائِيَاء - يباء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطَائِيَاء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لاسيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامة صحيحة ، نحو مَدَارِي وَعَدَارِي فِي الْمَدَارِي وَالْمَدَارِي ، قال :

٥٦٨ - * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِعَدَارِي مَطِيطِي * *

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف

عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَيَا حَبِيبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

اللمة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعتمد أحدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الذابح لها « للعذارى » العذراء : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيقى » الطية : كل ما يرتحله المسافر ، فعيلة من اللطو وهو السير أو من اللطا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

* تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُشْنَى وَمُرْسَلٍ * — ٥٦٩

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للمدارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للمدارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطايء » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطائي » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطائي » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذارى والمدارى والصحارى ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذارى » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس * تضل المدارى . . . * وهو الشاهد الآتي رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفردا معتلا يكون سائغا من باب الأولى والأحق لنقل الكسرة على حروف العلة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* غَدَايَرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَى *

= وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

* تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ *

اللغة : « غداثره » الغدائر : جمع غديرة ، وهي الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتسكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشيء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشيء » تريد أنك رفعتَه ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تنافر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى ما فوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر في مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْنَافِهِ وَإِذَا مَا أُرْسَلَتْهُ يَغْتَفِرُ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الدواب ، ويروى « يضل العقاص » بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بعضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مقتول ولا معقوض .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجعل بعضه معقوصاً أى مضموراً أى ملوياً وبعضه مقتولاً وبعضه مرسل ، وإن المدارى تغيب فيما نثى منه أو قتل ، أو إن الجزء المضمور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو المقتول ، وهذه أمانة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غداثره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى . الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها =

فَفَعْلُ ذلك هنا أَوَّلِي ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
خَطَاءً - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شِبْهُ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ ،
فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قَضَايِي - بياءين الأولى ياء فَعِيلِهِ ،
والثانية لام قَضِيَّةٍ - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قلبت
كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا
بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مَطَيَّةٍ ؛ فإن أصلها مَطِيوَةٌ فَعِيلَةٌ
من المَطَا ، وهو الظَّهْر ، ثم أبدلت الواو ياءً ، ثم أدغمت الياء فيها ،
وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيُودٍ وَمَيُوتٍ ؛ إذ قيل فيه : سَيِّدٌ
وَمَيِّتٌ ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايُوءٌ ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد
الكسرة ، كما في الغَازِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ،
ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد
خمس أعمال .

ومثال ما لامه واو سلمت في الواحد هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِي ، وذلك أنا قلبنا
ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رِسَالَةٍ وَرِسَائِلٍ ، ثم أبدلنا الواو ياء

= فانتقلت ألفا ، والاسم الذي فعل الشاعر هذا في جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب
قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا في جمع خطيئة خطايا قد أرادوا
التخفيف بقلب الكسرة التي بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ،
وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما ألعنا إليه في شرح الشاهد
السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاقبلت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة وواواً ، فصار هـ رَاوَى بعد خمسة أعمال أيضاً .

الباب الثاني

باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبدَلُ منهما أبدأ هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط النقل بالثانية حصل ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ » وهو بهمزة فألف ، وعَوَّامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَدَّتْ قراءة بعضهم (إِنْثَلَا فِيهِمْ)^(١) بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أَوْثَمِينَ ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أَوْثَمِينَ » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأثير في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّه .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سَأَلَ وَلَّالَ ورَأَسَ . وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطَرٍ من قَرَأَ : قِرَأَى ، وفي مثال سَفَرَجَلٍ منه : قَرَأَ يَأُ - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبنى من قرأ مثل جَمَفَرٍ أو زَبْرَجٍ أو بُرْنٍ ، وأمثلة المكسورة أن تبنى من أمّ مثل إَصْبِيع — بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عاصر والكوفيين (أُمِّمَةٌ)^(١) بالتحقيق ، فها يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أُوبٌ ، جمع أبٌ وهو المَرْعَى ، وأن يبنى من أمّ مثل إَصْبِيع — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أُبْلُمٌ ؛ فتقول : أُوُمٌ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أُأُبُّ على وزن أفلسٍ ، وأصل الثاني والثالث إِئْمَمٌ وأُمَمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغوا أحد المشلين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوَادِم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أوَيَدِم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبنى من أمّ على وزن إَصْبِيع — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو أوُمٌ وأُئِنٌ مضارعي

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَمْنْتُ وَأَنْتُ جاز في الثانية التحقُّقُ أشبهما لهزمة المتكلم لدالتها على مَعْنَى بهمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ^(١) .

فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي سائلين :

إحداها : أن يكسر ما قبلها كقولك في مضباح : مضابيح ، وفي مفتاح : مفتاح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غلام : غُلام .

وأما إبدالها من الواو ففي عشر مسائل :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُغِيٍّ والغازي والداعي ، أو قبل تاء التانيث كشَجِيحَةٍ ، وأَكْسِيَةٍ ، وغَازِيَةٍ ، وعُرْيَقِيَةٍ في تصغير عَرَفُوَةٍ ، وشَذَّ سَوَاسِيَةٍ في جمع سواء ، ومَقَاتِيَةٍ بمعنى خُدَّام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَانٍ من الغزو : غَزَيَان .

الثانية : أن تقع عينا المصدر فعلٍ أَعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيَامٍ وَقِيَامٍ وانْقِيَادٍ واعْتِيَادٍ ، بخلاف نحو سَوَارٍ وَسَوَاك ؛ لانقفاء المصدرية ، ونحو لَأَوَذَ لَوَاذًا وجَاوَرَ جَوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال جَوَلًا وعَادَ المريض عَوَدًا ، لعدم الألف ، وراخَ رَوَاحًا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ)^(١)
 وقوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ السَّكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ)^(٢) في قراءة
 نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نارت الظبية نَوَارًا ، بمعنى
 نفرت ، ولم يُسمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما
 مُعَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ
 وَقِيَمٍ ؛ وشذّ حاجة وَحِوَجٍ ، وإما شبيهة بالمُعَلَّةِ ، وهي الساكنة . وشرط القلب
 في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسَوَوطٍ وَسِيَاطٍ ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ ،
 وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كُوزٍ وَكِوَزَةٍ وَعَوْدٍ —
 بفتح أوله ؛ للمسن من الإبل — وَعَوْدَةٍ ؛ وشذّ قولهم نُيْرَةٌ وتصحيح الواو إن
 تحرّكت في الواحد نحو طَوِيلٍ وطَوَالٍ ، وشذّ قوله :

— ٥٧٠ — * وَأَنْ أَعِزَّاءَ الرَّجَالِ طِيَالَهَا * *

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبّان النبهاني الطائي أحد شعراء الحماسة ،
 والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ * *

اللغة : « القماء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، قصر القامة « ذلة » بكسر الذال
 المعجمة وتشديد اللام ، الضعة والهوان « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من
 العزة ، وهي القوة والمنعة ، وهي ضد الذلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،
 بالواو ، فقلب الواو ياء لما سذكه في بيان الاستشهاد بالبيت . =

قيل : ومنه (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)^(١) وقيل : جمع جَيِّد لا جَوَاد . أو أعلنت لأمه كجمع رِيَّان وجوَّ - بتشديد الواو - فيقال : رِوَاءٌ وَجِوَاءٌ ، بتصحيح العين ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههم ما ، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب النازم ، فتأمل .

الرابعة - أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَّكَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أُعْطَيْتُ وَزَّكَيْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمانة على ضعف الإنسان وضعته وذلكه ومهائته ، وأن الرجل العزيز القوى المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لي » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقضاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طياله » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طياله » فإن أصله طولها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيعة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمالة في المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما في قيعة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإما ساكنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان القياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه النقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

المفعول : مُطْعَيَانٍ وَمُزَكَّيَانٍ ، حملوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه الإعلال نحو تَغَاذَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَاذَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على تَغَاذَى وَتَدَاعَى ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، منلاف نحو صَوَانٍ وَسَوَارٍ وَاجْلَوَازٍ وَاعِلَوَاطٍ .

السادسة : أن تكون لاماً لُفْعَلَى - بالضم - صفة نحو (إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا)^(١) ، وقولك : لِلْمُتَّقِينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصُوى » فشاذ قياساً فصيح استعمالاً ، فُتِبَ به على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْدَ . فإن كانت فُعَلَى اسماً لم تغير ، كقوله :

٥٧١ - * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ غَبْرَةً *

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ - هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَمَا هُوَ يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ *

اللغة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمة « يرفض » تقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش ، والمراد أنه يسيل متفرقا متناثراً « يترقق » أى يجرى جرياسهلاً .

الإعراب : « أدارا » الهمزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالمضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق =

السابعة : أن تلتقى هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء . سيّد وميّت ، أصلهما سَيَوِد ومَيَوِت ، ومثاله فيما تقدمت الواو طىّ وَلَى مصدرًا طَوَيْتُ وَلَوَيْتَ ، وأصلهما طَوَىّ وَلَوَىّ .

وبجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين ، نحو « يَدْعُو يَأْسِر » و « يَرْجِي وَاَعِد » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو رُوِيَة مخفف رُوِيَة ، أو عارض السكون نحو قَوَىّ فإن أصله الكسر ، ثم إنه سَكَن للتخفيف ، كما يقال في عِلِم : عِلْم .

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أعلّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّبَا تَعْبُرُونَ)^(١) بالإبدال والإدغام ، ونوع صحيح مع استيفائها نحو ضَيَوْنَ وَأَيُّومَ ، وعَوَى السَّكَب عَوِيَّة ، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّة ونَهْوٌ عن المذكر . واطَّرَدَ في تصغير ما يكسّرُ على مَقَاعِل - نحو جَدَوَلْ وَأَشْوَدَ للحية - الإلعال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لامَ مفعولٍ الذي ماضيه على فَعَلٍ - بكسر العين - نحو

== محذوف نعت لقوله داراً « هَجَبَتْ » فعل وفاعل « للعَيْن » جار ومجرور متعلق بقوله هَجَبَتْ « عبرة » مفعول به لهَجَبَتْ « فناء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « يترقق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لسكونه اسماً لا وصفاً

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ وَقَوِيٌّ عَلَى زَيْدٍ فهو مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ ، وشذ قراءة بعضهم :
(مَرْضُوءَةً) ^(١) فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةً وَجَبَ التَّصْحِيحُ ، نحو مَغْزُوءٌ ،
وَمَذْعُوءٌ ، وَالْإِعْلَالُ شَاذٌ كَقَوْلِهِ :

— ٥٧٢ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا *

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ .

٥٧٢ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَّاصِ الْحَارِثِيِّ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ
الْمُؤَلِّفُ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مَلِيكَةً أَنِّي *

اللُّغَةُ : « عَرَسِي » عَرَسَ الرَّجُلُ ، بَكَسَرَ الْعَيْنِ وَمَكُونِ الرَّاءِ ، زَوْجُهُ « مَلِيكَةً »
اسْمُ امْرَأَةٍ « اللَّيْثُ » الْأَسَدُ ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ « مَعْدِيًّا عَلَيْهِ »
يُرِيدُ مَعْدِيٌّ عَلَيْهِ أَحْيَانًا « وَعَادِيًّا » أَيُّ مَعْتَدِيًّا عَلَى غَيْرِهِ أَحْيَانًا أُخْرَى .
الْإِعْرَابُ : « وَقَدْ » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ ، قَدْ : حَرْفُ تَحْقِيقٍ « عَلِمْتُ » عِلْمٌ :
فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « عَرَسِي » عَرَسَ : فَاعِلٌ عَلِمْتُ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَبَاءُ التَّكْمِلِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَلِيكَةً » بَدَلَ مِنْ عَرَسِي أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ « أَنِّي » أَنْ : حَرْفُ
تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ ، وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَبَاءُ التَّكْمِلِ اسْمُ أَنْ « أَنَا » ضَمِيرٌ فَصْلٌ لِمَعْمَلِ
« اللَّيْثِ » خَبَرُ أَنْ « مَعْدِيًّا » حَالٌ مِنَ اللَّيْثِ « عَلَيْهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْدِيٍّ عَلَى
أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلُهُ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ لِلْبَيِّنِ لِلْمُجْهُولِ « وَعَادِيًّا »
مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْدِيًّا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْدِيًّا » حَيْثُ أَعْلَهُ بِقَلْبِ وَائِ يَاءٍ ، وَأَصْلُهُ مَعْدُوءًا ، بِوَائِ
أَوَّلَاهَا وَائِ مَفْعُولٌ وَالثَّانِيَةُ لَامُ الْمَكَلَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعْلُهُ عَدَا يَعْدُو عَدُوًّا ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَعْلَ
قَلْبَ الْوَائِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ يَاءٌ لِأَنَّهَا مُتَطَرِّفَةٌ ، فَصَارَ « مَعْدُويًّا » فَاجْتَمَعَتِ الْوَائِ
وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَالسَّابِقَةُ مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ فَقَلْبَتِ الْوَائِ يَاءً ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، ثُمَّ
قَلْبَتِ ضَمَّةُ الدَّالِ كَسْرَةً لِلنَّاسِبَةِ الْيَاءِ ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِ هَذَا الْفِعْلِ . أَنْ تَصِحَّ لَامُ اسْمِ
لِلْفِعْلِ مِنْهُ أَيُّ لَا تَقْلِبُ يَاءً وَتَدْغِمُ فِي وَائِ مَفْعُولٍ فَيَقَالُ « مَعْدُو » عَلَى تَحْوِيٍّ مَا يُقَالُ فِي
اسْمِ لِلْفِعْلِ مِنْ غَزَا وَدَعَا وَبَلَاهُ وَيَلُوهُ : مَغْزُوٌّ وَمَدْعُوٌّ وَمَبْلُوٌّ ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ أَعْلَ
اسْمَ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَذُوذًا .

والناسعة : أن تكون لامٌ مُفعولٌ جمعاً نحو عَصَا وَعُصَيٍّ وَقَفَا وَقَفَيٍّ وَذَلُو وَذُلَيٍّ ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أَبُو ، وَأَخُو ، وَنَحْوُ جمعاً لنحو وهو الجهة ، وَنَحْوُ - بالجيم - جمعاً لنحو ، وهو السحاب الذي هَرَّاقَ مائه ، وَبَهُوٌ وهو المصدر وبهو .

فإن كان فُعلول مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَوَا عَتُوًّا كَبِيرًا) ^(١) ، (لَا يُرِيدُونَ عُلوًّا فِي الْأَرْضِ) ^(٢) ، وتقول : نَمَّا الْمَالُ مُنْمُوًّا ، وَسَمَّا زَيْدٌ مُنْمُوًّا وقد يُعملُ نحو عَتَا الشَّيْخُ عُتِيًّا ، وقسا قلبه قِسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفعلٍ جمعاً تصحيح اللام كصِيَمَ وَنِيَمَ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُومَ وَنُومَ ، ويجب إن اعتلت اللام ، لثلاث يتوالى إعلالان ، وذلك كشَوَى وَغَوَى جمعَي شَاوٍ وَغَاوٍ ، أو فُصَاتٍ من العين نحو صُومَامَ وَنُومَامَ ، لبعدها حينئذٍ من الطَّرَفِ ، وشذ قوله :
* كَمَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا *

— ٥٧٣ —

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي العمر الكلابي ، ومناه الشيخ خالد أبا النجم الكلابي ، والذي أنشده للأولف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَةٌ مُنْذِر *

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلاً ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقة ، من باب نصر ، وطروقاً أيضاً ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنا طروقاً » كما تقول : أنا ليلاً « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوماً .
المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلاً ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أرق فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظاً .

فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو
بُورِيعَ وَضُورِبَ ، وفي التنزيل (مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا)^(١) .

وأما إبدالها من الياء في أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِنَ وَمُوسِرَ ،
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هَيَامَ ، أو أدغمت كحَيِّضَ ، أو كانت في جمع ،
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كَيِّمٍ وَيِيضٍ في جمع أَفْعَلٍ أو قَعْلَاءَ .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فَعْلٍ كَنَهَوَ الرجل وَقَعَصُوا بمعنى ما
أنهأهُ ، أى أعقله ، وما أَفَضَاهُ ، أو لامُ اسمٍ مختوم بقاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيث ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة
« ابنة » نعت لية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فَمَا » الفاء عاطفة ،
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر
« كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،
وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسه أحد أمرين
أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

كَأَن تَبْنِي مِنَ الرَّمْيِ مِثْلَ مَقْدُورَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَرْمُوءَةٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ تَوَانِي
تَوَانِيَّةٍ ؛ فَإِنْ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيئًا بِالضَّمِّ كَتَكَاوَلٍ تَسْكَاسُلًا ،
فَأُبدِلَتْ ضَمَّتُهُ كَسْرَةً لِقَسَمِ الْيَاءِ مِنَ الْقَلْبِ ، ثُمَّ طُرِأتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَاحِدَةِ فَبَقِيَ
الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ ، أَوْ لَامُ اسْمٍ مَخْتومٍ بِالْأَلْفِ وَالدُّونِ كَأَنَّ تَبْنِي مِنَ الرَّمْيِ عَلَى وَزْنِ
سَبْعَانَ اسْمِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْأَخْمَرِ :

* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ * ^(١) [٥٥٠]

فإِنَّكَ تَقُولُ : رَمُوءَانِ .

الثالثة : أَنْ تَكُونُ لَامًا لَفْعَلَى - بفتح الفاء - اسْمًا لَا صِفَةً ، نَحْوِ
تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتَوَى ، قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُهُ : وَشَدَّ سَعْيًا لِمَسْكَانٍ ، وَرَبًّا
لِلرَّائِحَةِ ، وَطَغْيًا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَخْشِيَّةِ ، انْتَهَى ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةِ كَخَزَيَا وَصَدَيَا مُؤَنَّثِي خَزَيَانَ وَصَدَيَانَ ، وَأَمَّا الثَّانِي ،
فَقَالَ النُّجَويُّونَ : صِفَةٌ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْإِسْمِيَّةُ ، وَالْأَصْلُ رَائِحَةٌ رَبِّيَا ، أَيْ : مَمْلُوءَةٌ
طَيِّبًا ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَالْأَكْثَرُ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ
فَتَحُّوا لِلتَّخْفِيفِ .

الرابعة : أَنْ تَكُونُ عَيْنًا لِفُعَلَى - بِالضَّمِّ - اسْمًا كَطُوبَى مُصَدَّرًا لَطَابٍ ،
أَوْ اسْمًا لِلجَنَّةِ ، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً تَجْرَى الْأَسْمَاءُ ، وَهِيَ فُعَلَى أَفْعَلٌ ، كَالطُّوبَى
وَالْكُوسَى وَالْخُورَى مُؤَنَّثَاتِ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى

(١) نَسَبَ قَوْمَ هَذَا الشَّاهِدِ لَابْنِ أَحْمَرَ كَمَا فَعَلَ لِلصَّنْفِ هَهُنَا ، وَنَسَبَهُ قَوْمُ لَتَيْمٍ بِنِ
بْنِ بَنٍ مَقْبَلٍ ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمَ ٥٥٠ فَانْظُرْهُ فِي بَابِ النَّسَبِ ،
الَّذِي أُنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ الطَّرِيفِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِ - لِي الْمَلَوَانِ *

أنها جارية تجرّى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل^(١) فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال في جمع أفكّل : أفكّكل .

فإن كان فُعَلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَة ضِيْرَى)^(٢) أى : جائزة ، ومِشْيَة حِيَكَى ، أى : يتحرك فيها المنكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين فُعَلَى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فتقول : الطُوبَى والطَّيْبَى ، والكُوسَى والسِكَيْسَى ، والضُّوقى والضَّيْقَى .

فصل

في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بمشرة شروط :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّحْتَا في القول والتبنيح لسكونهما .

والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّحْتَا في جَيْل وتَوَمَّ مخفي جَيْئَل وتَوَمَّ .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّحْتَا في العَوْض والحَيْل والشَّوَر .

والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً ، أى : في كلمتيهما ، ولذلك صَحَّحْتَا في ضرب واحد ، وضرب ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، ولذلك صَحَّحْت العَيْن في يَبْكَان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .
(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوَزَنَقَ ، واللام في رَمَيَا وَغَزَوَا وَفَتَيَا وَعَصَوَان وَعَلَوَى وَفَتَوَى ، وأعلت العين في قَامَ وَبَاعَ وَبَابٍ وَنَابٍ لتحرك ما بعدها ، واللام في غَزَا وَدَعَا وَرَمَى وَبَكَى ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك في يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوْنَ^(١) ، وأصلهما يَخْشَيُونَ وَيَمْحَوُونَ ؛ فقلبتا ألفين ، ثم حذفنا للساكنين .

والسادس : أن لا تكون إحداها عيناً لفعل الذي الوصف منه على أفعل نحو هَيِّفَ فهو أَهْيَفُ ، وَعَوِرَ فهو أَعْوَرُ .

والسابع : أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كالأهْيَفَ .

والثامن : أن لا تكون الواو عيناً لافتعل الدال على معنى التَّفَاعُلِ ؛ أى التشارك في الفاعلية والمفعولية ، نحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ؛ فإنه في مدنى تجاوروا وتشاوروا . فأما الياء فلا يُشْتَرَطُ فيها ذلك ؛ لقربها من الألف ، ولهذا أعلت في اشتافوا مع أن معناه تَسَافَفُوا .

والتاسع : أن لا تكون إحداها مثناة بحرف يستحق هذا الإعلال ؛ فإن كانت كذلك صحت وَأَعْلَتِ الثانية نحو الْحَيَا وَالْهُوَى وَالْحَوَى مصدر حَوَى إذا اسْوَدَّ . وربما عكسوا فأَعْلُوا الأولى وصححوا الثانية ، نحو آية في أسهل الأقوال .

فإن قلت : لنا أسهل منه ، قول بعضهم إنها فَعْلَةٌ كَنَفَقَةٍ ؛ فإن الإعلال حينئذٍ على القياس ، وأما إذا قيل إن أصلها أَيْيَةٌ - بفتح الياء الأولى - أو

(١) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول

وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو في القاموس وغيره .

أُيِّتْ - بسكونها - أو آيَّةٌ فاعلة ؛ فإنه يلزم لإعلال الأول دون الثاني ، وإعلال الساكن ، وَحَذْفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أيمه ياء لا ألفاً ؛ فتأمل .

والعاشر : أن لا يكون عيناً لما آخره زيادةً تختص بالأسماء ؛ فذلك صَحَّتْ في نحو الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانِ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى . وَشَذَّ الإعلال في مَاهَانَ وَدَارَانَ .

فصل

في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْدَ ، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ ، قال :

— ٥٧٤ — * فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أُتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا *

اللغة : « تتعدني » أصلها توتعدني ، قلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء ، وسندكر لذلك تسكلة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والراد تتوعدني وتتهدني ، وكذلك معنى « أتعذك » وقوله « أزيد الباقيات القوارص » أراد بها الأشعار التي =

وقال :

* فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا * — ٥٧٥

== تبقى على السنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .
المعنى : يقول المهجو : إن كنت تتوعدني وتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجه للمض المؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدني » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أتعدك » أتعذ : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدني » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدني وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في الكلمتين حرف زائد وهي تاء الافتعال فقلبت الواو تاء في الكلمتين فتجاور في كل منهما. تاءان فأدغمت التاء في التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري، والذي أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* تَضَاقِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ *

اللمة : « القوافي » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروي الذي بنيت عليه القصيدة فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول ==

وتقول في افتعل من الإزار « إِيْتَزَرَ » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وايسست أصلية ، وشذّ قولهم في افتعل من الأكل « اتَّكَلَّ » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَحَذَّ^(١) كاتَّبَعَ من تَبَعَ .

متحرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَاسَتْهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغه افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تذلل في مضايق الأمانة التي لا يستطيع والج أن يلج فيها « مواججا » جمع موج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق فحذف إحدى التامين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التامين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة الرفع والمجرور « تتلجن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل للمضارع وفاعله في محل رفع خبر . إن « مواججا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنعه من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه . الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت « تحذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : (لو شئت لنتخذت عليه أجراً) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَحَذْتُ غُرَازَ إِيْرَهُمْ دَلِيلاً وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

فصل

في إبدال الطاء

تُبَدَّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ،
وتسمى أحرُف الإطباق ، تقول في افْتَعَلَ من ضَبَّرَ : اضْطَبَّرَ ، ولا تدغم ؛
لأن الصَّغِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛
لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَّرَ : اطْطَهَّرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع
المثلين في كلمة ، وأولهما ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه :
الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ،
وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْـواً ، وَيُظْلِمُ أَحْيَاناً فَيَظْلِمُ

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى للزنى في هرم
ابن سنان .

اللمعة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه
مغارمهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لا ضعفاً ولا استكانة ، ويروى « فيظلم »
بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء المعجمة
مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد »
خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل
رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف الخطاب مفعول أول مبني على
الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثانٍ يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل

في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ : إِذْدَانٌ ، ثم تدغم لما ذكرناه في اظْهَرَ ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضْطَبَّرَ ، ومن ذَكَّرَ : إِذْدَكَّرَ ، ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : (قَهَلٌ مِنْ مُذَكَّرٍ)^(١) بالمعجمة .

* * *

== مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليهِ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان منصوب بـ يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم اللبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالطاء فاء الكلمة ، والطاء حرف زائد هي تاء الافتعال ، فقلبت التاء طاء ، فصار فيظلم - بطاء معجمة فطاء مهملة - ثم من العرب من يبقى الظاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع في الكلمة طاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » وبيت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ، ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهم ، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهم ، وبعضهم رواه بالثانية ، وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة في كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل

في إبدال الميم

أبدلت وُجُوبًا من الواو في فَمٍ ، وأصله فَوَه ، بدليل أْفَوَاه ، فحذفوا الهاء تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِّعَ بِهِ إلى الأصل فقليل : فُوكْ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .
ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو (انْبَعَثَ)^(١) و (مَنْ بَعَثْنَا)^(٢) ، وشذوذًا في نحو قوله :

— ٥٧٧ — * وَكَفَّكَ لِلْخَضْبِ الْبَنَامِ *

وأصله « الْبَنَانِ » ، وجاء عكس ذلك في قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٍ » وأصله قاتم .

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللفظة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » فلنجوم التي تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرًا » وسموا « بدرا » وسموا « سهيلًا » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم لحل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التمتام » الذي فيه تمتعة — بوزن دحرجة — وهي رد الكلام إلى التاء والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تمتام ، والمرأة تمتامة ؛ وقال أبو يزيد التمتام : الذي يعجل في كلامه ولا يفهمك « الخضب » الذي جعل فيه الخضاب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع .

(٢٦ — أوضح المسالك)

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة
المنقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ ومثل يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ،
وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها ، نحو يَخَافُ وَيُخِيفُ ،
أصلهما يَخُوفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُسَكِّرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان
فعلًا تَعَجَّبَ ، نحو مَا أَبَيَّنَّهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ،
أو مضعفاً نحو أُبَيِّضَ وَأَسْوَدَّ ، أو معتلا اللام نحو أَهْوَى وَأَحْيَا .

المسألة الثانية : الأسمُ المشبهة للمضارع في وَزْنِهِ دون زيادته ، أو في زيادته
دون وزنه ؛ فالأول كَمَقَامَ ، أصله مَقْوَمٌ - على مثال مَذْهَبٌ - فنقلوا وقلبوا ،
والثاني كأن تبنى من البيع أو من القول أُنِمَّا على مثال تَحِيلِي - بكسر التاء

الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل
الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة .
و« ذات مضاف » و« المنطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة
« وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف
المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « الخضب » نعت للكف مجرور
بالكسرة الظاهرة ، والخضب مضاف و « البنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البنام » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن
الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهَمْزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وتَقِيلُ ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبههُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بآينهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أَبْيَضٌ وَأَسْوَدٌ ، وأما نحو « يَزِيدٌ » علماً فنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو نَحِيْطٌ ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حق نَحِيْطٌ أن يُعَلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لِنَعْلٍ ، أى : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على نَحِيْطٍ أشبهه به لفظاً وَمَعْنَى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالاً للزم أن لا يُعَلَّ تَحِيْلٌ ؛ لأنه يكون مشبهاً لِنَحْسِبٍ في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل مَنْ يكسرُ حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لِإِفعالٍ أو اسْتِفْعالٍ ، نحو إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ . ثم يوثى بالتاء عَوْضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(١) .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُولٍ ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تغلب الياء واواً فتلبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثالُ الواوِ مَقُولٌ وَمَصُوعٌ ، واليائِ مَبِيعٌ وَمَدِينٌ وبنو تميم تُصَحِّحُ اليائى فيقولون : مَبْيُوعٌ ونَحْيُوطٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

٥٧٨ — * وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *
وقال :

٥٧٩ — * وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ *

٥٧٨ — هذا نصف بيت من السكامل ، ولم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أفف له على تسكيلة

الالفة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجدته طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا له وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدداً ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازماً .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضممة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيوبة كمية .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظفري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا *

الالفة : « إخال » أظن « معيون » يروى بالعين مهملة وبالعين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالعين للمعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أي غطى على قلبه وحجب فلم يعرف مأني الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سَمِعَ ثَوْبٌ مَصْنُوءٌ ،
وفرسٌ مَقْنُودٌ^(١) .

== من يرويه «سيدمغبون» بالعين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه،
ومغبون ومغبون — بالعين المعجمة وبالعين المهملة مع الياء المثناة — كلاهما ما ورد
تصحيفه ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان
ومضاف إليه « بحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه في
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « سيد » خبر أن
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغبون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع
ما دخلت عليه مدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغبون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ،
والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين
أو واو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائى تتم فيها اسم المفعول مثل
مطيوبة في البيت السابق ومغبون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزبوت ، وبرمكيول ،
وثوب مخيوط ، ويوم مغبوم ، ورجل مديون .

(١) في لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تهما يصححون الواوى
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

* وَالْمِسْكُ فِي عَنَبَرِهِ مَدْوُوفٌ *

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَصَفُهُ ، أعنى وصفى الفاعل والمفعول تقول : أَكْرِمُ ، وَنَكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمٌ ، وَمُكْرَمٌ ، وشذ قوله :

٥٨٠ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنِّ يُؤَكْرَمَا *

المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على فُعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَعِدُّ وَتَعِدُّ وَنَعِدُّ وَأَعِدُّ ، ويا زيدا عِدَّةً ، وأما الوجهة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفعسى ، ومع كثرة ترديد النعاعة

لهذا الشاهد فإننى لم أقف له على تكملة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللمعة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو البناء للمجهول الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبني على الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضم الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامه وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مراراً — إلا معاودة الأصول المهجورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة : « الخليط » معناه الخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجليس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صيروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد ينال السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا يبعدهم « وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « وعد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعده محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — حذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التانيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التانيث هو من باب حذف العوض والمعووض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضاف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التانيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وظَلْتُ ، وظَلْتُ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُنَّ)^(١).

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقَرِّرْنَ ، وَيَقَرِّرْنَ ، وَاقَرِّرْنَ ، وَقَرِّرْنَ .

ولا يجوز في نحو (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)^(٢) ولا في نحو (فَيَظْلِلَنَّ رَوَّاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)^(٣) إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقَرِّرَنَّ)^(٤) بالفتح ، وهو قليل^(٥) ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَّرْتُ في المكان - بالفتح - أَقَرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَّرْتُ عيناً أَقَرُّ .

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً :
أحدها : أن يكونا في كلمة كَشَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم

فلا تعلق له بهذه المسألة .

ومِلَّالَ بالكسر، وَحَبَّيْبَ بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل « جَعَلَ لَكَ »، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لا يتصدَّرَ أولهما كما في دَدَنٍ.

الثالث: أن لا يتَّصِلَ أولهما بمدغم كجُسُسٍ، جمع جاسٍ.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحَق، سواء كان الملحَق أحد المثلين كقَرَدَدٍ ومَهْدَدٍ، أو غيرها كسَهِيلٍ، أو كليهما نحو أقمَئِشَس^(١)، فإنها ملحقة بجمع، ودحرج، واحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَلٍ بفتحتين كطَلَلٍ ومدَدٍ، أو فُعُلٍ بضميتين كذُلُلٍ وجُدُدٍ جمع جَدِيدٍ، أو فِعْمَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه كليمٍ وكِلَلٍ، أو فُعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَرٍ وجُدَدٍ جمع جُدَّةٍ وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: اخْضُصْ أَبٍ. واكْغُفِ الشَّرَّ، أصلهما: اخْضُصْ، واكْغُفْ - بسكون الآخر - ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين، وأَنْ لا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو: حَيَّيْ، وَعَيَّيْ، ولا تاءين في افتعل كاستَقْتَرَّ واقتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: (وَيَحْيِي مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ)^(٢) وقرأ أيضاً (مَنْ حَيٍّ)، وتقول: استَقْتَرَّ واقتَتَلَ،

(١) يريد أن الملحَق حرفان أحدهما أحد المثلين والثاني غيرهما، وهو في هذا المثال

النون وأحد السينين.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فنقول في الماضي سَتَرَ وَقَتَلَ ، وفي المضارع يَسْتَرُ وَيَقْتُلُ ، بفتح أولهما ، وفي المصدر سِتَاراً وَقِتَالاً ، بكسر أولهما .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التائين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وَتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو (وَلَا تَبْرَجْنَ)^(٢) و (كُنْتُمْ تَمْنُونَ)^(٣) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التائين ، وهى الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (نَارًا تَلْقَى)^(٤) (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ)^(٥) .

وقد يحى هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم : (وَكَذَلِكَ نُجَى الْمُؤْمِنِينَ)^(٦) أصله نُجَى - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل نُجَى - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة ، وإدغام النون في الحيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ^(١)) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ^(٢)) وقال الشاعر :

٥٨٢ - * فَمَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمَرٍ *

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلَا كَمَعًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا *

اللغة : « غَضَّ الطرف » غَضَّ : فعل أمر ، ونقول : غَضَّ فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف - بفتح الطاء وسكون الراء - البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « نمير » بضم النون على زنة المصغر - قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعي النُميري الذي يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه) :

يَأْيُّ بَلَاءَ يَا مُنْمَرُ بْنُ عَطِيَّةٍ - وَأَنْتُمْ فُتَيْتُمْ لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

المعنى : يقول لمخاطبه : لا تتعد عتوك - ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضعية ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غَضَّ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إِنَّكَ » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « مِنْ » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به بلغت مقدم عليه « بلغت » بالغ : فعل =

والنزم الإدغام في هَلَمْ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح ، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك في أَفْعِلْ في التعجب ، نحو أَشْدِدْ بِيَّاضٍ وَجُوهِ الْمُتَّقِينَ ؛ وأجيب إلى الله تعالى بالحسنين .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل ، نحو : جَلَّتْ ، و (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ) ^(١) . (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ) ^(٢) .

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحَحَتْ عَيْنُهُ . وأل السقاء أو في ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الحمدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّي الواسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِلِ

= ماض ، وتاء المخاطب فاعله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كلاباً » معطوف على قوله « كعباً » منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غَض » حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأما ضمها فعلى الإتيان لضممة الغين قبلها ، وأما فتحها فلقصده التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، واسكن حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي الراجز

=

المعروف .

== اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - فك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جملة جزىلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفاً للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة للشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قعب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَنْهَلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّ بَتٍ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلَبْتُمْ

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبي النجم العجلي أيضاً من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَمٍ وَأَظْلَمٍ مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهْرٍ مُمْلَلٍ

فقوله « أظلل » وقوله « ممل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلل : باطن

خف البعير ، والمملل : اسم للمفعول من « أمله يمله إملا لا » أى أسأله .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » لتحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الفصل الثانى		باب النداء
	فى أقسام الندادى ، وأحكامه		وفيه فصول
١٧	الندادى على أربعة أقسام :	٣	٣ هـ تعريف النداء
	أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع	٣	٣ هـ أقوال النعاة فى العامل فى الاسم
	به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة		الندادى
	المقصودة		
١٨	الثانى : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة		الفصل الأول
	أنواع : النكرة غير المقصودة ،		فى الأحرف التى ينبه بها الندادى
	والمضاف ، والشبيه بالمضاف		وأحكامها ، وهى ثمانية
٢١	٢١ هـ مما يعد من الشبيه بالمضاف الاسم	٤	٤ هـ بيان ما ينادى بكل حرف منها ،
	النكرة الموصوف ، والوصف		والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف
	المقترن بجملته		العلماء فى بعض ذلك
٢٤	٢٤ النوع الثالث من الندادى : ما يجوز	٧	٧ قد يحذف الندادى ويبقى حرف
	ضمه وفتح ، وهو نوعان : العلم		النداء . وذلك بشرطين
	الموصوف بائن بشروطه ، والندادى	٩	٩ تتعين « يا » فى مواضع
	المكرر المضاف	١٠	١٠ يجوز حذف حرف النداء مع بقاء
٢٦	٢٦ هـ بحث فى بيان وجوه الإعراب		الندادى ، إلا فى ثمان مسائل
	الجائزة فى الندادى المكرر المضاف	١١	١١ هـ نداء الضمير ، واختلاف النعاة
٢٨	٢٨ النوع الرابع من الندادى : ما يجوز		فى بعض أنواعه
	ضمه ونصبه ، وهو ما يضطر إلى تنوينه	١٤	١٤ هـ خلاف البصريين والكوفيين فى
	الشاعر ، والاستشهاد لكل من		نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمعين ،
	الوجهين		هل يجوز حذف حرف النداء معهما ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم الجنس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر	٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات ، وهو الأب والأم
٣٣	أقسامه أربعة	٤٠	إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف لباء للتكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »
الأول :	ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى	باب ، في ذكر أسماء لازمت النداء	
٣٤	الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى	٤٢	منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة
٣٤ هـ	وجوه الإعراب في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة	٤٥	ومنها « لؤمان » و « نومان » — ومنها ما كان على وزن فعل سبا للذكور ، والخلاف في كونه قياسيا — ومنها ما كان على وزن فعال سبا للاناث
٣٥	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان	باب الاستغاثة	
٣٦	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان منادى مستقلا	٤٦ هـ	تعريف الاستغاثة — يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا
الفصل الرابع	في المنادى المضاف لباء للتكلم	—	يغلب جر المستغاث بالام مفتوحة
٣٦	هو أربعة أقسام :	٤٧	مواضع تسكسر فيها لام المستغاث — لام المستغاث له مكسورة دائما
الأول :	ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو المعلن	٤٨	إذا لم يبدأ للمستغاث باللام فالأكثر أن يحتم بالالف ، وقد يخلو منهما
٣٦	الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف	٥١	نداء المتعجب منه
٣٧	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبا ولا أما بماعدا النوعين	باب الندبة	
		٥٢	تعريف المندوب
		٥٢	حكم المندوب بحكم المنادى
		—	يشترط في المندوب ألا يكون نكرة ولا مبهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٣	الغالب أن تحتم المندوب بالألف	٧٢	باب المنصوب على الاختصاص
—	بيان ما يحذف لهذه الألف	٧٢	هـ تعريف الاختصاص ، وبيان
٥٤	ندبة المضاف إياه المتكلم	الباعث عليه	
	باب الترخيم	٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها
٥٥	هـ تعريف الترخيم ، وأنواعه	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما	
٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه	٧٣	هـ مذاهب النحاة في هذا الموضوع
٥٦	أجاز السكوفيون ترخيم ذى الإضافة	٧٤	يفارق الاختصاص النداء في ستة
	يحذف عجز المضاف إليه	أحكام	
٥٧	رأى سيبويه في ترخيم المركب	— هـ وروافقه في ثلاثة أحكام	
	الإسنادى	باب التحذير	
٥٨	يرخم الاسم المختوم بتاء التأنيث	٧٥	هـ تعريف التحذير
	مطلقا	— هـ للتحذير ثلاث طرق	
٥٩	يشترط في ترخيم غير المختوم بالتاء أن	٧٦	حكم الاسم المحذر
	يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف	٧٦	هـ اختلاف النحاة في نحو « إياك
٥٩	هـ كثر الترخيم في ثلاثة أعلام	الأسد »	
	والاستنهاد لها	٧٧	يتمتع أن تكون « إيا » في التحذير
٦٠	هـ اختلاف النحاة في ترخيم اسم	للتكلم أو لغائب	
	الجنس	٧٧	التحذير بغير « إيا »
٦٢	المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما	باب الإغراء	
	حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة	٧٩	هـ تعريف الإغراء
	وحرف	— حكم المعرى به	
٦٥	لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر	٨٠	وجوه الإعراب الجائزة في قولهم
٦٦	يختص ما فيه تاء التأنيث في	« الصلاة جامعة »	
	الترخيم بأحكام	باب أسماء الأفعال	
٦٨	يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة	٨١	هـ بيان الحاجة إلى وضعها
	شروط	— هـ ما ندل عليه أسماء الأفعال	
٧٠	هل يجوز ترخيم غير المنادى على	— حقيقة اسم الفعل	
	لغة من ينتظر المحذوف ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٢	هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟	٩٩	الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد
—	هـ أينقاس باب نزال أم لا ؟	كثيرا ، وذلك بعد الطلب	
—	ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير	١٠٢	الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك
	وبمعنى غيره قليل	بعد لا النافية وما الزائدة	
٨٣	أمثلة له ، وشواهدا	١٠٦	الخامسة : أن يكون أقل ، وذلك
٨٥	اسم الفعل ضربان : ما وضع من	بعد لم أو أداة جزم غير « إما »	
	أول الأمر كذلك ، ومنقول	١٠٩	حكم آخر الفعل المؤكد
٨٦	عمل اسم الفعل	١١٠	تختص النون الخفيفة بأربعة أحكام
٨٨	لا يجوز تقديم معموله عليه ،	باب ما لا ينصرف	
	خلافا للكسائي	١١٤	متى يمنع الاسم من الصرف ؟
٨٩	اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة	—	هـ بيان وجه شبه الاسم بالفعل
	باب أسماء الأصوات	١١٦	الذي لا ينصرف نوعان : ما يمنع
٩٠	اسم الصوت نوعان	صرفه علة واحدة ، وما يمنع	
٩٣	النوعان مبنيان لشبههما بالحرف	صرفه لعتين	
	باب نوني التوكيد	١١٦	هـ السر في قيام العلة الواحدة
٩٤	لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة	مقام علتين	
—	هـ أما أصلان أم أحدهما أصل	١١٧	هـ خلاف العلماء في « سراويل »
	والآخر فرع عليه	ألفرد هو أم جمع ؟	
—	يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا	١١٨	ما يمنع صرفه لعتين نوعان
	يؤكد بهما الماضي مطلقا	—	أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ،
—	هـ السر في ذلك	وهو ثلاثة أصناف	
٩٥	لتوكيد المضارع خمس حالات	١٢٥	الثاني : ما يمنع معرفة ، وينصرف
—	إحداها : أن يكون توكيده واجبا	نكرة ، وهو سبعة أصناف	
٩٦	الثانية : أن يكون توكيده قريبا	١٣٠	قف على لغات العرب فيما كان على
	من الواجب	وزن فعال علما لمؤنث	
٩٨	هـ الاستشهاد لترك توكيد المضارع	١٣٢	قف على لغات العرب في « أمس »
	الواقع بعد « إما »	مرادا به اليوم الذي قبل يومك	
		(٢٧ — أوضح المسالك)	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٥	يصرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	١٦٢	اختلاف النحاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إهمالها مع استكمال شروطها
١٣٧	اختلاف النحاة في منع الاسم المنصرف من الصرف	١٦٥	شروطها
١٣٩	حكم الاسم المنقوض لمنع الصرف	١٧٠	ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع
	باب إعراب الفعل	—	الأول : بعد لام الجعود
١٤١	بيان أن الأصل في الاسم الإعراب ، وعلة ذلك واختلاف النحاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم	—	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجعود
	— رافع المضارع	—	الثاني : بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا
١٤٦	أقوال النحاة في رافعه وأدلتهم	—	السرى في نصبهم المضارع بعد أو
١٤٨	ناصبه أربعة	١٧٤	الموضع الثالث : بعد حتى
	— الأول « لن »	—	ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه
١٤٩	هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيد ؟	١٧٥	خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق
١٥٠	هل تأتي لن للدعاء ؟	١٧٦	مقابلة المضارع بعد حتى ؟
	— الثاني « كي » المصدرية	١٧٧	الموضعان الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض
	— اختلاف النحاة فيما ترد له كي	١٧٧	معنى كون الفاء للسببية والواو للمعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق
١٥٠	مقابلة كي مصدرية ؟ ومقابلة تعيين تعليلية أو مقابلة يجوز الأمران ؟	١٧٩	اختلاف النحاة في الاستفهام التقريرى
١٥٥	الناصب الثالث « أن »	١٨٧	يجزم المضارع غير المقترن بالفاء بعد الطلب بثلاثة شروط
١٥٦	بعض العرب يهمل أن حملا على ما		
١٥٧	تأني أن مفسرة وزائدة ومخففة		
	وبيان موضع كل واجدة منها		
١٦٢	الرابع من النواصب « إذن »		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٩١	ينصب المضارع بأن مضمره جوازا في خمسة مواضع	٢٠٤	اختلاف النحاة في جازم الشرط والجواب
—	الأول : بعد لام التعليل	٢٠٥	يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين
—	لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	٢٠٦	مقى يحسن رفع جواب الشرط ا ومتى يكون رفعه ضعيفا ا
—	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	٢٠٩	مقى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ا
١٩٢	والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	٢١٢	مقى تغى إذا العجائية عن الفاء ا
١٩٦	إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	٢١٣	وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين
١٩٧	لا تضمر أن في غير المواضع العشرة	٢١٤	يجوز حذف فعل الشرط بشرطين
—	اختلاف النحاة في هذا الموضوع	٢١٦	يجوز حذف ما علم من جواب الشرط
	جوازم المضارع	٢١٧	المواضع التي يجب فيها حذف الجواب
١٩٨	جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، و جازم لفعلين	٢١٨	إذا اجتمع شرط وقسم كفى فذكر جواب أحدهما
—	جازم الفعل الواحد أربعة	٢١٩	اختلاف النحاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ
—	الأول : لا الطلبية ، نهيا أو دعاء		فصل في (لو)
—	جزمها لفعل المتكلم مبنيين للفاعل نادر	٢٢١	ه تأتى « لو » على سبعة أوجه
٢٠١	الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	—	الأول : أن تكون مصدرية
—	الثالث والرابع : لم ، ولما	٢٢٤	الثاني : أن تكون شرطية مثل إن
—	يشتركان في ستة أشياء	٢٢٦	ه لو الشرطية على ضربين ، خلافا لابن الحاج وابن الناطم
٢٠٢	تنفرد لم بشيئين		
—	ه السر في كل منهما		
—	تنفرد لما بشيئين أيضا		
٢٠٤	الجوازم التي تجزم فعلين		
—	هي أربعة أنواع		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الإخبار بالذى وفروعه ،		٢٢٨ الثالث : لو الامتناعية	
وبالألف واللام		٢٢٩ تختص لو بجميع أنواعها بالفعل	
٢٣٨ شروط ما يخبر عنه		٢٣٠ قد يلى « لو » أن المؤكدة	
٢٤٢ متى يبرز الضمير المرفوع فى صلة		ومعمولاها واختلاف النحاة فى	
أل ؟ وهى يستتر ؟		إعراب المصدر المنسبك منها	
باب العدد		٢٣١ متى يكثر اقتران جواب لو باللام ؟	
٢٤٣ ه معنى العدد لغة واصطلاحا		ومتى يقل ؟	
— الواحد والاثنان يخالفان الثلاثة		٢٣٢ قد يكون جواب لو جملة اسمية	
والعشرة فى حكمين		فصل فى (أما)	
٢٤٣ ه السر فى تأنيث الثلاثة إذا كان		٢٣٢ هى حرف شرط وتوكيد وتفصيل	
المعدود مذكرا ، وعكسه		— ه الدليل على أنها دالة على الشرط	
— ه الأصل ألا يجمع بين الواحد		٢٣٣ الدليل على أنها تدل على التفصيل	
والاثنين ومعدودهما ، وما يستثنى		— ه هل تتخلف دلالتها على التفصيل ؟	
من هذا الأصل		— وجه دلالتها على التوكيد	
٢٤٤ ه للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة		— لابد من اقتران تالى تاليتها بالفاء	
أحوال ، وحكمها فى كل حال منها		٢٣٤ متى تحذف هذه الفاء ا	
٢٤٥ حكم يميز الثلاثة والعشرة		٢٣٥ ه السر فى وجوب الفصل بين	
— ه حقيقة اسم الجنس الجمعى ،		أما والفاء ،	
وأنواعه		٢٣٦ ه يفصل بين أما والفاء بواحد	
٢٤٦ ه حقيقة اسم الجمع		من ستة أشياء	
٢٤٨ يعتبر التذكير والتأنيث بالنظر		فصل فى لولا ولوما	
لاسم الجنس واسم الجمع بحالهما ،		٢٣٦ ه لولا ولوما وجهان	
وبالنظر إلى الجمع بمفرده		— ه اختلاف النحاة فى إعراب الاسم	
— ه أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		المرفوع بعد لولا	
٢٤٩ ه اسم الجمع ، واختلاف النحاة		٢٣٧ الأول من وجهيهما : دلالتها	
فى تفصيله ، وبيان اختيارنا		على الامتناع	
٢٥٠ لا يعتبر حال المفرد بلفظه		— والثانى : دلالتها على التخصيص	
٢٥٢ إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال			
الموصوف المنوى			

الموضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان
— لغات العرب فيها	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما
— ه كأي توافق كم في خمسة أمور	— حق هذا النوع أن يضاف إلى جمع تكسير من أبنية جموع القلة
٢٧٤ ه وتخالفها في خمسة أمور أيضاً	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في موضعين
٢٧٥ ه إذا وقعت كأي مبتدأ جاز الإخبار عنها بالجملة وبشبه الجملة	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في أربعة مواضع
— بقية مواقع كأي	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين
٢٧٧ كذا ، يكفى بها عن العدد قليله وكثيره	٢٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ، وحق هذا النوع أن يضاف إلى المفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
— ه توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٦ العدد للركب (التياف مع العشرة) — تمييز العشرين وأخواته
— ه وتخالفها في أربعة أمور أيضاً	٢٥٨ إضافة العدد للركب إلى مستحقه ولغات العرب فيه
٢٧٨ ه تفصيل مذهب الكوفيين في تمييز كذا ، وقول فقهاء الكوفة في الإقرارات موافقة لنهاتها الحسكية	٢٦٠ صياغة فاعل من ألفاظ العدد كثنان وثالث ، ووجوه استعماله — ه بحث في أصل اشتقاقه كنايةات العدد
٢٧٩ ه معناها لغة واصطلاحاً	٢٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا
٢٨٠ ه الحسكية بالاستقراء على ثلاثة أنواع	— كم نوعان : استفهامية ، وخبرية
٢٨١ ه الفرق بين من وأى في باب الحسكية من خمسة أوجه ، وبينها تفصيلاً	٢٦٤ ه يتفق النوعان في تسعة أمور
التأنيث	٢٦٥ ه المواضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل
٢٨٦ علامات التأنيث	٢٦٧ ه يفترق النوعان في ثمانية أمور
٢٨٦ أنشوا بعض الأسماء بدون علامة	
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	
٢٨٨ للمعانى التي ترد لها التاء ، غير التأنيث	
٢٨٩ المشهور من أوزان ألف التأنيث القصورة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث المدودة	٣٠٧	يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس
٢٩٢	المقصور والمدود ضابط المقصور قياسا وبعض أمثله	٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة
٢٩٤	ضابط المدود قياسا وبعض أمثله	٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير
٢٩٥	المقصور سماعا والمدود سماعا	٣٢٥	أبنيته ثلاثة ، ووجه انحصارها
—	يجوز قصر المدود عند الضرورة باتفاق	—	ما يتوصل به إلى بناء فاعيل وفاعيل
٢٩٧	اختلاف النحاة في جواز مد المقصور عند الضرورة	٣٢٦	يجوز أن تعوض عما حذف بياء ساكنة قبل آخر البنية
٢٩٨	كيفية التثنية ، والجمع	—	لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل
٢٩٩	تثنية الصحيح وشبهه والنقص	٣٢٧	لا يحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء
٣٠٠	تثنية المعتل المقصور على نوعين	٣٢٨	مق تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومق تحذف؟ ومق يجوز الأمران
٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	—	مق ترد ثاني المصغر إلى أصله ومق لا ترده؟
٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم	٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حق صار على حرفين رددت ما حذف منه
٣٠٣	مق تحرك عين المفرد عند جمعه	٣٢٩	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين؟
٣٠٥	جمع المؤنث السالم؟ وبم تحرك؟	—	تصغير الترخيم
٣٠٧	بمتنع التغير في خمسة مواضع	—	إذا صغرت أحما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء الحقة في التصغير تاء التأنيث
—	جمع التكسير	—	إذا لم يلبس
٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التغير فيه عما في صيغة المفرد	٣٣٠	صغروا من غير الاسم المتمكن
—	عدد أبنيته ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما	—	أربعة أنواع

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٦	موانعها ثمانية أيضا	٣٣١	النسب ما تعمله في المنسوب إليه لأجل
٣٥٧	الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب	النسب	
٣٥٩	تعال الفتحة قبل واحد من أحرف	—	يحذف لأجل إلحاق ياء النسب
ثلاثة		ستة أمور في آخر الاسم المنسوب	
التصريف		إليه	
٣٦٠	حده	٣٣٤	ويحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر
٣٦٠	ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فيه	٣٣٦	كيفية النسب إلى الاسم الممدود
٣٦٠	أبنية الاسم الثلاثي المجرد	—	كيفية النسب إلى الاسم المركب
٣٦١	أبنية الاسم الرباعي المجرد	بأنواعه	
٣٦١	أبنية الاسم الخماسي المجرد	٣٣٧	النسب إلى ما حذفت لامة
٣٦٢	ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد فيه	٣٣٨	النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه
٣٦٢	أوزان الفعل الثلاثي المجرد	—	النسب إلى ما وضع على حرفين
٣٦٢	وزن الفعل الرباعي المجرد	٣٣٩	النسب إلى الكلمة الدالة على
٣٦٣	كيفية الوزن (التثنية) = الميزان	معنى الجمع	
الصرفي		—	قد يستغنى عن ياء النسب بصواع
٣٦٣	ما تعرف به الأصول والزوائد	الاسم على فعال أو فاعل أو فعل	
٣٦٥	مواضع زيادة الألف	الوقف	
٣٦٥	مواضع زيادة الواو والياء	٣٤٢	الوقف على الاسم المنون
٣٦٥	مواضع زيادة الميم	—	الوقف على هاء الضمير
٣٦٥	مواضع زيادة الهمزة	٣٤٤	الوقف على المنقوص
٣٦٥	مواضع زيادة النون	٣٤٥	الوقف على المتحرك - غير تاء
٣٦٦	مواضع زيادة التاء	التأنيث - له خمسة أوجه	
٣٦٦	مواضع زيادة السين	٣٤٦	شروط الوقف بنقل الحركة خمسة
٣٦٦	مواضع زيادة الهاء واللام	٣٤٧	الوقف على تاء التأنيث
٣٦٧	زيادة همزة الوصل	٣٤٩	لهاء السكت ثلاثة مواضع
٣٦٧	ما تكون فيه من أنواع الكلمة	٣٥٢	قد يعطى الوصل حكم الوقف
٣٦٧	حركاتها	الإمالة	
٣٦٧	همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة	٣٥٤	أسبابها ثمانية
الاستفهام			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الإبدال		
٣٧٠	أحرف الإبدال الشائع لغير الإدغام تسعة	٣٧٣	يبدل كل من الواو والياء همزة في أربع مسائل
٣٧٨	تبدل الهمزة واوا أو ياء في بابين	٣٧٨	أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل
٣٨٣	وثانيهما باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة	٣٨٥	تبدل الألف ياء في مسألتين
٣٨٥	وتبدل الواو ياء في عشر مسائل	٣٩٢	تبدل الألف واوا في مسألة واحدة
٣٩٢	وتبدل الياء واوا في أربع مسائل	٣٩٤	تبدل كل من الواو والياء ألفاً بعشرة شروط
٣٩٦	تبدل كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء في صيغة الافتعال وما تصرف منها		
٣٩٩	تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من أحرف الإطباق ، وهي أربعة		
٤٠٠	تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف		
٤٠١	تبدل الواو ميماً في كلمة فم		
٤٠١	وتبدل النون ميماً بشرطين		
٤٠٢	تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل		
	الحذف		
٤٠٦	حذف الحرف الزائد		
٤٠٦	حذف فاء الكلمة إذا كانت واوا ، ومواقعه		
٤٠٨	حذف عين الفعل الثلاثي المضعف الإدغام		
٤٠٨	يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً		
٤١٠	يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل		
—	يجب فك الإدغام في مسألتين		

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك » وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ، وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

أوضح المسالك

إلى الفية أبو مالك

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

حرف الهجزة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى [أبوه منذر ماء السماء]
٩٦	من لد شولا فإلى إنلاؤها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركنا الامتسابان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبين عن الهيجاء ولو توات زمر الأعداء
٣٠٨	ربما ضربة يسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذات رد التحية نطقا أو بإيماء
٤٠٧	فلا والله لا يلقي لما بي ولا لما بهم أبدأ دواء
٤٦٤	يا عنز هذا شجر وماء عانيت لو ينفعنى العيلاء
٥٢٦	إذا عاش الفقى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
٥٣٧	سيغنى الذى أغناك عفى فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه مماؤه

حرف الباء الموحدة

١	أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابا
١٣	[رب حى عرندس ذى طلال] لا يزالون ضاربين القباب
١٥	على أحوذيين استقلت عشية [فما هى إلا لحمة وتغيب]
٧٣*	أم الحليس لعجوز شهريه [ترضى من اللحم بعظيم الرقة] ^(١)
٧٥	[أهابك إجلالا ، وما بك قدرة على] ولكن ملء عين حبيبها

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	بانت فؤادى ذات الحال سالبة [فالعيش إن حملى عيش من العجب]
٩٢	[سراة بى أبى بكر تسامى] على كان السومة العرب
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٢	وكن لى شفيماً يوم لا ذو شفاعة بمنغن فتىلا عن سواد بن قارب (١)
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها] فإنك مما أحدثت بالمجرب
١١٩	وقد جعلت قلوبى بى سهيل من الأكوار مرتعها قريب
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبته تكلمنى أحجاره وملاعبه
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وزاءه فرج قريب
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب [حين قال الوشاة هند غضوب]
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجبية والأب
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب (٢)
١٥٠	{يسوقها أعيس هدار ييب إذا دعاها أقبلت لا تنشب * كأن ورديه رشاء خلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
١٦١	هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبيا
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبههم عارا على وتحسب
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزير الريح مرت بأثاب
١٩٩	وأنت أرانى الله أمتع عاصم وأراف مستسكنى وأسمع واهب
٢٠٨	نتيج الربيع محاسنا ألقهنها غر السحاب
٢١٢	فأما تربى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها
٢٢٥	وقالت : متى يخل عليك ويعتلك يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب
٢٢٨	وإنما يرضى للنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه

(١) وانظره أيضاً فى باب الإضافة (٢) وانظره مرة ثانية فى الباب نفسه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أنعلبة الفوارس أم رباحا
٢٣٦	لذن بهز الكف يعسل مثنه
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدا حل في شعبي غريبا
٢٦٢	ومالى إلا آل أحمد شيعة
٢٧٩	أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلى الذنابات شملا كسبا
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	نخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
٣٤٢	صريع غوان شاقهن وشقته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فإياك إياك للراء ؛ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهز الرديف تحت العجاج
٤٤٨	بيكيك ناء بعيد الدار مغترب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب
	عدلت بهم ظهية والحشبا
	فيه ، كما غسل الطريق الثعلب
	رجال فبزت نبلهم وكليب
	فندلا زريق المال نذل الثعلب
	الزما لا أبا لك واغتراباً ^(١)
	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
	والزم توقي خلط الجذ باللعب
	وأم أوعال كها أو أقربا
	يورث المجد دائبا فأجابوا
	إلى اليوم ، قد جزين كل التجارب
	فكلكم يصير إلى ذهاب
	كما سيف عمرو لم تحنه مضاربه
	أبي وأيك فارس الأحزاب
	لذن شب حتى شاب سود الدوائب
	ولا عدمننا قهر وجد صب
	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
	حصباء درعلى أرض من الذهب
	ياليت عدة حول كله رجب
	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
	أعيد كما بالله أن تحمدا حربا
	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
	يا للكحول وللشبان للعجب
	وللتغلات تعرض للأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبع فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب
٤٩٧	إذن والله نرميم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلأى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أثويا
٥٥٩	كأنه السيل إذا اسلحبا
٥٦٠	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكأها تفاعحة مطيوبة
٥٨٢	فلا كعباً بلغت ولا كلابا

حرف التاء للثناة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]	وبثرى ذو حمرت وذو طويت
٦٦	خبير بنو لب ؛ فلاتك ملغيا	مقالة لحي إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخافقة	حق ألت بنا يوما ملات
١٨٨	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حق تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا انا لم أطعن إذا الخيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشترت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإلمام اللسات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أننا	أنت الذى طلقت عام جعتا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته
٥٥٦	واقه أنجلك بكفى مسلت من بعد ما وبعد ما وبعدت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٢	فيا لى إذا ما كان ذا كم [ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت مق لجج خضر لمن نثيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغي وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	يا لى علفت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج * أم صبي قد حبا أودارج *
٥٦٥	خالى عوف وأبو عليج للطعمان الضيف فى العشي

حرف الحاء للمهملة

٤٥	نحن الذون صبعوا الصباحا [نحن قتلنا الملك الجمعاجا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها] فأنا ابن قيس لأبراح
٢٠٤	ليك يزيد ضارع الحسومة ومختبط بما تطيح الطوائج
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سبرى عنقا فسيحا إلى سليمان فستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت : مكانك تحمدى أو تستريحي
٥٤٢	أخو ييضات رائح متأوب رفيق بمسح للنسكين سبوح

حرف الدال للمهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا] أقاتلن أحضروا الشهودا
١٢	دعاني من نجد ؛ فإن سنينه لعين بنا شيئا وشيئنا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأنباء تنعى بما لاقت لبون بنى زياد
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط وجهجة] أنالهما قفو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا [
٣٧	قدنى من نصر الحبيبين قدنى [
٣٨	نشئت أخوالى بنى يزيد [
٧١	بنونا بنو أبنائنا [وبنائنا [
٨٤	وما كل من يبدى البشاشة كائنا [
٨٧	[ورج الفقى للخير ما إن رأيته [
٨٨	[قنافذ هداجون حول بيوتهم [
٩٠	وبات وبات له ليلة [
١١٤	[دعانى أخى والحيل يفي وبينه [
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده [
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه [
١٢٩	[أموت أسمى يوم الرجام [وإنى [
١٣١	فإنك موشك ألا تراها [
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها [
١٣٨	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا [
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لسلما [
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيمه [
١٧١	دريت الوفى العهد يا عروفا غتبط [
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا [
١٨٠	إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوى [
٢٠١	ما للجهال مشيها وئيدا [
٢٠٣	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه [
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيذا [
٢٤٥	إذا كنت نرضيه ويرضيك صاحب [
	[أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا [
	[ليس الإمام بالشعبيح الملحد [
	[ظلمنا علينا لهم فسد يد (١) [
	بنوهن أبناء الرجال الأباعد [
	أخالك [إذا لم تلفه لك منجدا [
	على السن خيرا لا يزال يزيد [
	بما كان إياهم عطية عودا [
	[كليله ذى العائر الأرمسد [
	فلما دعانى لم يجدنى بقعدد [
	[إذا نحن جاوزنا حفير زياد [
	[إذ غدا حشو ربطة وبرود [
	يقينا لرهن بالذى أنا كائد [
	[وتعدودون غاضرة العوادى [
	[تشكى فآتى نحوها فأعودها [
	[إلى حمامتنا أو نصفه فقد [
	حلت عليك عقوبة اللتعهد [
	وقال ألا لا من سبيل إلى هند [
	فإن اغتباطا بالوفاء حميد [
	فعددت فيمن كان عنها معردا [
	يسومك مالا يستطاع من الوجد [
	أجندلا يحملن أم حديدا [
	من الوجد شئى قلت بل أعظم الوجد [
	ولا شئى ذا العى إلا ذو هدى [
	جهارا فكن فى الغيب أحفظ لود [

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حططت الرجل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسلطت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويثرب
٣٠٧	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أناى أنهم مزقون عرضى
٤٠٠	ورب أسيلة الحدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بشة ؟ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمى ويا شقيق نفسى
٤٤٧	يا لقوى ويا لأمثال قوى
٤٦٥	يادار مية بالعلياء فالسند
٤٧٢	ومن عضه ما يثبتن شكيرها
٤٧٧	وإياك واليتسات لا تقربها
٤٩٣	أن تقرأن على أسماء وعجكا
٥٣٨	وقد أعددت للعذال عندى
٥٤٦	وجدت إذا اصطلعوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً أسائلها
٥٨١	إن الخليط أجداوا البين فأنجروا
	حرف الراء للهمله
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباءث الوارث الأموات] قد ضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئ بر إخالكة
	[إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا]

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	في فتية جملوا الصليب إلههم
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل مالك
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	[ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا]
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جعد
٨٢	[ألا يا اسلمى يادارمى على البلى]
٨٣	[بيذل وحلم ساد في قومه الفى]
١٠٤	[فأصبعوا قد أعاد الله نعمتهم]
١٠٩	[لهفى عليك للمفة من خائف]
١١٦	ولسكن أجرا لو فعلت بهين
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آثبا
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى
١٥٤	لولم تسكن غطفان لا ذنوب لها
١٦٢	بأى بلاء يا نعيم بن عامر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شعمة
	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
	حاشى ، إني مسلم معذور
	[مامسها من نقب ولا دبر] (١)
	سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو
	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
	[لملى إلى من قد هويت أطير]
	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
	ولو أتيسح له صفو بلا كدر (٢)
	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
	صددت وطبت النفس بأقيس عن عمرو
	سبيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا
	ولا زال منها لا يجرعائك القطر
	وكونك إياه عليك يسير
	إذ هم قریش ، وإذ ماملهم بشر
	يبغى جوارك حين لات مجير
	[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر]
	[وكم مثلها فارقتها وهى تصفر]
	ثوبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
	وأتم ذنابى لا يدين ولا صدر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
	ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
	عشية لا قينا جذام وحميرا

(١) وانظره أيضا فى باب العطف (٢) وانظره أيضا فى باب السبك

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللاؤم توعدن
١٩٤	إذا قلت إني آتب أهل بلدة
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة
٢١٠	وأحقرهم وأهونهم عليهم
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
٢٢٢	نبتهم عذبوا بالنار جارم
٢٥٣	وإني لتعروني لذكراك هزة
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر
٢٥٦	أفي الحق أني مغرم بك هائم
٢٦٦	أبجنا حبه قتلنا وأسرا
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحى
٢٨٦	أنفسا تطيب بنيل المني
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر
٣٠٦	مازال منذ عقدت يده إزاره
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
٣٢٧	والدثب أخشاه إن مررت به
٣٣١	دعوت لما نابى مسورا
٣٤٦	ونحن فتلنا الأسد شنوءة
٣٥١	أكل امرئ تحسبين امرأ
٢٧٣	ضروب بنصل السيف سوق ممانها
٣٧٤	فتانان أمامنهما فشيبة
٣٧٧	ثم زادوا أنهم في قومهم
	وفي الأراجيز خلت اللاؤم والخورا
	وضعت بها عنه الولاية بالهجر
	حصين عبيطات السدائف والخر
	وإن كانا له نسب وخير
	كما أنى ربه موسى على قدر
	وهل يعذب إلا الله بالنار
	كما انتفض العصفور بالله القطر ^(١)
	ومن تسكونوا ناصريه ينتصر
	وأنت لاخلى لدى ولا خر
	عدا الشمطاء والطفل الصغير
	لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
	فآقة الطالب أن يضجرا
	ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
	وداعى النون ينادى جهارا
	أقوين من حجيج ومن دهر
	فما فأدرك حمسة الأشبار
	وعناجيج بينهن المهار
	وعقل عاصى الهوى يزاد تنويرا
	وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
	فلي فلي يدي مسورا
	فما شربوا بعدا على لذة خرا
	ونار توقد بالليل نارا
	إذا عدموا زادا فإنك عاقر
	هلالا ، وأخرى متهماتشبه البدر ^(٢)
	غفر ذنبهم غير غفر

(١) وانظره في حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا في قافية السين

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلقى المنية يلقها حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امرا هم، لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر
٣٩٦	{ لا يبعدن قوى الدين هم } { النازلون بكل معترك } سم العداة وآفة الجرر والطيبون معاهد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	يأيتها أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا نخشى بواده لسن وقائعه في الحرب تنتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	جملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقتت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
٤٥٢	جاري لا تستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على بعيرى
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طربف بن مال ليلة الجوع والخصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يبنى المنار به وبرز يبرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضة ما يبتغى شكيرها (٢)
٤٨١	{ ألم تروا إرما وعادا } { ومردهر على وبار } أودى بها الليل والنهار فهلكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسلمن الصعب أو أدرك المني فما انتقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إني وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن رببا حورا مدامعها كأن أبكارها 'نعاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبوعة من ياتها لا يضيرها
٥٢٤	فكان محيى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

(١) وانظره أيضاً في باب الندبة

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عممة لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
٥٤٤	كانهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	[حفت بأطواد جبال وسمير فيها عيائل أسود ونمر ^(١)
٥٥٢	لست بليلى ولكفى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً زغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جسد النقر
٥٦٢	أالحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حتى عظامى وأراه ثاغرى
٥٧٥	فإن القوافى تنلجن موالجا

حرف السين المهملة

٣١	[عدت قوى كمديد الطيس]	إذ ذهب القوم السكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا لميس	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يبعث	أناك أذاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك ، حتى كلنا غير لايس
٣٧٤	فتانان أما منهما فشيبة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمس ^(٢)
٤٥٣	يا مرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم يئأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافيه الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجباً منذ أمس عجاظاً مثل السعالى خسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجىء به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضى رقية ما وعدتني غير مختلس

حرف الصاد المهملة

٥٧٤	فإن تتعدنى أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا
-----	---

حرف الضاد المعجمة

٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالى أسرع فى نقضى طوين طولى وطوين عرضي
٣٢٨	ضربا هـذاذيك وطعنأ وخضا يغمض إلى عاصى العروق النعضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤	حق إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
-----	---

حرف الظاء المعجمة

٧٩	يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه
----	--

حرف العين المهملة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى نديمى موالع ^(١)
٦٤	خليلى ما واف بهدى أتما [إذا لم تكونا لى على من أقاطع]
٦٩	فإن يك جثمانى بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع ^(١)
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجي والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحو شعاعه
٢٤٩	فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما يراد الفقى كيا يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيا أن تغر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلي تحت حنظلية له ولد منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها
٣٣٥	على حين عاتبت للشيب على الصبي ققلت : ألما تصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تقلع
٣٦٤	سبقوا هوى وأعنفوا لمواهم فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفراً بعد رد الموت عفى وبعد عطائك للائة الرتاعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أمنع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناه أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣ يا بنة عما لا تلوى واجهي

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيده السكع
٤٧٦	لاتهين الفقير عليك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكما أن تطير بقربى فتركها شنا يبيداء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها ففرقتها لسته أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرمى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وأصبع
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطبع

حرف الفاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا	[صهباء خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	فقلت : حنان ، ما أتى بك ههنا ؟	[أذو نسب أم أنت بالحى عارف] ؟
١٠١	بى غدانة ما إن أتم ذهب	[ولا حريف ، ولكن أتم الحزف]
١٥	[وقالوا تعرفها المنازل من مفى]	وما كل من وفى مئى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحريفا	يدا أبى العباس والصيوقا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى للسواك ريقها	كما تضمن ماء المزنة الرصف
٤٧٥	من تثقفن منهم فليس بأيب	أبدأ ، وقتل بى قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عفى	أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	ننى الدراهم تنقاد الصياريف

حرف القاف

٥٢	[جمعها من أينق موارق]	ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالعباد عليك إمارة	أمنت ، وهذا تحملين طليق (١).
١٢٥	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يوافقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقق ^(١)
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجحاجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عفى يحسر المساء تارة فيبدو ، وتارات يحجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق وهل تحبزنك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو مننت ، ورءى من الفقى وهو المغيظ المحقق
٥٧١	أداراً مجزوى هجت للعين عبرة فاء الهوى يرفض أو يترفرق

حرف السكاف

٥	والله أسماك سمأ مباركا (آثر الله به إشاركا)
١٧٤	فقلت : أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك تحببط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكننت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شيء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	يأيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمودونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل]
١٨*	تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب ، أدنى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن يزيد مباركا [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الدائد الحامى الذمار] وإعما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبني كليب إن عمى الذا [قتلا الملوك وفككا الأغلالا]
٤٦	محا حبها حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضاً في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
٥٠	[إذا ما لقيت بني مالك] فلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرنجي عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فلولاً الغمد يمسكه اسالا
٨٠	فقلت : يمين الله أبرح قاعدا [ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يامن الدهر ذوبغي ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومي والجماعة كالذي [لزم الرحالة أن تميل مميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبني إن أباك كارب يومه [فإذا دعيت إلى المكارم فأعجل]
١٤١	وما قصرت بي في التسامى خؤولة ولكن عمى الطيب الأصل والحال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فجادوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة : لا ناقة لي في هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اضطبار لسمي أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة وإلا تضعيها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أراهم رققى حتى إذا ما تجافى الليل وأنخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلوموتى في اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل ^(١)
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل

(١) وانظره في قافية الميم أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبت الخطى إلا وشيجه
٢٢٠	جزى ربه عفى عدى بن حاتم
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم
٢٢٤	علقتها عرضاً ، وعلقت رجلاً
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها
٢٣٨	عهدت مقيناً مغنياً من أجرته
٢٣٩	فهيها هيها العقيق ومن به
٢٤٣	جفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إنى
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منسكب
٢٥٢	جئت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني أبيكم
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	ليمة موحشا طلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطباً وبابسا
٢٧٨	خرجت بها أمشى تجر وراءنا
٢٨٣	أستغفر الله ذنباً لست محصيه
٢٩٢	فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً
٣٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس
٣٠٥	غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها
٣١٣	فثللك حبلى قد طرقت ومرضع
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله
٣١٦	رسم دار وقفت في طلله
٣١٧	فأنت به حوش الفؤاد مبطناً
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أافية العدى
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه
	وتفرس إلا في منابتها النخل
	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
	ولا جنا قط إلا جياً بطلا
	غيرى، وعلق أخرى غيرها الرجل
	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
	فلم أنخذ إلا فناءك موثلاً
	وهيها خل بالعقيق نواصله
	لغير جميل من خيلي مهمل
	منه وحرف الساقى ، طى الحمل
	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
	مكان الكلوتين من الطحال
	إلا رسيمه وإلا رمله
	وكل نعيم لا محالة زائل
	يلوح كأنه خلل
	لنفسك العذر فى إيعادها الأملا؟
	لدى وكرها العناب والحشف البالى
	على أثرينا ذيل مرط مرحل
	رب العباد إليه الوجه والعمل
	كه ولا كهن إلا حاظلاً
	بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
	تصل ، وعن قبض بزراء مجمل
	فألهيها عن ذى تمام محول
	على بأنواع الهموم ليبتلى
	كدت أفضى الحياة من جلله
	سهدا ، إذا ما نام ليل الهوجل
	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
	منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدري وإنى لأوجل على أينما تعدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بني كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا بجلود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بمسيل
٣٥٦	أنجب أيام . والداه به إذ نجلاه ؛ قنعم ما تجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكابة أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إلهيا جلالها وليس بولاج الخواف أعتلا
٣٨٢	أفيم بدار الحزم مادام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا
٣٨٣	قنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدر أجلا فظل فؤادى فى هواك مضللا
٣٩١	تروحي أجدر أن تقبلى غدا بجنى بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربهين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحول
٤٢٤	كأن دنارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينا لا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجير إلا ليال قلائل
٤٤٤	تفضل منه إبلى بالهوجل فى لجة أمسك فلاتا عن فل
٤٥٥	أناطم مهلا بعض هذا التدل وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجلى
٤٦٢	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خـل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلى بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبلا
٤٧٩	ذريني وعلمي بالأمور وشيخي فما طأرى يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالك : لك الوليات؛ إنك مرجلي
٤٩٥	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما ائترقنا واسكن لا خيار مع الليالي
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
٥٣٣	إذا قلت مهلاً غارت العين بالبسكي غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذى رمح فيطعنني به وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لي لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدنان الدهر مني ومن جمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعذارى مطيقي فيا عجبا من كورها للتعامل
٥٦٩	غدائره مستشزرات إلى العلا ثمض العقاص في مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لي أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجل الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصاحب من قوم فأذكركم] إلا يزيدن حبا إلى هم
٢٤	وإني على ليلي لزار ، وإني [على ذاك فيما بيننا مستديعها]
٤٢	[ذم للمنازل بعد منزلة اللوى] والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	ها اللتا لو ولدت نعيم [لقل نخر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه [ولا يحمدن سبيل الحمد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشقى بها] وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته [بادكار الموت والهزم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدثت على بطون ضنة كلها] إن ظالما أبداً وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرأة أبدت وسامة [فقد أبدت للمرأة حبهة ضنيغ]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى [ولكن إذا أَدْعَوْهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ^(١)
١٥٣	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب؛ فمحذورها كأن قد ألتا
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكننا المولى شريكك فى العدم
١٨١	ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما يسودانا إن أسرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل من أهلى فكاهم ألوم ^(٢)
٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماء مبعده وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخطال أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وفهم فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتسليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يغضى حياء ويغضى من مهابة فما يسكلم إلا حين يبتسم ^(٣)
٢٣٠	ونبتت عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركثن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
٢٨١	عهدتك مانصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متبا ؟
٢٨٢	علقتها عرضا وأقتل قومها زعما ، لعمر أيبك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواه فنعلم الرء من رجل تها ^(١)
٢٨٨	لعل الله يفضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد النهم
٣٠٤	فلقد أراي للرماح دريثة من عن يميني تارة وأماي
٣٠٩	وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما في دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصني مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونظعنهم حيث السكلى بعد ضربهم ببيض اللواضى حيث لى العائم
٣٣٦	لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حلیم
٣٤٣	فريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت مودتكم لما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٧	لعن الإله تملة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالى فتمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برذون أبا عصام زيد حمار ذق باللعجام
٣٦٦	أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حق تهجر فى الرواح وهاجها طلب العقب حقه المظلوم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتهمها والناذرين إذا لم القهما دى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيشم يفضلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقلت للطف مرتاعا فأرقى فقلت : أهى سرت أم عادى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيتى لها قال صاحبي : بمثللك هذا لوعة وغرام

رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا ماطر عليها وليس عليك يا ماطر السلام
٤٣٩*	إني إذا ما حدث ألسا أقول : يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت جبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الإخوان من شيمى
٤٦٩	هلا تمان بوعده غير مخلة كما عهدتك في أيام ذي سلم
٤٧٠	فليتك يوم الملتقى تربني لكي تعلمى أنى امرؤ بك هائم
٤٧٣	فليلا به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنا
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسية معهما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنيت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعبها أو تستقيما
٥٠٠	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عفاك - إذا فعلت - عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا مادام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأمازب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالى ولا جرم
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلنى على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوء ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقها فاست لها بكفء وإلا يمل مفرك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائى . وجلت عن وجوه الأهاثم
٥٣١	أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : هموا ظلاما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتنا مية بنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات اللطق التمام وكفك الخضب البنام
٥٨٠ فإنه أهل لأن يؤكرما

الشاهد

رقم الشاهد

حرف النون

- ٢ قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيرا مقدما ؟ قالت : وإن
 ١٠ [طال ليلى وبنت كالحجون] واعتزنى الحموي بالماطرون
 ١١ وكان لنا أبو حسن على أبا برأ ، ونحن له بنين
 ١٤ وماذا تبتغي الشعراء منى [وقد جاوزت حد الأربعين
 ١٦ أعرف منها الجيد والعينا [ومنعرين أشبا طبيانا]
 ١٧ [عرفنا جعفرنا وبني أبيه] وأنكرنا زعانف آخرين
 ٢٥ [لئن كان حبك لى كاذبا] لقد كان حبك حقا يقينا
 ٢٦ أخى حسبتك إياه [وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
 ٣٥ أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى
 ٥٤ [ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
 ٦٠ [ومن حسد يحور على قومي] وأى الدهر ذو لم يحسدوني
 ٦٥ أقاطن قوم سلمى أم نوا طعنا [إن يظعنوا فعب عيش من قطنا]
 ٦٧ قومي ذرا المجد بانوها [وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقعطان]
 ٧٠ لولا اضطبار لأودى كل ذى مقه [لما استقلت مطاياهن لأظن]
 ٧٤ [عندى اضطبار] وأما أنقى جزع يوم النوى فلو جد كاد يبرى
 ٧٨ [تمنوا إلى الموت الذى يشعب الفتى] وكل امرئ ولوت يلتقيان
 ٨١ صاح شمر ، ولا تزل ذاكر للموت [فليسيانه ضلال مبين]
 ١١١ إن هو مستوليا على أحد [إلا على أضعف المجانين]
 ١٣٣ [ولى نفس تنازعنى إذا ما] أقول لها : لعلى أو عسانى
 ١٣٧ [قوائمه ما فارقتكم قاليا لكم] ولكنما يقضى فسوف يكون
 ١٤٤ خليلي هل طب ؟ فإنى وأتما وإن لم تبوحا بالهوى دنقان
 ١٤٦ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
 ١٥٢ وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
 ١٥٥ أشياء ما شئت ، حتى لا أزال لما لا أنت شائبة من شأننا شانى
 ١٥٨ يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عرثهم شؤون
 (٢٩ — اوضح المسالك ٤)

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد فمق تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهلا تقول بني أوى لعمر أيبك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ما خرفي اليم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديان فتخزوني
٣٠١	قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان وربع غفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإني لست يوما عنهما بغن
٣٣٠	[إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت لييه لمن يدعوني *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمي] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت دايت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللثيم يسبنى فضيت أمت قلت لا يعنيني
٤٠١	فذاك حتى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حق تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا لملك المتوج ، والذي عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست برابع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس لنا بمقالع فأبان فتقادم بالحبس فالسوان
٤٤٩	يا زيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا مق أضع العمامة تعرفوني
٥٠٢	قلت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثان
٥٤٠	وحلت زفرات الضمى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا ياديار الحى بالسبعان أمل عليها باللى الملوان ^(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباه وأبا أباه [قد بلغا في المجد غايتها]
٢٥٨	علفتما تبنا وماء بارداً حتى شئت هالة عيناها ^(٢)
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥ بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصعيقة كى يختلف رحله والزاد ، حتى نعله ألقاها
٤٦١	واها لسلوى ثم واها واها هى للى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا القلام فما إن يقال له من هو

حرف الياء

٦٧	[فأما كرام موسرون لقيتهم] فحسى من ذو عندهم ما كفانيا ^(٣)
١٠٦	[بأهبة حزم لى ، وإن كنت آمنا] فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تعر فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر بما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحملنى بربك العلى أنى أبو ذبالك العصى
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألدينا عيناك عند القدا أولى فأولى لك ذا واقية
٢٣٣	وفأله خولان فانسكع فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(١) وانظره أيضا في إبدال الواو من أختها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا في قافية الدال

(٣) وانظره أيضا في باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا
٣٣٨	كلانا غي عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٧٨	فهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صديا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؟ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأيت خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علت عرسي مليكة أنفى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة في كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه

تنويه

الحمد لله حق تحمده ، وصلاته وسلامه على نبيهه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنوده .

وبعد ؛ فإنني نَبَّهْتُ منذ أُخْرِجْتُ لِقُرَّاء العربية شرحي على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » أحد مصنفات نحويِّ عصره (القرن الثامن الهجري) ابن هشام الأنصاري ، رحمه الله وتتمَّدهُ بفضلِهِ وإحسانِهِ ، وجزاء أحسن ما يجزى عباده الصالحين ، على أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أولُ ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب ، وثانيها شرح وسيط ، وقد أُعيدَ طبعه مراراً ، وثالثها شرح مبسوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراق الخاصة ، وسألتُ الله جلَّت قدرته أن يُعينَ على إخراجه للناس ، لأنِّي جدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قُرَّاء هذا الكتاب مقدار ما ذخره لهم فيه مؤلفه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وأدبائهم في عبارة موجزة ولكنّها شاملة المأخذ قريبة المتناول .

وإن إخواني من رجالات العُرُوبة في مشارق الأقطار العربية ومغارها - منذ قرأوا ذلك - ما زالوا يُليحُون عليَّ في أن أخرج هذا الشرح ، بالمسكاتبة أحياناً ، وبالمُشافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه الطلبية التي أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُدركون من صناعاتهم إلا رَوَاج الكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقابلةُ جملِ الإقبالِ عليه وإيثاره على غيره من جنسه والإشادة بما بُذِلَ فيه من جُهدٍ فذلك أمر لا يعنيه منهُ قليل ولا كثير ، وحسبي الله ونعم الوكيل .

وقد برقت لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال
تحيسه ، فاهتمتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا
أن أقوم بشكر هؤلاء العلماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء
ما قدّمت ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سلفنا الصالح
من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعها الدنيا فخراً
واعتلاء على الناس .

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبته قديماً من الشرح الذي اعتبرته
المبسوط ، ولكنني اكتفيت بتكميل المباحث التي قد أجهلها المؤلف ، وبإثارة
مباحث أخرى أغفلها بته ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التي ذكرها ،
وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رجوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت -
إن زدت على ذلك - أن أكون سبباً في إملال القارئ ، وإني أعطى إخواني
هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكنونات ذلك
الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم
أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير ، وهو في تقديري
يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم
عني بمقدار ما يحبونني من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين
حمد الشاكرين م

محمد محيى الدين عبد المجيد